

مَوْسُوعَةٌ  
شُرُوحُ إِمْرِطَانَا

لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ  
المتوفى سنة ١٧٩ هـ

الْتِمَهِيدُ وَالْإِسْتِدْكَارُ

لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّبِّ  
المتوفى سنة ٤٦٢ هـ

الْقَبْلَسُ

لِلْإِمَامِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّبِّ الْمَالِكِيِّ  
المتوفى سنة ٥٤٢ هـ

بَحْثُ  
الذَّكَوْرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُجْسِنِ التُّرْكِيُّ  
بِالتَّأْنِثِ  
مَرْكَزُ حَجَرِ الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ

الدكتور / عبد السند حسن يمامة

الجزء الحادي والعشرون

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

القاهرة : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

مَوْسُوْعَةُ  
شُرُوحِ اِمْلُوْطِيَّاءِ





## دية الخطأ في القتل

١٦٤٨ - مالك ، عن ابن شهاب ، عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار ، أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجزى فرساً ، فوطئ على إصبع رجل من جُهينة فترى منها فمات ، فقال عمر بن الخطاب للذين ادعى عليهم : أتخلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها ؟ فأبوا وتخرجوا ، فقال للآخرين : أتخلفون أنتم ؟ فأبوا ، فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين .

الاستذكار

## باب دية الخطأ في القتل

مالك ، عن ابن شهاب ، عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار ، أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجزى فرساً ، فوطئ على إصبع رجل من جُهينة ، فترى<sup>(١)</sup> منها فمات ، فقال عمر بن الخطاب للذين ادعى عليهم : أتخلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها ؟ فأبوا وتخرجوا ، فقال للآخرين : أتخلفون أنتم ؟ فأبوا ، فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على

القيس .....

(١) يقال : نرف دمه ونزى ، إذا جرى ولم ينقطع . النهاية ٤٣/٥ .

قال مالك : وليس العملُ على هذا .

الاستدكار السَّعْدِيُّ (١) .

قال مالك : وليس العملُ على هذا .

قال أبو عمر : إنما قال مالك في هذا الحديث أن العمل ليس عليه عنده ؛ لأن فيه تَبَدُّثَ الْمُدَّعَى عليهم بالدم بالآيمان ، وذلك خلافُ الشُّنَّةِ التي رَوَاهَا وَذَكَرَهَا في كتابه «الموطأ» (٢) في الحارِثِيِّينَ مِنَ الْأَنْصَارِ الْمُدَّعِينَ على يهودٍ خَيْرَ قَتْلٍ وَلِيَّهِمْ ؛ لأن رسولَ اللَّهِ ﷺ بدأ الْمُدَّعِينَ الحارِثِيِّينَ بِالْأَيْمَانِ في ذلك ، وَسُنِّيُّ اخْتِلَافِ الْأَثَارِ واختلافَ علماءِ الْأَمْصَارِ ، فَيَمَنُ يُبَدَأُ فِي الْقَسَامَةِ بِالْأَيْمَانِ فِي كِتَابِ الْقَسَامَةِ ، مع سائرِ أَحْكَامِ الْقَسَامَةِ (٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وفي حديثِ عمرَ أيضًا أَنَّهُ قَضَى بِشَطْرِ الدِّيَةِ عَلَى السَّعْدِيِّينَ ، وَذَلِكَ أَيْضًا خِلَافُ الشُّنَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ الْحَارِثِيِّينَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضَ فِيهَا

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨٠) ، ورواية يحيى بن بكير (٢/١٥ و - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٢٣٢) . وأخرجه الشافعي ٣٧/٧ ، ٢٣٤ ، والبيهقي ٨/١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٨٣/١٠ ، ١٨٤ من طريق مالك به .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٩٣ ، ١٦٩٤) .

(٣) ينظر ما سيأتي ص ٣٩٣ - ٤٣٤ .

١٦٤٩ - مالك، أن ابن شهاب، وسليمان بن يسار، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، كانوا يقولون: دية الخطأ عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون ذكراً، وعشرون حقة،

رسول الله ﷺ على أحد بشيء إذ أتى المدعون والمُدَّعى عليهم من الاستدكار الأيمان، وتبرع رسول الله ﷺ بالدية كلها من قبل نفسه؛ لئلا يكون ذلك الدم مطلولاً<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

وفي قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]. ما يغني عن حديث عمر وغيره.

وأجمع العلماء أن دية الخطأ في النفس حكم بها رسول الله ﷺ على عاقلة القاتل مائة من الإبل، وجعلها عمر على أهل الذهب والورق، كما تقدم ذكره عنه من اختلاف الرواية<sup>(٢)</sup>.

ولم يختلف أنها على العاقلة في ثلاث سنين. واختلفوا في أسنان الإبل فيها، على ما نوردته في هذا الباب، إن شاء الله عز وجل.

مالك، أن ابن شهاب، وسليمان بن يسار، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، كانوا يقولون: دية الخطأ أحماساً؛ عشرون ابنة مخاض،

القيس .....

(١) في م: «باطلاً». وطُل دمه: هدر وبطل، ولم يثأر به، ولم تؤخذ ديته. الوسيط (ط ل ل).

(٢) ينظر ما تقدم في ٥٧٠/٢٠ - ٥٧٨.

الاستدكار وعشرون ابنة لَبُونٍ ، وعشرون ابنَ لَبُونٍ ذَكَرًا ، وعشرون حِقَّةً ، وعشرون جَذَعَةً<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر: هكذا رواه ابنُ جريج<sup>(٢)</sup> ، عن ابنِ شهابٍ ، كما رواه مالكٌ .

ذكر عبدُ الرزاق<sup>(٣)</sup> ، قال : أَخْبَرَنَا ابنُ جريج<sup>(٢)</sup> ، قال : قال لى ابنُ شهابٍ : عَقُلُ الْخَطَأُ خَمْسَةُ أَخْمَاسٍ ؛ عشرون ابنة لَبُونٍ ، وعشرون ابنة مَخَاضٍ ، وعشرون حِقَّةً ، وعشرون جَذَعَةً ، وعشرون ابنَ لَبُونٍ .

ورواه معمرٌ ، عن الزهرى بخلاف ذلك ، على ما نذكره بعد<sup>(٤)</sup> إن شاء الله تعالى .

وأما اختلافُ الفقهاءِ فى أسنانِ الإبلِ فى دية الخطأ ؛ فقال مالكٌ والشافعى بما روى عن سليمان بن يسارٍ ، وابنِ شهابٍ ، وربيعة فى<sup>(٥)</sup>

..... القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٦٧) ، وبرواية يحيى بن بكير (٢/١٥) ، ٢ ظ - مخطوط) ، وبرواية أبى مصعب (٢٢٣٣) . وأخرجه الشافعى ١١٣/٦ ، والبيهقى ٧٣/٨ من طريق مالك به .

(٢ - ٢) سقط من : ح ، هـ .

(٣) عبد الرزاق (١٧٢٣٠) .

(٤) سيأتى تخريجه ص ١٢ ، ١٣ .

(٥) فى الأصل ، م : « مثل » .

ذلك ، فقالوا : الدية في ذلك أخصاسا ؛ عشرون بنت مَخَاضٍ ، وعشرون ابْنُ لَبُونٍ ، وعشرون ابْنُ لَبُونٍ ، وعشرون حِقَّةً ، وعشرون جَذَعَةً . وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه : الدية في الخطأ لا تكون إلا أخصاسا . كما قال مالك والشافعي ، إلا أنهم جعلوا مكان ابن لَبُونٍ ابْنُ مَخَاضٍ ، فقالوا : عشرون بنت مَخَاضٍ ، وعشرون ابْنُ مَخَاضٍ ، وعشرون بنت لَبُونٍ<sup>(٥)</sup> ، وعشرون حِقَّةً ، وعشرون جَذَعَةً .

وقد روى زيد بن جبير ، عن خشف بن مالك ، عن عبد الله بن مسعود ، أن رسول الله ﷺ جعل الدية في الخطأ أخصاسا<sup>(١)</sup> .

إلا أن هذا الحديث لم يرفعه إلا خشف بن مالك الكوفي الطائفي ، وهو مجهول ، لأنه لم يرو عنه إلا زيد بن جبير ، وزيد بن جبير بن حرملة الطائفي الجشمي من بني جشم بن معاوية أحد ثقات الكوفيين ، وإنما يروى هذا الحديث عن ابن مسعود قوله ، وقد روى فيه عن ابن مسعود الوجهان<sup>(٢)</sup> جميعا ؛ ما ذهب إليه الحجازيون ، وما ذهب إليه الكوفيون .

وروى وكيع<sup>(٣)</sup> ، وعبد الرزاق<sup>(٤)</sup> ، عن الثوري ، عن منصور ، عن

(٥) من هنا خرم في مخطوطة (ر) ينتهي ص ٢٧ .

(١) تقدم تخريجه في ٥٣٤ / ٢٠ .

(٢) في الأصل : « القولين » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٤ / ٩ عن وكيع ٤ .

(٤) عبد الرزاق (١٧٢٣٨) .

الاستذكار إبراهيم ، أن ابن مسعود قال : دية الخطأ أخماسا ؛ عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت مخاض ،<sup>(١)</sup> وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت لبون<sup>(٢)</sup> .

ووكيع ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن علقمة ، عن عبد الله مثله<sup>(٣)</sup> .

فهذا هو الذى ذهب إليه الكوفيون ؛ أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري . وقد روى حديث ابن مسعود هذا على ما ذهب إليه الحجازيون ؛ مالك والشافعي .

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثني أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن علقمة والأسود ، قالا : كان عبد الله يقول : فى دية الخطأ أخماسا ؛ عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنى لبون ، وعشرون بنت مخاض .

قال أبو عمرو : الثوري أثبت من أبي الأحوص فى أبي إسحاق وفى غيره ،<sup>(٣)</sup> وأبو الأحوص هذا سلام بن سليم<sup>(٣)</sup> .

(١ - ١) فى الأصل : « وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون » .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٣/٩ ، ١٣٤ عن وكيع به .

(٣ - ٣) سقط من : ح ، ه ، ط ١ .

وفى هذه المسألة أقوالٌ للسلفِ غيرُ هذه ، منها ما رَوَى عن عليٍّ ، الاستذكار  
وذهب إليه جماعةٌ من العلماء .

ذكر وكيعٌ ، قال : حدَّثني سفيانٌ ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن  
ضُمرة ، عن عليٍّ . قال : وحدَّثني سفيانٌ ، عن منصورٍ ، عن إبراهيم ، عن  
عليٍّ ، أنه كان يقولُ : في دية الخطأ أرباعاً ؛ خمسٌ وعشرون حَقَّةً ،  
وخمسٌ وعشرون جَذَعَةً ، وخمسٌ وعشرون بنتَ لَبُونٍ ، وخمسٌ  
وعشرون بنتَ مَخَاضٍ <sup>(١)</sup> .

وإلى هذا ذهب عطاء بن أبي رباحٍ في دية الخطأ أرباعاً ، إلا أنه جعل  
موضعَ بناتِ لَبُونٍ <sup>(٢)</sup> بنى لَبُونٍ .

ذكر عبدُ الرزاقٍ <sup>(٣)</sup> ، قال : أخبرنا ابنُ جريج ، قال : قال عطاءٌ : دِيَّةُ  
الخطأ مائةٌ من الإبلِ ؛ خمسٌ وعشرون حَقَّةً ، وخمسٌ وعشرون  
جَذَعَةً ، وخمسٌ وعشرون بنتَ مَخَاضٍ ، وخمسٌ وعشرون بنو لَبُونٍ  
ذَكَوْرٌ .

وإلى هذا ذهب عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ؛ جعل دية الخطأ أرباعاً كقولِ عليٍّ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣٤/٩ ، والدارقطني ١٧٧/٣ من طريق وكيع به .

(٢) في النسخ : «مخاض» . والمثبت مما تقدم في ٥٣٥/٢٠ ، وينظر الأثر التالي .

(٣) عبد الرزاق (١٧٢٣٥) .

الاستدكار سواءً، إلا أنه زاد: فإن لم تُوجد بناتٌ مَخاضٍ فينبو لَبُونٍ. وذكر أنه بلغه ذلك عن رسولِ الله ﷺ.

ذكر ابنُ جريج، قال: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

وكان عثمانُ بْنُ عَفَّانَ وزيدُ بْنُ ثابتٍ يذهبانِ إلى أن الديةَ في الخطأ تكونُ أرباعاً كقولِ عليٍّ، إلا أنهما خالفا في الأسنانِ.

ذكر أبو بكر<sup>(٢)</sup>، قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ، وَعَنْ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ، عَنْ عثمانَ وَزيدٍ، قالا: في الخطأ ثلاثون جَذَعَةً، وثلاثون بناتِ لَبُونٍ، وعشرون بنى لَبُونٍ، وعشرون بناتٍ مخاضٍ.

وإلى هذا ذهب ابنُ شهاب الزهريُّ، فيما رَوَى عنه معمرٌ.

ذكر عبدُ الرزاق<sup>(٣)</sup>، قال: أَخْبَرَنَا معمرٌ، عن الزهريِّ، قال: دِيَّةُ الخطأ مِنَ الْإِبِلِ ثلاثون حِقَّةً، وثلاثون ابنةَ لَبُونٍ، و<sup>(٤)</sup>عشرون ابنةً

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣٧) عن ابن جريج ٤.

(٢) ابن أبي شيبة ٩/١٣٥.

(٣) عبد الرزاق (١٧٢٣٢).

(٤) (٤ - ٤) في الأصل، م: «ثلاثون بنات».



مَخَاضٍ ، وعشرون بنو لَبُونٍ .

إلا أنه جعل في موضع الجَذْعَةِ حِقَّةً .

وروى وكيعٌ ، عن الحسن بن صالح ، عن ابن أبي ليلى ، عن الشعبي ،  
عن زيد : في دية الخطأ ثلاثون جَذْعَةً ، وثلاثون حِقَّةً ، وعشرون بناتٍ  
مَخَاضٍ ، وعشرون بنو لَبُونٍ .

وروى معمرٌ ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، قال : دِيَّةُ الخطأ ثلاثون  
حِقَّةً ، وثلاثون ابنةً<sup>(١)</sup> لَبُونٍ ، وثلاثون ابنةً مَخَاضٍ ، و<sup>(٢)</sup>عشر بنى لَبُونٍ  
ذكورٌ<sup>(٣)</sup> .

وروى معمرٌ<sup>(٤)</sup> ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، في دِيَّةِ الخطأ ،  
قال : ثلاثون حِقَّةً ، وثلاثون جَذْعَةً ، وثلاثون ابنةً لَبُونٍ ، و<sup>(٢)</sup>عشر بنى  
لَبُونٍ ذكورٌ<sup>(٥)</sup> .

وقال أحمد بن حنبل : دِيَّةُ الخطأ تُؤخذ في ثلاث سنينٍ أخماساً ؛

(١) في الأصل : « بنو » ، وفي م : « بنى » .

(٢ - ٣) في الأصل : « عشرين » ، وفي ح ، هـ ، م : « عشرون بنى » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣٦) عن معمر به .

(٤) بعله في الأصل ، م : « عن الزهري » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٢٣٩) عن معمر به .

قال مالك: الأمرُ المُجتمَعُ عليه عندنا، أنه لا قَوَدَ بينَ الصَّبيَّانِ، وأن عَمَدَهُم خطأ، ما لم تَجِبْ عليهم الحدودُ وَيَبْلُغُوا الحُلَمَ، وأن قَتَلَ الصَّبِيِّ لا يَكُونُ إِلَّا خطأ؛ وذلك لو أن صَبِيًّا وكَبِيرًا قَتَلَا رجُلًا حُرًّا خطأ، كان على عاقِلَةٍ كلِّ واحدٍ منهما

الاستدكار عشرين بناتٍ مَخاضٍ، وعشرين بنى مَخاضٍ، وعشرين بناتٍ لَبُونٍ، وعشرين حِقَّةً، وعشرين جَذَعَةً.

قال أبو عمر: أَكثَرُ الفقهاءِ على أنها أَخماسٌ، وكلُّهم يدَّعى التوقيفَ فيما ذَهَبَ إليه أصلاً لا قياساً، والذي أقولُ: إن كلَّ ما ذَهَبَ إليه السلفُ مما قد ذَكَرناه عنهم فى هذا البابِ جائِزُ العملُ به، وكلُّه مباحٌ لا يُضَيِّقُ على قائله؛ لأنهم قد أَجمَعوا أن الديةَ مائةٌ مِنَ الإِبِلِ لا يُزَادُ عليها، وأنها الديةُ التى قضى رسولُ اللَّهِ ﷺ بها، ولا يَضُرُّهم الاختلافُ فى أَسانِها، وأحِبُّهُ إلى ما رَوَى عن عليٍّ؛ لأن ما رَوَى عن عمرَ فيه منقَطِعٌ لا يَثْبُتُ، وقد اختلفَ فى الروايةِ عن ابنِ مسعودٍ، ولم يُخْتَلَفْ عن عليٍّ. وباللهِ التوفيقُ.

قال مالك: الأمرُ المُجتمَعُ عليه عندنا أنه لا قَوَدَ بينَ الصَّبيَّانِ، وأن عَمَدَهُم خطأ، ما لم تَجِبْ عليهم الحدودُ وَيَبْلُغُوا الحُلَمَ، وأن قَتَلَ الصَّبِيِّ

قال مالك : مَنْ قُتِلَ خطأً فَإِنَّمَا عَقْلُهُ مَالٌ لَا قَوْدَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ كَغَيْرِهِ مِنْ مَالِهِ ؛ يُقْضَى بِهِ دَيْتُهُ ، وَيَجُوزُ فِيهِ وَصِيَّتُهُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ

لَا يَكُونُ إِلَّا خطأً ؛ وَذَلِكَ لَوْ أَنَّ صَبِيًّا وَكَبِيرًا قَتَلَا رَجُلًا حَرًّا خطأً ، كَانَ عَلَى الْإِسْتِذْكَارِ عَاقِلَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الدِّيةِ .

قال أبو عمر : أما قوله : لَا قَوْدَ بَيْنَ الصَّبِيَّانِ . فهو أمرٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ . وأما قوله : إِنَّ عَمَدَ الصَّبِيَّانِ خطأً تُلْزِمُهُ الْعَاقِلَةُ . فإنَّ الصَّبِيَّ إِذَا كَانَ لَهُ قَصْدٌ ، وَغُرِفَ مِنْهُ تَمَيِّزٌ لِمَا يَتَعَمَّدُهُ ، فَهَذَا الَّذِي عَمَدُهُ <sup>(١)</sup> خطأً ؛ لارتفاعِ الْقَلَمِ عَنْهُ فِي الْقِصَاصِ وَالْحُدُودِ وَسَائِرِ الْفَرَائِضِ . وأما إِذَا كَانَ طِفْلاً فِي الْمَهْدِ ، أَوْ مُرَضَّعًا <sup>(٢)</sup> لَا تَمَيِّزَ لَهُ <sup>(٣)</sup> ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ قَصْدٌ وَلَا تَعَمَّدٌ ، فَهُوَ كَالْبَهِيمَةِ الْمُهْمَلَةِ الَّتِي جُرْحُهَا جُبَارٌ . وَهَذَا أَصْلُ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهِ ، وَلَا أَعْلَمُ خِلَافاً فِيهِ ، إِلَّا مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ ، فِي أَنَّ عَمَدَ الصَّبِيِّ فِي مَالِهِ ، لَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ .

قال مالك : مَنْ قُتِلَ خطأً فَإِنَّمَا عَقْلُهُ مَالٌ لَا قَوْدَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ كَغَيْرِهِ مِنْ مَالِهِ ؛ يُقْضَى بِهِ دَيْتُهُ ، وَيَجُوزُ فِيهِ وَصِيَّتُهُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَكُونُ الدِّيةُ

القيس ..... القيس

(١) فِي م : «عمله» .

(٢ - ٢) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ ، وَفِي ح ، هـ : « لَا مِيزَ لَهُ » .

الموطأ تكونُ الدِّيَةُ قَدْرَ ثُلْثِهِ ، ثمَّ عُفِيَ عَنْ دِيَّتِهِ ، فذلك جائزٌ له ، وإن لم يكن له مالٌ غيرُ دِيَّتِهِ ، جاز له مِنْ ذلك الثُّلُثُ إذا عُفِيَ عنه وأوصى به .

الاستدكار قَدْرَ ثُلْثِهِ ، ثمَّ عُفِيَ عَنْ دِيَّتِهِ ، فذلك جائزٌ له ، وإن لم يكن له مالٌ غيرُ دِيَّتِهِ ، جاز له مِنْ ذلك الثُّلُثُ إذا عُفِيَ عنه وأوصى به .

قال أبو عمر: لا أعلمُ خلافاً بين أهلِ العلمِ أن دِيَّةَ الخطأ كسائرِ مالِ المقتولِ ، يَرِثُهُ عنه وَرَثَتُهُ ذُووُ الفروضِ والعَصْبَةُ ، إلا أن طائفةً مِنْ أهلِ الظاهرِ شَذَّتْ ، فلم أرَ لذكرِ ما أتت به وجهًا .

وقد كان عمرُ بنُ الخطابِ يقولُ : لا تَرِثُ المرأةُ مِنْ دِيَةِ زوجها . حتى أخْبَرَهُ الضحَّاكُ بنُ سفيانَ الكلابيُّ ، أن رسولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُورِثَ امرأةَ أَشِيمِ الضَّبَّائِيِّ مِنْ دِيَةِ زوجها ، وكان قَتْلُ أَشِيمٍ خطأً ، فقَضَى به عمرُ <sup>(١)</sup> .

والناسُ بعده لا يَخْتَلِفُونَ أن دِيَّةَ المقتولِ كسائرِ مالِهِ تجوزُ فِيهِ وصِيَّتُهُ كما تجوزُ فِي مالِهِ ، فإن لم يتركْ مالاً غيرَها لم يَجْزُ لَهُ مِنَ الوصِيَّةِ بها إلا ثُلُثُهَا ، فإن عُفِيَ عنها فللعاقلةِ ثُلُثُهَا ، وَيَغْرَمُونَ الثُّلُثَيْنِ ، والعفوُ هنا كالوصِيَّةِ إذا لم يكن له مالٌ غيرُ دِيَّتِهِ ، ولا يَرِثُ القاتِلُ شَيْئاً منها ؛ لأنَّ العلماءَ مُجْمِعُونَ أن القاتِلَ خطأً لا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ شَيْئاً ، كما أَجْمَعُوا أن القاتِلَ

القبس

(١) سيأتي في الموطأ (١٦٨١) .

عمداً لا يَرِثُ مِنَ الْمَالِ وَلَا مِنَ الدِّيَةِ شَيْئاً .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ <sup>(١)</sup> ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ : إِنْ وَهَبَ الَّذِي يُقْتَلُ خَطَأً دِيَّتَهُ لِلَّذِي قَتَلَهُ ، فَإِنَّمَا لَهُ مِنْهَا ثُلُثُهَا ، إِنَّمَا هُوَ مَالُهُ فَيُوصِي فِيهِ .

قَالَ <sup>(٢)</sup> : وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ سَمَاكِ بْنِ الْفَضْلِ ، قَالَ : كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : إِذَا تَصَدَّقَ الرَّجُلُ بِدِيَّتِهِ وَقُتِلَ خَطَأً <sup>(٣)</sup> ، فَالْتُلْتُ مِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ .

قَالَ أَبُو عَمْرٍ : هَذَا مَحْمَلُهُ فَيَمَنُ قُتِلَ خَطَأً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُ دِيَّتِهِ ، <sup>(٤)</sup> وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَيْرُ دِيَّتِهِ ، كَانَ <sup>(٥)</sup> لَهُ أَنْ يُوصِيَ بِجَمِيعِهَا ، كَمَا قَالَ مَالِكٌ . وَأَمَّا مَنْ قُتِلَ عَمْدًا ، فَلَهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْ دَمِهِ ، وَعَنْ كُلِّ مَا يَجِبُ لَهُ فِيهِ ، كَمَا لَهُ أَنْ يُصَالِحَ عَلَيْهِ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ نَصَّدَفَ بِهِ فَهُوَ كَقَارَةٍ لَهُ ﴾ [المائدة : ٤٥] .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ <sup>(٥)</sup> ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : إِذَا

(١) عبد الرزاق (١٨٢٠٥) .

(٢) عبد الرزاق (١٨٢٠٦) .

(٣) بعده في هـ ، م : « ولم يكن له مال » .

(٤ - ٤) في الأصل : « لم يكن » .

(٥) عبد الرزاق (١٨٢٠٧) .

الاستدكار تصدق الرجل بدميه وكان قُتِلَ عمداً ، فهو جائزٌ .

قال<sup>(١)</sup> : وأخبرنا الثوري ، عن يونس ، عن الحسن ، قال : إذا كان عمداً ، فهو جائزٌ ، وليس في الثُلُثِ .

قال عبدُ الرزاق<sup>(٢)</sup> : وقال هشامٌ ، عن الحسن : إذا كان خطأً فهو في الثُلُثِ .

قال<sup>(٣)</sup> : وأخبرنا ابنُ جريج ، قال : أخبرني ابنُ طاووس ، عن أبيه ، أنه قال : إذا أُصِيبَ رجلٌ فتصدَّقَ بنفسه ، فهو جائزٌ . قال : فقلنا<sup>(٤)</sup> : ثلثه ؟ قال : بل كله .

وأما اختلافُ الفقهاء في الوصية للقاتلِ ، فروى ابنُ القاسم ، عن مالك ، قال : إذا ضربَه عمداً أو خطأً ، فأوصى له المضرِبُ ، ثم مات من ذلك ، جازت الوصيةُ في ماله وفي دينه ، إذا عُلِمَ بذلك منه ، ولو أوصى له بوصيةٍ ، ثم قتلَه الموصي له عمداً أو خطأً ، فالوصيةُ لقاتلِ الخطأ تجوزُ في ماله ولا تجوزُ في دينه ، وقاتلُ العمد لا تجوزُ له وصيةٌ من المقتولِ في ماله ولا في دينه .

(١) عبد الرزاق (١٨٢٠٨)

(٢) عبد الرزاق ١٨/١٠ حاشية (٤) .

(٣) عبد الرزاق (١٨٢٠٩) .

(٤) بعده في ح ، ه ، ط ، ١ ، م : دله .

وقال أبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهما، والثوري: لا تجوز وصية الاستذكار المقتول للقاتل. وقال الطحاوي: فإن أجازها الورثة، جازت عند أبي حنيفة ومحمد، ولم تجز عند أبي يوسف. قال: والقياس ما قاله أبو يوسف؛ لأنه لما جعلها كالميراث في بطلانها بالقتل<sup>(١)</sup>، وجب ألا تجوز بإجازة الورثة، كما لا يجوز الميراث بإجازة الورثة. قال: ولا فرق بين الدية وسائر ماله؛ لأن الجميع مال الميت موروث عنه. قال: ولا فرق أيضاً بين أن تتقدم الجناية على الوصية أو تتأخر عنها؛ لأن الوصية لو جازت كانت متعلقة بالموت، وهو<sup>(٢)</sup> قاتل بعد الموت، فلا وصية له.

وقال الشافعي: ولو عفا المجني عليه عمداً عن قود وعقل، جاز فيما لزمه بالجناية، ولم يجز فيما زاد؛ لأن ذلك لم يجب بعد، ولو قال: قد عفوْتُ عنها وعما يحدث منها من عقل وقود. ثم مات، فلا سبيل إلى القود؛ للعفو، وجاز ما عفا عنه في ثلث ماله. قال: وفيها قول آخر، أن الجارح يؤخذ بجميع الجناية؛ لأنها صارت نفساً. قال: ولا تجوز له وصية بحال. وإلى هذا ذهب المزنئي.

قال أبو عمر: قول مالك: من قتل خطأ فإنما عقله مال، لا قود فيه.

(١) في الأصل، هـ، م: «في القتل».

(٢) في الأصل، م: «هنا».

## عقل الجراح في الخطأ

١٦٥٠ - مالك ، أن الأمر المجتمع عليه عندنا في الخطأ ، أنه لا يُعقل حتى يترأ المجروح ويصح ، وأنه إن كسر عظم من الإنسان ؛ يد أو رجل ، أو غير ذلك من الجسد ، خطأ ، فترأ وصح وعاد لهيئته ، فليس فيه عقل ، فإن نقص أو كان فيه عثل ، ففيه من عقله بحساب ما نقص منه .

قال مالك : فإن كان ذلك العظم ممّا جاء فيه عن النبي ﷺ عقل

الاستدكار أمرٌ مُجتمع عليه ؛ لأن قتل الخطأ لا قود فيه ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ [النساء : ٩٢] . فجعلها ديةً وكفارة لا غير .

## باب عقل الجراح في الخطأ

قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا في الخطأ ، أنه لا يُعقل حتى يترأ المجروح ويصح ، وأنه إن كسر عظم من الإنسان ؛ يد أو رجل ، أو غير ذلك من الجسد خطأ ، فترأ وصح وعاد لهيئته ، فليس فيه عقل ، فإن نقص أو كان فيه عثل<sup>(١)</sup> ، ففيه من عقله بحساب ما نقص .

القبس

(١) العثل : الجبر على غير استواء . التاج (ع ث ل) .



مُسَمًّى ، فبحساب ما فرض فيه النبي ﷺ ، وما كان ممّا لم يأت فيه  
عن النبي ﷺ عقلٌ مسَمًّى ، ولم تَمُضِ فيه سُنَّةٌ ولا عقلٌ مسَمًّى ، فإنه  
يُجْتَهِدُ فيه .

قال : فإن كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي ﷺ عقلٌ مسَمًّى ، الاستدكار  
فبحساب ما فرض فيه النبي ﷺ ، وما كان ممّا لم يأت فيه عن النبي ﷺ  
عقلٌ مسَمًّى ، ولم <sup>(١)</sup> تَمُضِ فيه <sup>(٢)</sup> سُنَّةٌ ولا عقلٌ مسَمًّى ، فإنه يُجْتَهِدُ فيه <sup>(٣)</sup> .  
قال أبو عمر : هذا <sup>(٤)</sup> كله صحيحٌ حسنٌ ؛ أما قوله : إنه لا يُعَقَّلُ في  
الخطأ جُزْءُ المجروح حتى يبرأ . فعلى ذلك أكثر العلماء في العمدي  
وفي الخطأ ، وقالوا : لا يُقَادُّ من الجُزْءِ العمدي ، ولا يُعَقَّلُ الخطأ  
حتى يَصِيحَ ويبرأ . قال ابنُ القاسم ، عن مالك : لا يُقَادُّ من جراحةٍ  
عمداً إلا بعدَ البرءِ ، ولا يُعَقَّلُ الخطأ إلا بعدَ البرءِ . وكذلك قال  
الثوري . وقال الحسنُ بنُ صالح بنِ حيٍّ : يُتَرَيَّصُ بالسِّنِّ <sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup> «وبالجراح» سنة مخافة أن يَنْتَقِضَ <sup>(٧)</sup> . وقال أبو حنيفة فيمن كسر

(١ - ١) في الأصل : «يثبت نص» .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢٤٠) .

(٣) في م : «قوله» .

(٤) في ح ، هـ : «ما ليس» .

(٥ - ٥) في الأصل ، م : «بالجراح» ، وفي ح ، هـ ، ط ، ١ : «في الجراح» . والمثبت من مختصر

اختلاف العلماء ١١٠/٥ .

(٦) في الأصل ، ح ، ط ، ١ ، م : «ينتقض» . وانتقض الجرح ، إذا اندمل بعد ما برئ . ينظر اللسان (ن ق ض) .

الاستذكار سين رجل : لا أُرَشَ فيه حتى يَحُولَ عليه <sup>(١)</sup> الحَوْلُ ، فيُحَكَمَ بما يُتَوَلَّى إليه أمره ، وكذلك الجراحات لا يُقْضَى فيها بأُرَشٍ حتى يُنْظَرَ إلى ما تُتَوَلَّى .  
 وذَكَرَ الْمُزَنِّي ، عن الشافعي : ولو قَطَعَ إصْبَعُ رجلٍ ، فسألَ المَقْطُوعُ القَوْدَ ساعةً قُطِعَ ، أَقْدَتُهُ ، فإن ذَهَبَتْ كَفَّ المَجْنِيُّ عليه ، جعلْتُ على الجاني أُرَشَ أربعةِ أحماسٍ دِيَّتِها ، ولو مات منها قَتْلَتُهُ ، فإن قَطَعَ إصْبَعَهُ فتَأَكَلَتْ ، فذَهَبَتْ كَفُّهُ ، أَقْدَتُهُ من الإصْبَعِ ، وأَخَذَ أُرَشَ يَدِهِ إِلَّا إصْبَعًا ، ولم يُنْتَظَرْ أَيْرَأُ إلى مثلِ جَنائِيتهِ أم لا ؟

قال أبو عمرو : اتَّفَقَ مالِكٌ ، وأبو حنيفةً ، وأصحابُهما ، وسائرُ الكوفيِّين والمدنيِّين ، على أنه لا يُقْتَصُّ من جُرحٍ ولا يُودَى <sup>(٢)</sup> حتى يبرأ . وقال الشافعي : يُقْتَصُّ منه في الحال ، ولا يُنْتَظَرُ أن يبرأ . والاختيارُ ما قاله مالِكٌ ومن تابعه على ذلك ، وهم أكثرُ أهلِ العلم . وقد رَوَى عن النبي ﷺ من مرسلٍ عكرمة ، ومرسلٍ محمد بن طلحة بن يزيد <sup>(٣)</sup> بن زُكَّانَةَ ، ومن مرسلٍ عمرو بن شعيب .

(١) سقط من : ح ، ه ، ط ، ١ .

(٢) في ح ، ه : « يبدأ » ، وفي م : « يبدى » .

(٣) بعده في م : « بن عمرو » . وينظر تهذيب الكمال ٤٢١ / ٢٥ .

ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ<sup>(١)</sup>، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الاستذكار  
 مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ رُكَانَةَ، وَعَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ  
 شُعَيْبٍ، وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَعَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سَمْعٍ  
 عَكْرَمَةَ، أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْوٍ فِي رَجْلِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ:  
 أَقِذْنِي. فَقَالَ: «حَتَّى تَبْرَأَ». فَقَالَ: أَقِذْنِي. فَقَالَ: «حَتَّى تَبْرَأَ». ثُمَّ  
 قَالَ: أَقِذْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَقَادَهُ، ثُمَّ عَرَجَ وَصَحَّ الْمُسْتَقَادُ مِنْهُ، فَجَاءَ  
 الْمُسْتَقِيدُ فَقَالَ: عَرَجْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «لَا شَيْءَ لَكَ، أَلَمْ أَقُلْ  
 لَكَ: اصْبِرْ حَتَّى تَبْرَأَ؟»، وَفِي رِوَايَةٍ بَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup>: «أَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَأَبْطَلَ  
 عَرَجَكَ، عَصَيْتَنِي»،<sup>(٣)</sup> أَلَمْ آمُرْكَ<sup>(٤)</sup> أَلَّا تَسْتَقِيدَ حَتَّى يَبْرَأَ جُرْحُكَ؟ ثُمَّ أَمَرَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ جَرَحَ أَلَّا يَسْتَقِيدَ<sup>(٥)</sup> حَتَّى يَبْرَأَ جُرْحُهُ.

وَذَكَرَ هَذَا الْخَبَرَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٦)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ  
 أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْوٍ  
 فِي رَكْبَتِهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَقِيدُ، فَقِيلَ<sup>(٧)</sup> لَهُ: «حَتَّى تَبْرَأَ». فَأَبَى

(١) عبد الرزاق (١٧٩٨٦، ١٧٩٨٨، ١٧٩٩١، ١٧٩٩٣).

(٢) سقط من: ح، ه، م.

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) في ح، ه، م: «يستقاد».

(٥) ابن أبي شيبة ٣٦٩/٩.

(٦) في الأصل، ح، ه، م: «وقال».

«الاستدكار وعجل واستقاد، فعَتِثَ<sup>(١)</sup> رِجْلُهُ، وبرئت رِجْلُ المُستقادِ منه، فأتى النبي ﷺ فقال: «ليس لك شيء، أثبت».

وروى الثوري، عن عيسى بن المغيرة، عن بُذَيْلِ<sup>(٢)</sup> بن وهب، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى طريف بن ربيعة، وكان قاضيًا بالشام، أن صفوان بن المُعْطَلِ ضرب حسان بن ثابت بالسيف، فجاءت الأنصار إلى النبي ﷺ فقالوا: القَوَدَ. فقال النبي ﷺ: «تنتظرون، فإن برأ صاحبكم تقتضوا، وإن يُمُتْ تُقْذَكم». فعُوفِيَ<sup>(٣)</sup> حسان، فقالت الأنصار: قد علمتم<sup>(٤)</sup> أن هوى<sup>(٥)</sup> النبي ﷺ في العفو. فعَفَوْا، فأعطاه<sup>(٥)</sup> صفوان جارية، وهي أم عبد الرحمن بن حسان<sup>(٦)</sup>.

قال أبو عمر: هكذا في هذا الخبر، أن صفوان بن المُعْطَلِ أعطى حسانَ لَمَّا عفا عنه الجارية التي هي أم عبد الرحمن بن حسان، والمعروف

القبس

(١) في الأصل: «فَقَلْبَتِ»، وفي ح، ه، م: «فَعَمَّتِ». وعنتت رِجله: عرجت. التاج (ع ن ت).

(٢) في الأصل، م، والموضع الأول من مصدر التخريج: «يزيد». وينظر نصب الراية ٣٧٩/٤، والدرية ٢/٢٨٠.

(٣) في ح، ه: «فِيهِ فِي»، وفي م: «بعد في».

(٤ - ٤) سقط من: ح، ه، وفي الأصل، م: «أن هدى».

(٥) في الأصل، م: «وأعطاهم».

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٧٩٩٠، ١٨٦٨٧) عن الثوري به.

قال يحيى : قال مالك : وليس فى الجراح فى الجسد ، إذا كانت  
خطأً ، عقلٌ ، إذا برأ الجرح وعاد لهيئته ، فإن كان فى شىء من ذلك

عند أهل العلم بالخبر والسير ، وأكثر أهل الأثر ، أن النبى ﷺ هو الذى الاستدكار  
أعطى حسان بن ثابت ، إذ عفا عن صفوان بن المُعطّل ، الجارية المُسمّاة  
سيرين ، وهى أخت مارية القبطية ، وكانت من هدية المُقوقس صاحب  
مصر والإسكندرية إلى النبى ﷺ ، فوهب رسول الله ﷺ لحسان  
سيرين ، فأولدها عبد الرحمن بن حسان<sup>(١)</sup> ، واتخذ رسول الله ﷺ مارية  
لنفسه ، فولدت له إبراهيم ابنه .

وأما قوله : إن كُسِرَ عظم من الإنسان ؛ يدٌ أو رجلٌ ، أو غير ذلك . إلى  
آخر قوله . فقد قال الشافعى فيما ذكر عنه المُزنى : فى كلّ عظم كُسِرَ  
سوى<sup>(٢)</sup> السنّ حكومة<sup>(٣)</sup> ، فإذا جُبر مستقيماً ، ففيه حكومةٌ بقدر الألم  
والشّين ، فإن جُبر معيباً بنقص أو عرج<sup>(٤)</sup> أو غير ذلك ، زيد فيه حكومةٌ بقدر  
شّينه وضّره وآلمه ، ولا يبلغ به دية العظم لو قُطع . وقول أبى حنيفة  
وأصحابه نحو ذلك .

قال مالك : وليس فى الجراح فى الجسد إذا كانت خطأً عقلٌ مُسمّى ،

القيس .....

(١) فى الأصل ، م : « سيرين » .

(٢) فى م : « سواء » .

(٣) ليس فى : الأصل ، م .

(٤) فى ح ، هـ ، م : « عوج » .

الموطأ عَثَلٌ أَوْ شَيْئٌ ، فَإِنَّهُ يُجْتَهِدُ فِيهِ ، إِلَّا الْجَائِفَةَ ، فَإِنْ فِيهَا ثُلُثُ النَّفْسِ .  
قال مالكٌ : وليس في مُنْقَلَةِ الجسدِ عقلٌ ، وهى مثلُ مُوضِحَةِ  
الجسدِ .

الاستدكار إذا برأ الجُرُوحُ وعاد لهيئته ، فإن كان فى شىءٍ من ذلك عَثَلٌ أَوْ شَيْئٌ فإنه  
يُجْتَهِدُ فِيهِ ، إِلَّا الْجَائِفَةَ ، فَإِنْ فِيهَا ثُلُثُ النَّفْسِ .

قال مالكٌ : وليس فى مُنْقَلَةِ الجسدِ عقلٌ ، وهى مثلُ مُوضِحَةِ الجسدِ .

قال أبو عمر : هذا قولُ الشافعى ، والكوفى ، والجمهور . وقد اتفق  
مالكٌ ، والثورى ، والأوزاعى ، وأبو حنيفة ، والشافعى ، وعثمانُ البتّى ،  
أن الشَّجَاجَ لا تكونُ إلا فى الرأسِ والوجهِ مِنَ الذَّقَنِ إلى ما فوقه ، وأن  
جراحَ الجسدِ ليس فيها عقلٌ مُسَمًّى إِلَّا الْجَائِفَةَ . وخالفهم الليثُ  
فقال : المُوضِحَةُ<sup>(١)</sup> تكونُ أيضًا فى الجنبِ ، إذا أوضحت عن عظمٍ .  
وهو قولٌ يُروى عن عمرَ بن الخطابِ فى المُوضِحَةِ إذا كانت فى اليدِ  
أو فى الإصبعِ ، فيها نصفُ عشرِ ذلك العضوِ من الجسدِ<sup>(٢)</sup> . وعن  
عطاءٍ وغيره مثله<sup>(٣)</sup> .

القبس

(١) بعده فى هـ ، م : « إذا كانت فى اليد » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ( ١٧٣٣٠ ، ١٧٣٣١ ، ١٧٣٣٩ ) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ( ١٧٣٣٤ ) .

قال مالك : الأمرُ المُجتمَعُ عليه عندنا ، أن الطبيب إذا ختن فقطع الموطأ الحشفة ، أن عليه العقل ، وأن ذلك من الخطأ الذي تحمله العاقلة ، وأن كل ما أخطأ به الطبيب أو تعدى ، إذا لم يتعمد ذلك ، ففيه العقل .

ذكر المزنئي وغيره ، عن الشافعي ، قال : وفي كل مجرح ، ما عدا الاستدكار الوجه والرأس ، حكومة ، إلا الجائفة ، ففيها ثلث النفس ، وهي التي تخرق إلى الجوف ؛ من<sup>(١)</sup> بطن ، أو ظهر ، أو صدر ، أو ثغرة النحر ، كل هذا جائفة .

قال مالك : الأمرُ المجتمَعُ عليه عندنا ، أن الطبيب إذا ختن فقطع الحشفة ، أن عليه العقل ، وأن ذلك من الخطأ الذي تحمله العاقلة ، وأن كل ما أخطأ به الطبيب أو تعدى ، إذا لم يتعمد ذلك ، ففيه العقل .

قال أبو عمر : يعنى على العاقلة . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ، والليث ، والشافعي ، وجمهور العلماء ؛ لأنه خطأ لا عمد . وقد أجمعوا أن الخطأ ما لم يقصده الفاعل ولم يرده وأراد غيره ، وفعل الخاتن والطبيب في هذا المعنى . " وهذا معنى قول الشعبي " ، وعطاء ، وعمرو بن دينار ، وشريح<sup>(٢)</sup> .

..... القيس

(\*) هنا ينتهي الحرم في المخطوط «و» ، والمشار إليه ص ٩ .

(١ - ١) في الأصل ، ط ١ : « وهذا معنى قول الشافعي » ، وفي و : « وهذا المعنى قول الشافعي » .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٠٨٥٠ - ١٠٨٥٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٢٢/٩ ، ٣٢٣ .

وذكر أبو بكر<sup>(١)</sup>، قال: حدثني الثقفى، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المليح، أن ختانة كانت بالمدينة ختنت جارية فماتت، فجعل عمر ديتها على عاقلتيها.

ومن أهل العلم من جعل ذلك في مال الحجام ومال الطبيب دون عاقلتيهما.

ذكر عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عبد العزيز ابن عمر بن عبد العزيز، عن كتاب لعمر بن عبد العزيز فيه: قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «أئما متطبيب لم يكن بالطب معروفاً، فتطبيب على أحد من المسلمين<sup>(٣)</sup> بحديدة التماس المثل<sup>(٤)</sup> له، فأصاب نفساً فما دونها، فعليه دية ما أصاب».

وعن عمر وعلي مثل ذلك. وبه كان يقضى عمر بن عبد العزيز، وهو أولى ما قيل به في هذا الباب. والله الموفق للصواب.

روى معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المليح بن أسامة، أن

(١) ابن أبي شيبة ٣٢٣/٩.

(٢) عبد الرزاق (١٨٠٤٤).

(٣ - ٣) في و، ط ١: «بحديدة التماس المثل»، وفي م: «بحديدة التماس المثل»، وفي مصدر التخريج: «بحديدة التماس المثل». وتماثل العليل: قارب البرء فصار أشبه بالصحيح من العليل المنهوك. اللسان (م ث ل).



عمر بن الخطاب ضمن رجلاً كان يخين الصبيان ، فقطع من ذكر الاستدكار الصبي ، فضمنه <sup>(١)</sup> .

وهذا خلاف ما رواه الثقفى عبد الوهاب ، عن أيوب ، فلا تقوم بحديث أبي قلابة ، عن أبي التليح هذا حجة <sup>(٢)</sup> .

وروى مجاهد <sup>(٣)</sup> والضحاك بن مزاحم <sup>(٤)</sup> ، أن علياً خطب الناس فقال : معشر الأطباء والمتطببين والبياطرة ، من عالج منكم إنساناً أو دابةً فليأخذ لنفسه البراءة ؛ فإنه إن <sup>(٥)</sup> عالج شيئاً ولم يأخذ لنفسه البراءة ، فعطب ، فهو ضامن .

وقال يحيى بن أبي كثير : خفصت امرأة جارية فأغنيتها <sup>(٦)</sup> فماتت ، فضمنها علي الدية <sup>(٧)</sup> .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٠٤٥) عن معمر به .

(٢) بعده في الأصل : «رواية» .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٠٤٦) من طريق مجاهد به .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٨٠٤٧) من طريق الضحاك به .

(٥) بعده في م : « من » .

(٦) في ح : « فأعسها » ، وفي هـ : « فأعيتها » ، وفي م : « فأعتها » . وأعتها : أضرها وأفسدتها . ينظر النهاية ٣/٣٧٠ .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٢/٩ من طريق يحيى به .

الاستذكار وروى أيوب، عن أبي قلابة، عن عمر مثله<sup>(١)</sup>.

وقال معمر: سمعتُ الزهري يقولُ كلامًا معناه: إن كان البيطارُ أو الطبيبُ أو الخاتِنُ غَرًّا<sup>(٢)</sup> من نفسه وهو لا يُحسِنُ، فهو كَمَن تعَدَّى، يَضْمَنُ، وإن كان معروفًا بالعملِ بيده، فلا ضَمَانٌ عليه إلا أن يتعدَّى<sup>(٣)</sup>. وذكر أبو بكر<sup>(٤)</sup>، قال: حدَّثني إسماعيلُ، عن هشامِ بنِ الغازِ، عن أبي قُرَّة، أن عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ ضَمَّنَ الخاتِنَ.

قال<sup>(٥)</sup>: وحدَّثني حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن عبدِ العزيزِ بنِ عمر، قال: حدَّثني بعضُ الذين قَدِمُوا على أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> ولي، قال: قال النبي ﷺ: «أَيُّمَا طَبِيبٍ تَطَبَّبَ على قومٍ ولم يُعرفْ بالطبِّ قبلَ ذلك، فأغْنَتْ، فهو ضامنٌ».

قال أبو عمر: أجمَعَ العلماءُ على أن المُداوِي إذا تعَدَّى ما أُمر به ضَمِنَ ما<sup>(٧)</sup> أتلَفَ بتعدِّيه ذلك بخلافه ما أُمر به<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٣/٩ من طريق أيوب به.

(٢) في ح: «عرض».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٠٤٨، ١٨٠٤٩) عن معمر به نحوه.

(٤) ابن أبي شيبة ٣٢٢/٩.

(٥) ابن أبي شيبة ٣٢١/٩.

(٦) في ح، ه، ط ١: «أيام».

(٧ - ٧) في الأصل: «تعدي بتدأويه بخلاف ما أمر به»، وفي م: «أتلَفَ بتعدديه ذلك».

## عقل المرأة

١٦٥١ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ،

حدثني عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثني قاسم بن أصبغ ، قال : الاستذكار  
حدثني محمد بن وضاح ، قال : حدثني دحيم ، قال : حدثني الوليد ، عن  
ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، أن رسول الله ﷺ  
قال : « مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ الطَّبُّ فَهُوَ ضَامِنٌ » <sup>(١)</sup> .

وحدثني عبد الله بن محمد ، قال : حدثني محمد بن بكر ، قال :  
حدثني أبو داود ، قال : حدثني نصر بن عاصم الأنطاكي ومحمد بن  
الصَّبَّاحِ بن سفيان ، أن الوليد بن مسلم أخبرهم ، عن ابن جريج ، عن عمرو  
ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ  
يُعْلَمْ مِنْهُ طَبُّ ، فَهُوَ ضَامِنٌ » <sup>(٢)</sup> . وقال نصر بن عاصم : حدثني الوليد ،  
قال : حدثني ابن جريج <sup>(٣)</sup> .

## باب عقل المرأة

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، <sup>(٤)</sup> عن سعيد بن المسيب ، أنه كان

القبس .....

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٤٦٦) ، والنسائي (٤٨٤٥ ، ٤٨٤٦) من طريق الوليد به .

(٢) أبو داود (٤٥٨٦) .

(٣) بقده في ح ، ه : « مثله » .

(٤) - ٤ (٤) سقيط من : ح .

الموطأ أنه كان يقول: تُعاقِلُ المرأةَ الرجلَ إلى ثلثِ الدِّيةِ؛ إصْبَغُهَا كإصْبِغِهِ،  
وَسِنُّهَا كسِنِّهِ، ومُوضِخْتُهَا كمُوضِخَتِهِ، ومُنْقَلَّتُهَا كمُنْقَلَّتِهِ.

١٦٥٢ - مالك، عن ابن شهاب، وبلغه عن عروة بن الزبير،  
أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة، أنها تُعاقِلُ  
الرجلَ إلى ثلثِ دِيَةِ الرجلِ، فإذا بلغت ثلثَ ديةِ الرجلِ كانت إلى  
النصفِ من ديةِ الرجلِ.

قال مالك: وتفسيرُ ذلك أنها تُعاقِلُهُ في المُوضِخَةِ والمُنْقَلَةِ، وما

---

الاستدكار يقول: تُعاقِلُ المرأةَ الرجلَ إلى ثلثِ الدِّيةِ؛ إصْبَغُهَا كإصْبِغِهِ، وَسِنُّهَا  
كسِنِّهِ، ومُوضِخْتُهَا كمُوضِخَتِهِ، ومُنْقَلَّتُهَا كمُنْقَلَّتِهِ<sup>(١)</sup>.

مالك، عن ابن شهاب، وبلغه عن عروة بن الزبير، أنهما كانا يقولان  
مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة، أنها تُعاقِلُ الرجلَ إلى ثلثِ ديةِ  
الرجلِ، فإذا بلغت ثلثَ ديةِ الرجلِ<sup>(٢)</sup>، كانت إلى النصفِ من ديةِ  
الرجلِ<sup>(٣)</sup>.

قال مالك: وتفسيرُ ذلك أنها تُعاقِلُهُ في المُوضِخَةِ والمُنْقَلَةِ، وما دونَ

---

القبس

---

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٥٥ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (٢٢٤٣).

(٢) بعده في الأصل: «والموضحة».

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٥٥ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (٢٢٤٤).

الموطأ  
دُونَ الْمَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةِ وَأَشْبَاهِهِمَا ، مِمَّا يَكُونُ فِيهِ ثُلُثُ الدِّيَةِ فَصَاعِدًا ،  
فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ ، كَانَ عَقْلُهَا فِي ذَلِكَ النِّصْفِ مِنْ عَقْلِ الرَّجُلِ .

المَأْمُومَةُ وَالْجَائِفَةُ وَأَشْبَاهُهُمَا ، مِمَّا يَكُونُ فِيهِ ثُلُثُ الدِّيَةِ فَصَاعِدًا ، فَإِذَا  
بَلَغَتْ ذَلِكَ كَانَ عَقْلُهَا فِي ذَلِكَ النِّصْفِ مِنْ عَقْلِ الرَّجُلِ .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : رَوَى هَذَا الْخَبَرُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ جَمَاعَةً كَمَا رَوَاهُ  
مَالِكٌ ، مِنْهُمْ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَمَعْمَرٌ ، " وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ " ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ  
الْتَقَفِيُّ ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَمَا بَلَغَ مَالِكًا عَنْ عُرْوَةَ مِثْلَهُ .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ <sup>(١)</sup> ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ  
عُرْوَةَ ، " عَنْ عُرْوَةَ " ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : دِيَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ دِيَةِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ  
الْثُلُثَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ الثُّلُثَ كَانَتْ دِيَتُهَا مِثْلَ نِصْفِ دِيَةِ الرَّجُلِ حَتَّى تَكُونَ  
دِيَتُهَا فِي الْجَائِفَةِ وَالْمَأْمُومَةِ مِثْلَ نِصْفِ دِيَةِ الرَّجُلِ .

قَالَ <sup>(٢)</sup> : وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : دِيَةُ الرَّجُلِ  
وَالْمَرْأَةِ سَوَاءٌ حَتَّى تَبْلُغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ ، وَذَلِكَ فِي الْجَائِفَةِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ  
فَدِيَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ .

القبس .....

(١ - ١) سقط من : ح ، ه ، ط ، ١ .

(٢) عبد الرزاق (١٧٧٥٢) .

(٣) عبد الرزاق (١٧٧٤٦) .

الاستذكار قال<sup>(١)</sup> : وأخبرنا معمر، عن هشام بن عروة<sup>(٢)</sup> ، عن أبيه<sup>(٣)</sup> ، مثله .

قال أبو عمر : هذا مذهب جمهور أهل المدينة .

وروى وكيع<sup>(٤)</sup> وعبدُ الرزاق<sup>(٥)</sup> ، عن الثوري ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، قال : سألتُ سعيدَ بنَ المسيَّب ، قلتُ : كم في إصبعٍ من أصابعِ المرأة ؟ قال : عشرٌ من الإبل . قال : قلتُ : كم في إصبعين ؟ قال : عشرون . قلتُ : كم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون . قلتُ : كم في أربع ؟ قال : عشرون . قلتُ : حين عَظُمَ جُرْحُهَا ، واشتَدَّتْ بَلِيَّتُهَا ، نَقَصَ عَقْلُهَا ! قال : أعراقتي أنت ؟ قلتُ : بل عالمٌ متبينٌ<sup>(٦)</sup> ، أو جاهلٌ مُتعلِّمٌ ؟ قال : هي الشُّنَّةُ . وفي روايةٍ وكيع : يا ابنَ أخي ، الشُّنَّةُ . ومعناها سواءٌ .

قال عبدُ الرزاق<sup>(٧)</sup> : وأخبرنا معمر، عن ربيعة، عن ابنِ المسيَّب مثله .

قال<sup>(٨)</sup> : وأخبرنا ابنُ جريج ، قال : أخبرني ربيعة ، أنه سمع ابنَ

(١) عبد الرزاق (١٧٧٤٧) .

(٢ - ٣) ليس في النسخ . والمثبت من مصدر التخريج .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٢/٩ عن وكيع به .

(٤) عبد الرزاق (١٧٧٤٩) .

(٥) في الأصل ، ح ، هـ ، م ، وابن أبي شيبة : « مثبت » .

(٦) عبد الرزاق (١٧٧٥٠) .

(٧) عبد الرزاق (١٧٧٥١) .

المسيب يقول: يُعاقِل الرجل المرأة فيما دون ثلث ديتِه . قال : ولم أسمعُه الاستدكار يُنصُه<sup>(١)</sup> إلى أحد .

قال أبو عمر: اختلف الصحابة ومن دونهم في هذه المسألة؛ فروى ما ذهب إليه سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وابن شهاب، فيها، عن زيد بن ثابت<sup>(٢)</sup>، وبه قال مالك، وأصحابه، والليث بن سعيد، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز، وعطاء، وقتادة<sup>(٣)</sup>. وروى ذلك عن النبي ﷺ من مرسل عمرو بن شعيب<sup>(٤)</sup>، وعكرمة<sup>(٥)</sup>. وقول سعيد بن المسيب: هي الشئنة. يدل على أنه أرسله عن النبي ﷺ. وروى عن علي بن أبي طالب أنه قال: جراح المرأة على النصف من جراح الرجل، ما قل أو كثر، وديتها مثل نصف<sup>(٦)</sup> ديتِه<sup>(٧)</sup>.

- (١) في م: «ينسبه». ونص الحديث إلى فلان: رفعه. اللسان (ن ص ص).  
 (٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٠٠/٩، وسنن البيهقي ٩٦/٨.  
 (٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٧٥٤، ١٧٧٥٨، ١٧٧٥٩)، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٠٣/٩.  
 (٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٧٥٦)، والنسائي (٤٨١٩) من طريق عمرو بن شعيب به.  
 (٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٧٥٧) من طريق عكرمة به.  
 (٦) بعده في الأصل، م: «دية الرجل وفي النصف».  
 (٧) أخرجه عبد الرزاق (١٧٧٦٠)، والبيهقي ٩٦/٨.

وروى ذلك عن ابن مسعود أيضاً<sup>(١)</sup>. والأشهر والأكثر عن ابن مسعود، أن المرأة تُعاقَل الرجل في جراحها إلى أن يشفى السنُّ والموضحة؛ خمس من الإبل، ثم تعود إلى النصف من دية الرجل، وروى ذلك عن عثمان، وهو قول شريح<sup>(٢)</sup>.

وروى وكيع، قال: حدثني زكريا وابن أبي ليلى، عن الشعبي، قال: كان علي يقول: دية المرأة في الخطأ على النصف من دية الرجل، وجراحها مثل ذلك فيما دق وجل. قال: وكان ابن مسعود يقول: دية المرأة في الخطأ على النصف من دية الرجل، وهما في الجراح إلى السنِّ والموضحة سواء<sup>(٣)</sup>.

وروى ابن عُيينة، عن زكريا، عن الشعبي، قال: قال ابن مسعود: بين المرأة مثل سن الرجل، وموضحتها مثل موضحة، ثم يشتويان<sup>(٤)</sup> على النصف. وقال علي بن أبي طالب: جراح المرأة على النصف من جراح الرجل، فيما دون النفس، فيما دق وجل. وقال

(١) ينظر سنن البيهقي ٩٦/٨.

(٢) ينظر سنن البيهقي ٩٧/٨.

(٣) أخرجه البيهقي ٩٥/٨، ٩٦ من طريق ابن أبي ليلى وزكريا به، دون قول ابن مسعود.

(٤) في ح، هـ: اشتركان.



زيد بن ثابت : تُساوى المرأة الرجل في عقلها إلى ثلث دية الرجل ، ثم الاستدكار هي على النصف من دية<sup>(١)</sup> .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما ، والثوري ، بقول علي : دية المرأة وجراحها ، على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر .

ذكر عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> ، قال : أخبرنا الثوري ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علي ، قال : جراحات المرأة على النصف من جراحات الرجل . قال : وقال ابن مسعود : يستويان في السن والموضحة ، وهي فيما سوى ذلك على النصف . قال : وكان زيد بن ثابت يقول : تُعاقله إلى الثلث .

قال<sup>(٣)</sup> : وأخبرنا معمر ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن علي مثله كما روى إبراهيم عنه ، وعن ابن مسعود مثل حديث إبراهيم أيضًا . قال : وكان زيد بن ثابت يقول : دية المرأة في الخطأ مثل دية الرجل حتى تبلغ ثلث الدية ، فما زاد فهي على النصف .

ذكر أبو بكر<sup>(٤)</sup> ، قال : حدثني ابن غليظة ، عن خالد ، عن أبي قلابة ،

(١) أخرجه البغوي في المجلديات (٢٢٧) ، والبيهقي ٩٦/٨ من طريق الشعبي به .

(٢) عبد الرزاق (١٧٧٦٠) .

(٣) عبد الرزاق (١٧٧٦١) .

(٤) ابن أبي شيبة ٣٠٠/٩ .

١٦٥٣ - مالك ، أنه سَمِعَ ابنَ شهابٍ يَقُولُ : مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ  
الرجلَ إِذَا أَصَابَ امرأَتَهُ بِجُرْحٍ ، أَن عليه عَقْلٌ ذَلِكَ الجُرْحِ وَلَا  
يُقَادُ مِنْهُ .

الاستدكار عن زيد بن ثابت ، أنه قال : يَشْتَوِيَانِ إِلَى الثُّلُثِ .

قال أبو عمر : كَانَ الحسنُ البصريُّ وطائفةٌ يَقُولُونَ : تُعَاقِلُ المرأةُ  
الرجلَ حَتَّى تَبْلُغَ النِّصْفَ مِنْ دِيَّتِهِ ثُمَّ تَعُودُ إِلَى النِّصْفِ .

ذَكَرَ أبو بكرٍ <sup>(١)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَعْتَمِرٌ ، عَنْ ابنِ عَوْنٍ ، عَنْ الحسنِ ،  
قَالَ : تَنْتَوِي جِرَاحَاتُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَلَى <sup>(٢)</sup> النِّصْفِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ  
النِّصْفَ فَهِيَ عَلَى النِّصْفِ .

قال أبو عمر : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ دِيَّةَ المرأةِ نِصْفُ دِيَّةِ الرجلِ ، فَالْقِيَاسُ <sup>(٣)</sup>  
أَن تَكُونَ جِرَاحُهَا كَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَنْبُتْ سُنَّةٌ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهَا . وَبِاللَّهِ  
التَّوْفِيقُ .

مالك ، أنه سَمِعَ ابنَ شهابٍ يَقُولُ : مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ الرجلَ إِذَا أَصَابَ  
امرأَتَهُ بِجُرْحٍ ، أَن عليه عَقْلٌ ذَلِكَ الجُرْحِ وَلَا يُقَادُ مِنْهُ <sup>(٤)</sup> .

(١) ابن أبي شيبة ٣٠١/٩ .

(٢) في و ، ط ، ١ ، و : « إلى » .

(٣) بعده في الأصل ، م : « على » .

(٤) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٥) - مخطوط ، ورواية أبي مصعب (٢٢٤٦) ، =

قال مالك : وإنما ذلك فى الخطأ ؛ أن يضرب الرجل امرأته الموطأ  
فَيُصِيبُهَا مِنْ ضَرْبِهِ مَا لَمْ يَتَعَمَّدْ ؛ يضربها بسوطٍ فيفقدُ عيناها ، ونحو  
ذلك .

---

قال مالك : وإنما ذلك فى الخطأ ؛ أن يضرب الرجل امرأته الاستدكار  
فَيُصِيبُهَا مِنْ ضَرْبِهِ مَا لَمْ يَتَعَمَّدْ ؛ يضربها بسوطٍ فيفقدُ عيناها ، ونحو  
ذلك .

قال أبو عمر : هو كما قال مالك فى الخطأ لا خلاف فيه .  
وقد ذكر عبدُ الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن الثوري ، عن إسماعيل بن أمية ، عن  
الزهري ، قال : لا تقتص المرأة من زوجها . قال سفيان : ونحن نقول :  
تقتص منه إلا فى الأدب .

وقد ذكر هذه المسألة بعينها من قوله فى باب القصاص فى الجراح ،  
وسياتى هنالك إن شاء الله عز وجل ما للعلماء فى ذلك ، ونذكر ما بين أهل  
العلم أيضاً من التنازع فى القصاص بين الرجال والنساء ، إن شاء الله فى  
باب القصاص فى القتل . والله أعلم .

---

القبس .....

---

= (٢٢٤٧) .

(١) عبد الرزاق (١٨٥٣٥) .

قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولد من غير عصبتها ولا قومها : فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى ، من عقل جنايتها شيء ، ولا على ولدها إذا كانوا من غير قومها ، ولا على إختوتها من أمها إذا كانوا من غير عصبتها ولا قومها ، فهؤلاء أحق بميراثها ، والعصبة عليهم العقل منذ زمان رسول الله ﷺ ، وكذلك موالى المرأة ، ميراثهم لولد المرأة وإن كانوا من غير قبيلتها ، وعقل جناية الموالى على قبيلتها .

الاستدكار قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولد من غير عصبتها ولا قومها ، فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنايتها شيء ، ولا على ولدها إن كان من غير قومها ، ولا على إختوتها من أمها من غير عصبتها ولا قومها ، وهؤلاء أحق بميراثها ، والعصبة عليهم العقل منذ زمان رسول الله ﷺ ، وكذلك موالى المرأة ، ميراثهم لولد المرأة وإن كانوا من غير قبيلتها ، وعقل جناية الموالى على قبيلتها .

قال أبو عمر : ما ذكره مالك في هذا الفصل لا خلاف بين العلماء فيه ؛ الدية عندهم على العاقلة ، والعاقلة : العصبة ، والقبيلة ، والبطن ، والرّهط ، لا يعقل عن الإنسان من كان إلا قبيلته إذا قتل خطأ . والميراث لمن فرضه الله عز وجل له من الورثة ؛ من ذوى الفروض والعصبة ، إلا أن الدية لا يؤدّيها زوج ولا أمّ ، ولا من ليس بعصبة من القبيلة ، والموالى عندهم

يَجْرُونَ مَجْرَى الْعَصَابِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ نَسَبٌ <sup>(١)</sup> لَا يَتَقِيلُ . وَهَذَا كُلُّهُ أَمْرٌ الْأَسْتَدْكَارِ  
 مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ ، وَشَيْءٌ مُسْتَوْنَةٌ مَعْمُولٌ بِهَا عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ ، إِلَّا أَنْ مِنْهُمْ  
 مَنْ يَقُولُ فِي الْمَوَلَى : إِذَا أُتِيَ أَنْ يَعْقِلَ كَانَ الْوَلَاءُ لِلْمُصَابِ الْمَقْتُولِ خَطَأً ،  
 وَلَمْ يَرِثْ ذَلِكَ عَنْهُ . وَمَنْ قَالَ : الْعَقْلُ عَلَى مَنْ لَهُ الْمِيرَاثُ . فَإِنَّهُ يَعْنِي  
 مِنَ الْمَوَالِي . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : مَنْ عَقَلَ عَنْهُ كَانَ الْوَلَاءُ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 لِلْمَوَلَى عَصَبَةٌ تَحْمِلُ مَعَهُ الْجَنَابَةَ ، كَانَ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ . وَجَمَاعَةُ  
 الْفُقَهَاءِ عَلَى مَا قَدَّمْتُ لَكَ <sup>(٢)</sup> فِي الْوَلَاءِ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ :  
 حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ شَيْبَانَ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ ،  
 فَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ، صَاحِبُ لَنَا ثِقَةً - قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دَاسَةَ : هُوَ أَبُو بَكْرٍ  
 أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارُ الْأُبُلِّيُّ <sup>(٣)</sup> - قَالَ : حَدَّثَنِي شَيْبَانُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي  
 مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ رَاشِدٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ عَمْرِو بْنِ  
 شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ  
 بَيْنَ عَصَبَتَيْهَا مَنْ كَانُوا ، لَا يَرِثُونَ مِنْهَا <sup>(٤)</sup> شَيْئًا ، إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ وَرَثَتِهَا ، وَإِنْ

(١) فِي ح : سَبَبٌ .

(٢) فِي ح ، هـ : لَمْ .

(٣) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ ، ح ، هـ ، ط ، أ ، م .

(٤) فِي هـ ، و ، م : الْأَبْلَى . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٢٧/١ .

(٥) فِي الْأَصْلُ ، ط ، أ ، و ، م : مِنْهُ .

الاستذكار قُتِلَتْ فَعَقُلُهَا بَيْنَ وَرَثَتِهَا ، وَهُمْ يَقْتُلُونَ قَاتِلَهَا <sup>(١)</sup> .

وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَفْصُ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ؛ أَنْ يَعْقِلُوا مَعَاقِلَهُمْ ، <sup>(٢)</sup> وَيَفْدُوا عَائِيَهُمْ <sup>(٣)</sup> ، وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ <sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ <sup>(٥)</sup> : حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ الْعَقْلَ عَلَى الْعَصْبَةِ .

قَالَ <sup>(٦)</sup> : وَحَدَّثَنِي وَكَيْعٌ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : اخْتَصَمَ عَلِيٌّ وَالزَّيْرُ فِي مَوَالِي صَفِيَّةَ إِلَى عَمْرِ ، فَقَضَى عَمْرٌ بِالْمِيرَاثِ لِلزَّيْرِ ، وَبِالْعَقْلِ عَلَى عَلِيٍّ .

قَالَ <sup>(٧)</sup> : وَحَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ وَجَرِيرٌ ، عَنْ مَغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ :

(١) أخرجه البيهقي ٥٨/٨ من طريق أبي بكر بن داسة ، ولم يذكر أبا بكر العطار . وهو عند أبي داود (٤٥٦٤) .

(٢ - ٣) في ح ، هـ ، م : « ويقدوا غائبهم » .

(٣) ابن أبي شيبة ٣١٨/٩ - ومن طريقه أبو يعلى (٢٤٨٤) .

(٤) ابن أبي شيبة ٣١٩/٩ .

(٥) ابن أبي شيبة ٣٢٠/٩ .

الميراث للرحم، والجريرة على من أعتق.

قال<sup>(١)</sup>: وحدثنى كثير بن هشام، عن جعفر بن بزقان، أن عمر بن عبد العزيز كتب: لو لم يدع قرابة إلا موليّه، كانوا أحق الناس بميراثه، فاحمل<sup>(٢)</sup> العقل عليهم كما يرثونه.

وذكر عبد الرزاق<sup>(٣)</sup>، عن ابن جريج، عن عطاء، أن معاوية قال لموالي مولى: إما أن يعقلوا عنه، وإما أن نعقل عنه ويكون مولانا. قال عطاء: وإن أبى أهله أن يعقلوا عنه، فهو مولى للمصاب.

وعن ابن جريج، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، قال: الدية على الأولياء في كل جريرة<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عمر: الذي عليه مذهب الفقهاء؛ مالك، والشافعي، والثوري، وأبي حنيفة، أن العاقلة يُجبرون على حمل الدية بقدر ما يطيقون.

ولم يحدد مالك فيما يحمل الواحد منهم حداً، وإنما ذلك عنده على قدر ما يشهّل عليهم. وسندكز أقوالهم إذا ذكرنا اختلاف الفقهاء في

(١) ابن أبي شيبة ٣١٩/٩.

(٢) في الأصل: «واحملوا»، وفي م: «واحمل».

(٣) عبد الرزاق (١٧٨٥٢).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٨١٠، ١٧٨٥٤) عن ابن جريج ٤.

## عقل الجنين

١٦٥٤ - مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
ابن عوف ، عن أبي هريرة ، أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما  
الأخرى فطرحت جنيتهما ، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة ؛ عبد أو  
وليدة .

الاستدكار العواقل في باب جامع العقل من كتابنا هذا<sup>(١)</sup> ، إن شاء الله عز وجل .

التمهيد مالك<sup>(٢)</sup> ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ،  
عن أبي هريرة ، أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى ، فطرحت  
جنيتهما ، فقضى رسول الله ﷺ بغرة ؛ عبد أو وليدة<sup>(٣)</sup> .

هكذا روى مالك هذا الحديث بهذا الإسناد أيضًا ، مع ما تقدم من  
روايته له عن ابن شهاب ، عن سعيد مرسلًا ، على ما ذكرنا في كتابنا  
هذا<sup>(٤)</sup> . ولم يختلف على مالك في إسناد هذا الحديث ومثله ، ولم يذكر  
في « موطئه » قصة قتل المرأة التي طرحت جنيتهما ؛ لما فيه من الاختلاف

القبس

(١) سيأتي ص ٢٥٥ - ٢٥٩ .

(٢) ليس لدينا في شرح هذا الحديث سوى النسخة المطبوعة .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٧٥) ، ورواية يحيى بن بكير (١٥/٣٣ - مخطوط) ، ورواية

أبي مصعب (٢٢٤٩) . وأخرجه أحمد ١٥١/١٢ (٧٣١٧) ، والبخاري (٥٧٥٩ ، ٦٩٠٤) ،

ومسلم (١٦٨١) ، والنسائي (٤٨٣٤) من طريق مالك به .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٦٥٥) .



والأضطراب بين أهل الثقل وأهل الفقه من أصحابنا ، والتابعين ، ومن التمهيد  
بعدهم من المخالفين ، وإنما ذكر قصّة الجنين الذي لم تختلف فيه الأخبار  
عن النبي ﷺ ، وقد ذكرنا حكم الجنين ، وما للعلماء في ذلك من التنازع  
والمعنى ، في باب ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيّب من كتابنا ، فأعنى  
عن إعادته ههنا<sup>(١)</sup> ، وذكرنا حكم قتل المرأة ، وما روى فيه وفي حكمه  
عن النبي ﷺ ، وعن العلماء بعده ، في شبه العميد ، بما يكفي ويشفي ، في  
كتاب « الأجوبة عن المسائل المستغرية »<sup>(٢)</sup> ، ولم نذكره في كتابنا هذا ؛  
لأن مالكا لم يذكر شيئا منها في حديثه في « موطئه » ، ولا في غيره فيما  
علمت ، وأكثر الرواة لحديث أبي سلمة هذا عن ابن شهاب وغيره  
يذكرون ما رمّت به المرأة صاحبها ، إلا أنهم اختلفوا في ذلك ؛ قطاعة  
منهم تقول : يحجر . وطائفة تقول : يمشطج . ومنهم من يقول : يعمود  
فسطاط . ولمن أثبت شبه العميد من العلماء في الحجر وصغره وعظمه ،  
والعمود وشبهه ، وتزداد<sup>(٣)</sup> الضرب بذلك كله أو بعضه - مذاهب مختلفة ،  
وأحكام غير مؤلفة ، والآثار بذلك أيضا مضطربة ، ولهذا الاضطراب ،  
والله أعلم ، لم نذكر مالك شيئا من ذلك ، وإنما قصد إلى المعنى المراد  
بالحكم عنه ؛ لأنه لا يفرق في مذهبه بين الحجر وغيره في باب العميد ،

(١) ينظر ما سيأتي ص ٥٥ - ٦٢ .

(٢) الأجوبة عن المسائل المستغرية ص ٢٣١ وما بعدها .

(٣) في م : « يزداد » .

التمهيد فلذلك لم يذكر ذلك ، والله أعلم . وهذا كله منه فراز عن إثبات شبه  
العمد ، ونفى له ؛ لأنه عنده باطل ، فلم يذكر في « موطئه » في حديث ابن  
شهاب هذا شيئاً يدل عليه ، واقتصر على قصة الجنين لا غير ، وغيره قد  
ذكر ذلك .

وروى عن النبي ﷺ قصة الجنين هذه في المرأتين اللتين رمى  
إحدهما الأخرى ، جماعة من الصحابة ؛ منهم محمد بن مسلمة<sup>(١)</sup> ،  
والمغيرة بن شعبة<sup>(٢)</sup> ، وأبو هريرة<sup>(٣)</sup> ، وابن عباس<sup>(٤)</sup> ، وجابر بن  
عبد الله<sup>(٥)</sup> ، ويزيدة الأسلمي<sup>(٦)</sup> ، وحمل بن النابغة الهذلي<sup>(٧)</sup> . ومنهم من  
يرويه عن عمر ، عن النبي ﷺ ، ومنهم من يرويه عن عمر ، عن حمل بن

(١) أخرجه أحمد ٦٤/٣٠ (١٨١٣٦) ، والبخاري (٦٩٠٦ ، ٦٩٠٨ ، ٧٣١٨) ، ومسلم  
(١٦٨٣) .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٣) هو حديث الباب ، وسيأتي تخريجه ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٤) أخرجه أبو داود (٤٥٧٤) ، والنسائي (٤٨٤٣) ، وابن حبان (٦٠١٩) .

(٥) أخرجه أبو داود (٤٥٧٥) ، وابن ماجه (٢٦٤٨) ، وأبو يعلى (١٨٢٣) .

(٦) أخرجه أبو داود (٤٥٧٨) ، والنسائي (٤٨٢٨ ، ٤٨٢٩) .

(٧) هو حمل بن مالك بن النابغة الهذلي أبو نضلة ، صحابي ، مدني نزل البصرة ، وله بها دار ،  
عاش إلى خلافة عمر . تهذيب الكمال ٣٤٩/٧ ، والإصابة ١٢٥/٢ .

وحديثه أخرجه أحمد ٤٠٤/٥ ، ٢٨٧/٢٧ ، ٣٤٣٩ ، ١٦٧٢٩ ، وأبو داود (٤٥٧٢) ،  
وابن ماجه (٢٦٤١) ، والنسائي (٤٧٥٣) .

مالك هذا، عن النبي ﷺ. ورَوَاهُ عُوَيْمِرُ بْنُ أَشْقَرَ، وَغَيْرُهُ، عَنْ التَّمْهِيدِ  
النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَذْكُرُ قَتْلَ الْمَرْأَةِ وَالْحَكَمَ فِي دِيَّتِهَا فِي هَذَا  
الْحَدِيثِ، مَعَ حَكَمِ الْجَنِينِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى حَكَمِ الْجَنِينِ لَا غَيْرُ.  
وَلَمْ نَرَ أَنَّ نَذْكُرَ فِي كِتَابِنَا شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ غَيْرَ طَرِيقِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛  
لَأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا مَالِكَ غَيْرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَدْ رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِ  
شِهَابٍ، هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ إِسْنَادِ مَالِكٍ هَذَا، وَاقْتَصَرَ فِيهِ أَيْضًا عَلَى قِصَّةِ الْجَنِينِ لَا  
غَيْرُ، كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ سَوَاءً.

قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ:  
حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنْبَاعِ رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي  
الْلَيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ  
إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَتْ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا  
الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) أخرجه الطبراني ١٤١/١٧ (٣٥٢)، والخطيب في المبهعات ص ٥١٤ من حديث عويمر -  
ويقال: عويم - الهذلي، وهو غير عويمر بن أشقر، وقد ذكر المصنف الحديث في ترجمة عويمر  
الهذلي. وينظر الاستيعاب ١٢٢٧/٣، ١٢٣٠، والإصابة ٧٤٧/٤، ٧٤٨.

التسبيد « إِنَّ دِيَّةَ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ». فقال وليُّ المرأة التي عُرِمَتْ :  
 كَيْفَ أَغْرَمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَا شَرِبَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ ، فَمَثَلُ ذَلِكَ  
 يُطَلُّ ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ »<sup>(١)</sup> .

ففى هذا الحديث أنها رَمَتْهَا بحجر . ومحفوظ فى هذه القصَّة من  
 حديث المغيرة بن شعبة وغيره أنها رَمَتْهَا بِمِسْطَحٍ ، وَالْمِسْطَحُ الخَشْبَةُ .  
 وقال النضر بن شميل : الْمِسْطَحُ الْعُودُ يُرَقَّقُ بِهِ الْخَبْزُ . وقال أبو عبيد<sup>(٢)</sup> :  
 الْمِسْطَحُ عُودٌ مِنَ الْعِيدَانِ .

قال أبو عمر : المرأتان الھذليتان المذكورتان فى هذا الحديث ؛  
 إحداهما يقال لها : أُمُّ عَفِيفٍ بنتُ مسروح . من بنى سعيد بن هذيل ،  
 والأخرى مُلَيْكَةُ أختُ عويمر بن الأشقر . وهذا موجودٌ من حديث عويمر  
 ابن أشقر ، ومن حديث عبد الله بن عباس ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ فى هذا  
 الحديث : كان اسمُ إحداهما مُلَيْكَةَ ، والأخرى أُمُّ غُطَافٍ<sup>(٣)</sup> . وقد  
 ذَكَرْنَاهُمَا فى الصَّحَابِيَّاتِ من كتاب « الصَّحَابَةِ »<sup>(٤)</sup> بما يُغْنِى عن

- (١) أخرجه البخارى (٥٧٥٨) ، والبيهقى ١١٣/٨ من طريق سعيد بن عفير به .  
 (٢) غريب الحديث لأبى عبيد ١٧٥/١ ، والعبارة فيه : « المسطح عود من أعواد - وفى نسخة :  
 من عيدان - الخبء والقسطاط ونحوه » .  
 (٣) أخرجه أبو داود (٤٥٧٤) ، والنسائى (٤٨٤٣) .  
 (٤) الاستيعاب ١٩١٤/٤ .

ذكرهما ههنا .

وقد رَوَى هذا الحديثُ محمدُ بنُ عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . فذكر قصة الجنين لا غير ، بمثالي رواية مالك ومعه سوا .

وكذلك رواه حمادُ بنُ سلمة<sup>(١)</sup> ، ومحمدُ بنُ بشر<sup>(٢)</sup> ، وخالد الواسطي<sup>(٣)</sup> ، عن محمد بن عمرو .

ورواه عيسى بن يونس ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قضى رسولُ الله ﷺ في الجنين بغيره ؛ عبداً ، أو أمة ، أو فرس ، أو بغل<sup>(٤)</sup> . ولم يقل ذلك غيرُ عيسى بن يونس فيما علمت ، وعيسى ثقة .

وقد ذكرنا اختلافَ أهلِ العلم في دية الجنين ، وما لهم فيه من المعاني والأحكام ، في باب ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، واقتصرنا من ذلك على أقاويل أهلِ الفتوى من أئمةِ الأمصار ، دون ما عدوه شذوذاً<sup>(٥)</sup> .

(١) ذكره أبو داود عقب الحديث (٤٥٧٩) .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٦٣٩) ، وابن أبي عاصم في الديات ص ٣٦ من طريق محمد بن بشر به .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٥٧٩) ، والطبراني في الأوسط (٢٩٤٦) ، وابن حبان (٦٠٢٢) ،

والبيهقي ١١٥/٨ من طريق عيسى بن يونس به .

(٤) ينظر ما سيأتي ص ٥٥ - ٦٢ .

١٦٥٥ - مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يُقتل في بطن أمه بغرة؛ عبد أو وليدة. فقال الذي قضى عليه: كيف أغرّم ما لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهلّ، ومثل ذلك بطل. فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهّان».

التسديد وبالله العصمة والتوفيق.

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يُقتل في بطن أمه بغرة؛ عبد أو وليدة. فقال الذي قضى عليه: كيف أغرّم ما لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهلّ، ومثل ذلك بطل<sup>(١)</sup>؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهّان»<sup>(٢)</sup>.

هكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة عن مالك في «موطئه» مرسلاً، ولا أعلم أحداً وصله بهذا الإسناد إلا ما رواه أبو سبرة المدني، عن مطرّف، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>.

القبس

(١) بطل: من البطلان. وفي رواية: «يُطَلّ». أي يُهتَر. ينظر فتح الباري ١٠/٢١٨.  
(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٧٤)، وبرواية يحيى بن بكير (١٥/٣ - مخطوط)، وبرواية أبي مصعب (٢٢٥٠). وأخرجه البخاري (٥٧٦٠)، والنسائي (٤٨٣٤)، والبيهقي ٨/١١٣ من طريق مالك به.

(٣) ذكره الدارقطني في العلل ٩/٣٤٩ عن أبي سبرة به.

وما ذكره الدارقطني ، قال : حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق وأحمد بن التمهيد كامل القاضي ، قالا : حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد ، حدثنا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد ، حدثنا مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى ، فألقت جنينا - وقال ابن كامل : إن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل ، فتعائرتا ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر ، فألقت جنينا - وقالا : فقضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة ؛ عبد أو وليدة . هكذا رواه أبو قلابة ، عن أبي عاصم ، عن مالك . وإنما في « الموطأ » حديث سعيد مرسلاً ، وحديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وقد وصل حديث سعيد ثقات من أصحاب ابن شهاب وغيره ، وهو حديث اختصره مالك ، فذكر منه دية الجنين التي عليها الأمر المجتمع عليه عنده <sup>(١)</sup> ، وترك قصة المرأة إذ ضربت فألقت الجنين المذكور ؛ لأن فيه من رواية ابن شهاب إثبات شبه العمد ، وإلزام العاقلة الدية ، وهذا شيء لا يقول به مالك ؛ لأنه وجد الفتوى والأمر <sup>(٢)</sup> بالمدينة <sup>(٣)</sup> والعمل <sup>(٤)</sup> على

(١) سقط من : ص ٤ .

(٢) في م : « العمل » .

(٣ - ٢) سقط من : م ، وفي ص ٤ : « العمل » . والمثبت هو الصواب .

التمهيد خلافه ، فكره أن يذكر في « موطأه » بمثل هذا الإسناد الصحيح ما لا يقول به ويقول به غيره ، وذكر قصة الجنين لا غير ؛ لأنه أمر مجتمّع عليه في الغرة .

وهذا الحديث عند ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة جميعاً ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ؛ فطائفة من أصحابه يحدثون به عنه هكذا ، وطائفة يحدثون به عنه ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، ولا يذكرون أبا سلمة <sup>(١)</sup> ، وطائفة يحدثون به عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، ولا يذكرون سعيداً . ومالك أرسل عنه حديث سعيد هذا ، ووصل حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ <sup>(٢)</sup> ، إلا أنه لم يذكر قصة المرأة ، لا في حديث سعيد هذا المرسل ، ولا في حديث أبي سلمة ، واقتصر منهما على ذكر قصة الجنين ودنه لا غير ؛ لما ذكرنا من العلة ، ولما شاء الله ممّا هو أعلم به .

والحديث محفوظ لأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، من حديث ابن شهاب <sup>(٣)</sup> وغيره ، ولسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، من حديث ابن شهاب <sup>(٤)</sup> . وهو حديث صحيح ، رواه جماعة

(١) سألني تخرجه ص ٥٣ - ٥٥ .

(٢) تقدم في الموطأ (١٦٥٤) .

(٣ - ٢) سقط من : ص ٤ .





التمهيد ﷺ قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ بَغْرَةً؛ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ، <sup>(١)</sup> فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ. قَالَ <sup>(٢)</sup>: ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوَفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا.

أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ يَزَانَ وَابْنُ <sup>(٣)</sup> السَّرْحِ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَأَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ؛ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، <sup>(٤)</sup> وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرِثَتَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُ، فَقَالَ حَمَلُ ابْنِ النَّابِغَةِ الْهُذَلِيِّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَغْرَمَ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ، فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطَلَّ <sup>(٥)</sup>؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ». مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ <sup>(٥)</sup>.

= (٦٧٤٠)، ومسلم (٣٥/١٦٨١)، والترمذي (٢١١١)، والنسائي (٤٨٣٢) من طريق الليث به.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في م: «أبى». وينظر تهذيب الكمال ٤١٥/١، ٣٥٥/١١، ٣٥٦.

(٣) في م: «أو».

(٤) في ص ٤: «بطل».

(٥) أبو داود (٤٥٧٦).

قال أبو داود<sup>(١)</sup> : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ ، التَّمْهِيدُ  
عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ : ثُمَّ  
إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا الْغَرَّةُ تُوفِّيَتْ ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا  
لَبَنِيِّهَا ، وَالْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا .

قال أبو عمر : وقد ذكرنا ما يجب من القول في قصة قتل المرأة ،  
والاختلاف في ذلك من جهة الأثر ، واختلاف العلماء في ديتها وقتلها ،  
وما لهم في شبه العمى من الأقاويل والوجوه ، في كتاب « الأجوبة عن  
المسائل المستغربة »<sup>(٢)</sup> ، فمن أراد أن ينظر إليه وتأمله هناك . ولم نذكر ههنا  
شيئاً من ذلك ؛ لأنه ليس في حديث مالك ذكر قتل المرأة ، وإنما فيه قصة  
الجنين . ونحن نذكر ما للعلماء في ذلك من الأقوال والوجوه ههنا ، وبالله  
عوننا وتوفيقنا .

فحين أحكام الجنين ما أجمع العلماء عليه ، ومنها ما اختلفوا فيه ؛ فمما  
أجمعوا عليه من ذلك أن الجنين إذا ضرب بطن أمه ، فألقته حيّاً ، ثم مات  
بقرب خروجه ، وعلم أن موته كان من أجل الضربة وما فعل بأمه وبه في  
بطنها ، ففيه الدية كاملة ، وأنه يُعتبر فيه الذكر والأنثى . وعلى هذا جماعة  
فقهاء الأمصار . وفي إجماعهم على ما ذكرنا دليل واضح على أن الجنين

(١) أبو داود (٤٥٧٧) .

(٢) الأجوبة عن المسائل المستغربة ص ٢٣١ وما بعدها .

الصعيد الذي قضى فيه رسول الله ﷺ بغزوة ؛ عبد أو أمة ، كانت قد ألقت أمة ميتا .  
ومع هذا التليل نصان ؛ أحدهما من جهة الإجماع ؛ أن الغزوة واجبة في  
الجنين إذا رمته ميتا وهي حيّة . والثّص الثاني ما في حديث سعيد بن  
المسيّب أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يُقتل في بطن أمه بغزوة .  
والمقتول في بطن أمه لا تطرحه إلا ميتا لا محالة . فإن لم تلقه وماتت وهو  
في جوفها لم يخرج ، فلا شيء فيه ولا حكم له ، وهذا أيضا إجماع لا  
خلاف فيه . فإن ألقت ميتا وهي حيّة ، فالحكم فيه ما ثبت به الشّنة عن  
النبي ﷺ ، على ما ذكر في هذا الحديث ، غزوة ؛ عبد أو أمة .

وقد كان للغزوة أصل معروف في الجاهلية لمن لم يبلغ بشرفه أن يؤدى  
دية كاملة ، قال مهلهل بن ربيعة ، واسمه عدى - وإنما قيل له : مهلهل ؛  
لأنه أول من أرق الشعر وقصده فيما ذكروا - قال في قتل أخيه كليب بن  
ربيعه<sup>(١)</sup> :

كُلُّ قَتِيلٍ فِي كَلَيْبِ غَزْوَةٍ  
حَتَّى يَنَالَ الْقَتْلَ آلَ مُرَّةٍ

يعنى مُرَّةُ بْنُ ذُهَلٍ<sup>(٢)</sup> بِنِ شَيْبَانَ بْنِ ثَعْلَبَةَ ، وَكَانَ جَسَّاسُ بْنُ مُرَّةٍ قَتَلَ

(١) الرجز في الأغاني ٤٧/٥ ، ومقاييس اللغة ٣٨١/٤ ، واللسان والتاج ( غ ر ر ) .

(٢) في م : « هذيل » . وينظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٢٦ .

كُليب بن ربيعة الثعلبي .

واختلف العلماء في الغزوة وقيمتها ؛ فقال مالك : الغزوة تقوّم بخمسين ديناراً ، أو مئتمائة درهم ؛ نصف عشر دية الحرّ المسلم الذكر ، وعشر دية أمّه الحرة . وهو قول ابن شهاب ، وربّعة ، وسائر أهل المدينة . وقال أبو حنيفة وأصحابه ، وسائر الكوفيّين : قيمة الغزوة خمسمائة درهم . وهو قول إبراهيم ، والشعمي<sup>(١)</sup> . وقال المغيرة : خمسون ديناراً . وقال الشافعي : سنّ الغزوة سبع سنين ، أو ثمانى سنين ، وليس عليه أن يقبلها معية . وقال داود : كل ما وقع عليه اسم غزوة .

واختلفوا في صفة الجنين الذي تجب فيه الغزوة ما هو ؟ فقال مالك : ما طرّحته من مضغة أو علقية أو ما يُعلم أنه ولدّ فيه الغزوة . وقال الشافعي : لا شيء فيه حتّى يتبيّن من خلقه شيء . قال مالك : إذا سقط الجنين فلم يستهلّ صارخاً ففيه الغزوة ، وسواء تحرّك أو عطس ففيه الغزوة أبداً حتّى يستهلّ صارخاً ، فإن استهلّ صارخاً ففيه الدية كاملة . وقال الشافعي وسائر الفقهاء : إذا علّمت حياته بحركة أو بعطاس أو باستهلال أو بغير ذلك مما تُستيقن به حياته ، ثم مات ، ففيه الدية كاملة .

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٥٣/٩ ، وسنن أبي داود (٤٥٨٠) .

التمهيد . وجماعة فقهاء الأصبهار يقولون في المرأة إذا ماتت من ضرب بطنها ، ثم خرج الجنين ميتاً بعد موتها : إنه لا يُحكم فيه بشيء ، وإنه هذر إذا ألقته بعد موتها . إلا الليث بن سعد وداود فإنهما قالا : إذا ضرب بطن المرأة وهي حيّة ، فألقت جنيناً ميتاً ، ففيه الغرّة ، وسواء رمته بعد موتها أو قبل موتها . اعتبروا حياة أمه في وقت ضربها لا غير ، وهو قول أهل الظاهر . وأما سائر الفقهاء فإنهم اعتبروا حالها في وقت إلقائها للجنين لا غير . فإن ألقته ميتاً وهي ميّنة ، فلا شيء فيه عندهم ، وإن ألقته ميتاً وهي حيّة ففيه الغرّة ، وأما إذا ألقته حيّاً <sup>(١)</sup> وهي حيّة فقد ذكرنا حكمه ، وأنه لا خلاف أن فيه الدية . واحتج أبو جعفر الطحاوي على الليث بن سعد لسائر الفقهاء بأن قال : قد أجمعوا والليث معهم ، على أنه لو ضرب بطنها وهي حيّة ، فماتت والجنين في بطنها ولم يسقط ، أنه لا شيء فيه ما لم يسقط ، فكذلك إذا أسقطته بعد موتها . قال أبو جعفر : ولا يختلفون أيضاً أنه لو <sup>(٢)</sup> ضرب بطن امرأة ميّنة حامل ، فألقت جنيناً ميتاً ، أنه لا شيء فيه ، فكذلك إذا كان الضرب في حياتها ، ثم ماتت ، ثم ألقته ميتاً . قال : فبطل بذلك قول الليث .

واختلفوا في الذي تجب عليه الغرّة ؛ فقال مالك وأصحابه : هي في مال الجاني . وهو قول الحسن بن حي . ومن حجّتهم في ذلك رواية من

(١) سقط من : م .

(٢) في ص ٤ : « إذا » .

روى هذا الحديث : فقال الذى قُضِيَ عليه : كيف أغرم ؟ وهذا يدل على التمهيد أن الذى قُضِيَ عليه مُعَيَّنٌ ، وأنه واحدٌ ، وهو الجانى ، لا يُعطى ظاهرُ هذا اللَّفْظِ غيرَ هذا . ولو أن ديةَ الجنين قُضِيَ بها على العاقلة لقال فى هذا الحديث : فقال الذين <sup>(١)</sup> قُضِيَ عليهم . وفى القياس أن كلَّ جانٍ جنايته عليه ، إلا ما قام بخلافه الدليل الذى لا مُعارضَ له ، مثل إجماع لا يجوزُ خلافه ، أو نصٌّ ، أو <sup>(٢)</sup> سُنَّةٌ مِنْ جِهَةِ نَقْلِ الْآحَادِ الْعُدُولِ لا مُعارضَ لها ، فيجِبُ الْحُكْمُ بها . وقد قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا نُزْرُ وَلَا زِرَّةٌ وَلَا نُزْرٌ وَلَا زِرَّةٌ وَلَا نُزْرٌ وَلَا زِرَّةٌ ﴾ [الأنعام : ١٦٤] . وقال ﷺ لأبى رِفْثَةَ فى ابنه : « إِنَّكَ لَا تَجْنِي عَلَيْهِ ، وَلَا يَجْنِي عَلَيْكَ » <sup>(٣)</sup> . وقال الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأصحابُهما : الغُرَّةُ على العاقلة .

ومن حجَّتِهِمْ ما حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَلَامٍ السَّوْقِيُّ <sup>(٤)</sup> ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو عَمَرَ الْحَوْضِيُّ ، عن شعبة ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عُبيد بن نُصَيْلَةَ ، عن المغيرة بن شعبة ، أن امرأتين كانتا تحت رجلٍ من هَذِيلٍ ، فضربت

(١) فى ص ٤ : « الذى » .

(٢) سقط من : ص ٤ .

(٣) تقدم تخريجه فى ١٧/٨ .

(٤) فى م : « السواق » .

التمهيد إحداهما الأخرى بمسود قتلتهما، فاختصما إلى النبي ﷺ، فقال أحد الرجلين: كيف نلدي من لا صاح ولا استهل، ولا شرب ولا أكل؟ فقال: «أَسْجَعُ كَسَجِ الْأَعْرَابِ؟». فقضى فيه غُرَّة<sup>(١)</sup>، وجعله على عاقلة المرأة<sup>(٢)</sup>.

وهذا نص ثابت صحيح في موضع الخلاف، يُوجب الحكم. ولما كانت دية المرأة<sup>(٣)</sup> المضروبة على العاقلة، كان الجنين أحرى بذلك في القياس والنظر.

وأجمع الفقهاء أنَّ الجنين إذا خرج حيًّا، ثم مات وكانت فيه الدية، أنَّ فيه الكفارة مع الدية. واختلفوا في الكفارة إذا خرج ميتًا؛ فقال مالك: فيه الغُرَّة والكفارة إذا خرج ميتًا. وقال أبو حنيفة، والشافعي: إن خرج حيًّا ففيه الكفارة والدية، وإن خرج ميتًا ففيه الغُرَّة، ولا كفارة. وهو قول داود ابن علي. وهذا على أصولهم التي قدّمنا ذكرها أن ثلثيه أمه وهي حية. واختلفوا في كيفية ميراث الغُرَّة عن<sup>(٤)</sup> الجنين؛ فقال مالك والشافعي

(١) في م: «بغرة».

(٢) أخرجه أحمد ٨٢/٣٠ (١٨١٤٩)، والدارمي (٢٤٢٥)، ومسلم (٣٨/١٦٨٢)، وأبو داود (٤٥٦٨)، والترمذي (١٤١١)، والنسائي (٤٨٤٠، ٤٨٤١) من طريق شعبة به.

(٣) سقط من: م.

(٤) في م: «في».



وأصحابيهما<sup>(١)</sup> : الفرقة في الجنين موروثة عن الجنين ؛ لأنها دية<sup>(٢)</sup> على التمهيد كتاب الله عز وجل . واحتج الشافعي في ذلك بقوله في الحديث : كيف أغرم من لا<sup>(٣)</sup> شرب ولا أكل ولا استهل<sup>(٤)</sup> ؟ قال : فالمضنون الجنين ؛ لأن العضو لا يتعرض فيه بهذا . وكان ابن هزم<sup>(٥)</sup> يقول : دية لأبويه خاصة ؛ لأبيه ثلثاها ، ولأمه ثلثها ، من كان منهما حيًا كان ذلك له ، فإن كان أحدهما قد مات كانت للباقي منهما ؛ أيا كان أو أمًا ، لا يرث الإخوة منها شيئًا . وقال أبو حنيفة وأصحابه : الفرقة للأُم ، ليس لأحد معها فيها شيء ، وليست دية ، وإنما هي بمنزلة جناية جنى عليها بقطع<sup>(٥)</sup> عضو من أعضائها . وهو قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن . ومن حججهم في أنها ليست دية ؛ لأنه لم يتعرض فيها : هل هو ذكر أو أنثى ؟ كما يلزم في الديات ، فدل على أن ذلك كالعضو ، ولهذا كانت ذكاة الشاة ذكاة لما في بطونها من الأجنة ، ولولا ذلك كانت ميتة . وقول داود وأهل الظاهر في هذا كقول أبي حنيفة . واحتج داود بأن الفرقة لم يملكها الجنين ففوت عنه . قال أبو عمر : تدخل عليه دية المقول خطأ ، هو لم يملكها ، وهي

(١) في ص ٤ : « وأبو حنيفة وأصحابه » .

(٢) في م : « دية » .

(٣ - ٤) في ص ٤ : « شرب ولا أكل » .

(٤) في ص ٤ : « هزيمة » .

(٥) في م : « قطع » .

التمهيد ثورث عنه . وقول مالك والشافعي في هذه المسألة أولى . وبالله العصمة والهدى .

وقد استدل قوم من أهل الحديث بأن الحياة فيه لا تعلم إلا بما ذكر من المعاني ؛ وهي الأكل ، والشرب ، والاستهلال ، والنطق ؛ لقوله : كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ؟ وقد يحتمل أن يكون نزع بهذه لأنها أسباب الحياة وعلاماتها ، فكل ما علمت به الحياة كان مثلها .

وقد اختلف الفقهاء في المولود لا يستهل صارخا ، إلا أنه تحرك حين سقط من بطن أمه وعطس ، ونحو ذلك ، ولم ينطق ولا صرخ مستهلا ؛ فقال بعضهم : لا يصلّي عليه ، ولا يرث ولا يورث ، إلا أن يستهل صارخا . وممن قال ذلك ؛ مالك وأصحابه . وقال آخرون : كل ما عرفت به حياته فهو كالاستهلال والصراخ ، ويورث ويرث ، ويصلّي عليه إذا استوقنت حياته بأي شيء ' وصحت ' من ذلك كله . وهو قول الشافعي ، والكوفي ، وأصحابهم .

وفي هذا الحديث أيضا من المعاني ، إنكار الكلام إذا لم يكن في موضعه ، وكان جهلا من قائله . وقد زعم قوم أن في هذا الحديث ما يدل

على كراهية التسجيع<sup>(١)</sup> في الكلام . وقال آخرون<sup>(٢)</sup> : إنما كره رسول الله ﷺ التمهيد ﷺ تسجيع الهذلي في هذا الحديث لأنه كلامٌ اعترض به قائله على رسول الله ﷺ اعترض منكبر ، وهذا لا يحل لمسلم أن يفعله ، وإنما ترك رسول الله ﷺ التغليظ عليه في الإنكار لأنه كان أعرابياً لا علم له بأحكام الدين ، فقال له قولاً لينا ، وتلك شيمته ﷺ ؛ ألا ينتقم لنفسه ، وأن يعرض عن الجاهلين .

وفي قوله ﷺ في هذا الحديث : « إنما هذا من إخوان الكهّان » . دليل على أن الكهّان كانوا كلهم يسجعون ، أو كان الأغلب منهم السجع ، وهذا معروف عن كهّان العرب ، يُغنى عن الاستشهاد عليه ، وكل ما نُقل عن شقّ وسطيح<sup>(٣)</sup> وغيرهما من كهّان العرب في الجاهلية فكلامٌ مُسجّع كله ، وإنما يُنكر على الإنسان الخطيب أو غيره من<sup>(٤)</sup> المتكلمين أن يكون كلامه كله تسجيعة أو أكثره ، وأما إذا كان السجع أقلّ كلامه فليس بمعيّب ، بل هو مُستحسنٌ محمودٌ ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال في بعض جراحاته : « هل أنت إلا إصبعٌ دُميت ، وفي سبيل الله ما لقيت ؟ »<sup>(٥)</sup> . وقال النبي ﷺ : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) ينظر خبرهما في البداية والنهاية ١١٧/٣ - ١٢١ ، ٣٩٥ - ٤٠٣ .

(٣) في م : « في » .

(٤) سيأتي تخريجه الصفحة التالية .

التبديد عبد المطلب»<sup>(١)</sup>. وقال ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»<sup>(٢)</sup>. ومثلُ هذا كثيرٌ عنه وعن أصحابه رضي الله عنهم. وهذا دليلٌ على أَنَّ الشَّجْعَ كلامٌ، فَحَسَنُهُ حَسَنٌ، وَفَبِيحُهُ قَبِيحٌ، وَكَذَلِكَ الشَّعْرُ؛ كَلَامٌ مَنْظُومٌ، فَالْحَسَنُ مِنْهُ حَسَنٌ وَحِكْمَةٌ، وَالْقَبِيحُ مِنْهُ وَمِنَ الْمَنْثُورِ غَيْرُ جَائِزٍ النَّطْقُ بِهِ. عَصَمَنَا اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ.

أخبرنا محمد بن عبد الملك، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، قال: حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرٍ، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عن الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عن جُنْدُبٍ، قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ، فَتَكَبَّثَ إِصْبَعُهُ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيَّتٌ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيَتْ؟»<sup>(٣)</sup>.

وقال ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرُوطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاةُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٤)</sup>. وقال ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَدَعَاٍ لَا

(١) أخرجه أحمد ٤١٣/٣٠ (١٨٤٦٨)، والبخاري (٢٩٣٠)، ومسلم (١٧٧٦) من حديث البراء.

(٢) أخرجه أحمد ١٤٨/٢٠ (١٢٧٣٢)، والبخاري (٢٨٣٤)، ومسلم (١٨٠٥) من حديث أنس.

(٣) أخرجه الحميدي (٧٧٦)، ومسلم (١١٣/١٧٩٦)، والترمذي (٣٣٤٥) من طريق سفيان به، وأخرجه أحمد ٩٥/٣١ (١٨٧٩٧)، والبخاري (٢٨٠٢، ٦١٤٦)، والنسائي في الكبرى (١٠٣٩٣، ١٠٤٥٦) من طريق الأسود به.

(٤) تقدم في الموطأ (١٥٥٥).

يُسْمَع، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَع، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَع، أَعُوذُ بِكَ يَا رَبُّ مِنْ شَرِّ هَذِهِ التَّمْهِيدِ  
الْأَرْبَعِ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ  
بِمَنْ الضُّجِيعِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ، فَإِنَّهَا بِمَنْسَتِ الْبِطَانَةِ»<sup>(٢)</sup>.  
وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَسَنَ التَّسْجِيعِ حَسَنٌ، وَقَبِيحُهُ  
قَبِيحٌ، كَمَا النَّثْرُ وَالنَّظْمُ وَسَائِرُ الْكَلَامِ.

وَأَمَّا جَنِينُ الْأُمَةِ، فَاخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ لَا يُشْبِهُ اخْتِلَافَهُمْ فِي جَنِينِ  
الْحُرَّةِ؛ فَأَمَّا مَالِكٌ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ، فَقَالُوا  
فِي جَنِينِ الْأُمَةِ: إِنْ وَقَعَ مِيتًا مِنْ ضَرْبَةِ الضَّارِبِ لِأُمِّهِ، فَفِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ،  
ذَكَرًا كَانَ الْجَنِينُ أَوْ أُنْثَى. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِنْ كَانَ  
جَنِينُ الْأُمَةِ غَلَامًا، فَفِيهِ نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَةِ نَفْسِهِ، لَا قِيَمَةَ أُمِّهِ، فَإِنْ كَانَتْ  
أُنْثَى فَعَشْرُ قِيَمَتِهَا نَفْسِهَا لَوْ كَانَتْ حَيَّةً أَوْ كَانَ حَيًّا. وَقَالَ دَاوُدُ: لَا شَيْءَ  
فِي جَنِينِ الْأُمَةِ. وَلِلتَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ أَقَاوِيلُ مُتْقَابِرَةٌ، سَأَذْكُرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ، حَدَّثَنَا  
أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَوِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوقٍ، قَالَ:

(١) أخرجه أحمد ٤٢١/٢١ (١٤٠٢٣)، والنسائي (٥٤٨٥) من حديث أنس.

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٤٧)، وابن ماجه (٣٣٥٤)، والنسائي (٥٤٨٣، ٥٤٨٤) من

حديث أبي هريرة.

١٦٥٦ - مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أنه كان يقول :

الْعُرَّةُ تُقَوِّمُ خَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ سِتِّمِائَةَ دِرْهَمٍ ، وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ خَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ أَوْ سِتَّةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ .

قال مالك : فدية جنين الحرة عُشْرُ دِيَّتِهَا ، وَالْعُشْرُ خَمْسُونَ دِينَارًا أَوْ سِتِّمِائَةَ دِرْهَمٍ .

التمهيد حدثنا يحيى بن أبي زائدة ، عن إسرائيل ، عن مُغِيرَةَ ، عن إبراهيم في امرأة عَالَجَتْ نَفْسَهَا حَتَّى أَسْقَطَتْ ، فَقَالَ : تُعْطَى أَبَاهُ عُرَّةٌ <sup>(١)</sup> .

مالك <sup>(٢)</sup> ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أنه كان يقول في <sup>(٣)</sup> الْعُرَّةِ : تُقَوِّمُ بِخَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ سِتِّمِائَةَ دِرْهَمٍ ، وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ خَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ أَوْ سِتَّةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ .

قال مالك : فدية جنين الحرة عُشْرُ دِيَّتِهَا ، وَالْعُشْرُ خَمْسُونَ دِينَارًا أَوْ سِتِّمِائَةَ دِرْهَمٍ <sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : العلماء القائلون بأن الدية من الذهب ألف دينار على ما

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٥٢/٩ ، وابن حزم ٣٨٤/١٢ من طريق مغيرة به .

(٢) من هنا سقط صفتين من المخطوط ه ، وينتهي ص ٧٣ .

(٣) سقط من : م .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٥ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٢٥١) .

وأخرجه البيهقي ١٠٩/٨ ، ١١٦ من طريق مالك به .

فرضها عمر لا يختلفون فيما<sup>(١)</sup> ذكر ربيعة ومالك، أن دية الجنين عُشْرُ دية الاستذكار أمّه خمسون دينارًا، وهم جمهورُ علماء الحجاز والعراق. وأمّا مَنْ راعى في الدية قيمة الإبل غَلَت أو رُخِصَت؛ فقال منهم قائلون: الغُرَّةُ عبدٌ أو أمةٌ، أقلُّها بنتُ سبعِ سنينَ أو ثمانى سنينَ. وهو أحدُ قولي الشافعي. قال: وليس على الذى تجبُ<sup>(٢)</sup> له أن يقبَلَهَا مَعِينَةٌ<sup>(٣)</sup>. وقال داودُ وأهلُ الظاهر: كلُّ ما وَقَعَ عليه اسمُ غُرَّةٍ أَجْزَأُ، إلا أن يَتَّفَقَ الجميعُ على سنٍّ ما أنه لا يُجْزَى.

وأما قوله: أو ستمائة درهمٍ. فهو مذهبُ الحجازيينَ القائلينَ بأن الديةَ من الدراهمِ اثنا عشرَ ألفَ درهمٍ، ونصفُها ديةُ المرأةِ؛ ستةُ آلافِ درهمٍ، عُشْرُها ستمائةُ درهمٍ. وهو مذهبُ مالكٍ، والشافعي، وأصحابيهما، وأهلُ المدينة. وأما الكوفيون؛ أبو حنيفةٌ وأصحابه، والثوري، فقالوا: قيمةُ الغُرَّةِ خمسمائةُ درهمٍ. وهذا على أصولهم في أن ديةَ المرأةِ خمسةُ آلافِ درهمٍ. وهو مذهبُ سلفهم أصحابِ ابنِ مسعودٍ وغيرهم.

(١) في ح، م: «فيها».

(٢) بعده في الأصل، م: «عليه».

(٣) في ح، م: «معينا»، وفي و: «معينة».

قال مالك : ولم أسمع أحداً يخالف في أن الجنين لا تكون فيه  
الغرة ، حتى يُزِيلَ بطن أمه ويسقط من بطنها ميتاً .

قال مالك : وسمعت أنه إذا خرج الجنين من بطن أمه حيّاً ثم  
مات ، أن فيه الدية كاملة .

قال مالك : ولم أسمع أحداً يختلف في أن الجنين لا تكون فيه الغرة  
حتى يُزِيلَ بطن أمه <sup>(١)</sup> ويسقط من بطنها ميتاً .

قال مالك : وسمعت أنه إذا خرج الجنين من بطن أمه حيّاً ثم مات ، أن  
فيه الدية كاملة .

قال أبو عمرو : هذا كله من قوله إجماع<sup>(٢)</sup> لا خلاف بين العلماء فيه ، أن  
الجنين لا يجب فيه شيء حتى يُزِيلَ بطن أمه ، وأنها لو مائت وهو في  
جوفها لم يجب فيه شيء ، وأنه داخل في حكمها من دية أو قصاص .

وكذلك أجمعوا أنه إذا خرج حيّاً ، ثم مات من ضرب بطن أمه ، أن فيه  
الدية كاملة ، منهم من يقول : بقسامة . وهو مالك ، ومنهم من لا يوجب  
فيه قسامة . وهو الكوفي . وعلى ضرب بطن أمه مع ذلك الكفارة . هذا  
كله لم يختلف العلماء فيه .

(١ - ١) في الأصل ، ح : « وتسقطه » .

(٢) بعده في الأصل : « وهذا » .



قال مالك : ولا حياة للجنين إلا بالاستهلال ، فإذا خرج من بطن  
أمه فاستهل ثم مات ، ففيه الدية كاملة .

واختلفوا في الكفارة على من تجب عليه الغرة دون الدية الكاملة ؛ الاستدكار  
فذهب الشافعي إلى أن الغرة واجبة على الجاني مع الكفارة . وروى ذلك  
عن عمر<sup>(١)</sup> ، وبه قال الحسن ، وإبراهيم ، وعطاء ، والحكم<sup>(٢)</sup> . والكفارة  
عتق رقبة . وقال أبو حنيفة : لا كفارة فيه<sup>(٣)</sup> .

واستحسن مالك الكفارة هنا ولم يوجبها ؛ لأنه مرة قال فيمن ضرب  
بطن امرأة فألقى جنينها : هو عمد في الجنين ، خطأ في الأم . ومرة قال :  
هو عمد في الأم ، خطأ في الجنين .

قال مالك : ولا حياة لجنين<sup>(٤)</sup> إلا بالاستهلال ، فإذا خرج من بطن أمه  
فاستهل ثم مات ، ففيه الدية كاملة .

قال أبو عمر : قد أعلمتكم<sup>(٥)</sup> بإجماعهم في الجنين<sup>(٥)</sup> ثلثيه أمه حيًا ، ثم  
يموت . وأما علامة حياته ، فاختلف العلماء من السلف والخلف فيها ؛

القبس .....

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق ٦٣/١٠ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٥٣/٩ .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق ٦٣/١٠ ، ٦٤ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٥٣/٩ ، وسان البيهقي  
١١٦/٨ .

(٣) في ح : « عليه » .

(٤) في الأصل : « في جنين » .

(٥ - ٥) في الأصل : « بالجنين » .

الاستذكار فالذى ذهب إليه مالك وأصحابه، أنه لا تُعلم حياته إلا بالاستهلال، وهو الصياح أو البكاء المسموع، وأما حركة<sup>(١)</sup> أو عطاس<sup>(٢)</sup> فلا. وهو قول جماعة؛ منهم ابن عباس، وشريح، وقتادة.

ذكر وكيع، قال: حدثني إسرائيل، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: استهله صياحه<sup>(٣)</sup>.  
وقاله<sup>(٤)</sup> إبراهيم وغيره<sup>(٥)</sup>.

وذكر أبو بكر<sup>(٦)</sup>، قال: حدثني جريز، عن منصور، عن إبراهيم<sup>(٧)</sup> قال: ولدت امرأة ولداً، فشهد نسوة أنه اختلج<sup>(٨)</sup> ووُلد حيّاً، ولم يشهدن على الاستهلال، فأبطل شريح ميراثه؛ لأنهن لم يشهدن على الاستهلال.  
وذكر عبد الرزاق<sup>(٩)</sup>، قال: أخبرنا معمر، قال: أخبرني سعيد بن أبي عروبة، قال: سمعت قتادة يقول: لو خرج تاماً ومكث الروح فيه ثلاثاً، ما ورثته حتى يستهل.

- (١ - ١) سقط من: و.  
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٣/٩.  
(٣ - ٣) فى و: «ابن عباس».  
(٤) ابن أبي شيبة ٣٠٨/٩.  
(٥) الاختلاج والتخلج: الاضطراب والتحرك. اللسان (خ ل ج).  
(٦) عبد الرزاق (١٨٣٤٨).

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهما، والثوري، وأكثر الفقهاء: إذا الاستدكار  
عُلِمَتْ حياته بحركة، أو عطاس، أو استهلال، أو رضاع، أو غير ذلك مما  
يُسْتَيَقَنُ به حياته ثم مات، ففيه الدية كاملةً وعتق رقبة.

قال معمر، <sup>(١)</sup> «عن الزهري»: لا يرث الجنين ولا يتم <sup>(٢)</sup> عقله حتى  
يستهل. قال: وإن عطس فهو عندى بمنزلة الاستهلال <sup>(٣)</sup>.

وروى مكحول، عن زيد بن ثابت قال فى السَّقَطِ يَقَعُ فيتحرَّك، قال:  
كَمَلَتْ دِيَّتُهُ، استهلَّ أو لم يستهلَّ <sup>(٤)</sup>.

وروى معمر بن عيسى، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري قال: أرى  
العطاسَ استهلالاً <sup>(٥)</sup>.

وذكر أبو بكر <sup>(٦)</sup>، قال: حدَّثنى ابنُ مَهْدِيٍّ، عن سليمان بن بلال، عن  
يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد قال: الاستهلالُ النداء <sup>(٧)</sup> أو  
العطاس.

(١ - ١) ليس فى: الأصل.

(٢) فى الأصل: «يستحل».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٥٩) عن معمر به.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٤١)، وابن أبي شيبة ٣٠٧/٩ من طريق مكحول به.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٥٢/٩ من طريق معمر به.

(٦) ابن أبي شيبة ٤٥٣/٩.

(٧) فى الأصل، م: «البكاء».

قال مالك : ونرى أن في جنين الأمة عشرَ ثمنِ أمه .

الاستدكار واختلّفوا في السقط الذي تطرحه أمه المضروب بطنها ؛ فقال مالك : كل ما طرحته من مضغة أو علقية ، أو ما يُعلم أنه يكون ولدًا ، ففيه العُرّة . وهو قول أبي حنيفة . وقال الشافعي : لا شيء فيه من عُرّة ولا غيرها حتى يستبين شيء من خلقه ؛ إصْبَعٌ أو ظُفْرٌ ، <sup>(١)</sup> «أو عين» ، أو ما أشبه ذلك مما يُفارق فيه المضغة والدّم والعلقة . وزاد في كتاب أمهات الأولاد قال : فإن أسقطت سقطًا <sup>(٢)</sup> مُجْتَمِعًا <sup>(٣)</sup> لا يستبين <sup>(٤)</sup> أن يكون له خلق سألنا عدولًا من النساء ، فإن زعمن أن هذا لا يكون إلا من خلقِ آدميين ، كانت به <sup>(٥)</sup> أمٌ وليد ، وإن شككن لم تكن به <sup>(٦)</sup> أمٌ وليد .

قال مالك : ونرى <sup>(٧)</sup> أن في جنين الأمة <sup>(٨)</sup> عشرَ ثمنِ أمه .

قال أبو عمر : يريد جنين الأمة من غير سيدها ؛ لأن جنين الأمة من سيدها لم يختلف العلماء أن حكمه حكم جنين الحرّة <sup>(٩)</sup> .

القيس

(١ - ١) سقط من : ح .

(٢) في ح ، م : «خلقًا» .

(٣ - ٣) في ح ، و : «ين» ، وفي ط : «يتبين» .

(٤) في ح ، م : «له» .

(٥) في و : «بروى» .

(٦ - ٦) في الأصل : «ثلث عشر أمته» . وفي و : «عشر ثمن أمة» .

(٧) في و : «الأمة» .

وقد اختلفوا في جنين الأمة اختلافاً كثيراً ؛ فذهب مالك ، والشافعي ، الاستذكار وأصحابهما ، إلى أن في جنين الأمة عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّه ، ذكرًا كان أو أنثى . قال الشافعي : يومُ جُنَى عليها . قال : وهو قولُ المدنيّين . يعنى عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّه ذكرًا كان أو أنثى ؛ لأن النبي ﷺ قضى في الجنين بغرة ، ولم يفرق بين ذكرٍ وأنثى .

قال المزني : القياسُ على أصله ؛ عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّه يومَ تَلْقِيهِه . واحتجَّ لذلك بمسائلٍ من قوله ، قال : لا أعرفُ أن يُدْفَعَ عن الغُرَّةِ قِيمَةٌ إلا أن تكونَ بموضعٍ لا توجدُ فيه .

قال المزني : أصله في الدِّيةِ الإبلُ ؛ لأن النبي ﷺ قضى بها ، فإن لم توجدْ فقيمتُها ، وكذلك الغُرَّةُ إذا لم توجدْ فقيمتُها . قال : وإنما قلتُ أن لا يقبلها دونَ سبعِ سنينَ أو ثمانينَ سنينَ ؛ <sup>(١)</sup> لأنها لا تستغنى بنفسها دونَ هذا السنِّ ، ولا يفرقُ بينها <sup>(٢)</sup> وبين أمِّها <sup>(٣)</sup> إلا في <sup>(٤)</sup> هذا السنِّ <sup>(٥)</sup> وأعلى . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن خرج جنينُ الأمة <sup>(٦)</sup> من غيرِ <sup>(٧)</sup> سيدها حيًّا ثم مات ففيه قيمته .

(٥) إلى هنا انتهى السقط في المخطوط هـ ، والمشار إليه ص ٦٦ .

(١ - ١) سقط من : ح ، هـ .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، م .

(٣ - ٣) في الأصل : « حد السن » ، وفي م : « حد آمن » .

(٤ - ٤) في الأصل : « لغير » ، وفي ط : « غير » .

الاستدكار قال أبو عمر: هذا لم يختلفوا فيه.

قال: وإن خرج ميتاً؛ فإن كان ذكرًا كان فيه نصفُ عُشرِ قيمته لو كان حيًّا، وإن كانت أنثى كان فيها عُشرُ قيمتها لو كانت حيَّةً. وقال الطحاوي: هذا قولُ أبي حنيفة ومحمد، ولم يحك<sup>(١)</sup> محمد<sup>(٢)</sup> عن أبي يوسف في ذلك خلافاً. قال: وبه نأخذ.

وروى أصحابُ «الإملاء» عن أبي يوسف أنه قال في جنين الأمة إذا ألقته ميتاً: ما نقص أمه، كما يكون في أجنة البهائم.

قال أبو عمر: قد احتجَّ الشافعي على محمد بن الحسن في تفرقتهم بين الذكر والأنثى في الجنين تطرحه أمه ميتاً فأحسن. ذكره المزني عنه. وقال أبو بكر<sup>(٣)</sup>: سمعتُ وكيعاً يقول: قال سفيان: نحن نقول: إن كان غلاماً فنصفُ عُشرِ قيمته، وإن كانت جاريةً فعُشرُ قيمتها لو كانت حيَّةً. قال أبو عمر: هذا قولُ أبي حنيفة ومحمد، وهو قولُ إبراهيم. وقال الحسن كقول<sup>(٤)</sup> مالك والشافعي: عُشرُ ثمنِ أمه. رواه عنه يونس

(١) في ح، ه، م: «يجد».

(٢) في ح، ه: «مالك».

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٩/٩.

(٤) (٤ - ٤) في الأصل: «وقول محمد وقال».

قال مالك : وإذا قُتِلَتِ المرأة رجلاً أو امرأة عَمْدًا ، والتي قُتِلَتِ الموطأ حاملٌ ، لم يُقَدِّ منها حتى تضع حملها .

وإن قُتِلَتِ المرأة وهي حاملٌ ، عَمْدًا أو خطأً ، فليس على مَنْ قَتَلَهَا

وهشام<sup>(١)</sup> . وقال معمرٌ ، عن الزهرى : جنينُ الأمة في ثمنِ أمه بقدرِ جنينِ الاستدكار الحرة في دية أمه<sup>(٢)</sup> . وقال الحكم : كانوا يأخذون جنينَ الأمة من جنينِ الحرة .

ذكره أبو بكر<sup>(٣)</sup> ، عن يزيد بن هارون ، عن الأشعث ، عن الحكم .  
وروى الزهرى ، عن سعيد بن المسيب قال : في جنينِ الأمة عشرة دنائير<sup>(٤)</sup> . وقال حماد : في جنينِ الأمة حكومة<sup>(٥)</sup> .

قال مالك : وإذا قُتِلَتِ المرأة وهي حاملٌ رجلاً أو امرأة عَمْدًا ، لم يُقَدِّ منها حتى تضع حملها .

قال أبو عمر : هذا إجماع من العلماء ، وسنة مسنونة ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يرجم الحاملَ المعترفة بالزنى حتى وضعت .

قال مالك : وإن قُتِلَتِ المرأة وهي حاملٌ عَمْدًا أو خطأً فليس على مَنْ

القبس .....

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٤٩/٩ من طريق يونس وهشام به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٦٤) عن معمر به .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٤٩/٩ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٦٨) ، وابن أبي شيبة ٢٤٨/٩ من طريق الزهرى به .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٤٨/٩ .

الموطأ في جنيئها شيء.

وإن قُتِلَتْ عَمْدًا قُتِلَ الذي قَتَلها ، وليس في جنيئها دية . وإن قُتِلَتْ خطأً فعلى عاقلة قاتلها ديئها ، وليس في جنيئها دية .

قال يحيى : سُئِلَ مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يُطْرَحُ ؟ فقال : أرى أن فيه عَشْرَ دية أمه .

الاستدكار قتلها في جنيئها شيء . فإن قُتِلَتْ عَمْدًا قُتِلَ الذي قَتَلها ، وليس في جنيئها شيء .<sup>(١)</sup> وإن قُتِلَتْ خطأً فعلى عاقلة قاتلها ديئها ، وليس في جنيئها شيء<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : قد ذكرنا أنهم لا يختلفون أن الجنين لا يُعتَبَرُ له حكم ولا يُرَاعَى حتى تُلقِيَه أمه من الضرب حيًا أو ميتًا ، فيكون فيه مع الحياة الدية ، وفيه العُرَّة إن أَلْقَتْه ميتًا كما ذكرنا . وبالله توفيقنا .

سُئِلَ مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يُطْرَحُ ، فقال : أنا أرى فيه عَشْرَ<sup>(٢)</sup> دية أمه .

قال أبو عمر : هو قول الشافعي . وأما الكوفي ، فقال : جنين الذميمة ، يهودية كانت أو نصرانية أو مجوسية ، كجنين المسلمة سواء . وهو قول

القبس

(١ - ١) سقط من : و .

(٢ - ٢) في الأصل : « دية » .



الأوزاعي . وهذا على أصلهم في دية الذمّي، أنها كدية المسلم، وأنه يُقتل الاستذكار المسلم بالذمّي، كما يُقتل الذمّي به .

وأما مالك والشافعي، فلا يُقتل عندهما مسلم بكافر، إلا أن دية اليهودي والنصراني عند مالك نصف دية المسلم، وعند الشافعي ثلث دية المسلم . واتفقا على أن دية المجوسي ثمانمائة درهم . وسنذكر ذلك كله في موضعه إن شاء الله تعالى .

واختلفوا في الجنين يخرج من بطن أمه ميتا وهي قد ماتت من ضرب بطنها؛ فقال مالك، والشافعي، وأصحابهما: لا شيء فيه من عُرّة ولا غيرها، إذا ألقته بعد موتها ميتا . وقال ربيعة والليث بن سعيد<sup>(١)</sup>: فيه العُرّة . وروى ذلك عن الزهري .

قال أبو عمر: قول أشهب في هذا كقول الليث، وقد أجمعوا أنها لو ماتت من الضرب ولم تُلَق الجنين، أنه لا شيء فيه . وكذلك أجمعوا أنه لو ضرب بطن امرأة ميتة، فألقت جنينا ميتا، أنه لا شيء فيه، فالقياس أنه لا شيء فيه إذا ألقته ميتا وهي ميتة، وإن كان الضرب وهي حية . والله أعلم .

(١) بعده في ح، هـ: «وأصحابهما» .

الاستدكار واختلّفوا في ميراث الغرّة من يستحقّه؟ فاتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم، أنها موروثة<sup>(١)</sup> عن الجنين<sup>(٢)</sup>. وحجّتهم أن الغرّة عن الجنين لا عن عضو من أعضاء الأم؛ لأنهم قد أجمعوا أنها لو قطع يدها خطأ فماتت من ذلك، لم تكن للبدن دية، ودخلت في دية<sup>(٣)</sup> النفس، ولو ضرب بطنها<sup>(٤)</sup> فألقت جنيناً ميتاً، ثم ماتت من الضربة، وجبت الدية والغرّة، ولم تدخل الغرّة في الدية، فدل ذلك على أن الجنين منفرد بحكمه دون أمه، فوجب أن تكون دية موروثة عنه كسائر الديّات. وإذا صحّ هذا بطل قول<sup>(٥)</sup> من جعلها للأم خاصة.

وقال ربيعة والليث: الدية للأم خاصة، كعضو من أعضائها.

وقد روى عن ربيعة والزهرى، أن دية الجنين موروثة<sup>(٥)</sup> على فرائض الله تعالى.

قال أبو عمر: قد تقدّم لمالك أنه يوجب القسامة في الجنين

(١ - ١) ليس في: الأصل، و.

(٢) ليس في: الأصل.

(٣) في الأصل: «بعضها».

(٤) ليس في: الأصل، وفي ح: «كقول».

(٥) في الأصل: «مفروضة».

## ما فيه الدية كاملة

١٦٥٧ - مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول: في الشفتين الدية كاملة، فإذا قُطعت السفلى ففيها ثلثا الدية.

الاستذكار

إذا<sup>(١)</sup> مات من ضرب بطن أمه.

وقال الشافعي في كتاب الديات والجنايات: إن قامت البيئة أنها لم تزل شاكية موجهة من الضربة حتى طرحته، لزمت الجناية الجاني، ويغرمها من يغرم دية الخطأ، وإن لم تقم بيئة حلف الجاني وبرى.

## باب ما فيه الدية كاملة

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول: في الشفتين الدية كاملة، فإذا قُطعت السفلى ففيها ثلثا<sup>(٢)</sup> الدية<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عمر: أجمع العلماء من السلف والخلف، أن في الشفتين

القيس .....

(١) في الأصل: «أنه»، وفي ح، ه، م: «أنه ما».

(٢) ليس في: الأصل.

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٦٤)، وبرواية يحيى بن بكير (١٥/٤٠ - مخطوط)، وبرواية أبي مصعب (٢٢٥٧).

الاستدكار الدية، وأما ما قاله سعيد بن المسيب: في الشفلى ثلثا<sup>(١)</sup> الدية. فهو مذهب زيد بن ثابت. وقالت به طائفة من علماء التابعين.

ذكر أبو بكر<sup>(٢)</sup>، قال: حدثني يزيد بن هارون،<sup>(٣)</sup> عن حجاج<sup>(٤)</sup>، عن مكحول، عن زيد بن ثابت، قال: في الشفلة الشفلى ثلثا الدية؛ لأنها تحبس الطعام والشراب، وفي العليا ثلث الدية.

وممن قال بقول زيد بن ثابت في ذلك؛ سعيد بن المسيب، ومكحول، وعطاء<sup>(٥)</sup>، والشعبي في رواية الشيباني عنه<sup>(٥)</sup>. وروى عنه زكريا: الشفتان سواء؛ في كل واحدة منهما نصف الدية<sup>(٦)</sup>. وهو قول الحسن، وإبراهيم، وقتادة<sup>(٧)</sup>، ومجاهد<sup>(٨)</sup>.

(١) سقط من: م.

(٢) ابن أبي شيبة ١٧٣/٩.

(٣ - ٣) سقط من: م. وينظر تهذيب الكمال ٤٢٠/٥.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٧٣/٩ عن عطاء من طريق الشيباني به.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ١٧٥/٩.

(٦) بعده في الأصل: «في الدية».

والأثر أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٨٣)، وابن أبي شيبة ١٧٤/٩ من طريق زكريا به.

(٧ - ٧) ليس في: الأصل.

(٨) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٤٧٧، ١٧٤٧٩)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٧٣/٩ -

١٦٥٨ - مالك ، أنه سأل ابن شهاب عن الرجل الأعور يفتأ عين الموطأ  
الصحيح ، فقال ابن شهاب : إن أحب الصحيح أن يشتقيد منه ، فله  
القود ، وإن أحب فله الدية ألف دينار ، أو اثنا عشر ألف درهم .

وقد روى عن مجاهد : تفضل السفلى على العليا بالتغليظ ، ولا تفضل الاستدكار  
بالزيادة في العدد<sup>(١)</sup> . واتفق مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهم<sup>(٢)</sup> ،  
على أن في الشفتين الدية ، وأن في كل واحدة منهما نصف الدية ، ولا  
تفضل سفلى ولا<sup>(٣)</sup> غيرها .

مالك ، أنه سأل ابن شهاب عن الرجل الأعور يفتأ عين الصحيح ، فقال  
ابن شهاب : إن أحب الصحيح أن يستقيد منه ، فله القود ، وإن أحب فله  
الدية ألف دينار ، أو اثنا عشر ألف درهم<sup>(٤)</sup> .

قال أبو عمر : هذا في العمى ، له القود إن شاء ؛ لقول الله تعالى :  
﴿وَالْمَيِّتَ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة : ٤٥] . وجعل ابن شهاب المفقوء العين  
مخيراً على الأعور الذي فقأ عينه ؛ إن شاء فقأ عينه ، وإن شاء أخذ منه ألف  
دينار دية عينه . وهو مذهب عمر ، وعثمان ، وابن عمر ، في عين الأعور

..... القيس

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٨٠) ، وابن أبي شيبة ١٧٥ / ٩ .

(٢) في و : « أصحابه » .

(٣ - ٣) في الأصل : « السفلى على » ، وفي م : « السفلى غيرها » .

(٤) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٤ / ١٥ - مخطوط) ، و برواية أبي مصعب (٢٢٦٢) .

الاستدكار الدية كاملة إذا فُتحت خطأ<sup>(١)</sup> . وسيأتى ذكرُ فُقٍّ<sup>(٢)</sup> عينِ الأعورِ خطأً في آخرِ هذا البابِ إن شاء الله تعالى .

ولم يختلف في ذلك قولُ مالك، واختلف قوله في هذه المسألة ؛ فقال مرةً : ليس للصحيح الذي فُتحت عينُه إلا ديةُ عينه خمسمائة دينار، كما لو فقأها غيرُ أعور، وعفا عنه على الدية .

قال ابنُ القاسم : ثم رجع عن ذلك، فقال : يأخذ ديةَ عينِ الأعورِ الذي ترك له ؛ ألفَ دينار .

قال ابنُ القاسم : وقوله الآخرُ أعجبُ إليَّ .

وقال ابنُ دينارٍ والمغيرة<sup>(٣)</sup> بقوله الأول .

وقال الشافعي : الصحيح الذي فُتحت عينُه مُخيَّر ، إن شاء فقاً عينِ الأعور، وإن شاء أخذ ديةَ عين<sup>(٢)</sup> نفسه ؛ خمسين<sup>(٤)</sup> من الإبل ، ليس له غيرُ ذلك . وهذا كقولِ ابنِ دينارٍ والمغيرةِ سواءً .

(١) سيأتى تخريجه ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) ليس في : الأصل .

(٣) بعده في و : « بن شعبة » .

(٤) سقط من : و .

قال الشافعي: قال رسول الله ﷺ: « في العين خمسون »<sup>(١)</sup>. الاستذكار  
وقال: « في العينين الدية »<sup>(٢)</sup>. فليس لأحد أن يجعل في إحداهما  
الدية.

وقال الكوفيون: الصحيح الذي فُتت عينه ليس بمُخَيَّر، وإنما له  
القصاص من الأعور، أو يصطلحان على ما شاء.  
وللسلف في هذه المسألة أقوال.

ذكر عبد الرزاق<sup>(٣)</sup>، قال: أخبرنا ابن جريج، عن محمد، عن أبي  
عياض، أن عمر وعثمان اجتمعا على أن الأعور إن فقأ عين صحيح، فعليه  
مثل دية عينه ولا قود عليه. قال: وقال علي: القصاص في كتاب الله  
تعالى: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥]. وقد عليم أنه يكون هذا  
وغيره، فعليه القصاص.

ذكر أبو بكر<sup>(٤)</sup>، قال: حدثني حفص، عن داود، عن عامر في أعور فقأ  
عين صحيح، قال: العين بالعين.

(١) تقدم في الموطأ (١٦٤٤).

(٢) تقدم تخريجه في ٥٢٢/٢٠، ٥٢٣.

(٣) عبد الرزاق (١٧٤٤٠).

(٤) في ح، ط ١، ومصدر التخریج: «بن». وينظر ما سيأتي في الصفحة التالية.

(٥) ابن أبي شيبة ٢٠٠/٩.

قال<sup>(١)</sup> : وحَدَّثَنِي غَنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ مَثْلَهُ . الاستدكار

وَرَوَى سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي عِيَاضٍ، أَنَّ عَثْمَانَ<sup>(٢)</sup> قَضَى فِي رَجُلٍ أَعْوَرَ فَقَا عَيْنَ صَحِيحٍ، فَقَالَ : عَلَيْهِ دِيَّةٌ عَيْنِهِ ، وَهِيَ دِيَّةُ عَيْنَيْنِ، وَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ . قَالَ قَتَادَةُ : وَقَالَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا ، قَالَ : لَا يُسْتَقَادُ مِنَ أَعْوَرَ، وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ<sup>(٣)</sup> .

وَرَوَى مَعْمَرٌ، عَنْ الزَّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ، قَالَا : إِذَا فَقَا الْأَعْوَرُ عَيْنَ الصَّحِيحِ عَمْدًا غَرِمَ أَلْفَ دِينَارٍ، وَإِنْ فَقَاها خَطَاً غَرِمَ خَمْسَمِائَةَ دِينَارٍ<sup>(٤)</sup> .

وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ فِي أَعْوَرَ أَصَابَ عَيْنِي<sup>(٥)</sup> إِنْسَانٍ عَمْدًا، قَالَ : مَا أَرَى أَنْ يُقَادَ مِنْهُ، أَرَى لَهُ الدِّيَّةَ وَاقِفَةً<sup>(٦)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَأْخُذَ عَيْنَ الْأَعْوَرَ وَحَدَّاهَا بِعَيْنِي الصَّحِيحِ اللَّتَيْنِ فَقَاهُمَا، وَكَرِهَ أَنْ يُغَرِّمَهُ مَعَ عَيْنِهِ الَّتِي لَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا دِيَّةَ عَيْنٍ، فَقَضَى

(١) ابن أبي شيبة ٢٠٠/٩ .

(٢) في الأصل : « عبد الرحمن » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٣٨) من طريق سعيد به .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٢٥ ، ١٧٤٣٩) عن معمر به .

(٥) في الأصل ، م : « عين » .

(٦) في ح ، هـ ، ط ، ١ ، م : « كاملة » ، وفي و : « واجبة » .

والأثر أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٣٧) عن ابن جريج به .



١٦٥٩ - مالك ، أنه بلغه أن في كلِّ زوجٍ من الإنسانِ الديَّةَ الموطأ  
كاملةً ، وأن في اللسانِ الديَّةَ كاملةً ، وأن في الأذنين إذا ذهب سمُّهُما  
الديَّةُ كاملةً ، اصطُلِمَتَا أو لم تُصْطَلَمَا ، وفي ذَكَرِ الرجلِ الديَّةُ كاملةً  
وفي الأنثيين الديَّةُ كاملةً .

١٦٦٠ - مالك ، أنه بلغه أن في ثَدْيِي المرأةِ الديَّةُ كاملةً .

---

للصحيح بديَّةٌ عَيْنُهُ مَعًا ، ودَفَعَ الْقِصَاصَ . الاستدكار

مالك ، أنه بلغه أن في كلِّ زوجٍ من الإنسانِ الديَّةُ كاملةً ، وفي  
اللسانِ الديَّةُ كاملةً ، وفي الأذنين إذا ذهب سمُّهُما الديَّةُ كاملةً ،  
اصْطُلِمَتَا أو لم تُصْطَلَمَا<sup>(١)</sup> ، وفي ذَكَرِ الرجلِ الديَّةُ كاملةً ، وفي  
الأنثيين الديَّةُ كاملةً .

قال : وبلغني أن في ثَدْيِي المرأةِ الديَّةُ كاملةً .

قال مالك : وأخف ذلك عندي الحاجبان وثَدْيَا الرجلِ .

قال أبو عمر : أما قوله : في كلِّ زوجٍ من الإنسانِ الديَّةُ كاملةً . فهذا في  
مذهبه وقوله على الأكثر والأغلب ؛ لأنه لا يجعلُ في الحاجبين الديَّةَ ، ولا  
في ثَدْيِي الرجلِ ، ولا في الأذنين إذا لم يذهب سمُّهُما ، وغيره يجعلُ في

---

القبس .....

---

(١) اصطُلِمَتَا : استؤصلتا بالقطع ، والطاء مبدلة من تاء : « افعَل » . الاقتضاب في غريب الموطأ

الاستذكار ذلك الدية .

وأما قوله : وفي اللسان الدية . فقد روى ذلك عن النبي ﷺ <sup>(١)</sup> وعن أصحابه ، وعليه جماعة العلماء ، ومذاهب أئمة الفتوى ، إذا قطع كله أو ما يمنع الكلام منه ، فإن لم يمنع ما قطع منه شيئاً من الكلام ، ففيه حكومة ، فإن منع ما قطع منه بعض الكلام ، ففيه بحساب ما منع منه ، يُعتبر بحروف الفم . هذا كله في الخطأ .

واختلفوا في القصاص في <sup>(٢)</sup> اللسان ؛ فمن لم يَر فيه القصاص ، وهم مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهم ، يَرُون فيه الدية على ما وصفنا في مال الجاني عمداً ، في أحد قولَي مالك . والأشهر عنه أنه على العاقلة . وعند الشافعي والكوفي في مال الجاني . وقال الليث وغيره : في اللسان القصاص . يعني في العمد .

وأما قوله : وأن في الأذنين الدية إذا ذهب سمعهما . فقد اختلف في الأذنين ، واختلف في ذهب السمع أيضاً ؛ فالذي رواه ابن القاسم ، عن مالك : في السمع الدية إذا ذهب من الأذنين <sup>(٣)</sup> جميعاً ، وفي قطع الأذنين

القبس

(١) تقدم تخريجه في ٥٢٢/٢٠ ، ٥٢٣ .

(٢) في ح ، ط ، ١ ، و : « من » .

(٣) في الأصل : « الاثنين » .

حكومة<sup>(١)</sup>. «وفي رواية<sup>(٢)</sup> ابن عبد الحكم عن مالك نحو ذلك ؛ لأنه قال : الاستدكار ليس في أشرف الأذنين<sup>(٣)</sup> إلا حكومة<sup>(٤)</sup>. وروى أهل المدينة عن مالك أنه قال : في الأذنين إذا اصطُلِمَتَا الدية وإن لم يذهب السمع . ولم يُخْتَلَفْ عن مالك أن في ذهاب السمع الدية . وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما ، والثوري ، والليث بن سعد : في الأذنين الدية ، وفي السمع الدية .

قال أبو عمر : روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه من وجوه أنه قضى في الأذن بخمس عشرة من الإبل ، وقال : إنه لا يضُرُّ السمع ، ويستترهما الشعر والعمامة<sup>(٥)</sup> . وروى عن عمر ، وعلي ، وزيد ، أنهم قضوا في الأذن إذا استؤصلت بنصف الدية<sup>(٦)</sup> . وروى عن ابن مسعود مثله<sup>(٧)</sup> . قال معمر : والناس على هذا .

وأما ذهاب السمع ؛ فزوى عن مجاهد أنه قال : في ذهاب السمع خمسون<sup>(٨)</sup> . وهذا يحتمل أن يكون في<sup>(٩)</sup> الأذن الواحدة . وقال عطاء : لم

(١ - ١) في الأصل ، م : «هو رواية» ، وفي ط ١ : «رواه» .

(٢) أشرف الأذنين : أعاليهما . ينظر اللسان (ش ر ف) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٩١ ، ١٧٣٩٢) ، وابن أبي شيبة ١٥٣/٩ .

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٣٨٩ ، ١٧٣٩٥ ، ١٧٣٩٦ ، ١٧٤٠١) ، ومصنف ابن أبي

شيبه ١٥٣/٩ ، ١٥٤ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٩٣) ، وابن أبي شيبة ١٥٤/٩ .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٠٥) ، وابن أبي شيبة ١٦٨/٩ .

(٧) في ح ، ه ، و ، ط ١ : «من» .

الاستدكار يبلغني في ذهاب السمع شيء<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: جمهور العلماء على أن في ذهاب السمع الدية.

وأما قوله: وفي ذكر الرجل الدية. فإن العلماء جميعون على أن في الذكر الصحيح الذي يمكن به الوطء الدية كاملة، وفي حشفته الدية كاملة، لم يختلفوا في ذلك. واختلفوا في ذكر الخصي وذكر العنين، كما اختلفوا في لسان الأخرس وفي اليد الشلاء؛ فمنهم من جعل في ذكر الخصي والعنين حكمة. ومنهم من قال: فيه الدية كاملة. ومنهم من قال: فيه ثلث<sup>(٢)</sup> الدية. وكذلك اختلفهم في لسان الأخرس. والذي عليه الفقهاء في ذكر الخصي والعنين حكمة.

وقد روى عن النبي ﷺ من مرسل الزهري وغيره، وعن عمر، وعلي، وعبد الله، وزيد، في الذكر الدية، وفي الحشفة الدية<sup>(٣)</sup>.

واختلف الفقهاء في قطع باقى الذكر بعد الحشفة بما ليس كتابنا موضعاً لذكره.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٠٢)، وابن أبي شيبة ١٦٦/٩.

(٢) في ح: «ثلث».

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٦٣٣-١٧٦٣٦، ١٧٦٤٣)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢١٣/٩ -

٢١٦، وسنن البيهقي ٩٧/٨، ٩٨.

وأما قوله : وفي الأنتيين الدية . فزوى ذلك عن عمر ، وعلي ، وزيد ، الاستدكار وابن مسعود ، وهؤلاء فقهاء الصحابة ، ولا مخاليف لهم من التابعين ولا من غيرهم ؛ كلهم يقولون : في البيضتين الدية ، وفي كل واحدة منهما نصف الدية<sup>(١)</sup> . وعلى هذا مذهب أئمة الفتوى بالأمصار إلا سعيد بن المسيب ؛ فإنه زوى عنه من وجوه أنه قال : في البيضة اليسرى ثلثا الدية ؛ لأن الولد يكون منها ، وفي اليمنى ثلث الدية .

حدثني أحمد بن عبد الله ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثني عبد الله ابن يونس ، قال : حدثني بقي ، قال : حدثني أبو بكر ، قال : حدثني إسماعيل بن إبراهيم ، عن داود ، عن سعيد بن المسيب ، قال : في البيضة اليسرى ثلثا الدية ، وفي اليمنى الثلث . قلت : لم ؟ قال : لأن اليسرى إذا ذهبت لم يؤلّد له ، وإذا ذهبت اليمنى ولّد له<sup>(٢)</sup> .

وأما قوله أنه بلغه أن في ثديي<sup>(٣)</sup> المرأة الدية كاملة . فعلى هذا جماعة أئمة الفتوى بالأمصار ، والفقهاء بالحجاز والعراق وأتباعهم ، وجمهور التابعين ، كلهم يقولون : في ثديي<sup>(٣)</sup> المرأة ديئها ، وفي كل واحد منهما

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٦٤٦ - ١٧٦٥٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٢٤/٩ -

٢٢٦ ، ومن البيهقي ٩٧/٨ ، ٩٨ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٢٦/٩ .

(٣) في هـ ، م : « ثدي » .

قال مالك : وأخف ذلك عندى الحاجبان وتذيا الرجل .

الاستدكار نصف ديتها ، وفي حَلَمَتَيْهَا دِيَّتُهَا كاملة ؛ لأنه لا يكون الرضاع إلا بهما ،  
وفي كل واحدة منهما نصف الدية .

وروى ذلك عن زيد بن ثابت وجماعة من تابعي المدينة ومكة  
والكوفة<sup>(١)</sup> والبصرة<sup>(٢)</sup> ، إلا في<sup>(٣)</sup> الحَلَمَةِ ، فإنه روى فيها<sup>(٤)</sup> عن زيد وغيره  
أشياء مضطربة<sup>(٥)</sup> . وعن أبي بكر الصديق في تَذْيِ<sup>(٦)</sup> المرأة شيء لا يصح  
عنه خلاف ما اجتمع عليه الفقهاء<sup>(٧)</sup> .

وروى معن بن عيسى ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، أنه سُئِلَ عن  
تَذْيِ المرأة ، فقال : فيهما الدية ، وفي تَذْيِ المرأة نصف الدية ، وإذا  
أُصِيبَ بعضُه ففيه حُكُومَةُ العَدْلِ المجتهد<sup>(٨)</sup> .

وأما قوله : وأخف ذلك عندى الحاجبان وتذيا الرجل .

قال أبو عمر : مذهب مالك رَحِمَهُ اللهُ أن في الحاجبتين حُكُومَةً ،

القمس

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) في ح ، هـ ، م : « الحلمتين فإنه روى فيهما » .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٥٨٦ - ١٧٥٩٤) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٣١/٩ - ٢٣٣ .

(٤) في ط ١ : « تذيى » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٥٨٦ ، ١٧٥٩٤) ، وابن أبي شيبة ٢٣٢/٩ .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٣٢/٩ عن معن بن عيسى به .

وكذلك فى ثَدْيَيْ<sup>(١)</sup> الرجلِ حُكُومَةٌ ، وفى جُفُونِ العَيْنَيْنِ حُكُومَةٌ ، وفى الاستذكار أشْفَارِها حُكُومَةٌ ، وفى شَعْرِ الرَّأْسِ وَ<sup>(٢)</sup> اللِّحْيَةِ إِذَا حُلِقَ وَلَمْ يَنْبُتْ حُكُومَةٌ . وقال ابنُ القاسمِ : لا قِصَاصَ فى حَلْقِ الرَّأْسِ ولا اللِّحْيَةِ ، وفيهما الأدبُ . وقال الشافعى : فى شَعْرِ الرَّأْسِ واللِّحْيَةِ والحاجِبَيْنِ وأهدابِ العَيْنَيْنِ حُكُومَةٌ . وقال أبو حنيفة : فى الحاجِبَيْنِ الدِّيَّةُ ، وفى أَحَدِهما نصفُ الدِّيَّةِ ، وفى أشْفَارِ العَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ ، وفى كُلِّ واحدٍ منهما رُبْعُ الدِّيَّةِ .

قال أبو عمرو : رَوَى عن ابنِ مسعودٍ أَنه قال : ما كان<sup>(٣)</sup> من اثْنَيْنِ<sup>(٤)</sup> فى الإنسانِ ففيهما الدِّيَّةُ ، وفى كُلِّ واحدٍ<sup>(٥)</sup> منهما نصفُ الدِّيَّةِ<sup>(٥)</sup> . وَرَوَى عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، وشريح ، والشَّعْبِيِّ ، وإبراهيمَ ، والحسنِ : فى الحاجِبَيْنِ الدِّيَّةُ ، وفى كُلِّ واحدٍ منهما نصفُ الدِّيَّةِ<sup>(٦)</sup> . وَرَوَى عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ مِنْ وَجْهِ لا يَثْبُتُ : فى اللِّحْيَةِ إِذَا حُلِقَتْ وَلَمْ تَنْبُتِ الدِّيَّةُ<sup>(٧)</sup> .

(١) فى هـ ، م : « ثدى » .

(٢) فى ط ١ : « أو » .

(٣ - ٣) فى الأصل : « فى اثنين » ، وفى ح ، هـ : « من الاثنين » ، وفى م : « فى الاثنين » .

(٤) فى ح ، هـ ، ط ١ ، م : « واحدة » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٩٣) .

(٦) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٣٧٩ ، ١٧٣٨١) ، ومصنف ابن أبى شيبة ١٦٠/٩ - ١٦٢ .

(٧) قال البيهقى فى السنن ٩٨/٨ : قال ابن المنذر فى الشعر يجنى عليه فلا ينبت : رويناه =

الاستدكار قال أبو عمر: الدية لا تصح ولا تثبت في عضو من الأعضاء ولا في النفس إلا بتوقيف ممن يجب التسليم له، ولم يجمعوا في الحاجبين ولا في شعر اللحية والرأس على شيء، والقياس أن يكون في كل ما لم يصح فيه توقيف حكومة. والله أعلم.

ومن أحسن ما قيل في الأجفان، ما روى الشيباني، عن الشعبي، قال: في الأجفان، في كل جفن ربع الدية<sup>(١)</sup>.

وروى عنه داود بن أبي هند، قال: في الجفن الأسفل الثلثان، وفي الأعلى الثلث<sup>(٢)</sup>.

وحدثنا أحمد بن عبد الله، عن أبيه، عن عبد الله، عن بقي، عن أبي بكر، قال: حدثني عبد الله بن نمير، عن محمد بن إسحاق، عن مكحول، قال: كانوا يجعلون في جفني العين إذا أخذتا<sup>(٣)</sup> عن العين الدية؛ وذلك أنه لا بقاء للعين بعدهما، فإن تفرقا جعل في الأسفل الثلث، وفي الأعلى الثلثين؛ وذلك أنه<sup>(٤)</sup> أجزأ عن العين من الأسفل، يستر ويكف عنها<sup>(٥)</sup>.

= عن علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما أنهما قالَا: فيه الدية. قال: ولا يثبت عن علي وزيد ما روى عنهما.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٥/٩ من طريق الشيباني به.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٥/٩ من طريق داود به.

(٣) في مصدر التخريج: «أندرا».

(٤) ليس في: الأصل، م.

(٥) ابن أبي شيبة ١٦٥/٩.



الموطأ  
قال مالك : الأمر عندنا أن الرجل إذا أصيب من أطرافه أكثر من  
دينه فذلك له ، إذا أصيبت يده ورجلاه وعينه فله ثلاث ديات .  
قال مالك في عين الأعور الصحيحة إذا فُتقت خطأ : إن فيها الدية  
كاملة .

الاستذكار  
وهو قول الشافعي ، والكوفي ، وأحمد ، في الأجفان .  
قال مالك : الأمر عندنا إذا أصيب من أطرافه أكثر من دينه فذلك له ،  
إذا أصيبت يده ورجلاه وعينه ، فله ثلاث ديات .  
قال أبو عمر : لا أعلم في هذا خلافاً بين العلماء . والحمد لله .  
قال مالك : في عين الأعور إذا فُتقت خطأ الدية كاملة .  
قال أبو عمر : في عين الأعور تُصاب خطأ قولان للعلماء ، أحدهما ،  
نصف الدية . والثاني ، الدية كاملة . وإليه ذهب مالك وأصحابه ،  
وجماعة من أهل المدينة ، وغيرهم من السلف ، وهو قول الليث .  
وروى معمر ، عن الزهري وقاعدة ، قال : إذا فُتقت عين الأعور خطأ ،  
ففيها الدية كاملة ألف دينار<sup>(١)</sup> .  
وروى ابن جريج ، عن ابن شهاب في عين الأعور تُفقد خطأ ، قال :

القبس .....

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٢٣) عن معمر به .

الاستدكار فيها الدية كاملة ألف دينار . قلت : عمن ؟ قال : لم نزل نسمعه . قال ابن جريج : وقال ذلك ربيعة<sup>(١)</sup> .

قال ابن جريج : وحدثت عن سعيد بن المسيب ، أن عمر وعثمان قضيا في عين الأعور بالدية تامة<sup>(٢)</sup> .

وروى قتادة ، عن أبي مجلز ، عن عبد الله بن صفوان ، أن عمر بن الخطاب قضى في عين أعور بالدية كاملة .

ذكره عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> ، عن عثمان بن مطر ، عن سعيد ، عن قتادة . ورواه وكيع ، عن هشام ، عن قتادة<sup>(٤)</sup> .

وروى معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، قال : إذا فُقيمت عين الأعور ففيها الدية كاملة<sup>(٥)</sup> .

وذكر أبو بكر<sup>(٦)</sup> ، قال : حدثني أبو أسامة ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أبي عياض ، أن عثمان قضى في أعور أصيبت عينه الصحيحة بالدية كاملة .

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٢٤) عن ابن جريج به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٢٧) عن ابن جريج به .

(٣) عبد الرزاق (١٧٤٣١) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٩٧/٩ عن وكيع به .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ١٩٧/٩ من طريق معمر به .

(٦) ابن أبي شيبة ١٩٦/٩ ، ١٩٧ . بذكر : «عبد ربه بن قتادة وأبي عياض» .

قال<sup>(١)</sup> : وحدثنى يزيد ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب الاستذكار  
فى أعور فُقيئت عينه ، قال : فيها الدية كاملة .

وقال الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما ، والثورى ، وعثمان البتّى :  
فى عين الأعور الصحيحة إذا فُقيئت نصف الدية . وهو قول عبد الله بن  
مَعْقِل<sup>(٢)</sup> ، وشريح القاضى ، ومسروق ، والشعبى ، وإبراهيم ، وعطاء .

ذكر عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> ، عن ابن التيمى ، عن إسماعيل بن أبى خالد ، عن  
أبى الضُّحى ، قال : سئل عبد الله بن مَعْقِل عن الرجل يفقأ عين الأعور ،  
فقال : ما أنا فقأت عينه الأخرى ، ليس له إلا نصف الدية .

وروى ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أبى خالد ، عن الشعبى ،  
عن عبد الله بن مَعْقِل ، أنه قال فى الأعور يفقأ<sup>(٤)</sup> عين الصحيح ،  
قال : تُفقأ<sup>(٥)</sup> عين الذى فقأ<sup>(٦)</sup> عينه . قال : ما أنا فقأت<sup>(٧)</sup> عينه  
الأخرى ، قال الله عز وجل : ﴿ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ ﴾ [المائدة : ٤٥] .

(١) ابن أبى شيبة ١٩٨/٩ .

(٢) فى الأصل ، ح ، هـ : « مَعْقِل » .

(٣) عبد الرزاق (١٧٤٣٥) .

(٤) فى الأصل : « يفقع » وهما بمعنى .

(٥) فى الأصل : « تفقع » ، وفى هـ ، و : « يفقأ » .

(٦) فى الأصل : « فقع » .

(٧) فى الأصل : « ففقت » .

الاستدكار وروى الثوري، عن فراس، عن الشعبي، عن مسروق في عيين الأعور  
 تُصاب، قال: أنا أدى قتيل الله؟ فيها نصف الدية، دية عين واحدة.  
 والآثار عن سائر من ذكرنا في «كتاب أبي بكر»<sup>(١)</sup> صحاح كلها، إلا  
 أنه ليس فيهم من الصحابة أحد.

وقد احتج قائلو هذا القول بقول رسول الله ﷺ في كتابه لعمر بن  
 حزم وغيره: «في العين خمسون»<sup>(٢)</sup>. ولم يخص أعور من غير أعور،  
 وبالإجماع على أن من قطع يد رجل مقطوع اليد خطأ أو رجله، ليس عليه  
 إلا دية رجل واحدة أو يد واحدة.

قال ابن القاسم، عن مالك: إذا كان الرجل ذاهب السمع من إحدى  
 أذنيه، فضرِب إنسان الأذن الأخرى فأذهب سمعه، فعليه نصف الدية.  
 قال: وكذلك الرجلين واليدين، إذا قطع إنسان الثانية منهما، لم يكن عليه  
 إلا نصف الدية. قال ابن القاسم: وإنما قال ذلك مالك في عيين الأعور  
 دون غيرها.

قال أبو عمرو: لم يُجمعوا في اليد<sup>(٣)</sup>؛ لأن الأوزاعي قال: إذا أصيبت

(١) ابن أبي شيبة ١٩٩/٩.

(٢) تقدم في الموطأ (١٦٤٤).

(٣) في ح: «اليدان».

يُدْرجُ في سبيلِ الله ، ثم أصاب رجلٌ الأخرى ، ففيها الديةُ كاملةٌ . قال : الاستدكار وإن كان أخذَ لها ديتها ، ففي الأخرى نصفُ الدية . قال : وكذلك عينُ الأعور .

قال أبو عمر : القياسُ أنه لا يلزمُ الجاني إلا جنايته لا جنايةُ غيره ، وإذا كان ذلك فلا فرقَ بين أن يأخذَ الأعورُ لعينه ديةً أو لا يأخذَ . وكذلك اليدُ ؛ لأنه لا يُعتبرُ في فعلِ الإنسانِ فعلُ غيره ، وقد قال رسولُ الله ﷺ : « في اليدِ خمسون ، وفي العينِ خمسون » .

قال أبو عمر : قولُ مالكٍ أولى ما قيل به في هذا البابِ من جهةِ الاتباعِ لعمرَ وعثمانَ وابنِ عمرَ . وباللهِ التوفيقُ .

قال أبو عمر : أحسنُ ما رُوي فيمن ضربَ عينَ غيره فذهبَ بعضُ بصره عمدًا وبقيَ بعضٌ ، ما رواه سُنيّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا عبادُ بنُ العوامِ ، عن عمرَ<sup>(٢)</sup> بنِ عامرٍ ، عن قتادةَ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، أن رجلاً أصابَ عينَ رجلٍ ، فذهبَ بعضُ بصره وبقيَ بعضٌ ، فزُفِعَ ذلك إلى عليٍّ ، فأمرَ بعينه الصحيحةَ ففُصِّبَتْ ، وأُعطيَ رجلٌ بيضةً ، فانطلقَ بها وهو ينظرُ ، حتى انتهى بصره ، فأمرَ عليٌّ فحُطَّ عندَ ذلك خطًّا علماً ، ثم أمرَ بعينه الأخرى ففُصِّبَتْ وفُتِحَتْ الصحيحةُ ، وأُعطيَ رجلٌ بيضةً ، فانطلقَ بها وهو ينظرُ ،

(١ - ١) سقط من م .

(٢) في ح ، هـ : « عمرو » . وينظر تهذيب الكمال ٤٠٣/٢١ .

## عقل العين إذا ذهب بصرها

١٦٦١ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، أن زيد بن ثابت كان يقول : فى العين القائمة إذا طَفِئَتْ مائة دينار .  
قال يحيى : وسُئِلَ مالك عن شَتْرِ العين وَحِجَاجِ العين ، فقال : ليس فى ذلك إلا الاجتهادُ ، إلا أن ينقُصَ بصرُ العين ، فيكونَ له بقدر ما

الاستدكار حتى انتهى بصره ، ثم خطَّ عند ذلك عِلْمًا ، وعَرَفَ ما بينَ الموضعين من المسافة ، ثم أَمَرَ به فحَوَّلَ إلى مكانٍ آخر<sup>(١)</sup> ، وفَعَلَ به مثْلَ ذلك ، ثم قَاسَ فوجد ذلك سواءً ، فأعطاه بقدر ما نَقَصَ من بصره من مالِ الجاني عليه<sup>(٢)</sup> .

## باب عقل العين إذا ذهب بصرها

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، أن زيد بن ثابت كان يقول : فى العين القائمة إذا طَفِئَتْ مائة دينار<sup>(٣)</sup> .

القبس

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه ابن أبى شيبه ١٧١/٩ ، ١٧٢ ، والبيهقى ٨٧/٨ من طريق عباد بن العوام به .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٧٠) ، ورواية يحيى بن بكير (٤/١٥) - مخطوط ، ورواية أبى مصعب (٢٢٦٦) .

نَقَصَ مِنْ بَصَرِ الْعَيْنِ .

قال مالك : الأمرُ عندنا في العين القائمة العوراء إذا طِفِئَتْ ، وفي اليد الشَّلَاءِ إذا قُطِعَتْ ، أنه ليس في ذلك إلا الاجتهادُ ، وليس في ذلك عقلٌ مُسَمَّى .

قال مالك : الأمرُ عندنا في العين القائمة العوراء إذا طِفِئَتْ ، وفي اليد الشَّلَاءِ الاستدكار إذا قُطِعَتْ ، أنه ليس في ذلك إلا الاجتهادُ ، وليس في ذلك عقلٌ مُسَمَّى .  
قال أبو عمر : خالف مالكاً في إسنادِ هذا الحديثِ سفيانُ الثوريُّ وغيره .

ذكر عبدُ الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن الثوريِّ ، عن يحيى بن سعيد ، عن بُكير بن عبد الله بن الأشجِّ ، عن سليمان بن يسار ، أن زيدَ بن ثابتٍ قضى في العين القائمة إذا بُخِئَتْ<sup>(٢)</sup> بمائة دينار .

وذكر أبو بكر<sup>(٣)</sup> ، قال : حدَّثني حفص وعبدُ الرحيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن بُكير بن عبد الله بن الأشجِّ ، عن سليمان بن يسار ، عن زيد بن

القبس .....

(١) عبد الرزاق (١٧٤٤٣) .

(٢) في هـ : «لحقّت» ، وفي ط ١ : «نجمت» ، وفي م : «محقت» . وقال ابن الأثير : أراد إذا كانت العين صحيحة الصورة قائمة في موضعها إلا أن صاحبها لا يصر بها ثم بخفت ، أي قلعت بعد ، ففيها مائة دينار ، وقيل : البخق أن يذهب البصر وتبقى العين قائمة منفتحة . النهاية ١٠٣/١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٠٦/٩ ، ٢٠٧ .

الاستدكار ثابت ، أنه قضى فى العين القائمة إذا طُفِئَتْ مائة دينار .

وروى ابن عُيينة ، قال : حدثنى يحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن سليمان بن يسار ، عن زيد بن ثابت ، أنه قضى فى العين القائمة التى لا يُصيرُ بها صاحبُها إذا بُخِضَتْ<sup>(١)</sup> بمائة دينار . يعنى إذا طُفِئَتْ .

فأسقط مالك من إسناده هذا الحديث بكير بن الأشج ، وهو الراوى له عن سليمان بن يسار سماعاً .

ذكر عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> ، قال : أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرنا إسماعيل بن أمية ، أن بكير بن الأشج أخبره ، أنه سَمِعَ سليمان بن يسار يُحدثُ ، عن زيد بن ثابت قال : فى العين القائمة تُبْخَضُ<sup>(٣)</sup> عُشْرُ الدِّينَةِ مائة دينار . وقد روى فى هذه المسألة عن عمر بن الخطاب<sup>(٤)</sup> خلافُ ما<sup>(٥)</sup> قضى به زيد فى العين القائمة<sup>(٦)</sup> .

(١) فى الأصل : « أجمت » ، وفى ح : « ألحقت » ، وفى هـ : « ألحقت » ، وفى و : « أجمت » . وفى م : « بخصت » .

(٢) عبد الرزاق (١٧٤٤٧) .

(٣) سقط من : النسخ . والمثبت من مصدر التخريج . وبخص : أى تفلع مع شحمتها . اللسان (ب خ ص) .

(٤ - ٤) سقط من : ح ، هـ .

(٥ - ٥) فى الأصل : « رواية » ، وفى م : « روى » .



<sup>(١)</sup> رواه معمر، عن الزهرى، عن سالم قال: قضى عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup> الاستدكار فى العين القائمة إذا أصيبت وطُفِئَتْ بثُلُثِ الدية<sup>(٢)</sup>.

وروى قتادة، عن عبد الله بن بريدة<sup>(٣)</sup>، عن يحيى بن يعمر، عن عبد الله بن عباس، عن عمر بن الخطاب، أنه قال: فى العين القائمة العوراء، واليد الشلاء، والسِّنُّ السوداء، فى كل واحدة منها<sup>(٤)</sup> ثُلُثُ ديتها<sup>(٥)</sup>.

وروى ابن جريج، عن ابن أبى نجيج، عن مجاهد قال: فيها نصفُ الدية<sup>(٦)</sup>.

وقال مسروق، والشعبى، وإبراهيم، والحكم، وحماد: فيها حكومة عدل، أو<sup>(٧)</sup> ذوى عَدْلٍ<sup>(٨)</sup>.

وروى محمد بن إسحاق، عن يزيد بن قُسيط، أن عمر بن عبد العزيز

(١ - ١) سقط من: ح، هـ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٥٠) عن معمر به.

(٣) فى ح، هـ، م: «يزيد»، وفى و: «دينار». وينظر تهذيب الكمال ٣٢٨/١٤.

(٤) فى الأصل، ح، هـ، ط، م: «منهما».

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٤١)، وابن أبى شيبة ٢٠٦/٩، ٢٠٨، والبيهقى ٩٨/٨ من طريق قتادة به.

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤٤٤) من طريق ابن جريج به.

(٧) بعله فى م: «حكم».

(٨) ينظر مصنف ابن أبى شيبة ٢٠٧/٩، ٢٠٨، وسنن البيهقى ٩٨/٨.

الاستدكار قضى فى عين كانت قائمة فُبِخَّت<sup>(١)</sup> بمائة دينار<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمر: العين القائمة المذكورة فى هذا الباب هى السالمة الحَدَقَةُ القائمة الصورة، إلا أن صاحبها لا يرى منها شيئاً. وقد اختلف السلف فى ديتها إذا أُصِيبَتْ كما ترى. واتفق مالك، والشافعى،<sup>(٣)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٤)</sup>، على أن فيها حكومة من غير توقيف<sup>(٥)</sup>، إلا ما يُؤدَّى إليه<sup>(٥)</sup> اجتهاد الحاكم المشاور للعلماء. وكذلك اليدُ الشَّلَاءُ عندهم.

وقال الشافعى: قضاء زيد بن ثابت فى العين القائمة مَحْمَلُهُ<sup>(٦)</sup> عندى أنه حَكَمَ بذلك مجتهداً، وأن ذلك كان منه على وجه الحكومة لا على<sup>(٧)</sup> التوقيف<sup>(٨)</sup>. والله أعلم. قال: ومعنى الحكومة أن يُقَوِّمَ المجنئ عليه<sup>(٩)</sup>

(١) فى الأصل، ح: «منحت»، وفى و: «فتحت»، وفى م، ومصدر التخريج: «فضخت».

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة ٢٠٧/٩ من طريق محمد بن إسحاق به.

(٣ - ٣) فى الأصل: «وأصحابه».

(٤) فى ح: «توقيف».

(٥) فى م: «إلى».

(٦) فى ح، هـ، م: «فحمله».

(٧) بعده فى الأصل، م: «وجه».

(٨) فى الأصل: «الوقت»، وفى ط ١: «التوقيت».

(٩) سقط من: م، وفى ح: «عنه».

كم يُساوي لو كان عبداً غير مجنئ عليه ، ثم يُقَوِّمُ مجنئاً عليه ، فيُنظَرُ كم الاستدكار بينَ القيمتين ؛ فإن كانت العُشْرُ فعليه عشرُ الدية ، أو الخمسُ فعليه خمسُ الدية .

قال أبو عمر : فهذا حكمُ العينِ القائمةِ تُفقاً خطأً أو عمدًا ، إلا أن يكونَ الفاقئُ لها عمدًا له عينٌ مثلُها ، ففيها القَوْدُ . ولو أن رجلاً ضَرَبَ عينَ رجلٍ صحيحةً ، فذهبَ بصرُها وبقيت قائمةً ، ففي العمدِ من ذلك القَوْدُ .

«وأرفع ما» جاء في ذلك ما رَوَى عن عليٍّ رضي الله عنه ؛ رواه معمرٌ ،<sup>(٢)</sup> عن رجلٍ<sup>(٣)</sup> ، عن الحكمِ بنِ عُتيبة<sup>(٤)</sup> ، أن عثمانَ رضي الله عنه أتى برجلٍ لطمَ عينَ رجلٍ ، أو أصابه بشيءٍ ، فذهبَ<sup>(٥)</sup> بصرُهِ وعينه قائمةً ، فأراد عثمانُ أن يُقيدهُ<sup>(٥)</sup> ، فأعيا ذلك عليه وعلى الناسِ كيف يُقيدهُ ؟ وجعلوا لا يَدْرُونَ كيف يصنعون ؟ حتى أتاهم عليٌّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه ، فأمرَ بالمُصِيبِ ، فجعلَ على وجهه كُرْسُفٌ ، ثم استقبلَ به عينُ

(١ - ١) في الأصل : «وقد» .

(٢ - ٢) سقط من النسخ . والمثبت من مصدر التخريج .

(٣) في الأصل ، ج ، هـ ، و : «عينة» . وينظر تهذيب الكمال ١١٤ / ٧ .

(٤) في الأصل ، ط ١ : «فأذهب» .

(٥) في ح ، هـ : «يقيمه» .

الاستدكار الشمس، وأذنى من عينه مرآة، فالتبع بصره وعينه قائمة<sup>(١)</sup>.

وروى عباد بن القوام، عن عمر<sup>(٢)</sup> بن عامر،<sup>(٣)</sup> عن قتادة<sup>(٤)</sup>، عن سعيد بن المسيب، أن رجلاً أصاب عين رجل، فذهب بصره وبقيت عينه<sup>(٥)</sup> مفتوحة، فزفع ذلك إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فأمر بمرآة فأحيمت، ثم أدنيت من عينه حتى سالت نطفة عينه، وبقيت قائمة مفتوحة.

ذكره شنيذ، عن عباد بن القوام.

قال يحيى: وشيئ مالك عن شتر<sup>(٥)</sup> العين وحجاج العين، فقال: ليس في ذلك إلا الاجتهاد، إلا أن ينقص بصر العين، فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين.

قال أبو عمر: نحو هذا قول أبي حنيفة والشافعي.

وذكر عبد الرزاق<sup>(٦)</sup>، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٤١٤) عن معمر به.

(٢) في ح، هـ: عمرو.

(٣ - ٤) سقط من: م.

(٤) ليس في: الأصل، و، ط ١.

(٥) الشتر: هو قطع الجفن الأسفل، والأصل انقلابه إلى أسفل. النهاية ٤٤٣/٢.

(٦) عبد الرزاق (١٧٤٥٣، ١٧٤٥٤).

## عقل الشَّجَاجِ

١٦٦٢ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه سَمِعَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ  
يَذْكُرُ أَنَّ الْمُوضِحَةَ فِي الْوَجْهِ مِثْلُ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ ، إِلَّا أَنَّ تَعْيِبَ  
الْوَجْهَ فَيُتْرَاذَ فِي عَقْلِهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَصْفِ عَقْلِ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ ،  
فَيَكُونُ فِيهَا خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ دِينَارًا .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَسْتَدْكَارِ  
الْأَجْنَادِ أَنْ يَكْتُبُوا إِلَيْهِ بِعِلْمِ عِلْمَائِهِمْ . قَالَ : فَكَانَ مِمَّا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ : فِي  
شَتْرِ الْعَيْنِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ ، وَفِي حِجَاكِ الْعَيْنِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : حِجَاكِ الْعَيْنِ هُوَ الْعِظْمُ الْمَشْرِفُ عَلَى غَارِ الْعَيْنِ ، وَهُمَا  
حِجَاكِ الْعَيْنَيْنِ <sup>(١)</sup> . قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ : الْحِجَاكِجَانِ هُمَا الْعِظْمَانِ الْمُشْرِفَانِ  
عَلَى غَارِي الْعَيْنَيْنِ .

## بَابُ عَقْلِ الشَّجَاجِ

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه سَمِعَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَذْكُرُ أَنَّ  
الْمُوضِحَةَ فِي الْوَجْهِ مِثْلُ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ ، إِلَّا أَنَّ تَعْيِبَ الْوَجْهَ فَيُتْرَاذَ فِي  
عَقْلِهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَصْفِ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ ، فَيَكُونُ فِيهَا خَمْسَةٌ

الاستذكار وسبعون ديناراً<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر: روى هذا الخبر عن يحيى بن سعيد، كما رواه مالك سواءً، عبد الملك بن جريج<sup>(٢)</sup> ويحيى بن سعيد القطان<sup>(٣)</sup> . وجمهور العلماء على أن الموضحة لا تكون إلا في الوجه والرأس دون الجسد، وهو<sup>(٤)</sup> قول مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهم، إلا أن مالكا قال: لا تكون الموضحة إلا في جُمجمة<sup>(٥)</sup> الرأس والجهة والخذين واللحي الأعلى، ولا تكون في اللحي الأسفل؛ لأنه في حكم العُثَيَّ<sup>(٦)</sup>، ولا في الأنف؛ لأنه عظم منفرد. وأما الشافعي والكوفيون فالموضحة عندهم في جميع الوجه والرأس، والأنف عندهم من الوجه، وكذلك اللحي الأسفل من الرأس. وذكرنا<sup>(٧)</sup> قول ابن عمر: ما فوق الذقن من الرأس، فلا يُخْمَرُه المحرم<sup>(٨)</sup> . وقالوا: أراد<sup>(٩)</sup> «بفوق الذقن وما فوقه»، كما قال الله عز وجل: ﴿فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢] .

القيس

- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٧٦)، ورواية يحيى بن بكير (٤/١٥ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (٢٢٦٩) .  
 (٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٣٢) عن ابن جريج به .  
 (٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥١/٩ عن يحيى القطان به .  
 (٤) في الأصل، ط ١: «هذا» .  
 (٥) في الأصل، م: «حجة»، وفي ح، هـ: «حجمة» .  
 (٦) في ح، هـ: «العثون» .  
 (٧) بعده في ح، هـ: «من» .  
 (٨) تقدم في الموطأ (٧٣٠) .  
 (٩ - ٩) في ح، هـ: «بقوله الذقن»، وفي م: «بقوله الذقن وما فوقه» .

ومعنى الموضحة عند جماعة<sup>(١)</sup> العلماء ما أوضح العظم من الشجاج ، الاستدكار فإذا ظهر من العظم شيء ، قلَّ أو كثر ، فهي موضحة . وقال الليث بن سعد وطائفة : تكون الموضحة في الجسد ، فإذا كشطت<sup>(٢)</sup> عن العظم ففيها أرشها . وقال الأوزاعي : الموضحة في الوجه والرأس سواء ، وجراحة<sup>(٣)</sup> الجسد على النصف من ذلك .

قال أبو عمر : جعل الليث جراحة الجسد إذا أوضحت<sup>(٤)</sup> عن العظم كموضحة الرأس . وجعل الأوزاعي موضحة الجسد مؤقتة أيضًا بنصف أرش موضحة الرأس . واتفق مالك ، والشافعي ، وأصحابهما ، أن جراح الجسد ليس فيها شيء مؤقت جاءت به السنة ، وإنما في ذلك الاجتهاد في الحكومة . وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه جعل في موضحة الجسد نصف عشر<sup>(٥)</sup> دية العضو الذي تقع فيه الموضحة ؛ فإن كانت في الإصبع ففيها نصف عشر دية الإصبع ، وكذلك لو كانت في اليد أو في الرجل<sup>(٦)</sup> .

(١) في ح ، هـ ، و : « جميع » .

(٢) في الأصل : « شطت » ، وفي م : « كشفت » .

(٣) في الأصل ، م : « جراحات » .

(٤) في الأصل ، ح ، هـ ، م : « وضحت » .

(٥) ليس في : الأصل ، م .

(٦) أخرجه عبد الرزاق ( ١٧٣٣٠ ، ١٧٣٣١ ) .

قال أبو عمر: الموضحة في الوجه والرأس مُجْتَمَعٌ عليها، يشهد<sup>(١)</sup> الكافة من العلماء أن رسول الله ﷺ وقَّت فيها نصف عشر الدية، وأجمعوا على ذلك. ورؤي من نقل الأحادِ الغُدُولِ مثله. وإنما اختلفوا في موضحة الجسد، وما ذكرنا عن مالك في موضحة الأنف واللحي الأسفل.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثني قاسم بن أصبغ، قال: حدثني ابن وضاح، قال: حدثني أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثني يزيد بن هارون، قال: حدثني حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «في الموضحة خمس»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك<sup>(٣)</sup> في كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في الديات: «وفي الموضحة خمس»<sup>(٤)</sup>. يعني من الإبل، وهي على أهل الذهب خمسون ديناراً، وعلى أهل الوري نصف عشر الدية، وقد ذكرنا اختلاف أهل الحجاز وأهل العراق في مبلغ الدية من الوري فيما تقدم<sup>(٥)</sup>.

(١) ليس في: الأصل، وفي و، ط، ١: «فشهد».

(٢) ابن أبي شيبة ١٤٣/٩.

(٣) في الأصل، م: «ذلك».

(٤) تقدم في الموطأ (١٦٤٤).

(٥) ينظر ما تقدم في ٥٧٢/٢٠ - ٥٧٩.



قال أبو عمر: يقولون: إن جراحات الجسد لا تُسمى شجاجاً، وإنما يُقال لها: جراح. وأن ما في الرأس والوجه يُقال لها: شجة. ولا يُقال لها: جراحة<sup>(١)</sup>.

وأما قول سليمان بن يسار: إلا أن «تعيّب» - يعني<sup>(٢)</sup> الموضحة - في الوجه، فيُزاد في عقلها ما بينها وبين نصف عقل الموضحة في الرأس، فيكون فيها خمسة وسبعون ديناراً. فذكر ابن حبيب في «تفسير الموطأ»، قال<sup>(٣)</sup>: اختلف قول مالك في موضحة الوجه تبرأ على شين<sup>(٤)</sup>؛ فمرة قال بقول سليمان بن يسار، ومرة قال: لا يُزاد فيها على عقلها وإن برئت على شين<sup>(٤)</sup>. واختاره ابن حبيب.

قال أبو عمر: وقد روى عن مالك أنه يُجتهد في شينها للوجه، ويُحكم في ذلك بغير توقيت. وقال الشافعي: لا يُزاد في الموضحة على أرشها المسنون، شانت الوجه أو لم تشنه؛ لأن النبي ﷺ فرَضَ أرشها ولم يفرّق بين ما يشين وما لا يشين.

(١) في ح، هـ، و، ط: «جرحه».

(٢ - ٢) في م: «تغيب».

(٣) تفسير غريب الموطأ ٤٤٤/١.

(٤) في م: «شين».

قال مالك : والأمرُ عندنا أن في المُنْقَلَةِ خمسَ عشرةَ فريضةً .

قال مالك : والمُنْقَلَةُ التي يطيرُ فراشُها من العظمِ ولا تَحْرِقُ إلى الدِّماغِ ، وهي تكونُ في الرأسِ وفي الوجهِ .

قال مالك : والأمرُ عندنا أن في المُنْقَلَةِ خمسَ عشرةَ فريضةً .

قال مالك : والمُنْقَلَةُ التي يطيرُ فراشُها<sup>(١)</sup> من العظمِ ولا تَحْرِقُ إلى الدِّماغِ ، وهي تكونُ في الرأسِ والوجهِ .

قال أبو عمر : لا يَخْتَلِفُ العلماءُ أن في المُنْقَلَةِ خمسَ عشرةَ فريضةً ؛ وهي عُشْرُ الدِّيةِ ونصفُ عَشْرِ الدِّيةِ ، ووصفُ العلماءِ لها مُتَقَارِبٌ جدًّا ؛ فقولُ مالكٍ ما ذكره في « الموطأ » . وقال بعضُ أصحابِه : المُنْقَلَةُ هي الهاشمةُ . ولا يَعْرِفُ بعضُهم الهاشمةَ . وقال ابنُ القاسمِ : الهاشمةُ دونَ المُنْقَلَةِ ، وهي ما هَشَمَ العظمُ . قال : فإذا كانت في الرأسِ فهي مُنْقَلَةٌ . قال : والمُنْقَلَةُ ما أطارَ فراشَ العظمِ وإن صَغُرَ .

قال أبو عمر : موضعُ المُنْقَلَةِ والهاشمةِ عندَ العلماءِ موضعُ الموضحةِ ، ومُحالٌّ أن تكونَ الهاشمةُ هي المُنْقَلَةُ ؛ لأنَّ الهاشمةَ فيها عَشْرٌ من الإبلِ عندَ الجمهورِ ، ولا خِلافَ أن في المُنْقَلَةِ خمسَ عشرةَ فريضةً من الإبلِ ، واتَّفَقُوا على أن ذلكَ عُشْرُ الدِّيةِ ونصفُ عُشْرِها ، وفي الهاشمةِ عَشْرُ الدِّيةِ عندَ كُلِّ مَنْ عَرَفَها وذكرَها من الفقهاءِ في كُتُبِهِمْ .

(١) الفراش : عظام رفاق تلى قحف الرأس ، وكل عظم رقيق : فَرَاشَة . النهاية ٤٣١/٣ .

قال مالك : الأمرُ المجتمَعُ عليه عندنا أن المأمومةَ والجائفةَ ليس  
فيهما قَوْدٌ .

وقال الشافعي : الهاشمةُ هي التي تُوضَحُ و<sup>(١)</sup> تهشِمُ . الاستذكار

قال : وفي المُنْقَلَةِ خمسَ عشرةَ من الإبلِ ، وهي التي تكسِرُ عظمَ  
الرأسِ حتى يَنَشْطَى ، <sup>(٢)</sup> فتُنْقَلُ عظامُها لتلتَمَّ .

وقال أبو حنيفة : في الهاشمةِ عُشْرُ الديةِ ، وهي التي تهشِمُ العظمَ ،  
وفي المُنْقَلَةِ عُشْرُ الديةِ ونصفُ عشرِ الديةِ ، وهي التي تُنْقَلُ منها العظامُ .

قال أبو عمر : رَوَى مكحولٌ ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ ، أنه قال : في الهاشمةِ  
عشْرٌ من الإبلِ<sup>(٣)</sup> .

ولا مخالفَ له من الصحابةِ عِلْمُهُ .

ورَوَى معمرٌ ، عن قتادةَ قال : في الهاشمةِ عشْرٌ من الإبلِ . قال قتادةُ :  
وقال بعضهم : خمسةٌ وسبعونَ دينارًا<sup>(٤)</sup> .

قال مالك : الأمرُ المُجتمَعُ عليه عندنا أن المأمومةَ والجائفةَ ليس فيهما

..... القبس

(١) في م : « ثم » .

(٢ - ٣) في م : « فتستخرج عظامه من الرأس » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٤٨) ، والدارقطني ٢٠١/٣ ، والبيهقي ٨٢/٨ من طريق  
مكحول ، عن قبيصة ، عن زيد . وينظر ما سيأتى ص ١١٧ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٤٩) عن معمر به .

قال مالك : وقد قال ابنُ شهاب : ليس في المأمومة قودٌ .

قال مالك : والمأمومة ما خرق العظم إلى الدماغ ، ولا تكون المأمومة إلا في الرأس وما يصل إلى الدماغ إذا خرق العظم .

الاستدكار قودٌ . قال مالك : وقال ابنُ شهاب : ليس في المأمومة قودٌ .

قال مالك : والمأمومة ما خرق العظم إلى الدماغ ، ولا تكون المأمومة إلا في الرأس ، وما يصل إلى الدماغ إذا خرق العظم .

قال أبو عمر : لا أعلم أحدا قال : في المأمومة قودٌ ولا في الجائفة .

وروى سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد قال : في المأمومة ثلث الدية ، فإن " خبلت شقه " ، أو أذهبت عقله ، أو سمع الرعد فغشي عليه ، ففيها الدية كاملة<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : اتفق مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهم ، على أنه لا قصاص في شيء من شجاج الرأس إلا في الموضحة ، وما عداها من شجاج الرأس ففيه الدية . وقد مضى ما في المنقلة والهاشمية . واتفقوا على أن في المأمومة ثلث الدية ، وكذلك في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم

القيس

(١ - ١) في الأصل : « حلت شقت » ، وفي ح ، هـ : « حلت سعت » . وخبلت شقه ، أى : أفسدته . المصباح المنير (خ ب ل) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٥٩) من طريق ابن أبي نجيح به .

الموطأ

١٦٦٣ - قال مالك : الأمرُ عندنا أنه ليس فيما دونَ الموضحةِ من الشَّجَاجِ عقلٌ حتى تَبْلُغَ الموضحةُ ، وإنما العقلُ في الموضحةِ فما فوقها ، وذلك أن رسولَ اللهِ ﷺ انتهى إلى الموضحةِ في كتابه لعمرو ابنِ حزم ، فجعلَ فيها خمسًا من الإبلِ ، ولم تَقْضِ الأئمةُ عندنا في القديم ولا في الحديثِ فيما دونَ الموضحةِ بعقلٍ .

الاستذكار

في الدياتِ ، قال : « وفي المأمومةِ ثُلُثُ الديةِ »<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : أهلُ العراقِ يُسمُّونها الآئمةَ ، قالوا : هي التي تؤمُّ الدِّماغَ ، وفيها ثُلُثُ الديةِ . وقال الشافعي : في المأمومةِ ثُلُثُ النفسِ ، وهي التي تخْرِقُ الجِلْدَ إلى الدِّماغِ .

وأما الجائفةُ ، فأجمعُ العلماءُ على أنها من جِراحِ الجسدِ لا من شَجَاجِ الرأسِ ، وأنها تكونُ في الظهرِ وفي البطنِ ، إذا وصلَ شيءٌ منها إلى الجوفِ ولو بَمَذْخَلٍ إبرَةٍ فهي جائفةٌ ، وفيها ثُلُثُ الديةِ ، ولا قَوَدَ فيها وإن كانت عمدًا .

قال مالك : الأمرُ عندنا أنه ليس فيما دونَ الموضحةِ من الشَّجَاجِ عقلٌ حتى تَبْلُغَ الموضحةُ ، وإنما العقلُ في الموضحةِ فما فوقها ، وذلك أن

القيس

(١) تقدم في الموطأ (١٦٤٤) .

الاستدكار رسول الله ﷺ انتهى إلى الموضحة في كتابه لعمر بن حزم، فجعل فيها خمسين من الإبل، ولم تقض الأئمة عندنا في القديم ولا في الحديث فيما دون الموضحة بعقلٍ مُسمًى .

قال أبو عمر: قوله أنه ليس فيما دون الموضحة عقلٌ مُسمًى، وإنما فيه حكومة يجتهد فيها الحاكم. هو<sup>(١)</sup> قول الشافعي، وأبي حنيفة، وقول أكثر العلماء.

ذكر أبو بكر<sup>(٢)</sup>، قال: حدثنا محمد بن أبي عدي، عن أشعث قال: كان الحسن لا يؤقت فيما دون الموضحة شيئاً.

وقال<sup>(٣)</sup>: حدثني محمد بن عبد<sup>(٤)</sup> الله الأسدي، عن ابن غلثة، عن إبراهيم بن أبي عبلة، أن معاذاً وعمر جعلا فيما دون الموضحة أجر الطيب.

وكذلك قال مسروق، والشعبي. وبه كتب عمر بن عبد العزيز: ليس فيما دون الموضحة عقلٌ إلا أجر الطيب. وقال إبراهيم: ما دون الموضحة إنما فيه الصلح<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل، م: «وهو».

(٢) ابن أبي شيبة ١٥٠/٩.

(٣) في ح: «عبيد». وينظر تهذيب الكمال ٤٧٦/٢٥.

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١٤٩/٩، ١٥٠.

قال أبو عمر: قد روى مالك، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن الاستذكار سعيد بن المسيب، أن عمر وعثمان قضيا في المِلْطاة - وهي السَّمْحاق - بنصف دية الموضحة<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: هذا خلاف ظاهر «الموطأ»؛ قوله: ولم تَقْضِ الأئمة في القديم ولا في الحديث عندنا فيما دون الموضحة بعقل. ولا وجه لقوله هذا إلا أن يُحمل قضاء عمر وعثمان في المِلْطاة على وجه الحكومة والاجتهاد والصلح لا على التوقيف، كما قالوا في قضاء زيد بن ثابت في العين القائمة<sup>(٢)</sup>.

وذكر عبد الرزاق<sup>(٣)</sup>، قال: قلت لمالك: إن الثوري حدثنا عنك، عن يزيد بن قسيط، عن ابن المسيب، أن عمر وعثمان قضيا في المِلْطاة بنصف الموضحة. فقال لي: قد حدثته به. قلت: فحدثني به. فأبى، وقال: العمل عندنا على غير ذلك، وليس الرجل عندنا هنالك. يعني يزيد ابن قسيط.

قال أبو عمر: هكذا قال عبد الرزاق: يعني يزيد بن قسيط. وليس هو

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٤٨/٩ من طريق مالك به.

(٢) ينظر ما تقدم ص ١٠٢، ١٠٣.

(٣) عبد الرزاق (١٧٣٤٥).

الاستدكار عندي كما ظنَّ عبدُ الرزاق ؛ لأن الحارث بن مسكين ذكر هذا الحديث عن ابنِ القاسم ، عن عبد الرحمن بن أشرس ، عن مالك ، عن حذته ، عن يزيد بن عبد الله بن قُسيط<sup>(١)</sup> ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر وعثمان قضيا في المِلطاة بنصف الموضحة<sup>(٢)</sup> .

ويزيد بن قُسيط من قدماء علماء أهل المدينة ، ممن لقي ابنَ عمر ، وأبا هريرة ، وأبا رافع ، وروى عنهم ، وما كان مالكٌ ليقولَ فيه ما ظنَّ عبدُ الرزاق به ؛ لأنه قد احتجَّ به في مواضع من « موطئه » ، وإنما قال مالك : وليس الرجلُ عندنا هنالك . في الرجل الذي كتَمَ اسمه ، وهو الذي حدَّته بهذا الحديث عن يزيد بن قُسيط . وقد بانَ بما رواه ابنُ القاسم ، عن مالك ، عن رجلٍ ، عن يزيد بن قُسيط ، ما ذكرنا . وبالله توفيقنا .

وقد قلَّد<sup>(٣)</sup> هذا الخبر - الذي ظنَّ فيه عبدُ الرزاق أن مالكا أراد بقوله ذلك يزيد بن قُسيط - بعضُ من ألف في الرجال ، فقال : يزيد بن قُسيط ، ذكر عبدُ الرزاق أن مالكا لم يَرْضَه ، فليس بالقوي . وهذا غلطٌ وجهلٌ ،

(١) بعده في م : « و » .

(٢) أخرجه الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي - كما في الجوهر النقي بذيل سنن البيهقي ٨٤/٨ - من طريق الحارث بن مسكين به .

(٣) في ح ، هـ : « ولد » .



ويزيد بن قُسيط ثقةٌ من ثقات علماء المدينة . الاستدكار

قال أبو عمرو : قد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قضى في السَّمْحاقِ بأربعٍ من الإبل<sup>(١)</sup> . روى ذلك عنه من وجوه ، فيحتمل أن يكون توقيفاً<sup>(٢)</sup> ، ويحتمل أن يكون حكومةً . فالله عز وجل أعلم .

وذكر عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> ، قال : حدثني محمد بن راشد ، عن مكحول ، عن قبيصة ، عن زيد بن ثابت قال : في الداميةِ بعيرٌ ، وفي الباضعةِ بعيران ، وفي المتلاحمةِ ثلاثٌ ، وفي السَّمْحاقِ أربعٌ ، وفي الموضحةِ خمسٌ .

وروى الشعبي ، عن زيد بن ثابت قال<sup>(٤)</sup> : الداميةُ الكبرى ، ويرونها المتلاحمةُ ، فيها ثلاثمائة درهمٍ ، وفي الباضعةِ<sup>(٥)</sup> مائتا درهمٍ ، وفي الداميةِ الصُّغرى مائةُ درهمٍ<sup>(٦)</sup> .

القبس .....

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٤٠) ، وابن أبي شيبة ١٤٨/٩ .

(٢) في ح ، هـ ، م : «توقيفاً» .

(٣) عبد الرزاق (١٧٣٤٢) .

(٤) بعده في ح : «في» .

(٥) في مصدر التخريج : «الموضحة» .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٧٣٤٦) من طريق الشعبي به .

قال أبو عمر: أسماء الشجاج التي دون الموضحة عند الفقهاء وأهل اللغة؛ أولها الحارصة<sup>(١)</sup>، ويُقال لها أيضًا: الحرصة<sup>(٢)</sup>. وهي التي حرصت<sup>(٣)</sup> الجلد، أي: شقته. وقيل: هي الدائمة. وقيل: بل الدائمة غير الحارصة<sup>(٤)</sup>، وهي التي تدمى من غير أن يسيل منها دم.

ثم الدامعة<sup>(٥)</sup>، وهي التي يسيل منها دم. وقيل: الدائمة والدامعة<sup>(٦)</sup> سواء. ثم الباضعة، وهي التي تبضع اللحم، أي: تشقه بعد أن شقت الجلد. ثم المتلاجمة، وهي التي أخذت<sup>(٧)</sup> في اللحم ولم تبلغ السّمحاق. والسّمحاق جلدة أو قشرة رقيقة بين العظم واللحم، قالوا: وكل قشرة رقيقة فهي سّمحاق. والسّمحاق هي الشجة التي تبلغ القشرة المتصلة بالعظم، فإذا بلغت الشجة تلك القشرة<sup>(٨)</sup> فهي السّمحاق، ويُقال لها: المِلطاء - بالمد والقصر - أيضًا. وقد قيل<sup>(٩)</sup> لها: المِلطاة. فإن انكشطت تلك القشرة أو انشقت حتى يبدو العظم، فهي الموضحة. ولا شيء عند مالك في المِلطاء<sup>(٨)</sup> إن كانت خطأ، إلا أن تبرأ على شين، فتكون فيها حيثئذ

(١) في هـ، م: «الحارصة».

(٢) في هـ، م: «الحرصة».

(٣) في هـ، م: «خرصت».

(٤) في الأصل، هـ، م: «الدامعة». وينظر ما تقدم في ٥١١/٢٠، والتاج (د م ع).

(٥) في م: «أحزت».

(٦) بعده في الأصل، م: «المتصلة بالعظم».

(٧) في ط ١: «يقال».

(٨) في الأصل: «الموطأ»، وفي م: «الملطاة».

١٦٦٤ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيّب ، أنه الموطأ  
قال : كلُّ نافذة في عضوٍ من الأعضاء ، ففيها ثلث عقل ذلك العضو .  
١٦٦٥ - قال يحيى : سمعتُ مالكا يقول : كان ابنُ شهاب لا يرى ذلك .

الاستدكار

حكومة .

وأما الشافعي والكوفيون ففي كل واحدة من هذه الشجاج<sup>(١)</sup> التي  
ذكرنا دون الموضحة حكومة عندهم في الخطأ ، برئت على شئني أو لم  
تبرأ .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيّب ، أنه قال : كلُّ  
نافذة في عضوٍ من الأعضاء ففيه ثلث عقل ذلك العضو<sup>(٢)</sup> .  
قال مالك : وكان ابنُ شهاب لا يرى ذلك .

قال أبو عمر : روى هذا الخبر سفيان بن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ،  
سمع<sup>(٣)</sup> سعيد بن المسيّب يقول : كلُّ نافذة في عضوٍ من الأعضاء ففيها  
ثلث ما فيه<sup>(٤)</sup> .

القبس .....

(١) في و ، ط ١ : « الجراح » .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٧٣) ، وبرواية يحيى بن بكير (٥٠/١٥ - مخطوط) ، وبرواية  
أبي مصعب (٢٢٣٧) .

(٣) في الأصل : « عن سالم » ، ويعلوه في م : « عن » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٦٢٤) ، وابن أبي شيبة ٢١٢/٩ من طريق يحيى بن سعيد به .

الموطأ قال : وسَمِعْتُ مالِكًا يَقُولُ : وَأَنَا لَا أَرَى فِي نَافِذَةٍ فِي عَضْوٍ مِنْ الْأَعْضَاءِ فِي الْجَسَدِ أَمْرًا مُجْتَمَعًا عَلَيْهِ ، وَلَكِنِّي أَرَى فِيهِ الْاجْتِهَادَ ، يَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ .

الاستذكار قال يحيى : قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : إنها شَجَّةٌ . قال سفيان : فَأَمَّا الَّتِي تُبَيِّنُ <sup>(١)</sup> الْعِظَمَ ، فَلَا .

قال مالك : وأنا لا أرى في نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد أمرًا مُجْتَمَعًا عَلَيْهِ ، وَلَكِنِّي أَرَى فِيهِ الْاجْتِهَادَ ، يَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : قول مالك هذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَزْوَشَ الْجِرَاحَاتِ لَا يُؤْخَذُ التَّوْقِيفُ فِيهَا إِلَّا تَوْقِيفًا ، وَالتَّوْقِيفُ إِجْمَاعٌ أَوْ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ ، فَإِذَا غُذِمَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزَ أَنْ يُشْرَعَ لِلنَّاسِ شَرْعٌ لَا يُتَجَاوَزُ ، بِالرَّأْيِ ، وَلِزِمَ الْإِمَامُ فِيمَا يَنْزِلُ بِالنَّاسِ مِمَّا لَا نَصَّ فِيهِ وَلَا تَوْقِيفٌ <sup>(٣)</sup> الْاجْتِهَادُ فِي الْحُكْمِ وَمَشَاوَرَةُ الْعُلَمَاءِ ، فَإِنْ

القيس

(١) فِي ح ، هـ ، و ، ط ، أ : «بَيْنَ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : «عِنْدَنَا» .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، و ، ط ، أ ، م : «إِلَّا» .

قال مالك : الأمرُ عندنا أن المأمومة والمنقّلة والموضحة لا تكون الموطأ  
إلا في الوجه والرأس ، فما كان في الجسد من ذلك ، فليس فيه إلا  
الاجتهاد .

---

اجتمعوا على شيء أنقذه وقضى به ، وإن اختلفوا نظر واجتهد . وهذا هو الاستدكار  
الحق عند أولى العلم والفهم . وبالله التوفيق .

وأما قول سعيد بن المسيب : في كل نافذة في عضو من الأعضاء ثلث  
دية ذلك العضو . فإنه قاسه ، والله أعلم ، على الجائفة ؛ لأنها جراحة تنفذ  
إلى الجوف ، والجوف مقتل ، وفيها ثلث الدية ، فإن كانت النافذة في  
عضو ليس بمقتل وأصبحت خطأ ، ففي تلك النافذة ثلث دية ذلك العضو ،  
وذلك نحو ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في موضحة  
الجسد نصف عشر دية ذلك العضو <sup>(١)</sup> . وقد ذكرنا فيما تقدم الاختلاف  
في ذلك <sup>(٢)</sup> .

قال مالك : الأمرُ عندنا أن المأمومة والمنقّلة والموضحة لا تكون  
إلا في الرأس والوجه ، وما كان في الجسد من ذلك فليس فيه إلا  
الاجتهاد .

---

القيس

---

(١) تقدم تخريجه ص ٢٦ .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٢٦ ، ٢٧ .

الموطأ قال مالك: لا أرى اللُحَى الأسفل والأنف من الرأس في جراحهما؛ لأنهما عَظْمان مُتَفَرِّدان ، والرأس بعدهما عَظْمٌ واحدٌ .  
١٦٦٦ - مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة .

---

الاستدكار قال مالك: ولا أرى اللُحَى الأسفل والأنف من الرأس في جراحها؛ لأنهما عَظْمان مُتَفَرِّدان ، والرأس عَظْمٌ آخرٌ<sup>(١)</sup> .  
قال أبو عمر: قد تقدّم القول في هذا الفصل كله من قوله ، فلا معنى لإعادته .  
مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر: روى عن ابن الزبير أنه أقاد من المنقلة ، وأنه أقاد أيضًا من المأمومة . والذي عليه جمهور العلماء وجماعة أئمة الفتوى بالأمصار ، أنه لا قَوَدَ في مأمومة ، ولا في جائفة ، ولا مُنْقَلَة ؛ لأنه مَخُوفٌ منها تَلَفُ النفس ، وكذلك كلُّ عَظْمٍ<sup>(٣)</sup> وعضوٍ يُخْشَى منه ذهابُ النفس ، ولعل ابن

---

القبس

(١) ليس في: الأصل ، وفي م: « واحد » .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢٧١) .

(٣) في ح ، ه ، ط ١ : « عضو » .

الزبير لم يَخَفْ مِنَ الْمُتَقَلِّةِ الَّتِي أَقَادَ مِنْهَا ، وَلَا مِنَ الْمَأْمُومَةِ ، تَلَفًا وَلَا مَوْتًا ، الاستذكار فأقَادَ مِنْهَا عَلَى غُمُومٍ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة: ٤٥] .  
 ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ <sup>(١)</sup> ، <sup>(٢)</sup> عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : أَيُقَادُ مِنَ الْمَأْمُومَةِ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْنَا أَحَدًا أَقَادَ مِنْهَا قَبْلَ ابْنِ الزَّبِيرِ .

وَقَالَ عَطَاءٌ : لَا يُقَادُ مِنَ الْمُتَقَلِّةِ ، وَلَا مِنَ الْجَائِفَةِ ، وَلَا مِنَ الْمَأْمُومَةِ <sup>(٣)</sup> .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ <sup>(٤)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَفْصٌ ، عَنْ أَشْعَثَ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ الزَّبِيرِ أَقَادَ مِنَ مَأْمُومَةٍ ، فَرَأَيْتُهُمَا يَمْشِيَانِ بِمَأْمُومَتَيْنِ .

قَالَ <sup>(٥)</sup> : وَحَدَّثَنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مَالِكٍ <sup>(٦)</sup> ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّ ابْنَ <sup>(٧)</sup> الزَّبِيرِ أَقَادَ مِنَ مُتَقَلِّةٍ .

(١) عبد الرزاق (١٨٠١٢) .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) عبد الرزاق (١٨٠١٥) .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٥٦/٩ ، ٢٥٧ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢٥٧/٩ .

(٦) في مصدر التخريج : « سفيان » . وينظر تعليق المصنف الآتي .

(٧) سقط من : م .

الاستدكار قال أبو عمر: هذا في «الموطأ» عن ربيعة، لا عن يحيى بن سعيد. وابن مهدي حافظ.

وقال أبو بكر<sup>(١)</sup>: حدثني ابن مهدي، قال: حدثني حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، أن ابن الزبير أقاد من منقلة.

وروى عن علي رضي الله عنه من وجوه، أنه قال: ليس في المأمومة، ولا<sup>(٢)</sup> الجائفة، ولا المنقلة، قصاص<sup>(٣)</sup>.

وعن إبراهيم النخعي، وعطاء، والزهرى،<sup>(٤)</sup> ومكحول،<sup>(٥)</sup> والشعبي، مثله<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عمر: اختلف العلماء في الذي تجب عليه الدية في المأمومة، والجائفة، وما لا يُستطاع القود فيه من جراح العمدة؛ فروى ابن وهب وابن القاسم، عن مالك، أن الدية في ذلك على العاقلة. قال ابن القاسم: وهو أحد قولي مالك، وقد روى عن مالك أن ذلك في مال الجراح إن كان

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٧/٩.

(٢) بعده في م: «في».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٥٥/٩.

(٤ - ٤) ليس في: الأصل، م.

(٥) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٠١٥)، ١٨٠١٦، ١٨٠١٨، ١٨٠١٩، ١٨٠٢٤،

(١٨٠٢٥)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٥٦/٩.



مليًا ، وإن كان فقيرًا حَمَلَتْهُ العاقلةُ . ورؤى عنه أن ذلك فى مالِ الجانى الاستدكار  
على كلِّ حالٍ ؛ لأن العاقلة لا تحبلُ عمدًا . ثم قال : تحبلُها العاقلةُ على  
كلِّ حالٍ . وقال الأوزاعى : هى فى مالِ الجانى ، فإن لم يبلغْ ماله فهى على  
عاقليته .

وقال الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما ، والثورى ، وعثمانُ البتّى :  
كلُّ جنابةٍ فيما دونَ النفسِ لا يُستطاعُ فيها القصاصُ ؛ نحوَ المُنْقَلَةِ ،  
والمأثومة ، والجائفة ، وما قُطعَ من غيرِ مُفَصِّلٍ ، فأزُشَّه كُلهُ فى مالِ  
الجانى .

قال أبو حمزة : ذَكَرَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قال : حَدَّثَنِى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ<sup>(١)</sup>  
أَبِي الزِّنَادِ ، عن أبيه ، عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُثْبَةَ بنِ مسعودٍ ، عن ابنِ  
عباسٍ قال : لا تحبلُ العاقلةُ عمدًا ، ولا ضُلْحًا ، ولا اعتراقًا<sup>(٢)</sup> . ولا  
مخالِفَ له مِنَ الصَّحَابَةِ .

وذكر أبو بكر<sup>(٣)</sup> ، قال : حَدَّثَنِى ابْنُ إِدْرِيسَ ، عن مُطَرِّفٍ ، عن الشعبيِّ  
قال : لا تعقِلُ العاقلةُ ضُلْحًا ، ولا عمدًا ، ولا عبدًا ، ولا اعتراقًا .

(١) فى الأصل ، م : « وابن ٥ . وينظر تهذيب الكمال ٩٥ / ١٧ .

(٢) أخرجه البيهقى ١٠٤ / ٨ من طريق عبد الرحمن به .

(٣) ابن أبى شيبة ٢٨٢ / ٩ .

الاستدكار قال<sup>(١)</sup> : وحَدَّثني ابنُ إدريسَ ، عن عُبيدةَ ، عن إبراهيمَ مثله .

قال<sup>(٢)</sup> : وحَدَّثني "عبدُ الرحيم"<sup>(٣)</sup> ، عن الأشعثِ ، عن الحسنِ والشعبيِّ ، قالا : الخطأُ على العاقلةِ ، والعمدُ والصلحُ على الذي أصابه في ماله .

قال<sup>(٤)</sup> : وحَدَّثني عبدةُ ، عن هشامِ بنِ عروةَ ، عن أبيه مثله .

قال أبو عمرَ : قد قال قتادةُ والحكمُ بنُ عُتيبةَ ، في كلِّ جُرحٍ عمدٍ لا يُستطاعُ القوْذُ منه : هو على العاقلةِ<sup>(٥)</sup> . "وقال" إبراهيمُ ، وحمادُ ، وعروةُ ابنُ الزبيرِ : هو في ماله<sup>(٦)</sup> . وقال ابنُ القاسمِ : لو قطعَ رجلٌ يمينَ رجلٍ عمدًا ، ولا يمينَ للقاطعِ ، كانت ديةُ اليدِ في ماله ، ولا تحمِلُها العاقلةُ . وقال ابنُ القاسمِ في المسلمِ يقتلُ الذمِّيَّ عمدًا ، أن ديةَ في مالِ المسلمِ ، لا تحمِلُها العاقلةُ . وقال أشهبُ : تحمِلُها العاقلةُ ؛ كالمأمومةِ والجائفةِ

(١) ابن أبي شيبة ٢٨٣/٩ .

(٢ - ٣) في النسخ : « عبد الرحمن » . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٣٦/١٨ .

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٩/٩ .

(٤ - ٥) في الأصل ، م : « وهو قول » .

(٥) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٩/٩ ، ٢٨٠ .

## عقل الأصابع

١٦٦٧ - مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أنه قال : سألتُ سعيدَ بنَ المسيَّب : كم في إصبعِ المرأة ؟ فقال : عشرٌ من الإبل .  
 فقلتُ : كم في إصبعَيْن ؟ قال : عشرون من الإبل . فقلتُ : كم في ثلاث ؟ فقال : ثلاثون من الإبل . فقلتُ : كم في أربع ؟ فقال : عشرون من الإبل . فقلتُ : حينَ عَظُمَ جُرْحُهَا واشتَدَّتْ مصيبتُهَا ، نَقَصَ عقلُهَا ! فقال سعيدٌ : أعراقتي أنت ؟ فقلتُ : بل عالمٌ مُتَبَيَّنٌ أو

عمداً . واختلف قولُ مالكٍ وأصحابه في المسلم <sup>(١)</sup> يقتلُ الذمى خطأً على الاستدكار قولين ؛ أحدهما ، أن العاقلة تحمله . والثاني ، أن عاقلة المسلم <sup>(٢)</sup> لا تحملُ من الخطأ ديات أهل الكتاب . وسيأتى هذا المعنى في باب ما يُوجبُ العقلَ على الرجلِ في ماله خاصّةً <sup>(٣)</sup> .

## باب عقل الأصابع

مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أنه قال : سألتُ سعيدَ بنَ المسيَّب : كم في إصبعِ المرأة ؟ فقال : عشرٌ من الإبل . فقلتُ : كم في

القبس .....

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) ينظر ما سيأتى ص ١٧٧ - ١٩٢ .

الموطأ جاهلٌ متعلِّمٌ . فقال سعيدٌ : هي السنَّةُ يابنُ أخى .

الاستدكار إصْبَغَيْنِ ؟ فقال : عشرون من الإبل . فقلتُ : كم فى ثلاثٍ ؟ فقال : ثلاثون من الإبل . فقلتُ : كم فى أربعٍ ؟ فقال : عشرون من الإبل . فقلتُ : حينَ عَظُمَ جُزُوعُهَا واشتَدَّتْ مُصِيبُهَا نَقَصَ عَقْلُهَا ! فقال سعيدٌ : أعراقتى أنتَ ؟ قال : فقلتُ : بل عالمٌ مُتَّيَّبٌ ، أو جاهلٌ متعلِّمٌ . فقال سعيدٌ : هي السنَّةُ يابنُ أخى <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : قد مضى معنى هذا الحديث ، وما للفقهاء فى مبلغ ما تُعاقِلُ فيه المرأةُ الرجلَ فى دينها من الاختلافِ ، فى بابِ عقلِ المرأةِ من هذا الكتابِ <sup>(٢)</sup> ، فلا معنى لإعادته . وليس عندَ مالكٍ فى الأصابعِ حديثٌ مستندٌ ولا عن صاحبٍ أيضًا ، وعَقْلُ الأصابعِ مأخوذٌ من السنَّةِ ومن قولِ جمهورِ أهلِ العلمِ وجماعتِهِمْ ، كلُّهم يقولُ : فى الأصابعِ عشرٌ عشرٌ من الإبل . وعلى هذا إجماعُ فقهاءِ الأمصارِ أئمةِ الفتوى بالعراقِ والحجازِ . وقد جاء عن السلفِ تفضيلُ بعضِ الأصابعِ على بعضٍ ، كتفضيلِ مَنْ فَضَّلَ مِنْهُمْ بعضَ الأسنانِ على بعضٍ ، والسنَّةُ أنَ الأسنانَ سواءَ ، وأنَ الأصابعَ سواءَ ، وعلى هذا <sup>(٣)</sup> مذهبُ الفقهاءِ أئمةِ الأمصارِ فى الفُتْيَا .

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/٥٥ ، ٥٥ ظ - مخطوط) ، ورواية أبى مصعب (٢٢٧٨) .

وأخرجه البيهقى ٩٦/٨ ، والخطيب فى الفقيه والمتفقه (٣٥٨) من طريق مالك به .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٣١ - ٣٨ .

(٣ - ٣) فى الأصل ، م : « مذاهب الفقهاء وأئمة الفتوى بالأمصار » .

حدثنا سعيد بن نصير، قال: حدثني قاسم بن أصبغ، قال: حدثني الاستاذ  
 محمد بن وضاح، قال: حدثني أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثني  
 محمد بن بشر وأبو أسامة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن غالب الثمالي، عن  
 حميد بن هلال، عن مسروق بن أوس، عن أبي موسى الأشعري، أن  
 رسول الله ﷺ قضى في الأصابع بعشر عشر من الإبل<sup>(١)</sup>.

وقال أبو بكر<sup>(٢)</sup>: حدثني محمد بن بشر، عن سعيد، عن مطر، عن  
 عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قضى في  
 الأصابع بعشر عشر.

وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم في الديات، من رواية مالك  
 وغيره، في أصابع اليد وأصابع الرجل عشر عشر من الإبل<sup>(٣)</sup>. وروى ذلك  
 عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله  
 ابن عباس، وجماعة من التابعين<sup>(٤)</sup>. وهو قول جماعة فقهاء الأمصار أئمة

(١) ابن أبي شيبة ١٩١/٩، ١٦٢/١٠ - وعنه ابن عاصم في الديات (١٥٢) - وأخرجه  
 أحمد ٤٧٩/٣٢ (١٩٧٠٧)، والدارقطني ٣/٢١٠، ٢١١، والبيهقي ٩٢/٨ من طريق  
 محمد بن بشر ٤. وتقدم في ٥٦١/٢٠ من طريق سعيد بن أبي عروبة ٤.

(٢) ابن أبي شيبة ١٩٢/٩، ١٩٣.

(٣) ينظر ما تقدم في الموطأ (١٦٤٤)، وفي ٥٦٠/٢٠ - ٥٦٦.

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٦٩٣، ١٧٦٩٩، ١٧٧٠١، ١٧٧٠٣)، ومصنف ابن أبي  
 شيبة ١٩٣/٩ - ١٩٥، وسنن البيهقي ٩٢/٨، ٩٣.

الاستدكار العامة في الفتيا . وقد روى عن عمر بن الخطاب خلاف ذلك .

روى ابن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر ابن الخطاب قال : في الإبهام عشر من الإبهام ، وفي التي تليها عشر ، وفي الوسطى عشر ، وفي التي تلي الخنصر تسع ، وفي الخنصر ست <sup>(١)</sup> . وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في الإبهام والتي تليها بعقل نصف اليد ، وفي الوسطى بعشر فرائض ، وفي التي تليها بتسع فرائض ، وفي الخنصر بست فرائض <sup>(٢)</sup> . وعن مجاهد ، قال : في الإبهام خمس عشرة ، وفي التي تليها عشر <sup>(٣)</sup> ، وفي الوسطى عشر ، وفي التي تليها ثمان ، وفي التي تليها ، وهي الخنصر ، سبع .

رواه سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد <sup>(٤)</sup> . وقال سفيان : المجتمع عليه في الأصابع أنها سواء .

قال أبو عمر : ما روى عن عمر ومجاهد ، وما كان مثله في هذا الباب ، فليس بشيء عند الفقهاء أئمة الفتوى ؛ لأن النبي ﷺ قال : « في

القبس

(١) أخرجه الشافعي في مسنده ٢٢٥/٢ (٣٧٣ - شفاء العي) ، والبيهقي ٩٣/٨ من طريق ابن عيينة به .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٩٤/٩ .

(٣) في ح : « عشرون » ، وفي و : « بعقل نصف اليد » .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٩٤/٩ عن ابن عيينة به .

قال مالك : الأمر عندنا في أصابع الكف إذا قُطِعَتْ فقد تَمَّ <sup>الموطأ</sup> عقلها ، وذلك أن خَمْسَ أصابع إذا قُطِعَتْ ، كان عقلها عقل الكف ؛

كُلُّ إصبع مما هنالك - يعني عليه الصلاة والسلام : من اليد والرجل - الاستذكار  
عشر من الإبل<sup>(١)</sup> . وقال عليه السلام : «هذه وهذه سواء» . يعني المختصر  
والإبهام .

حدثني سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن  
أصبع ، قال : حدثني محمد بن وُضَّاح ، قال : حدثني أبو بكر بن أبي  
شيبه ، قال : حدثني وكيع ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن  
عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «هذه وهذه سواء» . يعني المختصر  
والإبهام<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو بكر<sup>(٣)</sup> : حدثني عبد الله بن نُمير ، عن يحيى بن سعيد ، عن  
سعيد بن المسيب ، أن القضاء في الأصابع في اليدين والرجلين صار إلى  
عشر من الإبل .

قال مالك : الأمر عندنا في أصابع الكف إذا قُطِعَتْ ، كان عقلها عقل

القبس .....

(١) تقدم في الموطأ (١٦٤٤) .

(٢) ابن أبي شيبه ١٩٠/٩ - وعنه ابن أبي عاصم في الديات (١٥٠) - وأخرجه أحمد ٥/  
٢٨٣ (٣٢٢٠) ، وابن ماجه (٢٦٥٢) من طريق وكيع به . وتقدم تخريجه في ٥٦٤/٢٠ ،  
٥٦٥ من طرق عن شعبة .

(٣) ابن أبي شيبه ١٩٦/٩ .

الموطأ خمسين من الإبل ، فى كلِّ إصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ .

قال مالكٌ : وحسابُ الأصابعِ مِنَ الذهبِ ثلاثةٌ وثلاثون دينارًا  
وثُلُثُ دينارٍ فى كلِّ أُثْمَلَةٍ ، وهى مِنَ الإِبِلِ ثلاثُ فرائضَ وثُلُثُ فريضةٍ .

---

الاستدكار الكفُّ؛ خمسين من الإبل ، فى كلِّ إصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ .

قال مالكٌ : وحسابُ الأصابعِ " مِنَ الذهبِ " ثلاثةٌ وثلاثون دينارًا  
وثُلُثُ دينارٍ فى كلِّ أُثْمَلَةٍ ، وهى مِنَ الإِبِلِ ثلاثُ فرائضَ وثُلُثُ  
فريضةٍ .

قال أبو عمرٍ : تحصيلُ مذهبِ مالكٍ أن فى كلِّ إصْبَعٍ عَشْرًا مِنَ الإِبِلِ ،  
وعلى أهلِ الذهبِ مائةُ دينارٍ ، وعلى أهلِ الورقِ ألفُ درهمٍ ومائتا درهمٍ ،  
وفى كلِّ أُثْمَلَةٍ ثُلُثُ عقلٍ الإصْبَعِ إلا الإِبْهَامَ ، " ففى كلِّ أُثْمَلَةٍ منه نصفٌ " <sup>١</sup>  
ديةِ الإصْبَعِ ؛ لأنه أُثْمَلَتَانِ . وعلى هذا مذهبُ الشافعى أيضًا ؛ ذَكَرَ عنه  
المُزَنِّى ، قال : فى اليدينِ الديةُ ، وفى الرجلينِ الديةُ ، وفى كلِّ إصْبَعٍ مما  
هنالك عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ ، وفى كلِّ أُثْمَلَةٍ ثُلُثُ عقلٍ إصْبَعٍ إلا أُثْمَلَةَ الإِبْهَامِ  
فإنها مَفْصِلَانِ ، ففى أُثْمَلَةِ الإِبْهَامِ نصفُ عقلٍ الإصْبَعِ . قال : وأىُّ  
الأصابعِ شَلَّ تَمَّ عقلُها . وقال أبو حنيفةٍ : فى كلِّ إصْبَعٍ مِنَ اليدينِ والرجلينِ

---

..... القيس

---

(١ - ١) سقط من : ح ، م .

(٢ - ٢) فى الأصل : « نصف » ، وفى ح : « ففى كلِّ أُمْلَةٍ نصف » ، وفى م : « ففى كلِّ أُمْلَةٍ

منه » .



## جامع عقل الأسنان

١٦٦٨ - مالك، عن زيد بن أسلم، عن مسلم بن جندب، عن

أسلم مولى عمر بن الخطاب، أن عمر بن الخطاب قضى في الضرس  
بجمل، وفي الترقوة بجمل، وفي الضلع بجمل.

عشر<sup>(١)</sup> الدية، والأصابع كلها سواء، وفي كل أنملة من كل إصبع فيه الاستدكار  
ثلاث أنامل، ثلث عشر الدية، وفي كل إصبع فيه أنملتان نصف عشر  
الدية.

قال أبو عمر: قول الشافعي، ومالك، وأبي حنيفة، في هذا الباب  
سواء، إلا ما يختلفون فيه من أصل الدية في تقويم الإبل وفي دية الورق،  
على ما قدمنا ذكره عنهم في باب الدية<sup>(٢)</sup>، وقولهم في الأنامل مروى عن  
زيد بن ثابت<sup>(٣)</sup> وغيره.

## باب جامع عقل الأسنان

مالك، عن زيد بن أسلم، عن مسلم بن جندب، عن أسلم مولى عمر

القبس .....

(١) في الأصل، م: «نصف».

(٢) ينظر ما تقدم في ٥٧٤/٢٠ - ٥٧٩.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٩٥/٩، والبيهقي ٩٣/٨.

١٦٦٩ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ  
 المسيبِ يَقُولُ : قَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرٍ بَعِيرٍ ،  
 وَقَضَى مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ فِي الْأَضْرَاسِ بِخَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ .  
 قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : فَالِدِيَّةُ تَنْقُصُ فِي قَضَاءِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَتَزِيدُ  
 فِي قَضَاءِ مَعَاوِيَةَ ، فَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَجَعَلْتُ فِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ ،  
 فَتِلْكَ الدِّيَّةُ سَوَاءٌ .

الاستدكار ابن الخطاب ، أن عمر بن الخطاب قضى في الضرس بجمل ، وفي الترقوة  
 بجمل ، وفي الضلع بجمل<sup>(١)</sup> .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أنه سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : قَضَى  
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرٍ بَعِيرٍ ، وَقَضَى مَعَاوِيَةُ فِي الْأَضْرَاسِ  
 بِخَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ خَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ . قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : فَالِدِيَّةُ تَنْقُصُ فِي  
 قَضَاءِ عُمَرَ وَتَزِيدُ فِي قَضَاءِ مَعَاوِيَةَ ، فَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَجَعَلْتُ فِي الْأَضْرَاسِ  
 بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ ، فَتِلْكَ الدِّيَّةُ سَوَاءٌ<sup>(٢)</sup> .

القيس

- (١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/٥ - مخطوط) ، وبرواية أبي مصعب (٢٢٨١) .  
 وأخرجه الشافعي ٢٣٤/٧ ، والبيهقي ٩٩/٨ من طريق مالك به .  
 (٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/٥ - مخطوط) ، وبرواية أبي مصعب (٢٢٨٢) .  
 وأخرجه الشافعي ٢٣٤/٧ ، والبيهقي ٩٠/٨ من طريق مالك به .

١٦٧٠ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، الموطأ  
أنه كان يقول : إذا أُصِيبَت السنُّ فاسوَدَّت ففيها عقلُها تامًّا ، فإن  
طُرِحَتْ بعدَ أن تَسوَدَّ ففيها عقلُها أيضًا تامًّا .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أنه كان يقول : الاستذكار  
إذا أُصِيبَت السنُّ فاسوَدَّت ففيها عقلُها تامًّا ، فإن طُرِحَتْ بعدَ أن تَسوَدَّ ،  
ففيها عقلُها أيضًا تامًّا <sup>(١)</sup> .

هكذا هذا الحديث في «الموطأ» ، قول سعيد : فلو كنتُ أنا لجعلتُ  
في الأضراسِ بعيرين بعيرين ، فتلِك الديةُ سواءً . لم يذكُرِ الأسنانَ ، واقتصر  
على ذِكْرِ الأضراسِ التي فيها الاختلافُ ، ولو أراد الأضراسَ والأسنانَ لم  
تكنِ الديةُ سواءً ؛ لأن الأضراسَ عشرون ضرسًا ، والأسنانَ اثنتا عشرةً  
سنًّا ، فلو لم يكن فيها إلا بعيران بعيران ، لم يكن في جميعها إلا أربعةً  
وستون بعيرًا ، فأين هذا من تمام الدية ؟ وسننُّ قول سعيد هذا فيما بعدُ من  
هذا الباب إن شاء الله عزَّ وجلَّ . وروايةُ ابن عُيينةَ لهذا الخبرِ عن يحيى بن  
سعيدٍ أُبين من رواية مالك .

حدَّثني عبدُ الوارث ، قال : حدَّثني قاسمٌ ، قال : حدَّثني الحُشَينِيُّ ، قال :  
حدَّثني ابنُ أبي عمَرَ ، قال : حدَّثني سفيانٌ ، عن يحيى بن سعيدٍ ، قال : سَمِعْتُ  
سعيدَ بنَ المسيبِ ، قال : قضَى عمرُ بنُ الخطابِ في الأسنانِ - وهى ما أقبل من

القبس ..... القيس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٦٩) ، ورواية يحيى بن بكير (٥/١٥٠ - مخطوط) ،  
وبرواية أبي مصعب (٢٢٨٦) .

الاستدكار الفم - بخمسين من الإبل ، وفي الأضراسِ بغيرِ بغير ، فلما كان معاويةُ قال : لو علمَ عمرُ من الأضراسِ ما علمتُ ، <sup>(١)</sup> لَمَا فَرَّقَ<sup>(٢)</sup> بينهما . فَقَضَى فيها بخمسينَ خمسٍ كُلِّها . قال سعيدُ بنُ المسيَّبِ : فلو أُصِيبَ الفمُ في قولِ عمرَ نَقَصَتْ الديةُ ، وزادَتْ في قولِ معاويةَ ، ولو كنتُ أنا لجعلتُ في الأضراسِ بغيرينِ بغيرينِ ، وفيما أَقبل من الفمِ خمسًا خمسًا ، فكانت الديةُ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : أما الضُّرْسُ ، فيأتى <sup>(٤)</sup> القولُ في ديةِ الأضراسِ في البابِ بعدَ هذا ، وأما التَّرْقُوتُ والضَّلْعُ ، فمذهبُ مالكٍ ، وأبى حنيفةُ ، وأصحابُهما ، أن في ذلك حُكُومَةً ، وهو أحدُ قولَي الشافعيِّ ، وذلك خلافاً ظاهرٍ ما رَوَى عن عمرَ . وقد رَوَى هذا الحديثُ عن زيدِ بنِ أسلمَ كما رواه مالكٌ ، معمرٌ ، وابنُ جريجٍ ، وسفيانُ الثوريُّ .

ذَكَرَهُ عبدُ الرزاقٍ عنهم<sup>(٥)</sup> ، عن زيدِ بنِ أسلمَ ، عن مسلمٍ ، عن عمرَ . وذكره وكيعٌ ، قال : أَخْبَرَنَا سفيانٌ ، عن زيدِ بنِ أسلمَ ، عن مسلمٍ بنِ جُنْدُبٍ ، عن أسلمَ مولى عمرَ ، قال : سَمِعْتُ عمرَ يَقُولُ على المنبرِ : في التَّرْقُوتِ جَمَلٌ<sup>(٦)</sup> .

(١ - ١) في ح ، هـ ، و ، ط : ١ : «لسوى» .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٥٠٧) ، وابن أبي شيبة ١٩٠/٩ من طريق يحيى بن سعيد به .

(٣) من هنا خرم في المخطوط ط١ ينتهي ص ١٤٣ .

(٤) عبد الرزاق (١٧٥٧٨) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ١٨٤/٩ عن وكيع به .

وقال أبو بكر<sup>(١)</sup> : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ<sup>(٢)</sup> دَاوُدَ بْنِ الْإِسْتِذْكَارِ أَبِي عَاصِمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : فِي التَّرْقُوتِ بَعِيرٌ .

قَالَ<sup>(٣)</sup> : وَحَدَّثَنِي وَكِيعٌ وَأَبُو خَالِدٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، قَالَ : فِي التَّرْقُوتِ بَعِيرَانِ . وَقَالَ قَتَادَةُ : فِيهَا أَرْبَعَةُ أَبْعَرَةٍ . وَقَالَ عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ : فِيهَا خَمْسُونَ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْإِبِلِ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَالشَّعْبِيُّ : فِيهَا أَرْبَعُونَ دِينَارًا .

وَرَوَى وَكِيعٌ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : فِي التَّرْقُوتِ مُحْكَمٌ<sup>(٥)</sup> .

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(٦)</sup> ، عَنْ الثَّوْرِيِّ ، بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ .

وهذا أولى ما قيل به في هذا الباب ؛ لأنه لم يثبت فيه عن النبي ﷺ شيءٌ يَجِبُ التسليم له ، فلذلك مال إليه أئمةُ الفتوى . وقد يحتملُ أن يكونَ الذي جاء عن عمرَ وعن التابعين في ذلك على سبيلِ الحُكْمَةِ . واللهُ أعلمُ .

(١) ابن أبي شيبة ١٨٤/٩ .

(٢) في الأصل ، م : ٥ .

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٤/٩ ، ١٨٥ .

(٤) في الأصل ، م : ٥ خمس .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ١٨٤/٩ عن وكيعة ٤ .

(٦) عبد الرزاق (١٧٥٨٣) .

الاستدكار وقد ذَكَرَ الْمُزْنِي ، عن الشافعي ، قال : وفي التَّرْقُوةِ جَمَلٌ ، وفي الضَّلَعِ جَمَلٌ . قال : وقال في موضعٍ آخر : يُشَبِّهُ ما رَوَى عن عمرَ في ذلك أن يكونَ حُكُومَةً لا تَوْقِيَةً . وقال الْمُزْنِي : هذا أَشْبَهُ بقوله ، كما تأوَّل قولَ زيدِ ابنِ ثابتٍ : في العينِ القائمةِ مائةُ دينارٍ <sup>(١)</sup> . أن ذلك على معنى الحُكُومَةِ لا على التَّوْقِيَةِ . قال المزنِي : قد قطع الشافعي بهذا المعنى ، فقال : في كلِّ عَظْمٍ كُيسِرَ سِوَى السِّنِّ حُكُومَةً ، فإذا جُبرَ مستقيماً ففيه حُكُومَةٌ بِقَدْرِ الأَلَمِ والشَّيْنِ ، وإن جُبرَ مَعِيّاً أو به عَوَجٌ ، زيدَ في حُكُومَتِهِ بِقَدْرِ شَيْئِهِ وَضَرُّهُ وَأَلَمِهِ ، لا يِلْغُ به دِيَّةُ العَظْمِ لو قُطِعَ .

وأما روايةُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عن عمرَ ، أنه قَضَى في الأضراسِ بغيرِ بغيرٍ ، فالضُّرُسُ غَيْرُ السِّنِّ ، إلا أن السِّنَّ اسمٌ جامعٌ ، عندَ أهلِ العلمِ ، للأضراسِ وغيرِها ، وهى اثنانِ وثلاثونَ سِنّاً ؛ منها عشرونَ ضِرْسًا ، وأربعةُ أنيابٍ ، وأربعُ ثَنائِيَا ، وأربعُ ضَوَاجِكُ . وقد ثَبَتَ عن النَّبِيِّ ﷺ أن في السِّنِّ خَمْسًا مِنَ الإِبِلِ . وَاتَّفَقَ فقهاءُ الأمصارِ على ذلك كُلِّهِ ، وسنَدُ كُرِّ الحَدِيثِ الْمُسَنَّدَ وغيرِهِ في البابِ بعدَ هذا إن شاء اللهُ تعالى . والاختلافُ إنما هو في الأضراسِ العشرين لا في الأسنانِ الاثني عشرة . فعلى قولِ عمرَ ، في الأضراسِ عشرونَ بغيرًا ، في كلِّ ضِرْسٍ بغيرٍ ، وفي الأسنانِ ستونَ بغيرًا ،

(١) تقدم في الموطأ (١٦٦) .

فذلك ثمانون بعيراً ، تنقُصُ من الدية عشرون بعيراً ، وعلى الشنّة الثابتة ، الاستدكار في كلِّ سنٍّ خمسٌ من الإبل . وهو الذي أضافه سعيدُ بنُ المسيّبِ إلى قول معاوية في حديثه هذا : تبلغُ ديةُ جميعِ الأسنانِ مائةً وستينَ بعيراً . فتزِيدُ على ديةِ النفسِ ستينَ بعيراً . وعلى قولِ سعيدِ بنِ المسيّبِ إذا كان في الأضراسِ بعيرانِ بعيران ، وهى عشرون ضرساً ، وفي الأسنانِ ستون ، فتلك الديةُ سواءٌ .

قال أبو عمر : لا معنى لاعتبارِ ديةِ الأسنانِ بديةِ النفسِ ، لا فى أصلٍ ولا فى قياسٍ ؛ لأنَّ الأصولَ لا<sup>(١)</sup> يُقاسُ بعضها ببعضٍ ، وقد سنَّ رسولُ الله ﷺ فى السنِّ خمساً من الإبل ، فبُتِّهتْ فى الأسنانِ جميعاً حيثما انتهى بها عددها ، كما لو قُتِلَ عينا<sup>(٢)</sup> إنسانٍ ، وقُطعت يداه ورجلاه وذَكَرُه وخُصْبَتاه ، لا جتمعَ له فى ذلك أكثرُ من ديةِ نفسه أضعافاً ، فلا وجهَ لاعتبارِ ديةِ الأضراسِ بديةِ النفسِ . ومن ضرب رجلًا ضربةً فألقى أسنانه كلَّها ، كانت عليه الديةُ وثلاثةُ أخماسِ الديةِ ؛ لأنَّ عليه فى كلِّ سنٍّ نصفَ عشرِ الديةِ ، وهى اثنانِ وثلاثون سنّاً . هذا قولُ مالكٍ ، والشافعيُّ ، وأبى حنيفةً ، والثوريُّ ، والليثُ ، والأوزاعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ ، وأبى ثورٍ ، وجمهورُ العلماءِ . وبالله تعالى التوفيقُ .

(١) فى الأصل ، م : «أن» .

(٢) فى الأصل ، ح ، هـ ، م : «عين» .

الاستدكار ذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup>، عن معمر، عن عبد الله بن أبي بكر<sup>(٢)</sup> محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جدّه، أن النبي ﷺ كتب له كتاباً فيه : «وفي السنّ خمس من الإبل» .

وحديثي سعيد، قال : حدثني قاسم، قال : حدثني محمد، قال : حدثني أبو بكر، قال : حدثني محمد بن بشر، قال : حدثني سعيد بن أبي عروبة، عن مطير، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي ﷺ، قال : «في السنّ خمس خمس»<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو بكر<sup>(٤)</sup> : حدثني جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن شريح، قال : أتاني عروة البارقي من عند عمر، أن الأسنان والأصابع<sup>(٥)</sup> في الدية سواء .

قال أبو عمر : هذا خلاف ما رواه مالك، عن زيد بن أسلم، في هذا الباب عن عمر .

وذكر عبد الرزاق<sup>(٦)</sup>، قال : أخبرنا الثوري، عن جابر، عن الشعبي،

(١) عبد الرزاق (١٧٤٨٨) .

(٢) في الأصل، و، م : «عن» .

(٣) ابن أبي شيبة ١٨٦/٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٨٦/٩، ١٨٧ .

(٥) في ح، ه، م : «الأضراس» .

(٦) عبد الرزاق (١٧٤٩٣) .



## العملُ في عقلِ الأسنانِ

١٦٧١ - مالكٌ ، عن داودَ بنِ الحُصَيْنِ ، عن أبي غَطَفَانَ بنِ طَرِيفِ المُرِّي ، أنه أَخْبَرَهُ أن مَرْوَانَ بنَ الحَكَمِ بعَثَهُ إلى عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَبَّاسٍ يسأَلُهُ : ماذا في الضُّرْسِ ؟ فقال عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبَّاسٍ : فيه خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ . قال : فَرَدَدْنِي مَرْوَانُ إلى عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَبَّاسٍ فقال : أَتَجْعَلُ

الاستذكار

عن شريح ، أن عمرَ كَتَبَ إليه أن الأسنانَ سواءٌ .

وفي حديثِ مالِكٍ ، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ ، عن سَعِيدِ بنِ المسيَّبِ قوله : وقَضَى معاويةُ في الأضراسِ بِخَمْسَةِ أْبَعْرَةٍ خَمْسَةِ أْبَعْرَةٍ . قال : فلو كُنْتُ أنا لَجَعَلْتُ في الأضراسِ بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ . دليلٌ على أنه لم تَبْلُغْهُ السُّنَّةُ الماثُورَةُ في الأسنانِ ولا وَقَفَ عليها ، ولو عَلِمَها لَسَلَّمَ لها كما سَلَّمَ رِيعَةً<sup>(١)</sup> في أَصَابِعِ المِراةِ ، وما كان لِيُضِيفَها إلى معاويةَ دونَ أن يُضِيفَها إلى السُّنَّةِ لو كان عنده في ذلك سُنَّةٌ . واللهُ أَعْلَمُ .

## بابُ العملِ في عقلِ الأسنانِ

مالكٌ ، عن داودَ بنِ الحُصَيْنِ ، عن أبي غَطَفَانَ بنِ طَرِيفِ المُرِّي<sup>(٢)</sup> ،

..... القيس

(١) في النسخ : « لريعة » . والمثبت يقتضيه السياق .

(٢) في الأصل : « بن » .

(٣) في ح ، هـ : « المزني » . وينظر الأنساب ٥/٢٦٩ ، وتهذيب الكمال ٣٤/١٧٧ .

الموطأ مُقَدَّم الفمِ مثلَ الأضراسِ ؟ فقال عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ : لو لم تَعْتَبِرْ ذلكَ إلا بالأصابعِ ، عقلُها سَوَاءٌ .

١٦٧٢ - مالكٌ ، عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ ، عن أبيه ، أنه كان يُسَوِّى بينَ الأسنانِ فى العقلِ ، ولا يُفَضِّلُ بعضُها على بعضٍ .

قال مالكٌ : والأمرُ عندنا أن مُقَدَّم الفمِ والأضراسَ والأنيابَ ، عقلُها سَوَاءٌ ؛ وذلك أن رسولَ اللهِ ﷺ قال : « فى السنِّ خمسٌ من

---

الاستدكار أنه أخبره أن مروانَ بنَ الحكمِ بعثه إلى عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ يسأله ماذا فى الضُّرسِ ؟ فقال عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ : فيه خمسٌ من الإبلِ . قال : فردَّنى مروانُ إلى عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ ، فقال : أتجعلُ مُقَدَّم الفمِ مثلَ الأضراسِ ؟ فقال عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ : لو لم تَعْتَبِرْ ذلكَ إلا بالأصابعِ ، عقلُها سَوَاءٌ <sup>(١)</sup> .

مالكٌ ، عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ ، عن أبيه ، أنه كان يُسَوِّى بينَ الأسنانِ ، ولا يُفَضِّلُ بعضُها على بعضٍ <sup>(٢)</sup> .

قال مالكٌ : والأمرُ عندنا أن مُقَدَّم الفمِ والأضراسَ والأنيابَ عقلُها

---

القبس

- 
- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٦٨) ، ورواية يحيى بن بكير (٦/١٥ و - مخطوط) ، ورواية أبى مصعب (٢٢٨٤) . وأخرجه الشافعى ١٢٥/٦ ، وعبد الرزاق (١٧٤٩٥) ، والبيهقى ٩٠/٨ من طريق مالك به .
- (٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٦/١٥ و - مخطوط) ، ورواية أبى مصعب (٢٢٨٥) .

الإبل». والصُّرُسُ سِنَّ مِنَ الْأَسْنَانِ ، لَا يُفْضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ .  
الموطأ

سواءً؛ وذلك أن رسول الله ﷺ قال : «فِي السُّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ» .  
الاستذكار والصُّرُسُ سِنَّ مِنَ الْأَسْنَانِ ، لَا يُفْضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ .

قال أبو عمر: ما نزع به مالكٌ من ظاهر عموم قول النبي ﷺ في  
الأسنان لازمٌ صحيحٌ ، وعليه جماعةُ الفقهاء أئمةُ الأمصار في الفتيا . وقد  
كان في التابعين من يُخَالِفُ في ذلك ؛ ولذلك ردَّ مروانُ كاتبه أبا  
عَظْفَانَ إلى ابنِ عباسٍ ، « يَقُولُ لَهُ » : أَتَجْعَلُ مُقَدَّمَ الْفَمِ مِثْلَ الْأَضْرَاسِ ؟  
فأجابه جوابَ قَائِسٍ مُحْسِنٍ<sup>(١)</sup> ، بعدَ جوابِهِ الْأَوَّلِ بِالتَّوْقِيفِ الْمَوْجِبِ  
لِلتَّسْلِيمِ .

حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ،<sup>(٢)</sup> قَالَا : حَدَّثَنَا  
قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ، قَالَ<sup>(٣)</sup> : حَدَّثَنِي يَزِيدُ  
بْنُ هَارُونَ ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ  
جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : «فِي السُّنِّ خَمْسٌ خَمْسٌ»<sup>(٤)</sup> .

القبس .....

(١ - ١) في ح : « من يقول » .

(٢) في م : « على الأصابع » .

(٣ - ٣) في الأصل ، م : « قال حدثني » .

(\*) إلى هنا ينتهي الحرم في المخطوط ط ، والمشار إليه ص ١٣٦ .

(٤) ابن أبي شيبة ١٨٦/٩ .

الاستدكار

وَمِنْ اخْتِلَافِ التَّابِعِينَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup>،  
 قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ لِي<sup>(٢)</sup>  
 عَطَاءٌ: الْأَسْنَانُ؛ الثَّيِّبَانِ<sup>(٣)</sup>، وَالرَّبَاعِيَّتَانِ<sup>(٤)</sup>، وَالنَّائِبَانِ<sup>(٥)</sup>، خَمْسٌ خَمْسٌ،  
 وَفِيمَا<sup>(٦)</sup> بَقِيَ<sup>(٧)</sup> بَعِيرَانِ بَعِيرَانِ؛ أَعْلَى الْفِمْ وَأَسْفَلُهُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ سَوَاءٌ.  
 قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَ قَوْلِ  
 عَطَاءٍ<sup>(٨)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ مَسْلَمٍ<sup>(٩)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ:  
 تُفَضَّلُ الثَّيْبُ<sup>(١٠)</sup> فِي أَعْلَى الْفِمْ وَأَسْفَلِهِ عَلَى الْأَضْرَاسِ. وَأَنَّهُ قَالَ: فِي

القبس

(١) ابن أبي شيبة ١٨٩/٩.

(٢) ليس في: الأصل، ح.

(٣) في م: «الثنيان».

(٤) في ح: «الرابعة»، وفي م: «الرباعيات».

(٥) في م: «النابان».

(٦) في ح، هـ، م: «ما».

(٧) في الأصل: «مضى».

(٨) ابن أبي شيبة ٥٦/٩ (طبعة الرشد).

(٩) في الأصل: «سلمة». وينظر تهذيب الكمال ٢٤٣/٢٢.

(١٠) في مصدر التخريج: «السن»، وفي ابن أبي شيبة (طبعة الرشد): «الست». والناب  
 من الأسنان يجمع على أنياب ونيوب وأنيب، وأما الناب بمعنى الناقة المسنة، فتجمع على  
 نهب. التاج (ن ي ب).

الأضراس صغار الإبل<sup>(١)</sup>.

قال أبو بكر<sup>(٢)</sup>: «وحدثني ابن عُيينة، عن ابنِ طاووس، قال: قال لي أبي: يُفَضَّلُ بعضها على بعض بما يرى أهلُ الرأي والمشورة. فهؤلاء ممن رأى<sup>(٣)</sup> تفضيلَ مُقَدِّمِ الفِمْ على الأضراس.

وأما الذين سَوَّوْا بينهما؛ فمنهم الحسنُ البصريُّ، وشريحُ القاضي، وعروةُ بنُ الزبير، وإبراهيمُ، والشعبيُّ، ومسروقٌ، وعمرُ بنُ عبد العزيز. وروى ذلك عن عليِّ بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود<sup>(٤)</sup>. والحُجَّةُ في الشَّيْءِ لا فيما خالفها، وقد ذكَّرنَاهَا مِن وُجُوهِ. والحمدُ لله كثيرًا.

وذكر أبو بكر<sup>(٥)</sup>، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن هشامِ بن عروة، عن أبيه، قال: الأسنانُ سواءٌ. وقال: إن كان في الثَّيِّبَةِ جَمَالٌ<sup>(٦)</sup> فإنَّ للضُّرسِ منفعةً.

(١) ابن أبي شيبة ١٨٩/٩، وينظر ابن أبي شيبة ٥٦/٩ (طبعة الرشد).

(٢) ابن أبي شيبة ١٨٩/٩.

(٣) في الأصل: «يرى».

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٤٨٩، ١٧٤٩٢، ١٧٤٩٣، ١٧٥٠٤)، ومصنف ابن أبي

شعبة ١٨٦/٩ - ١٨٩.

(٥) ابن أبي شيبة ١٨٧/٩.

(٦ - ٦) في ح، هـ: «وفى الأضراس»، وفي م: «وفى الأضراس».

## باب ما جاء فى دية جراح العبيد

- ١٦٧٣ - مالك ، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان : فى مَوْضِحَةِ العبدِ نصفُ عَشْرِ ثَمَنِهِ .
- ١٦٧٤ - مالك ، أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يَقْضِى فى

الاستدكار وذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ<sup>(١)</sup> ، قال : أَخْبَرَنَا الثَّورِيُّ ، عن أَزْهَرَ بْنِ مُحَارِبٍ ، قال : اخْتَصَمَ إِلَى شَرِيحٍ رَجُلَانِ ؛ أَصَابَ أَحَدُهُمَا ثَنِيَّةَ الْآخِرِ ، وَأَصَابَ الْآخَرُ ضِرْسَهُ ، فَقَالَ شَرِيحٌ : الثَّنِيَّةُ وَجَمَالُهَا ، وَالضَّرْسُ وَمَنْفَعَتُهُ ؛ سِنَّ بَسِئٍ ، قُومًا . قَالَ الثَّورِيُّ : وَقَالَ<sup>(٢)</sup> غَيْرُهُ : الثَّنِيَّةُ بِالْثَّنِيَّةِ ، وَالضَّرْسُ بِالضَّرْسِ .

## باب جراح العبيد

- مالك ، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان : فى مَوْضِحَةِ العبدِ نصفُ عَشْرِ ثَمَنِهِ<sup>(٣)</sup> .
- مالك ، أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يَقْضِى فى العبدِ يُصَابُ

القبس .....

(١) عبد الرزاق (١٧٥٠٨) .

(٢) سقط من : ح ، ه ، م .

(٣) فى ح ، ه : « قيمته » .

والأثر فى الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/٦ - مخطوط) ، ورواية أبى مصعب

(٢٢٨٨) .

الموطأ  
العبد يُصابُ بالجراح ، أن على مَنْ جَرَحَهُ قَدَرٌ ما نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ .  
قال مالكٌ : والأمرُ عندنا أن في مُوضِحَةِ الْعَبْدِ نِصْفَ عَشْرِ ثَمْنِهِ ،  
وفي مُنْقَلَبِهِ الْعَشْرَ وَنِصْفَ الْعَشْرِ مِنْ ثَمْنِهِ ، وفي مَأْثُومَتِهِ وَجَائِفَتِهِ فِي

بالجراح ، أن على مَنْ جَرَحَهُ قَدَرٌ ما نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ <sup>(١)</sup> .  
قال أبو عمر : الاختلافُ في هذا المعنى قديمٌ .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ <sup>(٢)</sup> ، عن معمرٍ ، عن الزهريِّ ، عن ابنِ المسيَّبِ ، قال :  
جِراحاتُ الْعَبِيدِ فِي أَثْمَانِهِمْ بِقَدْرِ جِراحاتِ الْأَحْرارِ فِي دِيَارِهِمْ . قال  
الزهريُّ : وإن رجلاً مِنَ الْعُلَمَاءِ لَيَقُولُونَ : إن الْعَبِيدَ وَالْإِمَاءَ سَلْعَةٌ مِنَ  
السَّلْعِ ، فَيَنْظُرُ ما نَقَصَتْ جِراحاتُهُمْ مِنْ أَثْمَانِهِمْ . هذه روايةٌ معمرٍ ، عن  
الزهريِّ .

وَرَوَى ابْنُ عِيْنَةَ ، قال : سَمِعْتُ الزهريَّ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
المسيَّبِ ، أَنَّهُ قال : عَقَلَ الْعَبْدُ فِي ثَمْنِهِ <sup>(٣)</sup> .

قال مالكٌ : والأمرُ عندنا أن في مُوضِحَةِ الْعَبْدِ نِصْفَ عَشْرِ

القبس .....

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/٦ و - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٢٨٩) .

(٢) عبد الرزاق (١٨١٤٢) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٤٢/٩ ، والشافعي في مسنده ٢٢٨/٢ (٣٧٨ - شفاء العي) ،  
والبيهقي ١٠٤/٨ من طريق ابن عينة به .

الموطأ كل واحدةٍ منهما ثلثُ ثمنه ، وفيما سوى هذه الخصال الأربع  
مما يصابُ به العبدُ ، ما نقص من ثمنه ، يُنظرُ في ذلك بعد  
ما يصحُّ العبدُ ويرأى ، كم بين قيمة العبدِ بعد أن أصابه الجرحُ ،  
وقيمة صحیحًا قبل أن يُصيبه هذا ، ثم يغرَّم الذى أصابه ما  
بين القيمتين .

قال مالكٌ فى العبدِ إذا كُسِرَت يده أو رجله ثم صحَّ  
كسره ، فليس على من أصابه شيءٌ ، فإن أصاب كسره ذلك  
نقص أو عثْلٌ ، كان على من أصابه قدر ما نقص من ثمن  
العبدِ .

---

الاستدكار ثمنه ، وفى مُنْقَلَبِ العُشْرِ ونصف العُشْرِ من ثمنه ، وفى مأومته  
وجائفته فى كل واحدةٍ منهما ثلثُ ثمنه ، وفيما سوى هذه  
الخصال الأربع مما يُصابُ به العبدُ ، ما نقص من ثمنه ، يُنظرُ  
فى ذلك بعد ما يصحُّ العبدُ ويرأى ، كم بين قيمة العبدِ بعد أن  
أصابته الجراحُ ، وقيمه صحیحًا قبل أن يُصيبه هذا ، ثم يغرَّم  
الذى أصابه ما بين القيمتين .

قال مالكٌ : فى العبدِ إذا كُسِرَت يده أو رجله ثم صحَّ ،

---

..... القيس



فليس على مَنْ أصابه شيءٌ، إلا أن يصيب كسره ذلك نقصٌ أو الاستدكار عَثْلٌ، "فإن كان ذلك" كان على مَنْ أصابه قدرٌ ما نقص من ثمن العبد.

قال أبو عمر: ما ذكره مالكٌ رحمه الله، عن سعيد بن المسيَّب وسليمان بن يسار، في مَوْضِحَةِ العبد، استعمله<sup>(٢)</sup> في الأربعة الجراح<sup>(٣)</sup>؛ المَوْضِحَةِ والمُنْقَلَةِ والمأمومة والجائفة، دون غيرها من الجراحات والشجاج؛ لأنها إذا برأ العبدُ الذي أُصيب بها، لم يُنْقَضْ ذلك من ثمنه<sup>(٤)</sup> شيئاً، وهي جراح، وقد ورد التوقيفُ في أرضها من<sup>(٥)</sup> الحرِّ، فجعل<sup>(٦)</sup> فيها من ثمنه كما في الحرِّ من دينه، وأجراه فيها مُجرى الحرِّ قياساً عليه، ورأى<sup>(٧)</sup> أن قياسه فيها على الحرِّ أولى من قياسه على السِّلَعِ؛ لأنه حيوانٌ عاقلٌ مُكَلَّفٌ مُتَعَبَّدٌ، ليس كالبهائم، ولا كالسِّلَعِ التي تُراعَى فيها ما نقص

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في الأصل: «استعمله»، وفي م: «استعمله».

(٣) في و: «الجوارح».

(٤) في ح، هـ: «أرض ثمنه».

(٥) في الأصل، م: «في».

(٦) في و: «فجعلها».

(٧) في و: «أرى».

الاستذكار من ثمنها .

واستعمل ما ذكره<sup>(١)</sup> عن مروان بن الحكم فيما عدا هذه الجراح الأربع ؛ لأن ما عداها ينقص من ثمن العبد لا محالة عنده ، فاستعمل الخبرين جميعاً ، وذكر أن ذلك الأمر عندهم .

وروى ابن القاسم ، عن مالك قال : إن فقاً حرّ عيني عبد غيره ، أو قطع يديه<sup>(٢)</sup> ، ضمنه وعتق عليه ؛ لأنه أبطله ، فإن كان مجروحاً لم يبطله ؛ مثل فقء عين واحدة ، أو جذع أنف ، فعليه ما نقص من ثمنه ، ولا يعتق عليه .

وأما أبو حنيفة ، فذهب إلى أن جراح العبد كلها من قيمته كجراح الحر من دينته ؛ فجعل في عينه نصف قيمته ، وجعل في يده نصف قيمته<sup>(٣)</sup> ، وفي رجله نصف قيمته<sup>(٤)</sup> ، وفي أنفه قيمته كلها ، كما في أنف الحر دينته كلها ، وكذلك سائر جراحاته وشجاعه وأسنايه ، جعل فيها من<sup>(٥)</sup> قيمته مثل ما فيها للحر من دينته .

وروى ذلك عن علي ، وعن شريح ، والشعبي ، وإبراهيم ، وسعيد بن

(١) في الأصل ، م : « روى » .

(٢) في ح ، ه ، م : « يده » .

(٣ - ٣) سقط من : ه ، ح ، و ، ط ١ .

(٤) في م : « كمن » .

المسيب ، وعمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup> .

وقال أبو يوسف مثل قول أبي حنيفة في أعضاء العبد وجراحه . إلا أنهما اختلفا في الحاجبتين ، والأذنين ؛ فقال أبو حنيفة : في أذن العبد ، وتنف حاجبه<sup>(٢)</sup> إذا لم يثبت ، ما نقصه . وقال أبو يوسف : في الحاجب والأذن ، في كل واحد منهما نصف قيمة العبد ، كما يجب في ذلك من الحر نصف دية .

وقال محمد بن الحسن : في جميع ما يتلف من أعضاء العبد الثقصان ، يُنظر إلى قيمته صحيحاً ، وإلى قيمة دية الجنائية ، فيغرم الجاني فضل ما بينهما . وروى محمد عن زفر مثل قوله .

وروى الحسن بن زياد ، عن زفر مثل قول أبي حنيفة . إلا أن أبا حنيفة يقول : إن بلغت جراح العبد دية حر ، تُقص منها عشرة دراهم ؛ لأنه لا يكافئه فيما دون النفس ، ولو قطع حر يد عبد قيمتها خمسة آلاف ، تُقص منها خمسة دراهم .

وقال زفر : عليه ما نقصه - على رواية محمد عنه - فإن بلغ ذلك أكثر

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨١٤٢ ، ١٨١٦٨) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٤٢/٩ - ٢٤٤ ،

والمحلى ٥٩٢/٨ ، ٥٩٣ .

(٢) في ط ١ : « حاجبه » .

الاستدكار من خمسة آلاف ، كان عليه خمسة آلاف درهم لا زيادة .

وقال أبو حنيفة في حرّ فقاً عيني عبد لغيره : إن سيد العبد إن شاء أسلمه إلى الذي فقاً عينيه<sup>(١)</sup> وأخذ قيمته ، وإن شاء أمسكه ولا شيء له عليه<sup>(٢)</sup> من الثقصان . وقال أبو يوسف ومحمد : إن شاء أمسكه وأخذ الثقصان ، وإن شاء دفعه وأخذ قيمته . وقال زفر : عليه ما نقصه ، فإن بلغ أكثر من عشرة آلاف درهم ، كان عليه عشرة آلاف درهم لم يزد عليها . وقال الأوزاعي : في يد العبد نصف ثمنه . وقال الثوري : إذا أصيب من العبد بما يكون نصف ثمنه من يد أو رجل ، أخذ مولاه نصف ثمنه إذا كان قد برأ ، وإذا أصيب أنفه أو ذكره ، دفعه مولاه إلى الذي أصابه ، وأخذ ثمنه إن كان قد برأ .

وقال الحسن بن حي : جراحة المملوك في قيمته مثل جراحة الحرّ في دينه ، فإن قطع أذنيه أو فقاً عينيه ، فإن شاء المولى أخذ الثقصان ، وإن شاء أخذ القيمة ودفعه إلى الجاني .

وقال الليث في رجل خصى غلاماً لرجل ، وكان ذلك زائداً في ثمن الغلام : فإنه يغرّم ثمنه كله لسيده ، زاد أو نقص ، ويُعاقب في ذلك .

(١) في و ، ط ، ا ، م : عينه .

(٢) سقط من : ح ، هـ ، و ، ط ، ا .

الموطأ قال مالك : الأمر عندنا في القصاص بين المماليك كهيئة قصاص  
الأحرار ؛ نفس الأمة بنفس العبد ، وبجرحها بجرحه ، فإذا قتل العبد  
عبداً عمداً ، خُير سيّد العبد المقتول ؛ فإن شاء قتل ، وإن شاء أخذ

وقال الشافعي : جراح العبد من ثمنه كجراح الحر من دية ؛ أتباعاً  
لعمرو ، وعلي ، وسعيد بن المسيّب ، وغيرهم . قال : وفي ذكره ثمنه ، ولو  
زاد القطع في ثمنه أضعافاً ؛ لأن فيه على عاقلته <sup>(١)</sup> قيمته بالغاً ما بلغت .  
قال : وقياسه على الحر أولى من قياسه على البعير <sup>(٢)</sup> الذي ليس فيه إلا ما  
نقصه ؛ لأن في قتله خطأ ، دية ورقبة مؤمنة ؛ كفارة ، وليس كذلك البهائم  
والمناخ ، ولا تقتل البهيمة بمن قتلت من المسلمين كما يقتل العبد ، ولا  
عليها صلاة ولا صوم ولا عبادة ، فهو أشبه بالحر منه بالسّلع ، وثمنه فيه  
كالدية في الحر .

قال أبو عمرو : سندكُز اختلافهم في قيمة العبد إذا قُتل ، هل يُبلغ بها دية  
الحر أم لا <sup>(٣)</sup> ؟ في آخر باب ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله إن  
شاء الله عز وجل .

قال مالك : الأمر عندنا في القصاص بين المماليك كهيئة قصاص

القيس .....

(١) في و : « قاتله » ، وفي ط ١ : « عاقله » .

(٢) في م : « العدد » .

(٣) بعده في و ، ط ١ : « حيث ذكره مالك » .

الموطأ العقل ، فإن أخذ العقل أخذ قيمة عبده ، وإن شاء رب العبد القاتل أن يُعطى ثمن العبد المقتول فعل ، وإن شاء أسلم عبده ، فإذا أسلمه فليس عليه غير ذلك ، وليس لرب العبد المقتول إذا أخذ العبد القاتل ورضى به ، أن يقتله . وذلك في القصاص كله بين العبيد ، في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك ، بمنزلة في القتل .

الاستدكار الأحرار ؛ نفس الأمة بنفس العبد ، وجراحها بجراحه ، فإذا قتل العبد عبداً<sup>(١)</sup> عمداً<sup>(٢)</sup> خيّر سيّد العبد المقتول ؛ فإن شاء قتل ، وإن شاء أخذ العقل<sup>(٣)</sup> ، فإن أخذ العقل أخذ قيمة عبده ، وإن شاء رب العبد القاتل أن يعطى ثمن العبد المقتول فعل ، وإن شاء أسلم عبده ، فإذا أسلمه فليس عليه غير ذلك ، وليس لرب العبد المقتول إذا أخذ العبد القاتل ورضى به ، أن يقتله . قال : وذلك في القصاص كله بين العبيد ، في قطع اليد والرجل و«أشباه ذلك بمنزلة العقل»<sup>(٤)</sup> .

قال أبو عمر : العلماء في القصاص بين العبيد على ثلاثة أقوال ؛

القبس

(١) سقط من : و ، ط ١ .

(٢) في ح ، هـ : «فمات» .

(٣) في و : «العبد» .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل .

أحدها ، أن القصاصَ بينهم كما هو بين الأحرارِ في النفسِ فما<sup>(١)</sup> دونها من الاستدكار  
العمدِ كله . وممن قال بهذا ؛ مالك ، والشافعي ، وأصحابهما<sup>(٢)</sup> ، وابن أبي  
ليلى ، والأوزاعي . وزُوي ذلك عن عمرَ بن الخطابِ رضي الله عنه . وبه  
قال سالم ، وعمرُ بن عبد العزيز ، وجماعةٌ من أهلِ الحجازِ<sup>(٣)</sup> .

والقولُ الثاني ، أنه لا قصاصَ بين العبيدِ في جرحٍ ولا في نفسٍ ، كما  
لا قصاصَ بين الصَّبيانِ . زُوي ذلك عن إبراهيم ، والحسن ، والشعبي ،  
وحمايد ، والحكم . وبه قال ابنُ شُبْرُمَةَ وإياسُ بنُ معاوية ؛ سَوَّوا بين الجرحِ  
والنفسِ في أن لا قصاصَ<sup>(٤)</sup> .

والقولُ الثالثُ ، أنه لا قصاصَ بين العبيدِ إلا في النفسِ خاصةً . زُوي  
ذلك عن عبدِ الله بن مسعود<sup>(٥)</sup> . وزُوي ذلك أيضًا عن الشعبي<sup>(٦)</sup>  
والحسن . وبه قال سفيانُ الثوري ، والحسنُ بنُ حيٍّ ، وأبو حنيفةً  
وأصحابه . واحتجَّ لهم الطحاويُّ بحديثِ قتادة ، عن أبي نضرة ، عن

(١) في و ، ط ١ : « وفيما » .

(٢) في الأصل ، ح ، ه ، م : « أصحابه » .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق ( ١٨١٦١ ، ١٨١٦٢ ، ١٨١٦٥ ، ١٨١٦٦ ) . ومصنف ابن أبي

شيبه ٢٤٥ / ٩ ، ٢٤٦ .

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبه ٢٤٥ / ٩ .

(٥) ينظر مصنف ابن أبي شيبه ٢٤٦ / ٩ .

(٦) ينظر مصنف عبد الرزاق ( ١٨١٦٧ ) .

الاستدكار عمران بن حصين ، أن عبداً لقوم فقراء قطع أذن عبداً لقوم أغنياء ، فأتوا رسول الله ﷺ فلم يُقَضِّهم منه <sup>(١)</sup> . قال : ولو كان واجباً لاقتضى لهم ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِينَ بِالْإِقْصَاطِ شَهَادَةِ اللَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [ النساء : ١٣٥ ] . قال : واستعملنا في النفس بالنفس قوله ﷺ : «المسلمون تتكافأ دماؤهم» <sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمرو : قد يحتمل أن يكون لم <sup>(٣)</sup> يقتض للفقراء <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه <sup>(٥)</sup> عليه الصلاة والسلام أمرهم بالعفو على <sup>(٦)</sup> أخذ الأرض لموضع فقرهم ففعلوا . ولذلك ، والله أعلم ، نُقِلَ في الحديث ذكر فقرهم . وقد قال رسول الله ﷺ : «المسلمون تتكافأ دماؤهم» . فدخل في ذلك النفس وما دونها ، إذا وجب القصاص <sup>(٧)</sup> فيها ، وجب <sup>(٧)</sup> فيما دونها من الجراح . وقال الله تعالى :

(١) أخرجه أحمد ١٥٧/٣٣ (١٩٩٣١) ، وأبو داود (٤٥٩٠) ، والنسائي (٤٧٦٥) من طريق قتادة به .

(٢) تقدم تخريجه في ٦٣٧/٥ .

(٣) سقط من : م .

(٤) «اللام» في هذا الموضع بمعنى «من» . وينظر الأزهية في علم الحروف ص ٢٩٩ .

(٥) في و : «إلا أنه» .

(٦) «على» في هذا الموضع بمعنى «عن» . وينظر الأزهية في علم الحروف ص ٢٨٦ .

(٧ - ٧) سقط من : ح ، هـ .



قال مالك في العبد المسلم يجزئ اليهودي أو النصراني : إن سيد العبد إن شاء أن يعقل عنه ما قد أصاب ، فقل ، أو يسلمه فبيع ، فيعطى اليهودي أو النصراني من ثمن العبد ، أو ثمنه كله ، إن أحاط بثمنه ، ولا يُعطى اليهودي ولا النصراني عبداً مسلماً .

﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْخُرِّ بِالْخُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨] . وقال : ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥] . فمن جاز أن يقتص منه في النفس كان فيما<sup>(١)</sup> دونها أخرى وأولى . والله أعلم .

قال أبو عمر : قول مالك في هذه المسألة : يُخَيَّرُ سَيِّدُ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ ؛ فَإِنْ شَاءَ قَتَلَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْعَقْلَ . يشهد لما روى عنه أهل المدينة أن وليَّ المقتول بالخيار ؛ إن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية ، خلاف رواية ابن القاسم .

قال مالك في العبد المسلم يجزئ اليهودي أو النصراني : إن سيد العبد إن شاء أن يعقل عنه ما قد أصاب ، فقل ، أو يسلمه فبيع ، ويُعطى اليهودي أو النصراني من ثمن العبد ، أو ثمنه كله إن أحاط بثمنه ، ولا يُعطى اليهودي ولا النصراني عبداً مسلماً .

قال أبو عمر: هذا ما لا خلافَ عِلْمُهُ فيه بين العلماء، أن اليهوديَّ أو النصرانيَّ لا يُسَلَّمُ إليه<sup>(١)</sup> عبدٌ مسلمٌ بجنايةٍ. وكذلك لم يختلفوا في أن جنَايةَ العبدِ في رقبته، وأن سيده إن شاء فداه بأَرْشِها، وإن شاء دفعه بها إلى من يجوزُ له ملكه، وأنه ليس عليه من جنائيه أكثرُ من رقبته.

حدَّثني أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ يونسَ، عن بقيٍّ، قال: حدَّثني أبو بكرٍ، قال: حدَّثني حفصٌ، عن حجاجٍ، عن حصينِ الحارثيِّ، عن الحارثِ، عن عليٍّ قال: ما جنى العبدُ ففى رقبته، ويُخَيَّرُ مولاهُ، إن شاء فداه وإن شاء دفعه<sup>(٢)</sup>.

ورَوَى هذا عن الشعبيِّ، والحسنِ البصريِّ، وشريحِ القاضي، ومحمدِ بنِ سيرينَ، وسالمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، وعروة بنِ الزبيرِ، وابنِ شهابٍ، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

أخبرنا عبدُ الوارثِ، قال: حدَّثني قاسمٌ، قال: حدَّثني الحُسنِيُّ، قال: حدَّثني ابنُ أبي عمرَ، قال: حدَّثني سفيانُ بنُ عُيينَةَ، عن مُطَرِّفٍ، عن الشعبيِّ، أنه كان يقولُ: لا تعقِلُ العاقلةُ عمداً ولا عبداً ولا ضِلْحاً ولا

(١) فى ح، هـ، م: «إليهما».

(٢) ابنُ أبى شيبة ٢٣٣/٩.

(٣) ينظر مصنف ابن أبى شيبة ٢٣٣/٩، ٢٣٤.

## دية أهل الذمة

١٦٧٥ - مالك، أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودي أو النصراني إذا قُتل أحدهما، مثل نصف دية الحر المسلم. قال مالك: الأمر عندنا أنه لا يُقتل مسلم بكافر إلا أن يقتله المسلم قتل غيلة فيقتل به.

الاستدكار

اعتراضاً<sup>(١)</sup>.

يقول: ليس عليهم<sup>(٢)</sup> أن يفعلوا هذه الأربع. والله أعلم.

## باب دية أهل الذمة

مالك، أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودي أو النصراني إذا قُتل أحدهما مثل نصف دية المسلم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عمر: روى هذا الخبر متصلاً سفيان بن عُيينة، عن أبي الزناد، أن أهل الكوفة اختلّفوا في دية المعاهد؛ فكتب عبد الحميد<sup>(٤)</sup> إلى عمر بن

القبس .....

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٨١١)، وابن أبي شيبة ٢٨٢/٩، والبيهقي ١٠٤/٨ من طريق مطرف به.

(٢) في ح، هـ، و، م: «لهم».

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير: ٦/١٥٢ - مخطوط، وبرواية أبي مضعب (٢٢٩٤).

(٤) في ح، هـ: «المجيد». وينظر تهذيب الكمال ٤٤٩/١٦.

١٦٧٦ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن سليمان بن يسار كان يقول : دية المجوسى ثمانمائة درهم .  
قال مالك : وهو الأمر عندنا .

قال مالك : وجراح اليهودى والنصرانى والمجوسى فى دياتهم على حساب جراح المسلمين فى دياتهم ؛ الموضحة نصف عشر دية ، والمأمومة ثلث دية ، والجائفة ثلث دية ، فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلها .

---

الاستدكار عبد العزيز يسأله عن ذلك ، فكتب إليه أن دية على النصف من دية المسلم .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن سليمان بن يسار كان يقول : دية المجوسى ثمانمائة درهم<sup>(١)</sup> . قال مالك : وهو الأمر عندنا .

قال مالك : وجراح اليهودى والنصرانى والمجوسى فى دياتهم على حساب جراح المسلمين فى دياتهم ؛ الموضحة نصف عشر دية ، والمأمومة ثلث دية ، والجائفة ثلث دية ، فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلها .

---

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/٦ ظ - مخطوط) ، ورواية أبى مصعب (٢٢٩٥) .

قال أبو عمر: اختلف أهل العلم في ديات أهل الكفر؛ فذهب مالك الاستدكار إلى ما ذكره في «موطئه» في دية اليهودي والنصراني، عن عمر بن عبد العزيز، وفي دية المجوسي، عن سليمان بن يسار.

وذكر وكيع، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد، عن عمر بن عبد العزيز، قال: دية المعاهد على النصف من دية المسلم<sup>(١)</sup>.

وقال أبو بكر<sup>(٢)</sup>: حدثنا يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، قال: كان الناس يقضون في دية اليهودي والنصراني بالذي كانوا يتعاقلون به فيما بينهم، ثم رجعت الدية إلى ستة آلاف درهم. قال: وكان الناس يقضون في الزمان<sup>(٣)</sup> الأول في دية المجوسي ثمانمائة درهم.

وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «دية الكافر نصف دية المؤمن». حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا<sup>(٤)</sup> ابن أبي العقب<sup>(٥)</sup> بدمشق،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٨/٩ عن وكيع به.

(٢) ابن أبي شيبة ٢٨٩/٩.

(٣) في ح، هـ: «الدية».

(٤ - ٤) في الأصل: «الفضل بن عقب»، وفي م: «الفضل بن أبي العقب». وينظر سير أعلام النبلاء ٣٨/١٦.

الاستدكار قال : حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوُهَيْبِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ»<sup>(١)</sup> ، قال في خطبته : « دِيَّةُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ »<sup>(٢)</sup> .

وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَعَبْدُ الْوَارِثِ ، قالا : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عن محمد بن إسحاق ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ قال : « دِيَّةُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ »<sup>(٣)</sup> .

وقال الشافعي : دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثُلُثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ، ودِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةٍ<sup>(٤)</sup> درهم . قال : والمرأة على النصف من ذلك .

قال أبو عمر : رُوي هذا عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان . وبه قال الحسن البصري ، وعكرمة ، وعطاء ، ونافع مولى ابن عمر ، وعمر بن

(١ - ١) ليس في الأصل .

(٢) أخرجه ابن الجارود (١٠٥٢) من طريق الوهبي به ، وأخرجه أحمد ٢٨٨/١١ (٦٦٩٢) ، وأبو داود (٤٥٨٣) ، وابن خزيمة (٢٢٨٠) من طريق محمد بن إسحاق به .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٨٧/٩ ، ٢٨٨ .

(٤) في الأصل ، م : « ثلاثمائة » .

دينار<sup>(١)</sup>، وعمر بن عبد العزيز في رواية .

ذكر أبو بكر<sup>(٢)</sup>، قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن أبي<sup>(٣)</sup> المقدام ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب قال : دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ، ودية المجوسي ثمانمائة<sup>(٤)</sup> .

قال<sup>(٥)</sup> : وحدثنا سفيان ، عن صدقة بن يسار ، عن سعيد بن المسيب ، أن عثمان قضى في دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف<sup>(٦)</sup> .

وقال أبو أسامة ، عن هشام ، قال : قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز ، أن دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم<sup>(٧)</sup> .

وقال يحيى بن سعيد ، عن عثمان بن غياث ، عن عكرمة والحسن قالا : دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ، ودية المجوسي ثمانمائة<sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٩٠/٩ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٨٨/٩ .

(٣) في ح : «ابن» .

(٤) بعده في الأصل ، ح ، ه ، م : «درهم» .

(٥) ابن أبي شيبة ١٤١/٩ (طبعة الرشد) .

(٦) بعده في الأصل ، ح ، ه ، م : «درهم» .

(٧) بعده في ه : «درهم» .

والأثر عند ابن أبي شيبة ٢٨٩/٩ .

الاستدكار <sup>(٢)</sup> قال: وحديثي ابنُ ثُمير، <sup>(٣)</sup> عن عبد الملك <sup>(٤)</sup>، عن عطاء، قال: ديةُ اليهوديِّ والنصرانيِّ أربعةُ آلاف، وديةُ المجوسيّ ثمانمائة <sup>(٥)</sup>.

قال أبو عمر: اختلف عن عمر بن عبد العزيز في دية الذمّي؛ فزوى عنه أنه كان يقضى في دية اليهوديِّ والنصرانيِّ بنصف دية <sup>(١)</sup> المسلم. ذكره معمر، عن الزهريِّ وغيره، عن عمر <sup>(٥)</sup>.

وقد روى ابنُ جريج، عن عبد العزيز بن عمر، عن أبيه: دية <sup>(١)</sup> المجوسيّ أربعةُ آلاف درهم.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، وعثمانُ البتي، والحسن بن حي: ديةُ المسلم والكافر واليهوديِّ والنصرانيِّ والمجوسيّ والمُعاهد سواء. وهو قولُ ابنِ شهاب <sup>(٦)</sup>.

قال أبو عمر: روى هذا عن جماعة من الصحابة والتابعين.

(١ - ١) سقط من: ح، هـ.

(٢) ابن أبي شيبة ٢٨٩/٩.

(٣ - ٣) ليس في: الأصل.

(٤) بعده في و، ط ١: «درهم».

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٨٤٧٨) عن معمر به.

(٦) سيأتي تخريجه ص ١٦٥ - ١٦٧.



وروى إبراهيم بن سعيد، عن ابن شهاب، قال: كان أبو بكر، وعمر،<sup>(١)</sup> وعثمان، يجعلون دية اليهودي والنصراني، إذا كانوا معاهدين، مثل دية المسلم.

قال أبو عمر: الأحاديث في هذا الباب عن عمر<sup>(٢)</sup> وعثمان<sup>(٣)</sup>، مضطربة مختلفة منقطعة، فلا حجة فيها.

وروى عن ابن مسعود، قال: دية أهل الكتاب، وكل من له عهد أو ذمة، دية المسلم<sup>(٤)</sup>. وهو قول إبراهيم، و<sup>(٥)</sup> الشعبي، وعطاء، والحكم، وحماد<sup>(٥)</sup>.

ورواه<sup>(٦)</sup> الحكم بن عتيبة<sup>(٦)</sup> عن علي. ورواه مجاهد أيضًا عن علي. ولم يدرك واحد منهما زمن<sup>(٧)</sup> علي.

وروى معمر، عن الزهري، قال: دية اليهودي والنصراني، وكل دمي، مثل دية المسلم. قال: وكذلك كانت على عهد رسول الله ﷺ،

(١) أخرجه الدارقطني ١٢٩/٣، ١٣٠ من طريق إبراهيم بن سعد به بدون ذكر عثمان.

(٢ - ٣) سقط من: ح، هـ.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٤٩٦، ١٨٤٩٧)، وابن أبي شيبة ٢٨٦/٩، ١٣٨/٩، ١٣٩ (طبعة الرشد).

(٤ - ٥) ليس في: الأصل.

(٥) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٤٩٩ - ١٨٥٠١)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٨٦/٩، ٢٨٧.

(٦) في ح، هـ: «عينه».

(٧) في الأصل، م: «زمان».

الاستدكار وأبى بكر، <sup>(١)</sup> وعمر، وعثمان، <sup>(٢)</sup> وعلي، حتى كان معاوية، فجعل في بيت المال نصفها، وأعطى أهل المقتول نصفها، ثم <sup>(٣)</sup> قضى عمر بن عبد العزيز بنصف الدية، وألقى الذي جعله معاوية في بيت المال. قال: وأحسب عمر رأى ذلك النصف الذي جعله معاوية في بيت المال، ظلما منه. قال الزهرى: فلم يقض <sup>(٤)</sup> لى أن أذاكر <sup>(٥)</sup> بذلك عمر بن عبد العزيز، فأخبره أن الدية قد كانت تامة لأهل الذمة. قال معمر: فقلت للزهرى: إن ابن المسيب قال: ديته أربعة آلاف. فقال لى: إن خير الأمور ما عرض على كتاب الله عز وجل؛ قال الله عز وجل: ﴿فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ <sup>(٦)</sup> [النساء: ٩٢].

وقال عبد الرزاق <sup>(٧)</sup>: أخبرنا أبو حنيفة، عن الحكم بن عتيبة، أن عليا قال: دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم. قال أبو حنيفة: وهو قولى.

(١ - ١) ليس فى: الأصل، ح.

(٢ - ٢) ليس فى مصدر التخريج.

(٣) بعده فى الأصل، م: «قال».

(٤) فى م: «يقض».

(٥) فى ح، هـ، و: «أذكر».

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٨٤٩١) عن معمر به.

(٧) عبد الرزاق (١٨٤٩٤).

قال<sup>(١)</sup> : وأخبرنا ابنُ جريج ، عن يعقوبَ بنِ عتبة<sup>(٢)</sup> ، وإسماعيلَ بنِ الاستذكار  
 محمد ، وصالح ، قالوا : عقلُ كلِّ معاهدٍ ومعاهدةٍ كعقلِ المسلمين ؛  
 ذُكرائهم كذُكرائهم ، وإنائهم كإنائهم ، جرثُ بذلك السنَّةُ في عهدِ  
 رسولِ اللهِ ﷺ .

وذكر أبو بكر بنُ أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، قال : حدَّثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيم ، عن  
 أيوب ، قال : سمعتُ الزهريَّ يقولُ : ديةُ المعاهدِ ديةُ المسلم . وتلا هذه  
 الآية : ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَقٌ فَدِيَةٌ  
 مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِمْ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ .

قال أبو عمر : احتجَّ الكوفيون بهذه الآية ؛ قوله عزَّ وجلَّ : ﴿وَمَا  
 كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ  
 رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ . ثم قال عزَّ وجلَّ : ﴿وَإِنْ  
 كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ  
 وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ . قالوا : فلما كانت الكفارة واجبةً في قتلِ  
 الكافرِ الذمِّيِّ ، وجب أن تكونَ الديةُ كذلك .

وقالوا : وقوله عزَّ وجلَّ : ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ

(١) عبد الرزاق (١٨٤٩٨) .

(٢) في ح ، هـ : « عينه » .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٨٧/٩ .

الاستدكار مِيثَاقٌ فِدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴿١﴾ . كما قال في المؤمن ، فأراد الكافر ؛ لأنه <sup>(١)</sup> لو أراد المؤمن لقال : وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاقٌ وهو مؤمنٌ . كما قال عز وجل : ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ . فأوجب الله عز وجل فيه تحرير رقبة مؤمنة <sup>(٢)</sup> دون الدية ؛ لأنه مؤمنٌ من قوم حريين عدو للمسلمين .

قال <sup>(٣)</sup> أبو بكر : حدثني يحيى بن سعيد ، عن أشعث ، عن الحسن ، قال : إذا قتل المسلم الذمي ، فليس فيه غير كفارة .

وتأول مالك رحمه الله هذه الآية في المؤمنين ؛ لأنه قال عز وجل في أولها : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً ﴾ . ثم قال عز وجل : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾ . يعني المؤمن المقتول خطأ .

ورد قوله هذا بعض من ذهب مذهب الكوفيين فقال : الحجة عليه أن الله تعالى قد قال في هذه الآية : ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ . فدل ذلك على أنه لم يعطفه على ما <sup>(٤)</sup> تقدم من قوله عز

(١) في الأصل : « فإنه » .

(٢) سقط من : ح ، ه ، ط ، م .

(٣ - ٣) في م : « أبو عمر : قول مالك » .

والأثر في مصنف ابن أبي شيبة ٣١٠/٩ بلفظ : « فليس عليه كفارة » .

(٤) في الأصل : « من » .

وجلُّ : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾ . لأنه لو كان معطوفاً عليه ما قال : الاستدكار  
 ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ . لأن قوله : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾ . <sup>(١)</sup> يُغْنِي عَنْ  
 وصفه بالإيمان ؛ لأنه يستحيل أن يقول : وإن كان المؤمنُ المقتولُ خطأً  
 من قومٍ عدوٍّ لكم وهو مؤمنٌ . قالوا : وكذلك قوله عز وجل : ﴿وَإِنْ  
 كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ <sup>(٢)</sup> . غير مُضْمَرٍ فيه المؤمنُ  
 الذي تقدّم ذكره .

قال أبو عمر : التأويلُ سائغٌ في الآية للفريقين ، والاختلافُ موجودٌ بين  
 السلفِ والخلفِ من العلماءِ في مبلغِ ديةِ الدميِّ ، وأصلُ الدياتِ التوقيفُ ،  
 ولا توقيفٌ في ذلك إلا ما أجمَعوا عليه ، وقد أجمَعوا على أن أقلَّ ما قيل فيه  
 واجبٌ ، واختلفوا فيما زاد ، والأصلُ براءةُ الذمةِ .

روى إسرائيلُ ، عن سِمَاكِ ، عن عكرمةَ ، عن ابنِ عباسٍ في قوله  
 تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ . قال : يكونُ  
 الرجلُ مؤمناً وقومه كفاراً ، فلا تكونُ له <sup>(٣)</sup> ديةٌ ، وفيه تحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ .  
 ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ . قال : عهدٌ ،

(١ - ١) في ح ، هـ ، م : «يعني على» ، وفي و ، ط : «يعني عن» .  
 (٢) بعده في الأصل : «ما» .  
 (٣) في ح ، هـ ، و : «لهم» .

الاستذكار ﴿فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

فلا يجب أن يؤخذ مال مسلم إلا بيقين، وأقل ما قيل يقين في ذلك .  
وبالله التوفيق .

قال مالك : الأمر عندنا أنه لا يقتل مسلم بكافر ، إلا أن يقتله المسلم  
قتل غيلة فيقتل به .

قال أبو عمر : اختلف أهل العلم في قتل المؤمن بالكافر ؛ فقال مالك ،  
والشافعي ، وأصحابهما ، والليث ، والثوري ، وابن شبرمة ، والأوزاعي ،  
وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وداود ،<sup>(٢)</sup> والطبري<sup>(٣)</sup> : لا يقتل  
مؤمن بكافر . إلا أن مالكا والليث قالا : إن قتله قتل غيلة فيقتل به .

وقتل الغيلة عندهم أن يقتله على ماله ، كما يصنع قاطع الطريق ، لا  
يقتله لثائرة ولا عداوة .

وقال أبو حنيفة وأصحابه ، وابن أبي ليلى ، وعثمان البتي : يقتل  
المسلم بالذمي . وهو قول إبراهيم ، والشعبي<sup>(٤)</sup> ، وعمر بن عبد العزيز<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣١٥/٧ ، ٣٢٢ ، والبيهقي ١٣١/٨ من طريق إسرائيل به .

(٢ - ٢) سقط من : ح ، هـ ، وفي م : «الظاهري» .

(٣) في الأصل : «الشافعي» .

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٥١٤ - ١٨٥١٩) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٩١/٩ ،

والمحلى ١٢/١٢ ، ١٣ .

قال أبو عمر: احتج الكوفيون لقولهم: إن المسلم يقتل بالكافر على كل حال. بحديث يزويه ربيعة بن أبي عبد الرحمن،<sup>(١)</sup> عن عبد الرحمن ابن البيهقي، قال: قتل رسول الله ﷺ رجلاً من أهل القبلة برجل من أهل الذمة، وقال: «أنا أحق من وفى بدميته»<sup>(٢)</sup>.

وهذا حديث منقطع لا يثبت أحد من أهل العلم بالحديث لضعفه. ورؤوا فيه عن عمر حديثاً لا حجة لهم فيه.

ذكره وكيع، قال: حدثنا محمد بن قيس، عن عبد الملك بن ميسرة، عن التزالي بن سبرة، أن رجلاً من المسلمين قتل رجلاً من أهل الجيرة، فكتب فيه إلى عمر بن الخطاب، فكتب عمر، أن اقتلوه به.<sup>(٣)</sup> فقيل لأخيه حنين: اقتله<sup>(٤)</sup>. قال: حتى يجيء الغضب<sup>(٥)</sup>. قال: فبلغ عمر أنه من فرسان المسلمين. قال: فكتب ألا تقيده به. قال: فجاء

(١ - ١) في الأصل: «السلماني»، وفي ح: «عن عبد الرحمن بن السلماني». وينظر تهذيب الكمال ٨/١٧.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٥١٤)، وابن أبي شيبة ٢٩٠/٩ من طريق ربيعة به.

(٣ - ٣) يياض في «ح» بمقدار ثلاث كلمات.

(٤) سقط من النسخ. والمثبت من مصدر التخريج.

(٥) ليس في: الأصل، وفي و: «العصب»، وفي ط ١: «الغضب»، وفي م: «على العصبية».

والمثبت من مصدر التخريج، وفي نسخة منه: «العصب»، وفي شرح المعاني ١٩٦/٣: «الغيظ».

الاستدكار الكتاب وقد قُتل<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر: لو كان القتل عليه واجباً ، ما كان عمرٌ ليكتبُ ألا يُقتلُ لأنه من فُرسانِ المسلمين ؛ لأن الشريفَ والوضيعَ ، ومن فيه غناءٌ ومن ليس فيه غناءٌ في الحقِّ سواءً .

وقد رُوي هذا الخبرُ بما يدلُّ على أنه شاورٌ ، فقال<sup>(٢)</sup> له ، إما عليٌّ وإما غيره : إنه لا يجبُ عليه قتلٌ . فكتبُ ألا يُقتلَ .

ذكره أبو بكر<sup>(٣)</sup> ، قال : حدَّثني عليُّ بنُ مُشهرٍ ، عن الشيبانيِّ ، عن عبد الملك بن ميسرة ، عن النَّزالِ بنِ سبرة ، قال : قتل رجلٌ من فُرسانِ الكوفةِ عباديًّا<sup>(٤)</sup> من أهلِ الحيرة ، فكتبُ عمرٌ ، أن أقيدوا أخاه منه . فدفعوا الرجلَ إلى أخى العباديِّ فقتله ، ثم جاء كتابُ عمرٌ ألا تقتلوه . وقد قتله . ورواه شعبةٌ ، عن عبد الملك ، عن النَّزالِ مثله<sup>(٥)</sup> .

وكتابُ عمرَ الثاني دلٌّ على ما قلنا . وبالله توفيقنا .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٢/٩ ، ٢٩٣ عن وكيع به .

(٢) في ح ، ه ، و : « قليل » .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٩١/٩ .

(٤) العباد : قوم من قبائل شتى من بطون العرب ، اجتمعوا على النصرانية ، فأنفوا أن يتسموا بالعبيد ، والنسب إليه عبادي كأنصارى ، نزلوا بالحيرة . اللسان (ع ب د) .

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٩٦/٣ ، وابن حزم ١٤/١٢ من طريق شعبة به .



وذكر وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، قال: قال عليّ: من الاستذكار  
السنة ألا يقتل مؤمن بكافر، ولا حرّ بعبد<sup>(١)</sup>.

واحتجوا أيضًا بخبر الزهري، عن سعيد بن المسيّب في قصة قتل  
عبيد الله بن عمر للهزمزان وجفينة<sup>(٢)</sup>، وهما كافران، وأن عثمان  
والمهاجرين أرادوا أن يقيّدوا من عبيد الله<sup>(٣)</sup>.

وهذا لا حجة فيه؛ لأن الهزمزان قد كان أسلم، وجفينة<sup>(٤)</sup> لم يكن  
أسلم، وهذا مشهور عند أهل العلم بالسير والخبر. واحتجوا بالإجماع  
على أن المسلم تقطع يده إذا سرق من مال ذمّي، فنفسه أخرى أن تؤخذ  
بنفسيه. وهذا لعمرى قياس حسن، لولا أنه باطل عند الأثر الصحيح، ولا  
مدخل للقياس والنظر مع صحة الأثر.

حدثني سعيد وعبد الوارث، قالا: حدثني قاسم بن أصبغ، قال:  
حدثني محمد، قال: حدثني أبو بكر، قال: حدثني ابن عيينة، عن  
مطرف بن طريف، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، قال: قلنا لعليّ: هل

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٤٥/٩ (طبعة الرشد) عن وكيع به.

(٢) في الأصل، ح، هـ، و: «حفينة». وينظر تاريخ ابن جرير ٢٢٩/٤، ٢٣٠.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٩٧٧٥)، والطحاوي في شرح المعاني ١٩٣/٣، ١٩٤ من طريق  
الزهري به.

(٤) في الأصل، ح، هـ، و، ط: «حفينة».

الاستدكار عندكم من رسول الله ﷺ شيء سوى القرآن؟ فقال: لا والذي فلن الحبة، وبرأ النسمة، إلا أن يعطي الله رجلاً فهُمَا في كتابه، وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يُقتل مسلم بكافر<sup>(١)</sup>.

وبه عن أبي بكر، قال: حدثنا ابن أبي زائدة<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي ﷺ قال: «لا يُقتل مؤمن بكافر»<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: قد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده». يعني بكافر، والكافر الذي لا يُقتل به ذو العهد هو الحربي. قالوا<sup>(٤)</sup>: ولا يجوز أن يُحمل الحديث على أن العهد يحرم به دم

(١) ابن أبي شيبة ٢٩٣/٩، ٢٩٤. وأخرجه أحمد ٣٦/٢ (٥٩٩)، والبخاري (٦٩٠٣)، والنسائي (٤٧٥٨) من طريق ابن عينة به، وأخرجه البخاري (١١١)، والترمذي (١٤١٢)، وابن ماجه (٢٦٥٨) من طريق مطرف به.

(٢) في مصنف ابن أبي شيبة: «ابن أبي إسحاق». وهو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وابن أبي زائدة هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وكلاهما يروى عن محمد بن إسحاق، ويروى عنهما ابن أبي شيبة. وينظر تهذيب الكمال ٦٢/٢٣، ٣٠٥/٣١.

(٣) ابن أبي شيبة ٢٩٤/٩. وأخرجه أحمد ٢٨٨/١١ (٦٦٩٢)، وأبو داود (٢٧٥١)، وابن خزيمة (٢٢٨٠) من طريق ابن إسحاق به، وأخرجه الترمذي (١٤١٣)، وابن ماجه (٢٦٥٩) من طريق عمرو بن شعيب به.

(٤) في ح، هـ: «قال».

مَنْ لَهُ عَهْدٌ ؛ لارتفاعِ الفائدةِ في ذلك ، لأنه معلومٌ أن الإسلامَ يحقِّقُ الدَّم ، الاستدكار  
والعهدَ يحقِّقُ الدَّم . قيل له : بهذا الخبرِ عَلِمْنَا <sup>(١)</sup> أن المعاهدَ يحُرِّمُ دُمَهُ ولا  
يَحِلُّ قَتْلَهُ ، وهى فائدةُ الخبرِ ، ويستحيلُ أن يأمرَ اللهَ بقتلِ الكفارِ حيث  
وُجِدُوا وثُقِفُوا ، وهم أهلُ الحربِ ، ثم يقولُ : لا يُقتلُ مؤمنٌ بكافرٍ أُمرَتم  
بقتله وقاتله ، ووعدكم الله عزَّ وجلَّ بجزيلِ الثوابِ على جهاده . هذا ما لا  
يُظَنُّهُ ذُو لُبٍّ ، فكيف يخفى مثله على ذى علم!

وقد احتجَّ الشافعيُّ بأنه لا خلافَ في أنه لا يُقتلُ المسلمُ بالحربيِّ  
المستأمنِ ، فكذلك الذمى ؛ لأنهما في تحريمِ القتلِ سواء.

حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدَّثنا  
أبو داودَ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ حنبلٍ ومسدَّدٌ ، قالَا : حدَّثنا يحيى بنُ <sup>(٢)</sup>  
سعيدٍ ، قال : حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي عروبةَ ، قال : حدَّثنا قتادةُ ، عن الحسنِ ،  
عن قيسِ بنِ عبادٍ <sup>(٣)</sup> ، قال : انطلقتُ أنا والأشترُ إلى عليٍّ ، فقلنا : هل عهد  
إليك رسولُ اللهِ ﷺ عهدًا لم يَفْهَدْهُ إلى الناسِ عامةٌ ؟ قال : لا ، إلا ما في  
كتابي هذا . وأخرج كتابًا من قرابِ سيفه ، فإذا فيه : « المؤمنون تتكافأ

(١) بعده في الأصل ، م : « لأنه معلوم » .

(٢) بعده في ح ، هـ : « أبى » .

(٣) في ح : « عبادة » . وينظر تهذيب الكمال ٦٤ / ٢٤ .

الاستدكار دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم ، ألا لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده ، من أحدث حديثاً أو آوى محدثاً ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : في قوله ﷺ : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » . دليل على أن غير المسلمين لا تكافئ دماؤهم دماء المسلمين ، وقد أجمعوا على أنه لا يُقَادُّ الكافر من المسلم فيما دون النفس من الجراح ، فالنفس بذلك أحرى . وبالله التوفيق .

وأما قول مالك : إن المسلم إذا قتل الكافر قتل غيلة قُتل به . فقد قالت به طائفة من أهل المدينة <sup>(٢)</sup> ، وجعلوه من باب المحاربة وقطع السبيل . ذكر أبو بكر بن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> ، قال : حدثنا معن بن عيسى ، قال : حدثنا ابن أبي ذئب <sup>(٤)</sup> ، عن الحارث بن عبد الرحمن ، أن رجلاً من النبط عدا

(١) أخرجه البيهقي ١٣٣/٧ ، ١٣٤ من طريق محمد بن بكر به . وهو عند أبي داود (٤٥٣٠) ، وأحمد ٢٨٦/٢ (٩٩٣) . وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٩٢/٣ من طريق مسند به ، وأخرجه البزار (٧١٤) ، والنسائي (٤٧٤٨) ، وأبو يعلى (٦٢٨) من طريق يحيى بن سعيد به .

(٢) في ح ، هـ : « العلم » .

(٣) ابن أبي شيبة ٢٩٢/٩ .

(٤) في ح : « ذؤيب » . وينظر تهذيب الكمال ٦٣٠/٢٥ .

## ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله

١٦٧٧ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان يقول :  
ليس على العاقلة عقل في قتل العمد، إنما عليهم عقل قتل الخطأ.

عليه رجل من أهل المدينة فقتله قتل غيلة، فأتى به أبان بن عثمان، وهو إذ الاستذكار  
ذاك على المدينة، فأمر بالمسلم الذي قتل الدمى أن يقتل به.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: « لا يقتل مؤمن بكافر ». قول عام، لم  
يسثن <sup>(١)</sup> غيلة ولا غيرها. وقد أجمعوا أنه لا يعتبر فيه حكم المحارب في  
تخير الإمام، ولو كان محارباً اعتير ذلك فيه. والله المستعان.

## باب ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان يقول : ليس على العاقلة  
عقل في قتل العمد، إنما عليهم عقل قتل الخطأ <sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمر: سن رسول الله ﷺ لأئمة وشرع لها من دينه أن دية  
المؤمن المقتول خطأ تحمّلها عاقلة القاتل، وهم رهطه وعشيرته وقبيلته؛

القبس .....

(١) في م: « يستثن ».

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/٦، ٧ - مخطوط)، وبرواية أبي مصعب (٢٣٠٢).  
وأخرجه البيهقي ١٠٤/٨ من طريق مالك به.

الاستدكار لثلاً<sup>(١)</sup> يكون دمه مطلوباً ، نَقَلْتُ<sup>(٢)</sup> ذلك الكافّة التي لا يجوزُ عليها السّهوُ ولا الغلطُ ، وأجمَعَ العلماءُ على ذلك في الدية الكاملة ، فارتفع التنازعُ ووجب التسليم . وذلك ، والله أعلم ، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « تجاوزَ الله عزَّ وجلَّ لأمتي عن الخطأ ، والنسيان ، وما أكرهوا عليه »<sup>(٣)</sup> . وما تجاوزَ الله عزَّ وجلَّ عنه فلا وزرَ فيه ، وكأنه مخصوصٌ من قولِ الله تعالى : ﴿ وَلَا تُزِرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى ﴾ [الأنعام : ١٦٤ ، الإسراء : ١٥ ، فاطر : ١٨ ، الزمر : ٧] . ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ [الأنعام : ١٦٤] . بما خصَّه الله تعالى على لسانِ رسوله ﷺ ، من أن لا يُطلَّ دُمُ الحرِّ المسلمِ<sup>(٤)</sup> ؛ تعظيماً للدماءِ ، والله أعلم ، فجعله في الدية الكاملة على العاقلة ، والجاني<sup>(٥)</sup> رجلٌ منهم كأحدِهِم على اختلافٍ في ذلك . وقد اختلف الفقهاءُ في مبلغٍ ما تحمِلُهُ العاقلةُ من دياتِ الجراحاتِ في الآدميين . وأجمعوا أنها لا تحمِلُ جنایاتِ الأموال . وسنبينُ ذلك كلّهُ إن شاء الله عزَّ وجلَّ .

(١) في الأصل ، ط : « أن لا » .

(٢) في ح ، هـ : « نقلت » ، وفي م : « فعلت » .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) من حديث أبي ذر الغفاري .

(٤) سقط من : م .

(٥) بعده في الأصل : « في ذلك » .

١٦٧٨ - مالك ، عن ابن شهاب ، أنه قال : مَضَتِ السُّنَّةُ أَنْ  
العاقلة لا تحمِلَ شيئًا مِنْ ديةِ العمدِ ، إلا أن يشاءوا ذلك .

١٦٧٩ - مالك ، عن يحيى بن سعيدٍ مثْلَ ذلك .

١٦٨٠ - مالك ، أن ابنَ شهابٍ قال : مَضَتِ السُّنَّةُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ  
حِينَ يَغْفُو أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ ، أَنَّ الدِّيَةَ تَكُونُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ خَاصَّةً ،  
إِلَّا أَنْ تُعَيِّنَهُ الْعَاقِلَةُ عَنْ طَيِّبِ نَفْسٍ مِنْهَا .

---

مالك ، عن ابنِ شهابٍ ، أنه قال : مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ  
شيئًا مِنْ دِيَةِ الْعَمْدِ إِلَّا أَنْ يَشَاءُوا ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

مالك ، عن يحيى بن سعيدٍ ، مثْلَ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

مالك ، عن ابنِ شهابٍ قال : مَضَتِ السُّنَّةُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ حِينَ يَغْفُو  
أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ ، أَنَّ الدِّيَةَ تَكُونُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ خَاصَّةً ، إِلَّا أَنْ تُعَيِّنَهُ  
العاقلة عن طيبِ نفسٍ منها <sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمرو : هذه الآثارُ كُلُّهَا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَيْسَ  
عَلَيْهَا أَنْ تَحْمِلَ شَيْئًا مِنْ دِيَةِ الْعَمْدِ ، وَالْعَمْدُ لَا دِيَةَ فِيهِ ، إِنَّمَا فِيهِ الْقَوْدُ ، إِلَّا

---

القبس .....

---

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٦٥) ، ورواية يحيى بن بكير (٧/١٥) - مخطوط) ،  
وبرواية أبي مصعب (٢٢٩٩) . وأخرجه البيهقي ١٠٤/٨ ، ١٠٥ من طريق مالك به .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٧/١٥) - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٣٠٠) .  
وأخرجه البيهقي ١٠٥/٨ من طريق مالك به .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٧/١٥) - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٣٠١) .

قال مالك : والأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعدًا ، فما بلغ الثلث فهو على العاقلة ، وما كان دون الثلث

الاستدكار أن يعفو أولياء المقتول عن القاتل ليأخذوا الدية ؛ يصطلحوا<sup>(١)</sup> على ذلك ، أو يعفو أحدهم ممن له العفو ، فيرتفع القتل ، وتجب الدية لمن لم يعف بشرط<sup>(٢)</sup> و «بغير شرط» ، أو تكون الجناية فيما دون النفس من الجراح عمدًا تبلغ الثلث فصاعدًا ، و<sup>(٣)</sup> لم يكن إلى القصاص سبيلًا ، كالجائفة وشبهها . وقد مضى القول فيمن يحملها بما<sup>(٤)</sup> للعلماء من التنازع في ذلك . وكذلك شبه العمد عند بعض العلماء ، وكذلك قتل الأبوين ولدهما عمدًا ، هذا كله عمدٌ تجب فيه الدية ، ويحملها الجاني في ماله عند بعض العلماء ، وما لم نذكره من ذلك يأتي ذكره في موضعه إن شاء الله . وقد ذكرنا في باب عقل الشجاع قول ابن عباس : لا تحمل العاقلة عمدًا ولا ضلحًا ولا اعتراقًا<sup>(٥)</sup> . ولا مخالف له من الصحابة ، وعلى قوله جمهور العلماء .

قال مالك : الأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ ثلث

القبس

(١) في الأصل : «ويصطلحون» ، وفي م : «ويصطلحوا» .

(٢) في الأصل ، هـ ، م : «أو» .

(٣) في الأصل ، م : «أو» .

(٤) في ح ، هـ ، م : «وما» .

(٥) تقدم تخريجه ص ١٢٥ .



الدية فصاعداً ، فما بلغ الثلث فهو على العاقلة ، وما كان دون الثلث فهو الاستذكار في مال الجارح<sup>(١)</sup> خاصة .

قال أبو عمر : قد تقدّم ذكر إجماع العلماء على أن العاقلة تحمّل الدية الكاملة<sup>(٢)</sup> في قتل المؤمن الحرّ خطأً ، ذكرًا كان أو أنثى .

واختلفوا في مبلغ ما تحمّله العاقلة من ديّات الجراحات<sup>(٣)</sup> الخطأ<sup>(٤)</sup> ؛ فقول مالك ما ذكره في « موطئه » ، وعليه<sup>(٥)</sup> جماعة أصحابه ، أن العاقلة لا تحمّل إلا الثلث<sup>(٦)</sup> فصاعداً من دية الخطأ<sup>(٧)</sup> . وهو قول<sup>(٨)</sup> الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، وبه قال ابن أبي ذئب ، وعبد العزيز بن أبي سلمة . وقال أبو حنيفة<sup>(٩)</sup> وأصحابه : إذا بلغت الجراحة<sup>(٩)</sup> من المرأة عُشْرَ ديتها ، ومن

..... القبس

(١) في الأصل ، ح ، هـ : « الجاني » .

(٢) في الأصل ، م : « كاملة » .

(٣) في الأصل : « الجنایات » .

(٤) في الأصل ، م : « في الدماء بعد إجماعهم أن العاقلة تحمل دية المؤمن المقتول خطأً ذكرًا كان أو أنثى وبعد إجماعهم على أنها لا تحمل شيئاً من جنایات الأموال » .

(٥) بعده في الأصل ، م : « جمهور » .

(٦ - ٦) في الأصل ، م : « فما زاد » .

(٧) بعده في الأصل ، م : « سعيد بن المسيب و » .

(٨) في الأصل ، م : « سلمة » .

(٩ - ٩) في الأصل ، م : « بلغ » .

الاستدكار الرجل نصف عُشْرِ دَيْتِهِ ، حَمَلَتْهُ <sup>(١)</sup> العاقلة ، <sup>(٢)</sup> وما دونها ففي مالِ الجاني لا تحمِلُهُ العاقلة <sup>(٣)</sup> . وقال الثوري وابنُ شُبْرُمَةَ : <sup>(٤)</sup> «المُوضِحَةُ فما زاد على العاقلة <sup>(٥)</sup> . فدلَّ على أنهما اعتبرا من الرجل والمرأة مقدارَ مُوضِحَةِ الرجل . وهو قولُ عمرَ بنِ عبدِ العزيز <sup>(٦)</sup> . وقال عثمانُ البتي والشافعي : تحمِلُ العاقلة القليلَ والكثيرَ من أُرُوشِ الدماءِ في الخطأ <sup>(٧)</sup> ، من حرٍّ وعبدٍ ، وذكر وأُنثى . قال الشافعي : لأن رسولَ الله ﷺ لَمَّا حَمَلَ العاقلةَ الأكثرَ ، دَلَّ على <sup>(٨)</sup> «تحمِلُها الأيسر» .

قال أبو عمر : وجهُ قولِ مالك ، والحُجَّةُ له ، أن الأصلَ ألاَّ يحمِلَ أحدٌ جنايةَ غيره ؛ <sup>(٩)</sup> «لأن الله تعالى يقولُ في كتابه : ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام : ١٦٤] . وقال النبي ﷺ لرجلٍ في ابنه : «إنك لا تَجْنِي عليه ، ولا يَجْنِي عليك» <sup>(١٠)</sup> . فلا تكسِبُ كلُّ نفسٍ إلا عليها <sup>(١١)</sup> في دم

- (١) في ح ، ه ، و ، ط ، ١ ، « حملت ذلك » .  
 (٢ - ٢) في ح ، ه ، و ، ط ، ١ : « ولم تحمل ما دون ذلك » .  
 (٣ - ٣) في ح ، ه ، و ، ط ، ١ : « تحمل العاقلة من ديات جراح الخطأ ما بلغ أرش الموضحة فصاعدا ، ولا تحمل ما دون ذلك » .  
 (٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٤ / ٩ .  
 (٥) بعده في الأصل ، م : « من قتل وجرح » .  
 (٦ - ٦) في ح ، ه : « أنها تحمل الأكثر » ، وفي و : « أنها تحمل الأولى » . وفي ط ١ : « أنها لا تحمل الأقل » .  
 (٧ - ٧) في ح ، ه ، و ، ط ، ١ : « لأنه لا تكسب كل نفس إلا عليها » .  
 (٨) تقدم تخريجه في ١٧ / ٨ .

ولا مال، إلا أن يُخَصَّ ذلك سُنَّةٌ قائمةٌ أو إجماعٌ، وقد أجمعوا الاستدكار أن 'العاقلة تحمِلُ ثُلثَ الديةِ فصاعداً'. "خرج ذلك من معنى ما تَلَوْنَا، وبقي ما اختلف فيه على الأصلِ المعلومِ في؛ ﴿أَلَا نَزَرُ وَزَرَ﴾ و﴿أُخْرَى﴾ [النجم: ٣٨]. و﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]<sup>(٢)</sup>. فكان استثناءً مجتمعاً عليه من أصلٍ مُجتمعٍ عليه؛ لأن من قال: تحمِلُ العاقلةُ العُشْرَ ونصفَ العُشْرِ فصاعداً. ومن قال: تحمِلُ القليلَ والكثيرَ. قد أجمعوا<sup>(٣)</sup> في تحمِلِ الثُلثِ فصاعداً، فوجب أن يكونَ ما نقص من الثُلثِ مردوداً إلى الإجماع؛ في أنه لا يحمِلُ أحدٌ إلا ما جَنَّتْ يَدُهُ لا ما جَنَى غَيْرُهُ.

وأما الشافعي، فالحجةُ له فيما ذهب إليه من ذلك إجماعُ المسلمين على أن رسولَ الله ﷺ سَنَّ لَأُمَّتِهِ أن العاقلةَ تحمِلُ الديةَ كاملةً في قتلِ الخطأ، ومعلومٌ أن ذلك حملٌ لجميعِ أجزاءِ الديةِ، فمن زعم أن جزءاً منها؛ عشراً أو نصفَ عُشْرٍ أو ثلثاً<sup>(٤)</sup>، لا تحمِلُهُ العاقلةُ ولا تحمِلُ ما دونه، فقد قال بما لا يعُضُّدُهُ نظَرٌ ولا قِياسٌ، ولم يرد فيه أصلٌ يجبُ

(١ - ١) في الأصل، م: «ما بلغ الثلث من الدية فما زاد منحتة العاقلة».

(٢ - ٢) سقط من: ح، هـ، و، ط ١.

(٣) في ط ١، م: «اجتمعوا».

(٤) في ح: «مثلها».

قال مالك : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فيمن قُبلت منه الديةُ  
 في قتلِ العمدِ ، أو في شيءٍ من الجراحِ التي فيها القصاصُ ، أن عقلَ  
 ذلك لا يكونُ على العاقلةِ إلا أن يشاءوا ، وإنما عقلُ ذلك في مالِ  
 القتالِ أو الجراحِ خاصّةً ، إن وُجد له مالٌ ، فإن لم يُوجد له مالٌ كان  
 دينًا عليه ، وليس على العاقلةِ منه شيءٌ إلا أن يشاءوا .

الاستدكار التسليمُ له ، لوجود الاختلافِ فيه . فالقياسُ ما قاله الشافعيُّ في ذلك .  
 والله أعلمُ<sup>(١)</sup> .

قال مالك : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فيمن قُبلت منه الديةُ في  
 قتلِ العمدِ ،<sup>(٢)</sup> أو شيءٍ<sup>(٣)</sup> من الجراحِ التي فيها القصاصُ ، أن عقلَ ذلك لا  
 يكونُ على العاقلةِ إلا أن يشاءوا ، وإنما عقلُ ذلك في مالِ القتالِ أو الجراحِ  
 خاصّةً ، إن وُجد له مالٌ ، فإن لم يُوجد له مالٌ كان دينًا عليه ، وليس على

القيس

(١) بعده في الأصل ، م : « قال أبو عمر : قد تجاوز الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان ، قال الله  
 عز وجل ﴿ ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ﴾ . وروى عن النبي ﷺ أنه قال : « تجاوز الله عن  
 أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » . وما تجاوز الله عنه فلا زور فيه . ولا معنى لقول من  
 احتج في هذا الباب بقول الله : ﴿ ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى ﴾ . وقد سن رسول الله ﷺ في قتلِ  
 المؤمن خطأً ألا يطل دمه ، وأن يحمله غيره الذي أخطأ فيه ولم يرد قتله ، وأن يتعاون فيه قبيله  
 ورهطه . وما سنه رسول الله ﷺ فذلك هدى الله ، قال الله تعالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى  
 يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ .  
 (٢ - ٢) في ح ، هـ : « أَرش » .

قال مالك : ولا تعقلُ العاقلةُ أحدًا أصاب نفسه عمدًا أو خطأً <sup>الموطأ</sup> بشيءٍ ، وعلى ذلك رأى أهلُ الفقه عندنا ، ولم أسمع أن أحدًا ضمَّن العاقلةً من دية العمد شيئًا ، ومما يُعرفُ به ذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه : ﴿فَمَنْ عَفَى لَّهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة : ١٧٨] . فتفسيرُ ذلك فيما نرى ، والله أعلم ، أنه مَنْ أُعْطِيَ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْعَقْلِ فَلْيَتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلْيُوَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ .

الاستدكار

العاقلة منه شيء إلا أن يشاءوا .

قال أبو عمر : قد مضى هذا المعنى من قول ابن شهاب ويحيى بن سعيد في أول هذا الباب . والذي عليه أهل العلم بالحجاز والعراق وأتباعهم في سائر البلدان ، أن العاقلة لا تحيلُ عمدًا ولا اعتراقًا ولا صلحًا من عمد ، كما قال ابن عباس رضي الله عنه <sup>(١)</sup> ، وما شذَّ عن هذا الأصل من <sup>(٢)</sup> مذاهب أصحابنا <sup>(٣)</sup> فواجبُ رده <sup>(٤)</sup> إليه . وبالله التوفيق .

قال مالك : ولا تعقلُ العاقلةُ أحدًا أصاب نفسه عمدًا أو خطأً بشيءٍ ، وعلى ذلك رأى أهلُ الفقه عندنا ، ولم أسمع أن أحدًا ضمَّن العاقلةً من دية

..... القبس

(١) تقدم تخريجه ص ١٢٥ .

(٢ - ٢) في ح ، هـ ، و : «مسائل أصحابنا» ، وفي ط ١ : «مسائل أصحابه» .

(٣) في ح ، هـ ، و ، ط ١ : «أن يرد» .

الاستدكار العميد شيئاً ، ومما يُعرفُ به ذلك أن الله تعالى قال في كتابه : ﴿فَمَنْ عَفَى  
لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ . وتفسيرُ ذلك فيما  
نُرى ، والله أعلم ، أنه مَنْ أُعْطِيَ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْعَقْلِ فَلْيَتَّبِعْهُ  
بِالْمَعْرُوفِ ، وَلْيَتَوَدَّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ .

قال أبو عمر : أما قوله : لا تعقلُ العاقلةُ أحداً أصاب نفسه عمداً أو  
خطأً ، وعلى ذلك رأى أهلُ الفقه عندنا . فهو قولُ أكثرِ العلماء . وقد اتَّفَقَ  
مالكٌ ، والثوريُّ ، وأبو حنيفةً ، والشافعيُّ ، فيمن قتل نفسه خطأً أو عمداً ،  
أنه لا يجبُ على عاقلته شيءٌ . وقال الأوزاعيُّ : لو أن رجلاً ذهب يضربُ  
بسيفه في العدو فأصاب نفسه ، فعلى عاقلته الديةُ .

وروى معمرٌ ، عن الزهريِّ وقتادةً ، أن رجلاً فقاً عينَ نفسه خطأً ،  
فقضَى له عمرُ بنُ الخطابِ رضيَ الله عنه بديتها على عاقلته ، وقال :  
أصابته يَدٌ مِنْ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : القياسُ والنظرُ يمنعُ من أن يجبَ للمرءِ على نفسه دينٌ ،  
والعاقلةُ إنما تحمِلُ عن المرءِ <sup>(٢)</sup> ما لزمه <sup>(٣)</sup> لغيره ، ألا ترى أن مَنْ <sup>(٣)</sup> لا عاقلةَ له

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٨٢٦) من طريق الزهري وقتادة به .

(٢ - ٢) في ح ، هـ ، م : « ما » .

(٣) في الأصل ، م : « ما » .

الموطأ قال مالكٌ في الصبيِّ الذي لا مالَ له والمرأةُ التي لا مالَ لها ، إذا جَنَى أحدهما جِنَايَةً دُونَ الثَلَاثِ : إنه ضامنٌ على الصبيِّ أو المرأةِ في مَالِهِمَا خَاصَّةً ، إن كان لهما مالٌ أُخِذَ منه ، وإلا فجِنَايَةُ كُلِّ وَاحِدٍ

لِزِمَتِهِ جِنَايَتُهُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فلما استحَالَ أَنْ يَجِبَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ الاستدكار شَيْءٌ ، استحَالَ أَنْ يَجِبَ عَلَى عَاقِلَتِهِ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وأما قوله : وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا ضَمَّنَ الْعَاقِلَةَ مِنْ دِيَةِ الْعَمْدِ شَيْئًا . فهذا يَقْضِي<sup>(١)</sup> مِنْ قَوْلِهِ ، عَلَى صَحِيحَةِ رَوَايَةٍ مَنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّ دِيَةَ الْجَائِفَةِ وَالْمَأْمُومَةِ وَكُلُّ مَا يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُ مِنَ الْجِرَاحِ فِي الْعَمْدِ ، أَنَّهُ فِي مَالِ الْجَانِي لَا عَلَى الْعَاقِلَةِ .

وأما قوله : وَمِمَّا يُعْرَفُ بِهِ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿فَمَنْ عَفَى لَكُمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ . فَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُهُ وَقَوْلُ أَصْحَابِهِ وَسَائِرِ الْفُقَهَاءِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَمَنْ عَفَى لَكُمْ﴾ . هَلْ هُوَ الْقَاتِلُ أَوْ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ ؟

وقد أفرَدنا لهذه المسألة جزءًا استوعبنا فيه معانيها وما للعلماء فيها ، وَأَوْضَحْنَا الْحُجَّةَ لِمَا اخْتَرْنَاهُ<sup>(٢)</sup> مِنْ ذَلِكَ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قال مالكٌ في الصبيِّ الذي لا مالَ له ، والمرأةُ التي لا مالَ لها إذا جَنَى

القبس .....

(١) فِي وَ ، م : « يَقْتَضِي » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَخْبَرْنَاهُ » .

الموطأ  
منهما ذَيْن عليه ، ليس على العاقلة منه شيء ، ولا يُؤخذُ أبو الصبيِّ  
بعقلِ جنايةِ الصبيِّ ، وليس ذلك عليه .

قال مالك : الأمرُ عندنا الذي لا اختلافَ فيه ، أن العبدَ إذا قُتِلَ

---

الاستدكار أحدهما جنايةً دونَ الثُّلثِ : إنه ضامنٌ على الصبيِّ والمرأةِ في مالِهما  
خاصّةً ، إن كان لهما مالٌ أخذَ منه ، وإلا فجنايةٌ كلُّ واحدٍ منهما ذَيْن  
عليه ، وليس على العاقلةِ منه شيء ، ولا يُؤخذُ أبو الصبيِّ بعقلِ جنايةِ  
الصبيِّ ، وليس ذلك عليه .

قال أبو عمر : إنما ذَكَرَ المرأةَ مع الصبيِّ هنا ؛ لأنه سُئِلَ عنهما ، واللهُ  
أَعْلَمُ ، لأن الصبيَّ عمدُهُ خطأً ، وفعلُهُ خطأً كُلُّهُ إذا كان في الدماءِ ،  
وكذلك خطأُ الرجلِ والمرأةِ . وأصلُهُ أن العاقلةَ لا تحمِلُ ما دونَ الثُّلثِ مِن  
جنايةِ الخطأ .

وقد ذَكَرْنَا الاختلافَ في ذلك ، فما كان دونَ الثُّلثِ فهو في مالِ  
الجاني ، وما لَزِمَ ذِمَّةٌ<sup>(١)</sup> المُوسرِ فهو ذَيْنٌ على المعسرِ ، ولا يُؤخذُ<sup>(٢)</sup> الأبُ  
بجنايةِ الابنِ الصغيرِ ولا الكبيرِ ، وهذا ما لا خلافَ فيه . والحمدُ لله .  
قال مالكُ : الأمرُ عندنا الذي لا اختلافَ فيه ، أن العبدَ إذا قُتِلَ كانت

---

القبس

---

(١) في الأصل ، ح ، هـ ، م : « ذمة » .

(٢) في م : « يأخذ » .



الموطأ  
كانت فيه القيمة يوم يُقتل ، ولا تحمِلُ عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً ،  
قلَّ أو كثر ، وإنما ذلك على الذى أصابه فى ماله خاصة ، بالغاً ما بلغ ،  
وإن كانت قيمة العبد الدية أو أكثر ، فذلك عليه فى ماله ؛ وذلك لأنَّ  
العبد سلعة من السلع .

الاستدكار  
فيه القيمة يوم يُقتل ، ولا تحمِلُ عاقلة قاتله من قيمته شيئاً ، قلَّ أو كثر ،  
وإنما ذلك على الذى أصابه فى ماله خاصة ، بالغاً ما بلغ ، وإن كانت قيمة  
العبد الدية أو أكثر ، فذلك عليه فى ماله ؛ وذلك أن العبد سلعة من السلع .  
قال أبو عمر : قد بين مالك بقوله أن العبد سلعة من السلع . ما هو  
حُجَّة لمذهبه ، فى أن قيمة العبد لا تحمِلُها العاقلة ؛ لأن العاقلة لا تحمِلُ  
شيئاً من جنايات الأموال عند الجميع . وقد قال بقول مالك فى ذلك ؛  
ابن أبى ليلى ، وعثمان البتّى ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد ،  
والحسن بن حى ، وأبو يوسف فى إحدى الروايتين عنه ، قالوا : قيمة  
العبد على الجانى فى ماله خاصة . وقد روى عن الشافعى مثل ذلك ،  
والأكثر الأشهر عن الشافعى - وهو الظاهر من مذهبه - أن العبد إذا قُتل  
خطأً ، فقيمتُه على عاقلة قاتله فى ثلاث سنين . وهو قول أبى حنيفة ،  
وزُفَر ، ومحمد ، وأبى يوسف .

قال أبو عمر : قد ذكرنا فيما تقدّم من كتابنا هذا ، عن الشعبى

الاستذكار وإبراهيم<sup>(١)</sup>، أن العاقلة لا تحمل<sup>(٢)</sup> عمداً ولا عبداً<sup>(٣)</sup>. وقال إبراهيم: لا يعقل العبد ولا يُعقل عنه<sup>(٤)</sup>. وقال الحسن: إذا قتل الحرُّ العبدَ خطأً فعليه الدية وعتق رقبة<sup>(٥)</sup>. وقال مكحول: ليس على العاقلة من دية العبد شيء. وأما الذين قالوا: إن قيمة العبد المقتول على عاقلة القاتل؛ فمنهم عطاء، والحكم، وحماد، والزهرى<sup>(٦)</sup>.

قال شعبة<sup>(٧)</sup>: سألت الحكم وحماداً عن رجل قتل دابةً خطأً، قالوا: في ماله. قالوا: وإن قتل عبداً فهو على العاقلة<sup>(٨)</sup>. وقال يونس، عن الزهرى في حرٍّ قتل عبداً خطأً، قال: قيمته على العاقلة<sup>(٩)</sup>.

قال أبو عمر: قد تقدّم من قول الشافعي أن قياس العبد على الحرِّ في النفس وما دونها أولى من قياسه على الأموال والبهائم. وقد استحسن

(١) في الأصل، م: «القاسم».

(٢) في الأصل، م: «تكون».

(٣) تقدم تخريجه ص ١٢٥، ١٢٦.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨١/٩.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٢/٩.

(٦) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٢/٩.

(٧) في ح، ه: «الزهرى».

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٢/٩ من طريق شعبة به.

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٢/٩ من طريق يونس به.

الاستدكار مالک الکفرارة فى قتل العبد ، ولم يستحسنها هو ولا أحد من العلماء فى البهائم والأموال . ولم يُوجب مالک الکفرارة فى قتل العبد ، وقال : الکفرارة التى فى القرآن (فى الأحرار) ؛ لأنه ذكر معها الدية ، وليس فى قتل العبد دية . قال : والکفرارة فى قتل العبد حسنة<sup>(٢)</sup> . وقال الطحاوى معترضاً عليه : قد قال الله عز وجل : ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرٌ رَقَبَةٌ ﴾ [النساء: ٩٢] . فأوجب الکفرارة بلا دية ، فعلمنا أن وجوب الکفرارة غير مقصور على حال وجوب الدية .

قال أبو عمر : الکفرارة فى قتل العبد خطأ واجبة على عاقلته<sup>(٣)</sup> عند الكوفيين والشافعي .

وأما قول مالک : وإنما ذلك على الذى أصابه فى ماله خاصة ، بالغاً ما بلغ ، وإن كانت قيمة العبد الدية أو أكثر . فهو مذهب الشافعي وأبي يوسف . وهو قول سعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، وشريح ، ومكحول ، وابن شهاب الزهري ، والحسين ، وابن سيرين ، كلهم قال فى الرجل يقتل العبد خطأ : قيمته<sup>(٤)</sup> بالغاً ما بلغت ، وإن زادت على دية الحر

(١ - ١) ليس فى : الأصل ، م ، وفى هـ : « فى الإخوان » .

(٢) بعده فى الأصل : « قال والکفرارة فى قتل العمد خطأ » .

(٣) فى ح ، هـ ، ط ، ١ ، م : « قاتله » .

(٤) بعده فى الأصل ، هـ ، م : « عليه » .

الاستدكار أضعافاً<sup>(١)</sup> . ورؤي ذلك عن عليّ وابن مسعود<sup>(٢)</sup> . وقال أبو حنيفة ، وزُفَرٌ ،  
ومحمدٌ : إذا قُتِلَ العبدُ خطأً وقيمتُهُ أكثر من عشرة آلاف درهم ، لم يُرَدَّ  
صاحبه على عشرة آلاف درهم شيئاً<sup>(٣)</sup> . وهو قولُ الحكمِ بنِ عُتيبةَ وحمادِ  
ابنِ أبي سليمان ، فهؤلاء يقولون : لا يُرَادُ في قيمة العبدِ على دية الحرِّ .  
وقالت طائفةٌ من فقهاء الكوفة : لا يُتْلَعُ به ديةُ الحرِّ ؛ يُنْقَصُ منها شيءٌ .  
رؤي ذلك عن الشعبي وإبراهيم<sup>(٤)</sup> . وقال سفيانُ الثوريُّ : يُنْقَصُ منها  
الدرهمُ ونحوه . وقال غيره من الكوفيين : يُنْقَصُ منها عشرة دراهم .  
 واحتجُّ الطحاويُّ بأن قال : الرُّقُّ حالُ نقصٍ ، والحريةُ حالُ كمالٍ وتَمَامٍ ،  
فمُحالٌ أن يَجِبَ في حالِ نُقصانه أكثر مما يَجِبُ في حالِ تَمَامِهِ ، فَمِنْ هُنَا  
وَجِبَ ألا يُجاوَزَ بقيمته<sup>(٥)</sup> الدية .

قال أبو عمر : قد أجمعوا أنها قيمةٌ لا ديةٌ ، فوجب أن يُتْلَعَ بها  
حيثُ بلغت كسائر قيمِ المُستهلكاتِ التي لا توقِفُ فيها . والله  
أعلمُ .

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨١٧١، ١٨١٧٤-١٨١٧٦)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٣٨/٩، ٢٣٩ .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨١٧٦)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٣٩/٩ .

(٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨١٧٢)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٤٠/٩ .

(٥) في ح ، هـ ، و ، م : «قيمة» .

## ميراث العقل والتغليظ فيه

١٦٨١ - حدثني يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، أن عمر بن الخطاب نَشَدَ النَّاسَ بِعَمِّي : مَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الدِّيَةِ أَنْ يُخِيرَنِي . فَقَامَ الضَّحَّاكُ بْنُ سَفْيَانَ الْكِلَابِيُّ فَقَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُورِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَائِي مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : ادْخُلِ الْخِبَاءَ حَتَّى آتِيكَ . فَلَمَّا نَزَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ ، فَقَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ .

قال ابن شهاب : وكان قتل أشيم خطأ .

مالك ، عن ابن شهاب ، أن عمر بن الخطاب نَشَدَ النَّاسَ بِعَمِّي : مَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الدِّيَةِ أَنْ يُخِيرَنِي . فَقَامَ الضَّحَّاكُ بْنُ سَفْيَانَ الْكِلَابِيُّ ، فَقَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُورِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَائِي مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : ادْخُلِ الْخِبَاءَ حَتَّى آتِيكَ . فَلَمَّا نَزَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ . فَقَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَكَانَ قَتْلُ أَشِيمَ خَطَأً <sup>(١)</sup> .

هكذا روى هذا الحديث جماعة أصحاب مالك ، فيما عُلِمْتُ ، في

..... القيس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٧٢) ، ورواية أبي مصعب (٢٣١١ ، ٢٣١٢) . وأخرجه الشافعي ٨٩/٦ ، والبيهقي ١٣٤/٨ من طريق مالك ٤ .

التمهيد «الموطأ» وغيره، وزواه أصحاب ابن شهاب عنه، عن سعيد بن المسيب . وهو صحيح عن سعيد بن المسيب، ورواية سعيد بن المسيب عن عمر، قد تكلمنا فيها في غير هذا الموضع، وأنها تجري مجرى المتصل، وجائز الاحتجاج بها عندهم؛ لأنه قد رآه، وقد صحح بعض العلماء سماعه منه، وولد سعيد بن المسيب لستين مضت من خلافة عمر. وقال سعيد: ما قضى رسول الله ﷺ بقضية، ولا أبو بكر، ولا عمر، إلا وأنا أحفظها. وهذا الحديث عند جماعة أهل العلم صحيح، معمول به، غير مختلف فيه، سنة مسنونة عندهم، فأغنى ذلك عن الإكثار والبيان. والله المستعان.

حدثني سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي، وحدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا أبو جعفر الطحاوي، قال: حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعي، وأخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن عمر كان يقول: الدية للعاقلة، ولا تراث المرأة من دية زوجها. حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان أن النبي ﷺ ورث امرأة أشيم من دية زوجها<sup>(١)</sup>.

(١) الشافعي ٢١٧/٢ (٣٦٠ - شفاء العي)، وابن أبي شيبة ٣١٣/٩. وأخرجه أحمد =

وأخبرنا خلف بن سعيد، <sup>(١)</sup> قال : حدثنا عبد الله بن محمد <sup>(٢)</sup> ، قال : التمهيد  
 حدثنا أحمد بن خالد ، قال : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : حدثنا  
 عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، أن عمر  
 ابن الخطاب قال : ما أرى الدية إلا للعصبية ؛ لأنهم يعقلون عنه ، فهل سمع  
 أحد منكم من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً ؟ فقال الضحاك بن سفيان  
 الكلابي ، وكان رسول الله ﷺ استعمله على الأعراب : كتب إلى رسول  
 الله ﷺ أن أورت امرأة أشيم الضبائي من دية زوجها . فأخذ بذلك  
 عمر <sup>(٣)</sup> .

وذكره عبد الرزاق أيضاً <sup>(٤)</sup> ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن ابن  
 المسيب ، عن عمر مثله سواء ، وزاد فيه : وكان قتل أشيم خطأ .  
 وهذا يحتمل أن يكون قوله : وكان قتل أشيم خطأ . من قول سعيد بن  
 المسيب أيضاً ، ويحتمل أن يكون من قول ابن شهاب ، كما قال مالك ،

= ٢٤/٢٥ (١٥٧٤٦) ، وأبو داود (٢٩٢٧) ، وابن ماجه (٢٦٤٢) ، والترمذي (١٤١٥) ،  
 (٢١١٠) ، والنسائي في الكبرى (٦٣٦٣ ، ٦٣٦٤) من طريق سفيان به .  
 (١ - ١) سقط من : م . وينظر بغية الملتبس ص ٣٣١ .  
 (٢) أخرجه الطبراني (٨١٣٩) ، وابن حزم ٢٣٧/١٢ من طريق إسحاق بن إبراهيم به . وهو  
 عند عبد الرزاق (١٧٧٦٤) - ومن طريقه أحمد ٢٢/٢٥ (١٥٧٤٥) ، وأبو داود عقب  
 الحديث (٢٩٢٧) - وأخرجه سعيد بن منصور (٢٩٧) من طريق معمر به .  
 (٣) عبد الرزاق (١٧٧٦٥) .

التمهيد وهو المعروف من ابن شهاب ؛ إدخاله كلامه في الأحاديث كثيرا ، وهو الذى يُشبهه أن يكون من قول ابن شهاب ، كما قال مالك ، لا من قول سعيد .

وقد روى عن ابن المبارك ، عن مالك ، عن الزهرى ، عن أنس ، قال : كان قتل أشيم خطأ . وهو غريب من حديث مالك جدا .

حدثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن إبراهيم بن خيثون ، قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان ، مُشكَّدًا ، قال : حدثنا عبد الله بن المبارك ، عن مالك ، عن الزهرى ، عن أنس ، قال : كان قتل أشيم خطأ <sup>(١)</sup> .

هكذا رواه مُشكَّدًا ، عن ابن المبارك ، عن مالك ، عن الزهرى ، عن أنس .

ورواه حبان بن موسى ، عن ابن المبارك ، عن مالك ، عن الزهرى قوله كما فى « الموطأ » .

وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ،

(١) أخرجه الطبرانى (٨١٤٣) عن عبد الله بن أحمد به ، وأخرجه ابن أبى عاصم فى الآحاد والثانى (١٤٩٨) ، والدارقطنى ٧٧/٤ من طريق عبد الله بن عمر به .



قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قال : حَدَّثَنَا هَشِيمٌ ، عن الزهري ، عن التمهيد  
سعيد بن المسيب ، قال : جاءت امرأة إلى عمرَ تسأله أن يورثها من دية  
زوجها ، فقال : ما أعلم لك شيئاً . فنشد الناس : مَنْ كان عنده عن النبي  
ﷺ عِلْمٌ فَلْيَقُمْ . فقام الضحاكُ بْنُ سفيانَ الكلابي ، فقال : كُتِبَ إلى  
رسولِ اللهِ ﷺ أن أُورثَ امرأةَ أشيمٍ من ديةِ زوجها<sup>(١)</sup> . قال أبو إسحاق :  
ولم يسمعه هَشِيمٌ من الزهري .

قال أبو عمر : هكذا في حديث ابن شهاب ، أن الضحاكُ بْنُ سفيانَ  
أخبر بهذا الخبر عمرَ بن الخطاب ، وهذا يثبت في حديث مالك ، وهشيم ،  
وابن جريج<sup>(٢)</sup> ، وغيرهم ، في هذا الحديث . وقال فيه ابنُ عيينة : حتى  
كُتِبَ إليه<sup>(٣)</sup> الضحاكُ . وهو عندي وهم ، وإنما الحديث أن رسولَ اللهِ  
ﷺ كُتِبَ إلى الضحاكِ ، لا أن الضحاكَ كُتِبَ بذلك<sup>(٤)</sup> إلى عمر ، ألا ترى  
إلى حديث مالك وغيره : فقام الضحاكُ حينَ نشدهم عمرُ ، وأخبر به  
عمر ، وقال له : اذْخُلِ الخِباءَ حتى آتيتك . فلما نزلَ عمرُ أخبره الضحاكُ .  
وفي حديث غيره : مَنْ كان عنده عِلْمٌ فَلْيَقُمْ . فقام الضحاكُ . وهذا كله

(١) أخرجه سعيد بن منصور (٢٩٦) عن هشيم - على الشك في سماعه من الزهري - عن الزهري به ،  
وأخرجه الطبراني (٨١٤١) من طريق هشيم ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري به .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٩٥ .

(٣) في ي : « فيه » .

(٤) سقط من ي .

التهميد يَدُلُّ على أَنَّ ابْنَ عَيْنَةَ وَهَمَ فِي قَوْلِهِ : حَتَّى كَتَبَ إِلَيْهِ الضَّحَّاكُ . وَأَنَّ الصَّحِيحَ مَا قَالَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ .

وَقَدْ رَوَى زَفَرُ بْنُ وَثِيئَةَ ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، أَنَّ الَّذِي أَخْبَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عُمَرُ ، زُرَّارَةُ بْنُ جَزِي ، رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَوْسُفَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يَوْسُفُ بْنُ أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُوسَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ الْأَنْطَاكِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارِكِ الصُّورِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّعِيثِيُّ <sup>(١)</sup> ، عَنْ زَفَرِ بْنِ وَثِيئَةَ ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، أَنَّ زُرَّارَةَ بْنَ جَزِي قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى الضَّحَّاكِ بْنِ سَفْيَانَ أَنَّ يُورَثَ امْرَأَةً أُشِيمَ الضَّبَّائِي مِنْ دِيْنِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ ، وَلَيْسَ مِمَّا يُعَارِضُ بِهِ حَدِيثُ ابْنِ شَهَابٍ ، وَأَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ سَفْيَانَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

(١) فِي ي : « الشَّعْبِيُّ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٥٥٩/٢٥ .

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٥٣١٥) وَفِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ (١٤٣٧) مِنْ طَرِيقِ صَدَقَةِ بْنِ خَالِدٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ٧٦/٤ مِنْ طَرِيقِ الشَّعِيثِيِّ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى وَالْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ - كَمَا فِي الْإِصَابَةِ ٥٥٩/٢ - مِنْ طَرِيقِ زَفَرِ بْنِ وَثِيئَةَ بِهِ .

وفيه من الفقيه أن الرجل العالم الخَيْرَ الجليل قد يخفى عليه من الشئ التمهيد والعلم ما يكون عند غيره ممن هو دونه في العلم ، وأخبار الآحاد علم خاصة ، لا يُنكر أن يخفى منه الشئ على العالم وهو عند غيره .

وفيه أن القياس لا يُستعمل مع وجود الخبر وصحته ، وأن الرأى لا مدخل له في العمل<sup>(١)</sup> مع ثبوت السنة بخلافه ، ألا ترى عمر قد كان عنده في رأيه أن من يعقل يَرث الدية ، فلما أخبره الضحاك بما أخبره ، رجع إليه وقضى به ، واطرح رأيه .

وفيه إثبات العمل بخبر الواحد . وفيه ما يُبين مذهب عمر في خبر الواحد ، أنه عنده مقبول معمول به ، وأن مراجعته لأبي موسى في حديث الاستئذان لم تكن إلا للاستظهار ، أو لغير ذلك من الوجوه التي قد يبتأها في كتاب « العلم » ، فأغنى ذلك عن ذكرها ههنا .

ولا خلاف بين الفقهاء والفُراض في هذا الباب ، وجاء فيه عن الحسن البصري وحده أن الإخوة للأُم ، والمرأة ، والزوج ، لا يرثون من الدية شيئاً<sup>(٢)</sup> . وزوى مثل ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> . وزوى

(١) في م : « العلم » .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٣٠٧) ، والدارمي (٣٠٨٦) .

(٣) أخرجه سعيد بن منصور (٣٠٦) ، والدارمي (٣٠٨٥) .

١٦٨٢ - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، أن رجلاً من بني مُذَلِجٍ يقالُ له: قتادة. حَذَفَ ابْنَهُ بِسَيْفٍ فَأَصَابَ سَاقَهُ، فَتَزَيَّ فِي جُرْحِهِ فَمَاتَ، فَقَدِمَ سَرِاقَةُ بْنُ جُعْشُمٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: اَعْدُدْ عَلَى مَاءٍ قَدِيدٍ، عَشْرِينَ وَمِائَةً بَعِيرٍ حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ. فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعِينَ خَلِيفَةً، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ أَخُو الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: هَإِنَذَا. فَقَالَ: خُذْهَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ».

التمهيد عنه أيضاً أنه قال: قد ظلم من لم يُورث بنى الأم من الذية<sup>(١)</sup>.

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، أن رجلاً من بني مُذَلِجٍ يقالُ له: قتادة. حَذَفَ ابْنَهُ بِالسَّيْفِ فَأَصَابَ سَاقَهُ، فَتَزَيَّ فِي جُرْحِهِ فَمَاتَ، فَقَدِمَ سَرِاقَةُ بْنُ جُعْشُمٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: اَعْدُدْ عَلَى مَاءٍ قَدِيدٍ عَشْرِينَ وَمِائَةً بَعِيرٍ حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ. فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ عُمَرُ، أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلِيفَةً، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ أَخُو الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: هَإِنَذَا. قَالَ: خُذْهَا، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِقَاتِلِ

(١) أخرجه سعيد بن منصور (٣٠٣)، وابن أبي شيبة ٣١٦/٩، والدارمي (٣٠٨٣).

لم يُخْتَلَفَ على مالك في هذا الحديث وإرساله . وقد رَوَاهُ حمادُ بْنُ سلمة<sup>(٢)</sup> ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ، أن عمرَ بن الخطاب قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : « ليس لقاتلِ شيءٍ » . مختصراً ، وهذا منقطعٌ كرواية مالكٍ سواءً .

وقد رُوِيَ مسنداً من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> . وكذلك رُوِيَ قوله ﷺ : « لا يُقَادُ والدُ بولده<sup>(٤)</sup> » . من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه<sup>(٥)</sup> . ومن حديث عمرَ بن الخطاب أيضاً<sup>(٦)</sup> ، ومن حديث ابن عباس<sup>(٧)</sup> . وهو حديثٌ مشهورٌ عند أهل العلم بالحجاز<sup>(٨)</sup> والعراق ، مُستفيضٌ عندهم ، يَسْتَعْنِي بشهرته

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٣١٣) . وأخرجه عبد الرزاق (١٧٧٨٢) ، والنسائي في الكبرى (٦٣٦٨) ، والبيهقي ٣٨/٨ ، ٧٢ من طريق مالك به .

(٢) في الأصل : « زيد » . وكلاهما يروى عن يحيى بن سعيد . ينظر تهذيب الكمال ٧/٢٣٩ ، ٢٥٩ .

(٣) سيأتي تخريجه من ٢١٠ ، ٢١١ .

(٤) في ر : « بولده » .

(٥) سيأتي تخريجه من ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٦) سيأتي تخريجه من ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٧) سيأتي تخريجه من ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٨ - ٨) في الأصل : « الحجاز » .

التمهيد وقبوله والعمل به عن الإسناد فيه ، حتى يكاد أن يكون الإسناد في مثله لشهرته تكلفاً .

(١) وأما قوله : حذف ابنه بالسيف . فمعناه : رماه به (٢) فقطعه ، والحذف الرمي والقطع بالسيف أو العصا ، ومن رواه بالخاء المنقوطة فقد صحف ؛ لأن الحذف - بالخاء - إنما هو الرمي بالخصي أو النوى .

وحديث هذا الباب ليس فيه تصريح بطرح القود بين الأب وابنه إذا قتله ، ولكنه فيه دليل على ذلك ؛ لأن عمر إنما أمر فيه بالدية المغلظة لطرح القود ، وهذا ما لا إشكال فيه إن شاء الله .

وقد اختلف الفقهاء في ذلك (٣) بعض الاختلاف ؛ فزوى عن مالك أنه قال : يُقتلُ الوالدُ بولده إذا قتله عمداً . وهو قول عثمان البتي . ودفع من ذهب هذا المذهب ما زوى من الأثر في ذلك ؛ لأنها كلها معلولة الأسانيد ، والمشهور من مذهب مالك عند أصحابه أن الرجل إذا ذبح ولده أو عيّل به عملاً لا يُشكُّ في أنه عمّد إلى قتله دون

(١ - ١) في ف : « وفيه من الفقه أن الوالد لا يقاد بابنه إذا قتله وهذا موضع اختلف فيه العلماء » .

(٢) ليس في : الأصل ، م .

أدب، فإنه يُقَادُّ به، وإن حَذَفَه<sup>(١)</sup> بسيفٍ أو عصاً لم يُقْتَلْ به. وقال التمهيد الشافعي، وأبو حنيفة، والأوزاعي: لا يُقَادُّ والدٌ بولده على حال، وكذلك الجدُّ لا يُقَادُّ بابنِ ابنه. وقال الحسن بن حي: يُقَادُّ الجدُّ بابنِ الابن، ولا يُقَادُّ الأبُّ بابنه. وكان يُجِيزُ شهادةَ الجدِّ لابنِ ابنه<sup>(٢)</sup>، ولا يُجِيزُ شهادةَ الأبِّ لابنه<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الحديث أيضاً تغليظُ الدِّيةِ على الأبِّ في قتله ابنه؛ لأنَّ عمرَ غلظها على قتادة المُدْلِجِيَّ في قتله ابنه، وقد يَحْتَمِلُ أن يكونَ قَتَلَهُ عَمْدًا، وَيَحْتَمِلُ أن يكونَ<sup>(٤)</sup> شِبْهَ عَمِدٍ على مذهبٍ مَنْ أثبت شِبْهَ الْعَمِدِ. وقد ذَكَرْنَا حُكْمَ الدِّيَّاتِ فِي الْعَمِدِ وَشِبْهِهِ فِي الْخَطَأِ، وَمَا يُغْلَظُ مِنْهَا وَمَا لَا يُغْلَظُ، وَكَيْفَ الْحُكْمِ فِيهَا، مِمَّهَذَا مَبْسُوطًا فِي بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ<sup>(٥)</sup>. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

ولم يُدْخَلْ مَالُكَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي بَابِ الدِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا أَدْخَلَهُ فِي بَابِ مِيرَاثِ الْعَقْلِ؛ فَإِنْ كَانَ قَتَلَ قَتَادَةَ الْمُدْلِجِيَّ ابْنَهُ خَطَأً، بَأَن يَكُونَ أَرَادَ غَيْرَهُ وَأَصَابَهُ، فَالْدِّيةُ فِي ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَهُ فَلَيْسَ الْحَذْفُ

(١) فِي ر: «جرحه».

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ: ف، ر، م.

(٣) بَعْدَهُ فِي ف: «خَطَأً وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ».

(٤) يَنْظُرُ مَا تَقْدِمُ فِي ٥٣٤/٢٠ - ٥٣٨.

التمهيد بالسيف من شأن القتل به ، ولا خلاف بين العلماء أن من قصد إلى غيره بحديدة يقتل مثلها أنه عمد صحيح فيه القود ، إلا أن يكون القاتل أباً فإنهم اختلفوا فيه ، وقد حكم مالك في حذف الرجل ابنه بالسيف بغير حكم الأجنبي في ذلك ؛ لأن ذلك من الأجنبي عنده عمد يجب فيه القود ، لأنه لا يعرف شبه العميد ويُنكره . وقد ذكرنا وجه العميد والخطأ ، ووجه شبه العميد في القتل ، <sup>(١)</sup> في كتاب «الأجوبة عن المسائل المستغرية» <sup>(٢)</sup> ، وجرى من ذلك ذكر كافٍ في باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب .

وأما قول عمر في هذا الحديث لسراقة بن جعشم : اغدذ على ماء قدي عشرين ومائة بعير . فإنه أراد أن يأخذ منها ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خليفة حوامل ، يختار ذلك في المائة والعشرين . وهذا يبين في الحديث ، وهكذا التغليظ على الأب في دية الإبل . وأما تغليظها في الذهب أو الورق على أهلها ، فإنه يُنظر إلى قيمة أسنان الدية غير مغلظة فتُعرف ، ثم يُنظر إلى قيمة أسنان التغليظ ، ثم يُحكم بزيادة ما بينهما ؛ فإن كان قيمة الأسنان في الخطأ ستمائة ، وقيمة المغلظة ثمانمائة ، فبين

(١ - ١) في ف : «وما للعلماء في ذلك من المذاهب» .

(٢) الأجوبة عن المسائل المستغرية ص ٢٣١ وما بعدها .



القيمتين مائتان ، وذلك ثلث دية الخطأ ، فيزاد على أهل الورق أو الذهب التمهيد  
 ثلث الدية أو أقل أو أكثر ، على حسب ما بين القيمتين . وتكون الدية  
 المغلظة على الأب في ماله . هذا مذهب مالك وأصحابه وعامة العلماء .

ومعنى قول عمر عندهم لسراقة المدلجى : اغدذ على ماء قديد كذا  
 وكذا . قال له ذلك ؛ لأنه كان المخاطب بذلك لوجهته في قومه ومعرفة  
 عمر به ؛ لأنه أحد الصحابة ، وكان سيد بنى مدلج ، فاستغنى عمر  
 بمخاطبته عن مخاطبة الأب ؛ لأنه كان الذى قدم عليه بخبر قتل قتادة  
 المدلجى لانيه ، فلذلك توجه الخبر إليه ، " لا أن " ذلك على عاقلة  
 قتادة<sup>(١)</sup> . هذا قول من جعل الدية فى قتل الأب ابنه فى مال الأب ، ومن  
 جعلها على عاقلة يعقل الخطاب لسراقة ؛ لأنه وجه قومه الذين يعقلون  
 عنه ، وهو يجمعها فيهم .

وذكر ابن وهب فى « موطئه » ، وقد تقدم إسناؤه ، قال : أخبرنى  
 حفص بن ميسرة ، أن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمى حدثه ، قال :  
 حدثنى غير واحد ، أن عدياً الجذامى كان له امرأتان فاقتلتا ، فرمت  
 إحداهما الأخرى<sup>(٢)</sup> فماتت منها ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال

(١ - ١) فى م : « لأن » .

(٢) بعده فى ر : « وقف على هذا » .

(٣) ليس فى : الأصل ، م .

التمهيد رسول الله ﷺ: «اعقلها ولا ترثها»<sup>(١)</sup>.

ومذهب مالك أن الدية تُغلط على الأب في قتل ابنه، ولا تغلظ عنده على أحد الدية إلا على الأب أو الجد في قتل ابنه أو ابن ابنه، والأُم في هذا مثل الأب، وتُغلط عنده الدية في الإبل وفي الذهب والورق، وتُغلط في النفس وفي الأعضاء، وقد ذكرنا مذهب مذهب غيره في الديات المغلطات<sup>(٢)</sup> فيما سلف من هذا الكتاب<sup>(٣)</sup>، والحمد لله، فلا وجه لإعادة ذلك ههنا.

والحجة لمذهب مالك في قتل الأب بائنه ظاهر قول الله عز وجل: ﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. و﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. ولم يخص أباً من غيره، وقوله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩]. وحجة من لم ير قتله بائنه الآثار المرفوعة عن النبي ﷺ في ذلك.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا أحمد بن صالح المقرئ، قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن جعفر بن أحمد بن عمر الناقد، يُعرف بابن

(١) أخرجه البيهقي ١٩/٦ من طريق ابن وهب به.

(٢) بعده في ر: «وغير المغلطات».

(٣) ينظر ما تقدم في ٥٣٦/٢٠ - ٥٣٨.

الكوفي، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ التمهيد جابر، عن يعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يُقَادُ وَالِدٌ بَوْلِدٍ »<sup>(١)</sup>.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ، قالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عن الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « لا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ »<sup>(٢)</sup>.

ورواه ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، قال عمر: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فذكره مثله<sup>(٣)</sup> سواء<sup>(٤)</sup>.

وقد روى هذا الخبر عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقه، عن النبي ﷺ.

(١) أخرجه الدارقطني في الأفراد - كما في نصب الراية ٣٤١/٤ - من طريق محمد بن جابر به.

(٢) ابن أبي شيبة ٤١٠/٩. وأخرجه عبد بن حميد (٤١)، وابن ماجه (٢٦٦٢)، والترمذي (١٤٠٠) من طريق أبي خالد الأحمر به.

(٣) ليس في: الأصل.

(٤) أخرجه أحمد ٢٩٢/١ (١٤٧، ١٤٨) من طريق ابن لهيعة به.

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ صَالِحِ الْحَلَبِيِّ ،  
 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيِّ ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ ، قَالَ :  
 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ الْمُنْتَنَى بْنِ الصَّبَّاحِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ،  
 عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ سَرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ لَا يُقَيِّدُ  
 الْأَبَ مِنْ ابْنِهِ ، وَلَا يُقَيِّدُ الْإِبْنَ مِنْ أَبِيهِ <sup>(١)</sup> .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ :  
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ ، وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مِهْرَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَا  
 جَمِيعًا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ الْخَفَّافُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ  
 مُسْلِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ  
 قَالَ : « لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَلَا يُقَادُ بِالْوَلَدِ الْوَالِدُ » <sup>(٢)</sup> .

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ خَلْفِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ طَاوُسٍ سَقَطٌ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، مِنْ  
 الْإِسْنَادِ .

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ

- (١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ١٤٢/٣ مِنْ طَرِيقِ الْهَيْثَمِ بْنِ خَارِجَةَ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٩٩) مِنْ  
 طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ بِهِ .  
 (٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (٢٤٠٢) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٥٩٩ ، ٢٦٦١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٠١) مِنْ طَرِيقِ  
 إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ بِهِ .

ابن مهران السراج ، قال : حدثنا بشر بن موسى ، قال : حدثنا خلاد بن التمهيد يحيى المقرئ ، عن قيس بن مسلم<sup>(١)</sup> ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : « لا تُقام الحدود في المساجد ، ولا يُقاد بالولد الوالد »<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : استفاض عند أهل العلم قوله ﷺ : « لا يقاد بالولد الوالد » . وقوله : « لا وصية لوارث »<sup>(٣)</sup> . استفاضة هي أقوى من الإسناد . والحمد لله .

وأما منع القاتل عمداً من الميراث ، فإنها عقوبة لاستعجاله إياه من غير وجهه ، والمخطئ عند مالك ليس كذلك ؛ لأنه لم يقصد إلى القتل ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ ﴾ [النساء : ٩٢] . فجعل ذلك كله كفارة ، ومن كفر عنه قالوا : فلا عقوبة عليه . والله أعلم . فلهذا لم يُمنع عند مالك وجماعة معه الميراث ، إلا أنه لا يرث من الدية عندهم ؛ لأنها محمولة عنه ، ويستحيل أن تُحمل عنه إليه .

(١) كذا في النسخ ، وكذا ذكر المصنف هذا الإسناد في الاستذكار ٢٥٠/٢٥ من النسخة المطبوعة ، والذي في مصلرى التخریج : قيس بن الربيع ، عن إسماعيل بن مسلم . وينظر الإسناد قبله ، وتهذيب الكمال ٨/٣٥٩ ، ٥/٢٢ .

(٢) أخرجه الطبرانی (١٠٨٤٦) ، وأبو نعيم في الحلية ٤/١٧ ، ١٨ من طريق بشر بن موسى .

(٣) تقدم تخریجه في ١٩/١٨ ، ١٩ ، ٨٠ .

التمهيد وفي هذا الحديث أيضًا أن القاتل لا يرث ولا يحجب، ألا ترى أن عمر ردَّ إلى ابن قتادة المُدَلِّجِي دية أخيه، ولم يعط الأب منها شيئًا، وقال لأخي المقتول: خُذْهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ».

وأجمع العلماء على أن القاتل عمداً لا يرث شيئاً من مال المقتول، ولا من دينه، روى عن عمر وعلي أن القاتل عمداً لا خطأ لا يرث من المال ولا من الدية شيئاً<sup>(١)</sup>، ولا مخالف لهما من الصحابة.

واختلفوا في قاتل الخطأ؛ فقالت طائفة من أهل العلم: يرث قاتل الخطأ من المال، ولا يرث من الدية. وإلى هذا ذهب مالك. وقال آخرون: لا يرث قاتل الخطأ لا<sup>(٢)</sup> من المال ولا من الدية، كما لا يرث قاتل العمد؛ لأن الحديث عام في كل قاتل. وإلى هذا ذهب الشافعي، وأبو حنيفة. ومعنى هذا عند جماعة من أهل النظر عقوبة؛ لئلا يُتَطَرَّقَ إلى الميراث بالقتل.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان وسعيد بن نصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال:

(١) سيأتي تخريجه ص ٢١٣.

(٢) سقط من: م.

حدثنا إسماعيلُ بنُ عياشٍ ، عن ابنِ جريجٍ ، عن عمرو بنِ شعيبٍ ، عن التمهيد  
أبيه ، عن جدّه ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « ليس للقاتلِ من الميراثِ  
شيءٌ » <sup>(١)</sup> .

وروى أبو خالدٍ الأحمرُ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن عمرو بنِ شعيبٍ ،  
أن قتادةً - رجلاً من بني مُذَلِّجٍ - قَتَلَ ابنَه ، فأخذَ عمرُ منه مائةً من الإبلِ ،  
وقال : أين أخو المقتولِ ؟ سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : « ليس لقاتلِ  
ميراثٌ » <sup>(٢)</sup> .

أخبرنا أبو محمدٍ عبدُ الله بنُ محمدٍ بنِ أسيدٍ ، حدثنا الخيثاشُ <sup>(٣)</sup> محمدُ  
ابنُ محمدٍ ، حدثنا أبو غسانَ مالكُ بنُ يحيى ، حدثنا يزيدُ بنُ  
هارونَ ، أخبرنا يحيى بنُ سعيدٍ ، عن عمرو بنِ شعيبٍ ، أن عمرَ  
قال : سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : « ليس لقاتلِ شيءٌ » <sup>(٤)</sup> .

قال يزيدُ بنُ هارونَ : وأخبرنا ابنُ أبي ذئبٍ ، عن الزهرى ، عن  
سعيدِ بنِ المسيبِ ، أن النبی ﷺ قضى ألا يرثَ قاتلُ عمداً من

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في الديات (٢٦٤) عن ابن أبي شيبة به ، وأخرجه النسائي في  
الكبرى (٦٣٦٧) من طريق إسماعيل بن عياش به .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٨/١١ ، وابن ماجه (٢٦٤٦) من طريق أبي خالد به .

(٣) في م : « الخيثاش » .

(٤) أخرجه أحمد ٤٢٣/١ (٣٤٧) ، والبيهقي ٢١٩/٦ من طريق يزيد به .

التمهيد الدية شيئاً<sup>(١)</sup>.

رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «القاتل لا يرث»<sup>(٢)</sup>.

وروى أحمد بن حنبل، قال: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثني أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني عبد الله بن أبي نجيح وعمرو ابن شعيب، كلاهما حدثني عن مجاهد، أن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لقاتل شيء»<sup>(٣)</sup>.

قال أحمد: وحدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن رجل سمي عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه، وإن لم يكن له وارث غيره، وإن كان والده أو ولده، وليس لقاتل ميراث»<sup>(٤)</sup>.

روى عبد الواحد بن زياد، عن الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلاً قتل ابنه فغرمه عمر الدية مائة من الإبل، ولم يورثه

القيس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٩/١١، والبيهقي ٢١٩/٦ من طريق ابن أبي ذئب به.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٧٣٥)، والترمذي (٢١٠٩) من طريق إسحاق به.

(٣) في الأصل: «ميراث».

والحديث عند أحمد ٤٢٤/١ (٣٤٨).

(٤) عبد الرزاق (١٧٧٨٧) موقوفاً على ابن عباس.



من الدية ولا من سائر ميراثه شيئاً ، وقال : لولا أني سمعتُ رسولَ الله ﷺ التمهيد  
يقولُ : « لا يُقْتَلُ والدٌ بولده » . لقتلتُكَ <sup>(١)</sup> .

وروى أبو بكر بن عياش ، عن مطرف ، عن الشعبي ، قال : قال عمرُ :  
لا يرثُ قاتلُ خطأ ولا عمْد <sup>(٢)</sup> .

وروى وكيع ، عن الحسين بن صالح ، عن ليث ، عن أبي عمرو  
العبدى ، عن علي ، قال : لا يرثُ القاتلُ من المالِ ولا من الدية شيئاً <sup>(٣)</sup> .

وروى ابن سيرين ، عن عبيدة ، قال : لم يُورث قاتلٌ بعد صاحبِ  
البقرة <sup>(٤)</sup> .

والشعبي ، عن علي ، وعبد الله ، وزيد ، قالوا : لا يرثُ قاتلُ عمداً ولا  
خطأً شيئاً <sup>(٥)</sup> .

وابن أبي ليلى ، عن علي مثله . ومجاهد ، عن عمر مثله <sup>(٦)</sup> . وبهذا  
قال مجاهد ، وطاوس ، وجابر بن زيد ، وشريح ، وإبراهيم ، وعروة ،

(١) أخرجه أحمد ٤٢٣/١ (٣٤٦) ، والبيهقي ٧٢/٨ من طريق حجاج به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٧٨٩) ، وابن أبي شيبة ٣٥٩/١١ ، والبيهقي ٢٢٠/٦ من طريق أبي  
بكر به .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٠/١١ عن وكيع به .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٢١٨ .

(٥) أخرجه البيهقي ٢٢٠/٦ من طريق الشعبي به .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٨/١١ ، ٣٥٩ من طريق مجاهد به .

١٦٨٣ - مالك ، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سُئِلَا : أَتَغْلُظُ الدِّيةَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ؟ فَقَالَا : لَا ، وَلَكِنْ يُزَادُ فِيهَا لِلْحَرَمَةِ . فَقِيلَ لِسَعِيدٍ : هَلْ يُزَادُ فِي الْجِرَاحِ كَمَا يُزَادُ فِي النَّفْسِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ .

التمهيد والحكم بن عُتَيْبَةَ ، وسفيان الثوري ، وأبو حنيفة وأصحابه ، والشافعي ، وزُفَرٌ ، وشريك ، والحسن بن صالح ، ووكيعة ، ويحيى بن آدم ، كل هؤلاء يقولون : لَا يَرِثُ قَاتِلُ عَمْدًا وَلَا خَطَأً مِنَ الْمَالِ وَلَا مِنَ الدِّيةِ شَيْئًا <sup>(١)</sup> . وقال سعيد بن المسيب ، وعطاء ، والحسن ، والزهرى ، ومكحول ، ومالك بن أنس ، وابن أبي ذئب ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، وأبو ثور ، وداود : لَا يَرِثُ قَاتِلُ الْعَمْدِ شَيْئًا ، وَيُورِثُ قَاتِلُ الْخَطَأِ مِنَ الْمَالِ ، وَلَا يَرِثُ مِنَ الدِّيةِ شَيْئًا <sup>(٢)</sup> . وقالت طائفة من البصريين : يَرِثُ مِنْ مَالِهِ وَدِينِهِ جَمِيعًا . وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ قَاتِلَ الْخَطَأِ يَرِثُ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيةِ .

مالك ، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سُئِلَا : هَلْ تُغْلُظُ الدِّيةَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ؟ فَقَالَا : لَا ، وَلَكِنْ يُزَادُ فِيهَا لِلْحَرَمَةِ . فَقِيلَ لِسَعِيدٍ : هَلْ يُزَادُ فِي الْجِرَاحِ كَمَا يُزَادُ فِي النَّفْسِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ <sup>(٣)</sup> .

.....

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٦١/١١ ، ٣٦٢ .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٦١/١١ ، ومنن البيهقي ٢٢١/٦ .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/٧ ظ ، ٨ - مخطوط ) ، وبرواية أبي مصعب (٢٣١٤) .

قال مالكٌ : أَرَاهُمَا أَرَادَا مِثْلَ الَّذِي صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عَقْلِ الْمُوْطَا الْمُدْلَجِيِّ حِينَ أَصَابَ ابْنَهُ .

قال مالكٌ : أَرَاهُمَا أَرَادَا مِثْلَ الَّذِي صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عَقْلِ الْمُوْطَا الْمُدْلَجِيِّ حِينَ أَصَابَ ابْنَهُ .

قال أبو عمر : اختلف العلماء في تغليظ الدية في الشهر الحرام وفي الحرم ؛ فقال مالكٌ ، وأبو حنيفة ، وأصحابهما ، وابن أبي ليلى : القتل في الجبل والحرم سواء ، وفي الشهر الحرام وغيره سواء . وهو قول سعيد ابن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وسليمان بن يسار ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وخارجة بن زيد ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود<sup>(١)</sup> . وقال الأوزاعي : القتل في الشهر الحرام تغلظ فيه الدية فيما بلغنا ، وفي الحرم ؛ فتجعل دية وثلاثا ، ويؤاد في شبه العمدة في أسنان الإبل . وقال الشافعي : تغلظ الدية في النفس وفي الجراح في الشهر الحرام ، والبلد الحرام ، وذوى الرحم . ورؤي عن القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وابن شهاب ، وأبان بن عثمان ، أن من قُتل في الشهر الحرام أو في الحرم ، زيد على دية مثل ثلثها . ورؤي ذلك عن عثمان بن عفان أيضا<sup>(٢)</sup> .

..... القيس

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٢٧/٩ ، ٣٢٨ .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٢٦/٩ ، ٣٢٧ .

١٦٨٤ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عروة بن الزبير ، أن رجلاً من الأنصار يُقال له : أُحَيِّحُهُ بِنُ الْجَلَّاحِ . كان له عَمٌّ صَغِيرٌ ، هو أَصْغَرُ مِنْ أُحَيِّحَةٍ ، وكان عند أخواله ، فأَخَذَهُ أُحَيِّحَةُ فَقَتَلَهُ ، فقال أخواله : كُنَّا أَهْلَ ثَمَّةَ وَرَمَّه ، حتى إذا اسْتَوَى عَلَى عَمِّهِ ، غَلَبْنَا حَقُّ امرئٍ فِي عَمِّهِ .

قال عروة : فلذلك لا يَرِثُ قَاتِلُ مَنْ قَتَلَ .

قال أبو عمر : وَرَدَ التَّوْقِيفُ فِي الدِّيَّاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْحَرَمُ وَلَا الشَّهْرُ الْحَرَامُ ، وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْكُفَّارَةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ خَطَأً فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَغَيْرِهِ سَوَاءً ، فَالْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ الدِّيَّةُ كَذَلِكَ .

قال مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عروة بن الزبير ، أن رجلاً من الأنصار يُقال له : أُحَيِّحُهُ بِنُ الْجَلَّاحِ . كان له عَمٌّ صَغِيرٌ هُوَ أَصْغَرُ مِنْ أُحَيِّحَةٍ ، وكان عند أخواله ، فأَخَذَهُ أُحَيِّحَةُ فَقَتَلَهُ - زاد أبو مُصْعَبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : فَقَتَلَهُ لِإِثْرِهِ - فقال أخواله : كُنَّا أَهْلَ ثَمَّةَ وَرَمَّه ، حتى إذا اسْتَوَى عَلَى عَمِّهِ <sup>(١)</sup> ، غَلَبْنَا حَقُّ امرئٍ فِي عَمِّهِ . قال عروة :

القيس

(١) فِي الْأَصْلِ ، ح ، هـ : «عَمِّهِ» .

قال فِي الْاِقْتِضَابِ : وَمَعْنَى : «عَلَى عَمِّهِ» : عَلَى غَايَةِ اسْتِوَائِهِ وَكَمَالِهِ ، وَتَمَامِ شَبَابِهِ . وَرَوَاهُ أَبُو عِيْدٍ : «عُمُّهُ» بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالْمِيمِ وَشَدِّ الثَّانِيَةِ ، وَكَذَا لَابِنِ الْمُرَابِطِ ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ : «عُمِّيهِ» بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ ، وَعِنْدَ سَائِرِ الرُّوَاةِ : «عَمِّهِ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْمِيمِ ، وَكَذَلِكَ تَقِيدُ =

فلذلك لا يرث قاتل من قتل<sup>(١)</sup> .

وروث طائفة من رواة «الموطأ» : غلبنا عليه حق امرئ في عمه .  
قال أبو عمر : أما قول عروة أن رجلاً من الأنصار يقال له : أخيحة .  
فإنما أراد أن أخيحة من القبيلة والقوم الذين يقال لهم : الأنصار . في زمينه ،  
وهم الأوس والخزرج ؛ لأن الأنصار اسم إسلامي . قيل لأنس بن مالك :  
أرايت قول الناس لكم : الأنصار . اسم سماءكم الله به ، أم كنتم تدعون به  
في الجاهلية ؟ فقال : بل اسم سمانا الله به في القرآن<sup>(٢)</sup> .

وأخيحة لم يُذكر الإسلام ؛ لأنه في محل هاشم بن عبد مناف ، وهو  
الذي خلف على سلمى بنت عمرو بن زيد من بني عدي بن النجار ، بعد  
موت هاشم عنها ، فولدت له عمرو بن أخيحة ، فهو أخو عبد المطلب بن  
هاشم لأمه ، وقد غلط في أخيحة هذا غلطاً شديداً بعض من ألف في رجال  
«الموطأ» فظنه صاحباً . وهو أخيحة بن الجلاح بن<sup>(٣)</sup> الحريش بن حجب  
ابن كلفة<sup>(٤)</sup> بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس ، وزوجته

= عندى ، وكله صحيح . الاقتضاب في غريب الموطأ ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ . وينظر تفسير غريب  
الموطأ ٤٤٩/١ ، ٤٥٠ .

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٨/١٥ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٣١٦) .

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٧٦) .

(٣ - ٣) في الأصل : «الحريش بن حجب بن خليفة» ، وفي و : «الحريش بن حجب بن

الاستدكار سلمى بنت عمرو بن زيد بن ليبيد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار .

ولنا فائدة حديث عروة هذا ، أن أهل الجاهلية كان منهم من يقتل قريبه ليرثه ، وأن ذلك كان منهم معروفاً وعنهم مشهوراً ، فأبطل ذلك رسول الله ﷺ بشنئته ، وسن لأُمته ألا يرث القاتل من قتل ، وهى سنة مجتمع عليها فى القاتل عمداً .

وروى سفيان بن عُيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن عروة بن الزبير ، أنه قال : ما ورث قاتل ممن قتل بعد أحيحة بن الجلاح .

وسفيان ، عن هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن عبيدة السلماني ، قال : لم يرث قاتل من قتل <sup>(١)</sup> بعد صاحب البقرة <sup>(٢)</sup> .

وذكر الساجي <sup>(٣)</sup> ، قال : حدثني بُنْدَارٌ ، قال : حدثني رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، قال : حدثني عوف ، عن محمد ، عن عبيدة ، أن صاحب البقرة التى

= كلفة ، وفى م : « الحريسن بن حجب بن خلفه » ، وينظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٣٥ .

(١) ليس فى : الأصل ، و ، ط ١ .

(٢) أخرجه ابن أبى حاتم فى تفسيره ١٣٦/١ (٦٩٠) ، والبيهقى ٢٢٠/٦ ، وابن حزم ٤٦٧/١٢ ، ٤٦٨ من طريق هشام بن حسان به مطولا .

(٣) فى الأصل ، م : « الشافعى » .

كانت في بني إسرائيل كان رجلاً ليس له ولدٌ ، وأن وارثه قتله يريد ميراثه ، الاستذكار  
فلما ضرب القتلُ ببعضها أحياء الله ، فقبل له : مَنْ قَتَلَكَ ؟ قال : فلانٌ .  
فلم يُورث منه ، ولا ورث قاتلٌ بعده من مقتوله . قال عبيدة : وكان الذي  
قتله ابنُ أخيه .

قال الساجي : وحدثني عبدُ الجبار ، قال : حدثني سفيان ، عن  
محمد بن شوقة ، سَمِعَ عكرمة يقول : كان لبني إسرائيل مسجدٌ له اثنا  
عشر باباً ، لكل باب قومٌ يدخلون منه ، فوجدوا قتيلًا في سبيل من  
الأسباط ، فادَّعى هؤلاء على هؤلاء ، وهؤلاء على هؤلاء ، ثم أتوا موسى  
يختصمون إليه ، فقال لهم : إن الله يأمرُكم أن تذبحوا بقرةً ، فتضربوه  
ببعضها . فذكر الخبر بطوله في ابتغائهم <sup>(١)</sup> البقرة وتشددِهم فيها والتشددِ  
عليهم ، حتى اشتروها وذبحوها وضربوه بفخذيها ، قالوا : مَنْ قَتَلَكَ ؟  
قال : ابنُ أخي فلانٌ . وهو وارثه <sup>(٢)</sup> ، فلم يُورث منه ولم يُعْطَ من ماله  
شيئاً ، ولم يُورث قاتلٌ بعده <sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : أجمع العلماء على أن القاتلَ عمداً لا يرث مقتوله ، إلا

(١) في الأصل : « اتباعهم » ، وفي ح ، ه ، م : « اتباعهم » ، وفي و : « اتباعهم » .

(٢) في ح ، ه ، م : « وارثي » .

(٣) أخرجه ابن حزم ٤٦٨/١٢ من طريق سفيان به مختصراً .

الاستدكار فِرْزَقَةً<sup>(١)</sup> شَدَّتْ عَنِ الْجُمْهُورِ كُلُّهُمْ أَهْلُ بَدْعٍ . وَاخْتَلَفُوا فِي مِيرَاثِ الْقَاتِلِ  
خَطَأً ، عَلَى مَا نَذَكُرُهُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وقولُ عروة : فلذلك<sup>(٢)</sup> لَا يَرِثُ قَاتِلٌ مَن قَتَلَ . يَعْنِي أَنَّ الْقَاتِلَ مُنْعَمٌ مِنَ  
الْمِيرَاثِ عَقُوبَةً لَهُ لَا اسْتِعْجَالِهِ الْمِيرَاثِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْطَرِقُ النَّاسُ إِلَى  
الْمِيرَاثِ بِالْقَتْلِ ، وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ قَتْلُ أُخِيْحَةٍ عَمَّهُ لِيَرِثَهُ ، وَكَانَ ذَا مَالٍ  
كَثِيرٍ ، فَكَانَ مَا كَانَ مِنْ قَتْلِ أُخِيْحَةٍ لِعَمِّهِ قَصْدًا إِلَى أَخْذِ مِيرَاثِهِ فِي  
الْجَاهِلِيَّةِ - سَبَبًا إِلَى مَنَعِ الْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ فِي الْإِسْلَامِ .

ومما يُشْبِهُ قولَ عروة هذا ، فِي أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِغَيْرِهِ فِي  
تَحْلِيلٍ أَوْ تَحْرِيمٍ ، مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَ  
تَخَرُّجُهُمْ مِنْ نِكَاحِ الْيَتَامَى سَبَبًا إِلَى نِكَاحِ الْأَرْبَعِ . تَرِيدُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ :  
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْثَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ  
وَرَبْعَ﴾<sup>(٣)</sup> [النساء : ٣] .

وأما قوله : كُنَّا أَهْلَ ثَمَّةٍ وَرَمَمِهِ . فَقِيلَ : كُنَّا أَهْلَ حَضَانَتِهِ وَتَرْبِيَّتِهِ .  
وَقِيلَ : أَهْلٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ . وَقِيلَ : أَهْلٌ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ . وَالْمَعْنَى قَرِيبٌ مِنَ  
السَّوَاءِ ؛ لِأَنَّ الثَّمَمَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الرُّطْبُ ، وَالرَّمُّ الْيَابِسُ . وَقَدْ رُوِيَ : ثَمَّةُ

(١) فِي وَ : «فِرْقًا» .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : «فِي ذَلِكَ» .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٦٤) ، وَمُسْلِمٌ (٣٠١٨) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٦٨) ، وَالنَّسَائِيُّ (٣٣٤٦) .



قال مالك : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل العمد لا يرث من الموطأ  
 دية من قتل شيقا ، ولا من ماله ، ولا يخجُب أحدا وقع له ميراث ، وأن  
 الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيقا ، وقد اختلف في أن يرث من  
 ماله ؛ لأنه لا يثبتهم على أنه قتله ليرثه وليأخذ ماله ، فأحب إلي أن يرث  
 من ماله ولا يرث من ديته .

ورؤيه . بضم الثاء والراء ، والأكثر الفتح فيهما<sup>(١)</sup> . الاستذكار

وأما قوله : غلبنا حق امرئ في عمه . فإنه يقول :<sup>(٢)</sup> لم تنفعنا حضائنه  
 وتريبته وما بيننا وبينه من الرحم<sup>(٣)</sup> ، غلبنا عليه حق التعصيب .

قال مالك : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ، أن قاتل العمد لا يرث  
 من دية من قتل شيقا ولا من ماله ، ولا يخجُب أحدا وقع له ميراث ، وأن  
 الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيقا ، وقد اختلف في أن يرث من ماله ؛  
 لأنه لا يثبتهم على أنه قتله ليرثه وليأخذ ماله ، فأحب إلي أن يرث من ماله ولا  
 يرث من ديته .

قال أبو عمر : قد أخبر مالك رحمه الله أن قاتل العمد لا اختلاف فيه  
 عندهم أنه لا يرث . وهو قول ابن أبي ذئب ، وأهل المدينة ، وكذلك هو

القبس .....

(١) يجهل في ح ، هـ ، و ، ط : ١ : « وقد روى فلما استوى على عمه غلبنا حق امرئ في  
 دمه » .

(٢ - ٢) سقط من : ح ، هـ ، م .

الاستذكار عند الجميع من العلماء قديماً وحديثاً لا خلاف في ذلك .

والخلاف كما ذكره مالك في القاتل خطأ . وأما القاتلون بالوجهين من العلماء ؛ فزوي عن عمر وعلي رضي الله عنهما من وجوه شتى ، أن القاتل عمداً أو خطأ لا يرث شيئاً<sup>(١)</sup> .

وروى عبد الواحد بن زياد ، عن الحجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رجلاً قتل ابنه ، فغرمه عمر الدية مائة من الإبل ، ولم يؤرثه من الدية ولا من سائر ماله شيئاً ، وقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقتل والدٌ بولده » . لقتلتك<sup>(٢)</sup> .

وهذا عند مالك وغيره ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ، عن عمر ، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> .

وروى الشعبي ، عن عمر ، وعلي ، وزيد ، قالوا : لا يرث القاتل عمداً ولا خطأ شيئاً<sup>(٤)</sup> .

وابن أبي ليلى ، عن علي مثله . ومجاهد ، عن عمر مثله<sup>(٥)</sup> .

وذكر أبو بكر<sup>(٦)</sup> ، قال : أخبرنا أبو بكر بن عياش ، عن مطرف ، عن

(١) تقدم تخريجه ص ٢١٣ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٣) تقدم في الموطأ (١٦٨٢) .

(٤) ابن أبي شيبة ٣٥٩/١١ .

الشعبي، قال: قال عمر: لا يَرِثُ قاتِلُ عمداً ولا خطأً.

وروى ابن سيرين، عن عبيدة، قال: لم يُورَثْ قاتِلُ بعدَ صاحبِ البقرة<sup>(١)</sup>.

وقال سفيان الثوري، وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> وأصحابه<sup>(٣)</sup>، والشافعي في أحدِ قوليه، وشريك، والحسن بن صالح، ووكيع، ويحيى بن آدم: لا يَرِثُ القاتِلُ عمداً ولا خطأً شيئاً من المالِ ولا من الدية. وهو قولُ شريح، وطاوس، وجابر بن زيد، والشعبي، وإبراهيم<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وأبو ثور، وداود: لا يَرِثُ قاتِلُ العمدِ شيئاً، ويَرِثُ قاتِلُ الخطأِ من المالِ، ولا يَرِثُ من الدية شيئاً. وهو قولُ سعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، والزهرى، ومكحول<sup>(٥)</sup>. وهو أحدُ قولَي الشافعي. وروى عن مجاهد القولان جميعاً<sup>(٦)</sup>. وقالت طائفة من البصريين: يَرِثُ قاتِلُ الخطأِ من الدية ومن المالِ جميعاً.

(١) تقدم تخريجه ص ٢١٨.

(٢) - ٢) سقط من: ح، ه، ط ١.

(٣) ينظر ما تقدم ص ٢١٣، ٢١٤.

(٤) ينظر ما تقدم ص ٢١٤.

## باب جامعُ العقل

١٦٨٥ - مالكٌ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ وأبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ ، عن أبي هريرةَ ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال : « جرحُ العجماءِ جُبَارٌ ، والبئرُ جُبَارٌ ، والمعدنُ جُبَارٌ ، وفي الرُّكازِ الخُمُسُ » .

قال مالكٌ : وتفسيرُ الجُبَارِ أنه لا ديةَ فيه .

التمهيد مالكٌ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ وأبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ ، عن أبي هريرةَ ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال : « جرحُ العجماءِ جُبَارٌ ، والبئرُ جُبَارٌ ، والمعدنُ جُبَارٌ ، وفي الرُّكازِ الخُمُسُ » <sup>(١)</sup> .

قال مالكٌ : وتفسيرُ الجُبَارِ أنه لا ديةَ فيه .

قال أبو عمر : لا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ الجُبَارَ الهَنْدِيُّ الذي لا أَرْضَ فيه ولا ديةَ ، على ما قال مالكٌ رحمه الله . قال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

وكم مَلِكٍ نَزَعْنَا <sup>(٣)</sup> المُلْكَ عنه وجُبَارٍ بها دُمُهُ جُبَارٌ

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٧٧) ، ورواية أبي مصعب (٢٣٣٨) . وأخرجه الدارمي (١٧١٠ ، ٢٤٢٣) ، والبخاري (١٤٩٩) ، ومسلم (١٧١٠) ، والنسائي (٢٤٩٦) ، وابن خزيمة (٢٣٢٦) من طريق مالك به .

(٢) هو أبو فراس الحمداني ، والبيت في تنمة اليتيمة للثعالبي ص ٦٩ .

(٣) في م : « نزع » .

هكذا رَوَى هذا الحديثُ جمهورُ الرواةِ عن مالكٍ كما رَوَاهُ يحيى . التمهيد

ورواه القَعْنَبِيُّ ، عن مالكٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن ابنِ المسيَّبِ ، عن أبي هريرةَ ، لم يذكرْ أبا سلمةَ . هكذا ذكره إسماعيلُ القاضي عن القَعْنَبِيِّ <sup>(١)</sup> . وهو عندنا في « الموطأ » للقَعْنَبِيِّ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ عَنْ الْقَعْنَبِيِّ : مالكٌ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ وأبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ جميعاً ، عن أبي هريرةَ مُسْتَدًّا <sup>(٢)</sup> ، كما رَوَاهُ يحيى وَغَيْرُهُ فِي « الموطأ » . هكذا ذكره القَعْنَبِيُّ فِي كِتَابِ الدِّيَّاتِ مِنْ <sup>(٣)</sup> « الموطأ » . وذكره فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ ، فقال فِيهِ : مالكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « فِي الزَّكَاةِ الْخُمْسُ » . هكذا ذكره القَعْنَبِيُّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ <sup>(٤)</sup> ، اختَصَرَ إِسْنَادَهُ وَلَفْظَهُ <sup>(٥)</sup> .

وذكره يحيى فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ <sup>(٤)</sup> مُخْتَصِرًا لِلْفُظْ ، وجاء بِإِسْنَادِهِ كَامِلًا ، فقال : عن مالكٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ وأبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ ، عن أبي هريرةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَفِي الزَّكَاةِ الْخُمْسُ » <sup>(٦)</sup> .

(١) ذكره الدارقطني في العلل ٣٨٨/٩ عن القعنبى به .

(٢) أخرجه الجوهري في مسند الموطأ (١٤١) من طريق علي بن عبد العزيز به .

(٣) في م : « في » .

(٤) في ص ٤ : « الركاز » .

(٥) ذكره الجوهري في مسند الموطأ ص ١٤٤ .

(٦) تقدم في الموطأ (٥٨٧) .

التمهيد وأما ابن القاسم في رواية سُحنون ، فرواه عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ . مُرْسَلًا هكذَا<sup>(١)</sup> .

وأما اختلافُ أصحابِ ابنِ شهابِ في إسنَادِ هذا الحديثِ ؛ فرواه ابنُ عيينة ، عن الزهري ، عن سعيدِ بنِ المسيبِ ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . لم يذكُرْ أبا سلمة . هكذَا حَدَّثَ بِهِ<sup>(٢)</sup> عنه ابنُ أبي شيبَةَ<sup>(٣)</sup> وغيره . ورواه<sup>(٤)</sup> الليثُ كما رواه مالكُ سواءً ، عن ابنِ شهابِ ، عن سعيدِ وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « العجماءُ جزؤها جُبَارٌ » . الحديثُ بتمامه سواءً<sup>(٥)</sup> .

وكذلك رواه معمرٌ وابنُ جريج .

ذكر عبدُ الرزاق<sup>(٥)</sup> ، عن معمرٍ وابنِ جريج ،<sup>(٦)</sup> عن الزهري<sup>(٦)</sup> ، عن ابنِ المسيبِ وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أَنَّ النبي ﷺ قال : « العجماءُ جُبَارٌ » ،

(١) ذكره الجوهري في مسند الموطأ ص ١٤٤ .

(٢) سقط من : م .

(٣) ابن أبي شيبَةَ ٢٢٥/٣ .

(٤) من هنا إلى آخر شرح الحديث لا يوجد لدينا سوى النسخة المطبوعة .

(٥) أخرجه البخاري (٦٩١٢) ، ومسلم (١٧١٠) ، والترمذي (٦٤٢ ، ١٣٧٧) ، والنسائي في الكبرى (٥٨٣٥ ، ٥٨٣٦) من طريق الليث به .

(٥) عبد الرزاق (١٨٣٧٣) .

(٦ - ٦) سقط من : م . والمثبت من مصدر التخریج .

والبئرُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، والمعدنُ جَرْحُهُ جُبَارٌ، وفي الرِّكَازِ الخُمُسُ». التمهيد  
والعجماءُ عند العرب كُلُّ بَهِيمَةٍ وَسُيْعٍ وَحَيَوَانٍ غَيْرِ نَاطِقٍ مُفْصِحٍ. قال  
الشاعرُ يَصِفُ كَلْبًا<sup>(١)</sup>:

يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا يُكَلِّمُهُ مِنْ حُبِّهِ وَهُوَ أَعْجَمُ  
وقال حميد<sup>(٢)</sup> بَنُ ثَوْرٍ يَصِفُ حَمَامَةً:

ولم أَرِ مَحْزُونًا لَهُ مِثْلُ صَوْتِهَا وَلَا عَرِيثًا شَاقَهُ صَوْتُ أَعْجَمَا  
قال ابنُ جريج: والجُبَارُ فِي كَلَامِ أَهْلِ تِهَامَةَ الْهَذْرُ، وَالرِّكَازُ مَا وُجِدَ  
فِي مَعْدِنٍ وَمَا اسْتُخْرِجَ مِنْهُ، وَمَا وُجِدَ مِنْ مَالٍ مَدْفُونٍ كَانَ قَبْلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ.  
وقال ابنُ جريج: وَأَقُولُ: هُوَ مَغَنَمٌ. وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْجُبَارُ: الْهَذْرُ الَّذِي  
لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ، وَجَرَحَ الْعَجَمَاءُ جِنَائِثَهَا.

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْعَجَمَاءَ إِذَا جَنَّتْ جِنَايَةً نَهَارًا، أَوْ  
جَرَحَتْ جَرْحًا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ فِيهِ سَبَبٌ، أَنَّهُ هَذْرٌ، لَا دِيَّةَ فِيهِ عَلَى  
أَحَدٍ وَلَا أَزْشَ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَوَاشِي يُهْمَلُهَا صَاحِبُهَا وَلَا يُمَسِّكُهَا  
لَيْلًا، فَتَخْرُجُ فَتُفْسِدُ زَرْعًا أَوْ كَرْمًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ ثَمَارِ الْحَوَائِطِ

(١) البيت لابن هرمة، وهو في شعره ص ١٩٨.  
(٢) في م: «أحمد». والبيت في ديوان حميد ص ٢٧.

التمهيد والأجنية وحضرها . وسندكز اختلافهم في ذلك ، وتوضح القول فيه عند ذكر حديث ابن شهاب ، عن حرام بن سعد بن محيصة ، من كتابنا هذا<sup>(١)</sup> إن شاء الله .

ولا خلاف بينهم أن ما أفسدت المواشي وجئت نهاراً من غير سبب آدمي ، أنه هذر ، من الزروع وغيرها ، إلا ما روى عن مالك وبعض أصحابه في الدابة الضارية المعتادة الفساد ، على ما سندكزه إن شاء الله تعالى في باب ابن شهاب عن حرام بن محيصة .

وأما السائق للدابة أو راكبها أو قائدها ، فإنهم عند جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخلفين ، ضامنون لما جنت الدابة من أجليهم وبسببهم . وقال داود ، وأهل الظاهر : لا ضمان في جرح العجماء على أحد على أي حال كان ، برجل أو بمقدّم ؛ لأن رسول الله ﷺ جعل جرحها مجازاً ، ولم يخص حالاً من حال . قالوا : فلا ضمان على أحد بسبب جنابة عجماء ، إلا أن يكون حملها على ذلك وأرسلها عليه ، فتكون حينئذ كالآلة ، فيضمن بجنابة نفسه وقصده إلى إفساد مال غيره والجنابة عليه . قالوا : وكذلك إذا تعدى في إرسالها ، أو ربطها في موضع لا يجب له ربطها فيه ، وأما من لم يقصد إلى ذلك ، فلا يضمن جنابة دابة



وإن كان سبب ذلك ، إذا فعلَ من رُكوبها وسيافيتها وقيادتها وإرسالها ما له التمهيد فعله ، فلا يَضْمَنُ إِلَّا الفاعِلُ القاصدُ ، إِلَّا أن يُجْمِعُوا على غيره في موضع ما ، فيجبُ التسليمُ لإجماعهم في ذلك الموضعِ خاصَّةً .

قال أبو عمر: لا خلافَ عِلْمُهُ أن ما جَنَّتْ يَدُ الإنسانِ خطأً ، أَنَّهُ يَضْمَنُهُ في مَالِهِ ، فإن كان دَمًا ، فعلى عاقِلَتِهِ ، تسليمًا للسنةِ المَجْتَمِعِ عليها . وقد رَوَى عن جماعةٍ من الصحابةِ والتابعينَ ضَمَانُ السَّائِقِ والرَّاكِبِ والقائِدِ ، على الأصلِ الذي قَدَّمْنَا ، فافْهَمْهُ . وجاء عن عمرَ بن الخطابِ أَنَّهُ ضَمَّنَ الذي أَجْرَى فرسه عقلَ ما أَصاب الفَرَسُ<sup>(١)</sup> .

وذكر ابنُ وهبٍ ، قال : أَخْبَرَنِي يونسُ وابنُ أَبِي ذئبٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، أَنَّهُ سُئِلَ عن رجلٍ قَادَ بَدَنَةً فَأَصَابَتْ طَيْرًا فَقَتَلَتْهُ ، فقال : إن كان يَقُودُهَا أو يَشُوقُهَا حتى أَصَابَتْ الطَيْرَ ، فقد وَجِبَ عليه جَزَاءُ ما قَتَلَتْ ، وإن لم يكنْ يَقُودُهَا ولا يَسُوقُهَا ، فليسَ يَجِبُ عليه جَزَاءُ ما أَصَابَتْ .

وقال ابنُ سيرينَ : كانوا لَا يَضْمَنُونَ مِنَ النَّفْحَةِ<sup>(٢)</sup> ، وَيَضْمَنُونَ مِنَ رَدِّ الْعَيْنَانِ<sup>(٣)</sup> . وقال حمادُ : لَا يَضْمَنُ النَّفْحَةَ إِلَّا أنْ يَنْخُسَ الإنسانُ الدَّابَّةَ .

(١) تقدم في الموطأ (١٦٤٨) .

(٢) النفح : هو رفس الدابة برجلها . النهاية ٨٩ / ٥ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٧١ / ٩ .

التمهيد وعن شريح مثله<sup>(١)</sup>. وقال حماد أيضا: إذا ساق المكارى حمارا عليه امرأة، فتخرو، فلا شيء عليه<sup>(٢)</sup>. وقال الشعبي: إذا ساق الدابة فأتعبها، فهو ضامئ لما أصابت، وإن كان خلفها مترسلا<sup>(٣)</sup>، لم يضم<sup>(٤)</sup>.

وذكر إسماعيل القاضي، قال: حدثنا الهروي، عن هشيم<sup>(٥)</sup>، قال: حدثنا أشعث، عن ابن سيرين، عن شريح، أنه كان يضم الفارس ما أوطأت دابته بيد أو رجل، ويترى من النفحة. قال إسماعيل: وقاله الحسن، والنخعي؛ وذلك لأن الراكب كان سببه<sup>(٦)</sup>.

وقال مالك: إن فزعها الراكب أو عنتها، ضمن ما أصابت برجلها، وإن لم يفزعها، ولم يعنتها، لم يضم ما أصابت برجلها، ويضم ما أصابت بمقدمها على كل حال. وقال أبو حنيفة وأصحابه في نفحة الدابة

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٩/ ٢٧٠، ٢٧١، وصحيح البخاري عقب الحديث (٦٩١٢)، والمحلى ٣٣٨/١٢.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٩/ ٢٧١، ٤٥٩، والبخاري معلقا عقب (٦٩١٢).

(٣) في م: «مترسلا». والمثبت من البخاري، ومترسلا: يمشى على هيئته. ينظر فتح الباري ٢٥٦/١٢.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٩/ ٢٥٩، والبخاري معلقا عقب الحديث (٦٩١٢).

(٥ - ٥) سقط من: م. والمثبت من مصدر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ٢٧٢/٣٠.

(٦) أخرجه ابن حزم ٣٣٨/١٢ من طريق إسماعيل به.

برجلها : إذا كان صاحبها يسيّر عليها فالضمان عليه . وقد روى عن شريح التمهيد  
أنه أبطل التفحّة بالرجل<sup>(١)</sup> . قال الطحاوي : لا يُمكنه<sup>(٢)</sup> التحفّظ من الرجل  
والذنب ، فهو مجبّاز على كلّ حال ، ويُمكنه التحفّظ من اليد والقَم ، فعليه  
ضمانه .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا ضمان على أصحاب البهائم فيما تُفسدُ  
وتجنى عليه ، لا في الليل ولا في النهار ، إلّا أن يكون راكباً ، أو سائقاً ،  
أو قائداً ، أو مرسلاً . وقال الشافعي : الضمان عن البهائم على وجهين ؛  
أحدهما ، ما أصابت من الزرع بالليل فأفسدته . والوجه الثاني ، إذا كان  
الرجل راكباً ، فما أصابت يديها ، أو رجلها ، أو فمها ، أو ذنبها ، من نفس  
أو مجزّح ، فهو ضامن ؛ لأنّ عليه منعها في تلك الحال من كلّ ما تُتلف به  
شيئاً . قال : وكذلك إذا كان سائقاً أو قائداً ، وكذلك الإبل المُقطّرة<sup>(٣)</sup>  
بالبعير ؛ لأنّه قائدها . قال : ولا يجوز في هذا إلّا ضمان كلّ ما أصابت به  
الدابة تحت الراكب ، أو لا يضمن إلّا ما حملها عليه ؛ لا يصحّ إلّا أخذ  
هذين القولين ، فأما من ضمن عن يديها ، ولم يضمن عن رجلها ، فهو

(١) تقدم تخريجه ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٢) في م : « يمكن » . والمثبت من مختصر اختلاف العلماء ١٥٢/٥ .

(٣) قَطَر الإبل قَطْرًا وقَطَرها وأَقَطَرها : قَرَّب بعضها إلى بعض على نسق . القاموس المحيط

(ق ط ر) .

التمهيد تحكّم. قال : وأما ما روى عن النبي ﷺ من أن الرجل جبّارٌ ، فهذا خطأ ؛ لأنّ الجفّاط لم يحفظوه هكذا . قال : ولو أوقفها في موضع ليس له أن يوقفها فيه ، ضمّن ، ولو أوقفها في ملكه لم يضمّن . قال : ولو جعل في داره كلباً عقوراً أو جبالة<sup>(١)</sup> ، فدخل إنسان فقتله الكلب ، لم يكن عليه شيء . قال المزني : سواء عندي أذن لذلك الإنسان أن يدخل الدار أو لم يأذن . وقال ابن شبرمة ، وابن أبي ليلى : يضمّن ما أتلّفت الدابة برجلها إذا كان عليها ، أو قادها ، أو ساقها ، كما يضمّن ما أتلّفت وهو عليها بغير رجلها . كقول الشافعي سواء . وقال الأوزاعي ، والليث بن سعد في هذا الباب كلّهم كقول مالك : لا يضمّن ما أصابت الدابة برجلها من غير صنعه ، ويضمّن ما أصابت بيدها ومقدّمها إذا كان راكباً عليها ، أو سائقاً لها ، أو قائداً .

قال أبو عمر : من فرق بين الرجل والمقدّم في راكب الدابة وسائقها وقائدها ، فحجّته أنّه يمكنه التحفّظ من جنائز فمها ويدها إذا كان راكباً عليها أو قائداً لها ، ولا يمكنه ذلك من رجلها . ومن حجّته أيضاً ما روى عن النبي ﷺ أنّه قال : « الرجل جبّارٌ » . وهذا لا يثبت أهل العلم بالحديث ، وله إسنادان ؛ أحدهما ، رواه الثوري وغيره ، عن أبي قيس

(١) الجبالة : المصيدة . القاموس المحيط ( ح ب ل ) .

الأودى، عن هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبُئْرُ جُبَارٌ، وَالرَّجُلُ التَّمْهِيدُ جُبَارٌ، وَالْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ»<sup>(١)</sup>. وهذا حديثٌ مُرْسَلٌ. هَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ هَذَا.

وَرَوَاهُ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيُّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>. فَوَصَّلَهُ وَأَسَنَدَهُ، وَلَيْسَ زِيَادُ الْبَكَّائِيُّ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا خَالَفَهُ مِثْلُ الثَّوْرِيِّ، وَأَبُو قَيْسٍ أَيْضًا لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ فِي حُكْمٍ يَنْفَرِدُ بِهِ.

وَالْإِسْنَادُ الْآخَرُ، مَا رَوَاهُ سَفِيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ الْوَاسِطِيُّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّجُلُ جُبَارٌ»<sup>(٣)</sup>. وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَوْجَدُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ إِلَّا سَفِيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ.

وَقَدْ رَوَى مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مِنْبِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٧٦)، وابن أبي شيبة ٩/ ٢٧٠، والدارقطني ٣/ ١٥٣، ١٧٨ من طريق الثوري به.

(٢) أخرجه الخطيب في المدرج ٢/ ٧٨٠، ٧٨١ من طريق زياد به.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٥٩٢)، وأبو عوانة (٦٣٧١)، والدارقطني ٣/ ١٥٢ من طريق سفيان ابن حسين به.

التمهيد قال : « النَّازُ جُبَارٌ »<sup>(١)</sup> . وقال يحيى بن معين : أصله : « البيرُ جُبَارٌ » . ولكنه صحَّفه معمرٌ .

قال أبو عمر : فى قول ابن معين هذا نظرٌ ، ولا يُسلَّم له حتى يتَّضح .  
 حدَّثنا<sup>(٢)</sup> خلفُ بن القاسم ، قال : حدَّثنا أحمدُ بن إبراهيم بن أحمد  
 الحدَّادُ ، قال : حدَّثنا<sup>(٣)</sup> محمدُ بن محمد بن سليمان بن الحارث  
 الواسطى ، أخبرنا جعفرُ بن عبد الواحد ، قال : قال لنا ابنُ عُقبة بن  
 عبد الغافر : أخبرنا مَسْلَمَةُ بنُ علقمة ، عن داودَ بن أبى هند ، عن سعيد بن  
 المسيَّب ، عن أبى هريرة ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « النَّازُ جُبَارٌ ، والبئرُ  
 جُبَارٌ ، والمعدنُ جُبَارٌ ، وفى الرُّكازِ الحُمُسُ » .

وقد كان الشعبى رحمه الله يُفتى بأنَّ الرَّجُلَ جُبَارٌ . رواه أبو فزوة ،  
 والشيبانى ، عن الشعبى<sup>(٤)</sup> .

قال أبو عمر : لا أعلمُ خلافاً عن مالك وأصحابه وسائرِ فقهاءِ الأمصارِ  
 من أهلِ الحجازِ والعراقِ والشامِ أنَّ مَنْ أَوْقَفَ دَابَّتَهُ فى موضعٍ ليس له أن

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٤) ، وابن ماجه (٢٦٧٦) من طريق معمر به .

(٢ - ٣) سقط من : م . والمثبت مما تقدم فى ٣٣٣/١٠ ، ومما سيأتى فى شرح الحديث (١٧٤٥) من الموطأ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٨٧٤) من طريق أبى فزوة ، عن الشعبى به .

يُوقَفُهَا فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؛ مِنْ طَرِيقِ ضَيْقٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ أَنْ التَّمْهِيدُ  
يَفْعَلَهُ ، فَجَنَّتْ جِنَايَةً ، أَنَّهُ ضَامِتُهَا ، وَإِنْ أَوْقَفَهَا فِي مَوْضِعٍ يَعْرِفُ النَّاسُ  
مِثْلَهُ ؛ تُوقَفُ فِيهِ الدَّوَابُّ ، أَوْ يُوقَفُ فِيهِ مِثْلُ دَائِيَّتِهِ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : نَحْوُ  
دَارِ نَفْسِهِ ، أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ ، أَوْ دَارِ الْعَالَمِ أَوْ الْقَاضِي ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ -  
فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا جَنَّتْ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَرْسَلَهَا فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ  
يُرْسَلَهَا فِيهِ ، ضَمِنَ مَا جَنَّتْ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَالْبَيْتُ جُبَارٌ » . فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ  
عَلَى رَبِّ الْبَيْتِ وَحَافِرِهَا إِذَا سَقَطَ فِيهَا إِنْسَانٌ ، أَوْ دَائِيَّةٌ ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ، فَتَلَفَ  
وَعَطِبَ ، هَذَا إِذَا كَانَ حَافِرُ الْبَيْتِ قَدْ حَفَرَهَا فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْفِرَهَا  
فِيهِ ، مِثْلَ أَنْ يَحْفِرَهَا فِي فِنَائِهِ ، أَوْ فِي مَلِكِهِ ، أَوْ فِي دَارِهِ ، أَوْ فِي صَحْرَاءَ  
لِلْمَاشِيَةِ ، أَوْ فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ مُحْتَمِلٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ مَالِكٍ ،  
وَالشَّافِعِيِّ ، وَدَاوُدَ ، وَأَصْحَابِهِمْ ، وَقَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ :  
قَالَ مَالِكٌ : لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْفِرَ فِي الطَّرِيقِ بَثْرًا يُحْدِثُهَا لِلْمَطَرِ ، وَلَهُ أَنْ يَحْفِرَ  
إِلَى جَنْبِ حَائِطِهِ مَوْحَاضًا ، وَلَهُ أَنْ يُحْدِثَ فِي دَارِهِ مِيزَابًا ، وَلَا يَضْمَنُ مَا  
عَطِبَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : وَمَا حَفَرَهُ فِي الطَّرِيقِ مِمَّا لَا يَجُوزُ لَهُ ؛ لَضَيْقِ  
الطَّرِيقِ ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ ، ضَمِنَ مَا عَطِبَ بِهِ . وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَيْضًا عَنْ  
مَالِكٍ : إِنْ حَفَرَ فِي دَارِهِ بَثْرًا لِسَارِقٍ يَرْصُدُهُ <sup>(١)</sup> لِيَقَعَ فِيهِ ، أَوْ وَضَعَ لَهُ

(١) فِي م : « يَرْصُدُهُ » . وَالثَّبْتُ مِمَّا سَأَلَنِي عَنْهُ ص ٢٤٩ .

التهميد جبالاً ، أو شيئاً يثْلَفُ به الشَّارِقُ ، فَدْخَلَ ، فَعَطِبَ ، فهو ضامِنٌ .

قال أبو عمر : وجهُ قوله هذا أنه لم يحفر البئر لمنفعته ، وإنما حفرها قاصداً ليُعْطَبَ بها غيره ، فهو الجاني حينئذٍ ، والله أعلم . وأما الشافعي ، فلا ضمانَ عليه عندَه في هذا فيما علمتُ . وقال أبو جنيفةً ، وأبو يوسف ، ومحمدٌ : له أن يُحْدِثَ في الطريق ما لا يضرُّ به . قالوا : وهو ضامِنٌ لما أصابَه .

قال أبو عمر : قوله ﷺ : « والبئرُ جُبَارٌ » . يدفعُ الضمانَ عن ربِّها في كلِّ ما سَقَطَ فيها بغيرِ صَنِيعِ آدميٍّ . والله أعلم .

وأما قوله ﷺ في هذا الحديث : « والمعدنُ جُبَارٌ » . فتأويلُه أنَّ المعادينَ المطلوبَ فيها الذهبُ والفضَّةُ تحت الأرضِ ، إذا سَقَطَ شيءٌ منها وانهارَ على أحدٍ من العاملين فيها ، فمات ، أنه هَدْرٌ لا دِيَّةٌ له في بيتِ المالِ ولا غيره ، وكذلك مَنْ سَقَطَ فيها فَعَطِبَ بعدَ حفرِها .

وأما قوله ﷺ : « وفي الرُّكَّازِ الخمسُ » . فإنَّ العلماءَ اختلفوا في الرُّكَّازِ وفي حكمه ؛ فقال مالكٌ : الرُّكَّازُ في أرضِ العربِ للواجدِ ، وفيه الخمسُ . قال : وما وُجِدَ من ذلك في أرضِ الصُّلَحِ ، فإنه لأهلِ تلك البلادِ ، ولا شيءٌ للواجدِ فيه . قال : وما وُجِدَ في أرضِ العَنُوةِ ، فهو للجماعةِ الذين افْتَتَحُوهَا ، وليس لمن أصابَه دونهم ، ويؤْخَذُ خُمُسُه . قال



ابن القاسم : كان مالكٌ يقولُ في العُروضِ ، والجَوهرِ ، والحديدِ ، التمهيد  
والرَّصاصِ ، ونحوه ، يُوجدُ رِكاظًا ، أنَّ فيه الخُمُسَ . ثم رجع ، فقال : لا  
أرى فيه شيئًا . ثم آخِرُ ما فارقناه عليه أن قال : فيه الخُمُسُ . وقال إسماعيلُ  
ابنُ إسحاق : كلُّ ما وجدَه المسلمون في خِزْبِ الجاهليَّةِ مِن أرضِ العربِ  
التي يفتتِحُها المسلمون ؛ مِن أموالِ الجاهليَّةِ ، ظاهرةً أو مدفونةً في  
الأرضِ ، فهو الرِّكاظُ ، ويجزى مجزى الغنائمِ ، يكونُ لمن وجدَه أربعةً  
أخماسٍ ، ويكونُ سبيلُ خُمُسِهِ سبيلَ خُمُسِ الغنائمِ ، يجتهدُ فيه الإمامُ على  
ما يراه من صرفه في الوجوه التي ذكر الله من مَصالِحِ المسلمين . قال :  
ولأنما حُكِمَ للرِّكاظِ بحُكْمِ الغنيمَةِ ؛ لأنَّه مالٌ كافٍ وجدَه مسلمٌ ، فأنزل  
منزلةً من قاتله وأخذ ماله ؛ فإنَّ له أربعةً أخماسِهِ . وقال الثوريُّ في الرِّكاظِ  
يوجدُ في الدارِ : إنَّه للواجدِ دونَ صاحبِ الدارِ ، وفيه الخُمُسُ . وقال أبو  
حنيفةً ، وأبو يوسفَ ، ومحمدُ : الرِّكاظُ من الذهبِ والفضةِ وغيرهما ممَّا  
كان مِن دِفْنِ الجاهليَّةِ ، أو البَذرةِ ، أو القطعةِ تكونُ تحتَ الأرضِ ،  
فتوجدُ بلا مُؤنَةٍ ، "فهو ركاظٌ" ، وفيه الخُمُسُ . وقولُ الطبريِّ كقولهم  
سواءً . وقال أبو حنيفةً ومحمدُ في الرِّكاظِ يوجدُ في الدارِ : إنَّه لصاحبِ  
الدارِ دونَ الواجدِ ، وفيه الخُمُسُ . وقال أبو يوسفَ : هو للواجدِ ، وفيه

التمهيد الخُمُسُ . وإن وُجد في قَلَاةٍ ، فهو للوَاجِدِ في قولهم جميعًا ، وفيه الخُمُسُ . ولا فرقَ عندهم بينَ أرضِ الصُّلحِ وأرضِ العَنوةِ ، وسواءٌ عندهم أرضُ العربِ وغيرُها ، وجائزٌ عندهم لوَاجِدُه أن يَحِسَ الخُمُسَ لنفسِه إذا كان محتاجًا ، وله أن يُعْطِيَه للمساكين .

قال أبو عمر : وجهُ هذا عندى من قولهم أنه أخذَ المساكينَ ، وأنه لا يُمكنُ السلطانُ إن صرفَه عليهم أن يعمَّهُم به .

وقال الشافعي : الرِّكَازُ دَفْنُ الجاهليَّةِ ؛ الغروضُ وغيرُها ، وفيه الخُمُسُ ، وسواءٌ وجدَ في أرضِ عَنوةٍ أو صُلحٍ ، بعدَ ألا يكونَ في مِلْكٍ أحدٍ ، فإن وجدَ في مِلْكٍ غيرِه ، فهو له إن ادَّعاه ، وفيه الخُمُسُ ، وإن لم يدَّعِه ، فهو للوَاجِدِ ، وفيه الخُمُسُ . قال : وإن أصابَ شيئًا من ذلك في أرضِ الحربِ أو منازلهم ، فهو غَنيمَةٌ له وللجيشِ ، وإنَّما يكونُ للوَاجِدِ ما لا يملكُه العَدُوُّ ممَّا لا يوجدُ إلَّا في القِيافي .

قال أبو عمر : أصلُ الرِّكَازِ في اللُّغَةِ ما ارتكَزَ بالأرضِ من الذهبِ والفضَّةِ وسائرِ الجواهرِ ، وهو عندَ الفقهاءِ أيضًا كذلك ؛ لأنَّهم يقولون في البَذرةِ التي تُوجدُ في المعدِنِ مُرتكِزَةً بالأرضِ ، لا تُنالُ بَعْمَلٍ ولا بَسْغِي ولا نَصَبٍ : ففيها الخُمُسُ ؛ لأنَّها رِكَازٌ . ودَفْنُ الجاهليَّةِ لأموالهم عندَ جماعةِ العلماءِ رِكَازٌ ، لا يختلفون فيه ، إذا كان دَفْنُه قبلَ الإسلامِ من الأمورِ العاديَّةِ ، وأمَّا ما كان من ضربِ الإسلامِ ، فحُكْمُه عندهم حُكْمُ اللُّقطةِ ؛

لأنَّهُ مِلْكٌ مُسْلِمٍ ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ ، فَقِفْ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ . التمهيد  
 وقد اسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ ﷺ :  
 « وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي زَكَاةِ الْمَعَادِنِ  
 غَيْرُ الْحُكْمِ فِي الرِّكَازِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ فَصَّلَ بَيْنَ الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ بِالْوَاوِ  
 الْفَاصِلَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْمَعْدِنُ وَالرِّكَازُ حُكْمَهُمَا سَوَاءً لَقَالَ ﷺ : وَالْمَعْدِنُ  
 جُبَارٌ ، وَفِيهِ الْخُمْسُ . فَلَمَّا قَالَ : « الْعَجْمَاءُ جَزَحُهَا جُبَارٌ ، وَالْبَيْتَرُ جُبَارٌ ،  
 وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . عَلِمَ أَنَّ حُكْمَ الرِّكَازِ غَيْرُ حُكْمِ  
 الْمَعْدِنِ فِيمَا وُجِدَ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ اسْتَدَلَّ قَوْمٌ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَفِي ذَلِكَ  
 عِنْدِي نَظَرٌ .

وقد اختلف الفقهاء فيما يؤخذ من المعادن ؛ فقال أبو حنيفة  
 وأصحابه : فيما خرج من المعادن من الذهب والفضة والحديد والنحاس  
 والرصاص الخمس ، وما كان في المعدن من الذهب والفضة بعد إخراج  
 الخمس اعتبر كل واحد فيما حصل بيده ما يجب فيه الزكاة ، فزكاه لتمام  
 الحول إن أتى عليه ، وهو نصاب عنده ، الحول ، هذا إذا لم يكن معه ذهب  
 أو فضة وجبت فيه الزكاة ، وإن كان عنده من ذلك ما تجب فيه الزكاة ،  
 ضمّه إلى ذلك وزكاه . وكذلك عندهم كل فائدة تُضمُّ في الحول إلى  
 النصاب من جنسها ، وتزكى بحول الأصل . وهو قول الثوري . قالوا :  
 وكل ما ارتكز بالأرض من ذهب أو فضة أو غيرهما من الجواهر ، فهو

التمهيد رِكَازٌ، وفيه الخُمُسُ، في قليله وكثيره، على ظاهرِ قوله ﷺ: «وفي الرِّكَازِ الخُمُسُ». وقال الأوزاعي: في ذَهَبِ المعدِنِ وفِضَّةِ الخُمُسُ، ولا شيءٌ «فيما يُخْرُجُ منه» غيرهما. وقال مالكٌ وأصحابه: لا شيءٌ فيما يُخْرُجُ مِنَ المعدِنِ مِنْ ذَهَبٍ أو فِضَّةٍ حتى يَكُونَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا، أو خُمُسَ أَوْاقِيٍّ فِضَّةً، فإذا بَلَغْنَا هَذَا المِقْدَارَ وَجِبَ فِيهِمَا الزَّكَاةُ، وما زاد فَبِحِسَابِ ذَلِكَ، ما دام في المعدِنِ نَيْلٌ، فَإِنْ انْقَطَعَ، ثم جاء بعدَ ذلك نَيْلٌ آخَرُ، فَإِنَّهُ يُبْتَدَأُ فِيهِ مِقْدَارُ<sup>(١)</sup> الزَّكَاةِ مَكَانَهُ. والمعدِنُ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الزَّرْعِ تَوَخَّذُ مِنْهُ الزَّكَاةُ فِي حِينِهِ، وَلَا يُنْتَظَرُ بِهِ حَوْلٌ. فَإِنْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ وَلَمْ يَكْمُلْ فيما خَرَجَ بِذَلِكَ الْعَمَلِ نِصَابٌ، ثم ابْتَدَأَ الْعَمَلُ، لم يُضْمَمْ ما خَرَجَ إِلَى ما حَصَلَ بِالْعَمَلِ الْأَوَّلِ، كَزَرْعِ ابْتَدَى حِصَادَهُ. قال: وإن وُجِدَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِي الْمَعْدِنِ مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ<sup>(٢)</sup> عَمَلٍ؛ كَالْبَذْرِ وَشَبَّهَهَا، فهو بِمَنْزِلَةِ الرِّكَازِ، وفيه الخُمُسُ. قال مالكٌ: وما وُجِدَ فِي الْمَعْدِنِ بِغَيْرِ عَمَلٍ، فهو رِكَازٌ، فِيهِ الخُمُسُ. وقد مَضَى ذِكْرُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ خَاصَّةً، فِي بَابِ رِبْعَةٍ<sup>(٣)</sup>. وهذا كُلُّهُ تَحْصِيلُ مَذْهَبِ مالِكٍ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَصْحَابِهِ.

وَرَوَى ابْنُ شُحْنُونٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ نَافِعٍ، عَنْ مالِكٍ، فِي الْبَذْرِ

(١ - ١) سقط من: م. والمثبت مما تقدم في ٢٩٨/٨.

(٢) سقط من: م. والمثبت مما تقدم في ٢٩٧/٨.

(٣) في م: «كبير». والمثبت مما تقدم في ٢٩٧/٨، وينظر ما تقدم في الموطأ (٥٨٧).

(٤) تقدم في ٢٩٦/٨ - ٢٩٨.

تَخْرُجُ مِنَ الْمَعْدِنِ ، أَنَّ فِيهَا الزَّكَاةَ ، وَإِنَّمَا الْخُمْسُ فِي الزَّكَاةِ ، وَهُوَ دِفْنُ التَّمْهِيدِ  
 الْجَاهِلِيَّةِ . قَالَ مَالِكٌ : وَلَا شَيْءَ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَعَادِنِ مِنْ غَيْرِ الذَّهَبِ  
 وَالْفِضَّةِ وَالْمَعَادِنِ فِي أَرْضِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ . وَقَالَ فِي الْمَعْدِنِ فِي أَرْضِ  
 الصُّلَحِ : إِذَا ظَهَرَ فِيهَا فَهُوَ لِأَهْلِهَا ، وَلَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوا النَّاسَ مِنَ الْعَمَلِ فِيهَا ،  
 وَأَنْ يَأْذُنُوا لَهُمْ ، وَلَهُمْ مَا يُصَالِحُونَ عَلَيْهِ مِنْ خُمْسٍ أَوْ غَيْرِهِ . قَالَ مَالِكٌ :  
 وَمَا فَتِحَ عَنُودُهُ فَهُوَ إِلَى السُّلْطَانِ ، يَفْعَلُ فِيهِ مَا يَشَاءُ . وَقَالَ سُحْنُونُ فِي رَجُلٍ  
 لَهُ مَعَادِنٌ : إِنَّهُ لَا يَضُمُّ مَا فِي وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ، وَلَا يُزَكَّى إِلَّا عَنْ مَائَتِي  
 دِرْهَمٍ أَوْ عَشْرِينَ دِينَارًا فِي كُلِّ وَاحِدٍ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ : يَضُمُّ  
 بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَيُزَكَّى الْجَمِيعُ ، كَالزَّرْعِ . وَذَكَرَ الْمَزْنِيُّ ، عَنْ  
 الشَّافِعِيِّ ، قَالَ : وَأَمَّا الَّذِي أَنَا وَاقِفٌ فِيهِ ، فَمَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَعَادِنِ . قَالَ  
 الْمَزْنِيُّ : الْأَوَّلَى بِهِ عَلَى أَصْلِهِ أَنْ يَكُونَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْدِنِ فَائِدَةً تُزَكَّى  
 لِحَوْلِهِ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ . قَالَ : وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ فِي شَيْءٍ أَخْرَجَتْهُ الْمَعَادِنُ  
 زَكَاةَ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ . وَقَالَ عَنْهُ الرِّيْعِيُّ فِي « الْبُيُوتِيِّ » : وَمَنْ أَصَابَ  
 مِنْ مَعْدِنٍ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا ، فَقَدْ قِيلَ : هُوَ كَالْفَائِدَةِ يَسْتَقْبَلُ بِهَا الْحَوْلَ . وَقِيلَ :  
 إِذَا بَلَغَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ زَكَاةً مَكَانَهُ . وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ : مَا يَخْرُجُ مِنَ  
 الْمَعَادِنِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَائِدَةِ ، يُسْتَأْنَفُ بِهِ حَوْلٌ ، وَلَا  
 تَجْرِي فِيهِ الزَّكَاةُ إِلَّا مَعَ مُرُورِ الْحَوْلِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِيمَا حَصَّلَهُ  
 الْمَزْنِيُّ مِنْ مَذْهَبِهِ ، وَقَوْلُ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ . قَالَ دَاوُدُ : وَمَا خَرَجَ مِنَ الْمَعَادِنِ

التمهيد فليس بركاز، إنما الركاز دفن الجاهلية، وفيه الخمس لغير الواجد، وما يخرج من المعادن فهو فائدة، إذا حال عليها الحول عند مالك صحيح الملك، وجبت فيها الزكاة في الفضة والذهب على مقداريهما. وحجة مالك في إيجابه الزكاة في المعادن حديث ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أن النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني المعادن القبلية، فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة<sup>(١)</sup>. وهذا حديث منقطع الإسناد لا يحتج بمثله أهل الحديث، ولكنه عمل يعمل به عندهم في المدينة. واحتج الشافعي بحديث عبد الرحمن بن أبي نعيم، عن أبي سعيد الخدري، أن النبي ﷺ أعطى قوما من المؤلفة قلوبهم ذهبة في ثريتها، بعثها على من اليمن. قال: والمؤلفة إنما حقهم في الزكوات، فتبين بهذا أن المعادن شئها سنة الزكاة.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن عبد الرحمن بن أبي نعيم، عن أبي سعيد الخدري، أن علي بن أبي طالب بعث بذهبة في ثريتها إلى رسول الله ﷺ، فقسمها بين أربعة نفر؛ الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة بن بدر

(١) تقدم في الموطأ (٥٨٦).

الفَزَارِيُّ، وعلقمة بنِ عُلَاثَةَ العامريُّ، ثم أَحَدِ بَنِي كَلَابٍ، وزيد الطائِيّ التمهيد  
أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ<sup>(١)</sup>.

وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ:  
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ  
الْقَعْقَاعِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ مِنْ  
الْيَمَنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَهَبَةٍ فِي أُدِيمٍ<sup>(٢)</sup> مَقْرُوظٍ<sup>(٣)</sup> وَلَمْ تُحْصَلْ<sup>(٤)</sup> مِنْ  
تُرْبَتِهَا، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ، بَيْنَ زَيْدِ الْخَيْرِ، وَالْأَقْرَعِ بْنِ  
حَابِسٍ، وَعُيَيْنَةَ بْنِ حَصِينٍ، وَابْنَ عُلَاثَةَ أَوْ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ<sup>(٥)</sup>. وَذَكَرَ  
الْحَدِيثُ<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٤)، والنسائي (٢٥٧٧) من طريق أبي الأحوص به، وأخرجه أحمد  
٣٦٩/١٧ (١٢٢٦٧)، والبخاري (٣٣٤٤، ٧٤٣٢)، وأبو داود (٤٧٦٤)، والنسائي  
(٤١١٢) من طريق سعيد بن مسروق به.

(٢) في م: «أدم». والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) مقروظ: أي مدبوغ بالقرظ، وهو ورق الشلّم. ينظر النهاية ٤٣/٤.

(٤) لم تحصل: لم تخلص، وحصلت الأمر: حققت وأثبتته. النهاية ٣٩٦/١.

(٥) قال النووي: قال العلماء: ذكر عامر هنا غلط ظاهر؛ لأنه توفي قبل هذا بسنين، والصواب  
الجزم بأنه علقمة بن علاثة كما هو مجزوم باقى الروايات. صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٢/٧،  
وينظر فتح الباري ٦٨/٨.

(٦) أخرجه مسلم (١٤٦/١٠٦٤)، وابن خزيمة (٢٣٧٣) من طريق محمد بن فضيل  
به، وأخرجه أحمد ٤٦/١٧ (١١٠٠٨)، والبخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٤٤/١٠٦٤) من  
طريق عمار بن القعقاع به.

وقال الطحاوي : قد أعطى رسول الله ﷺ هؤلاء من غنائم حُنَيْن<sup>(١)</sup> ؛  
وهم المؤلفَةُ . قال : وعلى أن عليًّا لم يكن على الصدقة ؛ لأنَّ رسولَ الله  
ﷺ لم يكن يستعملُ على الصدقة أحدًا من بني هاشم .

وحدَّثنا سعيدُ بنُ نصير ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغ ، قال : حدَّثنا  
محمدُ بنُ إسماعيلَ ، قال : حدَّثنا الحميدُ ، قال : حدَّثنا سفيانُ ، قال :  
سَمِعناه من داودَ بنِ شاذبٍ ويعقوبَ بنِ عطاءٍ ، عن عمرو بنِ شعيبٍ ، عن  
أبيه ، عن جدِّه عبدِ الله بنِ عمرو ، قال : قال رسولُ الله ﷺ في كنزٍ وجدَّه  
رجلٌ : « إِنْ كُنْتَ وجدَّته في قريةٍ مسكونةٍ ، أو في سبيلٍ مَيْتَاءٍ<sup>(٢)</sup> ، فَعَرِّفْهُ ،  
وَإِنْ كُنْتَ وجدَّته في قريةٍ جاهليةٍ ، أو في قريةٍ غيرِ مسكونةٍ ، أو في غيرِ  
سبيلٍ مَيْتَاءٍ ، ففيه وفي الرُّكازِ الخُمُسُ »<sup>(٣)</sup> .

حدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قال : حدَّثنا قاسمُ ، قال : حدَّثنا أبو  
يحيى بنُ أبي مسرة ، قال : حدَّثنا مُطَرِّفٌ ، قال : حدَّثنا مالكُ بنُ أنسٍ ،  
عن ابنِ شهابٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن  
رسولَ الله ﷺ قال : « فِي الرُّكازِ الخُمُسُ » .

(١) في م : « خير » . والمثبت من مختصر اختلاف العلماء ٤٥٨/١ .

(٢) المَيْتَاءُ والمُتَّاءُ : هو الطريق العامر المسلوك ، وهو مفعول من الإتيان . ينظر اللسان (أ ت ي) .

(٣) الحميدى (٥٩٧) - ومن طريقه الحاكم ٦٥/٢ - وأخرجه الشافعي ٤٣/٢ ، والبيهقي

١٥٥/٤ من طريق سفيان بن عيينة به .



قال مالك : القائد والسائق والراكب ، كلهم ضامنون لما أصابت الدابة ، إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له . قال : وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل .

قال مالك : فالقائد والسائق والراكب أحرى أن يغرموا من الذي أجرى فرسه .

قال مالك : القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة ، إلا أن ترمح الدابة<sup>(١)</sup> من غير أن يفعل بها شيء ترمح له . قال : وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل . قال مالك : فالقائد والسائق والراكب أحرى أن يغرموا من الذي أجرى فرسه .

قال أبو عمر : على قول مالك هذا في الراكب والسائق والقائد ؛ جمهور العلماء ، وعليه جرى فتيا أئمة الأمصار في الفتيا ، إلا أنهم اختلفوا فيما أصابته برجلها ؛ فقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا ركب رجل دابة في طريق ، ضمن ما أصابت<sup>(٢)</sup> يديها ورجليها<sup>(٣)</sup> ، أو كدمت أو خبطت ، إلا النفحة بالرجل والنفحة بالذنب ، فإنه لا يضمنها ، وكل ما ضمن فيه الراكب ضمن فيه القائد والسائق ، إلا أن الكفارة على الراكب ، وليس على السائق والقائد كفارة .

القيس .....

(١) ترمح الدابة : هو أن تركض برجلها . الاقتضاب في غريب الموطأ ٣٧٥/٢ .

(٢ - ٣) في ح ، هـ : « برجلها ويديها » ، وفي ط ١ : « يديها ورجلها » .

الاستذكار

وقال الشافعي : إذا كان الرجل راكباً على دابة ، فما أصابَتْ<sup>(١)</sup> يديها ، أو رجلها<sup>(٢)</sup> ، أو فيها ، أو ذنبها ، من نفس أو جرح ، فهو ضامن ؛ لأن عليه منعها في تلك الحال من كل ما تُتْلَفُ<sup>(٣)</sup> به شيئاً . قال : وكذلك إذا كان سائقاً أو قائداً . وكذلك الإبل المُقْطَرَةُ بالبعير ؛ لأنه قائد لها . وقال الشافعي : لا يصح في الحديث عن النبي ﷺ : « الرَّجُلُ جُبَارٌ » . لأن الحُفَاطَ لم يحفظوه .

قال أبو عمر : قد ذكرنا في « التمهيد » طرق الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : « الرَّجُلُ جُبَارٌ »<sup>(٤)</sup> . وقال ابن شُبْرُمَةَ ، وابن أبي ليلى : يَضْمَنُ ما أَتْلَفَت الدابة برجلها إذا كان عليها ، أو قادها ، أو ساقها ، كما يَضْمَنُ ما أَتْلَفَت بغير رجلها . كقول الشافعي سواءً . وقال<sup>(٥)</sup> الأوزاعي ، والليث بن سعيد في هذا الباب<sup>(٥)</sup> كقول مالك : لا يَضْمَنُ ما أصابَت الدابة برجلها من غير صنّعه ، ويَضْمَنُ ما أصابَتْ يديها ومُقَدَّمِها إذا كان راكباً عليها ، أو قائداً لها ، أو سائقاً .

وذكر ابن وهب ، عن يونس وابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب ، أنه سئل

القيس

(١ - ١) في م : « يديها ورجلها » .

(٢) في الأصل ، هـ ، و ، م : « يتلف » .

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٤) في ح ، هـ : « قول » .

(٥) في ح ، هـ ، ط ، م : « الحديث » .

عن رجلٍ قاد هديّه فأصابَتْ طيراً فقتلته ، فقال : إن كان يقودُها أو يسوقُها الاستدكار  
حتى أصابَتْ الطيرَ ، فقد وجب عليه جزاء ما قتلَتْ ، وإن لم يكن يقودُها  
ولا يسوقُها ، فليس عليه جزاء ما أصابَتْ .

وقال ابنُ سيرينَ : كانوا لا يُضْمَنُونَ مِنَ النَّفْخَةِ وَيُضْمَنُونَ مِنَ رَدْ  
الْعَنَانِ<sup>(١)</sup> . وقال شريحٌ وحمادٌ : لا يضمنُ النفخةَ إلا أن يَنْحُسَ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : <sup>(٣)</sup> هذا كقول<sup>(٣)</sup> مالك ، وقد روى سفيانُ بنُ حسين  
الواسطي ، عن الزهري ، عن سعيدِ بنِ المسيّب ، عن أبي هريرة ، قال : قال  
رسولُ الله ﷺ : « الرَّجُلُ جُبَارٌ »<sup>(٤)</sup> . إلا أنه لم يروه عن الزهري إلا سفيانُ  
ابنُ حسينِ الواسطي . وقد أشبعنا هذا الباب في « التمهيد »<sup>(٥)</sup> .

وقال داودُ وأهلُ الظاهر : لا ضمانَ على أحدٍ في جُرحِ العجماءِ برجلٍ  
أو مُقَدِّم ، ولا على حالي ؛ لأن رسولَ الله ﷺ جعلَ جُرحَها جُبَاراً ، إلا أن  
يحملَها على ذلك أو يُرسلَها عليه ، فتكونَ حينئذٍ كالألة ، ويلزمُه ضمانُ ما  
أفسدَ<sup>(٦)</sup> بجنایةِ نفسه ، ولا يضمنُ إلا القاصدُ إلى الإفسادِ دونَ السببِ في

(١) تقدم تخريجه ص ٢٢٩ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٣ - ٣) في ح ، هـ : « هذا قول » ، وفي ط ١ : « هكذا قول » .

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٣٣ .

(٥) ينظر ما تقدم ص ٢٢٨ - ٢٣٥ .

(٦) في ط ١ : « أفسدت » .

قال مالك : والأمرُ عندنا في الذي يحفرُ البئرَ على الطريقِ ، أو يربطُ الدابةَ ، أو يصنعُ أشباهَ هذا على طريقِ المسلمين ، أن ما صنعَ من ذلك ممَّا لا يجوزُ له أن يصنعه على طريقِ المسلمين ، فهو ضامنٌ لِمَا أُصيب في ذلك من جرحٍ أو غيره ، فما كان من ذلك عقله دونَ ثلثِ الدية ، فهو في ماله خاصَّةً ، وما بلغَ الثلثَ فصاعدًا ، فهو على العاقلةِ ، وما صنعَ من ذلك ممَّا يجوزُ له أن يصنعه على طريقِ المسلمين ، فلا ضمانَ عليه فيه ولا غرمَ ، ومن ذلك البئرُ يحفرُها الرجلُ للمطرِ ، أو الدابةُ ينزلُ عنها الرجلُ للحاجةِ فيقفُها على الطريقِ ، فليس على أحدٍ في هذا غرمٌ .

الاستدكار ذلك ، إلا أن يُجمِعوا على أمرٍ فيُسلَّم له .

قال مالك : والأمرُ عندنا في الذي يحفرُ البئرَ على الطريقِ ، أو يربطُ الدابةَ ، أو يصنعُ أشباهَ هذا على طريقِ المسلمين ، أن ما صنعَ من ذلك ممَّا لا يجوزُ له أن يصنعه على طريقِ المسلمين ، فهو ضامنٌ لِمَا أُصاب في ذلك من جرحٍ أو غيره ، فما كان من ذلك عقله دونَ ثلثِ الدية ، فهو في ماله خاصَّةً<sup>(٥)</sup> ، وما بلغَ الثلثَ فصاعدًا فهو على العاقلةِ ، وما صنعَ من ذلك ممَّا يجوزُ له أن يصنعه على طريقِ المسلمين ، فلا ضمانَ عليه فيه ولا غرمَ ، ومن ذلك البئرُ يحفرُها الرجلُ للمطرِ ، أو الدابةُ ينزلُ عنها الرجلُ للحاجةِ فيقفُها على الطريقِ ، فليس على أحدٍ في هذا غرمٌ .

القيس

(٥) من هنا خرم في المخطوطة ط ١ ينتهي ص ٢٥١ .

قال أبو عمر: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «البئرُ جُبَارٌ»<sup>(١)</sup>. يعني أن الاستدكار من وقع في بئر فلهذه هَذَرٌ، ليس على حافرها فيه شيء. وكذلك لو وقعت في البئر دابة لأحيد، إلا أن ذلك على ما قاله مالك رحمه الله إذا حفرها في موضع له حفرها فيه، ولم يكن بالحفر لها في ذلك الموضع متعدياً؛ وذلك أن يحفرها فيما يملكه من الأرض، ولا ضرر فيه على غيره، أو فيما لا يملك لأحيد فيه ولا يضر بأحيد، ونحو هذا.

وقال ابن القاسم، عن مالك: له أن يُحدث في الطريق بئراً للمطر، والمِرْحَاضَ يحفره إلى جانب حائطه، والميزاب، والظِّلَّة، ولا يضمن ما عَطِبَ بذلك.<sup>(٢)</sup> قال: وما حفره في الطريق مما لا يجوز له حفره، ضمن ما أَعْطِبَ به<sup>(٣)</sup>.

قال مالك: وإن حفر البئر في داره لسارق يرضئه ليقع فيها، أو وضع به حبالات أو شيئاً يُتْلَفُ به، فعَطِبَ به السارق، فهو ضامن، وكذلك إن عَطِبَ به غير السارق.

وقال الليث: من حفر بئراً في داره، أو في طريق، أو في رَحْبَةٍ له، فوقع فيها إنسان، فإنه لا يضمن ما حفر في داره أو في رَحْبَةٍ لا حق لأحيد

(١) تقدم تخريجه ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٢ - ٣) سقط من: و.

الاستدكار فيها . قال : فإن رَبطَ بغيرِ أو دابةً على طريقٍ ، فعقرت على رباطِها<sup>(١)</sup> وانفلتت ، فإن كان ذلك من شأنها معلوماً ، فعسى أن يضمّن ، وإن كان ذلك شيئاً لم يكن منها فيما خلا ، فلا أرى عليه شيئاً .

وقال الشافعي : من وضع حجراً في أرض لا يملكها ، ضمن ما عطب به . قال : ولو حفر في صحراء ، أو في طريق واسع ، فمات<sup>(٢)</sup> به إنسان ، فلا شيء عليه ، كما لو وضعه في ملكه .

وفي موضع آخر للمزني : وقال الشافعي : ولو أوقف دابته في موضع ليس له أن يوقفها فيه ضمن ، ولو أوقفها في ماله لم يضمّن .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : من أوقف دابته في الطريق مربوطة أو غير مربوطة ، ضمن ما أصابته ؛ بأي وجه ما أصابته . وقالوا : يضمّن كل ما كان العطب به من سببه ، في موضع يجوز له أن يحدثه فيه أولاً يجوز . قالوا : وليس يُبرئ ما جاز إحداثه له من الضمان ؛ كراكب الدابة يضمّن ما عطب بها ، وإن كان له أن يركبها ويسير عليها .

قال أبو عمر : لم يختلفوا أنه يضمّن فيما ليس له أن يحدثه ، وإنما اختلفوا فيما له أن يحدثه في غير ملكه .

(١) في ح ، هـ : « رباطها » .

(٢) في الأصل ، م : « فمات » .

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ من حديث معمر، عن همام بن الاستدكار  
مُتَّبِعِهِ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «النارُ جُبَارٌ»<sup>(١)</sup>. وقال  
يحيى بن معين: أصله «البير»، ولكن معمرًا صحَّفه.

قال أبو عمر: لم يأت ابنُ معين على قوله هذا بدليل، وليس هكذا تُردُّ  
أحاديثُ الثقات.

ذكر وكيع، عن عبد العزيز بن حصين، عن يحيى بن يحيى الغساني،  
قال: أحرق رجلٌ تينًا في قَرَّاحٍ<sup>(٢)</sup>، فخرَّجت شرارةٌ من نارٍ حتى أحرقت  
شيقًا لجارِهِ. قال: فكتبْتُ فيه إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب إليّ، أن  
رسولَ الله ﷺ قال: «العجماءُ جُبَارٌ». وأرى أن النارَ جُبَارٌ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عمر: روى عن علي بن رضى الله عنه في فارسين اصطدما فمات  
أحدهما: يضمنُ الحيُّ<sup>(٤)</sup> الميت<sup>(٥)</sup>. وروى عن إبراهيم، وحماة، وعطاء،

(١) تقدم تخريجه ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٢) في ح، هـ، م: «مراح». والقراح: المزرعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر.  
اللسان (ق ر ح).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٦/٩ (طبعة الرشد) عن وكيع به.

(٤) إلى هنا ينتهي الحرم في المخطوط ط ١، والمشار إليه ص ٢٤٨.

(٥) في ح، هـ، ط ١، م: «الميت».

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ٣٣٢/٩.

الموطأ  
وقال مالكٌ في الرجلٍ ينزلُ في البئرِ فيُدرِكُه رجلٌ آخرُ في أثرِه ،  
فَيَجِذُ الأسفلُ الأعلى فيخْرُان في البئرِ ، فيهِلِكان جميعًا ، أن على  
عاقلةٍ الذي جَبَذه الدِّية .

قال مالكٌ في الصبيِّ يأمرُه الرجلُ ينزلُ في البئرِ ، أو يرقى في  
النخلة ، فيهِلِكُ في ذلك ، أن الذي أمره ضامنٌ لِمَا أصابَه مِن هلاكٍ أو  
غيره .

---

الاستدكار فيمن استعان صبيًّا بغيرِ إذنِ أهله ، أو مملوكًا بغيرِ إذنِ مولاه ، ضَمِنَ<sup>(١)</sup> .  
قال مالكٌ في الرجلِ ينزلُ في البئرِ فيُدرِكُه رجلٌ آخرُ في إثرِه ، فيَجِذُ  
الأسفلُ الأعلى فيخْرُان في البئرِ ، فيهِلِكان ، أن على عاقلةٍ الذي جَبَذه  
الدِّية .

قال أبو عمر : ما أظُنُّ في هذا خلافًا ، والله أعلم ، إلا ما قال بعضُ  
المتأخِّرين مِن أصحابنا وأصحابِ الشافعيِّ : يضمنُ نصفَ الدِّية ؛ لأنَّه  
مات مِن فعلِه ومِن سقوطِ الساقطِ عليه .

قال مالكٌ في الصبيِّ يأمرُه الرجلُ ينزلُ في البئرِ ، أو يرقى في  
النخلة ، فيهِلِكُ في ذلك ، أن الذي أمره ضامنٌ لِمَا أصابَه مِن هلاكٍ  
أو غيره .

---

..... القيس

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٧/٩ ، ٢٧٨ .



قال أبو عمر: قد روى ابن القاسم، عن مالك، قال: إذا حمل صبيًا الاستذكار على دابة يسقيها أو يمسكها، فأصابته الدابة رجلًا وطئته فقتلته، فالدية على عاقلة الصبي، ولا ترجع على عاقلة الرجل.  
وهذا يدل على أنه لا يضمن الصبي لو هلك؛ لأنه لو ضمنه لرجع عليه.

وقال الشافعي: لو صاح بصبي أو مغتوه، فسقط من صيحته، ضمن.  
وقاله عطاء، وزاد: وما أرى الكبير إلا كذلك.

وقال الثوري: إذا أرسل رجل صبيًا في حاجة فجنى الصبي، فليس على المُرسل شيء، "وهو على الصبي"، ولو أرسل مملوكًا فجنى جناية، فهي على المُرسل.

وروى المعافى، عن الثوري: من أرسل أجيرًا صغيرًا في حاجة فأكله الذئب، فلا شيء عليه، وإن استعمل أجيرًا في عمل شديد فمات منه؛ فإن كان صغيرًا ضمن، وإن كان كبيرًا فلا شيء عليه.

وقال الحسن بن حي: لا أرى بأسًا أن يستعين<sup>(٢)</sup> الرجل مملوكًا لغيره، يقول: اشقني ماء، وناولني وضوءًا. والصبي كذلك، وإن كان

(١ - ١) سقط من: ح، هـ.

(٢) في الأصل، م: «يستعمل».

الاستذكار <sup>(١)</sup> عُنْتُ فِي ذَلِكَ ضَمِين .

قال أبو عمر : الذي أرى في هذا كله وما كان مثله ، أن العاقلة تحمله إن كان مقداراً تحمله العاقلة ؛ لأنه لا مباشرة فيه للفاعل ، ولم يكن فيه إلى ذهاب النفس قصد ولا عمد ، وإنما هو السبب ، والسبب مختلف فيه . وقد مضى ما في هذا المعنى للعلماء . والحمد لله .

وأما مسألة الفارسين يصطدمان فيموتان ؛ فقال مالك ، والأوزاعي ، والحسن بن حي ، وأبو حنيفة وأصحابه : على كل واحد منهما دية الآخر على عاقلته . وقال ابن خوارزمدة : وكذلك عندنا السفينتان تصطدمان ولا يُمكن التوثي <sup>(٢)</sup> صرف السفينة ، ولا الفارس صرف الفرس .

وقال عثمان البتي ، وزفر ، والشافعي <sup>(٣)</sup> ، في الفارسين إذا اصطدما فماتا : على كل واحد منهما نصف دية صاحبه ؛ لأن كل واحد منهما مات من فعل نفسه وفعل صاحبه .

وزوى عن مالك في السفينتين والفارسين : على كل واحد منهما الضمان بقيمة ما أتلّف لصاحبه كاملاً .

(١ - ١) في مختصر اختلاف العلماء ١٦٣/٥ : « غنيا عن » .

(٢) النوتى : الملاح ، والجمع : التواتى ، وهو من كلام أهل الشام . اللسان (ن و ت) .

(٣) في ح ، ه ، م : « الشعبي » . وينظر الأم ٦٠/٦ .

الموطأ قال مالك : الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا أنه ليس على النساء والصبيان عقلٌ يجبُ عليهم أن يعقلوه مع العاقلة ، فيما تعقله العاقلة من الديات ، وإنما يجبُ العقلُ على من بلغ الحلم من الرجال .

وقال مالك : عقلُ الموالى تلزمه العاقلة إن شاءوا ، وإن أبوا كانوا أهل ديوانٍ أو مُنقطعين ، وقد تعاقل الناس في زمانِ رسولِ الله ﷺ وفي زمانِ أبى بكرٍ قبل أن يكونَ ديوانٌ ، وإنما كان الديوانُ في زمانِ عمرَ بن الخطاب ، فليس لأحدٍ أن يعقلَ عنه غيرُ قومه ومواليه ؛ لأن الولاء لا ينتقلُ ، ولأنَّ النبى ﷺ قال : « الولاء لمن أعتق » .

قال مالك : والولاءُ نسبٌ ثابتٌ .

الاستذكار قال مالك : الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا ، أنه ليس على النساء والصبيان عقلٌ يجبُ عليهم أن يعقلوه مع العاقلة فيما تعقله العاقلة من الديات ، وإنما يجبُ العقلُ على من بلغ الحلم من الرجال .

قال مالك : عقلُ الموالى تلزمه العاقلة إن شاءوا ، وإن أبوا كانوا أهل ديوانٍ أو مُنقطعين ، وقد تعاقل الناس في زمانِ رسولِ الله ﷺ ، وفي زمانِ أبى بكرٍ الصديق قبل أن يكونَ ديوانٌ ، وإنما كان الديوانُ في زمانِ عمرَ بن الخطاب ، ليس لأحدٍ أن يعقلَ عنه غيرُ قومه ومواليه ؛ لأن الولاء لا ينتقلُ ، ولأنَّ النبى ﷺ قال : « الولاء لمن أعتق » . قال مالك : والولاءُ نسبٌ ثابتٌ .

الاستدكار قال أبو عمر: أما اختلاف العلماء في العَوَاقِلِ ؛ فقول مالك ما ذكره في « موطئه » .

وقال ابن القاسم عنه : الدية على القبائل<sup>(١)</sup> ؛ على الغنى على قدره ، ومن دونه على قدره ، حتى يُصِيبَ الرجلَ درهمٌ من مائة درهمٍ وأكثر . وحكى عنه أن ذلك يُؤخذ من أعطياتهم .

وقال الثوري : تعقلُ العاقلةُ الديةَ في ثلاثِ سنينَ ؛ أولها العام الذي أُصيب فيه ، وتكونُ عند<sup>(٢)</sup> الأعطية على الرجال .

وقال الشافعي : العقلُ على ذوي الأنسابِ دونَ أهلِ الديوانِ والحلفاءِ ، على الأقربِ فالأقربِ من بنى أبيه ، ثم من بنى جدّه ، ثم من بنى جدّ أبيه ، فإن عجزوا عن البعضِ حمّلَ معهم<sup>(٣)</sup> الموالى المُعتقون ، فإن عجزوا عن بعضٍ ولهم عَوَاقِلُ ، عَقَلْتَهُم عَوَاقِلُهُمْ ؛ فإن لم يكنْ لهم ذو نسبٍ ولا مولىً أعلى ، حمّلَ المولى من أسفل ، ويَحْمِلُ مَنْ كَثُرَ ماله نصفَ دينارٍ ، ومن كان دونَ ذلك رُبْعَ دينارٍ ، لا يُزَادُ على هذا ولا يُنْقَصُ منه .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : الديةُ في قتلِ الخطأ على العاقلة في ثلاثِ

(١) في م : « العَوَاقِلِ » .

(٢) في ح ، هـ ، م : « عتله » .

(٣) في ح ، و ، م : « عنهم » .

سنتين من يوم يُقضى بها ، والعاقلة أهل ديوانه إن<sup>(١)</sup> كان من أهل الديوان ؛ الاستدكار  
يؤخذ ذلك من أعطياتهم حتى يُصيب الرجل منهم من الدية كلها أربعة  
دراهم أو ثلاثة دراهم ، فإن أصابه أكثر من ذلك ضُم إليها أقرب القبائل  
إليهم في النسب من أهل الديوان ، وإن كان القاتل ليس من أهل الديوان ،  
فُرضت الدية على عاقلته ؛ الأقرب فالأقرب في ثلاث سنين من يوم يُقضى  
بها القاضي ، فيؤخذ في كل سنة ثلث الدية عند رأس كل حول ، ويضُم  
إليهم أقرب القبائل منهم في النسب ، حتى يُصيب الرجل من الدية ثلاثة  
دراهم أو أربعة .

وقال محمد بن الحسن : يعقل عن الحليف حلفاؤه ، ولا يعقل عنه  
قومه . وقال عثمان البتي : ليس أهل الديوان أولى بها من سائر العاقلة .  
قال أبو عمر : أجمع العلماء قديما وحديثا أن الدية على العاقلة لا تكون  
إلا في ثلاث سنين ، ولا تكون في أقل منها ، وأجمعوا أنها على البالغين  
من الرجال ، وأجمع أهل السير والعلم بالخبر أن الدية كانت في  
الجاهلية تحمّلها العاقلة ، فأقرها رسول الله ﷺ في الإسلام ، وكانوا  
يتعاقلون بالنصرة<sup>(٢)</sup> ، ثم جاء الإسلام فجزى الأمر على ذلك حتى جعل  
عمر الديوان . وأتفق الفقهاء على رواية ذلك والقول به . وأجمعوا أنه لم

(١) في ح ، هـ ، م : « فإن » ، وفي ط ١ : « وإن » .

(٢) في ح ، هـ : « بينهم » .

الاستدكار يكن في زمن رسول الله ﷺ ولا زمن أبي بكر ديواناً ، وأن عمر جعل الديوان وجمع به الناس ، وجعل أهل كل جنيد يدا ، وجعل عليهم قتال من يليهم من العدو .

وحد الكوفي والشافعي في مقدار ما يحمل الواحد من العاقلة من الدية ما تقدم ذكره عنهما . ولم يتخذ مالك في ذلك حداً ، وذلك عنده على حسب طاقة العاقلة وغناها وفقرها ؛ يحمل الواحد منها <sup>(١)</sup> ما لا <sup>(٢)</sup> يضرب به <sup>(٣)</sup> وما <sup>(٤)</sup> سهل عليه <sup>(٥)</sup> ، من درهم إلى مائة وأزيد ، إذا سهل ذلك عليه .

واتفق جمهور أهل الحجاز على أن العاقلة القرابة من قبل الأب ، وهم العصبية ، دون أهل الديوان . وقضى عمر بن الخطاب على علي بن أبي طالب أن يعقل عن موالى صفية بنت عبد المطلب دون ابنها الزبير ، وقضى بميراثهم للزبير <sup>(٤)</sup> . وقضى على سلمة بن نعيم إذ قتل مسلماً فظنه كافراً ، بالدية عليه وعلى قومه <sup>(٥)</sup> .

وقال الكوفيون : القريب والبعيد سواء فيمن يغرم الدية من العاقلة من

(١) في ح ، هـ ، م : « من ذلك » .

(٢ - ٢) في ط أ : « يضربه » .

(٣ - ٣) في م : « يسهل » .

(٤) تقدم تخريجه في ٣٤٨/١٩ .

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٢٤٥/١٥ .

العصبية . وقال الشافعي : الأقرب فالأقرب على منازلهم في التعصيب ، الاستدكار حتى ينتهي الأمر إلى الأقصى . على ما قدّمنا عنه .

وروى ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : كتب النبي ﷺ على كل بطن عُقُولَهُ ، وقال : « لا يَتَوَلَّى مَوْلَى قَوْمًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ » <sup>(١)</sup> . وقال ﷺ : « مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ » <sup>(٢)</sup> . وقال ﷺ : « الْوَلَاءُ كَالنِّسَبِ » <sup>(٣)</sup> .

وأما قول محمد بن الحسن أن الحليف يعقل عن حليفه . فاحتج له الطحاوي بحديث جبير بن مطعم ، عن النبي ﷺ : « لا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ ، وَإِنَّمَا حِلْفٌ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً » <sup>(٤)</sup> . وبقوله ﷺ لِلْمُشْرِكِ الَّذِي رَبَطَهُ فِي سَوَارِي الْمَسْجِدِ : « أَحْبِسْكَ بِجَرِيرَةٍ حُلْفَاتِكَ » <sup>(٥)</sup> .

وقد ذكرنا من معاني هذا الباب كثيرا فيما تقدّم <sup>(٦)</sup> ، والحمد لله ، وذكرنا مسائل منه اختلف فيها أصحاب مالك في كتاب « اختلافهم » .

(١) تقدم تخريجه في ٣٣٦/١٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ٥٠/١٥ .

(٣) تقدم تخريجه في ٣٠/١٥ .

(٤) أخرجه أحمد ٣٢٥/٢٧ (١٦٧٦١) ، ومسلم (٢٥٣٠) ، وأبو داود (٢٩٢٥) .

(٥) أخرجه أحمد ٣٣/١٢٤ ، ١٢٥ (١٩٨٩٤) ، ومسلم (١٦٤١) ، وأبو داود (٣٣١٦) ،

والنسائي في الكبرى (٨٥٩٢) .

(٦) ينظر ما تقدم ص ٤٠ - ٤٣ .

قال مالك : والأمر عندنا فيما أصيب من البهائم ، أن على من أصاب منها شيئاً قدر ما نقص من ثمنها .

قال مالك في الرجل يكون عليه القتل ، فيصيب حداً من الحدود ، أنه لا يؤخذ به ، وأن القتل يأتي على ذلك كله إلا الفرية ، فإنها تثبت على من قُلت له ، يقال له : ما لك لم تجلد من افتري عليك ؟ فأرى أن يجلد المقتول الحد من قبل أن يُقتل ، ثم يُقتل ، ولا أرى أن يُقاد منه في شيء من الجراح إلا القتل ؛ لأن القتل يأتي على ذلك كله .

قال مالك : والأمر عندنا فيما أصيب من البهائم ، أن على من أصاب منها شيئاً قدر ما نقص من ثمنها .

قال أبو عمر : قد تقدم هذا في كتاب الأفضية ، في باب مترجم بالقضاء فيمن أصاب شيئاً من البهائم ، فلا معنى لتكراره<sup>(١)</sup> .

قال مالك في الرجل يكون عليه القتل ، فيصيب حداً من الحدود ، أنه لا يؤخذ به ، وأن القتل يأتي على ذلك كله إلا الفرية ، فإنها تثبت على من قُلت له ، يقال له : ما لك لم تجلد من افتري عليك ؟ وأرى أن يجلد المقتول الحد من قبل أن يُقتل ، ثم يُقتل ، ولا أرى أن يُقاد منه في شيء من



الاستذكار

الجراح إلا القتل ؛ لأن القتل يأتي على ذلك كله .

قال أبو عمر : قول مالك هذا هو قول ابن شهاب ، وعطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب ، وحامد بن أبي سليمان<sup>(١)</sup> .

وقد روى عن ابن عباس أنه قال : إذا اجتمعت الحدود والقتل ، سقطت كلها إلا حد القذف<sup>(٢)</sup> .

وقال معمر : سئل ابن شهاب عن رجل سرق ثم قتل ، فقال : تُدرأ الحدود كلها مع القتل إلا القذف<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : قد قال مالك في غير « الموطأ » فيمن سرق ثم قتل : يُبدأ بما هو حق لله تعالى ، فيقطع في السرقة ، ثم يُقتل في القصاص ؛ لأن القصاص يجوز فيه العفو ، ولا يجوز في قطع السرقة عفو . قال : ولو زنى وسرق وهو محصن ، رُجم ولم يقطع .

قال أبو عمر : كأنه يقول : لما اجتمع حدان لله عز وجل ، ناب أحدهما عن الآخر . وقد عده قوم من الفقهاء مناقضة لقوله : إن حد الله

القيس .....

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٢١٤ ، ١٨٢١٥ ، ١٨٢١٧ - ١٨٢١٩) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٢٦) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٢٥) .

الاستدكار لا يُسْقِطُهُ الْعَفْوُ . فلم يَشْقُطْ حَقُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقَطْعِ هُنَهْنَا ، وَلَمْ يَسْقُطْ لِلْاجْتِمَاعِ مَعَ الْقَتْلِ . وَقَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ : إِذَا قَتَلَ زَنًى مُحَدَّثٌ ثُمَّ قُتِلَ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ ثُمَّ سَرَقَ ، قُطِعَتْ يَدُهُ <sup>(١)</sup> فِي الْقَصَاصِ ، ثُمَّ قُطِعَتْ رِجْلُهُ فِي السَّرْقَةِ . قَالَ : وَإِنْ سَرَقَ ثُمَّ قَطَعَ يَمْنَى رَجُلٍ ، قُطِعَتْ يَدُهُ <sup>(٢)</sup> فِي السَّرْقَةِ ، وَغَرِمَ دِيَّةَ الْمَقْطُوعِ يَدُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ حَدُودٌ لِلنَّاسِ ثُمَّ قَتَلَ ، أُخِذَتْ حَدُودُ النَّاسِ مِنْهُ ثُمَّ قُتِلَ ، وَإِنْ كَانَتْ حَدُودُهُ كُلُّهَا لِلَّهِ تَعَالَى مِنْهَا الْقَتْلُ ، قُتِلَ وَتَرَكَ مَا سِوَاهُ . وَقَالَ اللَّيْثُ فِي الْمُرْتَدِّ يَجْنِي ، أَنَّهُ يُقْتَلُ وَتَبْطُلُ كُلُّ جَنَايَةٍ كَانَتْ مِنْهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَى رَجُلٍ حَدُودٌ وَقَتْلٌ ، بُدِيَ بِحَدِّ الْقَذْفِ ؛ يُجْلَدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، ثُمَّ يُجْلَدُ فِي الزَّنى ، ثُمَّ تُقَطَّعُ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى لِقَطْعِ الطَّرِيقِ ، وَكَانَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى لِلْسَّرْقَةِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ مَعًا ، وَرِجْلُهُ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ مَعَ يَدِهِ ، ثُمَّ قُتِلَ قَوْدًا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : يُبْدَأُ بِالْقَصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ، ثُمَّ يُحَدُّ لِلْقَذْفِ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ يُحَدُّ لِلزَّنى أَوْ السَّرْقَةِ ، ثُمَّ يُحَدُّ لِلشَّرَابِ آخِرًا . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ <sup>(٣)</sup> : إِذَا اجْتَمَعَتْ

(١ - ١) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « الشَّافِعِيُّ » .

الموطأ  
قال مالك : الأمرُ عندنا أن القَتِيلَ إذا وُجِدَ بينَ ظَهْرانِي قومٍ في قريةٍ أو  
غيرِها ، لم يُؤَخَذْ به أقربُ الناسِ إليه دارًا ولا مكانًا ؛ وذلك أنه قد يُقتلُ  
القَتِيلُ ثم يُلقَى على بابِ قومٍ لِيُلَطَّخُوا به ، فليس يُؤَخَذَ أحدٌ بمثلِ  
ذلك .

على رجلٍ حدودٌ وقتلُ ، فما كان للناسِ فحُذِه<sup>(١)</sup> ، وما كان لله عزَّ وجلَّ  
فدَعِه ، فإن القَتْلَ يمحو ذلك كله .

واختلفوا أيضًا فيمن قطعَ يدَ رجلٍ ثم قَتَلَه ؛ فروى ابنُ القاسم ، عن  
مالك ، قال : يُقتلُ ولا تُقطعَ يده . وهو قولُ ابنِ شُبْرُمَةَ ، وأبي يوسفَ ،  
ومحمّد . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : إذا قطعَ يدَ رجلٍ ثم قَتَلَه قبلَ البُرءِ ،  
فللوالى أن يقطعَ يده ثم يَقْتُلَه .

قال مالك : الأمرُ عندنا أن القَتِيلَ إذا وُجِدَ بينَ ظَهْرانِي قومٍ في قريةٍ  
أو غيرِها ، لم يُؤَخَذْ به أقربُ الناسِ إليه دارًا ولا مكانًا ، وذلك أنه قد  
يُقتلُ القَتِيلُ ، ثم يُلقَى على بابِ قومٍ لِيُلَطَّخُوا به ، فليس يُؤَخَذَ أحدٌ بمثلِ  
ذلك .

قال أبو عمر : قد اختلفَ العلماءُ قديمًا في هذه المسألة .

..... القيس

(١) في م : « فحذه » .

الاستدكار

ذَكَرَ وَكَيْعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْحَارِثِ ابْنِ الْأَزْمَعِ ، قَالَ : وَجَدْتُ قَتِيلَ بَالِيَمِينَ بَيْنَ وَادِعَةَ وَأَرْحَبَ ، فَكُتِبَ عَامِلُ عَمْرِؤَ إِلَيْهِ ، فَكُتِبَ عَمْرُؤُ إِلَيْهِ أَنْ قَسَ مَا بَيْنَ الْحَيَيْنِ ، فَأَلَى أَيْهِمْ كَانَ أَقْرَبَ فَخُذْهُمْ بِهِ <sup>(١)</sup> .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ <sup>(٢)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ ، عَنْ أَشْعَثَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : قُتِلَ قَتِيلٌ بَيْنَ حَيَيْنٍ مِنْ هَمْدَانَ بَيْنَ وَادِعَةَ وَخَيْوَانَ ، فَبَعَثَ مَعَهُمْ عَمْرُؤُ الْمَغِيرَةَ بْنَ شَعْبَةَ ، فَقَالَ : انْطَلِقْ مَعَهُمْ فَقَسْ مَا بَيْنَ الْقَرِيَتَيْنِ <sup>(٣)</sup> ، فَأَيْهِمَا كَانَتْ أَقْرَبَ فَالْحَقْ بِهِمَا الْقَتِيلَ .

قَالَ <sup>(٤)</sup> : وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحِيمِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ <sup>(٥)</sup> مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، أَنَّ عَلِيًّا كَانَ إِذَا وَجَدَ الْقَتِيلَ مَا بَيْنَ قَرِيَتَيْنِ ، قَاسَ مَا بَيْنَهُمَا .

وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ : لَا يَخْرُجَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَى

القبس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٢/٩ عن وكيع به .

(٢) ابن أبي شيبة ٣٩٢/٩ .

(٣) في الأصل : «الفرقتين» .

(٤) بعده في الأصل ، م : «بن» ، وفي ح ، هـ : «عن» . وينظر تهذيب الكمال ١٣٦/٢٦ .

صَبِيحَةَ<sup>(١)</sup> بَلِيلٍ ، وَلَا إِلَى أَمْرِ يَكُونُ فِي هَذِهِ السُّوقِ . قَالَ : فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنَّا ، الاسْتِذْكَارُ  
فَوَجَدَ قَتِيلًا عِنْدَ بَابِ رَجُلٍ ، فَأَلْزَمَهُ الْعَقْلَ<sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِيهَا ؛ فَإِنَّ مَالِكًا ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ  
ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي مَجْلَةٍ قَوْمٍ أَوْ فَنَائِهِمْ ، لَمْ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِمْ  
بُجُودُهُ شَيْءٌ حَتَّى تَكُونَ الْأَسْبَابُ الَّتِي شَرَطُوهَا فِي وُجُوبِ الْقَسَامَةِ . وَقَدْ  
اخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى مَا نَذَرْتُهُ عَنْهُمْ فِي بَابِ الْقَسَامَةِ<sup>(٣)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .  
وَقَدْ أَوْجَبَ قَوْمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ الْقَسَامَةَ ؛ مِنْهُمْ الزُّهْرِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ  
التَّابِعِينَ .

وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ : إِذَا وُجِدَ الْقَتِيلُ فِي قَوْمٍ بِهِ أَثَرٌ ، كَانَ عَقْلُهُ  
عَلَيْهِمْ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرٌ ، لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَاقِلَةِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ تَقُومَ الْبَيِّنَةُ عَلَى  
أَحَدٍ . قَالَ سَفِيَانٌ : وَهَذَا مِمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا .  
ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(٤)</sup> ، عَنْ الثَّوْرِيِّ .

(١) فِي م : « صَبِيحُهُ » ، وَفِي مَصْدَرِ التَّخْرِيجِ : « صَبِيحَةٌ » . قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ : « وَبَعْضُهُمْ يَرْوِيهِ :  
صَبِيحَةُ بَلِيلٍ . وَهُمَا جَمِيعًا مُتَقَارِبَانِ » . وَيَنْظُرُ النِّهَايَةُ ٧١/٣ .  
(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ قَتِيْبَةٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٢٣٢/٢ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ بِهِ مُخْتَصَرًا .  
(٣) سَيَأْتِي ص ٣٩٣ - ٤٠٠ .  
(٤) عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٨٢٨٢) .

الاستدكار

وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ؛ اعتبروا إن كان بالقتيل أثر جعلوه على القبيلة ، أو لا يكون به أثر فلا يجعله على أحد . ونذكر مذاهبهم وغيرهم في هذا المعنى واضحة في باب القسامة إن شاء الله .

وعن الثوري ، عن الحسن بن عمرو ، عن فضيل ، عن إبراهيم ، قال : إذا وجد القتيل في قوم ؛ فشاهدان يشهدان على أحد أنه قتله ، وإلا أقسموا خمسين يمينا أنهم ما قتلوا ، وغرموا الدية<sup>(١)</sup> .

وعن معمر ، عن الزهري ، أنه كتب إليه سليمان بن هشام يسأله عن رجل وُجد مقتولا في دار قوم ، فقالوا : طرقتنا ليسرقتنا . وقال أولياؤه : كذبوا ، بل دَعَوْه إلى منزلهم ثم قتلوه . قال الزهري : فكتبْتُ إليه : يحلف أولياء المقتول خمسين يمينا : إنهم لكاذبون ، ما جاء ليسرقتهم ، وما دَعَوْه إلا دعاءً ثم قتلوه . فإن حلفوا أعطوا القود ، وإن نكلوا حلف من أولئك خمسون ، بالله لطرقتنا ليسرقتنا ، ثم عليهم الدية . قال الزهري : وقد قضى بذلك عثمان<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : قد بدأ الزهري في هذه المسألة أولياء الدم باليمين ، وهم

القبس

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٨٤) عن الثوري به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٨١) عن معمر به .

الموطأ قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فانكشفوا ، وبينهم قتيلاً أو جريحاً لا يُدرى من فعل ذلك به : إن أحسن ما سُمع في ذلك أن فيه العقل ، وأن عقله على القوم الذين نازعوه ، وإن كان القتل أو الجريح من غير

المُدَّعون ، وهذا خلاف ما رواه عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار ، الاستدكار عن عمر<sup>(١)</sup> ، وموافقة منه لحديث الحارثيين من الأنصار ؛ حويصة ومُحَيصة وعبد الرحمن في قتلهم بخير<sup>(٢)</sup> .

وذكر ابن جريج ، قال : أخبرنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز : قضى رسول الله ﷺ ، فيما بلغنا ، في القتل يُوجد بين ظَهْرَانِي قوم ، أن الأيمان على المُدَّعى عليهم ، فإن نكلوا حلف المُدَّعون واستحقوا ، فإن نكل الفريقان جميعاً كانت الدية نصفين ؛ نصف على المُدَّعى عليهم ، ونصف يُطْلَهُ أهل الدعوى ، إذا كرهوا أن يستحقوا بأيمانهم<sup>(٣)</sup> .

قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا ، فانكشفوا وبينهم قتيلاً أو جريحاً لا يُدرى من فعل ذلك : إن أحسن ما سُمع في ذلك أن فيه العقل ، وأن

القيس .....

(١) تقدم في الموطأ (١٦٤٨) .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٩٣ ، ١٦٩٤) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٩٠) عن ابن جريج به .

الموطأ الفريقين ، فعقله على الفريقين جميعًا .

الاستدكار عقله على القوم الذين نازعوه ، وإن كان القتل أو الجريح من غير الفريقين ، فعقله على الفريقين جميعًا .

قال أبو عمر : هذا يدلُّ على أنه قد سَمِعَ في هذه المسألة اختلافًا ، والاختلاف أن يُسَمَعَ دَعْوَى أولياء القتل ، ثم يُحَكَمَ فيه بالقَسَامَةِ ، كلُّ على مذهبه فيما تُوجِبُهُ القَسَامَةُ مِنَ الْقَوْدِ أو الدية ، على ما يَأْتِي بعدُ إن شاء الله تعالى <sup>(١)</sup> .

وذكر أبو بكر <sup>(٢)</sup> ، قال : حدَّثني محمد بنُ أبي عديٍّ ، عن أشعث ، عن الحسن ، في قوم تناضلوا <sup>(٣)</sup> فأصابوا إنسانًا ، لا يُدرى أيُّهم أصابه ، قال : الدية عليهم كلُّهم .

قال <sup>(٤)</sup> : وحدَّثني محمد بنُ بكرٍ ، عن ابنِ جريج ، عن عطاءٍ ، قال : أتى حَجْرٌ عاترٌ <sup>(٥)</sup> في إمارة مروان فأصاب ابنَ نِسْطاسٍ بنِ <sup>(٦)</sup> عامر بن

القبس

(١) سيأتي ص ٤٠٢ - ٤٠٥ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٩٦/٩ .

(٣) تناضلوا : رموا سهامهم للسبق . اللسان ( ن ض ل ) .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٢٤/٩ (طبعة الرشد) .

(٥) العاتر : الذي لا يُدرى من رماه . النهاية ٣٢٨/٣ .

(٦) في م : (عم) .



عبد الله بن نسطاس ، لا يُعلم من صاحبه الذى قتله ، فضرَب مروانُ دينه الاستدكار على الناس .

قال أبو عمر : جاء عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنهما قضيا في قتل الزحام بالدية في بيت المال .

ذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن الثوري ، عن وهب بن عقبة العجلي ، عن يزيد بن مذكور الهمداني ، أن رجلاً قُتل يوم الجمعة في المسجد في الزحام ، فجعل علي دينه في بيت المال .

قال<sup>(٢)</sup> : وأخبرنا الثوري ، عن الحكم ،<sup>(٣)</sup> عن إبراهيم<sup>(٤)</sup> ، عن الأسود ، أن رجلاً قُتل في الكعبة ، فسأل عمر عليًا ، فقال : من بيت المال .

وذكر وكيع ، قال : حدثنا وهب بن عقبة ومسلم بن يزيد بن مذكور ، سمعاه من يزيد بن مذكور ، أن الناس ازدحموا في المسجد الجامع بالكوفة يوم الجمعة ، فأخرجوا عن قتل<sup>(٥)</sup> ، فوداه علي بن أبي طالب من بيت المال<sup>(٥)</sup> .

(١) عبد الرزاق (١٨٣١٦) .

(٢) عبد الرزاق (١٨٣١٧) .

(٣ - ٣) سقط من النسخ . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ١١٥/٧ .

(٤) يقال : أفرج القوم عن قتل . إذا انكشفوا . اللسان (ف ر ج) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٤/٩ عن وكيع به .

## ما جاء فى الغيلة والسحر

١٦٨٦ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب قتل نفراً ؛ خمسة أو سبعة ، برجل واحد قتلوه غيلة ، وقال عمر : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً .

الاستدكار

قال وكيع : وحدثنى شعبة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، أن رجلاً قُتل فى الطواف ، فاستشار عمر الناس ، فقال على : ديتّه على المسلمين . أو قال : بيت المال<sup>(١)</sup> .

وروى معمر ، عن الزهرى ، قال : من قُتل فى زحام ، فإن ديتّه على الناس ؛ على من حضر ذلك فى جمعة أو غيرها<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : ليس فيه شيء عند مالك والشافعى ، وإن وداه السلطان من بيت المال فحسن .

## باب ما جاء فى الغيلة والسحر

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب قتل نفراً ؛ خمسة أو سبعة ، برجل واحد قتلوه قتل غيلة ، وقال

القبس

(١) أخرجه ابن أبى شيبة ٣٩٥/٩ عن وكيع به .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣١٤) عن معمر به .

عمر: لو تَمَّالاً عليه أهلُ صنعةٍ لقتلُهم جميعاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: هذا الخبرُ عندَ أهلِ صنعةٍ مشهورٌ معروفٌ، ذكره عبدُ الرزاقِ من وُجوهٍ منها؛ قال<sup>(٢)</sup>: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قال: أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ جَبَلٍ<sup>(٣)</sup>، عمن شهد ذلك، قال: كانت امرأةٌ بصنعةٍ لها رَيْبٌ، فغاب عنها زوجها، وكان رَيْبُهَا عندها، وكان لها خليلٌ، فقالت: إن هذا الغلامَ فاضِحُنَا، فانظروا كيف تصنعون به؟ فتَمَّالُوا عليه، وهم سبعةٌ مع المرأة. قال: قلتُ: كيف تَمَّالُوا عليه؟ قال: لا أدري، غيرَ أن أحدهم قد أُعْطِيَ<sup>(٤)</sup> شفرةً. قال: فقتلوه وألقوه في بئرِ بَعْمَدَانَ<sup>(٥)</sup>. قال: فقيدَ الغلامُ، فخرَجَت امرأةٌ أبيه تطوفُ على حمارٍ - وهى التى قتلته - مع القومِ وهى تقولُ: اللهم لا تُخَفِ دَمَ أَصِيلٍ. قال: وخطبَ يعلَى الناسَ فقال: انظروا، هل تُحْسِنُونَ بهذا الغلامِ أو

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٧١)، ورواية يحيى بن بكير (٩/١٥) - مخطوط، ورواية أبي مصعب (٢٣١٩).

وأخرجه الشافعى ٢٢/٦، والبيهقى ٤٠/٨، ٤١، والبخارى فى شرح السنة (٢٥٣٥)، وابن بشكوال- فى غوامض الأسماء ٤٩٥/١ من طريق مالك به.

(٢) عبد الرزاق (١٨٠٧٩).

(٣) فى ح، هـ: «أحيل». وينظر الثقات ٢٥٣/٤.

(٤) فى ح، هـ، ط ١، م: «أعطاه»، وفى و: «أعطاهم».

(٥) غمدان: موضع وحصن فى رأس جبل بناحية صنعة. اللسان (غ م د).

الاستدكار يُذَكِّرُ لَكُمْ؟ قَالَ: فَمَرَّ رَجُلٌ بِبَيْتِ عُثْمَانَ بَعْدَ أَيَّامٍ، فَإِذَا هُوَ بِذُتَابٍ  
 أَخْضَرَ يَطْلُغُ مَرَّةً مِنَ الْبَيْرِ وَيَهْبِطُ أُخْرَى، فَأَشْرَفَ عَلَى الْبَيْرِ فَوَجَدَ رَيْحًا  
 أَنْكَرَهَا، فَأَتَى يَغْلَى فَقَالَ: مَا أَظُنُّ إِلَّا قَدْ قَدَرْتُ لَكُمْ عَلَى صَاحِبِكُمْ.  
 وَأَخْبَرَهُ الْخَبِيرَ. قَالَ: فَخَرَجَ يَغْلَى حَتَّى وَقَفَ عَلَى الْبَيْرِ وَالنَّاسُ مَعَهُ.  
 قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ الَّذِي قَتَلَهُ صَدِيقُ الْمَرْأَةِ: دُلُونِي بِحَبْلِ. فَدَلَّوْهُ،  
 فَأَخَذَ الْغُلَامُ فَعْيِيهِ فِي سَرَبٍ<sup>(١)</sup> مِنَ الْبَيْرِ، ثُمَّ قَالَ: ارْقَعُونِي. فَرَقَعُوهُ،  
 قَالَ: لَمْ أَقِدِرْ عَلَى شَيْءٍ. قَالَ الْقَوْمُ: الرِّيحُ الْآنَ أَشَدُّ مِنْهَا حِينَ جِئْنَا.  
 فَقَالَ رَجُلٌ آخَرُ: دُلُونِي. فَلَمَّا أَرَادُوا أَنْ يُدَلَّوْهُ أَخَذَتْ الْآخَرُ رِغْدَةً،  
 فَاسْتَوْتَقُوا مِنْهُ وَدَلُّوا صَاحِبَهُمْ، فَلَمَّا هَبَطَ فِيهَا اسْتَخْرَجَهُ فَرَقَعُوهُ إِلَيْهِمْ،  
 ثُمَّ خَرَجَ، فَاعْتَرَفَ الرَّجُلُ خَلِيلُ الْمَرْأَةِ، وَاعْتَرَفَتِ الْمَرْأَةُ، وَاعْتَرَفُوا  
 كُلُّهُمْ، فَكَتَبَ فِيهِمْ يَغْلَى إِلَى عَمْرٍ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ اقْتُلْهُمْ، فَلَوْ تَمَّالًا  
 عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ قَتَلْتُهُمْ. قَالَ: فَقَتَلَ السَّبْعَةَ.

قَالَ<sup>(٢)</sup>: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي  
 مُلَيْكَةَ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ بِالْيَمَنِ لَهَا سِتَّةُ<sup>(٣)</sup> أَخِلَاءَ، فَقَالَتْ: لَا

(١) نى ح ، هـ : «سرة» . والسرب : الحفير . التاج ( س ر ب ) .

(٢) عبد الرزاق ( ١٨٠٧٦ ) .

(٣) نى الأصل ، م : «سبعة» .

تستطيعون ذلك منها حتى تقتلوا ابنَ بعلِها . فقالوا : أمسكِيه لنا الاستدكار  
عندك . فأمسكته ، فقتلوه عندها وألقوه في بئر ، فدلَّ عليه الذَّبَّانُ ،  
فاستخرجوه ، فاعتزفوا بقتله ، فكتبَ يَغْلَى بنُ أُمَيَّةَ بشأنِهِم إلى عمرَ بنِ  
الخطابِ ، فكتبَ عمرُ ، أن اقتلِ المرأةَ وإياهم ، فلو قتلَه أهلُ صنعاءَ  
أجمعون ، قتلُهم به .

وقال ابنُ جريج : أخبرني عمرُ<sup>(١)</sup> ، أن حُجَيْئَ بنَ يَغْلَى ، أخبره أنه  
سمعَ يَغْلَى يُخَبِّرُ بهذا الخبرِ ، قال : اسمُ المقتولِ أَصِيلٌ . وذكرَ معنى ما  
تقدَّم<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : روى حديثُ مالكٍ في هذا الباب ، سفيانُ الثوريُّ ، عن  
يحيى بنِ سعيدٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، فلم يُقَلَّ فيه : قتلوه قتلَ غيلةٍ .  
وكذلك روايةُ ابنِ ثُميرٍ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن سعيدِ بنِ  
المسيَّبِ<sup>(٣)</sup> .

<sup>(٤)</sup> وروايةُ هشامٍ ، عن قتادةٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، لم يقولوا : قتلٌ<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل ، م : « عمر » ، وفي ح ، و ، ومصدر التخريج : « عمرو » . وينظر التاريخ الكبير  
٨٨/٧ ، والجرح والتعديل ٣/٢٧٤ ، ٧/٤٢ .

(٢) أخرجه عهد الرزاق (١٨٠٧٧) عن ابن جريج ٤ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٧/٩ ، والدارقطني ٢٠٢/٣ من طريق ابن نمير ٤ .

(٤ - ٤) سقط من : م .

الاستدكار غيلة<sup>(١)</sup>.

وروى وكيع، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل، وقال: لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلهم. ولم يذكر غيلة<sup>(٢)</sup>.

وذكر عبد الرزاق<sup>(٣)</sup>، قال: أخبرنا الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: رُفِعَ إلى عمر سبعة<sup>(٤)</sup> نفر قتلوا رجلاً بصنعاء، فقتلهم به، وقال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء قتلهم به<sup>(٥)</sup>. قال الثوري: وأخبرنا منصور، عن إبراهيم، عن عمر مثله. قال سفيان: وبه نأخذ.

فلم يذكر فيه قتل غيلة غير مالك، والله أعلم. والقصة وقعت بصنعاء، وعالم صنعاء معمر ومن أخذ عنه، وقد ذكروا الخبر على غير قتل الغيلة.

القبس

(١) سقط من: م.

(٢) والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٧/٩ من طريق قتادة به.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٧/٩، ٣٤٨ عن وكيع به.

(٤) عبد الرزاق (١٨٠٧٥).

(٥ - ٤) في الأصل، م: «فلم يقل فيه أنهم قتلوه قتل غيلة».

قال أبو عمر: اختلف الفقهاء في قتل الجماعة بالواحد؛ فقال جماعة الاستدكار  
فقهائهم الأمصار؛ منهم الثوري، والأوزاعي، والليث، ومالك،  
وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهم، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور:  
تقتل الجماعة بالواحد إذا قتلوه، كثرت الجماعة أو قلت، إذا اشتركت في  
قتل الواحد. ويروى ذلك عن عمر، وعلي، والمغيرة بن شعبة<sup>(١)</sup>، وابن  
عباس، قال ابن عباس: لو أن مائة قتلوا واحداً قُتلوا به<sup>(٢)</sup>. وبه قال إبراهيم،  
والشعبي، وقتادة، وأبو سلمة، والحسن، وسليمان بن موسى<sup>(٣)</sup>. وقال  
داود: لا تقتل الجماعة بالواحد، ولا يقتل بنفس واحدة أكثر من واحد.  
وهو قول ابن الزبير.

ذكر عبد الرزاق<sup>(٤)</sup>، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، قال: كان  
ابن الزبير وعبد الملك لا يقتلان منهم إلا واحداً، وما علمت أحداً يقتلهم  
جميعاً إلا ما قالوا في عمر.

وروي ذلك عن معاذ بن جبل.

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٠٦٩ - ١٨٠٧١، ١٨٠٧٣، ١٨٠٧٩)، ومصنف ابن  
أبي شيبة ٣٤٧/٩، ٣٤٨، وسنن البيهقي ٤٠/٨، ٤١.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٠٨٢).

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٠٧٢، ١٨٠٨٠، ١٨٠٨١، ١٨٠٨٦، ١٨٠٨٨).

(٤) عبد الرزاق (١٨٠٨٥).

الاستدكار ذكر أبو بكر<sup>(١)</sup>، قال: حدثني عبيد الله بن موسى، عن حسن بن صالح، عن سمالك، عن ذهل<sup>(٢)</sup> بن كعب، أن معاذًا قال لعمر: ليس لك أن تقتل نفسي بنفس.

وبه قال محمد بن سيرين، وابن شهاب الزهري، وحبيب بن أبي ثابت<sup>(٣)</sup>.

قال معمر، عن الزهري: لا يقتل الرجلان بالرجل، ولا تُقطع يَدان بيد<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عمر: أطرد قول الزهري وداود في أنه لا تُقطع يَدان بيد، ولا يُقتل رجلان برجل. وكذلك أطرد قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، في أنه يُقطع باليد الواحدة يَدان وأكثر إذا اشتراكوا في قطع اليد الواحدة، كما تُقتل الجماعة بالواحد إذا قتلوه معًا. وتناقض أبو حنيفة وأصحابه؛ فقالوا: لا تُقطع يَدان بيد، وكذلك سائر الأعضاء. وهو قول الثوري. وهم يقولون: إن الجماعة تُقتل بالواحد. ومن حُجَّتِهم أن النفس لا تتجزأ، واليد وسائر الأعضاء تتجزأ، وإنما قطع كل واحد من الجماعة بعض العضو، فمُحال أن يُقطع

(١) ابن أبي شيبة ٣٤٩/٩.

(٢) في ح، ه، و، م: «ذهل». وينظر الجرح والتعديل ٤٥٢/٣، والإصابة ٤٣١/٢.

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٤٩/٩.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٨٠٨٣) عن معمر ٤.



الموطأ ١٦٨٧ - مالك ، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعيد بن زُرارة ، أنه بلغه أن حفصة زوج النبي ﷺ قتلت جارية لها سحرتها ، وقد كانت دبّرتها ، فأمرت بها فقتلت .

قال مالك : الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل ذلك له غيره ، هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢] . فأرى أن يقتل ، ذلك إذا عيل ذلك هو نفسه .

الاستدكار

منه عضو كامل ، ولم يقطعه كاملاً .

مالك ، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعيد بن زُرارة ، أنه بلغه أن حفصة زوج النبي ﷺ قتلت جارية لها سحرتها ، وقد كانت دبّرتها ، فأمرت بها فقتلت<sup>(١)</sup> .

قال مالك : الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل ذلك له غيره ، هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ﴾ . فأرى أن يقتل ؛ ذلك إذا عيل ذلك هو نفسه .

..... القيس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٩/١٥ ظ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٨٧٦) ، (٢٩٨٤) . وأخرجه ابن وهب في موطئه (٤٩٤) عن مالك به .

الاستذكار قال أبو عمر: قد رُوي هذا الحديث عن نافع، عن حفصة، وعن نافع، عن ابن عمر.

وروي ابن عيينة، قال: أخبرني من سمع نافعًا يحدث، عن حفصة، أنها قتلت جارية لها سحرها.

وذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup>، قال: أخبرنا عبد الله - أو عبيد الله - بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن جارية لحفصة سحرتها واعترفت بذلك، فأمرت بها عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فقتلها، وأنكر ذلك عليها عثمان، فقال ابن عمر: ما تُنكر على أم<sup>(٢)</sup> المؤمنين من امرأة سحرتها واعترفت؟! فسكت عثمان.

وعند مالك في هذا الباب عن عائشة خلاف لحفصة، إلا أنه رماه بأخرة من كتابه - فليس عند يحيى وطائفة معه من رواة «الموطأ» - وأثبت حديث حفصة؛ لأنه الذي يذهب إليه في قتل الساحر. وحديث عائشة رواه مالك، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة، أنها اعتقت جارية لها عن<sup>(٣)</sup> دُبْرِ منها، ثم

(١) عبد الرزاق (١٨٧٤٧).

(٢) في الأصل، ح: «أمير».

(٣) في هـ، م: «على».

إن عائشة مَرِضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا سِنْدِيُّ ، فَقَالَ : إِنَّكَ اسْتَذْكَارُ مَطْبُوبَةٌ<sup>(١)</sup> . قَالَتْ : مَنْ طَبَّبَنِي ؟ فَقَالَ : امْرَأَةٌ مِنْ نَعْتِهَا كَذَا وَكَذَا ، وَفِي حَجَرِهَا صَبِيٌّ قَدْ بَالَ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : اذْعُ<sup>(٢)</sup> لِي فَلَانَةٌ . لَجَارِيَةٍ لَهَا تَخَذُهَا ، فَوَجَدُوهَا فِي بَيْتِ جِيرَانٍ لَهَا فِي حَجَرِهَا صَبِيٌّ قَدْ بَالَ ، فَقَالَتْ : حَتَّى أَغْسِلَ بَوْلَ الصَّبِيِّ . فغَسَلَتْهُ ثُمَّ جَاءَتْ ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : سَحَرْتَنِي ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . فَقَالَتْ : لِمَ ؟ قَالَتْ : أَحْبَبْتُ الْعَتَقَ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَحْبَبْتُ الْعَتَقَ ! فَوَاللَّهِ لَا تَعْتِقِينَ<sup>(٣)</sup> أَبَدًا . فَأَمَرَتْ عَائِشَةُ ابْنَ أَخِيهَا أَنْ يَبِيعَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ مِمَّنْ يُسَيِّئُ مَلَكَتْهَا . ثُمَّ قَالَتْ : ابْتَغِ لِي بِشْمِنِهَا رَقَبَةً حَتَّى أُعْتِقَهَا . فَفَعَلْتُ<sup>(٤)</sup> . قَالَتْ عَمْرَةُ : فَلَيْشَتْ عَائِشَةُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الزَّمَانِ ، ثُمَّ إِنَّهَا رَأَتْ فِي النَّوْمِ ، أَنْ اغْتَسَلِي مِنْ ثَلَاثِ أَبْوَرٍ<sup>(٥)</sup> يَمُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا فَإِنَّكَ تَشْفَيْنَ . قَالَتْ عَمْرَةُ : فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، فَذَكَرَتْ لِهَما الَّذِي رَأَتْ ، فَانْطَلَقَا إِلَى قُبَاءٍ ، فَوَجَدَا آبَارًا ثَلَاثًا يَمُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا ، فَاشْتَقَوْا مِنْ كُلِّ بئرٍ مِنْهَا ثَلَاثَ شُجْبٍ<sup>(٦)</sup> ، حَتَّى مَلَأُوا الشُّجْبَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ، ثُمَّ أَتَوْا بِهِ عَائِشَةَ ،

(١) مطبوبة: مسحورة، كنوا بالطب عن السحر تفاؤلاً بالبرء. النهاية ٣/ ١١٠.

(٢) في رواية أبي مصعب: « ادعوا » .

(٣) في ح ، ورواية أبي مصعب: « تعتقي » .

(٤) في الموطأ برواية أبي مصعب: « ففعل » .

(٥) في ط ١: « أبهر » ، وفي م: « آبار » .

(٦) في هـ: « سخب » ، وفي و: « شخب » ، وفي م: « شخب » . والشُّجْبُ جمع الشُّجْبِ: =

الاستدكار فاغتسلت به فشفيته<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر: في حديث عائشة هذا بيع المدبر، وكان بعض أصحابنا يفتى به في بيع المدبر إذا<sup>(٢)</sup> «تخلق على» مولاة وأحدث أحداثا قبيحة لا ترضى .

وفيه أن السحر حق، وأنه يؤثر في الأجسام، وإذا كان هذا لم يؤمن منه ذهاب النفس . وفيه أن الغيب قد تدرك منه أشياء بضروب من التعلم، فسبحان من علمه بلا تعلم، ومن يعلم الغيب حقيقة لا كما يعلمه من يخطئ مرة ويصيب أخرى تخوضا وتظننا . وفيه إثبات النشرة<sup>(٣)</sup>، وأنها قد يُنتفع بها، وحشيتك ما جاء منها في اغتسال العائين للمعِين . وفيه أن الساحر لا يقتل إذا كان عمله<sup>(٤)</sup> من السحر ما لا يقتل .

حدثني سعيد، قال: حدثني قاسم، قال: حدثني محمد، قال:

= وهو السقاء الذي قد أخلق وتلى وصار شئا . النهاية ٤٤٤ / ٢ .

(١) للموطأ برواية محمد بن الحسن (٨٤٣)، ورواية أبي مصعب (٢٧٨٢) . وأخرجه عبد الرزاق (١٨٧٤٩)، والشافعي ٢٤٣/٧، والبيهقي ٣١٣/١٠ من طريق مالك به .  
(٢ - ٢) في ح، هـ: «تخلف على»، وفي م: «تخلف عن». وتخلق: تكلف أن يظهر من خلقه خلاف ما ينطوي عليه . النهاية ٧٠ / ٢ .

(٣) النشرة: ضرب من الرقية والعلاج، يعالج به من كان يظن أن به مسا من الجن، سميت نشرة لأنه ينشر بها عنه ما خاشره من الداء، أي يكشف وي زال . النهاية ٥٤ / ٥ .

(٤) في الأصل، ح: «علمه» .

حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو معاويةَ، عن الأعمشِ، عن يزيدَ بنِ الاستذكارِ حِمَّانَ<sup>(١)</sup>، عن زيدِ بنِ أرقمَ، قال : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَاشْتَكَى النَّبِيَّ ﷺ لِدَلِّكَ أَيْمَانًا، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ : إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ عَقَدَ لَكَ عُقْدًا . فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا فَاسْتَخْرَجَهَا وَجَاءَ بِهَا، فَجَعَلَ كُلَّمَا حَلَّ عُقْدَةً وَجَدَ لِدَلِّكَ خِفَّةً . قَالَ : فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ كَأَنَّمَا نَشِيطٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ عِقَالٍ، فَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْيَهُودِيِّ، وَلَا رَأَى<sup>(٣)</sup> فِي وَجْهِهِ قَطُّ<sup>(٤)</sup> .

قال أبو عمر: اليهودي لبيد بن الأعصم، وحديثه فيه طول من رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، رضي الله عنها<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث حفصة في قتل الساحر، فهو مذهب عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله بن عمر، وقيس بن سعد، ومجنذب؛ رجل من الصحابة<sup>(٦)</sup>.

- (١) في الأصل، ح، ط، ١، م: «حبان». وينظر تهذيب الكمال ١١٢/٣٢.
- (٢) أي محل. قال ابن الأثير: وكثيرا ما يجيء في الرواية: كأنما نشط من عقال. وليس بصحيح، يقال: نشطت العقدة إذا عقدتها، وأنشطتها وانتشطتها، إذا حللتها. النهاية ٥٧/٥.
- (٣) في الأصل، ح، هـ، م: «أراه».
- (٤) ابن أبي شيبة ٣٨٧/٧، ٣٨٨ - ومن طريقه الطبراني (٥٠١٦) - وأخرجه أحمد ١٤/٣٢ (١٩٢٦٧)، والنسائي (٤٠٩١) من طريق أبي معاوية به.
- (٥) أخرجه أحمد ٣٤٣/٤٠ (٤٣٠٠)، والبخاري (٣٢٦٨، ٥٧٦٣)، ومسلم (٤٣/٢١٨٩)، وابن ماجه (٣٥٤٥) من طريق هشام بن عروة به.
- (٦) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٧٤٥، ١٨٧٥٥)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٣٥/١٠، ١٣٦.

روى ابنُ عُيَيْنَةَ ، عن <sup>(١)</sup> عمرو بن دينار ، عن سالم بن أبي الجعد <sup>(٢)</sup> ، أن قيس بن سعد بن عبادة كان أميراً على مصر ، فكان سيره يفسو ، فشق ذلك عليه ، وقال : ما هذا ؟ ف قيل له : إن ههنا رجلاً ساحراً . فبعث إليه فسأله ، فقال : إنا لا نعلم ما في الكتابِ حتى يُفتح ، فإذا فُتح علمنا ما فيه . فأمر به قيس فقتل <sup>(٣)</sup> .

وسفيان ، عن أبي سعيد الأعرور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : علم السحر في قرية من قرى مصر ، يقال لها : الفرما <sup>(٤)</sup> .

وسفيان ، عن عمار الدُهْنِي ، أن ساحراً كان عند الوليد بن عقبة يمشي <sup>(٥)</sup> «على الجبل» ويدخل في استِ الحمار ، ويخرج من فيه ، فاشتمل له جُنْدُب على السيف فقتله .

(١ - ١) في الأصل ، ح ، هـ ، م : «سالم بن الجعد عن ابن دينار» . وينظر تهذيب الكمال ١٣٠/١١ ، ١٨١/١١ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٥١) ، وابن أبي شيبة ١٣٥/١٠ عن ابن عيينة به مختصراً .

(٣) في ح : «العدماء» ، وفي م : «الفرماء» . والفرما : مدينة على الساحل من ناحية مصر . مراصد الاطلاع ٣/ ١٠٣٠ . وقد اندثرت هذه المدينة وتعرف اليوم آثارها بتل الفرما على بعد ثلاثة كيلو مترات عن ساحل البحر المتوسط ، وعلى بعد ٢٣ كيلو متر شرقى محطة الطينة الواقعة على السكة الحديدية التي بين بورسعيد والإسماعلية . القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ٩٢/١ .

(٤ - ٤) في ح ، هـ : «في الجبل» ، وفي م : «على الجبل» .

قال أبو عمر: قد ذكرنا خبر جُنْدُبٍ هذا في قتله للساحر بين يدي الاستذكار الوليد من طريق فيها بيان في باب من كتاب «الصحابة»<sup>(١)</sup>. والحمد لله كثيرا.

وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «حدّ الساحر ضربه<sup>(٢)</sup> بالسيف». إلا أنه حديث ليس بالقوي؛ انفرد به إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن النبي ﷺ. هكذا رواه ابن عيينة، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن مرسلاً<sup>(٣)</sup>. ومنهم من يجعله عن الحسن، عن جُنْدُبٍ<sup>(٤)</sup>.

<sup>(٥)</sup> وأما حديث عمر في قتل السحرة فحدثنا محمد بن عبد الملك، قراءة مني عليه في شعبان سنة تسعين وثلاثمائة، قال: حدثني أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد<sup>(٦)</sup> بن<sup>(٧)</sup> الأعرابي في منزله بمكة سنة أربعين وثلاثمائة، قال: حدثني الحسن بن محمد بن الصباح الرُّعْفَرَانِي، قال: حدثني سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، أنه سمع بَجَالَةَ قال: كنتُ

القبس .....

(١) الاستيعاب ٢٥٨/١ - ٢٦٠.

(٢) في م: «ضربة».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٥٢) عن ابن عيينة به.

(٤) أخرجه الترمذي (١٤٦٠)، وابن أبي عاصم في الديات (٢٣٦)، والطبراني (١٦٦٥)، والحاكم ٣٦٠/٤، والبيهقي ١٣٦/٨ من طريق إسماعيل به.

(٥ - ٥) في الأصل: «حدثنا أبو عبد الله».

(٦ - ٦) سقط من: ح، هـ.

(٧) ليس في: الأصل، هـ، م.

الاستدكار كاتباً لجزء بن معاوية عم<sup>(١)</sup> الأحنف بن قيس، فأتانا كتاب عمر قبل موته بسنة: اقتلوا كل ساحر وساحرة، وفرقوا بين كل ذي مخرم من المجوس، وانتهوهم عن الزمزمة<sup>(٢)</sup>. فقتلنا ثلاث سواحر، وجعلنا نفرق بين الرجل وبين حريمته في كتاب الله عز وجل، وصنع طعاماً كثيراً، فدعى المجوس وعرض السيف على فيخذه، فألقوا وقر<sup>(٣)</sup> بغلي أو بغلين من فضة، وأكلوا بغير زمزمة، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هَجَرَ<sup>(٤)</sup>.

وروى معمر، وابن عيينة، وابن جريج، عن عمرو بن دينار، قال سمعتُ بَجَالَةَ يُحَدِّثُ أبا الشَّعْثَاءِ وَعَمْرُو بْنَ أَوْسٍ، عِنْدَ صُفَّةٍ زَمَزَمَ<sup>(٥)</sup> فِي إِمَارَةِ مَصْعَبِ بْنِ الزَّيْبِرِ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لْجُزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَمِّ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، فَأَتَى كِتَابُ عَمْرِو بْنِ مَوْتِهِ بِسَنَةِ، أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ،

القبس

(١) في الأصل، ه، م: «عمر».

(٢) الزمزمة: كلام يقوله المجوس عند أكلهم بصوت خفي. النهاية ٣١٣/٢.

(٣) الوقر: الحبل، وأكثر ما يستعمل في حمل البغل والحمار. النهاية ٢١٣/٥.

(٤) أخرجه أحمد ١٩٦/٣، ١٩٧ (١٦٥٧)، وأبو داود (٣٠٤٣) من طريق ابن عيينة به.

(٥) الصفة: المكان المظلل، وصفة زمزم، مكان مظلل كان هناك. ينظر القاموس المحيط (ص ف ف)،

ومقدمة فتح الباري ص ١٤٥.



وفرقوا بين كل ذي محرم من المجوس ، وإنهؤهم عن الرُّزْمَةِ . وذكر تمام الاستذكار  
الخير<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : قد قال جماعة من فقهاء الأمصار : يُقتل الساحر  
أباًعاً<sup>(٢)</sup> ، والله أعلم ، لمن ذكرنا من الصحابة ، ولنحو ما نزع به مالك ،  
رحمه الله . وأبث ذلك طائفة ؛ منهم الشافعي وداود ، فقالا : لا يُقتل  
الساحر إلا أن يُقر أن من عمله مات المسحور ، فإن قال ذلك قُتل به قوداً .  
قال الشافعي : وإن قال : عملي هذا قد أخطئ به القتل وأصيب ، وقد مات  
من عملي قوم . كانت عليه الدية في ماله ، فإن قال : مريض<sup>(٣)</sup> من سحري  
ولم يمُت . أقسم أولياؤه لمات من ذلك العمل ، وكانت فيه الدية . وقال  
داود : لو قال الساحر : أنا أتكلّم بكلام أقتل به . لم يجب قتله ؛ لأن الكلام  
لا يقتل به أحدٌ أحداً ، كما لا يُغيبى به أحدٌ أحداً ، وقد جاء بمُحال خارج  
عن العادات . وقد قيل : إن السحر لا<sup>(٤)</sup> حقيقة في شيء<sup>(٥)</sup> منه ، وإنما هو  
تخيّل ، يتخيّل الإنسان<sup>(٥)</sup> الشيء على غير ما هو به . واحتج قائل هذه

القبس .....

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٤٦) عن معمر وابن عينة به ، وأخرجه عبد الرزاق أيضاً  
(١٨٧٤٨ ، ١٩٣٩٠) عن ابن جريج به .

(٢) في : الأصل : « إجماعاً » .

(٣) بعده في الأصل : « من قوم » ، وبعده في م : « قوم » .

(٤ - ٤) في الأصل : « شيء في حقيقة » ، وفي م : « شيء في حقيقته » .

(٥) في ح ، و : « للإنسان » .

الاستدكار المقالة بقول الله عز وجل: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦].  
 وبحديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ: كان يُخَيَّلُ إليه أنه يأتي النساء حين سحره ليبدن بن الأعصم<sup>(٢)</sup>. وفي ترك رسول الله ﷺ قتل لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحره، دليل واضح على أن قتل الساحر ليس بواجب. وفي حديث زيد بن أرقم على ما ذكرناه. بيان ذلك أيضًا.

قال أبو عمر: القول الأول أعلى من جهة الاتباع، وأنه لا مخالف له من الصحابة إلا عائشة؛ فإنها لم تر قتل الساحر. ومن زعم أن الساحر يقلب الحيوان من صورة إلى صورة، فيجعل الإنسان حمارًا أو نحوه، ويقدر على نقل الأجسام وإهلاكها وتبديلها - فإنه<sup>(٣)</sup> يرى قتل الساحر؛ لأنه كافر بالأنبياء عليهم السلام، يدعى مثل آياتهم ومعجزاتهم، ولا يتهنيًا مع هذا علم صحة النبوة، إذ قد يحصل مثلها بالحيلة. وأما من زعم أن السحر خدع ومخاريق<sup>(٤)</sup> وتمويهات وتخيلات، فلا يجب على أصله قتل الساحر إلا أن يقتل بفعله أحدًا فيقتل به. وقد ذكرنا حديث ابن

(١ - ١) ليس في: الأصل، م.

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٨١.

(٣) في ح، ه، ط، و: «فهذا».

(٤) في الأصل، م: «مخارق».

## ما يجب فيه العمدُ

١٦٨٨ - مالكٌ ، عن عمر بنِ حسينِ مولى عائشةَ بنتِ قدامةَ ،  
أن عبدَ الملكِ بنَ مروانَ أقادَ ولِيَّ رجلٍ مِن رجلٍ قَتَلَه بعضًا ، فقتله وليُّه  
بعضًا .

عباس ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ اقْتَبَسَ بَإِيَّاءٍ مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ ، فَقَدْ  
اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ ، مَا زَادَ زَادَ ، وَمَا زَادَ زَادَ » <sup>(١)</sup> . فى غيرِ موضعٍ مِنْ  
كتَابِنَا . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا .

وفى « المَبْسُوطِ » رَوَى <sup>(٢)</sup> ابْنُ نَافِعٍ ، عَنْ مَالِكٍ <sup>(٣)</sup> ، فى المَرْأَةِ تُقْرِأُ أَنَّهَا  
عَقَدَتْ زَوْجَهَا عَنْ نَفْسِهَا أَوْ غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ ، أَنَّهَا تُنْكَلُ وَلَا تُقْتَلُ . قَالَ :  
وَلَوْ سَحَرَ نَفْسَهُ لَمْ يُقْتَلْ لَذَلِكَ . وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ النِّظَرِ ، فِدَمَاءُ الْمُؤْمِنِينَ  
مَحْظُورَةٌ ، فَلَا تُسْتَبَاحُ إِلَّا بَيِّقِينَ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

## بابُ ما يجب فيه العمدُ

مالكٌ ، عن عمر بنِ حسينِ مولى عائشةَ بنتِ قدامةَ ، أن عبدَ الملكِ بنَ  
مروانَ أقادَ ولِيَّ رجلٍ مِن رجلٍ قَتَلَه بعضًا ، فقتله وليُّه بعضًا <sup>(٣)</sup> .

..... القبس

(١) أخرجه أحمد ٤١/٥ (٢٨٤٠) ، وأبو داود (٣٩٠٥) ، وابن ماجه (٣٧٢٦) .

(٢ - ٢) فى الأصل : « مالك عن نافع » .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٩/١٥ - مخطوط) ، ورواية أبى مصعب (٢٣٢١) .  
وأخرجه البيهقى ٦٢/٨ من طريق مالك به .

قال مالك : الأمرُ المجتمعُ عليه الذي لا اختلافَ فيه عندنا ، أن الرجلَ إذا ضربَ الرجلَ بعضًا ، أو رمَاهُ بحجرٍ ، أو ضربَه عمدًا ، فمات من ذلك ، فإن ذلك هو العمدُ وفيه القصاصُ .

قال مالك : فقتلُ العمدِ عندنا ، أن يعمدَ الرجلُ إلى الرجلِ فيضربه حتى تفيظَ نفسه ، ومن العمدِ أيضًا أن يضربَ الرجلُ الرجلَ في النائرة تكونُ بينهما ، ثم ينصرفُ عنه وهو حيٌّ ، فيئنزى في ضربه فيموتُ ، فتكونُ في ذلك القسامةُ .

قال مالك : والأمرُ المجتمعُ عليه عندنا الذي لا اختلافَ فيه ، أن الرجلَ إذا ضربَ رجلًا بعضًا ، أو رمَاهُ بحجرٍ ، أو <sup>(١)</sup>ضربه عمدًا فمات من ذلك ، فهو العمدُ وفيه القصاصُ .

قال مالك : فقتلُ العمدِ عندنا أن يعمدَ الرجلُ إلى الرجلِ فيضربه حتى تفيظَ نفسه <sup>(٢)</sup> ، ومن العمدِ أيضًا أن يضربَ الرجلُ الرجلَ في النائرة <sup>(٣)</sup> تكونُ بينهما ، ثم ينصرفُ عنه وهو حيٌّ ، فيئنزى في ضربه فيموتُ ، فيكونُ في ذلك القسامةُ .

(١) في ح ، هـ ، و ، ط : (و) .

(٢) تفيظَ نفسه : تخرج . الاقتضاب في غريب الموطأ ٣٧٩/٢ - ٣٨١ .

(٣) في ح : « النائرة » . والنائرة : الفتنة والإحنة ، شبهت بالنار الهالكة ، ولتشبيهها إياها بالنار قالوا : طفت النائرة ، واشتعلت النائرة . الاقتضاب في غريب الموطأ ٣٨١/٢ .

قال أبو عمر: أما القَوْدُ بعضًا من القاتلِ بعضًا ، فقد اختلف العلماء فيه الاستدكار قديمًا ، فجعلته مذهب مالك فيما ذكره ابن القاسم ، وابن وهب ، وأشهب ، وغيرهم عنه ، قال : إن قتله بعضًا ، أو بحجر ، أو بالنار ، أو بالتغريق ، قُتل بمثله ، فإن لم يَمُتْ فلا يزال يُكْرَرُ<sup>(١)</sup> عليه من جنس ما قتله به حتى يموت ، وإن زاد على فعل القاتل الأول<sup>(٢)</sup> ، إلا أن يكونَ في ذلك تعذيبٌ وطولٌ ، فيقتل بالسيف . وبين أصحاب مالك في هذا المعنى<sup>(٣)</sup> اختلافٌ في النار وغيرها ، وقد ذكرناه في كتاب « اختلافهم » . وقال الشافعي : إن ضربه بحجر ، فلم يُقْلِعْ عنه حتى مات ، فُعل به مثل ذلك ، وإن حبسه بلا طعام ولا شراب حتى مات ، حُيس كذلك ، فإن لم يَمُتْ في تلك المدة قُتل بالسيف . قال : وكذلك التغريق ،<sup>(٤)</sup> وكذلك إذا ألقاه في مَهْوَاةٍ بعيدة . قال : ولو قطع يديه ورجليه فمات ، فُعل به الوليُّ مثل ذلك ، فإن مات وإلا قتله بالسيف . وقال ابن شُبْرُمَةَ : يُضْرَبُ مثل ما ضربه ، ولا يُضْرَبُ أكثر من ذلك ، وقد كانوا يكرهون المثلَّة ، ويقولون : السيفُ يَجْزِي من ذلك كله . فإن غَمَسَه في الماء فمات ، غُمِسَ أبدًا حتى

(١) في ح ، هـ ، م : « يكون » .

(٢) ليس في : الأصل .

(٣) في الأصل ، م : « الباب » .

(٤ - ٤) سقط من : م .

الاستدكار يموت . وقال أبو حنيفة وأصحابه : بأى وجه قتلَه لم يُقتل إلا بالسيف . وهو قول إبراهيم النخعي ، وعامر الشعبي ، والحسن البصري<sup>(١)</sup> . ورواه الحسن ، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : الحجة لمالك والشافعي من جهة الأثر ، ما حدثناه سعيد ، قال : حدثني قاسم ، قال : حدثني محمد ، قال : حدثني أبو بكر ، قال : حدثني وكيع ،<sup>(٣)</sup> قال : حدثنا هشام<sup>(٤)</sup> ، عن قتادة ، عن أنس ، أن يهوديًا رَضَخَ<sup>(٥)</sup> رأس امرأة بحجر ، فرضخ<sup>(٥)</sup> النبي ﷺ رأسه بحجر . أو قال : بين حجرين<sup>(٦)</sup> .

وأما قول مالك : الأمر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه عندنا ، أن الرجل إذا ضرب رجلاً بعضاً ، أو رماه بحجر ، فمات من ذلك ، فهو العمد وفيه القصاص . فهذا منه نفى لشبه العمد ، والقتل عنده على وجهين ؛ عمدًا وخطأً ، لا ثالث لهما . وقتيل الحجر والعصا عنده وغيرهما سواء ، إذا

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٥٤/٩ ، ٣٥٥ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٤/٩ ، والدارقطني ١٠٥/٣ ، ١٠٦ .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) في الأصل ، ح ، ط ١ : «رضخ» . والرضخ : الشدخ ، والرضخ أيضا : الدق والكسر .

والرضخ مثله . ينظر النهاية ٢٢٩/٢ ، والتاج (ر ض ح ، ر ض خ) .

(٥) في الأصل ، ح ، ط ١ : «فرضخ» .

(٦) ابن أبي شيبة ٣٤٧/٩ .

وَقَعَ الْعَمْدُ مِنَ الضَّارِبِ بِهِمَا . قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : قَالَ مَالِكٌ : شِبْهُ الْعَمْدِ الْإِسْتِذْكَارُ بَاطِلٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَمْدٌ أَوْ <sup>(١)</sup> خَطَأٌ ، لَمْ أَجِدْ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : قَدْ تَابَعَ مَالِكًا عَلَى نَفْيِهِ وَدَفْعِهِ لَشِبْهِ الْعَمْدِ ، اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ تَابَعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ . قَالَ اللَّيْثُ <sup>(٢)</sup> : الْعَمْدُ مَا عَمَدَ بِهِ إِنْسَانٌ <sup>(٣)</sup> إِلَى أَحَدٍ <sup>(٤)</sup> ، وَلَوْ ضَرَبَهُ بِإِصْبَعِهِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ ، دُفِعَ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ . إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، وَحَمَادٍ ، أَنَّهُمَا قَالَا : الضَّرْبُ بِالْحَجَرِ عَمْدٌ وَفِيهِ الْقَوْدُ <sup>(٥)</sup> . وَرَوَى عَنْ الشَّعْبِيِّ وَحَمَادٍ فِي الْعَصَا مِثْلُ ذَلِكَ <sup>(٥)</sup> . وَقَالَ الزَّهْرِيُّ : الضَّرْبُ بِالْعَصَا عَمْدًا ، إِذَا قَتَلْتَ صَاحِبَهَا ، قُتِلَ الضَّارِبُ <sup>(٦)</sup> .

وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ ، قَالَ : يَعْمِدُ الرَّجُلُ الْأَيْدِ <sup>(٧)</sup> الشَّدِيدُ إِلَى الصَّخْرَةِ أَوْ الْخَشَبَةِ ، فَيَشْدُخُ بِهَا رَأْسَ الرَّجُلِ ، وَأَيُّ عَمْدٍ أَعْمَدُ مِنْ هَذَا <sup>(٨)</sup> ؟

(١) فِي الْأَصْلِ ، وَ ، ط ، ١ ، م : « وَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « مَالِكٌ » . وَيَنْظُرُ مُخْتَصِرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ ٧٨/٥ ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَبَّارِ ٢٠٥/٣ .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « عَلَى آخَرٍ » ، وَفِي م : « آخَرٍ » .

(٤) يَنْظُرُ مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٣٤٥/٩ ، ٣٤٦ .

(٥) يَنْظُرُ مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٣٤٦/٩ .

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٤٦/٩ .

(٧) الْأَيْدِ : الْقَوَى . التَّاجُ (أ ي د) .

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ٣٤٥/٩ ، وَابْيَهَقَى ٤٤/٨ .

الاستدكار وعن عمر بن الخطاب أنه قال : يعمد أحدكم إلى أخيه فيضربه بمثل آكلة<sup>(١)</sup> اللحم ، لا أوتى برجل فقل ذلك فقتل إلا أقدته منه . رواه زيد بن جبير ، عن<sup>(٢)</sup> جزوة بن حميل<sup>(٣)</sup> ،<sup>(٤)</sup> عن أبيه<sup>(٥)</sup> ، عن عمر بن الخطاب ، سمعه يقول : لا يضربن أحدكم أخاه بمثل آكلة اللحم ، ثم يرى أن لا قود عليه ، والله لا آخذ<sup>(٦)</sup> رجلاً فقل ذلك إلا أقدته منه . رواه حجاج بن أرطاة<sup>(٧)</sup> ، وإسرائيل<sup>(٨)</sup> ، وشريك<sup>(٩)</sup> ، عن زيد بن جبير . وبعضهم قال في<sup>(١٠)</sup> حميل<sup>(١١)</sup> : جميل . والصواب عندهم حميل<sup>(١٢)</sup> .

- (١) الآكلة : عصا محددة ، وقيل : الأصل فيها السكين ، شبهت العصا المحددة بها . وقيل : هي السياط . النهاية ٥٨/١ .
- (٢ - ٢) في م : «جزرة بن حميد» . وينظر المؤلف والمختلف ٣٥١/١ .
- (٣ - ٣) سقط من النسخ ، وسنن البيهقي . والمثبت من بقية مصادر التخريج ، وينظر التاريخ الكبير ١٢٤/٣ ، ٢٥١/١ .
- (٤) في ح ، ط ، و : «أجد» .
- (٥) أخرجه ابن سعد ١٥٤/٦ ، والطحاوي في شرح المعاني ١٨٩/٣ ، والدراقطني في المؤلف والمختلف ٣٥١/١ ، والبيهقي ٤٤/٨ ، من طريق حجاج بن أرطاة به .
- (٦) ذكره البيهقي في سننه ٤٤/٨ من طريق إسرائيل به ، وفي إسناده : «جروة عن أبيه» .
- (٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٥/٩ من طريق شريك به .
- (٨ - ٨) في ح : «حميل والصواب عندهم حميل» .
- (٩) في هـ : «جميل» ، وفي م : «حميد» .
- (١٠) في الأصل ، هـ : «جميل» . وينظر الملل ومعرفة الرجال ١٣٤/٢ .



قال أبو عمر: قد تقدّم في باب دية العمد إذا قُبلت، من هذا الاستدكار الكتاب، عن عمر بن الخطاب، وعثمان، وعليّ، وزيد بن ثابت، وأبي موسى، والمغيرة بن شعبة، أنهم أثبتوا شبه العمد، وقَضَوْا فيه بالدية المغلّظة<sup>(١)</sup>، وإن كانوا اختلفوا في أسنان الإبل فيها، ولا مخالف لهم من الصحابة ولا من التابعين فيما علمته، إلا اختلافهم في صفة شبه العمد، وعلى ذلك جمهور الفقهاء<sup>(٢)</sup>؛ سفيان الثوري، والأوزاعي، وأبو حنيفة، والشافعي،<sup>(٣)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>، وإسحاق، وأبو ثور. قال<sup>(٥)</sup> الأشجعي، عن الثوري: شبه العمد أن يضربه بعضاً، أو بحجر، أو بيثدقة<sup>(٥)</sup> فيموت، ففيه الدية مغلّظة، ولا قَوْدَ، والعمد ما كان بسلاح، وفيه القَوْدُ. قال: والنفس يكون فيها العمد وشبه العمد والخطأ، ولا يكون في الجراحات إلا خطأ أو عمد. وقال أبو نعيم الفضل بن دكين، عن الثوري، قال: إذا أخذ عوداً أو عظماً، فجرّح به بطن إنسان فمات، فهذا شبه عمد ليس فيه قَوْدُ. وقال الأوزاعي في شبه العمد: هو أن يضربه بعضاً أو بسوط ضربة واحدة فيموت منها، فتكون الدية في ماله،

(١) ينظر ما تقدم في ٥٨٦/٢٠، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩١.

(٢) بعده في الأصل، م: «و».

(٣ - ٣) ليس في: الأصل.

(٤) في الأصل، م: «وقال».

(٥) في ح، هـ، و، ط: «بيثدقة».

الاستدكار فإن لم يكن له مالٌ فعلى العاقلة . قال : وإن ثنى بالعصا ، ثم مات مكانه من الضربة الثانية ، <sup>(١)</sup> فعليه القصاص ، فإن لم يمت من الضربة الثانية مكانه ثم مات ، فهو شبه العميد لا قصاص فيه ، وفيه الدية على الجاني . قال : والخطأ على العاقلة . وقال أبو حنيفة : شبه العميد كل ما عدا الحديد ، أو ليطة القصب <sup>(٢)</sup> ، أو النار . قال : فإن قتله بحديدة ، أو ليطة قصب ، أو بالنار ، فهو عميد ، وفيه القصاص ، وما سوى ذلك شبه العميد ، وفيه الدية مغلظة على العاقلة ، وعليه الكفارة . وليس التغليظ عنده إلا في أسنان الإبل خاصة دون غيرها . وقد تقدم مذهبه في دية شبه العميد ، في باب دية العميد إذا قبلت . وليس فيما دون النفس عنده شبه عميد . وبأى شيء ضربه فجرحه ولم يقتله ، فعليه القصاص إذا أمكن ، فإن لم يمكن ، ففيه الدية مغلظة إذا كانت من الإبل تُقسط <sup>(٣)</sup> ما يجب . وقال أبو يوسف ومحمد : شبه العميد ما لا يقتل مثله <sup>(٤)</sup> ؛ كاللظمة الواحدة ، والضربة الواحدة بالسوط . قالوا : ولو كرر <sup>(٥)</sup> ذلك حتى صارت جملته مما يقتل ، كان عمدا ، وفيه القصاص بالسيف .

(١ - ١) ليس في : الأصل .

(٢) ليطة القصب : قشره . ينظر اللسان ( ل ي ط ) .

(٣) في و ، م : « تسقط » .

(٤) في الأصل ، ح ، هـ : « بمثله » .

(٥) سقط من : م .

قالا : وكذلك إذا غرقه بحيث لا يمكنه الخلاص منه . وهو قول عثمان الاستذكار  
 البتّي ، إلا أن البتّي يجعل دية شبه العميد في ماله . وقال ابن شبرومة : وما  
 كان من شبه العميد فإنه عليه في ماله ، يُبدأ بماله ، فيؤخذ حتى لا يترك  
 له <sup>(١)</sup> شيء ، فإن لم يمت ذلك كان ما بقي من الدية على عاقلته . وقال  
 الشافعي : شبه العميد ما كان عمداً في الضرب خطأ في القتل ، وذلك  
 مثل أن يضربه بعضاً ، أو عمود خفيف ، أو بحجر لا يشدخ مثله ، أو  
 بحد سيف لم يجرحه به ، أو <sup>(٢)</sup> ألقاه في نهر أو بحر قريباً من البر وهو  
 يحسب العوم ، أو ما الأغلب عليه أنه لا يموت من مثله ، فمات ، ففيه  
 الدية مغلظة على العاقلة . وقال أحمد بن حنبل : دية شبه العميد على  
 العاقلة في ثلاث سنين ؛ في كل سنة ثلثها . وكذلك قال أبو ثور . وقد  
 ذكرنا أقوالهم ومذاهبهم في أسنان الإبل ، وفي دية شبه العميد ، في باب  
 دية العميد إذا قُبلت <sup>(٣)</sup> . والحمد لله .

وأما قول مالك : فقتل العميد عندنا أن يعمد الرجل إلى الرجل فيضربه  
 حتى تفيظ <sup>(٤)</sup> نفسه . فهذا ما لا خلاف بين العلماء فيه .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « و » .

(٣) تقدم في ٥٨٢/٢٠ - ٥٩٢ .

(٤) في الأصل ، و ، م : « تفيض » ، وفي ح : « تقبض » .

قال مالك: الأمر عندنا أنه يُقتل في العمد الرجل الأحرار بالرجل الحر الواحد، والنساء بالمرأة كذلك، والعبيد بالعبد كذلك أيضًا.

وأما قوله: ومن العمد أيضًا أن يضرب الرجل الرجل<sup>(١)</sup> في النائرة<sup>(٢)</sup> تكون بينهما، ثم ينصرف عنه وهو حي، فينثر في ضربه فيموت، فتكون في ذلك القسامة. فهذه من مسائل القسامة، وتأتي في موضعها<sup>(٣)</sup> إن شاء الله عز وجل.

قال مالك: الأمر عندنا أنه يُقتل في العمد الرجل الأحرار بالرجل الحر الواحد، والنساء بالمرأة كذلك، والعبيد بالعبد كذلك أيضًا.

قال أبو عمر: قد مضت هذه المسألة في صدر باب ما جاء في الغيلة والسحر، وقد مضى هنالك ما للعلماء فيها من التنازع<sup>(٤)</sup>. والحمد لله.

(١) سقط من: م.

(٢) في ح: «النائرة».

(٣) سيأتي ص ٤٢٧، ٤٢٨.

(٤) ينظر ما تقدم ص ٢٧٥، ٢٧٦.

## القصاصُ فى القتلِ

١٦٨٩ - مالكٌ ، أنه بلغه أن مروانَ بنَ الحكمِ كَتَبَ إلى معاويةَ بنِ  
أبى سفيانَ ، يذكرُ أنه أتى بسكرانَ قد قَتَلَ رجلاً ، فكَتَبَ إليه معاويةُ أن  
اقتله به .

قال مالكٌ : أحسنُ ما سَمِعْتُ فى تأويلِ هذه الآيةِ ؛ قولُ اللهِ تبارك

الاستذكار

## بابُ القصاصِ فى القتلِ

مالكٌ ، أنه بلغه أن مروانَ بنَ الحكمِ كَتَبَ إلى معاويةَ بنِ أبى سفيانَ  
يذكرُ أنه أتى بسكرانَ قَتَلَ رجلاً ، فكَتَبَ إليه معاويةُ أن يقتله به <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : ما كانت المعصيةُ التى ارتكبها بشربِ الخمرِ لِتُرِيْلَ عنه  
القصاصَ ، وقد مضى اختلافُ العلماءِ <sup>(٢)</sup> ؛ هل يُقَامُ عليه حدُّ الشُّكرِ مع  
القتلِ ، أم القتلُ يأتى على ذلك <sup>(٣)</sup> ؟

ذكرَ عبدُ الرزاقِ <sup>(٤)</sup> ، عن معمرٍ ، عن الزهرى ، فى السكرانِ يَقْتُلُ  
أو يسْرِقُ ، قال : تُقَامُ عليه الحدودُ كُلُّها .

قال مالكٌ : أحسنُ ما سَمِعْتُ فى تأويلِ هذه الآيةِ ؛ قولُ اللهِ تبارك

القبس

(١) الموطأ برواية أبى مصعب (٢٣٢٩) .

(٢) فى و : « الفقهاء » .

(٣) تقدم ص ٢٦٠ - ٢٦٣ .

(٤) عبد الرزاق (١٨٣٨٨) .

(٥) فى م : « و » .

وتعالى: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ فهو لاءِ الذكور، ﴿وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨]. أن القصاص يكون بين الإناث كما يكون بين الذكور، والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة كما يقتل الحر بالحر، والأمة تقتل بالأمة كما يقتل العبد بالعبد، والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال، والقصاص أيضًا يكون بين الرجال والنساء؛ وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِنَّ فِيهَا أَنْ أَنْفُسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]. فذكر الله تبارك وتعالى أن النفس بالنفس، فنفس المرأة الحرة بنفس الرجل الحر، وجرحها بجرحه.

الاستدكار وتعالى: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾. أن القصاص يكون بين الإناث كما يكون بين الذكور، والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة<sup>(١)</sup> كما يقتل الحر بالحر، والأمة تقتل بالأمة كما يقتل العبد بالعبد، والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال، والقصاص أيضًا يكون بين الرجال والنساء؛ وذلك أن الله عز وجل قال في كتابه: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِنَّ فِيهَا أَنْ أَنْفُسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾. فذكر الله عز وجل أن النفس بالنفس، فنفس المرأة الحرة بنفس الرجل الحر، وجرحها بجرحه.

قال أبو عمر: أما قول الله عز وجل: ﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾. فأجمع العلماء على أن العبد يقتل بالحر، وعلى أن الأنثى تقتل بالذكر. وكذلك أجمعوا على قتل الذكر بالأنثى، إلا أن منهم من قال: إن قتل أولياء المرأة الرجل بها أدوا نصف الدية إن شاءوا، وإلا أخذوا الدية. ولا يقتل الذكر بالأنثى حتى يؤدوا نصف الدية. روى هذا القول عن علي رضي الله عنه. ولا يصح؛ لأن الشعبي لم يلق علياً<sup>(١)</sup>. وقد روى الحكم، عن علي وعبد الله، قال<sup>(٢)</sup>: إذا قتل الرجل المرأة متعمداً، فهو بها قود<sup>(٣)</sup>. وهذا يعارض رواية<sup>(٤)</sup> الشعبي، عن علي بما ذكرنا<sup>(٥)</sup> عنه. وروى ذلك عن الحسن أيضاً<sup>(٦)</sup>. واختلف فيه عن عطاء<sup>(٧)</sup>. وهو قول عثمان البتي<sup>(٨)</sup>. وأما جمهور العلماء وجماعة أئمة

(١) أخرجه الشافعي ١٧٦/٧، وابن أبي شيبة ٢٩٦/٩، ٢٩٧ من طريق الشعبي به.

(٢) في الأصل، م: «قال».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٦/٩.

(٤) في الأصل، م: «قول».

(٥) في الأصل، م: «روى».

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٧/٩.

(٧) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٩٧٣)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٩٦/٩، ٢٩٧.

(٨ - ٨) سقط من: ح، ه، ط، ١، وفي و: «وقال به عثمان البتي».

الاستدكار<sup>(١)</sup> «الفتيا بالأمصار»، فمُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ كَمَا تُقْتَلُ الْمَرْأَةُ بِهِ<sup>(٢)</sup>؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْنَفْسُ بِالنَّفْسِ﴾. وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «المسلمون<sup>(٣)</sup> تكافأ دماؤهم»<sup>(٤)</sup>. وَلَمْ يُخَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ بِمَا ذَكَرْنَا ذَكَرًا مِنْ أَثْنَى، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا مُخَالَفَةٌ لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى تَحْرِيفِ التَّأْوِيلِ لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، بَلِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بَيِّنَاتٌ مُرَادَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾. وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ ذَلِكَ خِلَافًا لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ قَالَ أَحَدٌ: إِنَّهُ لَا يُقْتَلُ حَرْبٌ بِحَرْبٍ، وَلَا تُقْتَلُ أَنْثَى بِأُنْثَى. وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّهُ خِلَافٌ ظَاهِرٌ لِآيَةِ وَرَدَّ لَهَا. وَقَدْ ذَكَرَ<sup>(٥)</sup> ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، أَنَّ سَبَبَ نَزْوِيلِ الْآيَةِ كَانَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا قُتِلَ لِلشَّرِيفِ<sup>(٦)</sup> مِنْهُمْ عَبْدٌ<sup>(٧)</sup> قَالُوا: لَا نَقْتُلُ بِهِ إِلَّا حَرْبًا. وَكَانَ فِيهِمُ الْقَوْدُ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ

- (١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «الْفَتَى بِأَمَةِ الْأَمْصَارِ»، وَفِي ط ١، وَ: «الْفَتَى بِالْأَمْصَارِ».  
 (٢) فِي وَ: «بِالرَّجُلِ».  
 (٣) فِي ح، هـ: «الْمُؤْمِنُونَ».  
 (٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ ص ١٧٥، ١٧٦، وَفِي ٥/٦٣٧.  
 (٥) فِي الْأَصْلِ، م: «رَوَى عَنْ».  
 (٦) فِي الْأَصْلِ، ح، هـ، ط ١، م: «الشَّرِيف».  
 (٧) فِي ح، هـ: «عَبْدًا».



لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ شَتَّى ۖ ، يعني الدية : ﴿ فَأَنْبِئَهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۚ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۖ ﴾ "مما كان على من قبلكم" .

وأما قول عثمان البتي ومن روى عنه مثل قوله ، في أن المرأة لا يقتل بها الرجل حتى يؤدَّى أولياؤها نصف الدية ؛ لأن دية المرأة نصف دية الرجل . فهذا خلاف النص والقياس والإجماع ؛ لأن علماء المسلمين مجمعون أن من قطعت يده فأخذ لها أرشاً ، أو فقعت عينه فأخذ لها ديتها ، أو رجله ، أو كان أشل أو أعور ، من غير أن يأخذ لذلك شيئاً ، فقتل رجلاً سالم الأعضاء ، أنه ليس لوليّه أن يقتل الأعور ويأخذ منه نصف الدية من أجل أنه قتل ذا عينتين وهو أعور ، وقتل ذا يدين وهو أشل . وهذا يدل على أن النفس مكافئة للنفس ، ويكافئ الطفل فيها الكبير . ويقال لقائل ذلك : إن كان الرجل لا تكافئه المرأة ، ولا يدخل تحت قول النبي ﷺ : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » . فلم تقتل الرجل بها وهي لا تكافئه ، ثم أخذت نصف الدية ؟ والعلماء قد أجمعوا أن الدية لا تجتمع مع القصاص ، وأن الدية إذا قبلت حرم الدم وارتفع القصاص ، فليس قولك هذا بأصل ولا قياس .

قال أبو عمر : احتجاج مالك بآية « المائدة » قوله عز وجل : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ الآية <sup>(١)</sup> . دليل على أن مذهبه ؛ إن كان

(١ - ١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) ليس في : الأصل ، م .

قال مالكٌ في الرجلِ يُمَسِّكُ الرجلَ للرجلِ ، فيضربُه فيموتُ مكانه : إنه إن أمسكه وهو يرى أنه يريدُ قتله ، قُتِلَا به جميعًا ، وإن أمسكه وهو يرى أنه إنما يريدُ الضربَ ممَّا يُضْرَبُ به الناسُ ، لا يرى أنه عمدٌ لقتله ، فإنه يُقتلُ القاتلُ ، ويُعاقبُ المُمسِكُ أشدَّ العقوبةِ ويُسجنُ سنةً لأنه أمسكه ، ولا يكونُ عليه القتلُ .

الاستدكار ما أنزل الله عزَّ وجلَّ في القرآن في شرائع الأنبياء عليهم السلام ، ولم يُنزل في كتابنا أنه لهم خاصة ، ولا أخبر النبي عليه الصلاة والسلام أنه لهم دوننا ، ولم يشرع لنا خلافه<sup>(١)</sup> ، فهو شرعٌ لنا ؛ لأن الله عزَّ وجلَّ قد أمر نبيَّنا عليه الصلاة والسلام بالاعتداء بهم ، إلا أن يشرعَ له منهاجًا غيرَ ما شرع لهم ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّاهُمْ أَقْتَدَ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

قال مالكٌ في الرجلِ يُمَسِّكُ الرجلَ للرجلِ فيضربُه فيموتُ مكانه : إنه إن أمسكه وهو يرى أنه يريدُ قتله ، قُتِلَا به جميعًا ، وإن أمسكه وهو يرى أنه إنما يريدُ الضربَ ممَّا يُضْرَبُ به الناسُ ، لا يرى أنه عمدٌ لقتله ، فإنه يُقتلُ القاتلُ ، ويُعاقبُ المُمسِكُ أشدَّ العقوبةِ ، ويُسجنُ سنةً ؛ لأنه أمسكه ، ولا يكونُ عليه القتلُ .

قال أبو عمر: روى ابنُ القاسم، عن مالكٍ معنى قوله هذا في «الموطأ»، إلا أنه لم يَرِدْ على قوله: إن أمسكه حتى يقتله قتيلاً به جميعاً. وقال ابنُ جريج: سمعتُ سليمانَ بنَ موسى يقول: الإجماعُ عندنا في المُمسِكِ والقاتلِ أنهما شريكان في دمه؛ يُقتلان به. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، فيمن أمسك رجلاً حتى قتله آخر: فالقودُ على القاتلِ دونَ المُمسِكِ، ويُعاقبُ المُمسِكُ. وقال الليث: إن أمسكه ليضربه فقتله، قُتلَ القاتلُ وغُوبَ الآخرُ. وهو نحو قولِ مالكٍ. قال الليث: ولو أمر غلامه أن يقتل رجلاً فقتله، قُتِلَ به جميعاً. وذكر المزنِي، عن الشافعي، قال: لو أمسك رجلٌ رجلاً لآخر فذبَّحه، قُتِلَ به الرجلُ الذابح دونَ المُمسِكِ، كما يُحدُّ الزاني دونَ الذي أمسك المرأة. وقال أبو ثورٍ مثل قولِ الشافعي.

قال أبو عمر: المُمسِكُ مُعَيَّنٌ وليس بقاتلٍ، وقد يَحْتَمِلُ قولُ عمر: لو تَمَالَأ عليه أهلُ صنعاء لقتلتهم به<sup>(١)</sup>. الوجهين جميعاً؛ العونُ والمباشرة. وقد أجمعوا أنه لو أعانه ولم يحضُر قتله، لم يُقتل به.

وقد روى وكيع، قال: حدَّثني سفيان، عن إسماعيل بن أمية. ورواه معمر وابنُ جريج، عن إسماعيل بن أمية، قال: قضى رسولُ اللهِ ﷺ في

الاستدكار رجلٍ أَمْسَكَ رجلاً وقتله آخرٌ، أن يُقْتَلَ القاتِلُ، ويُحْبَسَ المُمْسِكُ<sup>(١)</sup>.

<sup>(٢)</sup> قال وكيعٌ: وحدَّثنا<sup>(٣)</sup> سفيانٌ، عن<sup>(٤)</sup> جابرٍ، عن عامرٍ، عن عليٍّ رضي الله عنه، أنه قضى أن يُقْتَلَ القاتِلُ ويُحْبَسَ المُمْسِكُ<sup>(٥)</sup>.

وروى الأوزاعيُّ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، أن عليًّا أتى برجلين؛ قتل أحدهما وأمسك الآخرُ، فقتل الذي قتل، وقال للمُمْسِكِ: أَمْسَكْتَهُ للموتِ، فأنا أَحْبَبْتُكَ في السجنِ حتى تموتَ<sup>(٦)</sup>.

وروى ذلك عن عليٍّ من وجوه. وقال به الحكمُ وحماذٌ. قال شعبةٌ: سألتُ الحكمَ<sup>(٣)</sup> وحماذاً<sup>(٣)</sup> عن الرجلِ يُمْسِكُ الرجلَ ويقتله الآخرُ، قالَا: يُقْتَلَ القاتِلُ، ويُحْبَسُ المُمْسِكُ حتى يموتَ<sup>(٦)</sup>.

قال أبو عمر: هي ثلاثُ مسائلٍ مُتقارباتٍ؛ مسألةُ المُمْسِكِ، ومسألةُ الأمرِ غيره، ومسألةُ الأمرِ عبده،<sup>(٧)</sup> فمسألةُ الممسكِ قد تقدَّم القولُ فيها<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٢/٩، ٣٧٣، والدارقطني ١٤٠/٣، والبيهقي ٥٠/٨ من طريق وكيع به، وأخرجه عبد الرزاق (١٨٠٩٢) عن معمر وابن جريج به.

(٢ - ٢) سقط من: ح، هـ.

(٣ - ٣) ليس في: الأصل، م.

(٤) أخرجه الدارقطني ١٤٠/٣، والبيهقي ٥١/٨ من طريق وكيع به.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٣/٩، ٣٧٤ من طريق الأوزاعي به.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٣/٩ من طريق شعبة به.

(٧ - ٧) ليس في: الأصل، ح، هـ، م.

«وأما مسألة الأمرِ غيرِه ومسألة الأمرِ عبدَه»<sup>(١)</sup> فذكرهما هنا . وبالله الاستدكار توفيقنا .

قال مالك ، والشافعي ، والكوفي ، «وأحمد»<sup>(٢)</sup> ، وإسحاق ، وأبو ثور : القتلُ على القاتلِ دونَ الأمرِ ، ويُعاقبُ الأمرُ . وهو قولُ عطاء ، والحكم ، وحماد ، وسليمان بن موسى . وقالت طائفةٌ منهم إبراهيم : يُقتلُان جميعًا ، وهما شريكان .

وأما مسألة الرجلِ يأمرُ عبدَه بقتلِ رجلٍ فيقتله ؛ فروى عن علي ، وأبي هريرة ، أنه يُقتلُ السيدُ . وبه قال أحمد ، وزاد : ويُضربُ العبدُ ويُسجنُ . وقال الثوري ، «والحكم»<sup>(٣)</sup> ، وحماد : يُقتلُ العبدُ ويُعزَّرُ<sup>(٤)</sup> السيدُ . وهو قولُ الكوفي . وقال قتادة : يُقتلُان جميعًا . وقال الشافعي<sup>(٥)</sup> : إن كان العبدُ فصيحًا يعقلُ ، قُتِلَ العبدُ وعُوقِبَ السيدُ ، وإن كان أعجميًا فعلى السيدِ القَوْدُ . وهذا كقولِ مالكٍ سواءً في روايةِ ابنِ وهبٍ عنه . وقال سليمان بن موسى : لا يُقتلُ الأمرُ ، ولكن يَغْرَمُ الديةُ ، «ويُعاقبُ»<sup>(٦)</sup> ، ويُحبسُ<sup>(٧)</sup> . وقال

(١ - ١) ليس في : الأصل ، ح ، ه ، م .

(٢ - ٢) سقط من : و .

(٣) في ح : «يضرب» .

(٤) سقط من : ح ، ه .

(٥ - ٥) سقط من : م .

(٦) أخرجه عبد الرزاق (١٧٨٨٣) .

الاستدكار الشافعي : إذا أمر السلطان رجلاً بقتل رجل ، والمأمور يعلم أنه أمر بقتله ظلماً ، كان على الأمر القود ، وفي المأمور قولان ؛ أحدهما ، أن عليه القود . والآخر ، لا قود عليه ، وعليه نصف الدية والكفارة . وقال شعبة : سألت الحكم وحمّاداً عن الرجل يأمر الرجل فيقتل الرجل ، فقالا : يقتل القاتل وحده ، وليس على الأمر قود<sup>(١)</sup> .

وقال وكيع : حدثني سفيان ، عن جابر ، عن عامر ، في رجل أمر عبده فقتل رجلاً عمداً ، قال : يقتل العبد<sup>(٢)</sup> .

ووكيع ، عن علي بن صالح ، عن منصور ، عن إبراهيم ، في الرجل يأمر الرجل فيقتل ، قال : هما شريكان . قال وكيع : هذا عندنا في الإثم ، وأما القود فهو على القاتل<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : قد روي هذا منصوفاً عن إبراهيم .

قال أبو بكر<sup>(٤)</sup> : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن منصور ، قال : سألت إبراهيم عن أمير أمر رجلاً فقتل رجلاً ، قال : هما شريكان في الإثم .

قال<sup>(٥)</sup> : وحدثني يحيى بن سعيد ، عن أشعث ، عن الحسن في الرجل

(١) تقدم تخريجه ص ٣٠٤ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٠/٩ عن وكيع به .

(٣) ابن أبي شيبة ٣٧٠/٩ .

(٤) ابن أبي شيبة ٣٧١/٩ .

الموطأ قال مالكٌ في الرجلٍ يقتلُ الرجلَ عمداً ، أو يفقأ عينه عمداً ، فيقتلُ القاتلُ أو تُفقأ عينُ الفاقئ قبل أن يُقتصَّ منه ، أنه ليس عليه ديةٌ ولا قصاصٌ ، وإنما كان حقُّ الذي قُتل أو فُقئت عينه في الشيء الذي ذهب ، وإنما ذلك بمنزلة الرجلِ يقتلُ الرجلَ عمداً ثم يموتُ القاتلُ ، فلا يكونُ لصاحبِ الدمِ إذا مات القاتلُ شيءٌ ، ديةٌ ولا غيرها ؛ وذلك لقولِ الله تبارك وتعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ [البقرة : ١٧٨] .

الاستذكار يأمرُ عبده يقتلُ الرجلَ ، قال : يُقتلُ السيدُ .

وقد روى عن عليٍّ وأبي هريرةً مثلُ قولِ الحسنِ .

ذكره أبو بكر<sup>(١)</sup> ، قال : حدَّثني زيدُ بنُ الحُبَابِ ، عن حمادِ بنِ سلمةَ ، عن قتادةَ ، عن خِلاصٍ ، عن عليٍّ في رجلٍ أمرَ عبده أن يقتلَ رجلاً ، قال : إنما هو بمنزلةِ سوطه أو سيفه .

وقال<sup>(١)</sup> : حدَّثني عمرُ ، عن ابنِ جريجٍ ، عن عطاءٍ ، عن أبي هريرةَ في الرجلِ يأمرُ عبده فيقتلُ رجلاً ، قال : يُقتلُ المولى .

قال مالكٌ في الرجلِ يقتلُ الرجلَ عمداً ، أو يفقأ عينه عمداً ، فيقتلُ

القيس .....

(١) ابن أبي شيبة ٣٧١ / ٩ .

قال مالك : فإنما يكون له القصاص على صاحبه الذى قتله ، فإذا هلك قاتله الذى قتله ، فليس له قصاص ولا دية .

الاستدكار القاتل أو تُفقأ عين الفاقئ قبل أن يُقتص منه ، أنه ليس عليه دية ولا قصاص ، وإنما كان حق الذى قُتل أو فُقت عينه فى الشيء الذى ذهب ، وإنما ذلك بمنزلة الرجل يقتل الرجل عمداً ، ثم يموت القاتل ، فلا يكون لصاحب الدم إذا مات القاتل شيء ؛ دية ولا غيرها .

قال أبو عمر : قول مالك هذا صحيح ؛ لأن ولئى المقتول<sup>(١)</sup> عمداً لا يملك نفس المقتول فيطلب بذلها من قاتله ، وإنما له حق استيفاء القصاص . وكذلك الذى فُقت عينه عمداً ، فإذا ذهب ما يستحقه بالقصاص ، بطل الدم . وهذا قول ابن القاسم . وروايته عن مالك أن ولئى المقتول ليس مُخيراً فى القصاص وأخذ الدية ، وإنما له القصاص فقط إلا أن يصطلحوا على شيء . وأما رواية المدنيين عنه فى تخيير ولئى المقتول ، إن شاء قتل ، وإن شاء أخذ الدية ، فقياسه أن يكون له الدية ، إن شاء على القاتل الثانى ، وإن شاء قتله . وروى ابن القاسم ، عن مالك ، قال : لو قُتل رجل عمداً ، فجاء رجل فقتل القاتل عمداً ، قيل لأولياء المقتول الآخر : أرضوا أولياء المقتول الأول ،

(١) فى الأصل ، ح ، هـ ، و ، ط ١ : «القاتل» .

(٢) فى الأصل ، ح ، هـ ، ط ١ ، م : «أو» .



وخذوا قاتل قاتلكم<sup>(١)</sup> فاصنعوا به ما شئتم . فإن أرضوا أولياء المقتول الاستدكار الأول ، وإلا دفع القاتل<sup>(٢)</sup> الثانى إلى أولياء المقتول الأول فصنعوا<sup>(٣)</sup> به ما أحبوا . وقال الحسن بن حى : إذا قُتل القاتل الأول فلا حق لأولياء<sup>(٤)</sup> الأول على القاتل الثانى . وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد : ولو قُتل<sup>(٥)</sup> رجل عمداً فوجب<sup>(٦)</sup> عليه القود ، فقتل<sup>(٧)</sup> بحق أو بغير حق ، فلا<sup>(٨)</sup> شيء لولئى المقتول الأول . وهو قول عثمان البتي . وقال سفيان الثوري : يُقتل الذى قتله ، ويَظَلُّ<sup>(٩)</sup> دم الأول . وهو قول الحسن البصري .<sup>(١٠)</sup> وقول<sup>(١١)</sup> الشافعي فيها كرواية المدنيين عن مالك ، أن لأولياء المقتول على الأجنبي القاتل القصاص ، إلا أن يشاءوا أخذ الدية .

وروى ابن القاسم ، عن مالك فيمن فقا عين رجل عمداً ، فذهبت عينه

- (١) فى و ، ط ١ : « وليكم » .
- (٢) ليس فى : الأصل ، ح ، هـ ، م ، وفى و : « قاتل » .
- (٣) فى الأصل ، م : « يصنعوا » .
- (٤) بعده فى الأصل ، م : « المقتول » .
- (٥) فى م : « قتله » .
- (٦) فى م : « وجب » .
- (٧) فى م : « قتل » .
- (٨) فى م : « ولا » .
- (٩) فى ح ، هـ ، م : « يظل » .
- (١٠ - ١١) فى الأصل ، م : « كقول » .

الاستدكار من السماء ، أو قطع يد رجل فشلت يده ، أو قطعت في سرقة ، أنه لا شيء للذي فقئت عينه ، ولا للذي قطعت يده من مال أو قصاص .

قال أبو عمر : اختصار هذا الباب أن نقول : لو قتل رجلاً فقتل قاتله في حراية أو ردة ، أو مات ، فلا شيء لوليّه ، ولو قطع رجل يد رجل ، فقطعت يده في سرقة ، أو ذهبت بأية من الله عز وجل ، فلا حق للمجنى عليه من مال ولا قصاص . ووافق أبو حنيفة مالكاً في النفس وخالفه في الأعضاء . وقال الشافعي : له الدية في الوجهين جميعاً<sup>(١)</sup> ، في النفس والأعضاء .

قال مالك : فإن قطع رجل يد القاطع عمداً ، كان للمقطوع الأول القصاص على القاطع الثاني ؛ لأنه كان أحق بيده من نفسه ، وإن قطعها خطأ فعلى القاطع الثاني دية اليد ، ويكون ذلك للمقطوع الأول .

قال أبو عمر : هذا إنما يخرج على رواية المدنيين عنه . والله أعلم . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لو قطع رجل يد رجل ، فوجب عليه القصاص ، فقطعت يده في سرقة أو في قصاص لآخر ، فلا خير عليه أزش يده ، وإن قطعها إنسان بغير حق ، لم يكن للمقطوع الأول شيء . وهو عند الشافعي مخير ؛ إن شاء قطع الثاني ، وإن شاء أخذ الدية .

وروى عن <sup>(١)</sup> قتادة وفرقة في رجل قتل رجلاً عمداً ، فحُبِسَ القاتلُ الاستذكار  
للقود ، فجاء رجل فقتله عمداً ، قال : لا يُقَادُ به <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه قتل من وجب  
عليه القتل <sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : من قال هذا قاسه على من وجب القتل لله عز وجل عليه ؛ كالترتد أو المحصن الزاني إذا حُبِسَ أحدهما للقتل أو الرجم ، فقتله رجل عمداً . وهذا قياس فاسد ؛ لأن <sup>(٤)</sup> من وجب عليه حق لله <sup>(٥)</sup> عز وجل ليس لأحد فيه خيار . وأما إذا وجب الحق <sup>(٦)</sup> للأولياء ، فلهم العفو والقصاص ، ولهم أيضاً أخذ الدية عند جماعة من <sup>(٧)</sup> العلماء .

واختلفوا في الذي فقأ عين رجل عمداً ، فذهبت عينه تلك قبل أن يقتصر منه ، أو قطع يد رجل فذهبت تلك اليد منه ؛ هل للمجنى عليه أن يأخذ عينه الأخرى أو يده الأخرى ؟ فقال مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهم : لا تؤخذ اليمنى باليسرى ، ولا اليسرى باليمنى ؛ لا في العين ولا في اليد ، ولا تؤخذ السن إلا بمثلها من الجاني .

(١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) في الأصل ، ح ، هـ ، م : « منه » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٣٧/٩ ، ٤٣٨ .

(٤) في ح ، هـ ، ط ١ : « لأنه » .

(٥) في ح ، هـ : « الله » .

(٦) سقط من : ح ، هـ .

(٧) سقط من : و .

الإصطفاكار

وقال ابن شُبْرُومَةَ : تُفَقِّأُ الْعَيْنُ الْيُمْنَى بِالْيُسْرَى وَالْيُسْرَى بِالْيُمْنَى ،  
وكذلك الْيَدُ ، وَتُؤْخَذُ الثَّنِيَّةُ بِالضَّرْسِ ، وَالضَّرْسُ بِالثَّنِيَّةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ  
يَقُولُ : ﴿ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ  
بِالسِّنِّ ﴾ [المائدة : ٤٥] .

وقال الحسن بن صالح بن حي : إِذَا قُطِعَ إصْبَعًا مِنْ كَفٍّ ، فَلَمْ يَكُنْ  
لِلْقَاطِعِ مِنْ تِلْكَ الْكَفِّ مِثْلُ تِلْكَ الْإِصْبَعِ ، قُطِعَ مِنْ تِلْكَ الْكَفِّ إصْبَعٌ مِثْلُهَا  
تَلِيهَا ، وَلَا تُقَطَّعُ إصْبَعٌ كَفٌّ بِإِصْبَعِ كَفٍّ أُخْرَى . قَالَ : وَكَذَلِكَ تُقْلَعُ <sup>(١)</sup>  
السِّنُّ الَّتِي تَلِيهَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَالِعِ <sup>(٢)</sup> سِنٌّ مِثْلُهَا ، وَإِنْ بَلَغَ ذَلِكَ الْأَضْرَامَ .  
قَالَ : وَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ الْيُمْنَى بِالْيُسْرَى وَالْيُسْرَى بِالْيُمْنَى ، وَلَا تُؤْخَذُ الْيَدُ  
الْيُمْنَى بِالْيُسْرَى وَلَا الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى .

قال أبو عمر : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَيْنَ الْفَاقِي إِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً ، لَمْ يَكُنْ  
لِلْمَفْقُوءِ <sup>(٣)</sup> عَيْنُهُ أَنْ يَأْخُذَ غَيْرَهَا ، فَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَالْعَيْنَ  
بِالْعَيْنِ ﴾ . مَا قَابَلَهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

القيس

(١) سقط من : ط ١ .

(٢) في الأصل ، ح ، ه ، م : « للقاطع » .

(٣) في م : « للمفقئ » .

قال مالك : ليس بين الحر والعبد قود في شيء من الجراح ، والعبد الموطأ يُقتل بالحر إذا قتله عمداً ، ولا يُقتل الحر بالعبد وإن قتله عمداً ، وهو أحسن ما سمعت .

قال مالك : ليس بين الحر والعبد قود في شيء من الجراح ، والعبد الاستذكار يُقتل بالحر ، ولا يُقتل الحر بالعبد إذا قتله عمداً ، وهو أحسن ما سمعت .

قال أبو عمر : أما اختلافهم في القصاص بين العبيد والأحرار ؛ فاتفق مالك والليث على أن العبد يُقتل بالحر ، وأن الحر لا يُقتل بالعبد . وخالفه الليث <sup>(١)</sup> في القصاص في أعضاء <sup>(٢)</sup> العبد بالحر <sup>(٣)</sup> ، فقال : إذا جنى العبد على الحر فيما دون النفس ، فالحر مُخير ؛ إن شاء اقتص <sup>(٤)</sup> من العبد ، وإن شاء كانت الجنابة في رقبة العبد على سيده . وقد ناقض ؛ لأنه لا يُوجب <sup>(٥)</sup> خياراً للرجل في جنابة المرأة عليه في أعضائه ، وهي ناقصة عنه في الدية .

واتفقا على أن الكافر يُقتل بالمؤمن ، ولا يُقتل به المؤمن ، ويُقتل العبد بالحر ، ولا يُقتل به الحر .

وقال الشافعي : كل من جرى عليه القصاص في النفس جرى عليه في الجراح ، وليس بين الحر والعبد قصاص إلا أن يشاء الحر .

القيس .....

(١ - ١) سقط من : و ، وفي الأصل : « بالقصاص » .

(٢ - ٢) في الأصل : « الحر بالعبد » .

(٣) سقط من : ح .

(٤ - ٤) في ح : « خيار للرجل » ، وفي ط : « خيارا لرجل » .

الاستذكار

وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا قصاص بين الأحرار والعبيد إلا في النفس ، فإنه يُقتل الحرُّ بالعبد كما يُقتل العبدُ بالحرِّ ، ولا قصاص بينهما في شيء من الجراح والأعضاء .

وقال ابنُ أبي ليلى : القصاص بين الحرِّ والعبد في النفس وفي كلِّ ما يُستطاع القصاص فيه من الأعضاء . وهو قولُ داودَ . واحتجَّ بقولِ النبي ﷺ : « المسلمون تنكافأ دماؤهم » . فلم يُفرِّق<sup>(١)</sup> بين حرٍّ وعبدٍ .

قال أبو عمر : قد قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٌ وَدِيَّةٌ مُّسْلِمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ [النساء : ٩٢] . فأجمع العلماء أنه لم<sup>(٢)</sup> يَدْخُلِ العبيدُ في هذه الآية ، وإنما أراد بها الأحرارَ . فكذلك<sup>(٣)</sup> قوله عليه السلام : « المسلمون تنكافأ دماؤهم » .<sup>(٤)</sup> أريد به<sup>(٥)</sup> الأحرارُ دونَ العبيد . والجمهورُ على ذلك . وإذا لم يكن قصاصٌ بين العبيد والأحرار فيما دونَ النفس ، فالنفسُ أحرى بذلك ، وقد قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ الْحَرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ . ولولا الإجماعُ في قتل الرجال بالنساء ، لكان ذلك حكمَ الأنثى بالأنثى .

القبس

(١) في هـ ، و : « يفرق » .

(٢) في الأصل ، م : « لا » .

(٣) في و : « وكذلك » .

(٤) في ح ، هـ ، ط ، ١ ، و : « المؤمنون » .

(٥ - ٥) في الأصل : « أو قيد بها » .

وَاتَّفَقَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَدَاوُدُ ، عَلَى أَنَّ الاسْتِذْكَارَ الْحَرَّ يُقْتَلُ بِالْعَبْدِ كَمَا يُقْتَلُ الْعَبْدُ بِهِ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَالْحَكَمُ <sup>(١)</sup> .

ذَكَرَ وَكِيعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَفْيَانُ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الْحَرِّ يُقْتَلُ الْعَبْدَ عَمْدًا ، قَالَ : اقْتُلْهُ بِهِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْيَمَنِ قَتَلْتَهُمْ بِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ مَالِكٌ ، وَاللَيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ شُبْرُمَةَ : لَا يُقْتَلُ حَرٌّ بِعَبْدٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَعُكْرَمَةَ ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ ، وَعَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَسَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَالشَّعْبِيُّ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ وَكِيعٌ : حَدَّثَنِي شُعْبَةُ ، <sup>(٤)</sup> عَنْ مَغِيرَةَ <sup>(٥)</sup> ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : إِذَا قُتِلَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ عَمْدًا لَمْ يُقْتَلْ بِهِ <sup>(٥)</sup> .

وَكَانَ الشَّعْبِيُّ ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، يَقُولَانِ : يُقْتَلُ الْحَرُّ بِعَبْدٍ غَيْرِهِ ، وَلَا

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٠٣/٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، وسنن البيهقي ٣٥/٨ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٣/٩ (طبعة الرشد) عن وكيع به .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨١٣٨ ، ١٨١٤٠ ، ١٨١٤١) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٠٤/٩ - ٣٠٧ ، وسنن البيهقي ٣٥/٨ .

(٤ - ٤) ليس في الأصل .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٤/٩ عن وكيع به .

الاستدكار يُقتل بعبد<sup>(١)</sup> . وقال سفيان : كما لو قتل ابنه لم يُقتل به ، وأرى أن يُعزَّر<sup>(٢)</sup> .

وقد ناقض أبو حنيفة ومن قال بقوله في إبايهم<sup>(٣)</sup> من قطع يد الحرِّ بيد العبد ، وهو يقتله به ، والنفس أعظم حُرمة ؛ فإذا لم يُكافئه في اليد ، فأحرى ألا يُكافئه في النفس .

واحتجاج أصحابه بحديث عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ في عبد لقوم قطع أذنَّ عبد لقوم ، فلم يجعل رسول الله ﷺ بينهم قصاصاً<sup>(٤)</sup> . لا حجة فيه ، ولو تأمله المحتج به<sup>(٥)</sup> لهم ما احتج به .

وكذلك حُجَّتْهم بحديث سُمرة ، عن النبي ﷺ : « من قتل عبده قتلناه ، ومن جَدَعَ عبده جدَّعناه » . لا تقوم لهم به حجة ؛ لأن أكثر أهل العلم يقولون : إنَّ الحسن لم يسمع من سُمرة . وأيضاً فلو كان صحيحاً عن الحسن ما<sup>(٦)</sup> خالفه الحسن<sup>(٦)</sup> ، فقد كان يُفتى بالألا يُقتل الحرُّ بالعبد .

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٠٦/٩ .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٠٧/٩ .

(٣) في الأصل ، ح ، م : « آرائهم » .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥) ليس في : الأصل ، ح ، م .

(٦ - ٦) في ح ، ه ، م : « كان خالفه » .



الاستذكار  
 حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ  
 أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ  
 عَامِرٍ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ، أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ بِهِ » <sup>(١)</sup> .

قال : ثم إن الحسن نسي هذا الحديث بعد ذلك ، فكان يقول : لا  
 يُقتل حرٌ بعبدٍ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي حَمْزَةُ ، حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ :  
 أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ  
 سَمُرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ  
 جَدَعْنَاهُ » <sup>(٢)</sup> .

وَرَوَاهُ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ <sup>(٣)</sup> ، « عَنْ قَتِيبَةَ » بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ . وَقَالَ :  
 سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ : قَدْ كَانَ عَلِيُّ بْنُ

(١) أخرجه أبو داود (٤٥١٧) من طريق سعيد بن عامر به ، وأخرجه أحمد ٣٣/٣١٤ ، ٣٧١  
 (٢٠١٣٢) ، (٢٠٢١٤) ، والنسائي (٤٧٥١) ، وابن ماجه (٢٦٦٣) من طريق سعيد بن أبي  
 عروبة به .

(٢) النسائي (٤٧٥٢) . وأخرجه أحمد ٣٣/٣٠٩ (٢٠١٢٢) من طريق أبي عوانة به .

(٣) الترمذی (١٤١٤) .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل ، م .

الاستدكار المديني يقول بهذا الحديث ، وأنا أذهب إليه . قال : وسَمَاعُ الحسنِ مِن سَمُرَةَ عِنْدِي صَحِيحٌ <sup>(١)</sup> .

وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَيْضًا أَنْ قَالُوا : لَمَّا كَانَ أَمَانُ الْعَبْدِ كَأَمَانِ الْحُرِّ ، وَتَحْرِيمُ دِمِهِ كَتَحْرِيمِ دِمِ الْحُرِّ ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُكَافَأًا لَهُ فِي الْقِصَاصِ .  
فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ عِلَّةٌ قَدْ أَتَتْ بِبُطْلَانِهَا السُّنَّةُ ؛ لِأَنَّ دَمَ الذَّمِيِّ مُحَرَّمٌ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَا يُعَارِضُ حَدِيثَ سَمُرَةَ ، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ؛ لَضَعْفِهِ وَشَوْءِ نَقْلِهِ ، فَإِنَّهُ مِمَّا يُسْتَظْهَرُ بِهِ .

حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ عَبْدَهُ عَمْدًا ، فَجَلَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةً وَنَفَاةً سَنَةً ، وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَمْ يُقَدْ مِنْهُ <sup>(٣)</sup> .

القيس

(١) العلل الكبير (٤٠١) .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، وفي ٦٣٧/٥ .

(٣) ابن أبي شيبة ٣٠٤/٩ - وعنه ابن أبي عاصم في الدييات (٢٠٤) - وأخرجه ابن ماجه (٢٦٦٤) ، وأبو يعلى (٥٣١) ، والدارقطني ١٤٤/٣ من طريق إسماعيل بن عياش به .

قال أبو بكر<sup>(١)</sup> : وحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي الْاِسْتِذْكَارِ  
فَرْوَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ .  
وقد رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ ، أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ : لَا يُقْتَلُ الْمَوْلَى  
بِعَبِيدِهِ ، وَلَكِنْ يُضْرَبُ وَيُطَالُ حَبْسُهُ<sup>(٢)</sup> وَيُحْرَمُ سَهْمُهُ . وَكَانَا لَا يَقْتُلَانِ الْحُرَّ  
بِالْعَبِيدِ<sup>(٣)</sup> .

وأما حديثُ أَمَانَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ ؛ فَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ :  
أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، قَالَ :  
حَدَّثَنِي مَجْبُوبُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ ، عَنْ ابْنِ  
أَبِي أَنَيْسَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ  
الْفَتْحِ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُسْنِدٌ ظَهَرَهُ إِلَى جِدَارِ الْكَعْبَةِ ، فَحَمِدَ  
اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : «<sup>(٤)</sup> الْمُؤْمِنُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ » ، تَكَافَأُوا  
دِمَاؤَهُمْ ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ ، وَيَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَوْلَاهُمْ ، وَيَزُدُّ عَلَيْهِمْ  
أَقْصَاهُمْ ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ<sup>(٥)</sup> .

(١) ابن أبي شيبة ٣٠٤/٩ .

(٢) في الأصل : « سجنه » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨١٣٩) ، وابن أبي شيبة ٣٠٥/٩ ، والبيهقي ٣٤/٨ .

(٤ - ٤) في الأصل ، م : « المسلمون » .

(٥) تقدم تخريجه في ٦٣٧/٥ .

## العفو في قتل العمد

١٦٩٠ - مالك ، أنه أدرك من يرضى من أهل العلم يقولون في الرجل إذا أوصى أن يعفى عن قاتله إذا قتل عمداً ، أن ذلك جائز له ، وأنه أولى بدمه من غيره من أوليائه من بعده .

الاستدكار

## باب العفو في قتل العمد

مالك ، أنه أدرك من يرضى من أهل العلم يقولون في الرجل إذا أوصى أن يعفى عن قاتله إذا قتل عمداً ، أن ذلك جائز له ، وأنه أولى بدمه من غيره من أوليائه من بعده <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : أكثر العلماء يقولون : إن المقتول يجوز عفو عن دمه العمد ، وإن قُتل خطأ جاز له العفو عن الدية في ثلثه ، إن حملها الثلث ، وإلا فما حمل منها الثلث ، وأن دية كسائر ماله ، يُورث عنه ، وأن المقتول عمداً أملك <sup>(٢)</sup> بدمه من أوليائه - ما دام حيّاً - في العفو عنه . كما قال مالك رحمه الله .

ومن قال : إن للمقتول أن يعفو عن دمه ، ويجوز على أوليائه وورثته .

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/١٠٥ ط - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٣٣١) .

(٢) في م : « أولى » .

كقول مالك؛ الحسن البصري، وطاوس اليماني، وقتادة<sup>(١)</sup>، الاستذكار والأوزاعي، وأبو حنيفة وأصحابه. وهو أحد قولي الشافعي. وقال بالعراقي: عفوّه باطل؛ لأن الله عز وجل جمل<sup>(٢)</sup> السلطان لوليّه<sup>(٣)</sup>، فله العفو واليقصاص إن شاء، أو الدية، ولا يجوز ذلك إلا بموته. وبه قال أبو ثوير وداود. وهو قول الشعبي<sup>(٤)</sup>.

ذكر أحمد بن حنبل، قال: حدثني هشيم، قال: أخبرنا محمد بن سالم، عن الشعبي، في الرجل يقتل الرجل، فيعفو عن قاتله قبل موته. قال: لا يجوز عفوّه، وذلك للأولياء.

قال أبو حمز: قول مالك ومن تابعه في هذه المسألة صحيح، وليس قول الشافعي في العراقي بشيء؛ لأن الولي لا يقوم إلا بما كان للمقتول القيام به، ولولا استحقاق المقتول لدم نفسه، ما كان لوليّه القيام فيه، قال الله عز وجل: ﴿مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ولم يخالف العلماء أن المتصدق هل هنا هو المقتول تصدق بدمه على قاتله، أي: يعفو عنه. واختلفوا في الضمير الذي في قوله: ﴿كَفَّارَةٌ

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٢٢/٩، ٣٢٤.

(٢ - ٣) في ح، هـ: «لوليّه سلطاناً».

(٣) في الأصل، م: «الشافعي».

الاستدكار للموت . فقال بعضهم : كفارة للمقتول . وقال بعضهم : كفارة للقاتل .  
وقال زيد بن أسلم : من استقيد منه ، أو عُفي عنه ، أو أخذت منه الدية ، فهو  
كفارة له <sup>(١)</sup> .

وروى ابن عيينة ، عن عمران بن ظبيان ، عن عدي بن ثابت ، عن  
رجل من أصحاب النبي ﷺ ، أنه حدث عن النبي ﷺ أنه قال : « من  
تصدق بدم أو بما دونه ، كانت كفارة <sup>(٢)</sup> لما مضى من ذنوبه <sup>(٣)</sup> » .

وعن الزهري ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن عبادة ، قال : كنا عند  
النبي ﷺ في مجلس ، فقال ﷺ : « بايعوني » . فقرأ عليهم الآية . قال :  
« فمن عفا منكم فأجزه على الله ، ومن أصابه من ذلك شيء فعوقب به ،  
فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه ، فهو إلى الله عز  
وجل ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له <sup>(٤)</sup> » .

قال سفيان بن عيينة : العفو كفارة للجراح والمجروح . قال سفيان :  
كان يُقال : إن قتل فهي توبته ، وإن أعطى الدية فهي توبته ، وإن عُفي عنه

القبس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٣٩/٩ ، وابن جرير في تفسيره ٤٧٧/٨ .

(٢ - ٣) ليس في الأصل .

والحديث أخرجه سعيد بن منصور (٧٦٢ - تفسير) ، وابن أبي شيبة - كما في المطالب  
العالية (٢٠٨٦) - وأبو يعلى (٦٨٦٩) من طريق ابن عيينة به .

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٩١١) من الموطأ .

فهي توبته . في الرجل يَقْتُلُ<sup>(١)</sup> عمداً .

الاستذكار

قال أبو عمر : هو قولُ زيد بن أسلم ، ومجاهد ، وفرقة<sup>(٢)</sup> . واختلف فيه عن ابن عباس ، والأشهرُ عنه ، وعن زيد ، وابن عمر ، أنه لا توبةَ له<sup>(٣)</sup> .  
وأما الروايةُ عن السلفِ الذين قال مالك<sup>(٤)</sup> بقولهم في ذلك ؛ فحدثنا أحمدُ بنُ عبدِ الله ، حدثني أبي ، حدثني عبدُ الله ، حدثني بقي ، حدثني أبو بكر ، قال : حدثني محمدُ بنُ بشرٍ ، حدثني سعيدٌ ، عن قتادة ، أن عروةَ ابنَ مسعودٍ الثقفي دعا قومه إلى الله عزَّ وجلَّ ، فرماه رجلٌ منهم بسهمٍ فمات ، ففعا عنه<sup>(٥)</sup> ، فزُفِعَ ذلك إلى النبي ﷺ فأجاز عفوَه ، وقال ﷺ :  
« هو كصاحبِ ياسين »<sup>(٦)</sup> .

وروى الثوري ، عن يونس ، عن الحسن في الذي يُضْرَبُ بالسيفِ

القبس .....

(١) سقط من : م .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٣٨/٩ ، وسنن سعيد بن منصور (٧٥٩ - تفسير) ، والمحلى ٢٣٢/١٢ .

(٣) ينظر مسند أحمد (١٩٤١، ٢١٤٢، ٢٦٨٣) ، وسنن سعيد بن منصور (٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ - تفسير) ومصنف ابن أبي شيبة ٣٥٦/٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وتفسير ابن جرير ٣٤٢/٧ - ٣٥٠ .

(٤) سقط من : ح ، ط ١ .

(٥) سقط من : ح ، هـ ، و ، ط ١ .

(٦) أخرجه ابن حزم ٢٥٧/٢ من طريق عبد الله الباغي به . وهو عند ابن أبي شيبة ٣٢٤/٩ .

الاستدكار عمداً ثم يعفو قبل أن يموت ، قال : ذلك جائز ، وليس في الثلث<sup>(١)</sup> .

ومعمر وابن جريج ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، قال : إذا تصدق الرجل بدمه فهو جائز . قلت : في الثلث ؟ قال : بل<sup>(٢)</sup> في ماله كله<sup>(٣)</sup> .

ورواه ابن عيينة ، قال : قلت لابن طاووس : ما كان أبوك يقول في الرجل يتصدق بدمه على قاتله عند موته . قال : كان يقول : هو جائز . قلت : خطأ كان أو عمداً ؟ قال : خطأ كان أو عمداً<sup>(٤)</sup> .

واختلفوا في العفو عن الجراحة<sup>(٥)</sup> وما تقول إليه إذا مات المجروح منها ، فقال مالك : إذا عفا عن الجراحة فقط ، كان لأوليائه القود أو الدية ، ولو قال : قد عفوت عن الجراحة وما تقول إليه . أو قال : إن ميت منها فقد عفوت . صَحَّ عفوهُ ولم يُتَّبِعِ الجاني بشيء . وهو قول زُفَرٍ . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا عفا عن الجراحة ومات ، فلا حق له ، والعفو عن<sup>(٦)</sup> الجراحة عفو عما<sup>(٧)</sup> يقول إليه أمرها . وقال الثوري : إذا عفا عن الجراحة

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٠٨) عن الثوري ٤ .

(٢) في ح ، هـ : « بلى » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٠٢٧ ، ١٨٢٠٩) عن معمر وابن جريج ٤ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢٣/٩ ، ٣٢٤ عن ابن عيينة ٤ .

(٥) في الأصل ، م : « الجراحات » .

(٦) في م : « على » .

(٧) في م : « لما » .



الموطأ قال مالكٌ في الرجلٍ يعفو عن قتلِ العمدِ بعدَ أن يستحيه ويحب له : إنه ليس على القاتلِ عقلٌ يلزمه ، إلا أن يكونَ الذي عفا عنه اشترط ذلك عند عفوه عنه .

الاستدكار "ومات" ، لم يُقتل ، ويُؤخذُ بما فضل من الدية . وهو أحدُ قولَي الشافعي ، كأنَّ الجراحةَ كانت مُوضحةً ، فسقط بعفوه عنها نصفُ عشرِ الدية ، والآخِرُ عفوه باطلٌ ، وذلك إلى الولي . وبه قال أبو ثورٍ وداود . وقال أبو حنيفة : مَنْ قُطعت يده فعفا عنها<sup>(١)</sup> ثم مات ، بطل العفو ووجبَت الدية . وقال الشافعي بمصر : إذا قال : قد عفوتُ عن الجراحة ، وعما يحدثُ منها من عقلٍ وقود . ثم مات منها ، فلا سبيلَ إلى القود ، ويُنظرُ إلى أرشِ الجنابة ، فكان<sup>(٢)</sup> فيها قولان ؛ أحدهما ، أن عفوه جائزٌ من ثلثه ، ويسقطُ عنه أرشُ الجراحة ، ويُؤخذُ بالباقي من الدية . والقولُ الثاني ، أنه يُؤخذُ بجميعِ الدية ؛ لأنها صارت نفساً ، وهذا قاتلٌ لا تجوزُ له وصيةٌ بحال . واختاره المزني .

قال مالكٌ في الرجلٍ يعفو عن قتلِ العمدِ بعدَ أن يستحيه ويحب له : إنه ليس على القاتلِ عقلٌ يلزمه ، إلا أن يكونَ الذي عفا عنه اشترط ذلك

القبس .....

(١ - ١) سقط من : ح ، هـ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في النسخ : « قال » . والمثبت من مختصر المزني ص ٢٤٣ ، وينظر مختصر اختلاف العلماء

١٤٦/٥ .

الاستدكار عند عفوه<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: للعلماء في هذه قولان؛ أحدهما قول مالك. وهو قول أبي حنيفة؛ لأنه<sup>(٢)</sup> لا دية عندهم في قتل العمد إلا باشتراطها والصلح عليها. ومثل هذا رواية ابن القاسم، عن مالك. وأما علي<sup>(٣)</sup> رواية أهل المدينة عنه، فالحجة في ذلك أن النبي ﷺ جعل ولي المقتول بين خيرتين<sup>(٤)</sup>، لم تُوجب له الدية إلا باختياره لها واشتراطه إياها.

والقول الآخر، أنه من عفا فله الدية، إلا أن يقول: عفوت على غير شيء. وهو قول الشافعي وجماعة قبله. وقول أحمد وإسحاق؛ لأن الله عز وجل قد أوجب في مال القاتل الدية إذا عفا الولي؛ لقوله عز وجل: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَّهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]. «ولو كان العاقل» إذا عفا لم يكن له شيء، لم يكن للولي ما يتبعه به بمعروف، ولا على القاتل ما يؤدّيه

القبس

(١) في و: «عقده»، وفي م: «العفو عنه».

(٢) في الأصل: «أنه».

(٣) ليس في: الأصل، م.

(٤) تقدم تخريجه في ٥٩٣/٢٠، ٥٩٤.

(٥ - ٥) في الأصل: «وذلك»، وفي ح، ه، م: «ولو كان للعاقل»، وفي و، ط، أ: «ولو كان القاتل». والمثبت يقتضيه السياق.

قال مالك في القاتل عمدا إذا عُفِيَ عنه : إنه يُجلد مائة جلدة الموطأ  
ويُسجن سنة .

الاستذكار

ياحسان .

قال مالك في القاتل عمدا إذا عُفِيَ عنه : إنه يُجلد مائة ويُسجن سنة .

قال أبو عمر : قد أتى من ذلك عطاء بن أبي رباح وطائفة ، قالوا : لم يذكر الله عز وجل أن على من عُفِيَ عنه جلدا ولا عقوبة . قال عطاء : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾<sup>(١)</sup> [مريم : ٦٤] . وقاله عمرو بن دينار . وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .<sup>(٢)</sup> قال أبو ثور<sup>(٣)</sup> : إلا أن يكون يُعرف بالشر ، فيؤدبه الإمام على قدر ما يرى أنه يزده . وقال الليث وأهل المدينة كما قال مالك . وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من وجوه ، أنه ضرب حرا قتل عبدا مائة ونفاه عاما<sup>(٤)</sup> .

وذكر ابن جريج ، عن إسماعيل بن أمية ، قال : سمعنا أن الذي يقتل عمدا ويُعفى عنه ، يُسجن سنة ويضرب مائة<sup>(٤)</sup> .

القبس .....

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٧٩٨٣) ، وابن أبي شيبة ٤٢٠ / ٩ .

(٢ - ٢) سقط من : و .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٨٠٥) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٧٨٠٤) عن ابن جريج به .

قال مالك : وإذا قُتل الرجل عمداً ، وقامت على ذلك البيئة ، وللمقتول بنون وبنات ، فعفا البنون وأبى البنات أن يعفون ، فعفو البنين جائز على البنات ، ولا أمر للبنات مع البنين في القيام بالدم والعفو عنه .

قال ابن جريج : وقال ابن شهاب : لا قودة بين الحر<sup>(١)</sup> والمملوك ، ولكن العقوبة والثكال بالجلد الوجيع والسجين ، وعُزِمَ ما أصاب ، ويُعتق رقبة<sup>(٢)</sup> ، قضى بذلك عمر بن عبد العزيز ، فإن لم يجد الرقبة صام شهرين متتابعين<sup>(٣)</sup> .

قال مالك : وإذا قُتل الرجل عمداً ، وقامت بذلك البيئة ، وله بنون وبنات ، فعفا البنون وأبى البنات أن يعفون ، فعفو البنين جائز على البنات ، ولا أمر للبنات مع البنين في القيام بالدم والعفو .

قال أبو عمر : ذكر ابن وهب في « موطئه » ، عن الليث بن سعيد ، أنه قال : يجوز عفو العصابة عن الدم ، ويَطْلُ حق البنات . قال : ولا عفو للنساء ولا قسامة لهن . يعني في العميد . قال : وهو قول مالك .

وذكر ابن القاسم عنه ، أنه قال : ليس للبنات ولا للأخوات من

(١) في الأصل ، م : « وبين » .

(٢) بعله في الأصل ، م : « ويغرب سنة » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٧٨٠٦) عن ابن جريج به نحوه ، وأخرجه (١٧٨٠٧) عن معمر ، عن الزهري ، بلفظه دون قوله : فإن لم يجد الرقبة ...

القصاص شيء، إنما هو للرجال البنين والإخوة، ويجوز عفو الرجال على النساء، ولا يجوز عفو النساء على الرجال.

قال مالك: وليس للإخوة من الأم عفو عن القصاص. قال: فإن عفا الرجل على أن يأخذ الدية، فالدية بين سائر الورثة على موارثهم. وقد روى عن مالك أن عفو النساء جائز. والأول تحصيل مذهبه، وقد ذكرنا اختلافهم في هذه المسألة في كتاب «اختلافهم».

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل: لكل وارث نصيبه من القصاص، ويجوز عفو على نفسه، ولا يجوز على غيره في إبطال حقه من الدية. والرجال والنساء في ذلك كله عندهم سواء. وقال ابن أبي ليلى: القصاص لكل وارث إلا الزوج والزوجة. وقال الشافعي: «لما لم يختلف العلماء في أن العقل موروث كالمال، كان كل وارث ولياً في ذلك؛ زوجة كانت، أو ابنة، أو أخاً، ولا يخرج أحد منهم من ولاية الدم، ولا يقتل إلا باجماعهم، وحتى يحضر الغائب منهم ويبلغ الطفل، وأبهم عفا عن القصاص كان على حقه من الدية، وإن عفا على غير مال، كان الباقي على خصصهم من الدية. وقال أبو حنيفة وأصحابه: من عفا من ورثة المقتول عن

الاستدكار القصاص، من رجلٍ أو امرأة<sup>(١)</sup>؛ زوجة، أو أم، أو جدة، أو من سواهن من النساء، أو كان المقتول امرأة فعفا زوجها عن القاتل<sup>(٢)</sup>، فلا سبيل إلى القصاص، ولمن سوى العافي من الورثة حصته من الدية. وقال أحمد: ومن عفا من ولاية المقتول عن القصاص، لم يكن إلى القصاص سبيل، وإن كان العافي زوجاً أو زوجة.

وقد روى الوليد بن مزيّد<sup>(٣)</sup>، عن الأوزاعي ما يوافق قول مالك خلاف الرواية الأولى عنه.

حكى العباس بن الوليد، عن أبيه، عن الأوزاعي، أنه سُئل عن القتل إذا قامت البينة على قاتله، هل للنساء اللاتي يرثنه عفو إن أراد الرجال قتله؟ قال: الأخذ بالقود والعفو إلى أوليائه من الرجال دون النساء.

وروى سفيان بن عُيينة، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، فقتلها أو قتلها، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب، فعفا بعض إخوة المرأة، فأعطى عمر<sup>(٤)</sup> من لم يعف منهم الدية<sup>(٥)</sup>.

(١) بعده في م: «أو».

(٢) في ط ١: «القصاص».

(٣) في الأصل، ح، ه، م: «يزيد». وينظر تهذيب الكمال ٨١/٣١.

(٤ - ٤) في م: «لمن».

(٥) أخرجه ابن حزم ٢٤١/١٢ من طريق سفيان به.

## القصاصُ في الجراح

قال يحيى : قال مالك : الأمرُ المُجْتَمَعُ عليه عندنا ، أن مَنْ كَسَرَ يَدًا أو رِجْلًا عَمْدًا ، أنه يُقَادُ منه ولا يَعْقِلُ .

الاستذكار

## بابُ القصاصِ في الجراح

قال مالك : الأمرُ المُجْتَمَعُ عليه عندنا ، أنه مَنْ كَسَرَ يَدًا أو رِجْلًا عَمْدًا ، أنه يُقَادُ منه ولا يَعْقِلُ<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : أما اليَدُ والذَّرَاعُ والرَّجْلُ والسَّاقُ ؛ فإذا قُطِعَت اليَدُ أو الرَّجْلُ مِنَ الْمَفْصِلِ عَمْدًا ، فلا خِلافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ الْقِصَاصَ وَاجِبٌ فِي ذَلِكَ . وَأما السَّاقُ والذَّرَاعُ ، ففيهما يَقَعُ الْكَسْرُ ،<sup>(٢)</sup> وفيهما<sup>(٣)</sup> وفي سائرِ أَعْضَاءِ الْجَسَدِ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ ؛ فَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ الْقِصَاصَ فِي ذَلِكَ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ أَمْرٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ ، وَلَمْ يَزَلْ فِي كَسْرِ الْفَخِذِ قَوْدًا . وَرواه أبو بكر بن<sup>(٤)</sup> مُحَمَّد بن عمرو بن حَزْم<sup>(٥)</sup> . وَهُوَ رَأْيُ أَبِيهِ .

قال ابنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ : عِظَامُ الْجَسَدِ<sup>(٦)</sup> كُلُّهَا فِيهَا الْقَوْدُ ، إِلَّا مَا

القيس ..... القيس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/١١ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (٢٣٣٦) .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، م .

(٣) سقط من : و ، ط ١ . وينظر تهذيب الكمال ١٣٧/٣٣ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٨٠١٤) ، وينظر ما سيأتي في الموطأ (١٦٩١) .

(٥) بعده في الأصل ، م : « مثل العجز وما أشبهه » .

الاستدكار كان مخوفاً عليه<sup>(١)</sup>، مثل الفخيد وما أشبهه. قال: وليس في الهاشمية ولا المنقلة ولا المأمومة قوؤ. قال: وأما الذراعان والعصدان والساقان والقدمان، ففي ذلك كله إذا كسر شيء منه، القوؤ.

قال أبو عمر: قد تقدم القول في المأمومة وشجاج الرأس في موضعها من هذا الكتاب<sup>(٢)</sup>. وقال الليث بن سعد والشافعي: لا قصاص في عظم من العظام<sup>(٣)</sup> يكسر. ولم يشكنا<sup>(٤)</sup> "ضرساً ولا سيناً". وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: لا قصاص في عظم ما خلا السن.

قال أبو عمر: روى عن "ابن عباس" أنه قال: ليس في العظام قصاص<sup>(٥)</sup>. وعن عطاء بن أبي رباح، وعامر الشعبي، والحسين البصري، وابن شهاب الزهري، وإبراهيم النخعي، وعمر بن عبد العزيز، مثل ذلك.

(١) سقط من: و، ط ١.

(٢) تقدم ص ١٠٥ - ١١٩.

(٣) بعله في م: «لم».

(٤) في ح: «يشنها»، وفي هـ: «تسيها»، وفي و: «يشننى»، وفي ط ١: «يشنساء» وفي م: «يشنها».

(٥ - ٥) في ح، هـ، م: «شها ولا ضرسا».

(٦ - ٦) في ح، هـ: «أنس».

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٥٧/٩.



وهو قولُ سفيانَ الثوريِّ .

حدَّثني أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمدٍ بنِ عليٍّ ، قال : حدَّثني أبي ، " قال : حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ يونسَ ، قال : حدَّثني بقيُّ بنُ مخلدٍ ، قال : حدَّثني أبو بكرٍ ، قال : حدَّثني عبدُ الرَّحِيمِ بنُ سليمانَ ، عن عبدِ الملكِ بنِ أبي سليمانَ ، عن عطاءٍ ، قال : إذا كُسِرَتِ اليدُ أو الساقُ ، فليس على كاسِرِها قَوْدٌ ، ولكن عليه الدِّيَّةُ <sup>(١)</sup> .

قال عطاءٌ : قال عمرُ بنُ الخطابِ : إنا لا نُقَيِّدُ مِنَ الْعِظَامِ <sup>(٢)</sup> .

قال <sup>(٣)</sup> : وحدَّثني جريرٌ ، عن حصينٍ ، قال : كَتَبَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ : ما كان من كسِرٍ في عَظْمٍ فلا قِصاصَ فيه .

قال <sup>(٤)</sup> : وحدَّثني حفصٌ ، عن أشعثٍ ، عن الشعبيِّ والحسينِ ، قالا : ليس في عَظْمٍ قِصاصٌ .

قال <sup>(٥)</sup> : وحدَّثني حفصٌ ، عن حجاجٍ ، عن ابنِ <sup>(٦)</sup> أبي مُليكةَ ، عن ابنِ

(١ - ١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٥٨/٩ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٥٧/٩ من طريق عطاء به .

(٤) ابن أبي شيبة ٢٥٧/٩ ، ٢٥٨ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢٥٧/٩ .

(٦) مقط من : م .

الاستذكار عباسي، قال: ليس في العظام قصاص.

قال<sup>(١)</sup>: وحدثنى ابن إدريس، عن الشيباني، عن الشعبي، قال: ليس في شيء من العظام قصاص إلا الوجه والرأس.

قال<sup>(٢)</sup>: وحدثننا شريك، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: لا قصاص في عظم.

قال أبو عمر: في هذا الباب حديثان مرفوعان؛ أحدهما صحيح لا مقال في إسناده، وهو حديث أنس في<sup>(٣)</sup> قصة ثنية الربيع.

حدثننا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثننا قاسم بن أصبغ، قال: حدثننا محمد بن وضاح، قال: حدثننا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثننا أبو خالد الأحمر، عن حميد، عن أنس، أن النبي ﷺ أمر بالقصاص في السن، وقال<sup>(٤)</sup>: «كتاب الله القصاص»<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عمر: هذا حديث مختصر، وليس فيه حجة؛ لأنه قد يحتمل

(١) ابن أبي شيبة ٢٥٨/٩.

(٢) ابن أبي شيبة ١١٤/٩ (طبعة الرشد).

(٣) سقط من: م.

(٤) بعده في و، ط ١: «في».

(٥) ابن أبي شيبة ٢٢٢/٩ - وعنه ابن أبي عاصم في الدييات (١٢٦) - وأخرجه النسائي (٤٧٦٦)، وابن الجارود (٨٤١) من طريق أبي خالد الأحمر به.

أَنْ تَكُونَ السُّنُّ قُلِعَتْ أَوْ سَقَطَتْ مِنْ ضَرْبَةٍ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا خِلَافَ  
فِي الْقِصَاصِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَالسِّنَّ بِالْيَسَنِ﴾ [المائدة : ٤٥] . وَإِنَّمَا  
الْخِلَافُ فِي السُّنِّ تَكْسَرُ هَلْ فِيهَا قِصَاصٌ أَمْ لَا ؟

وَحَدِيثُ أَنَسٍ هَذَا مَحْفُوظٌ فِيهِ كَسَرُ السُّنِّ وَالْقِصَاصُ مِنْهَا <sup>(١)</sup> .

حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ  
أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ <sup>(٢)</sup> بَكْرِ  
السَّهْمِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَمِيدٌ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ الرُّبَيْعَ عَمَّتَهُ كَسَرَتْ ثِيْبَةً  
جَارِيَةً ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ فَأَتَوْا ، <sup>(٣)</sup> «وَالْأَرْضُ» فَأَتَوْا ، فَأَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
فَأَتَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ :  
أَتَكْسَرُ ثِيْبَةَ الرُّبَيْعِ ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، لَا تُكْسَرُ ثِيْبَتُهَا . فَقَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ : « يَا أَنَسُ ، كَتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ » . ثُمَّ أَرْضَى الْقَوْمَ ، فَكَفُّوا ،  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا يَبْرُهُ » <sup>(٤)</sup> .

(١) سقط من : م .

(٢) بعده في و : «أبي» . وينظر تهذيب الكمال ٣٤٠ / ١٤ .

(٣ - ٣) في ح ، هـ : «أو الأرض» .

(٤) أخرجه البخاري (٤٥٠٠) من طريق عبد الله بن بكر به ، وأخرجه أحمد ٢١٤ / ١٩ ،

١٢٩ / ٢٠ (١٢٣٠٢ ، ١٢٧٠٤) ، والبخاري (٢٧٠٣ ، ٤٦١١) وأبو داود (٤٥٩٥) ، وابن

ماجة (٢٦٤٩) من طريق حميد به .

قال أبو عمر: هذا الحديث حُجَّةٌ لمالك، وهو حديث ثابت، وإذا كان القصاص في السن إذا كُسرت وهي عظم، فسائر العظام كذلك، إلا عظمًا اجتمعوا على أنه لا قصاص فيه لخوف ذهاب النفس منه، أو لأنه لا يُقدر على الوصول فيه إلى مثل الجنابة بالسواء. والله أعلم.

وأما الحديث الآخر الذي ينفي القصاص في العظام، فحدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: "حدثنا أحمد<sup>(١)</sup> بن منيع، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن دهم بن قُرآن، عن يثرا بن جارية، عن أبيه، أن رجلًا ضرب رجلًا على ساعده بالسيف من غير التفصيل فقطعها، فاستعذى<sup>(٢)</sup> النبي ﷺ، فأمر له بالدية، فقال: يا رسول الله، إني أريد القصاص. فقال: «تُخذ الدية بآرك الله لك فيها». ولم يُقَضَ له بالقصاص<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عمر: ليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد، ودهم بن قُرآن العُكْلِيُّ ضعيف، أعرابي ليس حديثه مما يُحتج به، ويثرا بن جارية أعرابي أيضًا. وأبوه<sup>(٤)</sup> جارية بن ظفر مذكور في الصحابة.

(١ - ١) في الأصل، م: «حدثنا محمد». وينظر تهذيب الكمال ١/٤٩٥.

(٢) استعذت الأمر على الظالم: طلبت منه النصرة. الصباح النير (ع د و).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٦٣٦) من طريق أبي بكر بن عياش هـ.

(٤) في ح، هـ، و: «أبوه». وينظر الاستيعاب ١/٢٢٧.

قال مالك : ولا يُقَادُ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى تَبْرَأَ جِرَاحُ صَاحِبِهِ فَيُقَادَ مِنْهُ ، <sup>الموطأ</sup>  
 فَإِنْ جَاءَ جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ مِثْلَ جُرْحِ الْأَوَّلِ حِينَ يَصِيحُ ، فَهُوَ الْقَوْدُ ،  
 وَإِنْ زَادَ جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ أَوَمَاتٌ ، فَلَيْسَ عَلَى الْمَجْرُوحِ الْأَوَّلِ  
 الْمُسْتَقِيدِ شَيْءٌ ، وَإِنْ بَرَأَ جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ وَشَلَّ الْمَجْرُوحُ الْأَوَّلُ أَوْ  
 بَرَأَتْ جِرَاحُهُ وَبِهَا عَيْبٌ ، أَوْ نَقَصٌ ، أَوْ عَثَلٌ ، فَإِنَّ الْمُسْتَقَادَ مِنْهُ لَا  
 يُكْسَرُ الثَّانِيَةَ وَلَا يُقَادُ بِجُرْحِهِ .

قال : ولكنه يُعَقَّلُ لَهُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ يَدِ الْأَوَّلِ أَوْ فَسَدَ مِنْهَا ،  
 وَالْجِرَاحُ فِي الْجَسَدِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ .

قال مالك : ولا يُقَادُ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى تَبْرَأَ جِرَاحُ صَاحِبِهِ فَيُقَادَ مِنْهُ ، فَإِنْ <sup>الاستدكار</sup>  
 جَاءَ جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ مِثْلَ جُرْحِ الْأَوَّلِ حِينَ يَصِيحُ ، فَهُوَ الْقَوْدُ ، وَإِنْ زَادَ  
 جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ ، فَلَيْسَ عَلَى الْأَوَّلِ الْمُسْتَقِيدِ شَيْءٌ ، وَإِنْ بَرَأَ جُرْحُ  
 الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ وَشَلَّ الْمَجْرُوحُ <sup>(١)</sup> الْأَوَّلُ ، أَوْ بَرَأَتْ جِرَاحُهُ وَبِهَا عَيْبٌ أَوْ  
 نَقَصٌ ، أَوْ عَثَلٌ ، فَإِنَّ الْمُسْتَقَادَ مِنْهُ لَا يُكْسَرُ ثَانِيَةَ وَلَا يُقَادُ بِجُرْحِهِ ، وَلَكِنَّهُ  
 يُعَقَّلُ لَهُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ يَدِ الْأَوَّلِ أَوْ فَسَدَ مِنْهَا ، وَالْجِرَاحُ فِي الْجَسَدِ عَلَى  
 مِثْلِ ذَلِكَ .

قال أبو عمر : أما قوله : لا يُقَادُ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ . فعلى هذا مذهب

القبس .....

(١) في ح ، هـ ، و ، ط : ١ : «المجروح» .

الاستدكار جمهور العلماء، إلا أن الشافعي أجاز ذلك إذا رضى به المجروح، وطلبه على إسقاط ما يتوَلَّ إليه جُرحه من العُتْلِ<sup>(١)</sup> والعيب. وقد تقدَّمت هذه المسألة، فلا معنى لإعادتها<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: فإن زاد جُرحُ المُستقَاد منه، فليس على المُستقيد شيء. فقد اختلف العلماء في المُقتَص من الجراح يموت من ذلك؛ فقال مالك، والشافعي، وأصحابهما، والأوزاعي<sup>(٣)</sup>، وأبو يوسف، ومحمد: لا شيء على المُقتَص له. وروى عن عمر وعليٍّ مثل ذلك، وقالوا: الحقُّ قتله، لا دية له. وهو قول الحسن وابن سيرين<sup>(٤)</sup>. وبه قال أحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود. وقال أبو حنيفة، وابن أبي ليلى، والثوري: إذا اقتَص من يد أو شَجة، فمات المُقتَص منه، فديته على عاقلة المُقتَص له. وهو قول حماد بن أبي سليمان، وطاوس، وعطاء، وعمر بن دينار، والحارث العُكْلِي، وعامر الشعبي، إلا أن الشعبي قال: الدية هنا على العاقلة. وكذلك

(١) في الأصل، م: «القتل».

(٢) ينظر ما تقدم ص ٢٠ - ٢٤.

(٣) بعنه في الأصل، م: «وأبو ثور».

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٠٠١، ١٨٠٠٢، ١٨٠٠٤ - ١٨٠٠٦، ١٨٠٠٩)،

ومصنف ابن أبي شيبة ٣٤١/٩ - ٣٤٣، وسنن البيهقي ٦٨/٨.

قال مالك : وإذا عمَد الرجلُ إلى امرأته ففقأ عينها ، أو كسر يدها ،<sup>الموطأ</sup>  
أو قطع إصبعها ، أو شَبَّه ذلك ، متعمداً لذلك ، فإنها تُقَادُّ منه ، وأما  
الرجلُ يضربُ امرأته بالحبلِ أو بالسَّوطِ ، فيصيبُها من ضربه ما لم يُرَدِّ

قال الزهرى<sup>(١)</sup> . وقال أبو حنيفة : هي في ماله . وقال عثمانُ البتي في الاستذكار  
الذي يقتله القصاص : <sup>(٢)</sup> « يُرفع عن » الذي اقتُصَّ له قَدْرُ تلك الجراحة ،  
وما بقي من دينه ففي مالِ المُقتَصِّ له <sup>(٣)</sup> ، فإن كان عبداً فما بقي من  
ثمنه ففي ماله . وهو قولُ عبدِ الله بن مسعود . وبه قال إبراهيم النخعي  
والحكم بن عُتيبة <sup>(٤)</sup> .

قال أبو عمر : قد أجمعوا على أن السارق لو مات من قطع يده ، أنه لا  
شيء فيه ؛ لأنه قُطِعَ بحق ، وكذلك المُقتَصُّ منه في القياس . وحُجَّةُ أبي  
حنيفة أن إباحة الأخذ لا تُسْقِطُ الضمانَ في المالِ ، كما لو رمى غَرَضاً  
مُبَاحاً فأصاب إنساناً ، أو أَدَبَ امرأته بما يجبُ له ، فتَوَلَّدَ منه موتهَا ، أنه لا  
يُسْقِطُ الديةَ عنه ، فكذلك المُقتَصُّ له .

قال مالك : وإذا عمَد الرجلُ إلى امرأته ففقأ عينها ، أو كسر يدها ، أو

القيس .....

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٧٩٩٤ - ١٧٩٩٦ ، ١٧٩٩٩ ، ١٨٠٠٠) ، ومصنف ابن  
أبي شيبة ٣٣٩/٩ ، ٣٤٠ .

(٢ - ٣) في الأصل : « يرفع على » ، وفي ح ، هـ ، م : « يدفع » .

(٣) سقط من : م .

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٠٠٨) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٣٩/٩ ، ٣٤٠ .

الموطأ ولم يتعمد، فإنه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه، ولا تُقَادُ منه.

الاستدكار قطع إصبعها، أو شبة ذلك، مُتَعَمِّدًا لذلك، فإنها تُقَادُ منه، وأما الرجل يضرب امرأته بالحبل أو السوط، فيصيبها من ضربه ما لم يُرَدُّ ولم يتعمد، فإنه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه، ولا يُقَادُ منه.

قال أبو عمر: هذا قول جماعة العلماء، ولم يختلف فيه أئمة الفُتُيا، وقد ذكر مالك في باب عقل المرأة من «الموطأ»، أنه سمع ابن شهاب يقول: مضت السنة أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح، أن عليه عقل ذلك الجرح، ولا يُقَادُ منه<sup>(١)</sup>. ثم فسره بنحو ما فسره هنا.

وقد روى معمر، عن الزهري، قال: لا تُقَادُ المرأة من زوجها في الأدب. يقول: لو ضربها فشجها، ولكن إذا اعتدى عليها فقتلها، كان القود<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمر: هذه الرواية أيضًا تنفي<sup>(٣)</sup> القصاص في الجراح بينهما، إذا كان الأصل للأدب. وأكثر أهل العلم يزون في ذلك الدية، إذا تولدت الشجة من أدبه؛ لأنه لم يكن له أن يبلغ بها ذلك في أدبه.

القبس

(١) تقدم في الموطأ (١٦٥٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٩٧٤) عن معمر به.

(٣) سقط من: م.



١٦٩١ - مالك ، أنه بلغه أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم <sup>الموطأ</sup>  
أقاد من كسر الفخذ .

---

مالك ، أنه بلغه أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أقاد من كسر <sup>الاستذكار</sup>  
الفخذ <sup>(١)</sup> .

وهذا تقدم القول فيه في هذا الباب <sup>(٢)</sup> . والحمد لله كثيرا .

---

القيس .....

---

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢٣٥) .

(٢) تقدم من ٢٢١ - ٢٢٤ .

## دية السائبة وجنائته

١٦٩٢ - مالك ، عن أبي الزناد ، عن سليمان بن يسار ، أن سائبة أعتقه بعض الحاج ، فقتل ابن رجل من بني عائذ ، فجاء العائذي أبو المقتول إلى عمر بن الخطاب يطلب دية ابنه ، فقال عمر : لا دية له . فقال العائذي : رأيته لو قتله ابني ؟ فقال عمر : إذن تُخرجون ديتيه . فقال العائذي : هو إذن كالأرقم ؛ إن يُترك يَلْقَم ، وإن يُقتل يَنْقَم .

الاستدكار

باب دية السائبة<sup>(١)</sup> وجنائته

مالك ، عن أبي الزناد ، عن سليمان بن يسار ، أن سائبة أعتقه بعض الحاج ، فقتل ابن رجل من بني عائذ ، فجاء العائذي أبو المقتول إلى عمر ابن الخطاب يطلب دية ابنه ، فقال عمر : لا دية لك . فقال العائذي : رأيته لو قتله ابني ؟ فقال عمر : إذن تُخرجون ديتيه . فقال العائذي : هو إذن كالأرقم ؛ إن يُترك يَلْقَم ، وإن يُقتل يَنْقَم<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : ليس هذا الحديث<sup>(٣)</sup> عند أكثر رواة « الموطأ » ، وسقط من رواية يحيى صفة قتله ، وقتله كان خطأ ، لا خلاف في ذلك بين

القبس

(١) السائبة : العبد يعتق ولا يكون لمعتقه عليه ولاء فيضع ماله حيث شاء . المصباح المنير (س ي ب) .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٧٩) ، ورواية أبي مصعب (٢٢٣٤) . وأخرجه عبد الرزاق (١٨٤٢٥) من طريق مالك به .

(٣) في ح ، هـ : « الخير » .

العلماء ؛ لأن العاقلة لا تحمِلُ إلا عقل<sup>(١)</sup> الخطأ ، ولمَّا لم يكن للمُعْتَقِ الاستدكار سائبةً عاقلةً ، لم يُوجِبْ عليه<sup>(٢)</sup> عمرٌ شيئاً ، والعلماء مُخْتَلِفُونَ في ذلك ؛ فأما أهل الظاهر ؛ داودٌ وأصحابه ، فإنهم لا عاقلةَ عندهم إلا العصبَةُ خاصَّةً دونَ الموالى ودونَ الخلفاء<sup>(٣)</sup> وغيرهم . ومن قَتَلَ مؤمناً خطأً ولا عَصْبَةَ له ، فلا شيءَ عندهم عليه غيرَ الكفارة . وأما سائرُ أهلِ العلم ؛ فمَنْ قال : إن ولاءَ السائبةِ للذى أعتقه . جعلَ الديةَ على عاقلته وعصبته ؛ لأنهم<sup>(٤)</sup> يرثون عنه ولاءه ، ويرثونه ويرثون مواليه ، فهم عاقلته . ومَنْ قال : ولاءُ السائبةِ لجماعةِ المسلمين . يرى الديةَ في بيتِ مالِ المسلمين . ومَنْ قال : إن للسائبةِ أن يوالى مَنْ شاء . رأى أن الذى يُوالىه يقومُ مقامَ مُعْتِقِهِ ، وحكمه وحكمُ عَصْبَتِهِ حكمه . وقد ذكرنا في كتابِ الولاءِ اختلافَ العلماءِ في ولاءِ المُعْتَقِ سائبةً<sup>(٥)</sup> . فهذه المسألةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِذلِكَ البابِ . واللهُ المُوفِّقُ للصوابِ .

وقد رَوَى عن عمرَ خلافُ ما رَوَى عنه سليمانُ بنُ يسارٍ في هذا

(١) فى ح : « حمل » ، وفى و : « قتل » .

(٢) فى الأصل ، ح ، ه ، م : « له » .

(٣) فى الأصل ، ح ، ه ، م : « الخلفاء » .

(٤) بعده فى ط ١ : « لا » .

(٥) تقدم فى ١٩ / ٣٥٣ - ٣٥٦ .

الاستدكار الخبير .

ذكر وكيع ، قال : حدثني ربيعة بن عثمان التميمي ، عن سعد<sup>(١)</sup> بن إبراهيم ، أن أبا موسى كتب إلى عمر : إن الرجل يموث قبلنا وليس له رحم ولا ولاء . قال : فكتب إليه عمر : إن ترك ذارحم فالرحم ، وإلا فالولاء ، وإلا فبيث مال المسلمين يرثونه ويعقلون عنه<sup>(٢)</sup> .

وكيع ، قال : حدثني سفيان ، عن مطرف ، عن الشعبي في الرجل يسلم وليس له مولى . قال : ميراثه للمسلمين ، وعقله عليهم<sup>(٣)</sup> .

قال : وحدثني سفيان ، عن يونس ، عن الحسن مثله<sup>(٤)</sup> .

وذكر أبو بكر<sup>(٥)</sup> ، قال : حدثني جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ، قال : إذا أسلم الرجل على يدي الرجل ، فله ميراثه ويعقل عنه .

وذكر عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> ، قال : أخبرنا معمر ، عن الزهري ، قال في السائبة : يعقل عنه المسلمون ، ويرثه المسلمون ، وليس مواليه منه في شيء .

القيس

(١) في ح ، ه : وسعيد .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٤٧/٩ ، ٢٤٨ (طبعة الرشد) عن وكيع ٤ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٢٤/٩ ، ٤٢٥ عن وكيع ٤ .

(٤) ابن أبي شيبة ٤٢٥/٩ .

(٥) عبد الرزاق (١٨٤٢٦) .

قال<sup>(١)</sup> : وأخبرنا معمرٌ ، عن جابرٍ ، عن الشعبيِّ ، قال : المُعْتَقُ سائِبَةٌ الاستدكار يعقِلُ عنه مولاةً وتبرُّثُه مولاةً .

وقال الحارثُ الأعورُ : سألتُ عليًّا رضي الله عنه عن سائِبَةٍ قتل رجلاً عمداً . قال : يُقتلُ به ، وإن قتل خطأً نُظر ؛ هل عاقدٌ أحدًا ؟ فإن كان عاقدٌ أحدًا أُخذَ أهلُ عقبيه ، وإن لم يُعاقدْ أحدًا أَدَّى عنه من بيتِ مالِ المسلمين<sup>(٢)</sup> .

وقال عبدُ الرزاقِ<sup>(٣)</sup> : أخبرنا مالكٌ ، عن أبي الزنادِ ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ ، أن سائِبَةً أعتقه بعضُ الحاجِّ ، فكان يلعبُ هو ورجلٌ من بني عائذٍ ، فقتلَ السائِبَةُ العائِذِيَّ ، فجاء أبوه عمرُ بنُ الخطابِ يطلبُ دمَ ابنه ، فأبى عمرُ أن يَدِيته ، قال : ليس له مالٌ . فقال العائِذِيَّ : أَرَأَيْتَ لو كان ابني قتلَه ؟ قال عمرُ : إذن تُخرجون ديتَه . قال : فهو إذن كالأرقمِ ، إن بُتركَ يُلَقِّمَ ، وإن يُقتلَ يَنَقِّمَ .

ففي رواية عبدِ الرزاقِ في قوله : فكان يلعبُ هو ورجلٌ من بني عائذٍ . ما يدلُّ على ما ذكرنا من قتلِ الخطأ .

(١) عبد الرزاق (١٨٤٢٧) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٤٢٨) من طريق الحارث به .

(٣) عبد الرزاق (١٨٤٢٥) .

الاستدكار قال<sup>(١)</sup> : وأخبرنا ابنُ جريج ، قال : زعم لي عطاءٌ أن سائبةً من سُبيِّ مكة أصاب إنسانًا ، فجاء عمرَ بنَ الخطابِ ، فقال : ليس لك شيءٌ . فقال : أرأيتَ لو شَجَجْتُهُ ؟ قال : إذن آخذُ له منك حقُّه . قال : ولا تأخذُ لي منه ؟ قال : لا . قال : هو إذن الأرقمُ<sup>(٢)</sup> ، قال : إن تتركوني ألقمُ ، وإن تقتلوني أنقمُ . فقال عمرُ : هو الأرقمُ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : الأرقمُ الحيةُ الذكرُ العادي على الناسِ ، إن تركه الذي يراه التقمه ، وإن قتله انتقم له الذي انتقم للفتى الشاب من الحية المنطوية التي وجدها على فراشه ، فغرز رُمحَه فيها ورفعها ، فجعلت تضطرب في رأسِ الرمح ، وخرَّ الفتى ميتًا ، في حديث مالك ، عن صيفي ، ويأتي في الجامع<sup>(٤)</sup> إن شاء الله عز وجل .

(١) عبد الرزاق (١٨٤٢٤) .

(٢) في الأصل ، ح ، ه ، م : « كالأرقم » .

(٣) في ح ، ه ، و ، م : « كالأرقم » .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٨٩٧) .

## كتاب القسامة

## تبدئة أهل الدم فى القسامة

التمهيد

ترجمة: بدأ مالك رضى الله عنه القول فى الدماء ببيان القسامة ، والقتل يثبت القسامة بثلاثة أشياء عنده ؛ أحدها : البيئة العادلة . والثانى : الإقرار ؛ لقوله تعالى : ﴿بِكَلِّ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة : ١٤] . والثالث : القسامة ، فعنده أنه يُشاط<sup>(١)</sup> بها الدم . وقال جمهور العلماء : إنما تُستحقُّ بها الدِّية ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث الصحيح : « تَخْلِفُونَ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ يُدْفَعُ إِلَيْكُمْ بِرُمْتِهِ <sup>(٢)</sup> » . ويليه قوله : « فَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ » <sup>(٣)</sup> .

<sup>(٤)</sup> وفصلُ القسامة مُتَّفَقٌ عليه : القسامة مُتَّفَقٌ عليها فى الجاهلية والإسلام ؛ روى مسلم قال : كانت القسامة فى الجاهلية فأقرها الإسلام <sup>(٥)</sup> . وهى مخصوصة من قواعد الدين ، فى أنها تثبت باللوث كما تثبت بالبيئة ، واختلِف فى اللوث اختلافاً كثيراً ؛ مشهور المذهب أنه الشاهد العدل ، وقال الشافعى وأبو حنيفة : هو قَتِيلُ المَجْلَةِ . وفيه وردت النازلة . زاد مالك : وقولُ المقتول : دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ . وزاد لها مالك مَجْلًا آخَرَ ، فقال : إن المجروح إذا

(١) يُشاط : يُهدر . اللسان (ش ي ط) .

(٢) فى د : « ديتة » .

والحديث سيأتى تخريجه ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٣) سيأتى فى الموطأ (١٦٩٣ ، ١٦٩٤) .

(٤ - ٤) فى ج ، م : « فضل القسامة متفق عليها » .

(٥) مسلم (١٦٧٠) .

القبس عاشَ بعدَ الجُرحِ وأكلَ وشربَ ، ثم طرأَ عليه الموتُ ، لم يجِبِ القَوْدُ لأوليائه حتى يُقسِموا : لقد ماتَ مِن ذلك الجُرحِ . فأما قَتِيلُ المَحِلَّةِ فليس بشُبْهَةٍ ؛ لأنَّ العدوَّ قد يُلقَى القَتِيلُ على غيرِه ، وذلك معلومٌ حَقِيقَةٌ ، موجودٌ عادةً ، وأما قولُ المَقْتُولِ : دَمِيَ عِنْدَ فلانٍ . فإن مالِكًا بنفسِه إنما تَعَلَّقَ فيه ؛ لِمَا رَوَى عنه "كبراءُ أَصْحَابِه" لحدِيثِ بقرَةٍ بنى إِسْرَائِيلَ ؛ حِينَ قامَ المَقْتُولُ فقال : فلانٌ قَتَلَنِي <sup>(١)</sup> . فإن قيل : هذه الآيةُ لا حُجَّةَ فيها مِن وجهَيْن ؛ أحدهما : أَنه شَرَعَ مِن قَبْلُنَا . والثاني : أَنها آيَةٌ . والأحكامُ إنما تُثَبَّتُ على الدلالاتِ لا على الآياتِ والمُعْجَزاتِ . قلنا : أما شَرَعَ مِن قَبْلُنَا فإنه شَرَعَ لنا بلا خِلافٍ في المسائلِ المالِكِيَّةِ ، وقد دَلَّلْنَا عليه في أَصُولِ الفَقْهِ ، وأما كَوْنُ هذا الدليلِ آيَةً ، فالآيَةُ إنما هِيَ في الإِحياءِ لا في الدَّعْوَى ، ولو قال نبيٌّ : مُعْجِزَتِي أَن يُحْيِيَ اللَّهُ هذا المَيِّتَ . فقامَ المَيِّتُ يَنْفُضُ أَصْدَرِيه <sup>(٢)</sup> وقال : كَذَبْتُ بك . لم يَقْدَحْ ذلك في مُعْجِزَتِه ؛ لأنَّ الآيةَ إنما هِيَ في الإِحياءِ ، ويكونُ هذا أَحَدَ المَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ ، فيفْعَلُ كَفَعْلِهِمْ .

وَمِنْ خِصائِصِ القَسامَةِ البَدائِيَّةِ فيها بِإِيمانِ المُدَّعِي . قال به جَمْهُورُ العُلَماءِ ، وخالفَهُم أَبُو حَنِيفَةَ فقال : إنَّ البَدائِيَّةَ بِإِيمانِ المُنْكَرِينَ . وتَعَلَّقَ في ذلك بِقَوْلِ النَبِيِّ ﷺ : «البَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» <sup>(٣)</sup> .

(١ - ١) في ج : «كثيرا الصحابة» ، وفي م : «كثيرا أصحابه» .

(٢) سيأتي ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٣) يَنْفُضُ أَصْدَرِيه : أَيْ يَنْفُضُ مِنْكَبِيه . النِّهَايَةُ ١٦/٣ .

(٤) سيأتي تَخْرِيجُهُ ص ٣٧٤ .



وهو الأصل، ومُتَمَلِّقُ العلماءِ رحمَةُ اللهِ عليهم بحديثِ القَسَامَةِ المشهورِ، القبس  
وأن النبي ﷺ بدأ بالمدعى، فقال له: «أَتَحْلِفُ؟». فكَذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ كُلُّ  
حَاكِمٍ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عَرَضًا لَا مُحْكَمًا. قلنا: حَاشَ لِلَّهِ أَنْ يُعْرَضَ  
قَلْبُ الشَّرِيعَةِ، أَوْ يَقُولَ<sup>(١)</sup> مَا لَا يَفْعَلُ فِي الدُّنْيَا فَضْلًا عَنِ الدِّينِ، فَكَيْفَ فِي  
الدَّمَاءِ؟ فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ بَدَأَ بِالْيَهُودِ، فَقَالَ:  
«أَتَحْلِفُونَ؟». فَلَمَّا أَبْزَا، رَجَعَ إِلَى «الْمُدَّعِينَ» فَقَالَ لَهُمْ: «أَتَحْلِفُونَ؟»<sup>(٢)</sup>.  
خَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup>. قلنا: رَوَى الْحَدِيثَ الْجَمَاعَةُ الْأَثْبَاتُ الثَّقَاتُ،  
أَمِيرُهُمْ مَالِكٌ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَاتَّقَاهُ الصَّحِيحَانِ، فَلَا يَتْرُكُ هَذَا كُلَّهُ لِرَوَايَةِ  
شَدَّثَ. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ شَدَّثَ فِي الرِّوَايَةِ، فَقَدْ اسْتَقَرَّتْ فِي الْقَاعِدَةِ. قلنا: إِنَّمَا  
يُؤَسِّسُ الْقَوَاعِدَ قَوْلُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ، وَلَيْسَ يُلْزَمُ أَنْ تَرِدَ عَلَى الْإِخْتِيَارِ<sup>(٤)</sup>،  
وَلَا يَتَحَتَّمُ فِيهَا عَلَى الْأَطْرَادِ<sup>(٥)</sup>، بَلْ تَرِدُ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَبَيِّنَةً وَمُتَّفِقَةً،  
وَأَنْتَ يَا أَبَا حَنِيفَةَ تَنْقُضُ الْقَوَاعِدَ بِالِاسْتِحْسَانِ فِي مَعْظَمِ مَسَائِلِ الشَّرِيعَةِ،  
فَكَيْفَ تُنَكِّرُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَسِّسُ فِي نَازِلَةٍ وَاحِدَةٍ قَاعِدَتَيْنِ تَجْرِي  
الدَّعْوَى فِيهَا وَالْإِنْكَارُ عَلَى الْحُكَمَاءِ؟ وَقَدْ بَيَّنَّ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةَ فِي «الْمَوْطَأِ» وَأَتَقْنَاهَا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ أَوَّلًا فِي الْبَدَايَةِ بِإِيمَانِ

(١) فِي ج، م: «يَفْعَلُ».

(٢ - ٢) فِي ج، م: «الْمُدَّعَى» قَالَ: «أَتَحْلِفُ».

(٣) أَبُو دَاوُدَ (٤٥٢٠، ٤٥٢٦).

(٤) فِي ج: «الِاخْتِيَارُ».

(٥) فِي ج، م: «الِاضْطِرَادُ». وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى. يَنْظُرُ النِّهَايَةَ ٨٧/٣، ٨٨.

المُدَّعى، وهو العمدَةُ في الحكم، ثم عَقَّبَ ذلك ببيانِ الحكمةِ والمعنى، فقال: وإنما فُرِقَ بينَ القَسَامَةِ والدِّمِ وسائرِ الأيمانِ في الحقوقِ. إلى قوله: يقولُ المقتولُ. على أنه قد ثَبِتَ مِنْ طريقِ الدارقطني وغيره، أن النبي ﷺ قال: «الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ»<sup>(١)</sup>. ولها فروغٌ كثيرة، بيّناها في كتبِ الخلافِ. وأما دخولُ القَسَامَةِ عِنْدَ مالِكٍ في الموتِ المُتَرَاخِي عن الجُرحِ، فإنما كان ذلك لاحتِمَالِ أن يكونَ الموتُ منسوبًا إليه، أو إلى مريضٍ مِنَ الأمراضِ طَرَأَ عليه، فاشتَظَهَرَ لهذا الاحتمالِ بالقَسَامَةِ. فإن قيل - وهو سؤالٌ عظيمٌ يَغُمُّ هذه المسائلَ كُلَّهَا - : كيف يَخْلِفُ الولاةُ على أمرٍ يُعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَهُ، فيبني القاضي حكمه على قولٍ<sup>(٢)</sup> يَحَقِّقُ أَنَّهُ كَذِبٌ؟ وَمِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ الغائبُ بِقَتْلِ الحاضرِ؟ ولذلك قال المُدَّعونُ للدِّمِ في القَسَامَةِ: كيف نَخْلِفُ ولم نَحْضُرْ ولم نَشْهَدْ؟ واخْتَلَفَ جوابُ الناسِ في ذلك؛ فمنهم مَنْ قال: يقالُ لَهُمْ: اخْلِفُوا. فإذا حَلَفُوا على ما عَلِمُوا، كانَ الحكمُ مُطَرِّدًا على الأصلِ. وليس هذا بجوابٍ صحيح؛ لأنَّ عِنْدَ علمائِنَا يَخْلِفُونَ وإن لم يَعْلَمُوا، وهذه المسألةُ مِنْ مفرداتِنَا. قال المُحَقِّقُونَ مِنْ علمائِنَا: لَا تَقِفُ اليمينُ على علمٍ قطعيٍّ، إنما تَقِفُ على الأَمارةِ بخلافِ أصلِ الشهادةِ، فإنها موقوفةٌ على العلمِ، وَيَكْفِي في اليمينِ الأَمارةُ للظنِّ ولشاهدِ الحالِ، أو لَا تَرَى أن النبي ﷺ قال في نازلةٍ خيبرٍ وقد

(١) الدارقطني ١١٠/٣. وسيأتي تخريجه ص ٣٧٢.

(٢) في ج، م: «أمر».

عِلْمَ مَغْيِبِهِمْ عَنْهَا وَعَدَمَ عَلَيْهِمْ بِهَا : « أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ ؟ » . القيس  
 فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عَرَضًا « لَا حُكْمًا » . قلنا : قد سبق الجواب عن هذا  
 السؤالِ الفاسدِ ، وأما القتلُ بالبيّنة فلا خلافَ فيه ، وكذلك القتلُ بإقرار<sup>(٢)</sup>  
 القتالِ ، قال الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾  
 [البقرة : ١٧٨] . وقال : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ [البقرة : ١٧٩] . ومالكٌ رحمه  
 الله أطنبَ في « الموطأ » في القسامةِ والديةِ ، واختصر القولَ في القصاصِ ؛ لأنه  
 اعتمدَ بيانَ الأشكَلِ<sup>(٣)</sup> ، ووَكَّلَ الأوضحَ إلى معرفةِ الناسِ ، وقد قال تعالى :  
 ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ . وقد كانت العربُ تقولُ : القتلُ أنْفَى<sup>(٤)</sup> للقتلِ<sup>(٥)</sup> .  
 لأنها لم تكن تأخذُ حقَّها بعدلٍ ، وإنما كانت<sup>(٦)</sup> تستوفيه برّبا<sup>(٦)</sup> ، وأعظمُ ما يكونُ  
 الربا<sup>(٧)</sup> في الدماءِ ، فشرعَ الله تعالى استيفاءَ الحقِّ في القتلِ بالمساواةِ ، فقال :  
 ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ﴾ . يعنى المساواةَ في القتلِ . قال علماؤنا : وأرادَ به  
 المساواةَ في الفعلِ والمَجْلِ ، إلا أنه اعتمدَ في القرآنِ بيانَ المَجْلِ فقال : ﴿ الْحُرُّ  
 بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ إلى آخرِ الآية . لأنه كان مَجْلُ اعتداءِ القومِ ، ثم يَبْنِ  
 النبي ﷺ بعدَ ذلك المساواةَ في الفعلِ ، فثبتَ أنه أتى إليه يهوديٌّ رَضَّ رأسَ

(١ - ١) ليس في : د .

(٢) في ج ، م : « في إقرار » .

(٣) في ج : « الإشكال » .

(٤) في م : « أبقي » .

(٥) نسبه الثعالبي إلى أزدشير . ينظر ثمار القلوب ص ١٧٨ .

(٦ - ٦) في م ، ونسخة أخرى على حاشية د : « تستوجيه برّ جاء » .

(٧) في م : « الرجاء » .

جارية على أوضح<sup>(١)</sup> لها، فاعترف، فأمر به فُرَضَ رأسه بينَ حَجَرَيْنِ<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حنيفة: لا قَوْذَ إلا بالسيف. لأثارِ تَوْرِبِهَا في ذلك، لا تساوى سماعها، ولا تُفَرَضُ على هذا «القيس»، وقد يثابها في موضعها، وزعم أصحابه أن النبي ﷺ إنما قتل هذا اليهودي على الجارية، إذ كان قتله للجارية على مالها، وتلك حقيقة الجارية. قلنا: ما قتله إلا قصاصاً؛ لأن الأمة قد أجمعت على أنه لا يُقتل في الجارية بالحجارة، فكيف جازَ لكم معشرَ الحنفية أن تذكروا إجماع الأمة وتطلبوا أثراً بعدَ عَينٍ<sup>(٣)</sup>؟ وهذا نص الحديث، أنه رَضَ رأسَ جارية، فَرَضَ رأسه بينَ حَجَرَيْنِ، فذكرَ المُعَكَّم والعلة، وليس بعدَ هذا تَطَلُّبٌ، ولما ثبت باتِّفَاقٍ اعتبارُ المساواة في التَّجِلُّ، امتنع قتلُ المسلم بالكافر؛ لأنهما لا يتساويان في الثَّوْمَةِ. وبذلك قال جمهورُ العلماء، وخالفهم أبو حنيفة فقال: يُقتلُ المسلم بالذَّمِّيِّ الكائن<sup>(٤)</sup> من أهلِ دارِ الإسلام؛ لأنه مُختَرَمُ الدِّمِ على التَّأْيِيدِ. قلنا: وإن<sup>(٥)</sup> كانت الثَّوْمَةُ مُؤَلَّدةً، ولكنَّ الشُّبُهَةَ في التَّجِلُّ قائِمةٌ، وهى الكَفَرُ المُبِيحُ لَتَبِهِ، فكيف يتساوى من فيه ما يُبِيحُ دَمَهُ، مع مَنْ فيه ما يوجبُ له العِصْمَةَ في الدنيا

(١) الأوضح، جمع وضح، وهى نوع من الحلى يُعمل من الفضة، سميت بها لياضها. النهاية ١٩٦/٥.

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٩٠.

(٣) مثل أول من قاله: مالك بن عمرو العاملى، ومعناه: أنهم تركوا الشئ وهم يرونه وتبعوا أثره حين فاتهم. ينظر القامع للفضل ص ٤٤.

(٤) فى م: «الكافر».

(٥) سقط من: م.

والآخرة، <sup>(١)</sup> وَيُقْتَضَى لَهُ الْحُزْمَةُ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا <sup>(٢)</sup>! وقد حَزَّرَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الْقَبَسِ عِلْمَانِنَا نُكْتَةً فَقَالَ: قِيَامُ الْمُبِيحِ فِي الْمَجْلُ يُوجِبُ مَعَ التَّحْرِيمِ شُبْهَةً فِي إِسْقَاطِ الْعُقُوبَةِ؛ كَوَطْءِ السَّيِّدِ لِلجَّارِيَةِ الْمَرْجُوعَةِ. حَتَّى إِنْ الْأَوْزَاعِيُّ قَدْ بَالَعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: إِذَا قَتَلَ كَافِرٌ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ سَقَطَ عَنْهُ الْقَوْدُ. وَهِيَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ عِلْمَاؤُنَا: لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَوْدُ؛ لِأَنَّ الْمُرَاعَى <sup>(٣)</sup> إِنَّمَا هِيَ حَالَةُ الْوُجُوبِ، وَقَدْ اسْتَحَقَّ دَمَهُ، فَمَا <sup>(٤)</sup> طَرَأَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُسْقِطُ مَا تَقَرَّرَ وَجُوبُهُ، وَشُبْهَةُ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّ الْإِسْلَامَ صِفَةٌ وَفَضِيلَةٌ طَرَأَتْ عَلَى الْمَجْلُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ لَهُ قَتْلُ نَفْسٍ كَافِرَةٍ، فَكَيْفَ يَأْخُذُهَا مُسْلِمَةٌ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقِصَاصَ إِذَا وَجِبَ عَلَى الْمَرْأَةِ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهَا الْحَمْلُ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَوْفَى مِنْهَا؟ قُلْنَا: الْحَامِلُ مَعَهَا عَيْنٌ أُخْرَى لَمْ تَسْتَحِقَّ عِقُوبَةً، فَلَا تُحْمَلُ عَلَيْهَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَالْمَعْنَى دَقِيقٌ فَلْيُطْلَبْ فِي «مَسَائِلِ الْخِلَافِ».

وَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي جَرَيَانِ الْقِصَاصِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَ <sup>(٥)</sup> الذِّمَّةِ فِي الْأَطْرَافِ، وَهِيَ غَضَلَةٌ مِنَ الْعُضْلِ؛ لِأَنَّ عِلْمَاءَنَا الرَّبَّانِيِّينَ وَهَمُّوا فِيهَا، فَظَنُّوا أَنَّ مَالِكًا لَحَظَّ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الْأَطْرَافَ جَارِيَةٌ مَعْجَزَى الْأَمْوَالِ، كَمَا يُقْضَى فِيهَا بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، وَلَوْ كَانَ نَازِلًا إِلَى هَذَا الْمَلَمَحِ لَانْهَدَمَ عَلَيْهِ قِطْعُ الْأَيْدِي بِيَدِ

(١ - ١) سَقَطَ مِنْ: ج.

(٢) فِي د: «الْمُرَاعَاةُ».

(٣) فِي ج، م: «فِيمَا».

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «أَهْل».

واحدة ، وإنما نظر ، والله أعلم ، إلى أن يد المسلم تؤخذ بالجنائية على مال الكافر ، وذلك أنه يُقَطَّعُ <sup>(١)</sup> إذا سرقه ، فكذلك <sup>(٢)</sup> يؤخذ بالجنائية على يده إذا قَطَّعها ، بخلاف النفس فإنها أعظم حرمة ، ونظر على الرواية الأخرى ، وهي الصحيحة ، في امتناع القَوْدِ بينهما في الأطراف ، إلى أن يد المسلم إنما قُطعت <sup>(٣)</sup> بسرقة مال الكافر ؛ لأنها جنائية على جميع المسلمين ، ولذلك وجب قَطْعُ السرقة لله بخلاف القصاص ، فإنه حقه خالصاً ، فاعتُبر فيه مساوئته ، وصار وزانٌ <sup>(٤)</sup> قطع السرقة من مسألتين <sup>(٥)</sup> ، أن يُقْتَلَ المسلم الكافر غيلةً ، فإنه يُقْتَلُ به عندنا ؛ لأن الجنائية هنالك على جميع المسلمين ، فلذلك يتخلَّص الوجوب لله فيه ، ولا يَقِفُ على خيرة المجنى عليه .

ويتفرَّع على هذه المسألة ، أن الحرَّ لا يُقْتَلُ بالعبد ، سواء كان له أو لغيره ، وإن كان قد روى الترمذى وغيره عن النبي ﷺ أنه قال : « من قتل عبده قَتَلناه » <sup>(٦)</sup> . ولكن هذا لم يَصِحَّ سَنَدًا ولا قال به أحد ممن يُلتَفَتُ إليه ، والرقُّ أثرٌ من آثار الكفر ، فيعملُ عمل الأصل في التحريم كالعِدَّة ؛ فإنها لما كانت من آثار النكاح ، عملت عمل أصلها في تحريم نكاح أختها وأربع سيواها ، والذي يدلُّ على افتراق حُرْمَةِ الحرِّ من حرمة العبد في العَوَضِ <sup>(٧)</sup> الزاجر ، وهو القتل ، تفاوتهما

(١) سقط من : ج .

(٢) في ج ، م : « فكيف لا » .

(٣) في ج ، م : « قطعناها » .

(٤) في م : « دوران » . يقال : هو وزانه ، أى : قبالة . اللسان (وزن) .

(٥) في م : « مسألتين » .

(٦) تقدم تخريجه ص ٣١٧ .

(٧) في د ، م : « الغرض » .

فى البدل الجابر<sup>(١)</sup>، وهى الدية، فإذا قتل عبداً لزم ذمته عشرة دنانير، وإذا قتل حرّاً القبس لزم ذمته ألف دينار مقدرة<sup>(٢)</sup> شرعاً؛ لاخترامها واحترام محلها عن مذلة التسويق ومهانة التقويم، فإن قيل: فلم لم<sup>(٣)</sup> تراغوا المساواة حين قتلتم الجماعة بالواحد، وهلاً طردتم أصلكم كما فعل أحمد بن حنبل حين منع من ذلك؟! قلنا: إذا اعترض اللفظ على القاعدة، وخالف معنى من آخر الكلام أوله، سقط، فكيف إذا خالفه كله؟ وبيانه أن الله تعالى قال: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. المعنى: أن القاتل إذا علم أنه يقتل كَفَّ، لصيئت النفس في محالها، وحقت الدماء في أهلها<sup>(٤)</sup>، فلو لم تقتل الجماعة بالواحد، لاستعان الأعداء على العدو فقتلوه، حتى يبلغوا أملهم فيه، ويسقط القود عنهم بالاشتراك<sup>(٥)</sup> في قتله، وقد وفى مالك هذا النظر، وأعطاه قسطه من الكمال، فقال: إنه يقتل الممسك على القاتل مع القاتل. وقال أبو حنيفة والشافعي: لا قود على الممسك<sup>(٦)</sup>؛ لقول النبي ﷺ: «اقتلوا القاتل، واصبروا الصابر»<sup>(٧)</sup>. ولأنه لم يقتل، فكيف يقتل؟! قلنا: أما الحديث فلا يساوى سماعه، وأما المعنى فهو بضم ضد ما قالوا؛ الممسك هو القاتل حقيقة، أو كلاهما قاتل. والدليل عليه إجماعنا على

(١) فى ج: «الجائر».

(٢) فى د: «مقدمة». والثبت موافق لنسخة على حاشية د.

(٣) سقط من: ج، م.

(٤) فى م: «أهلها». وحقت الدماء فى أهلها. أى فى أجسادها. النهاية ٨٣/١.

(٥ - ٥) سقط من: ج.

(٦) الدارقطني ١٤٠/٣، والبيهقي ٥٠/٨.

(٧) بعدم فى ج: «لو».

١٦٩٣ - مالك، عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حثمة، أنه أخبره رجال من كبراء قومه، أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم، فأتى محبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قُتل وطُرح في فقير بئر أو عين، فأتى يهود فقال: أنتم والله قتلتموه. فقالوا: والله ما قتلناه. فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك، ثم أقبل هو وأخوه حويصة - وهو أكبر منه - وعبد الرحمن، فذهب محبيصة ليتكلم - وهو الذي كان بخيبر - فقال له رسول الله ﷺ: «كَبُرَ كَبْرُ». يريد السن. فتكلم حويصة، ثم تكلم محبيصة، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُوا

التمهيد

مالك، عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل<sup>(١)</sup>، عن سهل بن أبي حثمة، أنه أخبره رجال من كبراء قومه، أن عبد الله بن سهل

القبس أنه لو أمسكه على سبع فأكله، لزمه القود، فإن قيل: لأن فعل السبع مجاز. قلنا: وفعله هو معتبر، ألا ترى أنهما يشتريان في الدية وهو البدل الجائر<sup>(٢)</sup>؟ كذلك يجب أن يشتري في القصاص، وهو العوض الزاجر.

(١) قال أبو عمر: «اختلف في اسم أبي ليلى هذا فقيل اسمه عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حثمة. وقيل: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل. وقيل: داود بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل. وقال فيه ابن إسحاق: أبو ليلى عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن ابن سهل بن أبي حثمة». تهذيب الكمال ٣٤/٢٣٤.

(٢) في ج، «الجاتر».



صاحبكم ، وإما أن يؤذِنُوا بحربٍ » . فكتب إليهم رسولُ الله ﷺ في ذلك ، فكتبوا : إنا والله ما قتلناه . فقال رسولُ الله ﷺ لحويصةَ ومحيصةَ وعبدِ الرحمنِ : « أتخلفون وتستحقُّون دمَ صاحبكم ؟ » فقالوا : لا . قال : « أتحلفُ لكم يهودُ ؟ » قالوا : ليسوا بمسلمين . فوداه رسولُ الله ﷺ من عنده ، فبعث إليهم بمائةِ ناقةٍ حتى أُدخِلَتْ عليهم الدارَ . قال سهلٌ : لقد ركضتني منها ناقةٌ حمراءُ .

قال مالكٌ : الفقيرُ هو البئرُ .

وَمُحَيِّصَةٌ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ ، فَأَتَى مُحَيِّصَةٌ فَأَخْبَرَ أَنَّ التمهيد  
عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي فَقِيرٍ بئرٍ أَوْ غَيْرِ ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ : أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ . فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ . فَأَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةٌ لِيَتَكَلَّمَ - وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ - فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَبُرَ كَبْرُ » . يُرِيدُ السَّنَ . فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِمَّا أَنْ يَدُّوا صَاحِبَكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ » . فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ ، فَكَتَبُوا : إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ : « أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ ؟ » فَقَالُوا : لَا . قَالَ : « فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ ؟ » . قَالُوا : لَيْسُوا

التمهيد بمسلمين . فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ بِمِائَةِ نَاقَةٍ حَتَّى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ . قَالَ سَهْلٌ : لَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ<sup>(١)</sup> .

هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث : عن أبي ليلى بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن سهل ، عن سهل ، أنه أخبره رجالاً من كُبراء قومه . وتابعه على ذلك ابن وهب<sup>(٢)</sup> وابن بكير<sup>(٣)</sup> ، وليس في روايتهم ما يدل على سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة .

وقال ابن القاسم<sup>(٤)</sup> ، وابن نافع ، والشافعي<sup>(٥)</sup> ، وأبو المصعب<sup>(٦)</sup> ، ومطرف ، عن مالك فيه ، أنه أخبره هو ورجالاً من كُبراء قومه .

وقال القعنبي<sup>(٧)</sup> ، وبشر بن عمر الزهراني<sup>(٨)</sup> فيه ، عن مالك ، عن أبي ليلى ، أنه أخبره ، عن رجالٍ من كُبراء قومه . وذلك كله وإن اختلف لفظه ،

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٨١) .

(٢) أخرجه النسائي (٤٧٢٤) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٩٨/٣ من طريق ابن وهب به .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/ظ - مخطوط) .

(٤) أخرجه النسائي (٤٧٢٥) من طريق ابن القاسم به .

(٥) الشافعي ٩٠/٦ .

(٦) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٣٥٢) .

(٧) أخرجه الطبراني (٥٦٣٠) ، والجوهري في مسند الموطأ (٤٥٧) من طريق القعنبي به ،

وعند الجوهري عن أبي ليلى ، عن سهل .

(٨) أخرجه مسلم (٦/١٦٦٩) ، وابن ماجه (٢٦٧٧) من طريق بشر بن عمر به .

يُدُلُّ عَلَى سَمَاعِ أَبِي لَيْلَى مِنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثْمَةَ .

(١) فَأَمَّا رِوَايَةُ يَحْيَى وَمَنْ تَابَعَهُ فِي مَعْنَى رِوَايَةِ الْقَعْنَبِيِّ ، وَأَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَمَنْ تَابَعَهُ ، فَمُخَالَفَةٌ ؛ لِأَنَّ الرِّجَالَ يَكُونُونَ مُخْبِرِينَ لِأَبِي لَيْلَى مَعَ سَهْلٍ ، وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى أَنَّ الرِّجَالَ حَدَّثُوا عَنْهُمْ سَهْلٌ هَذَا الْحَدِيثُ (٢) .

وَرِوَايَةُ التَّيْسِيِّ لِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوُ رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَالشَّافِعِيِّ .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ كَامِلٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمَسُورِ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسَفَ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو لَيْلَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثْمَةَ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ هُوَ وَرِجَالٌ مِنْ كُتُبَاءِ قَوْمِهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ سَهْلٍ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بَتَمَامِهِ (٣) .

فَلَا مَعْنَى لِلْإِنْكَارِ مَنْ أَنْكَرَ سَمَاعَ أَبِي لَيْلَى مِنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثْمَةَ ، وَقَوْلُهُ مَعَ ذَلِكَ : إِنَّهُ مُجْهُولٌ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ . وَلَيْسَ كَمَا قَالَ ، وَلَيْسَ بِمُجْهُولٍ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَمَالِكٌ ، وَحَدِيثُهُ هَذَا مُتَّصِلٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، صَحِيحٌ ، وَسَمَاعُ أَبِي لَيْلَى مِنْ سَهْلِ صَحِيحٌ ،

(١ - ١) ليس في: الأصل، ر، م.

(٢) أخرجه البخاري (٧١٩٢)، والطبراني (٢٦٣٠) من طريق عبد الله بن يوسف به.

التمهيد ولأبى لیلی رواية عن عائشة وجابر . وقد مضى القول في معنى هذا الحديث مُمَهَّدًا مبسوطًا في باب يحيى بن سعيد ، عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ <sup>(١)</sup> ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، فَلَا مَعْنَى لِتَكَرُّرِ ذَلِكَ هُنَا .

قال أبو عمر : لَا حُجَّةَ لِمَنْ جَعَلَ قَوْلَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَأْذَنُوا بِحَرْبٍ » . حُجَّةٌ فِي إِبْطَالِ الْقَوْدِ بِالْقَسَامَةِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ : « تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ ؟ » يَدُلُّ عَلَى الْقَوْدِ . فَإِنْ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : « دَمَ صَاحِبِكُمْ » : مَا يَجِبُ بِدَمِ <sup>(٢)</sup> صَاحِبِكُمْ - وَهِيَ الدِّيَةُ . فَقَدْ ادَّعَى بَاطِنًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَالظَّاهِرُ فِيهِ الْقَوْدُ <sup>(٣)</sup> . وَقَدْ بَانَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مَعْنَى قَوْلِهِ : « إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ » . أَنَّ <sup>(٤)</sup> ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُمْ <sup>(٥)</sup> إِنْ حَلَفُوا خَمْسِينَ يَمِينًا عَلَى رَجُلٍ أُعْطَوْهُ بِرُمَّتِهِ <sup>(٦)</sup> ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْدُ بَعِينُهُ . وَكَذَلِكَ فِي رَوَايَةِ

القيس

(١) ينظر ما سيأتي ص ٣٧٠ - ٣٩٣ .

(٢) في ف ، ر ، ر : ١ : « الدم » .

(٣) بعده في ر ، م : « والله أعلم ولا يخرج حديث أبى لیلی هذا على مذهب مالك إلا أن يحمل - وفي م : يجعل - مخاطبة النبي ﷺ بذلك بعد عفو من يجوز له العفو من ولاية الدم عن القتل على أخذ الدية ، ويخرج على مذهب الشافعي بعد أن يحلف ولاية الدم ، ويخرج على مذهب أبى حنيفة بعد أن يحلف المدعي عليهم للدم » .

(٤) في م : « وأن » .

(٥) في ر : « وأنهم » .

(٦) الرمة : قطعة حبل يشد بها الأسير أو القاتل إذا قيد إلى القصاص ، أى : يسلم إليهم =

حماد بن زيد وغيره ، عن يحيى بن سعيد لهذا الحديث ، عن بُشير بن التمهيد يسار ، وقد ذكرناه في بابِه من هذا الكتاب<sup>(١)</sup> .

وجدت في أصل سماع أبي رحمه الله بخطه ، أن محمد بن أحمد بن قاسم حدثهم ، قال : حدثنا سعيد بن عثمان ، قال : حدثنا نصر بن مرزوق ، قال : حدثنا أسد بن موسى ، قال : حدثنا ابن لهيعة ، قال : حدثنا عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن عبد الله بن سهل الأنصاري وجد مقتولاً بخيبر عند فناء<sup>(٢)</sup> رجل من اليهود ، فأتوا به رسول الله ﷺ ، فأراد<sup>(٣)</sup> عبد الرحمن<sup>(٤)</sup> بن سهل أن يتكلم ، فقال رسول الله ﷺ : « إنه<sup>(٥)</sup> الكُبر<sup>(٥)</sup> يا عبد الرحمن ، فليتكلم الأكبر » . فتكلم عمه فقال : يا رسول الله ، إنا وجدنا أخانا مقتولاً عند فناء<sup>(٦)</sup> هذا اليهودي . فقال رسول الله ﷺ : « تُقسِمون خمسينَ يمينا أنه قتل صاحبكم فأدفعه إليكم برؤيته ؟ » . قالوا : كيف نُقسِم على ما لا علم

= بالحبل الذي شد به تمكيننا منه لئلا يهرب ، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا : أخذت الشيء برمته .  
أى : كله . النهاية ٢/ ٢٦٧ .

(١) سيأتي تخريجه ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٢) في الأصل ، م : « قباء » .

(٣ - ٣) في الأصل ، ر ، ١ : « عبد الله » .

(٤) سقط من : ر ١ .

(٥) في ف : « الكبير » ، وبعده في ر ١ : « الكبير » .

١٦٩٤ - مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيَّ وَمَحِيصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ ، فَتَفَرَّقَا فِي حَوَائِجِهِمَا ، فَقُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ ، فَقَدِمَ مُحْيِصَةُ ، فَأَتَى هُوَ وَأَخُوهُ حَوِيصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ ؛ لِمَكَانِهِ مِنْ أَخِيهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَبُرَ

التمهيد لنا به ؟ فقال : « يُنَاقِلُونَكُمْ »<sup>(١)</sup> خَمْسِينَ يَمِينًا مَا قَتَلُوا صَاحِبَكُمْ . فقالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُمْ يَهُودٌ وَنَحْنُ مُسْلِمُونَ . فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ أَنْ أُدُوا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَإِلَّا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَأَعَانَهُمْ بِبِضْعٍ وَثَلَاثِينَ نَاقَةً ، وَهُوَ أَوَّلُ دِمٍ كَانَتْ فِيهِ الْقَسَامَةُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : في هذا الحديث من الفقه ضرورت قد ذكرناها وذكرنا مَنْ تَعَلَّقَ بِهَا مِنَ الْفُقَهَاءِ وَمَنْ خَالَفَهَا وَإِلَى مَا خَالَفَهَا مِنَ الْأَثَرِ ، فِي بَابِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ<sup>(٣)</sup> . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ

(١) في ف : « يُنَاقِلُونَكُمْ » ، وفي ر : « يَحْلِفُونَ لَكُمْ » .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٦٧٨) ، والنسائي (٤٧٣٤) من طريق عمرو بن شعيب به .

(٣) ينظر ما سيأتي ص ٣٧٠ - ٣٩٣ .

الموطأ  
كَبُرَ». فتكلّم مَحِيصَةُ وَحُوَيْصَةُ فذكرَا شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، فقال  
لهم رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ  
صَاحِبِكُمْ، أَوْ قَاتِلِكُمْ؟». قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَحْضُرْ.  
فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟» فقالوا: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟

قال يحيى بْنُ سَعِيدٍ: فزَعَمَ بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَدَّاهُ  
مِنْ عِنْدِهِ.

ابن سهل الأنصاري ومحيصة بن مسعود خرجا إلى خيبر ففترقا في التمهيد  
حوائجهما، فقتل عبد الله بن سهل، فقدم مَحِيصَةُ، فَأَتَى هُوَ وَأَخُوهُ  
حُوَيْصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ  
لِيَتَكَلَّمَ؛ لِمَكَانِهِ مِنْ أَخِيهِ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبُرَ كَبُرَ». فتكلّم  
مَحِيصَةُ وَحُوَيْصَةُ، فذكرَا شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، فقال لهم رسولُ اللَّهِ:  
«أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ، أَوْ قَاتِلِكُمْ؟». قالوا:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَحْضُرْ. فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «فَتَبَرُّكُمْ  
يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟». فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ  
كُفَّارٍ؟ قال يحيى: فزَعَمَ بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَدَّاهُ مِنْ عِنْدِهِ<sup>(١)</sup>.

القبس .....

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/١١ ظ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (٢٣٥٣، ٢٣٥٤).  
وأخرجه عبد الرزاق ١٠/٣٠، والنسائي (٤٧٣٢)، والطحاوي في شرح المعاني ٣/١٩٧، وفي =

التمهيد لم يَخْتَلِفِ الرواةُ عن مالكٍ في إرسالِ هذا الحديثِ ، وقد رواه حمادُ ابنُ زيدٍ ، وسفيانُ بنُ عيينةَ<sup>(١)</sup> ، والليثُ بنُ سعيدٍ<sup>(٢)</sup> ، وعبدُ الوهابِ الثَّقَفِيُّ<sup>(٣)</sup> ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن بُشَيْرِ بنِ يَسَارٍ ، عن سهلٍ بنِ أبي حَثْمَةَ . وبعضُهم يجعلُ معَ سهلٍ بنِ أبي حَثْمَةَ رافعَ بنَ خديجٍ ، جميعاً عن النبيِّ ﷺ<sup>(٤)</sup> ، وكلُّهم يجعلُله عن سهلٍ بنِ أبي حَثْمَةَ مسنداً .

أخبرنا عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدَّثنا أبو داودَ ، قال : حدَّثنا عبيدُ الله بنُ عمرَ<sup>(٥)</sup> بنِ ميسرةَ ومحمدُ بنُ عبيدِ المغنَى ، قالا : حدَّثنا حمادُ بنُ زيدٍ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن بُشَيْرِ بنِ يَسَارٍ ، عن سهلٍ بنِ أبي حَثْمَةَ ورافِعِ بنِ خديجٍ ، أن مَحِيصَةَ بنَ مسعودٍ وعبدَ الله بنَ سهلٍ انطلقا قَتَلَ خَيْرَ فَنَفَرَا في النخلِ ، فَقَتَلَ عبدُ الله بنُ سهلٍ ، فَأَتَاهُمَا الْيَهُودُ ، فَجَاءَ أَخُوهُ عبدُ الرحمنِ بنُ سهلٍ<sup>(٦)</sup> وابناً عمه<sup>(٧)</sup>

= شرح المشكل (٤٥٨٧) من طريق مالك به .

(١) سيأتي تخريجه ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

(٣) أخرجه الشافعي ٩٠ / ٦ ، ومسلم (١٦٦٩) ، والنسائي (٤٧٣٠) ، والبيهقي ١١٨ / ٨ من طريق عبد الوهاب الثقفي به .

(٤) بعده في ف : « وربما لم يذكر بعضهم رافع بن خديج » .

(٥) في م : « عمرو » . وينظر تهذيب الكمال ١٣٠ / ١٩ .

(٦ - ٦) في ف : « أتباعه » ، وفي م : « أنبأ عميه » .



التمهيد  
 حَوْيِصَةٌ وَمُحَيِّصَةٌ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ وَهُوَ  
 أَصْغَرُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكُبْرُ الْكُبْرُ». أَوْ<sup>(١)</sup> قَالَ: «لِيَبْدَأَ  
 الْأَكْبَرُ». فَتَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُقَسِّمُ مِنْكُمْ  
 خَمْسُونَ<sup>(٢)</sup> عَلَى رَجُلٍ فَيُدْفَعُ بِرُؤْمَتِهِ؟». قَالُوا: أَمْرٌ لَمْ نَشْهَدْهُ، كَيْفَ  
 نَحْلِفُ؟ قَالَ: «فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ». قَالُوا: يَا رَسُولَ  
 اللَّهِ، قَوْمٌ كَفَارٌ! قَالَ: فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ. قَالَ: قَالَ سَهْلٌ:  
 دَخَلْتُ<sup>(٣)</sup> مِزْبَدًا لَهُمْ<sup>(٤)</sup> يَوْمًا<sup>(٥)</sup> فَرَكَضْتَنِي نَاقَةٌ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرَجْلِهَا.  
 هَذَا أَوْ نَحْوُهُ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو داود: رَوَاهُ مَالِكٌ وَبِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ يَحْيَى، فَقَالَا فِيهِ:  
 «أَتُحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ، أَوْ قَاتِلِكُمْ؟». وَلَمْ  
 يَذْكُرْ بِشْرٌ<sup>(٦)</sup> «دَمَ». وَقَالَ عَبْدُهُ<sup>(٧)</sup> عَنْ يَحْيَى<sup>(٧)</sup> كَمَا قَالَ حَمَادٌ.

(١) سقط من النسخ، والمثبت من مصادر التخريج.

(٢) بعده في ف: «يميناً».

(٣ - ٣) في النسخ: «مريد التمر». والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) سقط من: م.

(٥) أخرجه البيهقي ١١٨/٨، ١١٩ من طريق محمد بن بكر به. وهو عند أبي داود  
 (٤٥٢٠). وأخرجه أحمد ٥١١/٢٨ (١٧٢٧٦)، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند ٢٨/  
 ٥١٣ (١٧٢٧٧)، والبخاري (٦١٤٢، ٦١٤٣)، ومسلم (٢/١٦٦٩)، والنسائي (٤٧٢٧)  
 من طريق حماد بن زيد به.

(٦) في م: «بشير».

(٧ - ٧) سقط من: ف.

قال أبو عمر: في حديث حماد بن زيد هذا دليل واضح على أنه لا يُقتل بالقسامة إلا واحد؛ لأنه أمرهم بتعيين رجل يُقسمون عليه فيدفع إليهم برؤيته، وهو حجة لمالك وأصحابه في ذلك، وكذلك في حديث الزهرى، عن سهل بن أبي حثمة: «تُسْمُون قاتلكم، ثم تخلفون عليه خمسين يمينًا، فيُسَلَّم إليكم؟»<sup>(١)</sup>. ومن جهة النظر فلأن الواحد أقل من يُستيقن أنه قتله، فوجب أن يُقتصر بالقسامة عليه.

قال أبو داود<sup>(٢)</sup>: ورواه ابن عيينة، عن يحيى، فبدأ بقوله: «تُبْرئكم يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا يخلفون». ولم يذكر الاستحقاق. هكذا قال أبو داود، وليس عندنا حديث ابن عيينة كذلك، وهو عندنا من رواية الحميدى - وهو أثبت الناس في ابن عيينة - على غير ما ذكره.

حدَّثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدَّثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدَّثنا الحميدى، قال: حدَّثنا سفيان، قال: حدَّثنا يحيى بن سعيد، قال: أخبرنى بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ، أنه سَمِعَ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ يَقُولُ: وَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَتِيلًا فِي فَقِيرٍ أَوْ قَلِيبٍ مِنْ قُلُبِ خَيْبَرَ<sup>(٣)</sup>، فَأَتَى أَخُوهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ

(١) سيأتى تخريجه ص ٣٦٨ - ٣٧٠.

(٢) أبو داود عقب الحديث (٤٥٢٠).

(٣) فى ف: «حنين».

وعَمَّاهُ حُوَيْصَةُ وَمُحَيِّصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ ، فَقَالَ التَّمْهِيدُ  
النَّبِيُّ ﷺ : « الْكُبْرُ الْكُبْرُ » . فَتَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ ، فَذَكَرَ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
سَهْلٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا وَجَدْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَتِيلًا ، وَإِنْ  
الْيَهُودَ أَهْلُ كُفْرٍ وَغَدِرٍ ، وَهُمْ الَّذِينَ قَتَلُوهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« تَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ ، أَوْ دَمَ صَاحِبِكُمْ ؟ » .  
قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ نَحْلِفُ عَلَى مَا لَمْ نَحْضُرْ وَلَمْ نَشْهَدْ ؟ قَالَ :  
« فَتُبِّرُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا ؟ » . قَالُوا : كَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ  
مُشْرِكِينَ ؟ قَالَ : فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ . قَالَ سَهْلٌ : فَلَقَدْ  
رَكَضْتَنِي بِكَرَّةٍ مِنْهَا<sup>(١)</sup> .

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ جَمَاعَةً ، عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ .  
وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
مُطَرِّفٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنْ اللَّيْثِ ،  
عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ - قَالَ  
يَحْيَى : حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ : وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ - أَنَّهُمَا قَالَا : خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ  
ابْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنِ زَيْدٍ ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْبَرَ تَفَرَّقَا فِي

(١) الحميدي (٤٠٣) . وأخرجه مسلم (١٦٦٩) ، والنسائي (٤٧٣١) من طريق ابن عيينة به .

(٢) الشافعي ٩٠ / ٦ .

التمهيد بعض ما هنالك ، ثم إذا مُحَيِّصَةٌ يَجِدُ عَبْدَ اللَّهِ قَتِيلًا ، فدَفَنَهُ ثم أَقْبَلَ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ هو وَخُوَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ - وكان أَصْغَرَ الْقَوْمِ - فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبِيهِ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « كَبِيرٌ » . لِلْكَبِيرِ فِي السَّنِّ ، فَصَمَتَ وَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مَعَهُمَا ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ ، فقال : « أَتَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَشْتَحِقُونَ صَاحِبَكُمْ ، أَوْ قَتِيلَكُمْ ؟ » . فقالوا : وكيف نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ ؟ قال : « فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا ؟ » . قالوا : وكيف نَقْبَلُ إِيمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ <sup>(١)</sup> .

وقد <sup>(٢)</sup> رَوَاهُ بَشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، قال : وَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَتِيلًا ، فَجَاءَ أَخُوهُ وَعَمَّاهُ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(٣)</sup> .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَيُوبَ ، قال :

(١) أخرجه مسلم (١/١٦٦٩) ، والنسائي في الكبرى (٦٩١٥) من طريق الليث بن سعد به .

(٢) سقط من : ف .

(٣) أخرجه مسلم (١/١٦٦٩) ، والنسائي (٤٧٢٨ ، ٤٧٢٩) ، من طريق بشر بن المفضل به .

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ، قَالَ : فَحَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ ، عَنْ التَّمِيمِ  
 سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ . قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : وَحَدَّثَنِي أَيْضًا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ <sup>(١)</sup> مَوْلَى  
 بَنِي حَارِثَةَ <sup>(٢)</sup> ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، قَالَ : أَصِيبَ <sup>(٣)</sup> عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ  
 بِخَيْبَرَ ، وَكَانَ خَرَجَ إِلَيْهَا فِي أَصْحَابٍ لَهُ يَمْتَنُّ <sup>(٤)</sup> مِنْهَا تَمْرًا ، فَوُجِدَ فِي عَيْنٍ  
 قَدْ كَسِرَتْ عُتْقَهُ ثُمَّ طُرِحَ فِيهَا ، فَأَخَذُوهُ فَغَيَّبُوهُ <sup>(٥)</sup> ، ثُمَّ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ  
 اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ شَأْنَهُ ، فَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَمَعَهُ ابْنَا عَمِّهِ  
 حُوَيْصَةُ وَمُحَيِّصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنْ أَحَدِثِهِمْ سِنًا ، وَكَانَ  
 صَاحِبَ الدِّمِّ ، وَكَانَ ذَا قَدَمٍ فِي الْقَوْمِ ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ قَبْلَ ابْنَيْ عَمِّهِ ، قَالَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْكُبْرُ الْكُبْرُ » . فَسَكَتَ ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ وَمُحَيِّصَةُ ، ثُمَّ  
 تَكَلَّمَ هُوَ بَعْدُ ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ صَاحِبِهِمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ : « تُسَمُّونَ قَاتِلَكُمْ ثُمَّ تَحْلِفُونَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا فَيُسَلَّمُ إِلَيْكُمْ ؟ » .  
 فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا كُنَّا لَنَحْلِفَ عَلَى مَا لَا نَعْلَمُ . قَالَ : « فَيَحْلِفُونَ  
 لَكُمْ بِاللَّهِ خَمْسِينَ يَمِينًا مَا قَتَلُوهُ وَلَا يَعْلَمُونَ لَهُ قَاتِلًا ، ثُمَّ يَقْرَأُونَ مِنْ

(١ - ١) ليس في: الأصل، م.

(٢) في الأصل: «أصبت».

(٣) في الأصل، ف: «يمتاز». ومارهم ميرا من باب باع، أتاهم بالميرة، بكسر الميم، وهي

الطعام، وامتازها لنفسه. المصباح المنير (م ي ر).

(٤) سقط من: ف.

التمهيد دمه ؟ » . قالوا : يا رسول الله ، ما كنا لنقبلَ أيمانَ يهودَ ، ما فيهم من الكفرِ أعظم من أن يحلفوا على إثم . قال : فوداه رسولُ الله ﷺ من عنده مائة ناقة . قال سهلٌ : فوالله ما أنسى بكرةً منها حمراءَ ضربتني وأنا أحوزها<sup>(١)</sup> .

ففي هذه الروايات لمالكٍ وغيره إثباتُ تَبْدِئَةِ المدَّعين بالَأَيِّمانِ في القَسامةِ . وفي حديثِ مالكٍ هذا من الفقه إثباتُ القَسامةِ في الدِّمِ ، وهو أمرٌ كان في الجاهلية ، فأقرَّها رسولُ الله ﷺ في الإسلام .

ذَكَرَ معمرٌ ويونسُ ، عن الزهرى ، قال : أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار ، عن رجالٍ أو رجلٍ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ من الأنصارِ ، أن رسولَ الله ﷺ أَقَرَّ القَسامةَ على ما كانت عليه في الجاهلية .

ذَكَرَهُ عبدُ الرزاقِ<sup>(٢)</sup> ، عن معمرٍ ، وذَكَرَهُ ابنُ وهبٍ<sup>(٣)</sup> ، عن يونسَ ، قال يونسُ : عن رجلٍ . وقال معمرٌ : عن رجالٍ . وقال معمرٌ ، عن الزهرى ، عن ابنِ المسيَّبِ : كانت القَسامةُ في الجاهلية فأقرَّها رسولُ الله ﷺ وقضى بها في الأنصارِ الذي وُجِدَ مقتولاً في جُبِّ اليهودِ بخيبر .

(١) ابن إسحاق (٢/٣٥٥ - سيرة ابن هشام) . - ومن طريقه المروزي في السنة (٢٣٢) ، والبيهقي ٨/ ١٢٠ .

(٢) عبد الرزاق (١٨٢٥٢) .

(٣) أخرجه مسلم (٧/١٦٧٠) ، والنسائي (٤٧٢١) من طريق ابن وهب به .

وفيه أن القوم إذا اشتَرَكَوا في معنى من معاني الدَّعْوَى وغيرها ، كان التمهيد  
أولاهم بأن يبدأ بالكلام أكبرهم ، فإذا سُمِعَ منه تكلم الأصغر فسمع منه  
أيضاً إن احتيج إلى ذلك ، وهذا أدبٌ وعلمٌ ، فإن كان في الشُّركاء في  
القول والدَّعْوَى مَنْ له بيانٌ ، ولتَقْدِمَتِهِ في القولِ وَجْهٌ ، لم يكن بتَقْدِيمِهِ  
بأسٌ إن شاء الله .

أخبرنا محمد بن زكريا ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قال : حَدَّثَنَا  
أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ ، قال : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ ،  
عن العُثَيْبِيِّ ، قال : قال سفيان بن عيينة : قَدِمَ وفدٌ من العراقِ على عمرَ بن  
عبد العزيز ، فنظرَ عمرُ إلى شابٍّ منهم يريدُ الكلامَ ويَهْشُ<sup>(١)</sup> إليه ، فقال  
عمرُ : كَبُرُوا كَبُرُوا . يقولُ : قَدِّمُوا الْكِبَارَ . قال الفتى : يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إن الأمرَ  
ليس بالسنِّ ، ولو كان الأمرُ كذلك ، لكان في المسلمين من هو أسنُّ منك .  
قال : صدقتَ ، فتكلم ، رَحِمَكَ اللهُ . قال : إِنَّا وفْدُ شُكْرِ . وذكر الخبر .

وفيه أنَّ المدَّعينَ الدَّمَّ يُبَدِّئُونَ بِالْإِيمَانِ فِي الْقَسَامَةِ خَاصَّةً ، وهو يخصُّ  
قولَ النَّبِيِّ ﷺ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَدْعَى ، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ »<sup>(٢)</sup> . فكأنه  
قال بدليل هذا الحديث : إلا في القسامة . ولا فرق بين أن يجيء ذلك في

(١) في الأصل : « بهش » .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٧٤ .

التمهيد حديث واحد أو حديثين ؛ لأن ذلك كله بشئته ﷺ .

وقد حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :  
 حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة ، قال : حدثنا مطرف بن عبد الله ، قال :  
 حدثنا مسلم بن خالد الزنجي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ،  
 قال : قال رسول الله ﷺ : « البيئة على المدعى ، واليمين على من أنكر ،  
 إلا في القسامة »<sup>(١)</sup> .

وهذا الحديث وإن كان في إسناده لين ، فإن الآثار المتواترة في  
 حديث هذا الباب تغضده ، ولكنه موضع اختلاف فيه العلماء ؛ فقال مالك  
 رحمه الله : الأمر المجتمع عليه عندنا ، والذي سمعت ممن أَرْضَى في  
 القسامة ، والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث ، أن يُدَّأ  
 بالآيمان المدَّعون في القسامة . قال : وتلك السنة التي لا اختلاف فيها  
 عندنا ، والذي لم يزل عليه عمل الناس ، أنَّ المُبَدَّئين في القسامة أهل الدِّمِ  
 الذين يدَّعون في العمْد والخطأ ؛ لأن رسول الله ﷺ بدأ الحارِثيين في  
 صاحبهم الذي قُتِلَ بخير . وذهب الشافعي في تَبْدِئَةِ المدَّعين الدِّمِ  
 بالآيمان إلى ما ذهب إليه مالك في ذلك ، على ظواهر هذه الأحاديث

(١) أخرجه الدارقطني ٢١٨/٤ ، والبيهقي ١٢٣/٨ من طريق مطرف بن عبد الله به ، وأخرجه  
 الترمذي (١٣٤١) من طريق عمرو بن شعيب به .



المتقدم ذكرها في هذا الباب . ومن حجة مالك والشافعي في تبدئة التمهيد المدعين الدّم باليمين - مع صحة الأثر بذلك - قول الله عز وجل : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] . وقوله عز وجل : ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [المائدة: ٨٢] . فللعداوة<sup>(١)</sup> التي كانت بين الأنصار واليهود بدأ الحارثيين بالآيمان ، وجعل العداوة سبباً تقوى به دعواهم ؛ لأنه لَطَخَ يَلِيقُ بِهِمْ فِي الْأَغْلَبِ لعداوتهم ، ومن سُنَّتِهِ ﷺ أَنَّ مَنْ قَوِيَ سَبِيْهُ فِي دَعْوَاهُ ، وَجَبَتْ تَبْدِئُهُ بِالْيَمِينِ ، ولهذا جاء اليمين مع الشاهد ، والله أعلم ، مع ما في هذا من قطع التطرُّق إلى سفك الدماء ، وقبض أيدي الأعداء عن إراقة دم من عادوه على الدنيا . والله أعلم .

وذهب<sup>(٢)</sup> جمهور أهل العراق إلى تبدئة المدعى عليهم بالآيمان في الدماء ، كسائر الحقوق . وممن قال ذلك ؛ أبو حنيفة وأصحابه ، وعثمانُ البتِّي ، والحسن بن صالح ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، كل هؤلاء قالوا : يُبْدَأُ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ . على عموم قول رسول الله ﷺ : «البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر» .

(١) في م : «فالعداوة» .

(٢ - ٢) في ف : «طائفة من» .

التمهيد

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمِيمُونُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ :  
 حَدَّثَنَا الطَّحَاوِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمَزْنِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَ :  
 أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ ابْنِ  
 عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى  
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » <sup>(١)</sup>.

قالوا : وهذا على عموميه في سائر الحقوق من <sup>(٢)</sup> الدماء أو غيرها ؛ لأنه  
 قد رُوي أن مخرَج هذا الخبر كان في دعوى دم .

وذكرُوا ما حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَا :  
 حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ بِمَكَّةَ  
 وَالْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا نَافِعُ  
 ابْنُ عَمْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فِي امْرَأَتَيْنِ  
 أَخْرَجَتْ إِحْدَاهُمَا يَدَهَا تَشْخَبُ دَمًا، فَقَالَتْ : أَصَابَتْنِي هَذِهِ . وَأَنْكَرْتُ  
 الْأُخْرَى، فَكَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ الْيَمِينَ عَلَى  
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » . وَقَالَ : « لَوْ أَنَّ النَّاسَ أُعْطُوا بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ قَوْمٍ  
 وَأَمْوَالَهُمْ » . ادْعُهَا فَاقْرَأْ عَلَيْهَا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا  
 قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾ [آل عمران : ٧٧] . فَقَرَأْتُ عَلَيْهَا،

القبس

(١) الشافعي ٩٣/٧.

(٢) في ف : « في ».

وحدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، حدثنا محمد بن الجهم ،  
حدثنا عبد الوهاب ، قال : أخبرنا ابن جريج ، عن عبد الله بن أبي مليكة ،  
عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : « لو يُعطى الناس بدعواهم لادّعى  
ناس دماء قوم وأموالهم ، ولكنّ اليمين على المدّعى عليه »<sup>(٢)</sup> .

قالوا : فهذا عندنا في جميع الحقوق .

وعارضوا الآثار المتقدمة بما حدثناه عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا  
محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا الحسن بن علي ،  
قال : حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة  
ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار ، عن رجال<sup>(٣)</sup> من الأنصار ، أن النبي  
ﷺ قال لليهود<sup>(٤)</sup> وبدأ بهم : « أَيْحْلِفُ مِنْكُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا ؟ » . فَأَبَوْا ،  
فقال للأنصار : « اسْتَحِقُّوا » . فقالوا : نَحْلِفُ عَلَى الْغَيْبِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟

(١) تقدم تخريجه في ١٤١/١٨ .

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٥٢) ، ومسلم (١/١٧١١) ، وابن ماجه (٢٣٢١) ، والنسائي في

الكبرى (٥٩٩٤) من طريق ابن جريج ٤ .

(٣) في الأصل ، ومصنف عبد الرزاق : « رجل » .

(٤) في م ، وسنن أبي داود : « لليهود » .

التمهيد فجعلها رسول الله ﷺ على يهود؛ لأنه وُجد بين أظهرهم<sup>(١)</sup>.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبد العزيز بن يحيى الحرّاني، قال: حدثنا محمد بن سلمة، وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبد الواحد، قال: حدثني أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد، جميعاً عن محمد بن إسحاق - واللفظ لحديث عبد الوارث - قال: حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن عبد الرحمن بن بُجَيْد بن قَيْظِيٍّ أحد بني حارثة - قال محمد بن إبراهيم: وإيّم الله، ما كان سهلاً بأكثر علماً منه، ولكنه كان أسنّ منه - أنه قال: والله ما كان الشأن هكذا، ولكنّ سهلاً أوْهم، ما قال رسول الله ﷺ: اخْلِفُوا عَلَى مَا لَا عِلْمَ لَكُمْ بِهِ. ولكنه كتب إلى يهود حين كلمته الأنصار: «إِنَّهُ قَدْ وَجِدَ قَتِيلَ بَيْنَ آيَاتِكُمْ»<sup>(٢)</sup> فذوّه. فكتبوا إليه يحلفون بالله ما قتلوه، ولا يعلمون له قاتلاً. فذوّاه رسول الله ﷺ مِنْ عِنْدِهِ<sup>(٣)</sup>.

- (١) أخرجه البيهقي ١٢١/٨ من طريق محمد بن بكر به. وهو عند أبي داود (٤٥٢٦)، وعبد الرزاق عقب الحديث (١٨٢٥٢) - ومن طريقه أبو عوانة (٦٠٤٩).  
 (٢) في ف: «أبناؤكم».  
 (٣) أبو داود (٤٥٢٥)، وابن إسحاق (٣٥٥/٢ - سيرة ابن هشام) - ومن طريقه البيهقي ١٢٠/٨.

قال أبو عمرو : ليس قول عبد الرحمن بن بُجَيْدٍ هذا مما يُرَدُّ به قول سهل التمهيد ابن أبي حُثْمَةَ ؛ لأن سهلاً أخبر عما رأى وعائِن و<sup>(١)</sup> شاهد حتى ركَضته منها ناقةً واحدةً ، وعبدُ الرحمن بنُ بُجَيْدٍ لم يَلَقَ النَّبِيَّ ﷺ ولا رآه ، ولا شهد هذه القصة ، وحديثه مرسل ، وليس إنكارُ مَنْ أنكر شيئاً بحجة على مَنْ أثبتته ، ولكن قد تقدّم عن سعيد بن المسيّب وسليمان بن يسار ، عن رجالٍ من الأنصار ، مخالفةً في تَبَدُّثِ الأيمانِ في هذه القصة ، وهو حديثٌ ثابتٌ . وكذلك اختلف في حديث سهل بن أبي حُثْمَةَ أيضًا ، ولكن الرواية الصحيحة في ذلك إن شاء الله ، رواية مالكٍ ومَنْ تابعه ، عن يحيى بن سعيد وغيره على ما ذكرناه في هذا الباب .

ومن الاختلاف في حديث سهل ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذی ، قال : حدثنا أبو نعيم ، قال : حدثنا سعيد - يعنى ابن عُبيد الطائى - عن بُشَيْرِ بنِ يسار ، أن رجلاً من الأنصار يقال له : سهل بنُ أبي حُثْمَةَ . أخبره ، أنَّ نفرًا من قومه انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها ، فوجدوا منهم قتيلاً ، فقالوا للذين وجدوه عندهم : قتلتم صاحبنا . قالوا : ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً . قال : فانطلقوا إلى النَّبِيِّ ﷺ فقالوا : يا نبي الله ، انطلقنا إلى خيبر ، فوجدنا

التمهيد أحَدَنَا قَتِيلًا . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « الْكُفْرُ الْكُفْرُ » . فقال لهم : « تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَ ؟ » . فقالوا : مَا لَنَا بَيِّنَةٌ . قال : « فَيَحْلِفُونَ لَكُمْ ؟ » . قالوا : مَا نَرْضَى <sup>(١)</sup> أَيْمَانَ يَهُودَ . فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطِيلَ دَمَهُ ، فَوَدَّاهُ بِمَائَةٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ <sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : هذه روايةُ أهلِ العراقِ عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَرَوَايَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ أَثْبَتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَهُمْ بِهِ أَقْعَدُ ، وَنَقْلُهُمْ أَصَحُّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ حَكَى الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ ضَعَّفَ حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ هَذَا ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، وَقَالَ : الصَّحِيحُ عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ يَسَارٍ مَا رَوَاهُ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . قَالَ أَحْمَدُ : وَإِلَيْهِ أَذْهَبُ .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هَشِيمٌ ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ التَّمِيمِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبَّاسُ <sup>(٣)</sup> بْنُ رِفَاعَةَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، قَالَ : أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مَقْتُولًا بِخَيْبَرَ ، فَانْطَلَقَ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

(١) فِي الْأَصْلِ : « تَرْضَى » .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٥٥ / ١٤ ، وَأَبُو عَوَانَةَ (٦٠٤٠) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ١٩٨ / ٣ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥ / ١٦٦٩) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٢٣٨٤) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ الطَّائِي بِهِ .

(٣) فِي ف : « عِبَادَةُ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٢٦٨ / ١٤ .

فذكروا ذلك له ، فقال لهم : « شاهدان يشهدان على قتلِ صاحبِكم » . التمهيد  
قالوا : يا رسولَ الله ، لم يكنْ ثمَّ أحدٌ من المسلمين ، وإنما هم يهودٌ ، وقد  
يجترئون على أعظم من هذا . قال : « فاخترُوا مِنْهُمْ خمسين  
فاستحلفوهم <sup>(١)</sup> » . فأبوا ، فوداه رسولُ الله ﷺ مِنْ عِنْدِهِ <sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : فى هذه الأحاديثِ كُلُّها تَبْدِئَةُ المدَّعى عليهم بالآيمانِ  
فى القَسامةِ ، وفى الآثارِ المتقدِّمةِ عن سهلِ بنِ أبى حُثْمَةَ تَبْدِئَةُ المدَّعينِ  
بالآيمانِ ، وقد روى ابنُ شهابٍ هذه وهذه ، وقضى بما فى حديثِ سهلٍ ،  
فدلَّ على أن ذلكَ عنده الأثبْتُ والأوْلَى على ما قال أحمدُ بنُ حنبلٍ ، وعلى  
ما ذهب إليه الحجازيون . والله أعلم .

فإن قيل : قد روى مالكٌ <sup>(٣)</sup> ، عن ابنِ شهابٍ ، عن عراكِ بنِ مالكٍ  
وسليمانَ بنِ يسارٍ ، أن عمرَ بنَ الخطابِ بدأ المدَّعى عليهم بالآيمانِ فى  
القَسامةِ <sup>(٤)</sup> . قيل له <sup>(٥)</sup> : المصيرُ إلى المسندِ الثابتِ أولى من قولِ الصاحبِ

(١) فى ف : « فاستحلفهم » .

(٢) أخرجه البيهقى ١٣٤/٨ ، ١٤٨/١٠ من طريق محمد بن بكر به . وهو عند أبى داود  
(٤٥٢٤) . وأخرجه الطبرانى (٤٤١٣) من طريق الحسن بن على به .

(٣) سقط من : م .

(٤) أخرجه الشافعى فى مسنده ٢٣٢/٢ (٣٨٤ - شفاء العي) ، والبيهقى ١٢٥/٨ ، ١٨٣/١٠  
من طريق مالك به .

(٥ - ٥) فى ف : « لكن » .

التمهيد من جهة الحجّة .

وفى هذا الحديث ، حديث يحيى بن سعيد ، عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ،  
نُكُولُ الْفَرِيقَيْنِ عَنِ الْإِيمَانِ ، وفى ذلك ما يدلُّ على أَنَّ الدِّيَةَ إِنَّمَا جَعَلَهَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ تَبَرُّعًا ؛ لِئَلَّا يُطْلَلَ ذَلِكَ الدَّمُ ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ فِي قَتْلِ ادَّعَى بَعْضُ وُلَايَتِهِ أَنَّهُ  
قُتِلَ عَمْدًا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا عِلْمَ لَنَا بِمَنْ قَتَلَهُ ، وَلَا نَحْلِفُ . فَإِنْ دَمَهُ  
يُطْلَلُ .

وَلِلْفُقَهَاءِ فِي الْقَسَامَةِ وَفِيمَا يَوْجِبُهَا مِنَ الْأَسْبَابِ ، وَفِيمَا يَجِبُ بِهَا مِنَ  
الْقَوَدِ أَوْ الدِّيَةِ ، مَذَاهِبٌ نَحْنُ نَذْكُرُهَا هَاهُنَا لِيَتَبَيَّنَ لِلنَّازِرِ فِي كِتَابِنَا مَعْنَى  
الْقَسَامَةِ بَيَانًا وَاضِحًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْقَسَامَةُ لَا  
تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا أَنْ يَقُولَ الْمَقْتُولُ : دِمِّي عِنْدَ فُلَانٍ . أَوْ يَأْتِيَ وِلَاةُ  
الْمَقْتُولِ بِلَوْثٍ <sup>(١)</sup> مِنْ يَبْنَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَاطِعَةً عَلَى الذِّى يُدَّعَى عَلَيْهِ الدَّمُ ،  
فَهَذَا يَوْجِبُ الْقَسَامَةَ لِمَدَّعَى الدِّمِ عَلَى مَنْ ادَّعَوْهُ ، فَيَحْلِفُ مِنْ وِلَاةِ الدِّمِ <sup>(٢)</sup>  
خَمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا ، فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُمْ أَوْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ ، رُدَّتْ

القبس

(١) اللَّوْثُ : هُوَ أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدٌ وَاحِدٌ عَلَى إِقْرَارِ الْمَقْتُولِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ أَنْ فَلَانًا قَتَلَنِي ، أَوْ يَشْهَدَ  
شَاهِدَانِ عَلَى عَدَاوَةٍ بَيْنَهُمَا ، أَوْ تَهْدِيدٍ مِنْهُ لَهُ ، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِ : الثَّلَاثُخ . النِّهَايَةُ ٢٧٥ / ٤ .  
(٢) فِي الْأَصْلِ : « الْقَوْمِ » .



الأيمان عليهم ، إلا أن يَنْكُلَ أَحَدٌ مِنْ وُلَاةِ الْمَقْتُولِ الَّذِينَ يَجُوزُ عَفْوُهُمْ ، التمهيد  
فَلَا يُقْتَلُ حِينَئِذٍ أَحَدٌ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الدَّمِ إِذَا نَكَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، وَلَا تُرَدُّ  
الأيمانُ عَلَى مَنْ بَقِيَ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ الْعَفْوُ عَنِ الدَّمِ ، وَإِنْ كَانَ  
وَاحِدًا . قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا تُرَدُّ الْأَيْمَانُ عَلَى مَنْ بَقِيَ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِمَّنْ لَا  
يَجُوزُ لَهُ عَفْوٌ ، فَإِنْ نَكَلَ وَاحِدٌ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ الْعَفْوُ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ ،  
رُدَّتِ الْأَيْمَانُ حِينَئِذٍ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمُ الدَّمُ ، فَيَحْلِفُ مِنْهُمْ خَمْسُونَ  
رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا ، فَإِنْ لَمْ يَلْفُوا خَمْسِينَ رَجُلًا ، رُدَّتِ الْخَمْسُونَ يَمِينًا  
عَلَى مَنْ حَلَفَ مِنْهُمْ حَتَّى تَكْمُلَ الْخَمْسُونَ يَمِينًا ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَحَدٌ  
يَحْلِفُ إِلَّا الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ الدَّمُ ، حَلَفَ وَحْدَهُ خَمْسِينَ يَمِينًا . قَالَ مَالِكٌ :  
لَا يُقْسِمُ فِي قَتْلِ الْعَمِدِ إِلَّا اثْنَانِ مِنَ الْمُدَّعِينَ فَصَاعِدًا ، يَحْلِفَانِ خَمْسِينَ  
يَمِينًا تُرَدُّ عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ قَدْ اسْتَحَقَّ الدَّمُ وَقَتْلًا مَنْ حَلَفَا عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ  
كَانَ وَلِيُّ الدَّمِ الَّذِي ادَّعَاهُ وَاحِدًا بُدِيَ بِهِ ، فَحَلَفَ وَحْدَهُ خَمْسِينَ يَمِينًا ،  
فَإِذَا حَلَفَ الْمُدَّعُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا ، اسْتَحَقُّوا دَمَ صَاحِبِهِمْ ، وَقَتَلُوا مَنْ  
حَلَفُوا عَلَيْهِ ، وَلَا يُقْتَلُ فِي الْقَسَامَةِ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَلَا يُقْتَلُ فِيهَا اثْنَانِ . هَذَا كُلُّهُ  
قَوْلُ مَالِكٍ فِي « مَوْطِئِهِ » وَ « مَوْطَأُ » ابْنِ وَهْبٍ .

قال أبو عمر : إنما جعل مالك قول المقتول : دمي عند فلان . شبهة  
ولطخا ، وجب به تبدئه أوليائه بالأيمان في القسامة ؛ لأن المعروف من  
طباع الناس عند حضور الموت الإنابة والتوبة والتندم على ما سلف من

التمهيد سيئ العمل ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَكَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [ المنافقون : ١٠ ] . وقوله : ﴿حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ الْكُفْرَ﴾ [ النساء : ١٨ ] ؟ فهذا معهود من طباع الإنسان ، وغير معلوم من عادته أن يعدل عن قاتله إلى غيره ويدع قاتله ، وما خرج عن هذا فنادر في الناس لا يحكم له ، فلهذا وشبهه مما وصفنا ، ذهب مالك إلى ما ذكرنا . والله أعلم . وقد نزع بعض أصحابنا في ذلك بقصة قتل البقرة ؛ لأنه قيل قوله في قاتله . وفي هذا ضروب من الاغترافات ، وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله .

وذكر ابن القاسم عن مالك ، قال : إذا شهد رجل عدل على القاتل ، أقسم رجلان فصاعداً خمسين يمينا . وقال ابن القاسم : والشاهد في القسامة إنما هو لوث وليست شهادة ، وعند مالك أن ولادة الدم إذا كانوا جماعة لم يقسم منهم <sup>(١)</sup> إلا اثنان فصاعداً . واعتل بعض أصحابه لقوله هذا بأن النبي ﷺ إنما عرضها على جماعة ، والقسامة في قتل الخطأ كهى في العمد ، لا تستحق بأقل من خمسين يمينا ، من أجل أن الدية إنما تجب عن دم ، والدم لا يستحق بأقل من خمسين يمينا . فالقسامة على الخطأ وإن لم يكن يجب بها قتل ولا قود ، كالقسامة في قتل العمد ، واليمين في القسامة

(١) ليس فى : الأصل ، م .

على مَنْ سَمِيَ أَنَّهُ ضَرَبَهُ ، وَأَنْ مِنْ ضَرْبَيْهِ مَاتَ ، فَإِنْ أَقْسَمَ وَلَاؤُهُ الْمَقْتُولِ التمهيد  
على واحد - لَأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِالْقَسَامَةِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ - قُتِلَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ ،  
فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَثْنٌ ادَّعَى عَلَيْهِ الدَّمَ جَمَاعَةً غَيْرُهُ ، ضَرَبُوا مِائَةً مِائَةً ، وَشَجِنُوا  
سَنَةً ، ثُمَّ خُلِّيَ عَنْهُمْ .

وَالدِّيَّةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا عَلَى عَاقِلَةٍ الَّتِي يُقْسِمُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ فَعْلِهِ  
بِهِ خَطَاً . قَالَ مَالِكٌ : وَإِنَّمَا يَحْلِفُونَ فِي قَسَامَةِ الْخَطَا عَلَى قَدْرِ مِيرَاثٍ كُلِّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ الدِّيَّةِ ، فَإِنْ وَقَعَ فِي الْإِيمَانِ كَسُورٌ ، أُثْمِتَ الْيَمِينُ عَلَى  
أَكْثَرِهِمْ مِيرَاثًا . وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ يَحْلِفَ هَذَا يَمِينًا وَهَذَا يَمِينًا ، ثُمَّ يُرْجَعُ إِلَى  
الْأَوَّلِ فَيَحْلِفَ ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ <sup>(١)</sup> ، حَتَّى تَتِمَّ الْإِيمَانُ كُلُّهَا .

وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا ادَّعَى الدَّمَ بَنُونَ أَوْ إِخْوَةٌ ، فَعَقَا أَحَدُهُمْ عَنِ الْمَدْعَى  
عَلَيْهِ ، لَمْ يَكُنْ إِلَى الدَّمِ سَبِيلٌ ، وَكَانَ لِمَنْ بَقِيَ <sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ أَنْصِبَاؤُهُمْ مِنَ الدِّيَّةِ  
بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ . وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَا يَكُونُ لَهُمْ مِنَ الدِّيَّةِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا  
قَدْ أَقْسَمُوا ، ثُمَّ عَقَا بَعْضُهُمْ ، فَأَمَّا إِذَا نَكَلَ أَحَدُهُمْ عَنِ الْقَسَامَةِ ، لَمْ يَكُنْ  
لِمَنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الدِّيَّةِ . وَلِأَصْحَابِ مَالِكٍ فِي عَفْوِ الْعَصَبَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ  
وَفِي نَوَازِلِ الْقَسَامَةِ مَسَائِلٌ لَا وَجْهَ لَذِكْرِهَا هَلْهَنَا .

(١) بعده في ف : «ثم الذي يليه» .

(٢) في الأصل : «يقع» .

وقال مالك في « الموطأ » : إنما فُرق بين القسامة في الدم وبين الإيمان في الحقوق<sup>(١)</sup> ، أن الرجل إذا دأب الرجل استثبت عليه في حقه ، وأن الرجل إذا أراد قتل<sup>(٢)</sup> الرجل لم يقتله في جماعة من الناس ، وإنما يلتمس الخلوة . قال : فلو لم تكن القسامة إلا فيما ثبت بالبينة وعُمل فيها كما يُعمل في الحقوق ، هلك الدماء وبطلت ، واجترأ الناس عليها إذا عرفوا القضاء فيها ، ولكن إنما جُعِلَت القسامة إلى ولادة المقتول يُدَّعون فيها ؛ ليكف الناس عن الدِّم ، وليحذر القاتل أن يؤخذ في ذلك بقول المقتول<sup>(٣)</sup> .

وقال الشافعي : إذا وُجد القتل في دار قوم محيطة أو قبيلة وكانوا أعداء للمقتول ، وأدعى أولياؤه قتله ، فلهم القسامة ، وكذلك الزحام إذا لم يفتروا حتى وجدوا بينهم قتيلاً ، أو في ناحية ليس إلى جانبه إلا رجل واحد ، أو يأتي شهود متفرقون من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيها ، يُثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله ، فتواطأ شهادتهم ، ولم يسمع بعضهم بشهادة بعض ، وإن لم يكونوا ممن يُعدَّل ، أو شهد رجل عدل أنه قتله ؛ لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه

(١) بعده في م : « و » .

(٢) في الأصل ، م : « أن يقتل » .

(٣) بعده في ف : « وروى ابن عبيد الحكم - والصواب : عن - مالك أن الشاهد الواحد العدل واللوث من البينة وإن لم تكن قاطعة توجب القسامة وكذلك قوله دعى عند فلان » . وتقدم في موضعه ص ٣٨٠ .

كما ادّعى وليه ، فللولي حينئذ أن يُقسم على الواحد وعلى الجماعة ، التمهيد  
وسواء كان جرح أو غيره ؛ لأنه قد يُقتل بما لا أثر له . قال : ولا يُنظر إلى  
دعوى الميت . وقال الأوزاعي : يُستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً  
خمسین يمينا : ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلاً . فإن حلفوا برئوا ، وإن نقضت  
قسامتهم وليها المدّعون ، فأحلفوا بمثل ذلك على <sup>(١)</sup> رجل واحد ، فإن  
حلفوا استحقوا ، وإن نقضت قسامتهم ، أو نكل رجل منهم ، لم يُعطوا  
الدّم ، وعُقل قتلهم إذا كان بحضرة الذين ادّعى عليهم في ديارهم . وقال  
الليث بن سعيد : الذي يوجب القسامة أن يقول المقتول قبل موته : فلان  
قتلني . أو يأتي من الصبيان أو النساء أو النصارى ومن أشبههم ممن لا  
يُقطع بشهادته ، أنهم رأوا هذا حين قتل هذا ، فإن القسامة تكون مع ذلك .  
وقال أبو حنيفة : إذا وُجد قتل في محلّة وبه أثر ، وادّعى الولي على أهل  
المحلّة أنهم قتلوه ، أو على واحد منهم بعينه ، استحلف من أهل المحلّة  
خمسون رجلاً بالله : ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلاً . يختارهم الولي ، فإن لم  
يبلغوا خمسين ، كرّر عليهم الأيمان ، ثم يغرّمون الدية ، وإن نكلوا عن  
اليمين ، حبسوا حتى يقرّوا أو يحلفوا . وهو قول زُفر . وروى الحسن بن  
زياد ، عن أبي يوسف : إذا أتوا أن يحلفوا تركهم ولم يحبسهم ، وجعل  
الدية على العاقلة في ثلاث سنين . وقالوا جميعاً - يعني أبا حنيفة  
وأصحابه : إن ادّعى الولي على رجل من غير أهل المحلّة ، فقد أبرأ أهل

التمهيد المِجْلَة ، ولا شيء له عليهم . وقال الثوري في هذا كله مثل قول أبي حنيفة ، إلا أن ابن المبارك روى عن الثوري أنه إن ادَّعى الولي على رجل بعينه من أهل المِجْلَة ، فقد برئ أهل المِجْلَة .<sup>(١)</sup> وقال ابن شبرمة : إذا ادَّعى الولي على رجل بعينه من أهل المِجْلَة ، فقد برئ أهل المِجْلَة<sup>(٢)</sup> ، وصار دمه هَذْرًا ، إلا أن يُقيم البيّنة على ذلك الرجل . وقال الحسن بن حَيٍّ : يحلف مَنْ كان حاضراً من أهل المِجْلَة من ساكني أو مالك خمسين يمينًا : ما قتلته ، ولا علمت قاتلاً . فإذا حلفوا كان عليهم الدية ، ولا يُستحلف مَنْ كان غائبًا وإن كان مالكًا ، وسواء كان به أثر أو لم يكن . وقال عثمان البتي : يُستحلف منهم خمسون رجلًا : ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلاً . ثم لا شيء عليهم غير ذلك ، إلا أن تقوم البيّنة على رجل بعينه أنه قتله .

وكان مسلم بن خالد الزنجي وأهل مكة لا يرون القسامة . وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وسليمان بن يسار ، وسالم بن عبد الله ، وقتادة ، والحسن . وإليه ذهب ابن علية . وقال الحسن البصري : القتل بالقسامة جاهلية<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر :<sup>(٤)</sup> من حجة مالك ، والشافعي في أحد قوليه أنه يوجب القَوْدَ في القَسامة ، ومن قال بقولهما ، مع<sup>(٥)</sup> الآثار المتقدم ذكرها في هذا

(١ - ١) سقط من النسخ . والمثبت من مختصر اختلاف العلماء ١٧٨/٥ وما سيأتي ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٢) أخرجه ابن معين في تاريخه ٢٦/٤ ، والبيهقي ١٢٩/٨ .

(٣ - ٣) في ف : « أما مالك والشافعي ومن قال بقولهما فالحجة لهم » .

الباب - ما حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : التمهيد  
 حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا محمود<sup>(١)</sup> بن خالد وكثير بن عبيد ، قالوا :  
 حدثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ،  
 عن جده ، أن رسول الله ﷺ قتل بالقسامة رجلاً من بني نصر بن  
 مالك<sup>(٢)</sup> .

وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أنه قضى فيها بالقود ، وقضى بها  
 عبد الله بن الزبير ، وحسبك بقول مالك : إنه الذي لم يزل عليه علماء أهل  
 المدينة قديماً وحديثاً .

واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة لقوله في هذا الباب بحديث مالك ، عن  
 أبي ليلى ، عن سهل بن أبي حنمة في هذه القصة قوله : « إما أن يذوا  
 صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا بحرب » . قالوا : ومعلوم أن النبي ﷺ لم يقل ذلك  
 لهم إلا وقد تحقق عنده<sup>(٣)</sup> قبل ذلك بحمد الله ومنه وجود القتل بخير ،  
 فدل ذلك على وجوب الدية على اليهود ، لوجود القتل بينهم ؛ لأنه لا يجوز  
 أن يؤذنوا بحرب إلا بمنعهم حقاً واجباً عليهم . واحتجوا أيضاً بما روى عن

(١) في الأصل : « محمد » . وينظر تهذيب الكمال ٢٧ / ٢٩٥ .

(٢) أخرجه البيهقي ١٢٧ / ٨ من طريق محمد بن بكر به . وهو عند أبي داود (٤٥٢٢) .

(٣) في م : « عندهم » .

التمهيد عمر بن الخطاب في رجلٍ وُجد قتيلاً بينَ قريتين ، فجعله على أقربهما ، وأحلفهم خمسين يمينا : ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلاً . ثم أغرهم الدية . فقال الحارث بن الأزعم : نحلف ونغرم ؟ قال : نعم<sup>(١)</sup> . قالوا : وحديث سهل مضطرب . قالوا : والمصير إلى حديث ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، وسليمان بن يسار ، عن رجالٍ من الأنصار في هذه القصة أولى<sup>(٢)</sup> ؛ لأن نقلته أئمة فقهاء حفاظ لا يعدل بهم غيرهم ، وفيه : فجعلها رسول الله ﷺ دية على اليهود ، لأنه وُجد بين أظهرهم .

وأما مالك ، والشافعي ، والليث بن سعد ، فقالوا : إذا وُجد قتيلاً في محلة قوم ، أو في قبيلة قوم ، لم يستحق عليهم بوجوده شيء ، ولم تجب به قسامة . حتى تكون الأسباب التي شرطوها ، كل على أصله الذي قدمنا عنه . قال ابن القاسم عن مالك : سواء وُجد القتل في محلة قوم ، أو دار قوم ، أو أرض قوم ، أو في سوق ، أو مسجد جماعة ، فلا شيء فيه ولا قسامة ، وقد طُلّ دمه .

قال أبو عمر : المحلة قرية البوادي والمجاشير<sup>(٣)</sup> والقياطن<sup>(٤)</sup> ، وكذلك

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٠٢/٣ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٧٠ .

(٣) المجاشير ، من الجشَر : وهم القوم يبيتون مع الإبل في المرعى لا يأوون بيوتهم . التاج ( ج ش ر ) .

(٤) القياطن ، من قطن بالمكان يقطن قطونا ؛ أقام به وتوطن فهو قاطن . اللسان ( ق ط ن ) .



وقال الشافعي : إذا وُجد في محلّة أو قبيلة قتيلٌ ، وهم أعداؤه ، لا يُحيطُ بهم غيرُهم ، فذلك لو تُقسّم معه ، وإن خالطهم غيرُهم ، فقد طُلّ دمه ، إلا أن يدعى الأولياء على أهلِ المحلّة ، فيحلفون ويترعون . وفرّق الشافعي بين أن يكون أهلُ القبيلة والمحلّة أعداءَ المقتول فيجعل عقله عليهم مع القسامة ، أو لا يكونوا فلا يلزمهم شيء ، وكذلك لو وُجد قتيلٌ في ناحية ليس بقربه إلا رجلٌ واحدٌ ، ووُجد بقربه رجلٌ في يده سكينٌ ملطوخةٌ بالدم ، فإنه يجعل ذلك لو ثا يُقسّم معه ، وسواء كان به أثرٌ أم لم يكن . واعتبر أبو حنيفة إن كان بالقتيل أثرٌ فيجعل على القبيلة ، أو لا يكون له أثرٌ فلا يجعله على أحد . وقولُ الثوري ، وابنِ شبرمة ، وعثمانُ البتي ، وابنُ أبي ليلى ، في القسامة كقولِ أبي حنيفة ، إلا أنه سواءً عندهم كان به أثرٌ أم لم يكن به أثرٌ .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، وسائرُ أهلِ العلم غيرَ مالكٍ والليث : لا يُعتبرُ بقولِ المقتول : دمي عند فلان . ولا يُستحقُّ بهذا القولُ قسامةٌ . واحتجَّ جماعةٌ من المالكيين لمذهبِ مالكٍ في ذلك بقصةِ المقتولِ من بني إسرائيل ، إذ ذُبِحَت البقرة وضُربَ ببعضُها<sup>(١)</sup> فأحياه

التمهيد الله ، فقال : فلان قتلنى . فأخذ بقوله . وردّ المخالف هذا بأن تلك آية لبنى إسرائيل لا سبيل إليها اليوم ، وبأن شريعتنا فيها أن الدماء والأموال لا تستحق بالدعاوى دون البيّنات ، ولم نعتد بشريعة من قبلنا ؛ لقوله عز وجل : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة : ٤٨] .<sup>(١)</sup> وقيل بنى إسرائيل لم يقسم أحد عليه مع قوله : هذا قتلنى . وهذا لا يقوله أحد من علماء المسلمين أن المدعى عليه يقتل بقول المدعى دون بينة ولا قسامة ، فلا معنى لذكر قتيل بنى إسرائيل هل هنا ، وقد أجمع العلماء على أن<sup>(٢)</sup> قول الذى تحضره الوفاة لا يصدق على غيره فى شيء من الأموال ، فالدماء أحق بذلك ، و<sup>(٣)</sup> قد علمنا أن<sup>(٤)</sup> من الناس من يحب الاستراحة من الأعداء للبين والأعقاب ، ونحو هذا مما يطول ذكره .

وقال مالك : إذا كان القتل عمدا حلف أولياء المقتول خمسين يمينا على رجل واحد وقتلوه . قال ابن القاسم : لا يقسم فى العمد إلا اثنان فصاعدا ، كما أنه لا يقتل بأقل من شاهدين ، وكذلك لا يحلف النساء فى العمد ؛ لأن شهادتهن لا تجوز فيه ، ويحلفن فى الخطأ من أجل أنه مال ، وشهادتهن جائزة فى الأموال . وعند الشافعى : يقسم الولي ، واحدا كان أو أكثر ، على واحد مدعى عليه ، وعلى جماعة مدعى عليهم . ومن حجة

(١ - ١) فى ف : « واعترضوا فى ذلك بأن » .

(٢ - ٢) فى ف : « لا يعلم » .

الشافعي أنه ليس في قول رسول الله ﷺ : « يُقَسِّمُ مِنْكُمْ خَمْسُونَ عَلَى التَّمْهِيدِ رجلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ بِرُؤْمَتِهِ » . ما يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُ أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى تَعْيِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الدَّمُ ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ جَمَاعَةً . وَمِنْ حُجَّتِهِ أَيْضًا فِي ذَلِكَ أَنَّ الْقَسَامَةَ بَدَلٌ مِنَ الشَّهَادَةِ ، فَلَمَّا كَانَتِ الشَّهَادَةُ تُقْتَلُ بِهَا الْجَمَاعَةُ ، فَكَذَلِكَ الْقَسَامَةُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالاحتجاج على هذه الأقوال ولها يطول . والله المستعان .

وقال أبو حنيفة : لَا يُسْتَحَقُّ بِالْقَسَامَةِ قَوْدٌ . خِلَافَ قَوْلِ مَالِكٍ . وَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ الْقَسَامَةَ يُسْتَحَقُّ بِهَا الْقَوْدُ وَيُقْتَلُ بِهَا الْوَاحِدُ وَالْجَمَاعَةُ إِذَا أَقْسَمُوا عَلَيْهِمْ فِي الْعَمْدِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ ، أَوْ قَاتِلِكُمْ » . وَالْقَوْلُ الْآخَرُ ؛ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ الْقَسَامَةَ تُوجِبُ الدِّيَةَ دُونَ الْقَوْدِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ جَمِيعًا ، إِلَّا أَنَّهَا فِي الْعَمْدِ فِي أَمْوَالِ الْجَنَاقَةِ ، وَفِي الْخَطَأِ عَلَى الْعَاقِلَةِ . وَالْحُجَّةُ مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ فِي إِسْقَاطِ الْقَوْدِ فِي الْقَسَامَةِ حَدِيثُ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ سَهْلِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ : « إِمَّا أَنْ يَذُوبَا صَاحِبَكُم ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ » <sup>(١)</sup> . وَتَأْوِلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا فِي قَوْلِهِ : « دَمَ صَاحِبِكُمْ » : دِيَّةَ صَاحِبِكُمْ ؛ لِأَنَّ مَنْ اسْتَحَقَّ دِيَّةَ صَاحِبِهِ فَقَدْ اسْتَحَقَّ دَمَهُ ؛ لِأَنَّ الدِّيَةَ قَدْ

التمهيد تؤخذ في العمد ، فيكون ذلك استحقاقاً للدم .

قال أبو عمر: الظاهر في ذكر الدِّمِ القَوْدُ ، والله أعلم . وسيأتى ذكر حديث أبي ليلى في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله ، ويأتى القول في هذا المعنى فيه هناك <sup>(١)</sup> بعون الله .

قال أبو عمر: كلُّ مَنْ أوجب الحكم بالقسامة من علماء الحجاز والعراق ، فهم في ذلك على معنيين وقولين ؛ فقومٌ أوجبوا الدية والقسامة بوجوب القتل فقط ، ولم يُراعوا معنى آخر ، وقومٌ اعتبروا اللوث ، فهم يطلبون ما يغلب على الظن وما يكون شبهةً يتطرق بها إلى حراسة الدماء ، ولم يطلبوا في القسامة الشهادة القاطعة ولا العلم البت ، وإنما طلبوا شبهةً وسُموه لوثاً ، لأنه يُلطَّحُ المُدَّعى عليه ، ويوجبُ الشبهة ، ويتطرقُ به <sup>(٢)</sup> إلى حراسة النفس وحقن الدماء ، إذ في القصاص حياة ، والخير كله في ردع السفهاء والجنّة . وقد قدّمنا عن مالك وغيره هذا المعنى ، فلذلك وردت القسامة ، والله أعلم ، ولا أصلَ لهم في القسامة غير قصة عبد الله بن سهل الحارثي الأنصاري المقتول بخيبر ، على ما قد ذكرنا من <sup>(٣)</sup> الروايات بذلك

(١) ينظر ما تقدم ص ٣٥٦ - ٣٦٢ .

(٢) في ف : « بها » .

(٣) ليس في : الأصل .

الموطأ

قال يحيى : قال مالك : الأمرُ المجتمَعُ عليه عندنا ، والذي سَمِعْتُ مِمَّنْ أَرْضَى فِي الْقَسَامَةِ ، والذي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ ، أَنْ يُدَّأَّ بِالْأَيْمَانِ الْمُدَّعُونَ فِي الْقَسَامَةِ ، فَيَحْلِفُونَ ، وَأَنَّ الْقَسَامَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَقُولَ الْمُقْتُولُ : دُمِي عِنْدَ فُلَانٍ . أَوْ يَأْتِيَ وَلَاؤُهُ الدِّمَ بَلَّوْثٍ مِنْ بَيِّنَةٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَاطِعَةً عَلَى الَّذِي يُدَّعَى عَلَيْهِ الدِّمُ ، فَهَذَا يَوْجِبُ الْقَسَامَةَ لِلْمُدَّعِيَنِ الدِّمَ عَلَى مَنْ ادَّعَاهُ

التمهيد

على اختلافها مُوعِبَةٌ وَاضِحَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَفِي رَدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْأَيْمَانَ فِي الْقَسَامَةِ دَلِيلٌ عَلَى رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي إِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنْهَا فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي رَدِّ الْيَمِينِ ، وَهَذَا أَصْلُهُمْ فِي ذَلِكَ . وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ فَهَمْ يَقْضُونَ بِالنُّكُولِ ، وَلَا يَرْوُونَ رَدَّ يَمِينٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَقُوقِ وَالِدَعَاوَى . وَالْقَوْلُ بِرَدِّ الْيَمِينِ أَوْلَى وَأَصَحُّ ؛ لِمَا رَوَى مِنَ الْأَثَرِ فِي ذَلِكَ ، وَأَمَّا النُّكُولُ ، فَلَا أَثَرُ فِيهِ وَلَا أَصْلٌ يَعْضُدُهُ ، وَلَمْ نَرَفِ الْأَصُولَ حَقًّا ثَبَتَ عَلَى مُنْكَرٍ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ ، وَالنُّكُولُ سَبَبٌ وَاحِدٌ ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ ضَمِّ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِلَيْهِ ، كَمَا ضُمَّ شَاهِدٌ إِلَى شَاهِدٍ مِثْلِهِ ، أَوْ يَمِينٍ الطَّالِبِ . وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ .

الاستدكار

قال مالك في « موطئه » : الأمرُ المجتمَعُ عليه عندنا ، والذي سَمِعْتُ مِمَّنْ أَرْضَى فِي الْقَسَامَةِ ، والذي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ فِي الْقَدِيمِ

القبس

الموطأ عليه ، ولا تجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين .

قال مالك : وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا ، والذي لم يزل عليه عمل الناس ، أن المبدئين بالقسامة أهل الدم والذين يدعونه في العمد والخطأ .

قال مالك : وقد بدأ رسول الله ﷺ الحارثيين في صاحبهم الذي قُتل بخيبر .

---

الاستدكار والحديث ، أن يُبدأ بالأيمان المدعون في القسامة ، فيحلفون<sup>(١)</sup> ، وأن القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين ؛ إما أن يقول المقتول : دمي عند فلان . أو يأتي ولاؤه الدم بלוث من يئنة ، وإن لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم ، فهذا يوجب القسامة للمدعين الدم على من ادعوه عليه ، ولا تجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين .

قال مالك : وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا ، أن أهل الدم يدعون بالإيمان في العمد والخطأ . قال : وقد بدأ رسول الله ﷺ الحارثيين في صاحبهم الذي قُتل بخيبر .

قال أبو عمر : لم يختلف قول مالك وأصحابه ، أن قول المقتول قبل

---

القبس .....

---

(١) ليس في : الأصل .

موته : دمي عند فلان . أنه لو ثبت يُوجب القسامة ، ولم يتابع مالكاً على ذلك الاستدكار  
أحد من أئمة أهل العلم إلا الليث بن سعد ؛ فإنه تابعه فقال : الذي يوجب  
القسامة أن يقول المقتول : فلان قتلني . أو يأتي من الصبيان والنساء  
والنصارى ومن يشبههم ممن لا يقطع بشهادته أنهم رأوا هذا حين قتل  
هذا ، فإن القسامة تكون مع ذلك .

واختلف أصحاب مالك فيما رَووه عن مالك " وقالوه " في معنى  
اللوث الموجب للقسامة ؛ فروى ابن القاسم ، عن مالك ، أن الشاهد  
الواحد العدل لو ثبت . وروى عنه أشهب ، أن <sup>(٢)</sup> الشاهد الواحد لو ثبت وإن  
لم يكن عدلاً . قال : وقال لي مالك : اللوث : الأمر الذي ليس بقوي ولا  
قاطع . واختلفوا في المرأة الواحدة ؛ هل تكون شهادتها لو ثبت تُوجب  
القسامة ؟ وكذلك اختلفوا في النساء والصبيان ، وقد ذكرنا اختلافهم في  
ذلك في كتاب « اختلاف أقوال مالك وأصحابه » .

وقال الشافعي : إذا <sup>(٣)</sup> كان مثل السبب <sup>(٣)</sup> الذي قضى فيه رسول الله  
ﷺ بالقسامة حكمتُ بها ، وجعلتُ الدية على المدعى عليهم . فإن

(١ - ١) سقط من م ، وفي الأصل : « فقالوا » ، وفي ح : « وقال » ، وفي هـ : « وقالوا » .

(٢ - ٢) في الأصل ، م : « الواحد العدل » .

(٣ - ٣) في الأصل : « كان مثل الطيب مثل السلب » ، وفي ح ، هـ : « كان مثل الميت » ، وفي

م : « مثل الطيب مثل السلب » .

الاستدكار قيل : وما السبب الذى حَكَمَ فيه رسولُ الله ﷺ ؟ قيل : كانت خبيْرُ دَلَرٍ يهودَ مَخْضَةً لا يُخَالِطُهُمْ غَيْرُهُمْ ، وكانت العداوةُ بينَ الأنصارِ وبينَهُم ظاهرةً ، وخرجَ عبدُ الله بنُ سهلٍ بعدَ العصرِ ، فوجدَ قتيلاً قبلَ الليلِ ، فيكادُ أن يغلبَ على مَنْ سَمِعَ هذا أنه لم يقتله إلا بعضُ اليهودِ . فإذا كانت دارٌ <sup>(١)</sup> مَخْضَةً أو قَبِيلَةً ، وكانوا أعداءَ المقتولِ ، فادَّعى الوليُّ قتله عليهم ، فلهم القَسَامَةُ .

قال : وكذلك لو دَخَلَ نفَرٌ بيتًا لم يكنْ معهم غيرُهُمْ ، أو كانوا فى صحراءَ ، أو كان زحامٌ فلا يَفْتَرِقُونَ إلا وقتيلٌ بينهم ، أو وُجِدَ قتيْلٌ فى ناحيةٍ ليس إلى جنبِهِ عينٌ ولا أثرٌ إلا رجلٌ مَخْتَضِبٌ بدمِهِ فى مقامِهِ ذلك ، أو تأتى بَيِّنَةٌ متفرقةٌ مِنَ المسلمين مِنْ نَوَاحٍ شَتَّى لم يجتمعوا ، فيشهدُ كُلُّ واحدٍ منهم على الانفرادِ أنه قتله ، فتتواطأ شهادتُهُمْ ، ولم يَسْمَعْ بعضهم شهادةَ بعضٍ وإن <sup>(٢)</sup> لم يكونوا ممن يعدلُ ، أو يشهدُ رجلٌ عدلٌ أنه قتله ؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ هذا يغلبُ على عقلي <sup>(٣)</sup> الحاكمِ أنه كما ادَّعى وَلِيُّ المقتولِ .

قال الشافعى : والأصلُ المُجْتَمَعُ عليه أن اليمينَ لا يُستحقُّ بها شَيْءٌ ، وإنما هى لدفعِ الدَّعْوَى ، إلا أن رسولَ الله ﷺ سَأَلَ فى الأموالِ أن تُؤخَذَ

(١) بعنه فى ح ، ه ، م : «يهود» .

(٢) سقط من : ح ، ه ، م .

(٣) فى الأصل ، م : «حكم» .



باليَمِينِ مع الشَّاهِدِ<sup>(١)</sup> ، وفي دَعْوَى الدِّمَاءِ أَنْ تُسْتَحَقَّ بِهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا مَا اسْتَذَكَارَ يَغْلِبُ عَلَى عَقُولِ<sup>(٢)</sup> الْحُكَّامِ أَنَّهُ مُمْكِنٌ غَيْرُ مَدْفُوعٍ مِنَ الْأُمُورِ<sup>(٣)</sup> الَّتِي وَصَفْنَا .  
 قَالَ : وَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُقْسِمَ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَكُلٌّ مِنْ أُمُكَّنَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ وَفِي جَمَلَتِهِمْ ، وَسَوَاءٌ كَانَ بِالْقَتِيلِ جُرْحٌ أَوْ أَثَرٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقْتَلُ بِمَا لَا أَثَرَ لَهُ .

قَالَ : فَإِنْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ ، لَمْ يُقْسِمِ الْوَلِيُّ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ ، أَوْ إِقْرَارٍ مِنْهُ بِذَلِكَ .

قَالَ : وَلَا يُنْظَرُ إِلَى دَعْوَى الْمَيِّتِ وَقَوْلِهِ : دِمِّي عِنْدَ فُلَانٍ . لِأَنَّ السُّنَّةَ الْمُجْتَمَعَةَ عَلَيْهَا أَلَّا يُعْطَى أَحَدٌ بِدَعْوَاهُ شَيْئًا ؛ دَمًا وَلَا غَيْرَهُ . قَالَ : وَلَوْ رَثَّةَ الْقَتِيلِ أَنْ يُقْسِمُوا وَإِنْ كَانُوا غَيْبًا عَنْ مَوْضِعِ الْقَتِيلِ ؛ لِأَنَّهُ مُمْكِنٌ أَنْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ بِاعْتِرَافِ الْقَاتِلِ عِنْدَهُمْ ،<sup>(٤)</sup> أَوْ بَيِّنَةٍ<sup>(٥)</sup> لَا يَقْبَلُهَا الْحَاكِمُ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ عِنْدَهُمْ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ مَا يُعْلَمُ بِهِ مَا غَاب . وَيَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ : اتَّقُوا اللَّهَ ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بَعْدَ الْاسْتِثْبَاتِ وَالْيَقِينِ عَلَى مَنْ تَدْعُونَ عَلَيْهِ الدَّمَ . وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَ أَيْمَانَهُمْ مَتَى حَلَفُوا ؛ مُسْلِمِينَ كَانُوا أَوْ كَافِرِينَ ، عَلَى

(١) تقدم تخريجه في شرح الحديث (١٤٦٢) من الموطأ .

(٢) في الأصل ، و ، ط ، ١ ، م : «قلوب» .

(٣) في الأصل ، ح ، هـ ، و ، م : «الأموال» .

(٤ - ٥) في الأصل : «أو بشهادة بينة» ، وفي م : «وبشهادة بينة» .

الاستدكار مسلمين وعلى كافرين ؛ لأن كُلاً ولي دمه ووارث دية .

قال أبو عمر : ليس أحد من أهل العلم يُجيز لأحد أن يحلف على ما لم يعلم ، أو أن يشهد بما لم يعلم ، ولكنه يحلف على ما لم يَر ولم يحضر ، إذا صحَّ عنده وعلمه بما يَقَع العلم بمثله ، فإذا صحَّ ذلك عنده واستيقنه حلف عليه ، وإلا لم يحلَّ له .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد : إذا وُجد قتيل في مَحِلَّة وبه أثر ، وادَّعى الولي على أهل المَحِلَّة أنهم قتلوه ، أو على أحد منهم بعينه ، استحلف من أهل المَحِلَّة خمسون رجلاً بالله : ما قتلنا ، ولا علمنا قاتلاً . يختارهم الولي ، فإن لم يَتَلَفُوا خمسين ، كُثِّرَت عليهم الأيمان ، ثم يَغْرَمُونَ الدية ، وإن نكلوا عن اليمين حُسِبُوا حتى يَقْرُوا أو يحلفوا . وهو قول زُفَر . وروى الحسن بن زياد ، عن أبي يوسف : إذا أبوا أن يُقْسِمُوا تركهم ولم يحبسهم ، وجعل الدية على العاقلة في ثلاث سنين . وقالوا جميعاً : إن ادَّعى الولي على رجل من غير أهل المَحِلَّة ، فقد أبرأ أهل المَحِلَّة ، ولا شيء له عليهم . وقول الثوري مثل قول أبي حنيفة في ذلك كله ، إلا أن ابن المبارك روى عنه : إن ادَّعى الولي على رجل بعينه ، فقد أبرأ أهل المَحِلَّة غيره <sup>(١)</sup> . وقال ابن شُبْرُمَة : إذا ادَّعى الولي على رجل بعينه

(١) في و : « عنده » .

مِنْ أَهْلِ الْمَحِلَّةِ ، فَقَدْ بَرَّئَ أَهْلَ الْمَحِلَّةِ ، وَصَارَ دُمُهُ هَذَرًا ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَةَ الْاِسْتِذْكَارَ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ . وَقَالَ عَثْمَانُ الْبَيْتِيُّ : يُسْتَحْلَفُ مِنْ أَهْلِ الْمَحِلَّةِ خَمْسُونَ رَجُلًا : مَا قَتَلْنَا ، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا . ثُمَّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ غَيْرُ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَةَ عَلَى رَجُلٍ بَعِيْنِهِ أَنَّهُ قَتَلَهُ .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : قَوْلُ عَثْمَانَ الْبَيْتِيِّ مُخَالَفٌ لِمَا قَضَى بِهِ عَمْرٌو ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مِنْ رَوَايَةِ الْكُوفِيِّينَ .

عَنْ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْأَزْمَعِ ، أَنَّ عَمْرٌو ابْنَ الْخَطَّابِ أَحْلَفَ الَّذِينَ وُجِدَ الْقَتِيلُ عَنْدهُمْ وَأَغْرَمَهُمُ الدِّيَّةَ ، فَقَالَ لَهُ الْحَارِثُ بْنُ الْأَزْمَعِ : أَيَحْلِفُونَ وَيَغْرَمُونَ ؟ قَالَ : نَعَمْ <sup>(١)</sup> .

وَرَوَى الْحَسَنُ ، عَنْ الْأَحْنَفِ ، عَنْ عَمْرٍو ، أَنَّهُ اشْتَرَطَ عَلَى أَهْلِ الدِّمَةِ : إِنْ قُتِلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِأَرْضِهِمْ فَعَلَيْكُمْ الدِّيَّةُ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : اتَّفَقَ مَالِكٌ ، وَاللَيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي مَحِلَّةٍ قَوْمٍ أَوْ فِي قَبِيلَةٍ <sup>(٣)</sup> ، لَمْ يُسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ بِوُجُودِهِ فِيهِمْ شَيْءٌ ، وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ <sup>(٤)</sup> قَسَامَةٌ بِوُجُودِهِ حَتَّى تَكُونَ الْأَسْبَابُ الَّتِي شَرَطُوهَا <sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٨١/٩ ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٠١/٣ من طريق أبي إسحاق به .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٧٧/١٢ ، والبيهقي ١٩٦/٩ من طريق الحسن به .

(٣) في الأصل ، م : «فنائهم» .

(٤) في الأصل ، م : «فيهم» .

(٥) في هـ ، م : «شروطها» ، وفي ط ١ : «شرطها» .

قال مالك : فإن حلف المُدَّعون استحقوا دمَ صاحِبِهِم ، وقتلوا من حلفوا عليه ، ولا يُقتلُ في القسامة إلا واحدٌ ، لا يُقتلُ فيها اثنان ، يحلفُ من ولاةِ الدمِ خمسون رجلاً خمسين يمينًا ، فإن قُلَّ عددهم أو نكَل بعضهم ، رُدَّتِ الأيمانُ عليهم ، إلا أن يَنكُلَ أحدٌ من ولاةِ المقتولِ ولاةِ الدمِ الذين يجوزُ لهم العفوُ عنه ، فإن نكَل أحدٌ من أولئك فلا سبيلَ إلى الدمِ إذا نكَل أحدٌ منهم .

قال مالك : وإنما تُرَدُّ الأيمانُ على من بقي منهم إذا نكَل أحدٌ ممن لا يجوزُ له عفوٌ .

الاستدكار في وجوبِ القسامةِ عندهم ، على ما قدَّمنا عنهم . وهو قولُ أحمدَ ، وداودَ .

قال مالك : فإن حلف المُدَّعون استحقوا دمَ صاحِبِهِم ، وقتلوا من حلفوا عليه ، ولا يُقتلُ في القسامة إلا واحدٌ ، ولا يُقتلُ فيها اثنان ، يحلفُ من ولاةِ الدمِ خمسون رجلاً خمسين يمينًا ، فإن قُلَّ عددهم أو نكَل بعضهم ، رُدَّتِ الأيمانُ عليهم ، إلا أن يَنكُلَ أحدٌ من ولاةِ المقتولِ ، ولاةِ الدمِ الذين يجوزُ لهم العفوُ عنه ، فإن نكَل أحدٌ من أولئك فلا سبيلَ إلى الدمِ إذا نكَل أحدٌ منهم .

قال مالك : وإنما تُرَدُّ الأيمانُ على من بقي منهم إذا نكَل أحدٌ ممن لا

الموطأ

قال : فإن نكَل أحدٌ من ولاةِ الدم الذين يجوزُ لهم العفو عن الدم وإن كان واحداً ، فإن الأيمانَ لا تُردُّدُ على مَنْ بَقِيَ من ولاةِ الدم إذا نكَل أحدٌ منهم عن الأيمانِ ، ولكنَّ الأيمانَ إذا كان ذلك تُردُّدُ على المُدَّعى عليهم ، فيحلفُ منهم خمسون رجلاً خمسين يميناً ، فإن لم يبلغوا خمسين رجلاً رُدَّتِ الأيمانُ على مَنْ حلفَ منهم ، فإن لم يوجد أحدٌ يحلفُ إلا الذى ادَّعى عليه ، حلف هو خمسين يميناً وبرئ .

يجوزُ له عفو ، فإن نكَل أحدٌ من ولاةِ الدم الذين يجوزُ لهم العفو عن الدم وإن كان واحداً ، فإن الأيمانَ لا تُردُّدُ على مَنْ بَقِيَ من ولاةِ الدم ، ولكن الأيمانَ إذا كان ذلك تُردُّدُ على المُدَّعى عليهم ، فيحلفُ منهم خمسون رجلاً خمسين يميناً ويبرءون ، فإن لم يبلغوا خمسين رجلاً رُدَّتِ الأيمانُ على مَنْ حلفَ منهم ، فإن لم يوجد أحدٌ يحلفُ إلا الذى ادَّعى عليه ، حلف هو خمسين يميناً وبرئ .

قال أبو عمر : قد تقدَّم فى بابِ العفو اختلافُ الفقهاءِ فيمنَ له العفو عن الدم<sup>(١)</sup> .

والجمهورُ يزَوْن أن كلَّ وارثٍ للدية والمالِ مُستحقٌّ للدم ؛ لأن الدية إنما تُؤخذُ عن الدم ، وعفو كلِّ وارثٍ عندهم جائزٌ عن الدم ، فلا معنى

القبس

(١) ينظر ما تقدم من ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ - ٣٣٠ .

الاستدكار لإعادة ذلك ههنا .

وأما قوله : فإن حلف المدَّعون استحقُّوا دمَّ صاحبيهم ، وقتلوا مَنْ حلفوا عليه . فإن العلماء قديماً قد اختلفوا فيما يُستحقُّ بأيمانِ القَسامةِ ؛ هل يُستحقُّ بها الدَّمُ أو الدِّيةُ ؟ فالذى ذهب إليه مالكٌ فى ذلك قولُ عبدِ اللهِ ابنِ الزبير ، وعمر بنِ عبدِ العزيز<sup>(١)</sup> ، والزهرى<sup>(٢)</sup> ، وابنِ أبى ذئبٍ . وبه قال أحمدُ بنُ حنبلٍ ، وداؤدُ . وقال إسحاقُ بنُ راهويه : مَنْ قال بالقَوْدِ فى القَسامةِ لا أعيبه<sup>(٣)</sup> ، وأما أنا فأذهبُ إلى ما روى عن عمر بنِ الخطابِ ، أنه قال : لا يُقَادُ بالقَسامةِ ، ولكن تَجِبُ بالقَسامةِ الدِّيةُ<sup>(٤)</sup> . قال : والذين يُبدَّعون عندنا بالأيمانِ فى القَسامةِ أولياءُ المقتولِ ، فإن نكلوا عادتِ الأيمانُ إلى أولياءِ<sup>(٥)</sup> الذى ادَّعى عليه<sup>(٥)</sup> القتلُ ، وإن نقصوا عن خمسين رُدَّتْ عليهم الأيمانُ .

وأما قولُ مالكٍ : لا يُقتلُ بالقَسامةِ إلا واحدٌ ، ولا يُقتلُ بها اثنانُ . فقد أثبت على أنه لا يُقتلُ بالقَسامةِ إلا واحدٌ ؛ لأنَّ الذين يقولون : إن

القبس

(١) ينظر ما تقدم ص ٣٨٧ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٧٩ ، ١٨٢٨١) ، وابن أبى شيبة ٣٨٧/٩ ، ٣٨٨ .

(٣) بنى هـ ، م : «أعيبه» .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٨٦) ، وابن أبى شيبة ٣٨٧/٩ .

(٥ - ٥) فى الأصل : «الذين ادعا عليها» ، وفى م : «الذين ادعى عليهم» .

الجماعة تُقتل بالواحد إذا اجتمعوا على قتله عمداً . لا<sup>(١)</sup> يُوجبون قوداً الاستدكار بالقسامة ، وإنما يُوجبون الدية . والزهرى وداود لا يقتلان اثنين بواحد ، كما لا تُقطع عند الجميع يدان بيد . وقد مضت هذه المسألة في موضعها<sup>(٢)</sup> .

ذكر وكيع ، عن حماد بن سلمة ، عن ابن<sup>(٣)</sup> أبي مليكة ، أن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز أقادا بالقسامة<sup>(٤)</sup> .

وروى معمر ، عن الزهرى ، أنه كان يقول : القسامة يُقاد بها<sup>(٥)</sup> .

وابن أبي ذئب ، عن الزهرى مثله ، وزاد : ولا يُقتل بالقسامة إلا واحد<sup>(٦)</sup> .

وقال الشافعى فى المشهور من مذهبه ، وأبو حنيفة ، والثورى ، والحسن بن حى : لا قود بالقسامة ، ولا يُستحق بها إلا الدية . وهو قول جماعة أهل العراق . وقد روى عن أبى بكر وعمر أنهما لم يُقيدا

(١) ليس فى : الأصل .

(٢) ينظر ما تقدم ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٣) ليس فى : الأصل ، ح ، هـ .

(٤) أخرجه ابن أبى شيبة ٣٨٦/٩ ، ٣٨٧ عن وكيع ٤ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٦٣ ، ١٨٢٧٩ ، ١٨٢٨١) عن معمر به بمعناه .

(٦) أخرجه ابن أبى شيبة ٣٨٨/٩ من طريق ابن أبى ذئب ٤ .

الاستذكار بالقَسَامَةِ . وقد قيل : إن أولَ مَنْ حَكَمَ بِهَا عُمَرُ ، وأنه لا يَصِحُّ فيها عن أبي بكرٍ شيءٌ ؛ لأنه من مراسيلِ الحسنِ .

ذكر أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ، قال : حدَّثني عبدُ السلام بنُ حربٍ ، عن عمرو ، عن الحسنِ ، أن أبا بكرٍ وعمرَ والخلفاءَ والجماعةَ الأولى لم يكونوا يقتلون بالقَسَامَةِ .

قال<sup>(١)</sup> : وحدَّثني وكيعٌ ، قال : حدَّثني المسعوديُّ ، عن القاسمِ بنِ عبدِ الرحمنِ ، قال : قال عمرُ بنُ الخطابِ : القَسَامَةُ تُوجِبُ العقلَ ، ولا تُشَيِّطُ الدَّمَ<sup>(٢)</sup> .

قال<sup>(٣)</sup> : وحدَّثني محمدُ بنُ بشرٍ ، قال : حدَّثنا سعيدٌ ، قال : حدَّثنا أبو معشرٍ ، عن إبراهيمَ ، قال : القَسَامَةُ تُسْتَحَقُّ بِهَا الدِّيةُ ،<sup>(٤)</sup> ولا يقادُ بِهَا<sup>(٥)</sup> .  
قال<sup>(١)</sup> : وحدَّثني عبدُ الرّحيمِ ، عن الحسنِ بنِ عمرو ، عن فضيلٍ ، عن إبراهيمَ ، قال : القَوْدُ بالقَسَامَةِ جَوْرٌ .

(١) ابن أبي شيبة ٣٨٧/٩ .

(٢) في النسخ : «بالدم» . والمثبت من مصدر التخريج : وتشيط الدم ، أى : تؤخذ بها الدية ولا يؤخذ بها القصاص . النهاية ٥١٩/٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ٣٨٨/٩ .

(٤ - ٥) ليس فى : الأصل ، م .



قال<sup>(١)</sup> : وحدّثنا محمد بن بشر ، عن سعيد ، عن قتادة ، قال : القَسَامَةُ الاستدكار تُستحقُّ بها الدية ، ولا يُقَادُ بها . وقال الحسن : القتل بالقَسَامَةِ جاهلية<sup>(٢)</sup> .

وذكر عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> ، قال : أخبرنا معمر ، قال : قلت لعبيد الله بن عمر : أعلمت أن رسول الله ﷺ أقاد بالقَسَامَةِ ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : فعمر ؟ قال : لا . قلت : فكيف تَجْتَرِثُونَ عليها ؟ فسكت . قال : فقلت ذلك لمالك ، فقال : لا نَضْعُ<sup>(٤)</sup> أمر رسول الله ﷺ على الخنثي<sup>(٥)</sup> ، لو ابتلى بها أقاد بها .

وقال عبد الرزاق<sup>(٦)</sup> : أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرني يونس بن يوسف ، قال : قلت لسعيد بن المسيب : أعجب من القَسَامَةِ ؛ يأتي الرجل يسأل عن القاتل والمقتول ، لا يعرف القاتل من المقتول ثم يُقسم ! قال : قضى رسول الله ﷺ بالقَسَامَةِ في قتيل خبير ، ولو علم أن الناس يجترثون عليها ما قضى بها .

(١) ابن أبي شيبة ٣٨٧/٩ ، ٣٨٨ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٨٦ .

(٣) عبد الرزاق (١٨٢٧٦) .

(٤) في الأصل ، ح ، هـ ، و ، م : «نضع» . وينظر سنن البيهقي ١٢٩/٨ .

(٥) في الأصل ، ط ١ : «الحبل» ، وفي ح ، هـ : «الحبل» . والخنثي : الخدام . التاج (خ ت ل) .

(٦) عبد الرزاق (١٨٢٧٧) .

وأما قول مالك: يحلف من ولادة الدم خمسون رجلاً خمسين يميناً، فإن نكلوا أو نكل من يجوز له العفو منهم، رُدَّت الأيمان على المُدَّعى عليهم. فإن مالكا، والشافعي، وأصحابهما، والليث، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وداود، يقولون: يُبدَأُ المُدَّعون بالإيمان في القسامة. إلا أن داود لا يقضي بالقسامة، إلا أن يكون القوم يدعون على أهل مدينة أو قرية كبيرة هم أعداء له<sup>(١)</sup>، يدعون أن وليهم قُتل عمداً، ولا يقضي بالقسامة في شيء غير ذلك، ولا يقضي بها في دعوى قتل الخطأ، ولا في شيء لا<sup>(٢)</sup> يُشبهه المعنى المذكور. وأما اشتراطُ العداوة بينَ المقتول وأوليائه وبينَ القاتل وأهل موضعه، فاشتراطها الشافعي، وأحمد، وداود، وليس ذلك في شرط مالك فيما يوجبُ القسامة.

حدَّثني عبيد بن محمد، قال: حدَّثني الحسن بن سلمة بن مَعْلَى، قال: حدَّثني ابنُ الجارود، قال: حدَّثني إسحاق بن منصور، قال: قال لنا أحمد بن حنبل: <sup>(٣)</sup> «الذي أذهب<sup>(٣)</sup> إليه في القسامة حديث بُشير بن

(١) في ح، هـ، و، ط، أ، م: «لهم».

(٢) ليس في: الأصل، م.

(٣ - ٣) في الأصل، م: «في الذي ذهب».

يسار<sup>(١)</sup>؛ إذا كان بين القوم عداوة وشحناء، كما كان بين أصحاب الاستذكار رسول الله ﷺ وبين اليهود، فوجد فيها القتل، فادعى أولياؤه عليهم.

وأما فقهاء الكوفة والبصرة، وكثير من أهل المدينة، فإنهم يُدَّعون في القسامة المدعى عليهم بالأيمان، فإن حلفوا برئوا عند بعضهم، وعند أكثرهم يحلفون ويغرمون الدية؛ اتباعاً لعمر رضى الله عنه، وهو سلفهم في ذلك.

ذكر عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: سمعت ابن شهاب يقول: سنة رسول الله ﷺ أن يكون اليمين على المدعى عليهم إن كانوا جماعة، أو على المدعى عليه إن كان واحداً وعلى أوليائه؛ يحلف منهم خمسون رجلاً إذا لم تكن بيعة يؤخذ بها، فإن نكل منهم رجل واحد ردت قسامتهم ووليها المدعون، فيحلفون بمثل ذلك، فإن حلف منهم خمسون استحقوا الدية، وإن نقصت قسامتهم ورجع منهم واحد، لم يُعطوا الدية.

قال أبو عمر: هذا خلاف ما تقدم عن ابن شهاب، أنه يُوجب القود بالقسامة؛ لأنه لم يُوجب بها هلعنا إلا الدية.

(١) تقدم في الموطأ (١٦٩٤).

(٢) عبد الرزاق (١٨٢٥٤).

الاستدكار وذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup>، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار، عن رجال من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار، أن النبي ﷺ قال لليهود - بدأ بهم - : «<sup>(٢)</sup> يحلف منكم خمسون رجلاً؟». فأتوا، فقال للأنصار: «أتحلفون؟». فقالوا: لا نحلف على الغيب. فجعلها رسول الله ﷺ دية على اليهود؛ لأنه وُجد بين أظهرهم.

قال أبو عمر: هذه حجة قاطعة للثوري، وأبي حنيفة، وسائر أهل الكوفة.

قال عبد الرزاق<sup>(٣)</sup>: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني الفضل، عن الحسن، أنه أخبره أن النبي ﷺ بدأ باليهود فأتوا أن يحلفوا، فردّ القسامة على الأنصار، وجعل العقْل على اليهود.

قال<sup>(٤)</sup>: وأخبرني معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، و<sup>(٥)</sup> عن يحيى بن سعيد، أن النبي ﷺ بدأ بالأنصار، وقال لهم: «اخلفوا واستحفظوا».

(١) عبد الرزاق (١٨٢٥٢).

(٢ - ٢) في الأصل، م: «يحلفون لكم».

(٣) عبد الرزاق (١٨٢٥٥).

(٤) عبد الرزاق (١٨٢٥٧).

(٥) ليس في: الأصل، ه، و، م. وينظر تهذيب الكمال ٤٥٨/٣، ٤٥٩.

فَأَتَوْا أَنْ يَحْلِفُوا، فَقَالَ لَهُمْ: «أَيَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ؟». فَقَالُوا: مَا تُبَالِي. <sup>الاستدلال</sup> <sup>اليهود</sup> أَنْ يَحْلِفُوا. فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ بِمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ.

قال أبو عمر: قد تقدمت الأحاديث المسندة في هذا الباب بالقولين جميعاً، وذلك يُغْنِي عن إعادتها.

وذكر أبو بكر<sup>(١)</sup>، قال: حدثني أبو معاوية وشبابة بن سوار، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، قال: قضى رسول الله ﷺ في القسامة أن اليمين على المدعى عليهم.

قال أبو عمر: هذا خلاف ما تقدم من رواية ابن إسحاق عنه<sup>(٢)</sup>، عن سهل بن أبي حثمة، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو بكر<sup>(٤)</sup>: وحدثني أبو معاوية ومعه بن عيسى، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يرى القسامة على المدعى عليهم.

قال<sup>(٥)</sup>: وحدثني محمد بن بكر، عن ابن جريج، قال: أخبرني

(١) ابن أبي شيبة ٣٨٤/٩، ٣٨٥.

(٢) ليس في: الأصل، م.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٦٨ - ٣٧٠.

(٤) ابن أبي شيبة ٣٨٥/٩ عن أبي معاوية - وحده - ٤٠، وينظر الجوهر النقي ١٢٥/٨.

(٥) ابن أبي شيبة ٣٨٤/٩.

الاستذكار عُبيد<sup>(١)</sup> الله بن عمر، أنه سَمِعَ أصحابًا لهم<sup>(٢)</sup> يُحَدِّثُونَ، أن عمرَ بنَ عبد العزيزِ بدأ المُدْعَى عليهم باليمينِ، ثم صَمَّنَهُم العَقْلَ.

قال<sup>(٣)</sup>: وأخبرنا أبو معاوية، عن مُطِيعٍ، عن فضيلِ بنِ عمرو، عن ابنِ عباسٍ، أنه قَضَى بالقَسَامَةِ على المُدْعَى عليهم.

قال أبو عمر: السُّنَّةُ المُجْتَمَعُ عليها<sup>(٤)</sup>، أن البيِّنَةَ على المُدْعَى واليمينَ على المنكِرِ. يُروى من أخبارِ الآحادِ، عن ابنِ عباسٍ، عن النبي ﷺ.

حدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ، قال: حدَّثني قاسمُ بنُ أصبغٍ، قال: حدَّثني محمدُ بنُ إسماعيلَ الصائغِ، وحدَّثنا أحمدُ بنُ قاسمٍ، قال: حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغٍ، قال: حدَّثنا الحارثُ بنُ أبي أسامةٍ، قال: حدَّثني يحيى ابنُ<sup>(٥)</sup> أبي بُكيرٍ، قال: حدَّثني نافعُ بنُ عمرِ الجُمَحِيُّ<sup>(٦)</sup>، عن ابنِ أبي مُليكةٍ، قال: كَتَبْتُ إلى ابنِ عباسٍ في امرأتينِ أخرجت إحداهما يَدَها تَشْحَبُ دَمًا، فقالت: أَصَابَتْنِي هذه. وَأَنْكَرَتِ الأُخْرَى، قال: فَكَتَبْتُ إِلَيْ

(١) في ح، هـ، م: «عبد». وينظر تهذيب الكمال ١٩/١٢٤.

(٢) في الأصل «له».

(٣) ابن أبي شيبة ٩/٣٨٤.

(٤) بعده في ح، هـ، و، ط١: «في».

(٥ - ٥) في الأصل: «بكير»، وفي ح، هـ، م: «أبي بكر»، وفي و: «أبي كثير». وينظر

تهذيب الكمال ٣١/٢٤٥.

(٦) سقط من: م، و في الأصل: «الجهني». وينظر تهذيب الكمال ٢٩/٢٨٧.

ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «إن اليمين على المدعى عليه». الاستذكار  
وقال: «لو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس دماء قوم وأموالهم». اذعها فافراً عليها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧]. فقرأت عليها فاعترفت، فبلغه ذلك فستره<sup>(١)</sup>.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثني قاسم، قال: حدثني محمد بن الجهم، قال: حدثني عبد الوهاب، قال: أخبرنا ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء قوم وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»<sup>(٢)</sup>.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثني قاسم، قال: حدثني عبيد بن عبد الواحد<sup>(٣)</sup>، قال: حدثني أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثني إبراهيم بن سعيد، عن ابن إسحاق، قال: حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن عبد الرحمن بن بجير بن قنطير، أحد بني حارثة، قال

(١) تقدم تخريجه في ١٤١/١٨.

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٧٥.

(٣ - ٣) في الأصل: «عبد الوارث»، وفي ح، هـ، م: «عبيد الله بن عبد الواحد».

قال مالك : وإنما فُرق بين القَسامة في الدم والأيمان في الحقوق ،  
أن الرجل إذا دأب الرجل استثبت عليه في حقه ، وأن الرجل إذا أراد قتل  
الرجل لم يقتله في جماعة من الناس ، وإنما يلتمس الخلوة .

الاستدكار محمد بن إبراهيم : وإيتم الله ، ما كان سهل بأكثر علماً منه ، ولكنه  
كان أسن منه ، إنه قال : والله <sup>(١)</sup> ما كان الشأن هكذا ، ولكن سهلاً  
أوهم ، ما قال رسول الله ﷺ للأنصار احلِفوا على ما لا علم لكم به ،  
ولكنه كتب إلى يهود حين كلمته الأنصار : « إنه قد وُجد قتيل بين  
أظهركم ، فذوه » . فكتبوا إليه يحلفون بالله ما قتلوه ، ولا يعلمون له  
قاتلاً ، فوداه رسول الله ﷺ من عنده <sup>(٢)</sup> .

قال أبو عمر : ليس مثل هذا عند أهل العلم بشيء ؛ لأن شهادة العدل  
لا تدفع بالإنكار لها ؛ لأن الإنكار لها جهل بها ، وسهل قد شهد بما علم  
وحضر القصة ، وركضته منها ناقة حمراء .

قال مالك : وإنما فُرق بين القَسامة في الدم والأيمان في الحقوق ، أن  
الرجل إذا دأب الرجل استثبت عليه في حقه ، وأن الرجل إذا أراد قتل الرجل  
لم يقتله في جماعة من الناس <sup>(٣)</sup> ، وإنما يلتمس الخلوة .

(١) ليس في : الأصل ، ح ، ه ، م .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٧٦ .

(٣) في الأصل ، ح ، ه ، و ، ط : « المسلمين » .



الموطأ قال : فلو لم تكن القَسَامَةُ إلا فيما تَثَبُّت فيه البَيِّنَةُ ، ولو عُمِلَ فيها كما يُعْمَلُ في الحقوقِ ، هلكَتِ الدماءُ ، واجترأَ الناسُ عليها إذا عَرَفُوا القضاءَ فيها ، ولكنْ إنما جُعِلَتِ القَسَامَةُ إلى وِلاَةِ المَقْتُولِ يُبَدِّءُونَ فيها لِيُكْفَ النَّاسُ عَنِ الدِّمِ ، وَلِيَحْذَرَ الْقَاتِلُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِقَوْلِ المَقْتُولِ .

قال : فلو لم تكن القَسَامَةُ إلا فيما تَثَبُّت فيه البَيِّنَةُ ، وعُمِلَ فيها كما الاستدكار يعملُ في الحقوقِ ، هلكَتِ الدماءُ ، واجترأَ الناسُ عليها إذا عَرَفُوا القضاءَ فيها ، ولكنْ إنما جُعِلَتِ القَسَامَةُ إلى وِلاَةِ المَقْتُولِ يُبَدِّءُونَ فيها ؛ لِيُكْفَ النَّاسُ عَنِ الدِّمَاءِ ، وَلِيَحْذَرَ الْقَاتِلُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِقَوْلِ المَقْتُولِ .

قال أبو عمر : السُّنَّةُ إذا ثَبَّتَتْ فهي عِنْدَ جَمَاعَةِ العُلَمَاءِ عِبَادَةٌ يَدْنُو الْعَامِلُ بِهَا مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ ، وَيَنَالُ الْمُسْلِمُ بِهَا دَرَجَةً الْمُؤْمِنِ الْمُخْلِصِ ، وَالْإِعْتِلَالُ لَهَا ظَنٌّ ، وَالظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الظَّنَّ مِنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ، لَيْسَ بِأَصْلٍ عِنْدَهُ ، وَلَوْ كَانَ أَصْلًا عِنْدَهُ لَقَاسَ عَلَيْهِ أَشْبَاهَهُ ، وَلَصَدَّقَ الَّذِي يَدَّعِي قَطَعَ الطَّرِيقَ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ سَلَبَهُ وَقَتْلَ وَلِيِّهِ فِي طَرِيقٍ ؛ لِأَنَّ قَاطِعَ الطَّرِيقِ يَلْتَمِسُ الْخُلُوءَ ، وَكَذَلِكَ السَّارِقُ يَلْتَمِسُ الْخُلُوءَ وَيَسْتَتِرُ بِمَا يَفْعَلُهُ جَهْدَهُ <sup>(١)</sup> . وَلَيْسَ يَقُولُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : إِنْ

الاستدكار مُدَّعَى السَّرْقَةِ أَوْ الْقَطْعِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> فِي الطَّرِيقِ يَحْلِفُ عَلَى دَعْوَاهُ وَيَأْخُذُ بِيَمِينِهِ مَا ادَّعَاهُ . وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ مَنْ سَلِبَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ ، أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ . إِلَّا أَنْ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ : إِنْ الْمَسْئُولُونَ إِذَا شَهِدُوا عَلَى السَّالِئِينَ ؛ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ، قُبِلُوا ، وَلَمْ يَقْبَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ<sup>(٢)</sup> بِمَا ادَّعَى .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : وَكَذَلِكَ لَا يُصَدَّقُ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ سَرَقَ مِنْهُ فِي الْمَوْضِعِ الْخَالِي ، وَقَدْ يَجْتَرِئُ النَّاسُ عَلَى الْأَمْوَالِ كَمَا يَجْتَرِئُونَ عَلَى الدَّمَاءِ . وَهَذَا كُلُّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ .

وَقَوْلُهُ : إِنَّمَا جُعِلَتِ الْقَسَامَةُ إِلَى وُلاَةِ الْمَقْتُولِ يُشَدُّونَ فِيهَا ؛ لِيَكْفُ النَّاسُ عَنِ الدَّمَاءِ . قَدْ خَالَفَهُ فِيهِ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْأَنْصَارِ ، وَالْيَمِينَ عَلَى الْيَهُودِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ رَوَايَةٌ مَنْ رَوَى ذَلِكَ مِنَ الثَّقَاتِ الْعُدُولِ الْأَثْبَاتِ . وَقَدْ أَنْكَرَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا عَلَى مَالِكٍ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، قَوْلَهُ : إِنْ الْقَسَامَةُ لَا تَجِبُ إِلَّا بِقَوْلِ الْمَقْتُولِ : دِمِّي عِنْدَ فُلَانٍ . أَوْ يَأْتِي لَوْثٌ يَشْهَدُونَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُؤْخَذُ بِهِمْ حَقٌّ ؛ لِأَنَّ الْمَقْتُولَ بِخَيْرٍ لَمْ يَدَّعِ عَلَى أَحَدٍ ، وَلَا قَالَ : دِمِّي عِنْدَ فُلَانٍ . وَلَا قَالَ

(١) سقط من : ح ، هـ ، م .

(٢ - ٢) فِي ح : «لما ادعاه» ، وَفِي هـ : «لما ادعاه» ، وَفِي م : «ما ادعاه» .

النبى ﷺ للأنصارِ يأتون بلوثٍ . قالوا : فقد جعل مالكُ سُنةً ما ليس له مدخلٌ فى السنة . وكذلك أنكروا عليه أيضاً فى هذا البابِ قوله : الأمرُ المُجتمَعُ عليه عندنا ، والذى <sup>(١)</sup> سمِعْتُ ممن <sup>(٢)</sup> أرضاه ، واجتمعت عليه الأئمةُ فى القديم والحديث ، أن يُبدَأَ المُدْعُونَ فى الإيمانِ فى القسامةِ ، وأنها لا تجبُ إلا بأحدِ أمرين ؛ إما أن يقولَ المقتولُ : دُمى عندَ فلانٍ . أو يأتى ولادةُ الدمِ بلوثٍ من يئنةٍ وإن لم تكن قاطعةً . قالوا : فكيف قال : اجتمعت عليه الأئمةُ فى القديم والحديث . وابنُ شهابٍ يروى عن سليمانَ بنِ يسارٍ وأبى سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ ، عن رجالٍ من الأنصارِ ، أن النبى ﷺ بدأ اليهودَ بالإيمانِ <sup>(٣)</sup> ؟ وسليمانُ بنُ يسارٍ وأبو سلمةُ أثبتُ وأجلُّ من بُشيرِ بنِ يسارٍ . وهذا الحديثُ وإن لم يكن من روايته ، فمن روايته عن ابنِ شهابٍ ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ وعِراكِ ابنِ مالكٍ ، أن عمرَ بنَ الخطابِ رضى الله عنه قال للجُهَنى الذى ادَّعى دمَ ولِيَّةٍ على رجلٍ من بنى سعدِ بنِ ليثٍ ، وكان أجزى فرسه فوطئ على إصبعِ الجُهَنى ، فترى منها فمات ، فقال عمرُ للذين ادَّعى عليهم : أتَحْلِفون باللهِ خمسينَ يمينا ما مات منها ؟ فأبوا ، وتَحَرَّجوا ، فقال للمُدَّعين : احْلِفُوا . فأبوا ، فقضى بشطْرِ الديةِ على

(١ - ١) ليس فى : الأصل ، و ، ط ١ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٠٨ .

الاستدكار الشَّعْدِيَّين<sup>(١)</sup>. قالوا: فأئى أئمة اجتمع على ما قال، ولم<sup>(٢)</sup> يُروَ ما<sup>(٣)</sup> قال فى ذلك، ولا فى قولِ المقتول: ديمى عندَ فلان<sup>(٤)</sup>. عن أحدٍ من أئمة المدينة؛ صاحبٍ ولا تابعٍ، ولا أحدٌ يُعلم<sup>(٥)</sup> قبله ممن<sup>(٦)</sup> يُروى قوله؟ وقد احتج أصحابنا لقوله: ديمى عندَ فلان<sup>(٧)</sup>. بقتيل بنى إسرائيل إذ أحياه الله عزَّ وجلَّ، فقال: قتلنى فلان. فقيل قوله. وهذه غفلة شديدة أو شعوذة؛ لأن الذى ذُبحت البقرة من أجله وضرب ببعضها، كانت فيه آية لا سبيلَ إليها اليوم، ولا تصيح إلا لنبى أو بحضرة نبى، وقتيل بنى إسرائيل لم يُقسم عليه أحدٌ يمينٍ واحدة ولا بخمسين. ومالك لا يُعطى أحدًا بقوله: ديمى عندَ فلان. شيئًا دونَ قسامية خمسين يمينًا، وقد أجمع المسلمون أنه لا يُعطى مُدعى الدم شيئًا دونَ قسامية، وأجمعوا أن شريعة المسلمين وسُنَّتُهم فى الدماء والأموال لا يُقضى فيها بالدَّعاوى المُجرَّدة، وأجمع العلماء أن قولَ المقتول عندَ موته: ديمى عندَ فلان. لو قال حينئذ: ولى عليه مع ذلك، أو: على غيره، درهم. فما فوقه، لم يُقبلَ قوله فى الدرهم، ولم يحلف على قوله أحدٌ من ورثته فيستحقه، فأئى سُنَّة فى قولِ المقتول: ديمى

القبس

(١) تقدم فى الموطأ (١٦٤٨).

(٢ - ٢) فى الأصل، م: «يروا فى ماء»، وفى هـ: «يروا ماء».

(٣ - ٣) سقط من: ح، هـ.

(٤ - ٤) فى الأصل، م: «قوله بما».

عند فلان؟ بل الشئ المنجتم عليها بخلاف ذلك.

قال أبو عمر: وقد أنكرت طائفة من العلماء الحكم بالقسامة، ودفعوها جملة واحدة، ولم يقضوا بشيء منها. ومن أنكرها؟ سالم بن عبد الله بن عمر، وأبو قلابة الجرمي، وعمر بن عبد العزيز، ورواية عن قتادة. وهو قول مسلم بن خالد الزنجي، وفقهاء أهل مكة، وإليه ذهب ابن علية.

ذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup>، عن معمر، عن أيوب، قال: حدثني مولى لأبي قلابة، قال: دخل عمر بن عبد العزيز على أبي قلابة وهو مريض، فقال: نشدتك بالله يا أبا قلابة، لا تُشمت بنا المناقين. قال: فحدثوا حتى ذكروا القسامة، فقال أبو قلابة: يا أمير المؤمنين، هؤلاء أشرف أهل الشام ووجوههم عندك، لو شهدوا أن فلاناً سرق بأرض كذا وهم عندك ههنا، أكنّت قاطعه؟ قال: لا. قال: فلو شهدوا أنه شرب خمرًا بأرض كذا وهم عندك ههنا، أكنّت حائه بقولهم؟ قال: لا. قال: فما بالهم إذا شهدوا أنه قتل بأرض كذا وهم عندك أقدته؟ قال: فكذب عمر بن عبد العزيز في القسامة؛ إن أقاموا شاهدني عدل أن فلاناً قتل، فأقده، ولا تقبل شهادة واحد من الخمسين الذين أقسموا.

ذَكَرَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup>، قَالَ : حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ حُجَّاجِ بْنِ أَبِي عَثْمَانَ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَبْرَزَ سَرِيرَهُ يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ : مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟<sup>(٢)</sup> فَأَضَبَ<sup>(٣)</sup> الْقَوْمُ، قَالُوا : نَقُولُ : الْقَسَامَةُ<sup>(٤)</sup> الْقَوْدُ بِهَا حَقٌّ، وَقَدْ أَقَادَ بِهَا الْخُلَفَاءُ. فَقَالَ : مَا تَقُولُ يَا أَبَا قِلَابَةَ؟ وَنَصَبْنِي<sup>(٥)</sup> لِلنَّاسِ. فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عِنْدَكَ أَشْرَافُ الْعَرَبِ وَرُءُوسُ الْأَجْنَادِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ<sup>(٦)</sup> مُحْصَنٍ بِدَمَشَقٍ أَنَّهُ زَنَى وَلَمْ يَزَوْه، أَكُنْتَ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ : لَا. قُلْتُ : أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ<sup>(٧)</sup> بِحَمَصٍ أَنَّهُ سَرَقَ وَلَمْ يَزَوْه، أَكُنْتَ تَقْطَعُهُ؟ قَالَ : لَا. قَالَ<sup>(٨)</sup> : وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ<sup>(٩)</sup> أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ :

(١) ابن أبي شيبة ٣٩٣/٩، ٣٩٤.

(٢ - ٣) ليس في الأصل.

(٣) في ح، هـ : «فأضمت»، وفي و : «فأنصت». قال ابن حجر : فأضب الناس، أي : سكتوا مطرقين. يقال : أضبوا إذا سكتوا، وأضبوا إذا تكلموا، وأصل : أضَبَ : أضمر ما في قلبه... ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأى عمر بن عبد العزيز في إنكار القسامة فلما سألهم سكتوا مضمرين مخالفتهم ثم تكلم بعضهم بما عنده في ذلك. فتح الباري ١٢/٢٤٠.

(٤) في ح، هـ، م : «وتفتى».

(٥ - ٦) ليس في و، ومصدر التخريج، وهذه الزيادة عند البخاري (٦٨٩٨) عن قتيبة بن سعيد، عن ابن علي به.

(٦) ابن أبي شيبة ٣٩٣/٩.

(٧) في الأصل، م : «عن». وينظر تهذيب الكمال ٣١/١٩٩.

سَمِعْتُ سَالِمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ - وَقَدْ تَيَسَّرَ<sup>(١)</sup> قَوْمٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ لِيَحْلِفُوا فِي الْأَسْتِذْكَارِ الْقَسَامَةِ ، فَقَالَ سَالِمٌ : يَا لَعَبَادِ اللَّهِ لِقَوْمٍ يَحْلِفُونَ عَلَى مَا لَمْ يَزَوْهُ وَلَمْ يَحْضُرُوهُ وَلَمْ يَشْهَدُوهُ ، وَلَوْ كَانَ لِي أَوْ إِلَى مِنْ الْأَمْرِ شَيْءٌ لَعَاقَبْتُهُمْ - أَوْ لَنَكَلْتُهُمْ ، أَوْ لَجَعَلْتُهُمْ نَكَالًا - وَمَا قَبِلْتُ لَهُمْ شَهَادَةً .

قال أبو عمر: أما الذين دفعوا القسامة جملةً وأنكروها ولم يقولوا بها، فإنما ردوها بآرائهم؛ لخلافها للشئنة المجمع عليها عندهم؛ البيئنة على المدعى، واليمين على المدعى عليه المنكر<sup>(٢)</sup>. والاعتراض بهذا في رد القسامة فاسد؛ لأن الذي سن البيئنة على المدعى واليمين على المنكر في الأموال، هو الذي خص هذا المعنى في القسامة وسنّه<sup>(٣)</sup> لأئمة<sup>(٤)</sup> . وكانت القسامة في الجاهلية خمسين يمينًا على الدماء، فأقرها رسول الله ﷺ فصارت شئنة، بخلاف الأموال التي سن فيها يمينًا واحدة. والأصول لا يرد بعضها ببعض، ولا يقاس بعضها على بعض، بل يوضع كل واحد منها موضعه؛ كالعرايا والمزابنة، وكالمساقاة والقراض مع الإجازات، ومثل هذا كثير، وعلى المسلمين التسليم في كل ما سن لهم رسول الله ﷺ.

(١) تيسر: أي تهيأ. التاج (ي س ر).

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٧٤.

(٣) في الأصل، م: «بيئته».

قال مالك في القوم يكون لهم العدة يثبمون بالدم ، فيرد ولاء المقتول الأيمان عليهم وهم نفر لهم عدة : إنه يحلف كل إنسان منهم عن نفسه خمسين يمينا ، ولا تقطع الأيمان عليهم بقدر عديهم ، ولا يترعون دون أن يحلف كل إنسان منهم عن نفسه خمسين يمينا .

قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت في ذلك .

ذكر عبد الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : دعاني عمر بن عبد العزيز ، فقال : إني أريد أن أدع القسامة ؛ يأتي رجل من أرض كذا ، وآخر من أرض كذا ، فيحلفون . فقلت له : ليس لك ذلك ، قضى بها رسول الله ﷺ والخلفاء بعده ، وأنت إن تركتها أوشك رجل أن يقتل عند بابك فيطّل دمه ، وإن للناس في القسامة حياة .

قال مالك في القوم يكون لهم العدة يثبمون بالدم ، فيرد ولاء المقتول الأيمان عليهم وهم نفر لهم عدة : إنه يحلف كل إنسان منهم عن نفسه خمسين يمينا ، ولا تقطع الأيمان عليهم بقدر عديهم ، ولا يترعون دون أن يحلف كل إنسان منهم خمسين يمينا .

قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت في ذلك .



قال : والقسامة تصيرُ إلى عصبية المقتول ، وهم ولادة الدم الذين <sup>الموطأ</sup>  
يُقَسِّمون عليه ، والذين يُقْتَلُ بقسامتهم

قال أبو عمر : هذا هو الأصلُ في الدماء ؛ أنه لا يُبرأ منها إلا بخمسين الاستدكار  
يمينا ، كما لا يُستحقُّ شيءٌ منها عند مَنْ رأى أنها تُستحقُّ بها الدماءُ إلا  
بخمسين يمينا . وقد ذكر مالك أن الذي وصفه هو عنده أحسنُ ما سمع .  
وأما الشافعي والكوفيون <sup>(١)</sup> ، فلا يحلفُ المُدَّعى عليهم كلُّهم إلا خمسين  
يمينا كما يحلفُ المُدَّعون ، وإن كان الكوفيون لا مدخلَ عندهم لليمين  
على المُدَّعين ، وإنما عندهم أن أهلَ المحلة المُدَّعى عليهم يحلفون  
ويغرمون ؛ بحديث ابنِ بُجَيد ، أن النبي ﷺ كتب إلى يهود خيبر في قصة  
سهل بن عبد الله الأنصاري : « إن قتيلًا وُجد بين أظهركم فلتوه » <sup>(٢)</sup> . ولقول  
الأنصاري في حديث أبي سلمة وسليمان بن يسار : فجعلها رسولُ الله ﷺ  
ديةً على اليهود ؛ لأنه وُجد بين أظهرهم <sup>(٣)</sup> . ولحديث ابنِ أبي ليلى ، عن  
سهل بن أبي خثمة ، قوله : « إما أن يدبوا صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا » <sup>(٤)</sup>  
بحرب . ولقضاءِ عمرَ بن الخطابٍ بنحو ذلك ، إذ حلفَ الهندانين  
وأغرمهم الدية <sup>(٥)</sup> . وقال الشافعي : لا يحلفُ من المُدَّعى عليهم إلا مَنْ قصدَ

القبس .....

(١) في ح ، ه ، و ، ط : ١ : « الكوفي » .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٧٦ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٠٨ .

(٤) في الأصل ، ح ، ه ، م : « يؤذنوا » ، وفي و ، ط : ١ : « يأذنوا » . والمثبت من الموطأ ( ١٦٩٣ ) .

(٥) تقدم تخريجه ص ٣٩٩ .

## من تجوزُ قَسَامَتُهُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَلَايَةِ الدِّمِ

١٦٩٥ - قال يحيى : قال مالك : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ، أنه لا يحلف في القسامة في العمد أحد من النساء ، وإن لم يكن للمقتول

الاستدكار قضده بالدعوى ، فإن ادَّعوا على خمسين رجلاً أنهم قتلوه ورَّدُوا عليهم الأيمان ، حلفوا خمسين يميناً ؛ كل واحد منهم يميناً واحدة ، وإن ادَّعوا على ستين رجلاً<sup>(١)</sup> ، فعلى كل رجل يمين ، وإن استحقَّ غريم الدية عن الدم ؛ صغاراً وكباراً ، أو حضوراً وغيباً ، حلف من حضر عن<sup>(٢)</sup> الغيب خمسين يميناً ، وأخذ حصته من الدية ، فإذا كبر الصغير أو قديم الغائب ، حلف من الأيمان بقدر حصته ، وأخذ حصته من الدية ، ولا يحلف من المدَّعين إلا الورثة ؛ رجالاً كانوا أو نساء ، فإن امتنع الغائب والصغير من اليمين ، حلف المدَّعى عليهم خمسين يميناً وبرئوا ، فإن نكلوا غرِّموا . قال : وإن ادَّعوا على خمسين رجلاً أنهم قتلوه ، حلفوا خمسين يميناً ، كل واحد يميناً<sup>(٣)</sup> . وهو قول سائر العلماء .

## بَابُ مَنْ تَجُوزُ قَسَامَتُهُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَلَايَةِ الدِّمِ

قال مالك : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ، أنه لا يحلف في

القبس

(١) بعده في ح ، هـ : «أنهم قتلوه ورد» ، وبعده في م : «أنهم قتلوه» .

(٢) في النسخ : « من » . والمثبت هو الصواب .

(٣) في الأصل ، هـ ، م : «منهم» .

ولأية إلا النساء، فليس للنساء في قتل العمد قسامة ولا عفو.

قال يحيى: قال مالك في الرجل يقتل عمداً: إنه إذا قام عصبته المقتول أو مواليه فقالوا: نحن نحلف ونستحق دم صاحبنا. فذلك لهم.

القسامة في العمد أحد من النساء، وإن لم يكن للمقتول ولأية إلا النساء، الاستدكار فليس للنساء في قتل العمد قسامة ولا عفو<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: قد تقدم القول فيمن له العفو من ولأية الدم<sup>(٢)</sup>. وأما من له القسامة في قتل العمد من الأولياء، فإن الشافعي وكل من رأى أن القسامة لا يقاد بها، فإنهم يقولون: إن كل وارث للمقتول يُقسم مع الأولياء ويرون الدية. ومن لا يرى أن يُقسم الأولياء وإنما يُقسم المدعى عليهم ويغرمون - وهو مذهب الكوفيين - فخلافتهم أبعد. ويجيء على قول أحمد في قياسه كقول مالك، وهو قول داود وأهل الظاهر.

قال مالك في الرجل يقتل عمداً، أنه إذا قام عصبته المقتول أو مواليه فقالوا: نحن نحلف ونستحق دم صاحبنا. فذلك لهم.

القبس .....

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/١٣ و - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (٢٣٦١).

(٢) تقدم ص ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٨ - ٣٣٠.

قال مالك : فإن أراد النساء أن يعفو عن فليس ذلك لهن ، العصبية  
والموالى أولى بذلك منهن ؛ لأنهم هم الذين استحقوا الدم وحلفوا  
عليه .

قال مالك : فإن أراد النساء أن يعفون عنه ، فليس ذلك لهن ، العصبية  
والموالى أولى بذلك منهن ؛ لأنهم هم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه .

قال أبو عمر : هذه مسألة متعلقة بمسألة العفو وبالتالي قبلها ، وقد تقدم  
القول فيها أن سائر العلماء يقولون : كل وارث له العفو ، وهو ولي الدم .  
والحجة لمالك ، أن العقل لما كان على العصبية دون من <sup>(١)</sup> ليس منهم من  
الورثة ، كانوا أولى بالدم والعفو ممن لا يعقل ؛ لأن الشئ المجتمع عليها ،  
وقضى بها عمر وعلي وغيرهما ، أن المرأة ترث من دية زوجها ، وليست  
من عاقلته ، فالقياس على هذا أن من كان العقل لازماً له ، كان ولياً للدم ،  
وكان له العفو دون من ليس كذلك .

وحجة الشافعي والكوفي أنها دية ، فكل من كان وارثاً لها كان ولياً  
لها <sup>(٢)</sup> ، وجاز له العفو عنه <sup>(٣)</sup> أو <sup>(٤)</sup> عن نصيبه منها .

- (١ - ١) في الأصل ، م : « كان » ، وفي ح : « ليس » ، وفي هـ : « ليس لهم » .  
(٢) سقط من : و ، وفي الأصل ، ط : « فيها » .  
(٣) في و ، ط : « عنها » .  
(٤) في الأصل ، م : « أو » .

قال مالك : وإن عَفَتِ العَصْبَةُ أو المَوَالِي بعدَ أن يَسْتَحِقُّوا الدَّمَ ، <sup>الموطأ</sup>  
وَأَتَى النِّسَاءُ وَقُلْنَ : لا نَدْعُ قَاتِلَ صَاحِبِنَا . فَهِنَّ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِذَلِكَ ؛ لِأَن  
مَنْ أَخَذَ الْقَوْدَ أَحَقُّ مِمَّنْ تَرَكَهُ مِنَ النِّسَاءِ وَالْعَصْبَةِ إِذَا ثَبِتَ الدَّمُ وَوَجِبَ  
الْقَتْلُ .

قال مالك : وإن عَفَتِ الْعَصْبَةُ أو الموالى بعد أن يستحقوا الدم ، <sup>الاستذكار</sup>  
وَأَتَى النِّسَاءُ وَقُلْنَ : لا نَدْعُ قَاتِلَ صَاحِبِنَا . فَهِنَّ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِذَلِكَ ؛ لِأَن  
مَنْ أَخَذَ الْقَوْدَ أَحَقُّ مِمَّنْ تَرَكَهُ مِنَ النِّسَاءِ وَالْعَصْبَةِ إِذَا ثَبِتَ الدَّمُ وَوَجِبَ  
الْقَتْلُ <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : يُمَكِّنُ أَنْ يُحْتَجَّ لِقَوْلِ مالِكٍ هَذَا بِظَاهِرِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ  
وَجَلَّ : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة : ١٧٩] . وَفِيهِ مِنَ الرُّذَعِ وَالزُّجْرِ  
والتَّشْدِيدِ مَا فِيهِ ، فَكَانَ الْقَائِمُ بِذَلِكَ أَوْلَى مِمَّنْ عَفَا عَنْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَحُجَّةُ سَائِرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْوَلِيَّ لَهُ السُّلْطَانُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ فِي الْعَفْوِ  
وَالْقَوْدِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ ؛ بَيْنَ أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَقْتَصَّ <sup>(٢)</sup> ،  
وَأَنْ شَاءَ عَفَا عَلَى دِيَّةٍ أَوْ عَلَى غَيْرِ دِيَّةٍ . وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ قَدْ أَفْرَدْنَا لَهَا كِتَابًا <sup>(٣)</sup> ،  
وَأَوْضَحْنَا فِيهِ مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ

القبس .....

(١) فِي النِّسَخِ : «الْعَقْلُ» . وَالثَّبِتُ مِنَ الْمَوْطَأِ .

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ٥٩٣/٢٠ ، ٥٩٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : «بَابُهَا» .

قال مالك : لا يُقْسِمُ في قتلِ العمدِ مِنَ المدَّعينِ إلا اثنانِ فصاعداً ،  
ثُرَدُّ الأيمانُ عليهما حتى يحلفا خمسين يمينًا ، ثم قد استحَقَّ الدَّمُ ،  
وذلك الأمرُ عندنا .

الاستدكار شئٌ ﴿ [البقرة : ١٧٨] . وذكرنا ما للعلماء من التنازع في " ذلك المعنى " .  
والحمد لله كثيرًا .

قال مالك : لا يُقْسِمُ في قتلِ العمدِ مِنَ المدَّعينِ إلا اثنانِ فصاعداً ،  
ثُرَدُّ الأيمانُ عليهما حتى يحلفا خمسين يمينًا ، ثم قد استحَقَّ الدَّمُ ،  
وذلك الأمرُ عندنا .

قال أبو عمر : ظاهرُ الحديثِ يشهدُ لقولِ مالكٍ هذا ؛ لأنه قال لأخي  
المقتولِ عبدِ الرحمنِ بنِ سهلٍ ولائني عمُّه حوِيصَّةٌ ومُحْيِصَّةٌ : « تحلفون  
؟ »<sup>(١)</sup> . ولم يُقَلِّ للأخِ وحدَه : تحلفُ . ومعلومٌ أن الأخَ يحجُبُ ابنيَ عمِّه  
عن ميراثِ أخيه . وهذا ردُّ على الشافعيِّ في قوله : لا يحلفُ إلا الورثةُ من  
الرجالِ والنساءِ ، وإن كان واحداً حلفَ خمسين يمينًا ، وحكِمَ له  
بالدية<sup>(٢)</sup> " لا بالدم " . وأما الكوفيون ، فلا يحلفُ عندهم المدَّعون ، على ما  
ذكرنا عنهم ، مما لا معنى لتكراره .

(١ - ١) في الأصل ، م : « ذلك » ، وفي ح ، هـ : « هذا المعنى » .

(٢) تقدم في الموطأ (١٦٩٣ ، ١٦٩٤) .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

قال مالك : وإذا ضرب النفر الرجل حتى يموت تحت أيديهم ،<sup>الموطأ</sup>  
قُتِلوا به جميعاً ، فإن هو مات بعد ضربهم كانت القسامة ، وإذا كانت  
القسامة لم تكن إلا على رجل واحد ، ولم يُقتل غيره ، ولم يُعلم قسامة  
قط إلا على رجل واحد .

---

قال مالك : وإذا ضرب النفر الرجل حتى يموت تحت أيديهم ، قُتِلوا به<sup>الاستذكار</sup>  
جميعاً ، فإن هو مات بعد ضربهم كانت القسامة ، وإذا كانت القسامة لم  
تكن إلا على رجل واحد ، ولم يُقتل غيره . قال : ولم نعلم قسامة كانت  
قط إلا على رجل واحد .

قال أبو عمر : هذا قول أحمد بن حنبل ، قال : لا تكون القسامة إلا  
على رجل واحد . وهو يرى القود بالقسامة كما يرى مالك . وقال المغيرة  
المخزومي : يُقسَّم على الجماعة في العمد ، ويُقتلون بالقسامة كما يُقتلون  
بالشهادة القاطعة . قال المغيرة : وكذلك كان في الزمن الأول إلى زمن  
معاوية . ولأشهب وشحنون في هذا المعنى ما قد ذكرناه في كتاب  
« اختلافهم » . وأما الشافعي والكوفيون ، فلا قود عندهم في القسامة ،  
وإنما تُستحقُّ بها الدية ، ويُقسَّم عند الشافعي على الواحد وعلى الجماعة ،  
وُتستحقُّ الدية على الواحد في ماله في العمد ، وعلى الجماعة في أموالهم .  
وأما عند الكوفيين ، فيحلف أهل المحلة ويغرمون . وقالوا في الشهادة على  
القتل : إنهم إذا شهدوا أنه ضربه بسيف ، فلم يزل صاحب فراش حتى

---

..... القيس

## القَسَامَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا

١٦٩٦ - قال مالك : القَسَامَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا ، يُقْسِمُ الَّذِينَ يَدْعُونَ

الاستدكار مات ، فعليه القصاص وإن لم يقولوا : مات منها . وروى الربيع عن الشافعي مثل ذلك سواء . وروى <sup>(١)</sup> المَزْنِي عنه أنه لا يُجْعَلُ قَاتِلًا له حتى يقولوا : إنه إذ ضربه أنهر <sup>(٢)</sup> دمه ورأينا دمه سائلًا . وإلا لم يكن قاتلًا ولا جارحًا .

ولا يُكَلَّفُ الشافعي ولا الكوفيون الشهود أن يقولوا : مات منها . وأما القَسَامَةُ ، فلا قَسَامَةَ عندهم في غير ما شرطوه وذهبوا إليه ، على ما قد ذكرناه عنهم فيما مضى من هذا الكتاب .

ومالك والليث يقولان : إذا شهدوا <sup>(٣)</sup> أنه ضربه ، فبقي بعد الضرب مغمورًا ؛ لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ولم يُفَقَّ حتى مات ، قُتِلَ به ، وإن أكل أو شرب وعاش ثم مات ، ففيه القَسَامَةُ ، ويحلف المُقْسِمُونَ أنه مات من ذلك الضرب .

## بَابُ الْقَسَامَةِ فِي الْخَطَا

<sup>(٤)</sup> هذا الباب في « الموطأ » ، القول فيه عند كل من قال بتبديده

القيس

(١) في ح ، هـ : فقال .

(٢) في الأصل ، م : «نهر» .

(٣) في ح ، هـ ، م : «شهد ولي» .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل ، م .



الدم ويستحقونه بقسامتهم ، يحلفون خمسين يمينًا تكون على قسم موارثهم من الدية ، فإن كان في الأيمان كسورًا إذا قُسمت بينهم ، نُظِر إلى الذي يكون عليه أكثر تلك الأيمان إذا قُسمت ، فتجبر عليه تلك اليمين<sup>(١)</sup> .

قال مالك : فإن لم يكن للمقتول ورثة إلا النساء ، فإنهن يحلفن ، ويأخذن الدية ، فإن لم يكن له وارث إلا رجل واحد ، حلف خمسين يمينًا وأخذ الدية ، وإنما يكون ذلك في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العمد .

المُدَّعِين للدم<sup>(٢)</sup> كقول مالك : منهم الشافعي وأحمد ، إلا أن الشافعي الاستدكار قال : تجبر اليمين المنكسرة على من سهمه قليل ، كما تجبر على صاحب السهم الكثير . وعند مالك وابن القاسم ، تجبر على الذي نصيبه<sup>(٣)</sup> أكثر . واتفقوا أن الدية تُقسم بينهم على موارثهم ؛ نساء كانوا أو رجالاً ، وأن النساء يحلفن إن انفردن ، ويأخذن الدية على موارثهن .

وقد اختلف أصحاب مالك إذا نكل المدَّعون لقتل الخطأ عن الأيمان ، هل تُردُّ على المدَّعي عليهم أم لا ؟ على ما قد رُسمناه عنهم في كتاب « اختلافهم » . والله أعلم .

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٥/١٣ ط - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٣٦٥) .

(٢) في م : « بالدم » .

(٣) في الأصل ، ه ، م : نصيبه .

## الميراث فى القسامة

١٦٩٧ - قال يحيى : قال مالك : إذا قِيلَ ولاهُ الدمِ الدية ، فهى موروثة على كتابِ الله ، يرثها بناتُ الميت وأخواته ومن يرثه من النساء ، فإن لم يُحرزِ النساءُ ميراثه كان ما بقى من دينه لأولى الناس بميراثه مع النساء .

الاستدكار

## باب الميراث فى القسامة

قال مالك : إذا قِيلَ ولاهُ الدمِ الدية ، فهى موروثة على كتابِ الله عز وجل ، يرثها من يرث الميت من النساء والرجال <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : لا أعلم فى هذا خلافاً بين العلماء ، وهو إجماع من الصحابة والتابعين وسائر فقهاء المسلمين ، إلا طائفة من أهل الظاهر شذوا ، فجعلوا الدية للعصبة خاصة ، على ما كان يقوله عمر رضى الله عنه ، ثم انصرف عنه لما حدثه الضحاک بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبائى من دية زوجها ، فقضى به عمر <sup>(٢)</sup> والخلفاء بعده ، وأفتى به العلماء أئمة الفتوى بالأمصار من غير خلاف ،

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٣/١٥ ط، ١٤ و - مخطوط)، وبرواية أبى مصعب (٢٣٦٧).

(٢) تقدم فى الموطأ (١٦٨١).

قال مالك : إذا قام بعض ورثة المقتول الذي يُقتل خطأ ، يريد أن  
يأخذ من الدية بقدر حقه منها وأصحابه غيب ، لم يأخذ ذلك ، ولم  
يستحق من الدية شيئاً قل ولا كثر دون أن يستكمل القسامة ؛ يحلف  
خمسین يمينا ، فإذا حلف خمسین يمينا استحق حصته من الدية ،  
وذلك أن الدم لا يثبت إلا بخمسين يمينا ، ولا تثبت الدية حتى يثبت  
الدم ، فإن جاء بعد ذلك من الورثة أحد ، حلف من الخمسين يمينا بقدر  
ميراثه وأخذ حقه ، حتى يستكمل الورثة حقوقهم ، إن جاء أخ لأُم فله  
السدس ، وعليه من الخمسين يمينا السدس ، فمن حلف استحق حقه  
من الدية ، ومن نكل بطل حقه . وإن كان بعض الورثة غائبا أو صبيّا لم  
يلغ الحلم ، حلف الذين حضروا خمسین يمينا ، فإن جاء الغائب بعد

إلا "ممن لا يشتحي من خلاف" سبيل المؤمنين ، عصمنا الله ووفقنا لما الاستدكار  
يرضاه . ولا يصح فيه عن علي ما رواه أهل الظاهر ، والصحيح عنه توريث  
الإخوة للأُم من الدية<sup>(٢)</sup> .

وقول مالك في تمام<sup>(٣)</sup> هذا الباب هو قول سائر العلماء ؛ الشافعي  
وغيره ، وكان لفظ الشافعي في كتابه لفظ مالك في ذلك ، وأما المعنى  
فسواء ، وكذلك سائر العلماء .

..... القبس

(١ - ١) في و : «من خالف» .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) ليس في : الأصل ، م .

ذلك حلف ، أو بلغ الصبي الحلم حلف ، يحلفون على قدر حقوقهم من الدية ، وعلى قدر موارثهم منها .

قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت .

### القَسَامَةُ فِي الْعَبِيدِ

١٦٩٨ - قال يحيى : قال مالك : الأمر عندنا في العبيد ، أنه إذا أصيب العبد عمدًا أو خطأ ، ثم جاء سيده بشاهد حلف مع شاهديه يمين واحدة ، ثم كان له قيمة عبده ، وليس في العبيد قَسَامَةٌ في عمد ولا خطأ ، ولم أسمع أحدًا من أهل العلم قال ذلك .

قال مالك : فإن قُتل العبد عمدًا أو خطأ ، لم يكن على سيده

الاستدكار

### بَابُ الْقَسَامَةِ فِي الْعَبِيدِ

قال مالك : الأمر عندنا في العبيد ، أنه إذا أصيب العبد عمدًا أو خطأ ، ثم جاء سيده بشاهد ، حلف مع شاهديه يمين واحدة ، ثم كان له قيمة عبده ، وليس في العبيد قَسَامَةٌ في عمد ولا خطأ ، ولم أسمع أحدًا من أهل العلم قال ذلك <sup>(١)</sup> .

قال مالك : فإن قُتل العبد عمدًا أو خطأ ، لم يكن على سيده العبد

القبس

(١) اللوطا برواية يحيى بن بكير (١٥/١٤ و - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (٢٣٦٩) .

العبد المقتول قسامة ولا يمين ، ولا يستحق سيده ذلك إلا بيينة عادلة <sup>الموطأ</sup>  
أو بشاهد ، فيحلف مع شاهديه .

قال يحيى : قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت .

المقتول قسامة ولا يمين ، ولا يستحق سيده ذلك إلا بيينة عادلة أو شاهد ، الاستدكار  
فيحلف مع شاهديه . قال مالك : وهذا أحسن ما سمعت .

قال أبو عمر : هذا القول من مالك شهادة أنه قد سيع الخلاف في  
قسامة العبيد ، وأنه قد استحسّن ما وصف في ذلك . واختصار اختلاف  
الفقهاء في القسامة في العبيد <sup>(١)</sup> ، أن الأوزاعي قال : إذا وُجد العبد قتيلًا في  
دار قوم ، فعليهم غُرمُ ثمنه ، ولا قسامة فيه . وقال ابن شبرمة : ليس في العبد  
قسامة إذا وُجد قتيلًا <sup>(٢)</sup> ، وهو كالدابة . وقال أبو حنيفة ومحمد في العبد  
يوجد قتيلًا في قبيلة : ففيه القسامة ، وعليهم قيمته في ثلاث سنين ، ولا  
يُبلغ بها الدية . واختلف قول أبي يوسف ؛ فمرة قال في عبد وُجد قتيلًا في  
دار قوم : هو هلز ، لا شيء فيه من قسامة ولا قيمة . ومرة قال : تعقله  
العاقلة بلا قسامة . ومرة قال : تعقله العاقلة بالقسامة . وقال زُفَر : على رب  
الدار التي يُوجد فيها العبد قتيلًا القسامة والقيمة .

القبس .....

(١) في ح ، هـ ، و : العبد .

(٢) بعه في الأصل ، م : قبيلة .

الاستدكار وروى الربيع، عن الشافعي، قال: لسيد العبد القسامة في العبد.

قال أبو عمر: قد اتفقوا على وجوب الكفارة على قاتل العبد المؤمن خطأ، وأجمعوا أن لا كفارة على من قتل شيئاً من البهائم أو أثلف شيئاً من الأموال، فكان العبد كالحر في ذلك أشبه منه بالسلع، فينبغي أن تكون القسامة كذلك، وقيمته كدية الحر.

وأما من لم يَر فيه قسامة، فلأنه مال<sup>(١)</sup>، سلعة من السلع، يُستحق بما تُستحق به الأموال من اليمين والشاهد عند من رأى ذلك. وقد تقدم القول في جراحه، وفيما يُصاب به مما ينقصه<sup>(٢)</sup>. وبالله تعالى التوفيق لا شريك له.

(١) في م: «قال».

(٢) تقدم ص ١٤٦ - ١٥٣.

## كتاب الجامع

## الدعاء للمدينة وأهلها

التمهيد

القبس

## كتاب الجامع

هذا كتاب اخترعه مالك رحمه الله في التصنيف لفائدتين ؛ إحداهما ، أنه خارج عن رسم التكليف المتعلق بالأحكام التي صنّفها أبواباً ، وربّتها أنواعاً .  
 الثانية ، أنه لما لحظ الشريعة وأنواعها ، ورآها منقسمة إلى أمر ونهي ، وإلى عبادة ومعاملة ، وإلى جنایات وعادات <sup>(١)</sup> ، نظمها أسلاكاً ، وربط <sup>(٢)</sup> كل نوع بجنسها ، وشذت عنه في الشريعة معاني مفردة ، لم يتفق نظمها في سلك واحد ؛ لأنها متغايرة المعاني ، ولا أمكن أن يجعل لكل واحد منها باباً لصغيرها ، ولا أراد هو أن يطيل القول فيما يمكن إطالة القول فيها ، فجمعها أشتاتاً ، وسمى نظامها كتاب الجامع ، فطرق للمؤلفين ما لم يكونوا قبل ذلك به عالمين في هذه الأبواب كلها ، ثم بدأ في هذا الكتاب بالقول في المدينة ، وإنما كان ذلك ؛ لأنها أصل الإيمان ، ومعين الدين ، ومشتقر النبوة ، والكلام فيها في أربعة فصول ؛ الأول ، في حرمها . والثاني ، في بركتها . والثالث ، في أعمال المطي إليها <sup>(٣)</sup> . والرابع ، في فضليها .

(١) في ج ، م : « عبادات » .

(٢) بعده في د : « على » .

(٣) في د : « لها » .

١٦٩٩ - مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري،

عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم بارك لهم في مكيالهم، وبارك لهم في صاعهم ومئذهم». يعني أهل المدينة.

مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم بارك لهم في مكيالهم، وبارك لهم في صاعهم ومئذهم». يعني أهل المدينة<sup>(١)</sup>.

هذا من فصيح كلام رسول الله ﷺ وبلاغته، وفيه استعارة بيّنة؛ لأنّ الدعاء إنما هو للبركة في الطعام المكيل بالصاع والمئذ، لا في الظروف، والله أعلم. وقد يحتمل على ظاهر العموم أن يكون في الطعام والظروف.

وفي هذا الحديث دليل على أنّ المكيل<sup>(٢)</sup> إذا اختلف في البلدان في الكيل والوزن<sup>(٣)</sup> في الكفارات<sup>(٤)</sup>، وجب الرجوع فيه إلى أهل المدينة، وترجيح القائل بذلك قوله؛ لدعاء رسول الله ﷺ لهم في مكيالهم وصاعهم ومئذهم. و<sup>(٥)</sup> فيه دلالة على صحة رواية من روى عن النبي ﷺ أنّه قال: «المكيال مكيال أهل المدينة، والوزن وزن أهل مكة»<sup>(٦)</sup>.

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٤٥). وأخرجه الدارمي (٢٦١٧)، والبخاري (٢١٣٠)،

٦٧١٤، (٧٣٣١)، ومسلم (١٣٦٨)، والنسائي في الكبرى (٤٢٦٩) من طريق مالك به.

(٢) في الأصل، م: «الكيل».

(٣ - ٣) ليس في: الأصل، م.

(٤) بعده في ق: «لأن».

(٥) ليس في: الأصل، م.

(٦) أخرجه عبد بن حميد (٨٠١)، وأبو داود (٣٣٤٠)، والنسائي (٢٥١٩).



وفى هذا أيضًا ما يدلُّ على أنَّ ما كان مكيلاً بالمدينة ، ممَّا ورد فيه التمهيد  
الخيرُ بتحريم التفاضلِ ، لا يجوزُ فيه إلا الكيلُ ، وقياسُ ذلك أنَّ ما كان  
موزونًا عندهم ، فالتفاضلُ فى بعضه ببعضٍ مُحَرَّمٌ ، لا يجوزُ فيه إلا الوزنُ .  
واللهُ أعلم .

وفى هذا الحديث فضلُ بينَ للمدينة ، وقد عارضه بعضُ من يفضلُ  
مكةَ بما <sup>(١)</sup> ذكره البخارى <sup>(٢)</sup> ، قال : حدَّثنا عليُّ بنُ المدينى ، قال : حدَّثنا  
أزهرُ بنُ سعيدِ السَّمانِ ، عن ابنِ عوفٍ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، عن النِّبِيِّ  
ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا » . قالوا :  
وفى نَجْدِنَا يا رسولَ اللهِ . قال : « اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا  
فِي يَمِينِنَا » . قالوا : يا رسولَ اللهِ ، وفى نَجْدِنَا . فَأَظَنَّهُ قَالَ فى الثَّالِثَةِ :  
« هُنَالِكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ » .

قال أبو عمر : دُعَاؤُهُ ﷺ لِلشَّامِ ، يعنى لأهلِهَا ، كَتَوَقُّيْتِهِ لأهلِ الشَّامِ  
الْجُحْفَةِ ، ولأهلِ اليمَنِ يَلْمَلَمَ ، عِلْمًا مِنْهُ أَنَّ الشَّامَ سَيَنْتَقِلُ إِلَيْهَا الْإِسْلَامُ ،  
وَكُنْكَ وَقْتَ لأهلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، يعنى عِلْمًا مِنْهُ أَنَّ الْعِرَاقَ سَتَكُونُ كَذَلِكَ ،  
وهنا مِنْ أَعْلَامِ نُبُوَّتِهِ ﷺ .

(١) فى م : « لا » .

(٢) البخارى (٧٠٩٤) .

١٧٠٠ - مالك، عن شُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِيهِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاءُوا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ بِهِ لِمَكَّةَ وَمِثْلِهِ مَعَهُ». ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيدِ يَرَاهُ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرَ.

التمهيد

مالك، عن شُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِيهِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاءُوا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ بِهِ لِمَكَّةَ وَمِثْلِهِ مَعَهُ». ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيدِ يَرَاهُ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرَ<sup>(١)</sup>.

وقد ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/١ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٤٦).  
وأخرجه مسلم (٤٧٣/١٣٧٣)، والترمذي (٣٤٥٤)، وفي الشماثل (١٩٤)، والنسائي في الكبرى (١٠١٣٤) من طريق مالك به.  
(٢) البخاري (١٠٣٧).

ابن الحسن ، عن ابن عون ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : التمهيد  
«اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَيَمِينِنَا» . قالوا : وفي نجدنا . قال : «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا  
فِي شَامِنَا وَيَمِينِنَا» . قالوا : وفي نجدنا . قال : «هناك الزلازل والفتن ، وبها  
يطلع قرن الشيطان» .

في هذا الحديث اختصاص الرئيس وانتخابه بأول ما يُطل من  
الفاكهة ، إما هدية وجلالة وتعظيمًا ومحبة ، وإما تبرُّكًا بدعائه ، والذي  
يغلب على أن ذلك إنما كان من الصحابة رضوان الله عليهم ليدعوا لهم  
رسول الله ﷺ بالبركة ، وسياق هذا الحديث يدل على ذلك ، والمعنيان  
جميعًا محتملان .

<sup>(١)</sup> وأما دعاء رسول الله ﷺ فمجاوب لا محالة . وقد ظن قوم أن هذا  
الحديث يدل على أن المدينة أفضل من مكة ؛ لدعاء رسول الله ﷺ لها  
بمثل دعاء إبراهيم لمكة ومثله معه . <sup>(٢)</sup> وهذا يبين <sup>(٤)</sup> ؛ لموضع دعاء  
رسول الله ﷺ وموضع التضعيف في ذلك ، إلا أنه قد جاءت في مكة آثار  
كثيرة تدل على فضلها ، وقد اختلف العلماء قديمًا وحديثًا في الأفضل  
منهما ، وقد بينا الصحيح من ذلك عندنا في باب . نبي بن عبد الرحمن

(١ - ١) في ص ١٧ : «وظاهر» .

(٢ - ٢) سقط من : ص ٢٧ .

(٣ - ٣) في ص ١٧ : «ما دعا» .

(٤) في الأصل ، م : «يحتمل» .

التشهد من كتابنا هذا<sup>(١)</sup>، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «بني الإسلام على خمس»<sup>(٢)</sup>. فذكر منها حج البيت الحرام، وجعل الإلحاد فيه من الكبائر، وجعله قبلة الأحياء والأموات، ورضى عن عباده فحط أوزارهم بقصد القاصد له مرة من دهره، وقال ﷺ وهو بالحزورة: «والله إني لأعلم أنك خير أرض لله وأحبها إلى الله، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت». وقد مضى من هذا المعنى ما يكفي في باب حبيب<sup>(٣)</sup> وباب زيد بن رباح<sup>(٤)</sup>. وبالله التوفيق.

وفي قول رسول الله ﷺ: «إن الله حرم مكة يوم خلق السماوات والأرض»<sup>(٥)</sup>. وقوله: «إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس»<sup>(٦)</sup>. دليل على فضليها على سائر ما حرمه الناس، وأن دعاء إبراهيم لمكة كان كما قال عز وجل عنه: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ الآية [البقرة: ١٢٦]. ولو كان الدعاء بالبركة في صاع المدينة ومثدها يدل على فضليها على مكة، لكان كذلك دعاء رسول الله ﷺ بالبركة في الشام واليمن تفضيلاً منه لهما على مكة، وهذا لا يقوله أحد، وأما دعاء إبراهيم

(١) تقدم في ٥٥٠/٦ - ٥٥٥.

(٢) تقدم تخريجه في ٢٤٦/٦.

(٣) تقدم في ٥٣٢/٦ ، ٥٤٣ - ٥٤٥.

(٤) سبق تخريجه ص ٤٨٣.

(٥) سبق تخريجه ص ٤٨٤.

عليه السلام فهو معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَا قَالَ إِنِّي عَصِيتُ رَبِّي أَجْعَلْ هَذَا الْبَشِيرَ بَلَدًا ءَامِنًا وَآزِنُكَ أَهْلَهُ مِنَ النَّارِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ .

ودكر القرطبي: حدثنا فيس بن الربيع، عن خصيف، عن سعيد بن جبير ومجاهد في قوله: ﴿وَأَزِنُكَ أَهْلَهُ مِنَ النَّارِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ . قال: سأل الرزق لمن آمن .

وحدثنا محمد بن عبد الله بن حكيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، قال: حدثنا حميد، عن عمار الدهني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿أَجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَأَزِنُكَ أَهْلَهُ مِنَ النَّارِ﴾ . قال: كان إبراهيم يحجرها على المؤمنين دون الناس، "فقال الله له": ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ أيضا، فإني أرزقه كما أرزق المؤمنين، أخلق خلقا لا أرزقهم؟ أمثهم قليلا ثم أضطرهم إلى عذاب النار وبئس المصير<sup>(١)</sup> . قال: ثم قرأ ابن عباس: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هُنُوًا وَهَنُوًا مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾<sup>(٢)</sup> [الإسراء: ٢٠] .

(١ - ١) ليس في: الأصل، ص ١٧، م .

(٢ - ٢) في الأصل، ص ١٧، م: وغلط .

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ١/ ٢٢٩، ٢٣٠ (١٢١٩) من طريق هشام بن عمار به =

## ما جاء فى سُكْنَى المدينة والخروج منها

١٧٠١ - مالك ، عن قَطَنِ بْنِ وَهَبٍ بْنِ عُيَيْرٍ بْنِ الْأَجْدَعِ ، أَنَّ يُحْنَسَ مَوْلَى الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَّامِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي الْفَتْنَةِ ، فَأَتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ : إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، اسْتَدَّ عَلَيْنَا الزَّمَانُ . فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : اقْعُدِي لَكُمْ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

التمهيد . وفى هذا الحديث من الآدابِ وجميلِ الأخلاقِ إعطاءُ الصغيرِ من الولدانِ ، وإتحافُهُ بالطَّرْفِ ، وذلك يدلُّ على أَنَّهُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنَ الْكَبِيرِ لِقَلَّةِ صَبْرِهِ وَفَرَجِهِ بِذَلِكَ ، وفى رسولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ فى كُلِّ حَالٍ .

مالك ، عن قَطَنِ بْنِ وَهَبٍ بْنِ عُيَيْرٍ بْنِ الْأَجْدَعِ <sup>(١)</sup> ، أَنَّ يُحْنَسَ مَوْلَى الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَّامِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي الْفَتْنَةِ ، فَأَتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ : إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، اسْتَدَّ

القيس

= بدون ذكر الآية فى آخره ، وأخرجه ابن أبى حاتم فى تفسيره ٢٢٩/١ (١٢١٧) من طريق حاتم به مختصرا ، وينظر تفسير ابن كثير ٢٥٣/١ .  
(١) قال أبو عمر : « قَطَنُ بْنُ وَهَبِ بْنِ عُيَيْرِ بْنِ الْأَجْدَعِ ، أَحَدُ بَنِي سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ ، وَهُوَ مَدَنِي ثَقَّةٌ ، رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ ، لِمَالِكٍ عَنْهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ » . التاريخ الكبير ١٩٠/٧ ، وتهذيب الكمال ٦٢١/٢٣ .

علينا الزمان . فقال لها عبدُ الله بنُ عمرَ : اقْعُدِي لِكَعْبِ<sup>(١)</sup> ، فَإِنِّي سَمِعْتُ التَّمْهِيدَ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ  
شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ »<sup>(٢)</sup> .

هكذا رَوَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى هذا الحديثَ عن مالكٍ ، فقال فيه : عن  
قَطَنِ بْنِ وَهَبٍ بْنِ عُوَيْمِرِ بْنِ الْأَجْدَعِ . وكذلك رواه ابنُ بُكَيْرٍ<sup>(٣)</sup> وأَكْثَرُ  
الرُّوَاةِ . ورواه ابنُ القاسمِ ، عن مالكٍ ، عن قَطَنِ بْنِ وَهَبٍ ، عن عُوَيْمِرِ بْنِ  
الْأَجْدَعِ ، أَن يُحَنِّسَ . والصَّحِيحُ ما رواه يَحْيَى وَمَنْ تَابَعَهُ ، وكذلك نسبته  
ابنُ البرقي ، وقال فيه القعنبي ،<sup>(٤)</sup> « عن مالكٍ » : عن قَطَنِ بْنِ وَهَبٍ ، أَن  
يُحَنِّسَ مَوْلَى الزَّيْبِرِ<sup>(٥)</sup> . وروايةُ القعنبي تشهدُ لصحة ما رَوَى يَحْيَى وَمَنْ  
تَابَعَهُ ، واللهُ أَعْلَمُ . وكذلك رواه<sup>(٦)</sup> أبو مصعبٍ ، عن مالكٍ ، عن قَطَنِ بْنِ  
وَهَبٍ ، أَن يُحَنِّسَ .

(١) في الأصل : « لَكَاعِ » .

(٢) أخرجه أحمد ٢٠٥/١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٥ (٦٠٠١ ، ٦١٧٤) ، ومسلم (٤٨٢/١٣٧٧) ،  
والنسائي في الكبرى (٤٢٨١) من طريق مالك به .

(٣) الموطأ برواية يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ (١٧/١٧) ، ٢ - مخطوط .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل ، م .

(٥) أخرجه الطبراني (١٣٣٠٧) ، والجوهري في مسند الموطأ (٦٢٩) ، وأبو نعيم في مستخرجه  
(٣١٨٨) ، والمزى في تهذيب الكمال ٦٢٢/٢٣ من طريق القعنبي به .

(٦) في الأصل ، م : « قال » .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيْقٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُزَيْقٍ <sup>(١)</sup> بْنِ جَامِعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مَصْعَبٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهَبٍ ، أَنَّ يُحَنَسَ مَوْلَى الزَّيْرِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ فِي الْفَتْنَةِ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(٢)</sup> .

وَكَذَلِكَ حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ أَيْضًا ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي الْمُؤْتِ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ الْبَصْرِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ يُحَنَسَ مَوْلَى الزَّيْرِ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِهَا - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : قَوْلُهُ : « عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا » . يَعْنِي الْمَدِينَةَ ، وَالشَّدَّةُ الْجَوْعُ ، وَاللَّأَوَاءُ تَعَذُّرُ الْمَكْسَبِ وَسَوْءُ الْحَالِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : لُكْعٌ . فَإِنَّهُ أَرَادَ : يَا <sup>(٣)</sup> ضَعِيفَةَ الرَّأْيِ . وَأَصْلُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْخِشَّةُ وَالذَّنَاءَةُ وَالضَّعْفُ ، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ : لُكْعٌ . وَلِلْمَرْأَةِ أَيْضًا : لُكْعٌ . وَقَدْ يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ : لِكَاعٍ . مَبْنًى عَلَى الْكَسْرِ مِثْلَ حَذَامٍ وَقَطَامٍ <sup>(٤)</sup> . وَرُوي

(١) فِي ص ١٦ ، ص ٢٧ : « زَيْقٍ » .

(٢) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ (١٨٤٧) .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) بَعْدَهُ فِي ص ٢٧ : « وَرَبَاعٌ » . وَأَشَارَ غُرُقُهَا أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ .



عن النبي ﷺ أنه قال : « يأتى على الناس زمانٌ أسعدُ الناس فيه بالدنيا لكُفُ التمهيد ابنُ لُكُف »<sup>(١)</sup>.

وفى هذا الحديث فضل المدينة ، وفضلها غير مجهول ، ومخرج حديث ابن عمر هذا يعم الأوقات كلها . وقد قيل : إن ذلك إنما ورد فيمن صبر على لأوائها وشدتها ذلك الوقت مع رسول الله ﷺ ؛ بدليل خروج الصحابة عنها بعده . وقد بينا هذا المعنى فى غير موضع من كتابنا هذا . والحمد لله .

وقد أخبرنا سعيد بن عثمان ، قال : حدثنا أحمد بن دُحيم ، وحدثنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال : حدثنا أحمد بن سعيد ، قال : حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي ، قال : حدثنا أبو عُبيد<sup>(٢)</sup> الله المخزومي سعيد بن عبد الرحمن ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، قال : حدثنا موسى بن أبي عيسى ، أنه سمع أبا عبد الله القُرَظَ يقول : سمعتُ أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أيما جبار أراد أهل المدينة يسوء أذابه الله كما يذوب الملح فى الماء ، ولا يصبر على لأوائها وشدتها أحدٌ إلا كنت له شهيداً أو شفيقاً يوم القيامة »<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد ٣٢٢/٢٨ ، ٣٢٤ ، (٢٣٣.٣) ، والترمذى (٢٢٠٩) من حديث حذيفة بن حذوف . وأخرجه أحمد ٦٨/١٤ (٨٣٢٠) من حديث أبي هريرة بنحوه .  
(٢) فى ص ١٦ ، ص ٢٧ : « عبيد » . وينظر تهذيب الكمال ٥٢٦/١٠ .  
(٣) أخرجه الجندى فى فضائل المدينة (٢٦) من طريق سعيد به ، وأخرجه الحميدى (١١٦٧) ، ومسلم (١٣٧٨) من طريق سفيان به .

التمهيد والقول في هذا الحديث كالقول في حديث قطن بن وهب ، وقد تقدّم فضل المدينة في مواضع من هذا الكتاب . والحمد لله .

وقد روى أبو معشر المدني ، عن عبد السلام بن محمد بن أبي الجنوب<sup>(١)</sup> ، عن الحسن ، عن معقل بن يسار ، قال : قال رسول الله ﷺ : « المدينة مهاجري ومضجعي من الأرض ، وحق على أمتي أن يكرّموا<sup>(٢)</sup> جيرانى ما اجتنّبوا الكبائر ، فمن لم يفعل سقاه الله من طينة الخبال ؛ غصارة أهل النار<sup>(٣)</sup> . وهذا إسناد فيه لين وضعف ليس مما يحتاج به ، والفضائل يتسامح فيها قديماً . والله المستعان .

حدثنا خلف بن القاسم ، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الزّرد وعبد الله ابن عمر<sup>(٤)</sup> بن إسحاق ، قالوا : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن جابر ، حدثنا سعيد بن أبي مريم ، حدثنا مالك ، عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع ، أن يحنس مولى الزبير أخبره ، أنه كان جالساً عند عبد الله بن عمر في الفتنة ، فأتته مولاة له تُسلم عليه ، فقالت : يا أبا عبد الرحمن ، إني

(١) فى ص ١٧ : « الحارث » . وينظر تهذيب الكمال ٦٣ / ١٨ .

(٢) فى ص ٢٧ : « يكونوا » .

(٣) أخرجه الرويانى (١٣٠١) ، والطبرانى ٢٠٥ / ٢٠ (٤٧٠) ، وابن عدى ١٩٦٩ / ٥ من طريق أبى معشر به .

(٤) فى م : « محمد » .

١٧٠٢ - مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام، فأصاب الأعرابي وغلّ بالمدينة، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أقلني يبعني. فأبى رسول الله ﷺ، ثم جاءه فقال: أقلني يبعني. فأبى، ثم جاءه فقال: أقلني يبعني. فأبى، فخرج الأعرابي، فقال رسول الله ﷺ: «إنما المدينة كالكير؛ تنفي خبثها، وينصع طيبها».

أردت الخروج، اشتد علينا الزمن. فقال لها: اقعدى لكع، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا يصبر أحدٌ على لأوائها وشدتها إلا كنت له شفيحاً أو شهيداً يوم القيامة».

مالك، عن محمد بن المنكدر<sup>(١)</sup>، عن جابر بن عبد الله، أن أعرابياً

القبس .....

(١) قال أبو عمر: «مدني تابعي، ثقة فاضل، وهو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بن عبد العزى - ويقال: الهدير بن محرز بن عبد العزى - بن عامر بن الحارث بن حارثة بن سعد ابن تيم بن مرة القرشي التيمي، يكنى أبا عبد الله، وقيل: يكنى أبا بكر، وأمه أم ولد، وكان من فضلاء هذه الأمة، وعبادها وفقهائها، وخيارها، كان أهل المدينة يقولون: إنه مجاب الدعوة، وكان مقلاً، وكان مع ذلك جواداً. توفي بالمدينة سنة ثلاثين ومائة، أو إحدى وثلاثين ومائة. وذكر الأويسى، عن مالك، قال: كان محمد بن المنكدر سيد القراء، وكان كثير البكاء عند الحديث، وكنت إذا وجدت من نفسي قسوة آتية فأنظر إليه فأتعظ به، وأنتفع بنفسى أياماً، وكان كثير الصلاة بالليل. قال أبو جعفر الطبري: كان محمد بن المنكدر ثقة، كثير الحديث، أمينا على ما روى ونقل من أثر في الدين. قال أبو عمر: لمالك عنه في «الموطأ» من حديث رسول الله ﷺ خمسة أحاديث، منها أربعة مسندة، وواحد مرسل». تهذيب الكمال ٥٠٣/٢٦، وسير أعلام النبلاء ٣٥٣/٥.

التشهد بآتي رسول الله ﷺ على الإسلام، فأصاب الأعرابي وغلث<sup>(١)</sup> بالمدينة،  
فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أفلنى بيعتى. فأتى، ثم جاءه فقال:  
أفلنى بيعتى. فأتى، ثم جاءه فقال: أفلنى بيعتى. فأتى، فخرج الأعرابي،  
فقال رسول الله ﷺ: «إنما المدينة كالكبير، تنفى خبيثها، وينصع  
طبيها»<sup>(٢)</sup>.

هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك فيما علمت بهذا اللفظ، إلا عبد الله  
ابن إدريس، فإنه قال فيه عن مالك بإسناده: «إنها طيبة تنفى الخبيث». .  
وقوله في الحديث «طيبة». غريب لم يقله فيه غيره. والله أعلم.

قال أبو عمرو: في هذا الحديث من العلم أن رسول الله ﷺ كان يبايع  
الناس على حدود الإسلام، ومعنى ذلك أنه كان يبايعهم على شروط  
الإسلام ومعاليه، وهذا معروف في غير ما حديث، وكان ذلك الوقت من  
حدود الإسلام وفرائض البيعة على هجرة الأوطان، والبقاء مع النبي ﷺ،  
ولذلك كان قطع الله ولاية المؤمنين المهاجرين ممن لم يهاجز منهم،

(١) الوغلث: هو الخش. وقيل: ألها. النهاية ٢٠٧/٥.

(٢) تلوطاً برواية محمد بن الحسن (٨٩١)، وبرواية يحيى بن بكير (٢/١٧ - مخطوط)،  
وبرواية أبي مصعب (١٨٤٨). وأخرجه أحمد ١٨٩/٢٢ (١٤٢٨٤)، والبخاري (٧٢٠٩)،  
٧٢١١، (٧٣٢٢)، ومسلم (١٣٨٣)، والترمذي (٣٩٢٠)، والنسائي (٤١٩٦) من طريق  
مالك به.

فقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَدَيْنِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢]. وقال رسول الله ﷺ: «أنا بريء من كل مسلم باقٍ مع مشرك»<sup>(١)</sup>. وكان يشترط عليهم السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، إلى أشياء كثيرة كان يشترطها قد ورد في الآثار ذكرها، «كبيعة النساء»<sup>(٢)</sup> وغيرها. وقد ورد «القرآن بنص»<sup>(٣)</sup> بيعته للنساء<sup>(٤)</sup>، وسكت عن الرجال؛ لدخولهم في المعنى، كدخول من أحصن من الرجال في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُبْحَنَاتِ﴾ [النور: ٤]. ومثل هذا كثير. وقد ذكر جرير أنه اشترط عليهم النصح لكل مسلم<sup>(٥)</sup>. ومعنى هذه المباينة، والله أعلم، الإعلام بحدود الإسلام وشرائعه وأدابه. وقال الشافعي رحمه الله: أمّا بيعة النساء فلم يشترط فيها السمع والطاعة؛ لأنهن ليس عليهن جهاد كافر ولا باغ، وإنما كانت بيعتهن على الإسلام وحدوده.

قال أبو عمر: قد كانت البيعة على وجوه، منها، أنها كانت أولاً على القتال، وعلى أن يمتنعوا مثلاً يمتنعون منه أنفسهم وأبنائهم ونساءهم،

(١) تقدم تخريجه في ٦٣/١٩.

(٢ - ٢) في م: «كبيعة للنساء».

(٣ - ٣) في م: «بالنص».

(٤) بعده في م: «المهاجرات».

(٥) سبأني تخريجه في شرح الحديث (١٩١٠) من الموطأ.

التمهيد وعلى نحو ذلك كانت بيعة العقبة الثانية قبل الهجرة ، ثم لما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة بايع الناس على الهجرة ، وقال : « أنا برىء من كل مسلم مع مشرك » . فكان على الناس فرضاً أن ينتقلوا إلى المدينة ، إذ لم يكن للإسلام دار ذلك الوقت غيرها ، ويدعوا دار الكفر ، وعلى هذا ، والله أعلم ، كانت بيعة هذا الأعرابي المذكور في هذا الحديث على <sup>(١)</sup> الإسلام والهجرة ، فلما لحقه من الوغى ما لحقه ، تشاءم بالمدينة ، وخرج عنها منصرفاً إلى وطنه من أهل الكفر ، ولم يكن ممن رسخ الإيمان في قلبه ، وربما كان من جنس الأعراب الذين قال الله عز وجل فيهم : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [التوبة : ٩٧] . ولما فتحت مكة لم يبايع رسول الله ﷺ أحداً على الهجرة ، وإنما كانت البيعة على الإقامة بدار الهجرة قبل أن يفتح الله على رسوله مكة ، وكان المعنى في البيعة على الهجرة الإقامة بدار الهجرة - وهي المدينة - عند <sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ في حياته ، حتى يصرفهم فيما يحتاج إليه من غزو الكفار ، وحفظ المدينة ، وسائر ما يحتاج إليه ، وكان خروجهم راجعين إلى دار أعرابيتهم حراماً عليهم ؛ لأنهم كانوا يكونون بذلك مرتدين إلى الأعرابية من الهجرة ، ومن فعل ذلك كان ملعوناً على

(١) في م : « عن » .

لسانِ رسولِ الله ﷺ، ألا ترى إلى حديثِ شعبة<sup>(١)</sup> والثوري<sup>(٢)</sup>، عن التمهيد الأعمش، عن عبد الله بن مُرَّة، عن الحارث بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود قال: آكلُ الرِّبَا، وموكلُهُ، وكاتبُهُ، وشاهداه، إذا علموا به، والواشمةُ، والمستويشمةُ للحسن، ولاوى الصدقة، والمرتدُّ أعرابياً بعدَ هجرته، ملعونونَ على لسانِ مُحَمَّدٍ ﷺ يومَ القيامة. وزُوي عن عقبة بن عامر الجُهَنِّي قال: بلغني قدومُ النبي ﷺ المدينة وأنا في غُنيمة لي، فرفضْتُها ثم أتيتها، فقلتُ: جئتُ أبايعُكَ. فقال: «بيعةُ أعرابيةٍ، أو بيعةُ هجرةٍ؟». قلتُ: بيعةُ هجرةٍ. قال: فبايعته وأقمتُ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عمر: ففي قولِ عقبة في هذا الحديث: فبايعته وأقمتُ. دليلٌ على أنَّ البيعةَ على الهجرة تُوجبُ الإقامةَ بالمدينة، وأنَّ البيعةَ الأعرابيةَ تُخالفُها، لا تُوجبُ الإقامةَ بالمدينة على أهلها، ويدلُّك على ذلك أنَّ مالكَ بن الحويرث وغيره من الأعرابِ بايعوا رسولَ الله ﷺ وأقاموا عنده أئاماً، ثم رجعوا إلى بلادهم، وقال لهم رسولُ الله ﷺ: «ارجعوا إلى

- (١) أخرجه أحمد ٤٣٠/٧، ٤٣١ (٤٤٢٨)، والنسائي (٥١٠٢) من طريق شعبة به.
- (٢) أخرجه أحمد ٤٢٥/٦ (٣٨٨١)، وابن حبان (٣٢٥٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٥٠٧) من طريق الثوري به.
- (٣) أخرجه ابن سعد ٣٤٣/٤، ٣٤٤، والطبراني ٣٠٤/١٧ (٨٣٩).

التسديد أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ، وصلُّوا كما رأيتموني أُصلِّي <sup>(١)</sup> . وهذا الأعرابي المذكورُ في حديث مالك كان ، والله أعلم ، ممن بايع رسول الله ﷺ على المُقام بدار الهجرة ، فمن هنا أتى رسول الله ﷺ من إقالة بيعته ، وفي إباته <sup>(٢)</sup> ﷺ من إقالة البيعة دليل على أنَّ من العقود عقوداً إلى المرء عقدُها وليس له حلُّها ولا نقضُها ، وذلك أنَّ من عقد عقدًا يجب عقده ولا يحلُّ نقضه لم يجز له أن ينقضه ، ولم يحلَّ له فسخه ، وإن كان الأمرُ كان إليه في العقد ، فليس إليه ذلك في النَّقض ، وليس كلُّ ما للإنسان عقده له فسخه ، ولم يكن لرسول الله ﷺ أن يُقيله بيعته ؛ لأنَّ الهجرة كانت مُفترضةً يومئذٍ ، كما لم يكن له أن يُبيح له شيئاً حظرته عليه الشريعة ، إذا دخل فيها ، ولزمته أحكامها ، إلا بوحي من الله ، وأما من بعده فليس ذلك حكمه بوجه من الوجوه ؛ لأنَّ الوحي بعده قد انقطع ، صلَّى الله عليه وسلَّم .

وفي هذا الحديث بيانُ فضل المدينة ، وأنها بقعة مباركة لا يستوطنها إلا المرضي من النَّاس . وهذا عندي إنما كان بالنبي <sup>(٣)</sup> ﷺ منذ نزلها ، وقد كانت قبله كسائر ديار الكفر ، ولما توفي رسول الله ﷺ بقي فضل

(١) أخرجه البخاري (٦٣١) ، ومسلم (٦٧٤) من حديث مالك بن الحويرث .

(٢) في م : « إياه رسول الله » .

(٣) في ي : « من النبي » .



التمهيد

قبره ومسجده ، والمدينة لا يُنكر فضلها .

وأما قوله : « تنفى خبيثها ، وينصع طيبها » . فمعناه : أنها تنفى خثالة الناس ورذالتهم ، ولا يبقى فيها إلا الطيب الذي اختاره الله عز وجل لصحبة نبيه ﷺ . والخبث رذالة الحديد ووسخه الذي لا يثبت عند النار .

وأما قوله : « وينصع » . فإنه يعنى : يبقى ، ويثبت ، ويظهر . وأصل التصوع فى الألوان البياض ، يقال : أبيض ناصع ، ويقق<sup>(١)</sup> . كما يقال : أحمر قانيئ ، وأسود جالك ، وأصفر فاقع . والمراد بهذه الكلمات الثبوت والصحة . والناصع : الخالص السالم ، قال النابغة الذبياني<sup>(٢)</sup> :

أتاك بقول هلهل النسج كاذب ولم يأت بالحق الذى هو ناصع  
أى : خالص سالم من الاختلاف ، وأما الخبث فلا يثبت ، وما لا يثبت  
فليس ظهوره بظهور .

وشبه رسول الله ﷺ المدينة فى ذلك الوقت بالكبير والنار الذى لا يبقى على عمله إلا طيبه ، ويدفع الخبث . وكذلك كانت المدينة ، لا يبقى فيها ولا يثبت إلا الطيب من الناس لصحبته ﷺ ، وللفهم عنه ، فلما

القبس .....

(١) يقق ويقق : شديد البياض ناصعه ، واليقق : المتأهى فى البياض . اللسان (ى ق ق) .

(٢) ديوانه ص ٣٥ ( تحقيق : محمد أبو الفضل ) .

التمهيد مات خَرَجَ عنها كثيرٌ من جَلَّةِ أصحابِه ؛ لنشرِ عليه والتبليغِ لدينه ﷺ .

فإن قيل : إنَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزٍ قد خَشِيَ أن يكونَ ممَّن نَفَتَ المدينةُ ، وليس ذلك في المعنى الذى ذَكَرَتْ من ضُحْبَةِ رسولِ الله ﷺ ، والأخذِ عنه ، بل ذلك لفضلِ المدينةِ الباقي إلى يومِ القيامةِ . قيل له : لا يُنَكِّرُ فضلُ المدينةِ عالمٌ ، ولكنَّ قولَه : « تنفى حَبَّتُها ، وَيَنْصَعُ طَائِبُها » . ليس إلَّا على ما قلنا ، بدليلِ خروجِ الفضلاءِ الصحابةِ الطَّيِّبينَ منها إلى الشامِ والعراقِ ، ولا يجوزُ أن يقالَ فى واحدٍ منهم : إنَّهم كانوا حَبْتَاءَ . رَضِيَ اللهُ عنهم . وقد يقولُ العالمُ القولَ على الإِشفاقِ على نفسه ، فلا يكونُ فى ذلك حُجَّةٌ على غيره .

قال أبو عمر : كان خروجُ عمرَ بنِ عبدِ العزيزٍ من المدينةِ حينَ قال هذا القولُ فيما ذَكَرَ أهلُ السَّيْرِ - فى شهرِ رمضانَ من سنةِ ثلاثٍ وتسعينَ ، وذلك أنَّ الحجاجَ كَتَبَ إلى الوليدِ فيما ذَكَرُوا أنَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزٍ بالمدينةِ كهفٌ للمنافقين . فجاءه الوليدُ : إني أعزله . فعزله ، وولَّى عثمانَ ابنَ حَيَّانَ المُزَيَّيَّ ، وذلك فى شهرِ رمضانَ المذكورِ ، فلمَّا صارَ عمرُ بالشَّوَيْدَاءِ قال لمزاحمٍ : يا مزاحمُ ، أتخافُ أن نكونَ ممَّن نَفَتَ المدينةُ ؟ <sup>(١)</sup> . وقال ميمونُ بنُ مهرانَ : ما رأيتُ ثلاثةً فى بيتٍ خيراً من عمرَ

(١) سيأتى فى الموطأ (١٧٠٧) .

ابن عبد العزيز، وابنه عبد الملك، ومولاه مزاحم.

حدَّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدَّثنا أحمد بن زهير، قال: حدَّثنا هارون بن معروف، قال: حدَّثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن ابن<sup>(١)</sup> شهاب، أن عمرو بن عبد الرحمن بن أمية حدَّثه، أن أباه أخبره، أن يعلى بن أمية قال: جئت رسول الله ﷺ بأبي أمية يوم الفتح، فقلت: يا رسول الله، بايع أبي على الهجرة. فقال: «أبايعه على الجهاد، وقد انقطعت الهجرة»<sup>(٢)</sup>.

وأخبرنا عبد الوارث، قال: حدَّثنا قاسم، قال: حدَّثنا أحمد بن زهير، قال: حدَّثنا محمد بن الصباح، قال: حدَّثنا إسماعيل بن زكريا، عن عاصم، عن أبي عثمان، قال: حدَّثني مجاشع بن مسعود، قال: أتيت النبي ﷺ لأبايعه على الهجرة، قال: «قد مضت الهجرة لأهلها، ولكن على الإسلام والجهاد والخير»<sup>(٣)</sup>.

(١) في م: «أبي».

(٢) أخرجه أحمد ٤٧٩/٢٩، ٤٨٠ (١٧٩٦٢) عن هارون به، وأخرجه النسائي (٤١٧١)، وابن حبان (٤٨٦٤) من طريق ابن وهب به.

(٣) أخرجه مسلم (١٣/١٨٦٣) من طريق إسماعيل به، وأخرجه أحمد ١٧٧/٢٥، ١٧٩ (١٥٨٤٨، ١٥٨٥١)، والبخاري (٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٤٣٠٥، ٤٣٠٦)، ومسلم (٨٤/١٨٦٣) من طريق عاصم الأحول به، وعندهم أن أخا مجاشع بن مسعود هو الذي بايع النبي ﷺ.

١٧٠٣ - مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه قال: سمعتُ أبا  
 الحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى، يَقُولُونَ: يَثْرُبُ. وَهِيَ الْمَدِينَةُ؛  
 تَنْفِي النَّاسِ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ».

التمهيد

وذكر البخاري<sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ،  
 حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: زُرْتُ عَائِشَةَ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ  
 عُمَيْرٍ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَتْ: لَا هَجْرَةَ الْيَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُ يَفِرُّ  
 بِيَدَيْهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ مَخَافَةً أَنْ يُفْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ،  
 فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، فَالْمُؤْمِنُ يَعْبُدُ رَبَّهُ حَيْثُ شَاءَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ.

مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعتُ أبا الحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ  
 يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ  
 الْقُرَى، يَقُولُونَ: يَثْرُبُ. وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ  
 الْحَدِيدِ»<sup>(٢)</sup>.

هكذا هذا الحديث في «الموطأ» عند جماعة الرواة، ورواه إسحاق بن

القيس

(١) البخاري (٤٣١٢).

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٢/١٧ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٤٩).  
 وأخرجه أحمد ١٦٩/١٢، ١٧٠ (٧٢٣٢)، والبخاري (١٨٧١)، ومسلم (١٣٨٢)،  
 والنسائي في الكبرى (١٣٩٩) من طريق مالك به.

عيسى الطباع ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، التمهيد  
عن أبي هريرة . وهو خطأ ، والصواب فيه : مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن  
سعيد بن يسار أبي الحباب ، كما في « الموطأ » . والله أعلم .

وأبو الحباب هذا سعيد بن يسار مولى الحسين بن علي ، وقيل : مولى  
شُمَيْسَةَ ؛ امرأة نصرانية أسلمت بالمدينة على يدي الحسين بن علي . وقيل :  
أبو الحباب سعيد بن يسار مولى شُقران مولى النبي ﷺ . وكان أبو الحباب  
أحد الثقات من التابعين بالمدينة ، وبها تُوفِّي سنة سبع عشرة ومائة .

وأما قوله : « تأكل القرى » . فزوي عن مالك أنه قال : معناه : تفتتح  
القرى ، وتفتتح منها القرى ؛ لأن من المدينة افتتحت المدائن كلها  
بالإسلام .

وفي هذا الحديث دليل على كراهية تسمية المدينة يشرب على ما  
كانت تُسمى في الجاهلية ، وأما القرآن فنزل بذكر يشرب على ما كانوا  
يعرفون في جاهليتهم ، ولعل تسمية رسول الله ﷺ إياها بطيئة كان بعد  
ذلك ، وهو الأغلب في ذلك .

وأما قوله : « تنفي الناس » . فإنه أراد شرار الناس ، ألا ترى أنه مثل ذلك  
وشبهه بما يصنع الكي في الحديد ، والكي إنما ينفي ردىء الحديد  
وخبثه ، ولا ينفي جيده . وهذا عندي ، والله أعلم ، إنما كان في حياة  
رسول الله ﷺ ، فحينئذ لم يكن يخرج من المدينة رغبة عن جواره فيها إلا

١٧٠٤ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها، إلا أبدلها الله خيراً منه».

التمهيد من لا خير فيه، وأما بعد وفاته فقد خرج منها الخيار الفضلاء الأبرار.

وأما الكثير فهو موضع نار الحداد والصائغ، وليس الجلد الذي تسميه العامة كيراً. هكذا قال أهل العلم باللغة، ومن هذا حديث أبي أمامة وأبي ریحانة، عن النبي ﷺ أنه قال: «الحُمى كير من جهنم، وهي نصيب المؤمن من النار»<sup>(١)</sup>.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن مطرف، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا علي بن معبد، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن أبي الخصين، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: «الحُمى كير من جهنم، فما أصاب المؤمن منها كان حظّه من النار»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله خيراً منه»<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث أبي ریحانة تقدم تخريجه في ٤٢/٨.

(٢) تقدم تخريجه في ٤١/٨، ٤٢.

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٢/١٧، ٢ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٥٠). وأخرجه الجندی في فضائل المدينة (٤٠)، وأبو القاسم الجوهري في مسند الموطأ (٧٦٥) من طريق مالك به.

وهذا الحديث قد وصله معن بن عيسى، وأسنده عن مالك، عن التمهيد هشام، عن أبيه، عن عائشة في «الموطأ»، ولم يُسنده غيره في «الموطأ»، والله أعلم. وقد روى من حديث أبي هريرة أيضًا، وحديث جابر.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا ابن ثمير، عن هاشم بن هاشم، قال: حدثني أبو صالح مولى الساعدي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن رجالاً يستنفرون عشائرهم، فيقولون: الخيرَ الخيرَ. والمدينة خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون، والذي نفس محمد بيده، لا يصبِرُ على لأوائها وشدتها أحدٌ إلا كنتُ له شهيدًا أو شفيعًا يوم القيامة، والذي نفس محمد بيده، إنها لتنفى خبث أهلها كما ينفي الكيرُ خبث الحديد، والذي نفس محمد بيده، لا يخرج منها أحدٌ رغبةً عنها إلا أبدلها الله خيرًا منه»<sup>(١)</sup>.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا محمد بن أحمد بن

(١) أخرجه أحمد ٤١٨/١٥ (٩٦٨٠) من طريق ابن ثمير به، وأخرجه البيهقي في الشعب (٤١٧٩) من طريق هاشم به.

التمهيد يحيى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَزَّازُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْمَدِينَةِ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبْدَلَهَا اللَّهُ بِهِ خَيْرًا مِنْهُ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » <sup>(١)</sup> .

معنى هذا عندى ، واللَّهُ أعلم ، فى حياته ﷺ ، وهذا فى مثل الأعرابي الذى قال : أَقْلَنِي يَعْتَى <sup>(٢)</sup> . ومعلومٌ أَنَّ مَنْ رَغِبَ عَنْ جِوَارِ النَّبِيِّ ﷺ أَبْدَلَهُ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ ، وَأَمَّا بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ ، فَقَدْ خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَمْ تُعَوِّضِ الْمَدِينَةُ بِخَيْرٍ مِنْهُمْ .

وَرَوَى شُعْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ هَانئٍ بْنُ عُرْوَةَ الْمُزَادِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ نُعَيْمَ بْنَ دِجَاجَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : لَا هَجْرَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ <sup>(٣)</sup> .

- (١) أخرجه الحاكم ٤/٤٥٤ من طريق عبد الوهاب بن عطاء به ، وأخرجه أيضًا فى معرفة علوم الحديث ص ١٩٠ ، ١٩١ من طريق الجريرى به .  
 (٢) تقدم فى الموطأ (١٧٠٢) .  
 (٣) أخرجه التستالى (٤١٨٢) ، وأبو يعلى (١٨٦) من طريق شعبة به .



١٧٠٥ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن سفيان بن أبي زهير، أنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «تُفْتَحُ اليمَنُ فيأتى قومٌ ييسون فيتحمّلون بأهلهم ومَن أطاعهم، والمدينةُ خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون، وتُفْتَحُ الشامُ فيأتى قومٌ ييسون فيتحمّلون بأهلهم ومَن أطاعهم، والمدينةُ خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون، وتُفْتَحُ العراقُ فيأتى قومٌ ييسون فيتحمّلون بأهلهم ومَن أطاعهم، والمدينةُ خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون».

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن التميمي سفيان بن أبي زهير، أنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «تُفْتَحُ اليمَنُ، فيأتى قومٌ ييسون، فيتحمّلون بأهلهم ومَن أطاعهم، والمدينةُ خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون، وتُفْتَحُ الشامُ، فيأتى قومٌ ييسون، فيتحمّلون بأهلهم ومَن أطاعهم، والمدينةُ خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون، وتُفْتَحُ العراقُ، فيأتى قومٌ ييسون فيتحمّلون بأهلهم ومَن أطاعهم، والمدينةُ خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون»<sup>(١)</sup>.

قد ذكرنا سفيانَ بنَ أبي زهيرٍ في «الصحاح»<sup>(٢)</sup> بما يغنى عن ذكره

(١) للموطأ برواية يحيى بن بكير (٢/١٧ - مخطوط)، وبرواية أبي مصعب (١٨٥١).  
وأخرجه أحمد ٢٤٦/٣٦ (٢١٩١٦)، والبخاري (١٨٧٥)، والنسائي في الكبرى (٤٢٦٣)  
من طريق مالك ٤.

(٢) الاستيعاب ٢/٦٢٩، ٦٣٠.

التمهيد هلهنا .

وأما قوله : « تُفْتَحُ الْيَمَنُ » . فاليمَنُ افْتِتِحَتْ في أيامه ﷺ ، وافتتح بعضُها في أيام أبي بكرٍ بمقاتلةِ الأسودِ العنسيِّ المتنبئِ الكذابِ بصنعاء ، قتله أبو بكرٍ في خلافته ، كما قتل مسيلمةَ في بني حنيفة ، وقد قيل : إن الأسودَ العنسيَّ قُتِلَ والنبيُّ ﷺ مريضٌ مرضه الذي مات منه سنة إحدى عشرة . وهو الأكثرُ عند أهلِ السيرِ . وأما الشامُ والعراقُ فكان افتتاحُهما<sup>(١)</sup> في زمنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه .

وفي هذا الحديثِ علَمٌ من أعلامِ نبوته ﷺ ؛ لأنه غيَّبَ كان بعده قد أخبرَ به ، وهو لا يعلمُ من الغيبِ إلا ما أظهره اللهُ عليه وأوحى به إليه ، فقد افتتحت بعده الشامُ والعراقُ واليمنُ بعضُها ، وقد خرجَ الناسُ من المدينةِ إلى الشامِ وإلى اليمنِ وإلى العراقِ ، وكان ما قاله ﷺ ، وكذلك لو صبروا بالمدينةِ كان خيراً لهم ، قال ﷺ : « لا يصبرُ أحدٌ على لأوائها وشدَّتها إلا كنتُ له شهيداً أو شفيعاً يومَ القيامةِ »<sup>(٢)</sup> .

وفي هذا الحديثِ فضلُ المدينةِ على اليمنِ ، وعلى الشامِ ، وعلى العراقِ ، وهذا أمرٌ مُجْتَمَعٌ عليه ، لا خلافَ بينَ العلماءِ فيه ، وفي ذلك دليلٌ

القبس

(١ - ١) أشار في حاشية الأصل أنه في نسخة : « فأول افتتاحهما كان » .

(٢) تقدم في الموطأ (١٧٠١) .

على أن بعض البقاع أفضل من بعض ، ولا يوصل إلى شيء من ذلك إلا التمهيد بتوقيف من جهة الخبر ، وأما القياس والنظر فلا مدخل له في شيء من ذلك ، وقد صححت الأخبار عن النبي ﷺ بفضل المدينة ، وأجمع علماء الأمة على أن لها فضلاً معروفاً ؛ لمسجد النبي ﷺ وقبره فيها ، وإنما اختلفوا في الأفضل منها ومن مكة لا غير ، وقد بينا ذلك كله في مواضع من هذا الكتاب ، والحمد لله ، والله الموفق للصواب .

وأما قوله : « يُيسون » . فمن رواه : « يُيسون » . برفع الياء وكسر الباء ، من : أبس يُيس ، على الرباعي ، فقال : معناه : يُزيّنون لهم البلد الذي جاءوا منه ويُحبّبونه إليهم ، ويدعونهم إلى الرحيل إليه من المدينة . قالوا : والإبس مأخوذ من إبساس الحلوية عند جلابها ؛ كي تدرّ باللبن ، وهو أن تُجرى يدك على وجهها وصفحة عنقها ، كأنك تُزيّن ذلك عندها وتُحسّنه لها ، ومنه قول عمران بن حطان<sup>(١)</sup> :

\* والدهر ذو درّة من غير إبساس \*

وإلى هذا ذهب ابن وهب ، قال : معناه : يُزيّنون لهم الخروج من المدينة . وكذلك رواية ابن وهب : « يُيسون » . بالرفع من الرباعي . وكذلك رواية ابن حبيب ، عن مطرف ، عن مالك : « يُيسون » . من

التمهيد الرباعي ، وفشر ابن حبيب الكلمة بنحو هذا التفسير ، وأنكر قول من قال :  
إنها من الشير . كل الإنكار<sup>(١)</sup> . وقال ابن بكير : « يَشُون » . بفتح الياء .  
وكذلك روايته ، وفشره : يسيرون . قال : من قوله : « وَبُسَّتِ الْجِبَالُ  
بَسًا » [الواقعة : ٥٠] . يعنى : سارت . ويقال : سألت . وذكر حبيب عن مالك  
مثل تفسير ابن بكير . وقال ابن القاسم ، عن مالك : « يَشُون » : يدعون .  
وأظن رواية ابن القاسم بفتح الياء وضم الباء ، ورواية ابن بكير بكسرها ،  
وكل ذلك من الثلاثي . وقال « ابن هشام » : والبس أيضا المبالغة في فت  
الشيء ، ومنه قيل في الدقيق المصنوع بالزيت ونحوه : البسيس . قال  
الراجز<sup>(٢)</sup> :

« لا تَخِيزَا خَبِزًا وَبُسًا بَسًا »

يُرِيدُ : اَعْمَلَا بَسِيَسًا .

قال أبو عمر : وقال غيره : « يَشُون » : يُسْرِعُونَ السَّيْرَ ، وقيل :

(١) تفسير غريب الموطأ ٩٦/٢ - ١٠٠ .

(٢ - ٢) كذا في النسخين . وفي فتح الباري ٩٢/٤ : « ابن القاسم » .

(٣) هو الهَقْوَانُ القليل أحد بنى المنتفق . والرجز في الحيوان ٤٩٠/٤ ، ومعجم الشعراء  
ص ٧٦٤ .

(٤ - ٤) في النسخين : « اخيزا » ، وفي معجم الشعراء : « لا توقنا نازًا » . والمثبت كما في  
الحيوان ، واللسان ، والتاج ( ب س س ) . وللرجز رواية أخرى في اللسان والتاج ( خ ب ز ) .

يزجرون دوابهم . وقال غيره : « يَشُون » : يسألون عن البلدان ويتشَقُّون التمهيد  
 من أخبارها ليتحملوا إليها . وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة ، وأما الرباعي فلا  
 خلاف فيه وفي معناه ، وليس له إلا وجه واحد ، وأما الثلاثي ففيه لغتان :  
 بَسَّ يَبْسُ ، بكسر الباء ، وَيَبْسُ بضمها . ومثل هذه الكلمة عندى : قَتَر  
 وأَقَتَر ؛ فيه لغتان : قَتَر على الثلاثي ، وأَقَتَر على الرباعي ، وفي الثلاثي لغتان  
 فى المستقبل منه : يَقْتِرُ بكسر التاء ، ويقْتَرُ بضمها ، وقد قُرئ قوله عزَّ  
 وجلَّ : ﴿ لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾ [الفرقان : ٦٧] . على الثلاثي الأوجه :  
 « يَقْتِرُوا » من الرباعي ، و « يَقْتُرُوا » من الثلاثي ، و « يَقْتِرُوا » منه أيضاً <sup>(١)</sup> .  
 وأما رواية يحيى بن يحيى فى « يَشُون » عند أكثر شيوخنا الذين اعتمدنا  
 عليهم فى التقييد ، فعلى فتح الياء وكسر الباء من الثلاثي ، وفشروه :  
 يَسِيرُونَ . على نحو رواية ابن بُكَيْر وتفسيره ، ولا يصح فى رواية يحيى بن  
 يحيى غير هذا الضبط ، ومن روى فى « موطأ يحيى » غير هذا فقد روى ما  
 لم يرو يحيى . والله أعلم . وكان ابن حبيب ينكسر رواية يحيى ، ويحمل  
 عليه فى ذلك ، وقد رواه ابن بكير ، وابن نافع ، وحبيب ، وغيرهم كذلك ،  
 ويقال : إن ابن القاسم رواه : « يَشُون » بفتح الياء وضم الباء . فالله أعلم .  
 وأما قوله فى هذا الحديث : « والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » .

(١) تقدم تخريج هذه القراءات فى ٧١/٧ ، ٧٢ .

١٧٠٦ - مالك، عن ابنِ جِمَاسٍ ، عن عمِّه ، عن أبي هريرة ، أن رسولَ الله ﷺ قال : «لَتُتْرَكَ المَدِينَةُ على أحسنِ ما كانت . حتى يدخلَ الكلبُ أو الذئبُ فيَغْذِي على بعضِ سوارى المسجدِ ، أو على المنبرِ» . فقالوا : يا رسولَ الله ، فلمَن تكونُ الثمارُ ذلكَ الزمانَ ؟ قال : «للعوافي ؛ الطيرِ والسباعِ» .

التمهيد فقيل فيه : خيرٌ لهم من أجلِ أنها لا يدخلُها الطاعونُ ولا الدجالُ . وقد قيل : إن الفتنَ فيها دونَها في غيرها . وقيل : من أجلِ فضلِ مسجدِ رسولِ الله ﷺ والصلاةِ فيه ، ومجاورةِ قبره ﷺ . ولم يُقَلْ في هذا الحديثِ : «ينفي خَبَثَها» . كما قال ذلك في حياته للفارِّ عن صحبته وجواره ، وقد عَلِمنا أن جملةَ مَنْ خرجَ بعِده من أصحابِه لم يكونوا خَبَثًا ، بل كانوا دُرَرًا رَضِيَ اللهُ عنهم أجمعين .

مالك، عن ابنِ جِمَاسٍ<sup>(١)</sup> ، عن عمِّه ، عن أبي هريرة ، أن رسولَ الله

(١) قال أبو عمر : «اختلف في اسمه ؛ فقيل : يونس بن يوسف بن جِمَاس . وقيل : يوسف بن يونس . واضطرب في اسمه رواية «الموطأ» اضطراباً كثيراً ، وأظن ذلك من مالك . وكان ابن جِمَاس هذا رجلاً صالحاً فاضلاً مجاب الدعوة . أخبرنا أحمد بن عبد الله ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن عمر ، قال : حدثنا الحسين بن علي ، حدثنا أسامة بن علي ، حدثنا أبي ، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ، قال : حدثنا عاصم بن أبي بكر الزهري ، قال : سمعت مالك بن أنس يقول : كان يونس بن يوسف أو يوسف بن يونس - شك عبد الرحمن - من عباد الناس ، فراح إلى المسجد ذات يوم فلقيته امرأة ، فوقع في نفسه منها ، فقال : اللهم إنك =

وَعَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : « لَشَرَكُنَّ الْمَدِينَةَ عَلَى أَحْسَنِ مَا كَانَتْ ، حَتَّى يَدْخُلَ الْكَلْبُ أَوْ التَّمْهِيدُ الذُّبُّ فَيَغْذِّيَ عَلَى بَعْضِ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ عَلَى الْمَنْبَرِ » . فَقَالُوا :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَمَنْ تَكُونُ الشَّمَاؤُ ذَلِكَ الزَّمَانُ ؟ قَالَ : « لِلْعَوَافِي ؛ الطَّيْرِ  
وَالسَّبَاعِ » <sup>(١)</sup> .

هكذا قال يحيى فى هذا الحديث : عن مالك ، عن ابنِ جِماسٍ ، عن  
عمِّه ، عن أبى هريرة . لم يُسَمَّ ابنُ جِماسٍ بشيء .  
وقال أبو المصعب <sup>(٢)</sup> : مالك ، عن يونسَ بنِ يوسفَ بنِ جِماسٍ ، عن  
عمِّه ، عن أبى هريرة . وكذلك قال مَعْنُ بنُ عيسى ، وعبدُ الله بنُ يوسفَ  
التَّنِيسِيّ : يونسُ بنُ يوسفَ .

= خلقت لى بصرى نعمة ، وقد خشيت أن يكون على نقمة فاقبضه إليك . فكان يروح إلى  
المسجد يقوده ابن أخ له ، فإذا استقبل الأسطوانة اشتغل الصبى يلعب مع الصبيان ، فإن نابه  
حاجة حصبه وأقبل إليه ، فبينما هو يصلى ذات يوم ضحوة ، إذ حس فى بطنه شيئا فحصب ابن  
أخيه ، فاشتغل مع الصبيان يلعب ولم يأت ، فلما خاف على نفسه قال : اللهم إنك خلقت لى  
بصرى نعمة ، وخشيت أن يكون على نقمة ، وسألتك فقبضته ، اللهم إني قد خشيت  
الفضيحة . قال : فانصرف إلى منزله وهو يصصر . قال مالك : فرأيتُه أعمى ، ورأيتُه بصيرا .  
تهذيب الكمال ٥٦٠ / ٣٢ .

(١) أخرجه البخارى فى تاريخه ٣٧٤ / ٨ ، والحاكم ٤٢٦ / ٤ ، والخطيب فى الموضح ٢٩٢ / ١  
من طريق مالك به . وعندهم اختلاف فى اسم ابن حماس .  
(٢) الموطأ برواية أبى مصعب (١٨٥٢) .

التمهيد وقال ابنُ القاسم: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ يُونُسَ بْنِ جِمَاسٍ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(١)</sup>.

وكذلك قال ابنُ بُكَيْرٍ<sup>(٢)</sup>، وسعيدُ بنُ أَبِي مَرْيَمَ، ومُطَرِّفٌ<sup>(٣)</sup>، وابنُ نَافِعٍ<sup>(٤)</sup>، وعبدُ اللَّهِ بنُ وَهَبٍ، وسعيدُ بنُ عُفَيْرٍ، ومحمدُ بنُ الْمُبَارِكِ، وسليمانُ بنُ بُرَيْدٍ، ومصعبُ الزُّبَيْرِيُّ، كلُّهم قال: يَوْسُفُ بْنُ يُونُسَ.

وقال فيه زيدُ بنُ الْحُبَابِ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَوْسُفَ بْنِ جِمَاسٍ<sup>(٥)</sup>، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وقد قيل عن عبدِ اللَّهِ بنِ يَوْسُفَ مثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا.

وقد رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: يُونُسُ بْنُ يَوْسُفَ.

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي

(١) أخرجه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٤٦١) من طريق ابن القاسم به.

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٢/١٧ ط - مخطوط) وعنده: «يونس بن يوسف».

(٣) أخرجه الخطيب في الموضح ٢٩٢/١، ٢٩٣ من طريق مطرف به.

(٤) أخرجه عمر بن شبة في تاريخ المدينة ٢٧٦/١ من طريق عبد الله بن نافع به.

(٥) في ر، ١: «سفيان».



مريم ، أخبرنا مالك ، عن يونس بن يوسف بن جُمَاس ، عن عمه ، عن أبي التمهيد  
 هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لَتُرَكَّنَ المدينةُ على أحسنِ ما كانت ،  
 حتى يدْخُلَ الكلبُ فيغْذَى على بعضِ سوارى المسجدِ - أو على المنبرِ » .  
 قالوا : يا رسول الله ، فلمنْ تكونُ الثمارُ ذلكَ الزمانَ ؟ قال : « للعوافى ؛  
 الطيرِ والسباعِ » .

وقال القَعْنَبِيُّ فى هذا الحديثِ : مالك ، أنه بلغه عن أبي هريرة . لم  
 يذكر اسمَ أحدٍ ، وجعل الحديثَ بلاغاً عن أبي هريرة .

وهذا الاضطرابُ يدلُّ على أن ذلك جاء من قبْلِ مالك ، والله أعلم .  
 وروايةُ يحيى فى ذلك حسنة ؛ لأنه سليم من التخليطِ فى الاسمِ ، وأظنُّ أن  
 مالكا لما اضطرب حفظُه فى اسمِ هذا الرجلِ رجع إلى إسقاطِ اسمِهِ ،  
 وقال : عن ابنِ جُمَاسٍ . ويحيى من آخرٍ من عَرَضَ عليه « الموطأ » ، وشهد  
 وفاته ، ويقالُ : إن القَعْنَبِيُّ شهد وفاته أيضاً ، ولذلك<sup>(١)</sup> انصرف إلى  
 العراقِ .

وفى قوله ﷺ : « لَتُرَكَّنَ المدينةُ على أحسنِ ما كانت » . دليلُ

• التمهيد على <sup>(١)</sup> «عليه من» الغيب بما كان يُنبأ به ويُطلّع عليه من الوحي ، وفي ذلك علّم واضح من أعلام نبوته ﷺ .

وأما قوله : « فيغذّي على بعض سوارى المسجد » . فمعناه أن الذئب يبول على بعض <sup>(٢)</sup> سوارى المسجد أو على المنبر - شكّ المحدث - وذلك لخلاء المدينة من أهلها ذلك الزمان ، وخروج الناس عنها وتغيّر الإسلام فيها ، حتى لا يكون بها من يهتبل <sup>(٣)</sup> بالمسجد فيصونه ويحرسه ، يقال من الفعل : غذت المرأة ولدها <sup>(٤)</sup> - بالتشديد - : إذا أبالته ، أى : حملته على البول وجعلته يبول ، وغذت ولدها - بالتخفيف - : إذا أطعمته وربّته ، من الغذاء .

وأما قوله في هذا الحديث : « للعوافي ؛ الطير والسباع » . فالطير والسباع تفسير للعوافي ، وهو تفسير صحيح عند أهل الفقه وأهل اللغة أيضاً ، ومما يغضد هذا التفسير أيضاً حديث أم سلمة عن النبي ﷺ : « ما من مسلم يُحیی أرضاً فتشرب منها كبدٌ حرّی <sup>(٥)</sup> ، أو تُصيب منها عافية ،

(١ - ١) في الأصل ، م : «علم» ، وفي ف : «علمه» .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ر : «يتبتل» .

(٤) في م : «وليدها» .

(٥) الحرّی : فعلى من الحر ، وهى تأنيث حران ، وهما للمبالغة ، يريد أنها لشدة حرها قد عطشت ويست من العطش . النهاية ٣٦٤ / ١ .

إلا كَتَبَ اللَّهُ له بها أَجْرًا<sup>(١)</sup> . والعافية واحدة العوافي ، والعافى ههنا : التمهيد الطالب لما يأخذ ويأكل ، قال الأعشى<sup>(٢)</sup> :

يطوفُ العُفَاةُ بأبوابه كَطُوفِ النصارى ببيتِ الوثْنِ  
وقال أعرابي يمدح خالد بن برمك<sup>(٣)</sup> :

أخالدُ إنى لم أُرْزَكَ حاجةً ولكننى عافٍ وأنت جوادُ  
ولهذه اللفظة معانٍ فى اللغة مختلفة .

حدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغَ ، قال :  
حدَّثنا عُبيدُ بنُ عبدِ الواحدِ ، قال : حدَّثنا عليُّ بنُ المدينى ، قال : حدَّثنا  
وهبُ بنُ جريرِ بنِ حازمٍ ، حدَّثنى أبى : سمعتُ الأعمشَ يُحدِّثُ ، عن  
عمرو بنِ مُرَّةَ ، عن عبدِ الله بنِ الحارثِ ، عن حبيبِ بنِ جَمَازٍ<sup>(٤)</sup> ، عن أبى  
ذرٍّ ، قال : أَقبلنا معَ رسولِ اللَّهِ ﷺ فنزلنا ذا الحُلَيْفَةِ ، فتعجَّلَ رجالٌ إلى

(١) أخرجه الطبرانى ٣٩٧/٢٣ (٩٤٩) .

(٢) ديوانه ص ٢١ .

(٣) البيت فى الأغاني ٢٠٢/٣ ، وخزانة الأدب ٢٢٩/٣ لبشار بن برد فى مدح خالد بن برمك ، وهو فى ديوان بشار ٤٧/٣ من قصيدة فى مدح خالد بن جبلة بن عبد الرحمن الباهلى ، وهو فى تاريخ دمشق ١٥٢/١٦ ، وتهذيب الكمال ١١٤/٨ ، وسير أعلام النبلاء ٤٢٨/٥ لأعرابى فى مدح خالد بن عبد الله القسرى .

(٤) فى ف : « حمار » ، وفى ر : « حماد » ، وفى م : « جماز » . وينظر تبصير المنتبه ٢٦٠/١ .

١٧٠٧ - مالك ، أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت إليها فبكى ، ثم قال : يا مزاحم ، أتخشى أن تكون ممن نقت المدينة ؟

التمهيد المدينة فباتوا بها ، فلما أصبح سأل عنهم ، فقيل : تعجلوا إلى المدينة وإلى النساء . فقال : « تعجلوا إلى المدينة ! أما إنهم سيتزكونها <sup>(١)</sup> وهي أحسن ما كانت <sup>(٢)</sup> » .

وحدثنا سعيد بن نصير ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، قال : حدثنا مسلم بن إبراهيم ، قال : حدثنا أبان ، قال : حدثنا يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لَيَبْرُكَنَّ المدينة أهلها خير ما كانت نصفين ؛ رطبًا ، وزَهْوًا » . قال : ومن يُخْرِجْهم منها يا أبا هريرة ؟ قال : أمراء السوء <sup>(٣)</sup> . قال إسماعيل القاضي : هكذا حدثنا به مسلم مرفوعًا إلى النبي ﷺ .

الاستدكار مالك ، أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت

القبس

(١) في ف : « يستزكونها » .

(٢) أخرجه ابن حبان (٦٨٤١) من طريق علي بن اللدني به ، وأخرجه أحمد ٢١٦/٣٥

(٢١٢٨٩) ، والبخاري (٤٠٣٠) من طريق وهب بن جرير به ، وأخرجه أحمد ٢١٧/٣٥

(٢١٢٩٠) ، وابن شبة في تاريخ المدينة ٢٨٠/١ من طريق الأعمش به .

(٣) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة ٢٧٨/١ من طريق أبان به .

إليها فبكى، ثم قال: يا مزاحم، أتخشى<sup>(١)</sup> أن تكون ممن نعت الاستذكار  
المدينة<sup>(٢)</sup>؟

قال أبو عمر: هذا إشفاق منه رضى الله عنه، وقد خرج الفضلاء الجلة  
من المدينة، ولم يخافوا ما خافه عمر، رحمه الله، وما الخوف والإشفاق  
والتوبيخ للنفس إلا زيادة في صالح<sup>(٣)</sup> العمل، وليس في قول عمر هذا حجة  
على من ذهب إلى ما قلناه وتأولناه في أحاديث هذا الباب. والله عز وجل  
الموفق للصواب.

وذكر أهل السير أن خروج عمر مع مزاحم مولاه من المدينة كان في  
شهر رمضان سنة ثلاث وتسعين، وذلك أن الحجاج كتب إلى الوليد، أن  
عمر بن عبد العزيز بالمدينة كهف لأهل النفاق وأهل البغضاء والعداوة  
لأمير المؤمنين. فجاوبه الوليد: إني<sup>(٤)</sup> أعزله. فعزله، وولى عثمان بن حيان  
المري<sup>(٥)</sup>، وذلك في شهر رمضان المذكور، فلما صار عمر بالشويداء قال

القبس

(١) في ح: «أتخشى».

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٢٢ ط - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٥٣).  
وأخرجه ابن سعد ٣٩٦/٥ وابن عساكر ١٥١/٤٥ من طريق مالك هـ.

(٣) في ح، هـ: «صلاح».

(٤) في و: «أن».

(٥) في الأصل: «اللدني»، وفي و: «الزني». وتقدم ص ٤٥٤.

## ما جاء فى تحريم المدينة

الاستذكار لمزاحم : يا مزاحم ، أتخاف<sup>(١)</sup> أن نكون ممن نفَتِ المدينة ؟

وقال ميمون بن مهران : ما رأيت ثلاثة مُجْتَمِعِينَ خيراً من عمر بن عبد العزيز ، وابنه عبد الملك ، ومولاه مزاحم . والله الموفق للصواب .

التمهيد

القبس

أما الفصل الأول فى حُرْمِهَا ؛ فإن الله عز وجل خلق الأرض باباً واحداً من قطعة من زُبْدٍ<sup>(٢)</sup> ، ثم مدّها حتى صارت مُمَسَّحَةً<sup>(٣)</sup> ، ثم شَرَفَ بعضُها على بعض بما أوجب له من حُرْمَةٍ ، وَرَكَّبَ فيها من فائدة ؛ إمّا فى منفعةً بدينيةً ، وإمّا فى طاعة دينية . فَرَوَى عنه ﷺ أَنَّهُ خَطَبَ فى الحديث الصحيح فقال : «إن مكة حُرْمُهَا الله يوم خلق السماوات والأرض ، فهي حرامٌ بحُرْمَةِ اللَّهِ تعالى»<sup>(٤)</sup> الحديث . وَتَعَلَّقَ التحريم بها من وجوه ؛ منها تَعَلَّقَ علمه بحُرْمَتِها ، ومنها تَعَلَّقَ كلامه بها ، ومنها تَعَلَّقَ كتابه بحُرْمَتِها فى اللوح المحفوظ إذ خلق القلم ، ومنها حرمتها بفعله وعِظَمَتِها إِيَّاهَا عن الجبابة ، ومنها بما أَوْقَعَ فى قلوب الخلق من التعظيم لها فى قوله عز وجل : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَّا مَنَا﴾ الآية [العنكبوت : ٦٧] . قال النبى ﷺ : «وإنما أُحِلَّتْ لى ساعةٍ من نهارٍ ، ثم عَادَتْ حُرْمَتُهَا اليوم كما كانت حُرْمَتُهَا بالأمس»<sup>(٥)</sup> . ومنها تحريمها بركة إبراهيم ودعوته حين قال : ﴿رَبِّ

(١) فى الأصل : «أتخشى» ، وفى ح ، هـ ، م : «أخاف» .

(٢) فى م : « زبرجد » .

(٣) المسحة : الأرض المستوية ذات حصى صغار لا نبات بها . ينظر التاج والوسيط (م س ح) .

(٤) سيأتى تخريجه ص ٤٨٣ .

(٥) سيأتى تخريجه ص ٤٨٤ .

الموطأ .....

التمهيد .....

القبس

أَجْعَلَ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴿١﴾ [إبراهيم: ٣٥] .

وكذلك حَرَّمَ الله المدينة على لسانِ رسوله ﷺ ، قال : «اللهمَّ إِنَّ إبراهيمَ عبدك وخليفك ، وإنه دَعَاكَ لمكة ، وإنِّي أدْعُوكَ للمدينة بِمِثْلِ ما دَعَاكَ به إبراهيمَ لمكة ، ومثله معه» <sup>(١)</sup> . «اللهمَّ إِنَّ إبراهيمَ حَرَّمَ مكة ، وإنِّي أُحَرِّمُ ما بينَ لَابَتَيْهَا» <sup>(٢)</sup> . وقال عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه : ما عندنا إلَّا كتابُ اللهِ تعالى وكذا . فذكر صحيفةً مَنُوطَةً بِقِرَابِ سيفه ، وفيها : «المدينة حَرَامٌ ما بينَ عَيْرٍ <sup>(٣)</sup> إلى كذا» <sup>(٤)</sup> . فإن قيل : فإذا كانت حرامًا كحُرْمَةِ مكة ، فهل فيها جزاءٌ كجزاءِ مكة ؟ قلنا : عن ذلك جوابان ؛ أحدهما ، أن النبي ﷺ قد دعا لها كما دعا إبراهيم ، وقد أُجِيبَتْ دعوته قطعًا ، وأخبر ﷺ أنها حرامٌ ، وخبره الصادق . الجواب الثاني ، وذلك أنه قد يكونُ الذنبُ والحُرْمَةُ أعظمَ من أن يكونَ فيه كفارةٌ ، وأن تكونَ العقوبةُ مؤخَّرةً عنه إلى الآخرة ، أما إنه قد رُوِيَ في الحديثِ الصحيحِ عن النبي ﷺ ، أنه جعلَ جزاءَ مَنْ انتهَكَ حُرْمَةَ المدينة سَلْبَ ثِيابه ، من طريقِ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ <sup>(٥)</sup> ، وبوجوبِ الجزاءِ في حَرَمِ المدينة قال ابنُ أبي ذئبٍ ، وإحدى الروایتين عن مالكٍ ، من طريقِ المدنيِّين . فإن قيل : أئى حُرْمَةِ مكة وقد فعل

(١) تقدم في الموطأ (١٧٠٠) .

(٢) سيأتى في الموطأ (١٧٠٨) .

(٣) عير : اسم جبل بقرب المدينة معروف . معجم ما استعجم ٩٨٤/٣ ، وينظر فتح الباري

٨٢/٤ ، ٨٣ .

(٤) البخارى (١١١ ، ٣١٧٩) ، ومسلم (١٣٧٠) .

(٥) سيأتى تخريجه ص ٤٩١ .

الحجاج بها ما فعل ، وأى حزمة للمدينة وقد كان فيها يوم الحرية ودين الإسلام قائم والمسلمون متوافرون ؟ قلنا : كانت العزمة قبل الإسلام مقدمة للنبي ﷺ في الإنذار به والإشادة بذكره وشرف أبيائه ، وكانت الهتكة في الإسلام ابتلاء من الله تعالى للخلق ؛ ليتعلم صبرهم فيما ابتلاهم ، وعملهم فيما كلفهم وأعطاهم ، كما قال : ﴿ يَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك : ٢٠] . فإن قيل : فقوله : « فعادت حزمها اليوم كما كانت أمس » . خبر لم يوجد مخبره ، بما وقع من انتهاك الحزمة أيام الحجاج والقرامطة <sup>(١)</sup> ، وقد قتل الحجاج فيها وسلب الناس بها ، وتخلع الحجر الأسود فحمل منها . وهذا سؤال توجّهه الملجدة تشويشاً لقلوب العامة . قلنا : هذا سؤال فاسد ؛ لأن النبي ﷺ أخبر عن حزميتها شرعاً ، لا جرم هذه الحرمة الشرعية لا تنحرم شرعاً أبداً ، وإلى هذا المعنى أشار النبي ﷺ بقوله : « إنها حرام » . يعني ديناً ، لم تحل قط ، ولا تحل ، لا جرم هذا الخبر لا يوجد بخلاف مخبره . فإن قيل : فقد رأى النبي ﷺ يده صبي <sup>(٢)</sup> بها نغراً ، فقال له : « أبا غنمير ، ما فعل النغير ؟ » <sup>(٣)</sup> . ولو كان صيدها حراماً ما تركه النبي ﷺ في يد صبي يلعب به . قلنا : عنه جوابان ؛ أحدهما ، يحتمل أن يكون ذلك قبل التصريح بالتحريم . الثاني ، وهو التحقيق : أن ذكره ﷺ للتحريم تأسيس بقول صريح

(١) القرامطة : وهم الباطنية ، نسبتهم إلى رجل من سواد الكوفة يقال له : قزيمط . وهم قوم تبعوا طريق الملحدين ، وجحدوا الشرائع ، وكان أول ظهورهم سنة ثمان وسبعين ومائتين . ينظر المنتظم ٢٨٧/١٢ ، ووفيات الأعيان ٣٣٥/٤ .

(٢ - ٢) في م : « نغراً » .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٤٩٥ .



مُطْلَقٍ يَنْبَغِي بِهِ مُحْكَمُ الشَّرْعِ ، لَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ قَضَايَا الْأَعْيَانِ ، وَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ حِكَايَاتُ الْأَحْوَالِ ، وَهُوَ أَصْلٌ عَظِيمٌ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ قَدْ يَبْتَغَاهُ فِي مَوْضِعِهِ .

**الفصل الثاني في بَرَكَتِهَا ؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مَدْعُوٌّ بِهِ فِي الْحَرَمِينَ مِنَ النَّبِيِّينَ الْكَرِيمِينَ .** فَإِنْ قِيلَ : وَأَيُّ بَرَكَةٍ فِيهَا وَهِيَ بِلَاذِ الْجُوعِ ؛ لَا زَرْعَ بِهَا وَلَا ضَرْعَ ؟ وَهَذَا سَوَالٌ تُوجِّهُهُ الْمُشَكِّكَةُ . وَالْجَوَابُ : أَنَّا نَقُولُ : إِنَّ الْبَرَكَةَ فِي اللِّغَةِ هِيَ الزِّيَادَةُ وَالنَّمَاءُ ، فَإِذَا وَرَدَتْ فِي الشَّرِيعَةِ ، فَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهَا سَلَامَةُ الدِّينِ ، وَقِلَّةُ الْحِسَابِ ، وَكَثْرَةُ النَّمَاءِ فِي الْأَجْرِ ، هَذَا كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ . وَأَنْتَ تَرَاهُ يَتَكَثَّرُ ، ﴿وَيُرِي الْمَعْدَنَاتُ﴾ [البقرة : ٢٧٦] . وَأَنْتَ تَرَاهُ يَنْقُصُ الْمَالُ <sup>(١)</sup> ، وَلَكِنْ الْمَعْنَى عَائِدٌ إِلَى مَا يَبْتَغَاهُ .

**وأما الفصل الثالث في إعمالِ الْمُطِئِ إِلَيْهَا <sup>(٢)</sup> ؛** فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ مَسْجِدِي هَذَا - فَبَدَأَ بِهِ - وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَمَسْجِدَ إِبِلْيَاءَ» <sup>(٣)</sup> . وَلَمْ يُرَدِّ ﷺ قَطْعَ النَّيَّاتِ عَنْ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ فِي الْقُرْبَابِ وَالْأَغْرَاضِ الشَّرْعِيَّاتِ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْعٍ <sup>(٤)</sup> ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْوُجُوبَ عِنْدَ النَّذِيرِ ، وَالْإِلْزَامَ عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِالِاتِّزَامِ ، وَقَدْ يَبْتَغِي ذَلِكَ فِي «مَسَائِلِ الْخِلَافِ» .

(١) بَعْدَهُ فِي ج ، م : « وَيَفْنِيهِ » .

(٢) فِي د : « لَهَا » .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ١٢ / ٥٤٨ ، ٥٤٩ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ١٢ / ٥٤٩ .

١٧٠٨ - مالك، عن عمرو مولى المطلب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ طلع له أحد، فقال: «هذا جبل يُحبُّنا ونُحبُّه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإنِّي أحرِّم ما بين لابتيها».

مالك، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب<sup>(١)</sup>، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ طلع له أحد، فقال: «هذا جبل يُحبُّنا ونُحبُّه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإنِّي أحرِّم ما بين لابتيها»<sup>(٢)</sup>.

لم يُختلف عن مالك في إسناده هذا الحديث ولا في لفظه فيما عِلِمْتُ، ورواه سفيان بن بشر<sup>(٣)</sup>، عن مالك، عن الزهري، عن حميد بن

(١) قال أبو عمر: «وهو عمرو بن أبي عمرو، يكنى أبا عثمان، واسم أبي عمرو ميسرة، وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب الخزومي القرشي، مدني ليس به بأس. روى عن أنس بن مالك، وعكرمة مولى ابن عباس، وعن مولا المطلب بن عبد الله بن حنطب، والمطلب مولا يكنى أبا الحكم. وروى عن عمرو بن أبي عمرو؛ مالك بن أنس، وعبد العزيز الدراوردي. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو فقال: سمع من أنس، ليس به بأس، روى عنه مالك بن أنس. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو، فقال: لا بأس به. روى عنه مالك، وسئل أبو زرعة عن عمرو بن أبي عمرو فقال: مدني ثقة. وأما ابن معين، فروى عنه عباس الدوري أنه قال: عمرو بن أبي عمرو ليس بحجة. وقول أبي زرعة أولى من قول ابن معين إن شاء الله. لرواية مالك عنه، وكان لا يروى عندهم إلا عن ثقة». تهذيب الكمال ١٦٨/٢٢، وسير أعلام النبلاء ١١٨/٦.

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٢ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٥٤). وأخرجه أحمد ٤٩١/١٩ (١٢٥١٠)، والبخاري (٣٣٦٧، ٤٠٨٤، ٧٣٣٣)، والترمذي (٣٩٢٢) من طريق مالك به.

(٣) في ص ١٧، والجرح والتعديل ٢١٧/٤: «بشير»، وفي م: «بسر». وينظر التاريخ =

عبد الرحمن، عن أبي هريرة، فأخطأ فيه<sup>(١)</sup>.

حدَّثنا خلف بن القاسم، قال: حدَّثنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> بن معاوية بن عبد الرحمن بن محمد بن عُثْبَةَ بن أبي سفيان ابن حرب، قال: حدَّثنا أبو شَيْبَةَ داود بن إبراهيم البغدادي، قال: حدَّثنا عبدُ الأعلى بن حماد، قال: قرأتُ على مالك بن أنس، عن عمرو مولى المطلب، عن أنس، أن رسولَ الله ﷺ طَلَعَ له أحدٌ فقال: «إِنَّ هذا جَبَلٌ يُحِبُّنا ونَحِبُّه، اللهم إِنَّ إبراهيمَ حَرَّمَ مكةَ، وإِنِّي أُحَرِّمُ ما بَيْنَ لَبَتَيْها». يعني المدينة.

وحدَّثنا خلف، قال: حدَّثنا عبدُ الله بن عمر بن إسحاق، حدَّثنا محمد بن جعفر بن أعين، وحدَّثنا خلف، حدَّثنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن علي بن محمد الكندي ومحمد بن عبد الله، قالا: حدَّثنا عبدُ الله بن<sup>(٣)</sup> محمد بن<sup>(٤)</sup> عبد العزيز البغوي، قال: حدَّثنا عبدُ الأعلى ابنُ حماد، قال: قرأتُ على مالك بن أنس، عن عمرو بن أبي عمرو، عن

= الكبير ٨٩/٤، والثقات ٤٠٣/٦.

(١) بعده في ص ١٧، م: «والصواب ما في الموطأ مالك عن عمرو عن أنس».

(٢) بعده في ص ٢٧: «و».

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) في الأصل، ص ٢٧، م: «قالا»، وفي ص ١٧: «قالا جميعاً».

الشهيد أنس، أن النبي ﷺ طَلَعَ له أُحَدٌ . فذَكَرَهُ .

قال أبو عمر: للناس في هذا مَذْهَبَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أن ذلك مَجَازٌ ، ومَجَازُهُ أن رسولَ اللهِ ﷺ كان يَفْرَحُ بِأُحَدٍ إذا طَلَعَ له اشْتِيشَارًا بالمدينة ومن فيها من أهلها<sup>(١)</sup> ، وَيُحِبُّ النَّظَرَ إِلَيْهِ لِقُرْبِهِ مِنَ التَّزَوُّلِ بِأَهْلِهِ ، والأُوبَةِ مِنْ سَفَرِهِ ؛ فلهذا ، والله أعلم ، كان يُحِبُّ الْجَبَلَ . وأما حُبُّ الْجَبَلِ له ، فكأنه قال : وكذلك كان يُحِبُّنا لو كان مَعْنَى يَصْبُحُ وَتُمْكِنُ مِنْهُ مَحَبَّةٌ . وقد مضى هذا المعنى في باب عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ واضحا عندَ قوله ﷺ : « اشْتَكَيْتِ النَّارَ إِلَى رَبِّهَا » . الحديث ، والحمدُ لِلَّهِ<sup>(٢)</sup> . ومن هذا قولُ عمرَ بنِ الوليدِ ابنِ عُقْبَةَ<sup>(٣)</sup> :

بَكَى أَحَدٌ أَنْ فَازَ الْيَوْمَ أَهْلَهُ فَكَيْفَ بَدَى وَجَدٍ مِنَ الْقَوْمِ<sup>(٤)</sup> أَلْفٍ وَقَدْ قِيلَ : معنى قوله : « يُجِبُّنا » . أى : يُجِبُّنا أَهْلَهُ ، يعنى الأنصارَ السَّاكِنِينَ قُرْبَهُ ، وكانوا يُجِيبُونَ رسولَ اللهِ ﷺ وَيُجِيبُهُمْ ؛ لأنهم أَوْوَهُ وَنَصَرُوهُ ، وأقاموا دينَهُ ، فخرجَ قولُهُ ﷺ على هذا التأويلِ مخرجَ قولِ اللهِ

القبس

(١) في ص ١٧ : « أهله » .

(٢) تقدم في ٣٢١/٢ - ٣٢٥ .

(٣) البيت في الأغلبي ٢٦١/١ . والشرط الأول فيه برواية :

• بكى أحد لما تحمل أهله •

(٤) في ص ١٧ : « الناس » .

عز وجل : ﴿وَتَشَبَّهِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف : ٨٢] . يُريدُ : <sup>(١)</sup> «واسأل» التمهيد أهل القرية <sup>(٢)</sup> . وهذا معروف في لسان العرب ، وقد تكون الإرادة للجبل مجازاً أيضاً ، فيكون القول في حُبِّ الجبل كالقول في إرادة الجدار أن يَنْقُضَ سواءً <sup>(٣)</sup> ، ومن حمل ذلك على المجاز جعله كقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

يُريدُ الرمح صدر أبي براءٍ      ويَزْعُبُ عن دماء بني عقيل  
وزعم أن العرب خوطبت من ذلك بما تعرفه بينها من مخاطباتها  
ومفهوم كلامها . فهذا كله مذهب من حمل هذه الألفاظ وما كان مثلها  
في الكتاب والسنة على المجاز المعروف من لسان العرب . والمذهب  
الآخر ، أن ذلك حقيقة ، ومن حمل هذا على الحقيقة جعل للجدار إرادة  
يفهمها من شاء الله ، وجعل لكل شيء تشبيهاً حقيقة لا يفهمها <sup>(٥)</sup> الناس ،  
بقوله عز وجل : ﴿يَنْجِبَالُ أَوْيِ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبا : ١٠] . وقوله : ﴿وَلَنْ  
مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء : ٤٤] . وجعل للسموات والأرض بُكاءً <sup>(٦)</sup>  
وقولاً في مثل هذا المعنى صحيحاً . والقول في كلا المذهبين يتسبغ ، وقد  
أكثر الناس في هذا . وبالله التوفيق .

(١ - ١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) بعده في ص ١٦ : «ومثله والعبر التي كنا فيها» .

(٣) يشير إلى قوله تعالى : ﴿فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقض﴾ [الكهف : ٧٧] .

(٤) تقدم تخريجه في ٣٢٣/٢ .

(٥) في ص ١٦ ، ص ١٧ : «يفهمها» .

(٦) يشير إلى قوله تعالى : ﴿فما بكت عليهم السماء والأرض﴾ [الدخان : ٢٩] .

وأما قوله: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا». فقد رَوَى هذا المعنى أبو هريرة ورافع بن خديج، عن النبي ﷺ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ ابْنِ الْهَادِي، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ»<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد بن زهير: حَدَّثَنَا مِصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ»<sup>(٢)</sup>.

ورواه جابر وسعد بن أبي وقاص أيضاً كذلك.

<sup>(٣)</sup> حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٩٠). وأخرجه أحمد ٥٠٩/٢٨ (١٧٢٧٣)، ومسلم (٤٥٦/١٣٦١) من طريق قتيبة به، وأخرجه الطبراني (٤٣٢٦) من طريق بكر به، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٩٣/٤، والطبراني (٤٣٢٥، ٤٣٢٧، ٤٣٢٨) من طريق ابن الهادي به.

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٩٢). وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٩٣/٤ من طريق عبد العزيز به.

(٣ - ٣) ليس في: الأصل، ص ١٧.

أخبرنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا إسماعيل بن التمهيد  
إسحاق، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا الفضيل<sup>(١)</sup> بن سليمان، حدثنا  
محمد بن أبي يحيى، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص،  
عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين لابتي المدينة حرام، كما  
حرّم إبراهيم مكة، اللهم اجعل البركة فيها بركتين، وبارك لهم في صاعهم  
ومدّهم، وإنّي أحرّم ما بين لابتيها». يعنى المدينة<sup>(٢)</sup>.

<sup>(٣)</sup> وأما ابن عباس وأبو شريح الكعبي، فرويًا أنّ الله عز وجل حرّمها ولم  
يُحرّمها الناس<sup>(٣)</sup>.

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبي،  
حدثنا جريز، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله  
ﷺ يوم فتح مكة: «إنّ هذا البلد حرّمه الله يوم خلق السماوات  
والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يُعضد شوكة، ولا ينفر  
صيده، ولا يلتقط لقطته إلّا من عرفها». وذكر تمام الحديث<sup>(٤)</sup>.

(١) في م: «الفضل». وسيأتى على الصواب ص ٤٩٦، وينظر تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٧١.

(٢) أخرجه أحمد ٦٢/٣ (١٤٥٧) من طريق الفضيل بن سليمان به.

(٣ - ٣) سقط من: ص ١٧.

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٠٤).

التصيد

وحدثنا عبد الوارث ، حدثنا قاسم ، حدثنا أحمد بن زهير ، حدثنا  
 أبي ، حدثنا وهب بن جرير ، حدثنا أبي ، قال : سمعت يونس بن يزيد  
 يحدث ، عن الزهري ، عن مسلم بن يزيد <sup>(١)</sup> أحد بني <sup>(٢)</sup> سعيد <sup>(٣)</sup> بن بكر <sup>(٤)</sup> ،  
 أنه سمع أبا شريح الخراعي ثم الكعبي يقول : ثم قام رسول الله ﷺ فأتى  
 على الله بما هو أهله ، ثم قال : « أمّا بعد ، فإن الله حرم مكة لم يحرمها  
 الناس ، وإنما أحلها لي ساعة من النهار أمس <sup>(٥)</sup> ، ولأنها اليوم حرام كما  
 حرمها أول مرة ، ولأني أحرم ما بين لابتيها » . يعني المدينة <sup>(٥)</sup> .

ففي هذا كله تصريح بتحريم المدينة ، وأنها لا يجوز الاضطياذ فيها ،  
 وفي ذلك ما يطل قول الكوفيين ، ويشهد لصحة قول أهل المدينة . قال  
 عبد الملك بن عبد العزيز بن <sup>(٦)</sup> الماجشون : التحريم للتصيد بالمدينة حق ؛  
 لقول رسول الله ﷺ : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، ولأني أحرم ما بين

القبس

(١ - ١) في ص ٢٧ : «حدثني» .

(٢) في ص ١٦ : «سعيد» . وينظر تهذيب الكمال ٢٧ / ٥٥١ .

(٣) في ص ٢٧ : «بكرة» .

(٤) سقط من : ص ١٧ ، وفي م : «أمن» .

(٥) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٠٩) . وأخرجه أحمد ٢٦ / ٢٩٨ (١٦٣٧٦) من طريق وهب بن  
 جرير به ، وأخرجه البخاري في تاريخه ٧ / ٢٧٧ ، والفسوى في المعرفة ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ ،  
 والطبراني ٢٢ / ١٩١ ، ١٩٢ (٥٠٠) ، والحاكم ٤ / ٣٤٩ ، والبيهقي ٨ / ٧١ ، ٩ / ١٢٢ ، ١٢٣  
 من طريق يونس به ، وعند البخاري والحاكم مختصر .

(٦) سقط من : ص ٢٧ .



لَا بَيْتَهَا». قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : وَحَدَّثَ ذَلِكَ مَا لَوْ التَقَتِ الْخُرَتَانِ عَلَيْهِ كَانَتْ  
الْبُيُوتُ شَاغِلَةً يَغْنَةً<sup>(١)</sup> ، وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ وَأَسْفَلَ فَمَبَاحٌ . قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ :  
أَكْرَهُ مَا قَرُبَ جَدًّا مِنْ فَوْقٍ وَأَسْفَلَ . قَالَ : وَبَلَّغْنَا أَنَّ سَعْدًا أَخَذَ ثَوْبَ مَنْ  
فَعَلَ ذَلِكَ وَفَأَسَّهَ ، فَكَلَّمَهُ فِيهِ ، فَقَالَ : لَا أَدْعُ مَا أَعْطَانِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup> .  
قَالَ : وَبَلَّغْنَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِمَوْلَى لِقْدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ يُدْعَى  
بِسَالِمٍ : إِذَا رَأَيْتَ مَنْ يَقْطَعُ مِنَ الشَّجَرِ - يَعْنِي شَجَرَ الْمَدِينَةِ - شَيْئًا فَخُذْ  
فَأَسَّهَ . قَالَ : وَثَوْبَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ فَأَسَّهَ<sup>(٣)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : لَمْ يَخْتَلِفِ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَخْذُ فَأْسٍ مِنْ اصْطِدَادٍ  
بِالْمَدِينَةِ الْيَوْمَ وَلَا ثَوْبَهُ ، وَقَدْ احْتَجَّ بِذَلِكَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ تَحْرِيمَ صَيْدِهَا مَنْسُوخٌ  
بِذَلِكَ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِي ذَلِكَ عَنْ سَعِيدٍ وَعُمَرَ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ ، وَقَدْ ثَبَتَ تَحْرِيمُهَا<sup>(٤)</sup> مِنَ الطَّرِيقِ  
الصَّحَاحِ ، وَلَيْسَ فِي مَقْطُوعِ وَجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَى مَنْ اصْطَادَ فِيهَا مَا يُشْقِطُ  
تَحْرِيمَهَا ؛ لِمَا قَدْ ثَبَتَ مِنَ الْحُجَّةِ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدٍ

(١) فِي ص ١٦ ، ص ٢٧ : (١٥٦) ، وَفِي ص ١٧ ، م : (١٥٦) .  
(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٧١٥١ ، ١٧١٥٢) ، وَالطَّحْطَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ١٩١/٤ ،  
وَالْبَيْهَقِيُّ ١٩٩/٥ .  
(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٧١٥٠) ، وَالْجَنْدِيُّ فِي فَضَائِلِ الْمَدِينَةِ (٦٧ ، ٧٧) .  
(٤) فِي ص ١٧ : (تَحْرِيمُهُ) .

التمهيد ابن المسيب<sup>(١)</sup>، وثُمَّ أَشْبَعْنَا الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ جَزَاءُ صَيْدٍ فِيمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا حَرَّمَ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَوَجُوبُ الْجَزَاءِ فِي صَيْدِ الْحَرَمِ شَيْءٌ ابْتَلَى اللَّهُ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْلُغُوا إِلَى اللَّهِ يُشْرِكُ مِنْ الْقَبْذِ﴾ [المائدة: ٩٤]؟ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالصَّحَابَةُ فَهِمُوا الْمَرَادَ فِي تَحْرِيمِ صَيْدِ الْمَدِينَةِ، فَتَلَقَّوْهُ بِالْوُجُوبِ دُونَ جَزَاءٍ، كَذَلِكَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ<sup>(٢)</sup>، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ<sup>(٣)</sup>، وَأَبُو سَعِيدٍ<sup>(٤)</sup>.

ذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ سَعِيدٍ<sup>(٥)</sup> بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّهُ حَرَّمَ شَجَرَهَا أَنْ يُغْضَدَ، قَالَتْ زَيْنَبُ: فَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَضْرِبُ بَنِيهِ إِذَا اصْطَادُوا فِيهَا،

(١) سيأتي ص ٤٩٤ - ٤٩٦ .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٧٠٩) .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٧١١) .

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١٩٩/١٤، ٢٠٠، ومسنند أحمد ٤٥٤/٣٥ (٢١٥٧٦)، ومعجم الطبراني (٤٩١٠ - ٤٩١٢) .

(٥) في ص ٢٧، والنسائي في الكبرى: «سعيد». وينظر ما تقدم في ٥١٠/١٥ - ٥١٦، وتهذيب الكمال ٢٤٨/١٠ .

قال : وحَدَّثَنَا مسددٌ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، قال : حَدَّثَنَا عاصِمُ الْأَحْوَلُ ، قال : قُلْتُ لَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ : حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ؟ قال : نعم<sup>(٢)</sup> .

وقد قالت فرقة : في صيد المدينة جزاء . واحتجوا بأنه حَرَّمَ نبيُّ ، كما مكة حَرَّمَ نبيُّ ، واعتلوا بقوله : « إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا » . والوجه المختار<sup>(٣)</sup> ما قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ<sup>(٣)</sup> ، وهو قولُ مَالِكٍ ، والشافعيُّ ، وأبي حنيفة ، وأكثر أهل العلم ، والأصل أن الذمة بريئة ، فلا يجب فيها شيء إلا بيقين .

وأما حَرَّمَ المدينة ، وكم يبلغ من المسافة ، ومعنى لَابَتَيْهَا ، وهما الحرَّتان . فقد مضى في كتابنا هذا في باب ابنِ شهاب ، عن سعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup> . والحمد لله .

(١) أخرجه أحمد ٢٧٠/١٧ (١١١٧٧) ، والنسائي في الكبرى (٤٢٨٣) ، وأبو يعلى (٩٩٨) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٩٢/٤ من طريق سعد - وعند النسائي : سعيد - بن إسحاق به .

(٢) أخرجه أبو نعيم في مستخرجه (٣١٧٠) من طريق مسدد به ، وأخرجه البخاري (٧٣٠٦) من طريق عبد الواحد به .

(٣) ليس في : الأصل ، ص ١٦ ، ص ٢٧ .

(٤) سيأتي ص ٤٩٣ ، ٤٩٤ .

١٧٠٩ - مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أنه كان يقول : لو رأيتُ الطَّيَّاءَ بالمدينةِ ترتفع ما دَعَرْتُها ؛ قال رسولُ اللهِ ﷺ : « ما بينَ لابتئها حرام » .

التبديد مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب <sup>(١)</sup> ، أن أبا هريرة قال :

القيس

(١) قال أبو عمر : « ابن شهاب عن سعيد بن المسيب القرشي الخزومي المدني سبعة عشر حديثا منها سبعة متصلة وستة مرسلة ومنها ما شركه فيها أبو سلمة بن عبدالرحمن أربعة أحاديث حديثان متصلان مسندان وحديثان مرسلان ، وهو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم يكنى أبا محمد ولد لستين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب وذلك سنة أربع عشرة ، هذا أشهر شيء في مولده وأصلحه ، وقد قيل ولد لستين بقيتا من خلافة عمر ، وعلى الأول أهل الأثر وأما الحسن البصري فولد لستين بقيتا من خلافة عمر وذكر ابن البرقي ، عن ابن عبدالحكم ، عن ابن وهب ، عن مالك أن سعيد بن المسيب ولد لثلاث سنين بقيت من خلافة عمر قال وحديثنا ابن عبدالحكم قال سمعت مالكا يقول كان يقال لسعيد بن المسيب رواية عمر قال وتوفي سعيد بن المسيب سنة أربع وتسعين هكذا قال ابن البرقي وخالفه غيره ، وسنذكر ذلك في آخر باب أخباره هل هنا إن شاء الله . حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن وضاح قال حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم قال حدثنا عبدالأعلى أبو مسهر قال حدثنا سعيد بن عبدالعزيز قال لما مات ابن عمر وابن عباس كان عالم المدينة سعيد بن المسيب . قال وحديثنا دحيم قال حدثنا سهل بن هاشم قال حدثنا الأوزاعي قال سئل الزهري ومكحول من أفقه من أدركتما فقالا سعيد بن المسيب . وحديثنا خلف ابن القاسم قال حدثنا أبو الميمون قال حدثنا أبو زرعة قال حدثني عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم فذكر الخبرين جميعا هذا والذي قبله . أخبرنا عبدالله بن محمد بن يوسف قال أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل قال أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا الزبير بن بكار قال حدثني عبدالله بن عبيد الله بن عبدالله بن عنبسة عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال رقت سعيد بن المسيب بعد جلد هشام بن إسماعيل إياه فما رأيته يفوته معه سجود ولا ركوع ولا زال يصلي معه بصلاته . قال الزبير وحديثي ذؤيب بن عمامة عن معن بن عيسى عن محمد بن هلال عن =

لو رأيتُ الأطباءَ تَرْتَعُ بالمدينة ما دَعَرْتُها ، قال رسولُ اللهِ ﷺ : « ما بينَ التمهيد

= سعيد بن المسيب أنه قال ما لقيت قط المنصرفين من الصلاة منذ أربعين سنة . وروى الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيب كان يسمى راوية عمر بن الخطاب ؛ لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته . قال يحيى بن سعيد وكان عبد الله بن عمر إذا سئل عن شيء يشكل عليه قال سلوا سعيد بن المسيب . حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال سمعت سعيد بن المسيب يقول ولدت لستين مضتا من خلافة عمر . وحدثنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي قال حدثنا معن بن عيسى عن مالك بن أنس أن سعيد بن المسيب ولد في زمن عمر بن الخطاب وكان احتلامه أيام مقتل عثمان . وروى شعبة عن إياس بن معاوية قال قال لى سعيد بن المسيب ممن أنت قلت من مزينة قال إني لأذكر يوم نعى عمر بن الخطاب النعمان بن مقرن على المنبر . وسنذكر رواية سعيد عن عمر في باب يحيى بن سعيد إن شاء الله . وذكر الحسن بن علي الحلواني في كتاب « المعرفة » قال حدثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد قال كان الحسن لا يرجع عن فتيا يفتى بها إلا أن يبلغه أن سعيد بن المسيب أفتى بخلافها فإنه يترك قوله ويرجع إلى قول سعيد ويقول إن ذلك رجل طلب العلم في مظانه قال الحسن وسمعت يزيد بن هارون وعبد الرزاق يقولان كان سعيد بن المسيب سيد التابعين . قال وحدثنا عفان حدثنا سليم بن أخضر عن ابن عون عن محمد بن سيرين قال كان في سعيد بن المسيب كرامة - الانقباض - قال محمد ولو رققوا به لاستخرجوا منه علما كبيرا . حدثنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال سمعت الزهري يقول أدركت أربعة بحور سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبا سلمة بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله . قال وحدثنا عبد الرحمن بن مبارك قال حدثنا قريش بن حيان العجلي قال حدثنا عمرو ابن دينار قال سمعت قتادة يقول ما جمعت علم الحسن إلى علم أحد من العلماء إلا وجدت له فضلا عليه غير أنه كان إذا أشكل عليه شيء كتب إلى سعيد بن المسيب يسأله . قال وحدثنا عبد الله بن جعفر الرقي قال حدثنا أبو المليح عن ميمون بن مهران قال قدمت المدينة فسألت =

التمهيد لا يَبَيِّنُها حرامٌ»<sup>(١)</sup>.

القبس

= عن أفته أهلها فدفعت إلى سعيد بن المسيب . قال وحدثنا يحيى بن معين قال حدثنا الأصمعي عن مالك بن أنس عن الزهري قال قال لى عبد الله بن ثعلبة بن صعيير تريد هذا الأمر ، عليك بسعيد بن المسيب . قال وحدثنا أبو سلمة منصور بن سلمة الخزاعي وأبو سلمة موسى بن إسماعيل النخعي قال حدثنا إبراهيم بن سعد قال حدثني أبي عن سعيد بن المسيب قال سمعته يقول ما بقى أحد أعلم بكل قضاء قضاء رسول الله ﷺ وكل قضاء قضاءه أبو بكر وكل قضاء قضاءه عمر - قال وأحسبه قال وعثمان - منى . قال أبو بكر أحمد بن زهير سمعت يحيى بن معين يقول مات سعيد بن المسيب سنة خمس ومائة وكذلك قال على بن محمد المدائني أبو الحسن . وحدثنا أحمد بن حنبل قال سمعت يحيى بن سعيد قال وسعيد بن المسيب سنة إحدى أو اثنتين وتسعين . يعنى مات . قال أبو نعيم مات سعيد بن المسيب سنة ثلاث وتسعين . وكذلك ذكر البخاري عن على بن المديني وزاد وهو ابن بضع وثمانين . قال الواقدي مات سعيد بن المسيب سنة أربع وتسعين وهو ابن بضع وثمانين . قال وفيها مات عروة وعلى بن حسين وكان يقال سنة الفقهاء . وروى ابن وهب والأصمعي وابن أبي الوزير عن مالك عن ابن شهاب قال كنت أجالس عبد الله بن ثعلبة بن صعيير أتعلم منه النسب فسألته يوما عن شيء من الفقه فقال إن كنت تريد هذا ولك به حاجة فعليك بذلك الشيخ . وأشار إلى سعيد بن المسيب ، فتحولت إليه فجالسته تسع سنين لا أحسب أن عالما غيره . زاد الأصمعي ثم تحولت إلى عروة ففجرت منه بحرا . وروى عبدالرحمن بن مهدي هذا الخبر عن مالك فجعل موضع عبد الله بن ثعلبة بن صعيير ثعلبة بن أبي مالك فوهم فيه وغلط ، والقول عندهم قول الأصمعي وابن وهب وابن أبي الوزير ، واسم ابن أبي الوزير محمد بن عمر هاشمي ، وأخبار سعيد بن المسيب وفضائله في علمه ودينه وزهده وفهمه وورعه كثيرة جدا وسنذكرها إن شاء الله في كتاب «أخبار أئمة الأمصار» أعان الله على ذلك بفضلته ونعمته . تهذيب الكمال ٦٦/١١ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٧/١٤ .

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٢ ظ - مخطوط) ، وبرواية أبي مصعب (١٨٥٥) . وأخرجه أحمد ١٥٢/١٢ (٧٢١٨) ، والبخاري (١٨٧٣) ، ومسلم (١٣٧٢) ، والترمذي (٣٩٢١) ، والنسائي في الكبرى (٤٢٨٦) من طريق مالك به .

لم يَخْتَلِفْ رُؤَاةُ « الموطأ » في إِسْنَادِهِ وَلَا مَتْنِهِ .

وفي هذا الحديث من الفقه تحريم المدينة ، وإذا كانت حراماً لم يُجْزَ فيها الاضطِياذُ ، ولا قَطْعُ الشَّجَرِ ، كَحَرَمِ<sup>(١)</sup> مكة ، إلاَّ أَنَّهُ لا جَزَاءَ فِيهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ . كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : صَيْدُ الْمَدِينَةِ غَيْرُ مُحَرَّمٍ ، وَكَذَلِكَ قَطْعُ شَجَرِهَا . وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ مَعَ سَائِرِ مَا فِي تَحْرِيمِ<sup>(٢)</sup> الْمَدِينَةِ مِنَ الْآثَارِ . وَاحْتَجَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ بَعْضُ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَهُ بِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَصِيدُ فِي حُدُودِ الْمَدِينَةِ ، أَوْ يَقْطَعُ مِنْ شَجَرِهَا ، فَخُذُوا سَلْبَهُ »<sup>(٣)</sup> . وَأَخَذَ سَعْدٌ سَلْبَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ . قَالَ : وَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ سَلْبُ مَنْ صَادَ فِي الْمَدِينَةِ ، فَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مَنْشُوخٌ . قَالَ : وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى النَّهْيِ عَنْ صَيْدِ الْمَدِينَةِ ، وَقَطْعِ شَجَرِهَا ؛ لِأَنَّ الْهَجْرَةَ كَانَتْ إِلَيْهَا ، فَكَانَ بَقَاءُ الصَّيْدِ وَالشَّجَرِ مِمَّا يَزِيدُ فِي زِينَتِهَا ، وَيَدْعُو إِلَى أَلْفَتِهَا ، كَمَا رُويَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ « هَدْمِ أَطَامِ » الْمَدِينَةِ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ زِينَةِ الْمَدِينَةِ<sup>(٤)</sup> .

(١) في م : « كهيفة » .

(٢) سقط من : ص ٤ .

(٣) أخرجه الدورقي في مسند سعد (١٢٢) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤ / ١٩١ .

(٤ - ٤) في ص ٤ : « بيع هدم أطمار » . وأطام المدينة : أبنيتها المرتفعة كالحصون . ينظر النهاية

٥٤ / ١ .

(٥) أخرجه العقيلي ٣١١ / ٢ ، ٣١٢ من طريق نافع به بلفظ المصنف .

الصبيد قال أبو عمر: ليس في هذا كله حجة؛ لأن حديث سعد ليس بالقوي، ولو صح لم يكن في نسخ أخذ السلب ما ينقطع ما صح من تحريم المدينة، وما تأوله في زينة المدينة فليس بشيء؛ لأن الصحابة تلقوا تحريم المدينة<sup>(١)</sup> بغير هذا التأويل، وسعد قد عمل بما روى، فأى نسخ ههنا؟ وفي قول أبي هريرة: ما ذعرتها. دليل على أنه لا يجوز ترويع الصبيد في حرم المدينة، كما لا يجوز ترويعه في الحرم. والله أعلم. وكذلك نزع زيد بن ثابت من يد الرجل الثَّهَس<sup>(٢)</sup> - وهو طائر كان صاده بالمدينة - دليل على أن الصحابة فهموا مراد رسول الله ﷺ في تحريمه صيد المدينة، فلم يُجيزوا فيها الاصطياد، ولا تملك ما يضطاد، ولذلك نزع زيد الثَّهَس وسرَّحه من يد صائده. يقال: إن ذلك الرجل سُرحيل بن سعد<sup>(٣)</sup>.

(١) سقط من: ح ٤.

(٢) الثَّهَس: طائر من الفصيلة الشرابية ورتبة المصفريات، وهو أكبر من المصفر؛ ضخيم الرأس والفتار، يدم تخريك ذنبه، يصيد المصاير وصغار الحيوان، يستوطن أودية وديار إلى مصر في الخريف والرياح. ينظر الوسيط (ن ه س).

والحديث سيأتي في الموطأ (١٧١١).

(٣) في م: سعد.



وقال ابن مهدي، عن مالك: حرّم المدينة يريد<sup>(١)</sup> في يريد. التمهيد  
يعنى<sup>(٢)</sup> من الشجر<sup>(٣)</sup>. قال: واللابتان هما الحرّتان. وقال ابن حبيب<sup>(٤)</sup>:  
اللابّة الحرّة، وهي الأرض التي ألبست الحجارة السود الجرد، وجمع  
اللابّة لابات، فإذا كثرت جدًا فهي لوب. قال: وتحرّم النبي ﷺ ما بين  
لابتي المدينة إنما يعنى في الصيد، فأما في قطع الشجر، فبريد في يريد،  
ودور<sup>(٥)</sup> المدينة كلها محرم، كذلك أخبرني مطرف عن مالك وعمر بن  
عبد العزيز. فقول رسول الله ﷺ: «ما بين لابتها». يعنى حرّتها؛  
الشرقية والغربية، وهي جراز أربع، لكنّ القبليّة والجوفية متصلتان بها،  
وقد ردّها حسان بن ثابت إلى حرّة واحدة لاتصالها، فقال<sup>(٦)</sup>:

لنا حرّة مأطورة بجبالها بنى العز فيها بيته فتأثلاً<sup>(٧)</sup>  
قال: وقوله: مأطورة بجبالها. يعنى معطوفة بجبالها؛ لاستدارة  
الجبال بها، وإنما جبالها تلك الحجارة السود التي تسمى الجراز.

(١) البريد: فرسخان، وقيل: أربعة، والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية. التاج (ب د، فرسخ).

(٢) (٢ - ٢) سقط عن: ص ٤.

(٣) تفسير غريب للموطأ ١٠١/٢.

(٤) الثور: جمع دارة: وهي ما أحاط بالشئ كالدارة. اللسان (د و ر).

(٥) ديوانه عن ٢٧٥.

(٦) في الديوان: «فتأثلاً». وتأثّل: تأصل. التاج (آ ث ل).

قال أبو عمر: وكذا فُسِّرَ ابنُ وهبٍ «ما بينَ لَابَيْيْهَا». قال: ما بينَ حرَّتَيْهَا. قال: وهو قولُ مالكٍ. قال ابنُ وهبٍ: وهذا<sup>(١)</sup> الذي حرَّمه رسولُ الله ﷺ فيها، إنما هو في قتلِ الصَّيْدِ. قيل لابنِ وهبٍ: فما حرَّمه فيها في قطعِ الشجرِ؟ قال: حَدُّ ذلكَ بَرِيدٌ في بَرِيدٍ، بَلَّغْنِي ذلكَ عن عمرِ ابنِ عبدِ العزيزِ. وقال ابنُ نافعٍ: اللَّابَتانِ هما الحرَّتَانِ؛ إحداهما التي يَنْزِلُ بها الحاجُّ إذا رَجَعُوا مِنْ مَكَّةَ، وهى بغربِ المدينة، والأُخرى ممَّا يليها من شَرْقِ المدينة. قال: فما بينَ هاتينِ الحرَّتَيْنِ حَرَامٌ أنْ يُصَادَ فيها طَيْرٌ أو صَيْدٌ. قال ابنُ نافعٍ: وَحَرَّةٌ أُخْرَى ممَّا يلى قِبَلَ المدينة، وَحَرَّةٌ رَابِعَةٌ مِنْ جِهَةِ الجوفِ، فما بينَ هذِهِ الجَرَارِ كُلِّهَا فى الدَّورِ مُحَرَّمٌ أنْ يُصَادَ فيها، وَمَنْ فَعَلَ ذلكَ أَثِمَ، ولم يَكُنْ عليه جَزَاءٌ ما صَادَه كما يَكُونُ عليه فى حَرَمِ مَكَّةَ إذا صَادَ فيه.

وَجُمْلَةُ مَذْهَبِ مالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، فى صَيْدِ المَدِينَةِ وَقَطْعِ شَجَرِهَا، أنْ ذلكَ مَكْرُوهٌ و<sup>(٢)</sup> لا جَزَاءٌ فيه. وقال مالِكٌ: لا يُقْتَلُ الجَرَادُ فى حَرَمِ المَدِينَةِ. وكان يَكْرَهُ أَكْلَ ما قَتَلَ الحلالُ مِنَ الصَّيْدِ فى حَرَمِ المَدِينَةِ. وقال أبو حنيفةٌ وَأَصْحَابُهُ: صَيْدُ المَدِينَةِ غَيْرُ مُحَرَّمٍ، وكذلك قَطْعُ شَجَرِهَا.

(١) فى ص ٤: «هو».

(٢) سقط من: م.

واحتج الطحاوي لهم بحديث أنس: « يا أبا عمير ، ما فعل الثغير<sup>(١)</sup> ؟ » . التمهيد  
قال : فلم يُنكر صيده وإمساكه .

قال أبو عمر : هذا<sup>(٢)</sup> قد يجوز أن يكون صيد في غير حرم المدينة ، فلا  
حجة فيه . واحتج أيضًا بحديث يونس بن أبي إسحاق ، عن مجاهد ، عن  
عائشة : كان لرسول الله ﷺ وحش ، فإذا خرج لعب واشتد ، وأقبل  
وأدير ، فإذا أحس برسول الله ﷺ ربح ، فلم يترمرم<sup>(٣)</sup> ، كراهية أن  
يؤذيه<sup>(٤)</sup> . والقول عندى فى هذا الحديث كالقول فى حديث الثغير . والله  
أعلم . قال إسماعيل بن إسحاق بعد أن ذكر الآثار فى تحريم ما بين لابتي  
المدينة : إني لأعجب ممن رد هذه الأحاديث بحديث أنس : « يا أبا  
عمير ، ما فعل الثغير ؟ » .

قال أبو عمر : قد زدنا هذا الباب بياناً عند ذكر قوله ﷺ فى حديث

(١) النغير : تصغير النفر ، وهو طائر يشبه العصفور ، أحمر المنقار ، ويجمع على نفر . النهاية  
٨٦/٥ .

والحديث أخرجه البخارى (٦٢٠٣) ، ومسلم (٢١٥٠) ، وأبو داود (٤٩٦٩) ، وابن ماجه  
(٣٧٢٠) ، والترمذى (٣٣٣) (١٩٨٩) .

(٢) سقط من : ص ٤ .

(٣) فى ص ٤ : « يترمرم » . ولم يترمرم : أى سكن ولم يتحرك . وأكثر ما يستعمل فى النفى .  
النهاية ٢/٢٦٣ .

(٤) أخرجه أحمد ٣٢٠/٤١ (٢٤٨١٨) ، والطحاوى فى شرح المعانى ١٩٥/٤ ، وأبو يعلى  
(٤٤٤١ ، ٤٦٦٠) من طريق يونس به .

١٧١٠ - مالك ، عن يونس بن يوسف ، عن عطاء بن يسار ، عن

التمهيد مالك ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن أنس : « اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ،  
وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا » <sup>(١)</sup> . وليس في سُقُوطِ الْجَزَاءِ عَمَّنْ اضْطِلَّادَ  
بِالْمَدِينَةِ دَلِيلٌ عَلَى سُقُوطِ تَحْرِيمِ صَيْدِهَا ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ : « إِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ » ؟ قَالَ إِسْمَاعِيلُ  
وغيره : لَمْ يَتْلُغْنَا أَنَّهُ كَانَ فِي شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ جَزَاءُ صَيْدٍ ، وَظَاهِرُ الْآيَةِ يَدُلُّ  
عَلَى أَنَّهُ أَمَرَ شَرْعَهُ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ بِقَوْلِهِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْلُغُوا اللَّهَ  
بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ  
وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة : ٩٤ ، ٩٥] .

قال إسماعيل : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ  
سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَحْيَى ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ  
سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا بَيْنَ لَابَتَيْ  
الْمَدِينَةِ حَرَامٌ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلِ الْبَرَكَاتِ فِيهَا بَرَكَاتِينَ ،  
وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ » <sup>(٢)</sup> .

مالك ، عن يونس بن يوسف ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي أيوب

(١) تقدم من ٤٨٤ - ٤٨٧ .

(٢) تقدم تخرجه من ٤٨٣ .

أَبَى أَيُّوبُ الْأَنْصَارِيُّ ، أَنَّهُ وَجَدَ غِلْمَانًا قَدْ أَلْجَأُوا ثَعْلَبًا إِلَى زَاوِيَةٍ ، الْمَوَاطَا  
فَطَرَدَهُمْ عَنْهُ .

قَالَ مَالِكٌ : لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : أَفَى حَرَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصْنَعُ

هَذَا ؟

الْأَنْصَارِيُّ ، أَنَّهُ وَجَدَ غِلْمَانًا قَدْ أَلْجَأُوا ثَعْلَبًا إِلَى زَاوِيَةٍ ، فَطَرَدَهُمْ عَنْهُ . قَالَ التَّمِيمُ  
مَالِكٌ : لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : أَفَى حَرَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصْنَعُ هَذَا <sup>(١)</sup> ؟

قَالَ التَّيْسِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكٍ فِيهِ : أَفَى حَرَمِ اللَّهِ ؟ وَقَالَ مَعْنُ  
وغيره عَنْ مَالِكٍ فِيهِ : أَفَى حَرَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ كَمَا قَالَ يَحْيَى .

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ وَحُدُودِ حَرَمِهَا فِي الصَّيْدِ وَغَيْرِهِ فِي  
بَابِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ <sup>(٢)</sup> ، وَفِي بَابِ  
عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو <sup>(٣)</sup> أَيْضًا .

وَلَمْ يَخْتَلِفِ الرَّوَاةُ فِيمَا عَلِمْتُ عَنْ مَالِكٍ فِي اسْمِ شَيْخِهِ فِي هَذَا  
الْحَدِيثِ ، وَكُلُّهُمْ قَالَ فِيهِ : يُونُسُ بْنُ يُونُسَ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ غَيْرُ ابْنِ

الْقَبَسِ .....

(١) الْمَوَاطَا بِرَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَكْرِمٍ (٢٢/١٧ ظ - مَخْطُوط) ، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ (١٨٥٦) .  
وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ١٩٢/٤ ، وَالطَّبْرَانِيُّ (٣٩١٨ ، ٤٨٣٠) ، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي  
مُسْنَدِ الْمَوَاطَا (٨٢٩) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٨/٥) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

(٢) تَقْدِمُ ص ٤٩٦ - ٤٩٦ .

(٣) تَقْدِمُ ص ٤٨٤ - ٤٨٧ .

١٧١١ - مالك، عن رجل، قال: دخل عليّ زيد بن ثابت وأنا بالأسواق قد اصطدثتُ نَهْسًا، فأخذه من يدي فأرسله.

التمهيد جِمَاسٍ. وليس بشيء، وهو ابنُ جِمَاسٍ، وهذا يقضى لرواية معن وأبي المصعب بالصواب. والله أعلم.

مالك، عن رجل<sup>(١)</sup>، قال: دخل عليّ زيد بن ثابت وأنا<sup>(٢)</sup> بالأسواق<sup>(٣)</sup> قد اصطدثتُ نَهْسًا، فأخذه من يدي فأرسله<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عمر: الأسواق موضعٌ بناحية البقيع من المدينة، وهو موضعُ صدقة زيد بن ثابت وماله.

والنَهْس طائرٌ يُقال: إنه الصُرْد<sup>(٥)</sup>. وقيل: إنه يُشبه الصُرْدَ وليس بالصُرْد، وهو أصغرُ من الصُرْد مثل القطامي<sup>(٦)</sup> والباسقي<sup>(٧)</sup>. وقيل: إنه اليمام. والله أعلم.

(١) بعده في الأصل: «من الأنصار».

(٢ - ٢) في الأصل، ح، هـ: «بالأسواق».

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٢، ٣ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٥٧). وأخرجه البيهقي ١٩٨/٥، ١٩٩ من طريق مالك به.

(٤) الصُرْد: طائر فوق العصفور. اللسان (ص ر د).

(٥) القطامي: الصقر. اللسان (ق ط م).

(٦) في ح: «الباسق»، وفي و، ط، ١: «الواشق». والباسقي، بفتح الشين وكسرهما: نوع من جنس البازي، من فصيلة العقاب النسرية، وهو من الجوارح، يشبه الصقر، ويتميز بجسم طويل، ومنقار قصير بادي التقوس. الوسيط (ب ش ق).

ذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي <sup>(١)</sup> أُوَيْسٍ ، الاسْتِذْكَارُ  
 قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ شُرَحْبِيلِ بْنِ سَعْدٍ ، أَنَّهُ خَرَجَ هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ  
 حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ بِحَبَابَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> لَهُمَا إِلَى الْأَسْوَافِ ؛ صَدَقَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ .  
 قَالَ : وَنَحْنُ غُلَمَانٌ ، فَصَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ طَائِرًا يَقَالُ لَهُ : التُّهَسُّ .  
 فَشَكَلَهُ <sup>(٣)</sup> . قَالَ : فَدَقَّ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ بَابَ الْحَائِطِ ، فَنَاولَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ  
 التُّهَسَّ ، فَدَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، فَرَأَى مَعِيَ التُّهَسَّ ، فَقَالَ : أَصِدْتُمْ هَذَا ؟  
 فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : نَاولْنِيهِ . فَنَاولْتُهُ إِيَّاهُ ، فَحَلَّ شِكَالَهُ وَسَوَّى رِيشَهُ ثُمَّ  
 أَرْسَلَهُ ، ثُمَّ تَنَاوَلَ يَدِي فَصَكَّ قَفَايَ ، ثُمَّ قَالَ : يَا حَبِيبُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُصْطَادَ بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ ؟

قَالَ أَبُو عَمَرَ : وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يُسَمِّهِ مَالِكٌ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ،  
 يَقُولُونَ : هُوَ شُرَحْبِيلُ بْنُ سَعْدٍ ، كَانَ مَالِكٌ لَا يَرْضَاهُ فَلَمْ يُسَمِّهِ . وَالْحَدِيثُ  
 مُحْفُوظٌ لَشُرَحْبِيلِ بْنِ سَعْدٍ مِنْ وَجْهِهِ .

ذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا  
 الْأَصْمَعِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ رَجُلٍ ، قَالَ : أَصَبْتُ تُهَسًا

(١) سقط من : ح ، هـ .

(٢) الحباله : التي يصاد بها . اللسان (ح ب ل) .

(٣) شكَّله : شده بالشَّكَّال : وهو العقال . اللسان (ش ك ل) .

الاستدكار بالأسواق ، فأخذه زيد بن ثابت فأرسله .

قال الأصمعي : فحدثت به نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، فقال :  
ذلك شُرَيْبيل بن سعيد ، أنا سمعته منه .

قال إسماعيل : وحدثني مُسْنَدٌ ، قال : حدثني حماد بن زيد ، عن  
عبيد<sup>(١)</sup> الله بن عمر ، عن شُرَيْبيل بن سعيد ، قال : أصيبت طيرًا بالمدينة ،  
فرأى زيد بن ثابت ، فانتزعه مني فأرسله .

قال : وحدثني علي بن المديني ، قال : حدثني سفيان بن عيينة ، عن  
زياد بن سعيد الخراساني ، قال : سمعت شُرَيْبيل بن سعيد ، يقول : أتانا  
زيد بن ثابت ونحن غلمان نلعب في حائط له ومعنا فِخَاخٌ ننصب بها ،  
فصاح بنا وطرَدنا ، وقال : أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ صَيْدَهَا ؟ يعني  
المدينة<sup>(٢)</sup> .

قال : وحدثني إبراهيم بن عبد الله الهروي ، قال : حدثني ابن أبي  
الزناد<sup>(٣)</sup> ، عن شُرَيْبيل بن سعيد ، أن زيد بن ثابت وجدته قد اصطاد طائرًا  
يُقَالُ له : نُهْمَس . في الأسواق . قال : فأخذه مني فأرسله وضربني ، وقال :

القيس

(١) في هـ ، م : « عبيد » . وينظر تهذيب الكمال ١٩ / ١٢٤ .

(٢) أخرجه أحمد ٣٥ / ٥١٧ ، ٥١٨ (٢١٦٦٣) عن علي ٤ ، وأخرجه الحميدي (٤٠٠) ،  
والطحاوي في شرح المعاني ٤ / ١٩٣ ، والطبراني (٤٩١٣) من طريق سفيان ٤ .

(٣) سقط من : و ، وفي ح : « الزناد » . وينظر تهذيب الكمال ١٧ / ٩٥ .



يا عدو الله، أما علمت أن رسول الله ﷺ حرم ما بين لابتيها؟ يعني الاستنكاف  
المدينة.

قال إسماعيل: قال مالك: تحريم الصيد ما بين لابتي المدينة،  
وتحريم الشجر يريد في يريد.

ومن غير رواية مالك في تحريم المدينة، روى سليمان بن بلال، عن  
سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن زينب بنت كعب بن عجرة، عن  
أبي سعيد الخدري، أن النبي ﷺ حرم ما بين لابتي المدينة، وأنه حرم  
شجرها أن يُعضد. قالت زينب: فكان أبو سعيد يضرب يديه إذا صادوا  
فيها، ويرسل الصيد<sup>(١)</sup>.

وروى سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ وجدتموه  
يصيد في حدود المدينة، أو يقطع من شجرها، فخذوا سلبه»<sup>(٢)</sup>. وأخذ  
سعد سلب مَنْ قتل ذلك.

قال أبو عمر: فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قد فهموا معنى تحريم  
النبي ﷺ للمدينة<sup>(٣)</sup> أنه في الصيد<sup>(٤)</sup>، واستعملوا ذلك وأقروا به، فأين

(١) تقدم تخريجه من ٤٨٦ ، ٤٨٧.

(٢) تقدم تخريجه من ٤٩١.

(٣ - ٢) ليس في: الأصل، م.

الاستدكار المذهب عنهم؟! بل الرشد كله في أتباعهم، وأتباع الشئ التي نقلوها وفهموها وعملوا بها.

وقال مالك: لا يقتل الجراذ في حرم المدينة، وكان يكره ما قتل الحلال من صيد المدينة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: صيد المدينة غير محرم، وكذلك<sup>(١)</sup> قطع شجرها.

واحتج الطحاوي لهم بحديث أنس، أن رسول الله ﷺ دخل دارهم، فقال: «يا أبا عمير ما فعل الثغير؟»<sup>(٢)</sup>. وأبو عمير أخ صغير كان لأنس، وكان له ثغر يلعب به. وهذا لا حجة فيه؛ لأنه يمكن أن يكون الثغر اضطيد في غير حرم المدينة.

واحتج أيضًا بحديث يونس بن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: كان لرسول الله ﷺ وحش، فإذا خرج لعب واشتد، وأقبل وأدبر، فإذا أحس برسول الله ﷺ ربح ولم يترمرم<sup>(٤)</sup> كراهية أن يؤذيه<sup>(٥)</sup>. وهذا الحديث أيضًا معناه معنى حديث أبي عمير في الثغير.

(١) بعده في ح، هـ: «لو».

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٩٥.

(٣) سقط من: ط ١.

(٤) في م: «يترزم».

(٥) تقدم تخريجه ص ٤٩٥.

١٧١٢ - مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أم المؤمنين ، أنها قالت : لما قديم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال . قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت ، كيف تجدك ؟ ويا بلال ، كيف تجدك ؟ قالت : فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول : كل امرئ مصبغ فى أهله والموت أدنى من شرك نعله

وأما حجة من احتج لسقوط التحريم لصيد المدينة بسقوط الجزاء فى الاستدكار صيدها ، ففاسدة ؛ لأن الجزاء فيما ذكره العلماء لم يكن فى صيد مكة إلا على أمة محمد ﷺ خاصة ، ولم يكن على من كان قبلنا جزاء فى صيد مكة . ونزعو بقول الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُوكُمْ اللَّهُ شَيْءً مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ ﴾ الآية [المائدة : ٩٤] . وقوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ الآية [المائدة : ٩٥] .

مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : لما قديم التمهيد رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال . قالت : فدخلت عليهما

وأما الفصل الرابع فى فضلها ؛ فإنه فضل بديع تكلم فيه العلماء قديماً القبس وحديثاً ، واعترضوه فما أصابوه ، قالوا فى كثيهم على اختلاف مذاهبهم : هل المدينة أفضل أم مكة ؟ فقال قائل : مكة . وقال قائل : المدينة . وهذا الكلام كله

وكان بلال إذا أُلْقِيَ عنه يرفع عقيرته فيقول :

ألا ليت شعري هل آيتن ليلة  
 بوايد وحولي إذخرو وجليل  
 وهل أريدن يوماً مياة مجنة  
 وهل يبدون لي شامة وطفيل  
 قالت عائشة : فجئت رسول الله ﷺ فأخبرته ، فقال : «اللهم  
 حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ، وصححها وبارك لنا في صاعها  
 ومُدّها ، وانقل حُمّاها فاجعلها بالجنة» .

التهميد قلّت : يا أبت ، كيف تجدك ؟ ويا بلال ، كيف تجدك ؟ قالت : فكان أبو  
 بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كل امرئ مصبغ في أهله  
 والموت أذن من شرك نغله  
 وكان بلال إذا أُلْقِيَ عنه يرفع عقيرته ويقول :

ألا ليت شعري هل آيتن ليلة  
 بوايد وحولي إذخرو وجليل  
 وهل أريدن يوماً مياة مجنة  
 وهل يبدون لي شامة وطفيل  
 قالت عائشة : فجئت رسول الله ﷺ فأخبرته ، فقال : «اللهم حبب  
 إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ، وصححها ، وبارك لنا في صاعها ومُدّها ،

القبس خطأ لم يحصلوه إذ قالوه ، وذلك أنا بيناها في «مسائل الخلاف» بينا شافينا ، أنه  
 أن السؤال فاسد ، والجواب غير محصل ، وذلك أنا قد بينا في كتاب «تفصيل  
 التفضيل بين التخميد والتهليل» ، أن «ف ض ل» حيثما وقع وكيفما تصرف ،  
 إنما هو عبارة عن الزيادة ، فإذا قال السائل : أيهما أفضل ؟ كذا أو كذا ؟ لم يستحق

التمهيد

وَأَثْقَلُ حُمْلَهَا وَاجْتَمَعْلَهَا فِي الْجُحْفَةِ <sup>(١)</sup> .

أما قوله : إِذْخِرْ وَجَلِيلُ . فهُمَا نَبْتَانِ مِنَ الْكَلَأِ طَيِّبَا الرَّاحَةِ ، يَكُونَانِ بِمَكَّةَ وَأَوْدِيَّتَيْهَا ، لَا يَكَادَانِ يَوْجَدَانِ بغيرِهَا . وَشَامَةٌ وَطَفِيلٌ جَبَلَانِ بِمَكَّةَ ، وَقِيلَ : أَحَدُهُمَا بِجُلَّةَ . وَقِيلَ : بِوَادِي فَخٍّ .

لَمْ يَخْتَلِفْ رَوَاهُ « الْمَوْطَأُ » فِيمَا عَلِمْتُ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا فِي مَثْنِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ فِيهِ قَوْلَ عَامِرِ بْنِ مُهَيَّبٍ ، وَسَائِرُ رَوَاهُ هِشَامٌ يَذْكُرُونَهُ عَنْهُ فِيهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ » ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : وَكَانَ عَامِرُ بْنُ مُهَيَّبٍ يَقُولُ :

جَوَابًا ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُ <sup>(٢)</sup> : تَرِيدُ بِقَوْلِكَ : أَفْضَلُ . فِي أَيْ شَيْءٍ ؛ فِي مَنْفَعَةٍ <sup>(٣)</sup> أَوْ فِي الْقَبَسِ طَاعَةٍ ؟ وَالطَّاعَاتُ كَثِيرَةٌ ، فَإِلَى أَيِّهَا تَنْتَجِي <sup>(٤)</sup> بِالزِّيَادَةِ ؟ وَإِذَا قُلْتَ : الْمَدِينَةُ أَفْضَلُ أَوْ مَكَّةُ ؟ تَرِيدُ فِي الصَّلَاةِ ، أَوْ فِي الشُّكْنِ ، أَوْ فِي الْحَجِّ ، أَوْ فِي الْبَرَكَةِ ، أَوْ فِي أَيْ مُتَعَلِّقٍ مِنَ مُتَعَلِّقَاتِ الزِّيَادَةِ الشَّرْعِيِّ وَالتَّفْضِيلِ الْحُكْمِيِّ ؟ وَمَا يَنْطَرِقُ إِلَيْهِ هَذَا

(١) للموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٧ - مخطوط)، وبرواية أبي مصعب (١٨٥٨). وأخرجه أحمد ٢٩٠/٤٣ (٢٦٢٤٦)، والبخاري (٣٩٢٦، ٥٦٥٤، ٥٦٧٧)، وفي الأدب المفرد (٥٢٥)، والنسائي في الكبرى (٧٤٩٥) من طريق مالك .

(٢) بعله في ج : ما .

(٣) في ج : من فعل ، وفي م : منعة .

(٤) في م : تنتحي . وتنتحي : أي تقصد . القاموس المحيط (ن ح و) .

الموطأ ١٧١٣ - مالك، عن يحيى بن سعيد، أن عائشة قالت : وكان عامر بن فهيرة يقول :

قد رأيت الموت قبل ذوقه  
إن الجبان حثفه من فوقه

قد رأيت الموت قبل ذوقه  
إن الجبان حثفه من فوقه<sup>(١)</sup>

التمهيد

ورواه ابن عيينة<sup>(٢)</sup> ، ومحمد بن إسحاق<sup>(٣)</sup> ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة . فجعلنا الداخل على أبي بكر وبلال وعامر رسول الله ﷺ لا عائشة . وقد تابع مالكاً على روايته في ذلك سعيد بن عبد الرحمن الجمحي<sup>(٤)</sup> .

القبس الاحتمال ، ويكون في هذا الحد من الإجمال<sup>(٥)</sup> ، كيف يصح أن يجاوب عنه بمُعَيَّن من مُعَيَّنَاتٍ مُتَعَلِّقَاتِهِ قبل أن يُعْلَمَ قصدُ السائل من مُجْمَلَاتِهَا ؟ ولو تَخَيَّلَ مُتَخَيَّلٌ أن يقال في الجواب : المدينة أفضل . ويعنى في كل شيء من ذلك . أو : مكة أفضل . بمثله ، لقطعنا بخطئه ؛ لأنها تتفاوت البُتْعَتَانِ في ذلك تفاوتاً كثيراً ، ولكنا نُفْضِلُ القولَ قَصْداً للتَّعْيِينِ ، فنقول : إن سأل سائل : في أي بُقْعَةٍ هي الصلاة أفضل ؛ في مسجد مكة أو في مسجد المدينة ؟ اسْتَحَقَّ الجوابُ لأجل التَّعْيِينِ . فنقول نحن : الصلاة في مسجد المدينة أفضل ؛ لقول النبي ﷺ :

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٧ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٥٩) .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٠٩ - ٥١١ .

(٣) ابن إسحاق (٥٨٨/١ ، ٥٨٩ - سيرة ابن هشام) . وعنده أن الداخل عليهم عائشة رضی الله عنها وليس رسول الله ﷺ .

(٤) في الأصل : « الخرومي » ، وفي م : « التحرومي » . وينظر تاريخ بغداد ٦٧/٩ ، وتهذيب الكمال ٥٢٨/١٠ .

(٥) في م : « الإهمال » .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : التمهيد  
 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُحْنُونُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ،  
 قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ  
 عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ  
 وَعَامِرُ بْنُ قَهْطَرَةَ . قَالَتْ : فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ فِي بَيْتٍ ، فَقُلْتُ : يَا  
 أَبَتِ<sup>(١)</sup> ، كَيْفَ تَجِدُكَ ؟ يَا بِلَالُ ، كَيْفَ تَجِدُكَ ؟ يَا عَامِرُ ، كَيْفَ تَجِدُكَ ؟  
 فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى يَقُولُ :

كُلُّ امْرَأَةٍ مَصْبُوحَةٍ فِي أَهْلِهَا وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

«صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»<sup>(٢)</sup> . القبس  
 فَنَصَّ عَلَى «أَنَّ التَّقْدِيرَ لِلتَّفْصِيلِ»<sup>(٣)</sup> بَيْنَ مَسْجِدِهِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ ، وَأَبْقَى  
 الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ تَحْتَ الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَرَجَ بَزِيَادَةٍ عَلَيْهِ أَوْ بَحْطُ  
 مِنْهُ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ  
 أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ؛ فَإِنْ صَلَاةٌ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي  
 مَسْجِدِي هَذَا» . رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٤)</sup> . قُلْنَا : لَا نَنْفِي نَحْنُ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا  
 نَقْبَلُهُ ؛ لَعَدَمِ صَحَّتِهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي «شرح الصحيح»<sup>(٥)</sup> .

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَبِي» .

(٢) تَقْدِمُ فِي الْمَوْطَأِ (٤٦٤) .

(٣ - ٣) فِي د : «التقرير للتفصيل» .

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠٦/١٣٩٤) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧١/٢) ، وَفِي شَرْحِ السَّنَةِ ٣٣٥/٢ .

وَيَنْظُرُ تَخْرِيجَهُ فِي ٥٣٧/٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ .

(٥) فِي د : «الحديث» .

التمهيد ويقولُ عامرُ بنُ قُهيْرَة :

قد دُفِنْتُ طَعْمَ الموتِ قبلَ ذوقِهِ  
 إنَّ الجَبَانَ حَشَفَهُ من فوقِهِ  
 وكان بلالٌ إذا أَقْلَعَ عنه يرفعُ عَقِيرَتَهُ فيقولُ :  
 \* أَلَا لَيْتَ شَغَرَى ... \*

فذكرَ البَيْتَيْنِ .

والحديثُ إلى آخرِهِ كروايةِ مالكٍ سواءً ، إلا أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ قولَ عامرِ بنِ قُهيْرَة كما تَرَى ، وجعلَ الدَّاخلَ عليهم عائِشَة .

القبس

وأما لو قال : أَيُّما أَفضَلُ ؛ الشُّكْنَى بالمَدِينَةِ أو الشُّكْنَى بِمَكَّةَ ؟ لكان جوابُها له أنْ يقولَ : هذا أمرٌ كُنْظَرَاتِهِ ، مُذَرَّكُهُ الخَبِرُ ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا يَضِيرُ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أو شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » <sup>(١)</sup> . ولم يَرِدْ فِي مَكَّةَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ أُذِرِكَ فَضْلٌ فِي سُكْنَاهَا بِالْأَغْيَارِ ، فما كان بِصَرْيَحِ <sup>(٢)</sup> الْأَنْبَارِ مِنْهُ أَوَّلَى ، على أنْ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ قد كَرِهُوا سُكْنَى مَكَّةَ ، واخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قالَ : كُرِهَ ذَلِكَ ؛ لِتَلَا تَهْوَنَ على ساكِنِهَا . وذلكَ نَظَرٌ إلى الظُّوَاهِرِ مع ضَعْفِ اليَقِينِ ، فأما اليَقِينُ الصَّادِقُ السَّالِكُ على الْإِهْتِدَاءِ الْمُرْتَبِطِ بِالْإِقْتِدَاءِ ، فَإِنَّهُ تَزِيدُهُ الشُّكْنَى بِصَيْرَةً ، وَتَقْوِي فِيهِ الْعِلَانِيَةَ بِالسَّرِيرَةِ ، كما قالَ

(١) تقدم في الموطأ (١٧٠١) .

(٢) في د : : تصريح .



وأما حديث ابن عيينة، فحدثناه سعيد بن نصير، قال: حدثنا قاسم بن التميمي أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: لما دخل رسول الله ﷺ المدينة خُم أصحابه. قالت: فدخل رسول الله على أبي بكر يموذه، فقال: «كيف تجدك يا أبا بكر؟». فقال أبو بكر:

كل امرئ مصبغ في أهله والموت أذنني من شرك تعله  
قالت: ودخل على عامر بن فهيرة فقال: «كيف تجدك؟» فقال:

وجدت طعم الموت قبل ذوقه  
إن الجبان ختفه من فوقه  
كالثور يخشى جلده برزقه<sup>(١)</sup>

الخليفة الصالح: والله إنني لأعلم أنك حَجَرٌ لا تَصُرُ ولا تَنْفَعُ، ولولا أني رأيت القيس رسول الله ﷺ قَبْلَكَ ما قَبَّلْتُكَ<sup>(٢)</sup>.

وقال قوم في تعليل ذلك: إنما هو لأجل خوف الذنوب فيها؛ فإن المعصية فيها وفي المدينة أعظم من المعصية في غيرها، وكما تُضاعف الحسنات في البقاع الشريفة والأزمنة الشريفة، كذلك تُضاعف السيئات، قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَامٍ يُظْلَمِ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]. وقال:

(١) الزوق: القرن. ينظر التاج (ر و ق).

(٢) تقدم تخريجه في ٣٦/١١.

التمهيد قالت : ودخل على بلال فقال : « كيف تَجِدُكَ ؟ » فقال :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً بَفَخَ وَحَوْلَى إِذْخِرَ وَجَلِيلُ  
وَرَبَّمَا قَالَ سَفِيَانُ : بَوَادٍ .

وَهَلْ أَرَدَنَ يَوْمًا مِيَاةَ مَجَنَّةٍ وَهَلْ يَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ ، دَعَاكَ لِأَهْلِ  
مَكَّةَ ، وَأَنَا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ ، أَدْعُوكَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ إِبْرَاهِيمُ  
لِأَهْلِ مَكَّةَ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي

القبس ﴿فَلَا تَطْلُمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة : ٣٦] . وَإِنْ أَرَادَ السَّائِلُ : أَيُّ الْأَعْمَالِ فِيهِمَا  
أَفْضَلُ ثَوَابًا ؟ قُلْنَا لَهُ : مَا لَمْ يُعَيَّنْ لِلْعَمَلِ بُقْعَةٌ مِنْ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ ، فَالْفَضْلُ  
فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ، إِلَّا الشُّكْنَى كَمَا يَبَيَّنُ ، فَالشُّكْنَى فِي الْمَدِينَةِ أَفْضَلُ . وَإِنْ  
أَرَادَ بِقَوْلِهِ : أَيُّهُمَا أَفْضَلُ فِي الْمَحَبَّةِ ؟ فَالْمَدِينَةُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ مَكَّةَ ؛ اقْتِدَاءً  
بِالنَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ : إِنِّي دَخَلْتُ عَلَى عَامِرِ بْنِ فُهَيْرَةَ ، فَوَجَدْتُهُ  
قَدْ وُعِكَ ، وَهُوَ يَقُولُ :

قَدْ رَأَيْتُ الْمَوْتَ قَبْلَ ذَوْقِهِ

إِنَّ الْجَبَانَ حَثَفَهُ مِنْ فَوْقِهِ

وَدَخَلْتُ عَلَى أُمِّ بَكْرٍ وَقَدْ وُعِكَ ، وَهُوَ يَقُولُ :

كُلُّ امْرِئٍ مُصْبِحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

وَدَخَلْتُ عَلَى بِلَالٍ وَقَدْ وُعِكَ ، وَهُوَ يَقُولُ :

مَدِينَتِنَا - قال سفيان : وأراه قال : « وفي فَرَقْنَا » - « اللَّهُمَّ حَبِّبْهَا إِلَيْنَا التمهيد  
ضِعْفَيْنِ مَا حَبِّبْتَ إِلَيْنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، وَصَحَّحَهَا ، وَانْقُلْ وَبَاءَهَا إِلَى خُمْ<sup>(١)</sup> أَوْ  
الْجُحْفَةِ<sup>(٢)</sup> .

هكذا قال ابن عيينة في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ هو كان  
الداخل على أبي بكرٍ وعلى بلالٍ وعامرٍ بنِ فهيرةٍ يعودُهُم ، وهو كان

\* أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْتَرَ لَيْلَةً \* القبس

إلى آخر البيتين . فأخبرت بذلك رسول الله ﷺ فقال : « اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا  
الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، وَانْقُلْ حُمَاهَا وَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ » . وقال ﷺ ، وقد  
طَلَعَ لَهُ<sup>(٣)</sup> أُحُدٌ ، فقال : « هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ<sup>(٤)</sup> » . فأما محبته للجبل فمفعولة ،  
وأما محبة الجبل له فَخَفِيَّةٌ . قال العلماء : معناها : وَنُحِبُّنَا أَهْلَهُ . على حذف  
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وقيل : تَكَلَّمَ على عادة العرب في الإخبار  
عن القرنين<sup>(٥)</sup> بخبر القرنين<sup>(٥)</sup> ، كما قال الشاعر<sup>(٦)</sup> :

- (١) خم : واد بين مكة والمدينة بالجحفة على ثلاثة أميال منها به غدير ، وهذا الوادي موصوف  
بكثرة الوخامة . ينظر معجم البلدان ٢ / ٣٧١ .  
(٢) الحميدى (٢٢٣) .  
(٣) في م ، ونسخة على حاشية د : « على » .  
(٤) تقدم في الموطأ (١٧٠٨) .  
(٥) في م : « العزيز » .  
(٦) هو مجنون ليلي ، وينظر ديوانه ص ٢٧٥ .

التشهد المخاطب لهم . وشك في قول بلال في البيت الذي أنشده : بفتح أو بوادٍ .

وروى ابن إسحاق هذا الحديث ، عن عبد الله بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة بمثل رواية ابن عيينة سواء في المعنى ، إلا أنه قال : بفتح . من غير شك ، ولم يقل : بوادٍ<sup>(١)</sup> .

قال الفاكهي<sup>(٢)</sup> : وفتح : الوادي الذي بأصل الثنية البيضاء إلى بلدح . قال أبو عمر : وهو " بقرب وادي " ذي طوى ، وإياه عني الشاعر الثميري حيث قال<sup>(٣)</sup> :

القبس وأجهشت للثوباد<sup>(٤)</sup> حين رأيته وكبر للرحمن حين رأيته  
فقلت له أين الذين عهدتهم حوالبك في أمنٍ وخفض زمان  
فقال مضوا واستودعوني بلادهم ومن ذا الذي يتقى على الحدان  
فأخبر عن جيله بمثل ما أخبر عن نفسه لما قرنه بها . وقيل : عبر بلسان الحال  
عن لسان المقال ، كما تقدم في كتاب الصلاة<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه أحمد ٤١٩/٤٠ (٢٤٣٦٠) ، والنسائي في الكبرى (٤٢٧٣ ، ٧٥١٩) ، وابن حبان (٥٦٠٠) من طريق ابن إسحاق .

(٢) الفاكهي في أخبار مكة ٢١٦/٤ .

(٣) (٣ - ٢) في م : « قرب » .

(٤) البيتان للثميري الثقفى في الكامل ٢/٢٢٧ ، والمقد الفريد ٥/٣٢٤ ، والأغانى ٥/١٦٦ ،

١٠٢/٦ ، وفي الكامل ، والمقد الفريد : « مؤخرات » مكان : « معمرات » .

(٥) في ٢ : « اللؤاد » ، وفي ج : « للرباد » ، وفي م : « للبلاد » . والمثبت من الديوان .

والثوباد : جبل في أرض بني عكر . معجم ما استعجم ١/٣٢٣ .

(٦) تقدم في ٣١١/٢ - ٣١٤ .

تَضَوَّعَ مِنْكَ بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةِ حَفِرَاتِ التَّمِيدِ  
مَرْزُونَ بِفَحْ رَاتِحَاتٍ عَشِيَّةً يُلَبِّينَ لِلرَّحْمَنِ مُغْتَمِرَاتٍ  
وَنَعْمَانُ وَادَى عِرْقَاتٍ . وَقَالَ آخَرُ<sup>(١)</sup> :

مَاذَا بَفَحَ مِنَ الْإِشْرَاقِ وَالطُّيْبِ وَمِنْ جَوَارِ نَقِيَّاتٍ<sup>(٢)</sup> رَعَائِبٍ<sup>(٣)</sup>  
وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَيْنَةَ : « وَانْقُلْ وَبَاءَهَا إِلَى حُمٍّ أَوِ الْجُحْفَةِ » . شَكٌّ ، فَإِنَّ  
« حُمٍّ » أَيْضًا مِنَ الْجُحْفَةِ قَرِيبٌ . وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي حَدِيثِهِ : « وَانْقُلْ  
وَبَاءَهَا إِلَى مَهْبَعَةٍ » . وَهِيَ الْجُحْفَةُ .

وَمِنْ فَضْلِ الْمَدِينَةِ تَطْهِيرُهَا عَنِ الْوَبَاءِ وَنَقْلُهُ إِلَى الْجُحْفَةِ ، إِمَّا لِأَنَّهَا كَانَتْ الْقَبَسُ  
مَنْزِلًا لِلْيَهُودِ أَوْ لِلْمَشْرُكِينَ ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَقَالُ : إِنْ مَاءَهَا الَّذِي يُسَمَّى : حُمٍّ ، وَبِئْسَ  
مَنْ شَرِبَ مِنْهُ حُمٌّ<sup>(٤)</sup> ، وَمِنْ فَضْلِهَا عِصْمَتُهَا عَنِ الْوَبَاءِ ، وَعِصْمَتُهَا مِنَ الدُّجَالِ ،  
وَمِنْ فَضْلِهَا خُرُوجُ مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ مِنْهَا ، وَمِنْ فَضْلِهَا أَنْ ظَالِمًا لَا يَدْخُلُهَا ، وَيَدْخُلُ  
مَكَّةَ وَيَنْقُضُهَا ، وَمِنْ فَضْلِهَا أَنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَمِنْ  
فَضْلِهَا أَنَّ فِيهَا رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ بْنِ  
الْحَفَرَاءِ<sup>(٥)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ عَلَى الْحَزْوَرَةِ فَقَالَ : « وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ بِلَادِ اللَّهِ ،

(١) البيت في أخبار مكة للفاكهي ٢١٧/٤ .

(٢) في م ، وأخبار مكة : « نقيات » .

(٣) في الأصل : « رعابيب » . والرعايب جمع الرعوبة : وهي الطويلة البيضاء . اللسان  
( ر ع ب ) .

(٤) في د : « حُمٍّ » .

(٥) في ج ، م : « الحيار » . وفي نسخة على حاشية د : « الجعد » .

التمهيد

وقد روى ابن أبي الزناد، عن موسى بن عُقبة، عن سالم، عن ابن عمر، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ امْرَأَةً سَوْدَاءَ نَائِرَةً الشَّعْرِ تَفْلَةً<sup>(١)</sup>، أُخْرِجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ فَأُسْكِنَتْ مَهْبِيعَةً، فَأَوْلَتْهَا وَبَاءَ الْمَدِينَةُ يَنْقُلُهَا اللَّهُ إِلَى مَهْبِيعَةٍ<sup>(٢)</sup>».

وفى هذا الحديث بيان ما هو مُتَعَارَفٌ حَتَّى الْآنَ مِنْ تَنْكِرِ الْبُلْدَانِ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ هَوَاهَا، وَلَمْ يَغْذَ بِمَائِهَا.

وفيه عيادةُ الْجَلَّةِ السَّادَةِ لِإِخْوَانِهِمْ وَمَوَالِيهِمُ الصَّالِحِينَ، وَفِي فَضْلِ الْعِيَادَةِ آثَارٌ كَثِيرَةٌ قَدْ وَقَعَتْ فِي مَوَاضِعِهَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

القبس وأحب بلاد الله إلى الله<sup>(٣)</sup>. وهو حديثٌ صحيحٌ. قلنا: قد قَدَّمْنَا مِنَ الْأَدْلَةِ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْ هَذَا فِي تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَكَّةَ، فَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ فَمَعْنَاهُ: إِنَّكَ لَخَيْرُ بِلَادٍ لِلَّهِ بَعْدَ الْمَدِينَةِ. كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(٤)</sup> لِرَجُلٍ إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ. قَالَ: «ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ»<sup>(٥)</sup>. يَعْنِي: بَعْدَهُ، عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ. وَقِيلَ: «إِنَّكَ لَخَيْرُ بِلَادٍ لِلَّهِ». فِي اعْتِقَادِي وَلِي؛ بِحُكْمِ النِّشْأَةِ وَلِأَجْلِ الْوَطَنِ، وَلَكِنَّهُ خَالَفَ هَوَاهُ؛ اتِّبَاعًا لِأَمْرِ رَبِّهِ، وَاخْتِيَارًا لِمَا اخْتَارَهُ اللَّهُ لَهُ.

(١) تَفْلَةٌ: غَيْرُ مُتَطَبِّعَةٍ. وَيَنْظُرُ النِّهَايَةُ ١/١٩١.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٠/٣٤٥ (٦٢١٦)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٢٠٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ بِهِ.

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٦/٥٥١ - ٥٥٣.

(٤ - ٤) فِي ج: «إِذْ قِيلَ»، وَفِي م: «إِنْ قِيلَ لَهُ».

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٢/٢٧٤.

وفيه سؤال العليل عن حاله ب: كَيْفَ تَجِدُكَ ، وكيف أنت ، ونحو التمهيد ذلك . وفيه أن إشارة المريض إلى ذكر ما يجد ليس بشكوى ، وإذا جاز استخبار العليل جاز إخباره عما به ، ومن رضى فله الأجر والرضا ، ومن سخط فله السخط والبلوى .

وفيه إجازة إنشاد الشعر والتمثيل به واستماعه ، وإذا كان رسول الله ﷺ يسمعه وأبو بكر ينشده ، فهل للتقليد والاقتداء موضع أرفع من هذا ؟ وما استنشد رسول الله ﷺ وأنشد بين يديه أكثر من أن يحصى ، ولا ينكر الشعر الحسن أحد من أولى العلم ولا من أولى الثهي . قال آخر<sup>(١)</sup> .

ماذا بفتح من الإشراق والطيب ومن جوار<sup>(٢)</sup> نقيات<sup>(٣)</sup> رعايب<sup>(٤)</sup> وليس أحد من كبار الصحابة وأهل العلم وموضع القدوة إلا وقد قال الشعر وتمثل به ، أو سمعه فرضيه ، وذلك ما كان حكمة أو مباحا من القول ، ولم يكن فيه فحش ولا خنى ، ولا لمسلم أذى ، فإن كان ذلك فهو والمنثور من الكلام سواء ، لا يحل سماعه ولا قوله .

(١) فى الأصل : « الراجز » .

(٢) فى م : « حوار » .

(٣) فى م : « نقيات » .

(٤) فى الأصل : « رعايب » .

حدَّثنا محمد بن عبد الملك ، قال : حدَّثنا ابن الأعرابي ، قال : حدَّثنا الزعفراني ، حدَّثنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الملك بن عُمير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ : « أَصَدِّقُ - أَوْ أَشْعُرُ - كَلِمَةً قَالَتْهَا الْعَرَبُ كَلِمَةً <sup>(١)</sup> لِيَبِيدَ : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ » <sup>(٢)</sup> .

وَرَوَيْنَا مِنْ وَجْهِهِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ - وَكَانَ مِنَ الْوَرَعِ بِمَنْزِلَةِ ذَهَبٍ مَثَلًا - أَنَّهُ أَنْشَدَ شِعْرًا ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ جُلَسَائِهِ : مِثْلُكَ يُنْشِدُ الشَّعْرَ يَا أَبَا بَكْرٍ ؟ فَقَالَ : وَمَلِكٌ يَا لَكُفٍّ ، وَهَلِ الشَّعْرُ إِلَّا كَلَامٌ ، لَا يُخَالِفُ سَائِرَ الْكَلَامِ إِلَّا فِي الْقَوَافِي ، فَحَسَنُهُ حَسَنٌ ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ . قَالَ : وَقَدْ كَانُوا يَتَذَكَّرُونَ الشَّعْرَ . قَالَ : وَسَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ يُنْشِدُ :

لِحَبِّ الْحَمَرِ مِنْ مَالِ الثَّدَاغِي وَبِكْرُهُ أَنْ تُفَارِقَهُ الْفَلُوسُ <sup>(٣)</sup>  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الشَّكَنِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسَفَ ، حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ مِرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنَ عَمْدٍ يَغُوثَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أَبِي بَنِي كَعْبٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ

(١) فِي م : « قَوْل » .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه (٣٧٥٧) مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ بِهِ بَلْفَظ : « قَالَهَا الشَّاعِر » .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ١٦٦/٤ ، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٣٠٦٦) .



رسول الله ﷺ قال: «إن من الشعر حكمة»<sup>(١)</sup>.

وقد كان لرسول الله ﷺ شعراء يُناضلون عنه ويؤدُّون عنه الأذى، وهم حسان بن ثابت، وكعب بن مالك، وعبد الله بن رواحة، وفيهم نزلت: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. لأنه لما نزلت: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنَ ۚ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۚ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٦]. جاءوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله، قد أنزل الله هذا في الشعراء. فنزلت: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾. فقال رسول الله ﷺ: «أنتم هم». ﴿وَأَنصَرُوا مِن بَعْدِ مَا ظَلَمُوا﴾. قال رسول الله ﷺ: «أنتم هم»<sup>(٢)</sup>. وفي هذا دليل بين<sup>(٣)</sup> على أن الشعراء لا يضرون آمن وعمل صالحا وقال حقا، وأنه كالكلام المنشور، يؤجر منه المرء على ما يؤجر منه، ويكره له منه ما يكره منه. والله أعلم.

(١) البخاري (٦١٤٥)، وفي الأدب المفرد (٨٥٨). وأخرجه أحمد ٦٣/٢٥ (١٥٧٨٦) من طريق أبي الهيثم به.

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٥١٨/٨، ٥١٩، والأدب المفرد للبخاري (٣٩٨)، وتفسير ابن جرير ٦٧٨/١٧، وتفسير ابن أبي حاتم ٢٨٣٤/٩، ٢٨٣٥.

(٣) سقط من: م.

قال أبو عمر: وأما قوله ﷺ: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قَيْحًا»<sup>(١)</sup> حتى يَرِيَهُ<sup>(٢)</sup>، خيرٌ من أن يمتلئ شِعْرًا»<sup>(٣)</sup>. فأحسن ما قيل في تأويله، والله أعلم، أنه الذي قد غلب الشعرُ عليه وامتلاً صدره منه دون علمٍ سواه، ولا شيء من الذكرِ غيره ممن يخوضُ به في الباطل، ويسلُكُ به مسالك لا تُحمدُ له، كالمُكثِر من الهذر، واللَّغَط، والغَيْبَةِ، وقبيح القول، ولا يذكُرُ الله كثيرًا، وهذا كله مما قد<sup>(٤)</sup> اجتمع العلماء على معنَى ما قلتُ منه. ولهذا قلنا فيما زَوَى عن ابن سيرين، والشعبي، ومن قال بقولهما من العلماء: الشعرُ كلامٌ، فحسنه حسنٌ، وقبيحه قبيحٌ: إنه قولٌ صحيحٌ. وبالله التوفيق.

وأما قوله في حديث مالك: فرفع بلالٌ عَقِيرَتَهُ. فمعناه: رفع بالشعرِ صوته كالمتغنّي به ترنُّمًا، وأكثر ما تقول العرب: رفع عَقِيرَتَهُ. لَمَن رَفَعَ بالغناءِ صوته.

وفى هذا الحديث دليلٌ على أن رَفَعَ الصوتِ يأنشِد الشعرَ مباحٌ، ألا

(١ - ١) سقط من: م. ويَرِيَهُ من الوُزَى، وهو داء يفسد الجوف، ومعناه قيحًا يأكل جوفه. صحيح مسلم بشرح النووي ١٤/١٥.  
(٢) أخرجه البخاري (٦١٥٥)، ومسلم (٢٢٥٧)، والترمذي (٢٨٥١)، وابن ماجه (٣٧٥٩) من حديث أبي هريرة.  
(٣) سقط من: م.

تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُنَكِرْ عَلَى بِلَالٍ رَفَعَ عَقِيرَتَهُ بِالشَّعْرِ؟ وَكَانَ بِلَالٌ التمهيد  
 قَدْ حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ شِدَّةُ تَشَوُّقِهِ إِلَى وَطَنِهِ ، فَجَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِ ،  
 فَلَمْ يُنَكِرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَهَذَا الْبَابُ مِنَ الْغِنَاءِ قَدْ أَجَازَهُ  
 الْعُلَمَاءُ ، وَوَرَدَتْ الْآثَارُ عَنِ السَّلَفِ بِإِجَازَتِهِ ، وَهُوَ يُسَمَّى غِنَاءَ الرُّكْبَانِ ،  
 وَغِنَاءَ النَّضْبِ <sup>(٢)</sup> ، وَالْحَدَاءُ ، هَذِهِ الْأَوْجُهُ مِنَ الْغِنَاءِ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهَا  
 بَيْنَ الْعُلَمَاءِ .

رَوَى ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ أَسَامَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِمَا  
 زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : الْغِنَاءُ مِنْ زَادِ الرَّاكِبِ .  
 أَوْ قَالَ : زَادِ الْمَسَافِرِ <sup>(٣)</sup> .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
 مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا  
 سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ عَمْرٌ : نَعَمْ زَادُ  
 الرَّاكِبِ الْغِنَاءُ نَضْبًا .

(١) لَيْسَ فِي : الْأَصْلِ .

(٢) النَّضْبُ : ضَرْبٌ مِنْ أَعَانِي الْأَعْرَابِ يَشْبُهُ الْحَدَاءَ ، وَقَدْ نَضَبَ الرَّاكِبُ نَضْبًا ، إِذَا غَنَّى  
 النَّضْبَ . يَنْظُرُ اللَّسَانُ (ن ص ب) .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٤٨/٥ (طَبْعَةُ الرُّشْدِ) ، وَابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ٦٨/٥ مِنْ طَرِيقِ أَسَامَةَ - وَحْدَهُ -  
 عَنْ زَيْدِ بِهِ .

التمهيد وأخبرنا أحمد، حدثنا أحمد، حدثنا محمد، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا وهب بن جرير، حدثني أبي، قال: سمعتُ محمد بن إسحاق يحدث، عن صالح بن كيسان، عن عُبيد الله بن عبد الله، قال: رأيتُ أسامة بن زيد مضطجعاً على بابِ حُجْرَتِهِ<sup>(١)</sup> رافعاً عقيرته يَتَغَنَّى<sup>(٢)</sup>.

قال: وحدثنا ابن بشار، أخبرنا أبو عاصم، أخبرنا ابن جريج، قال: قال ابن شهاب، عن عمر بن عبد العزيز، أن محمد بن نوفل أخبره، أنه رأى أسامة بن زيد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى يَتَغَنَّى النُّصْبَ<sup>(٣)</sup>.

وروى شعيب بن أبي حمزة، عن الزهرى، قال: أخبرني عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن أباه أخبره، أنه سمع عبد الله بن الأرقم رافعاً عقيرته يَتَغَنَّى. قال عبد الله بن عتبة: «ولا والله، ما رأيت رجلاً أخشى لله من عبد الله بن الأرقم».

(١) في مصدرى التخريج: «حجرة عائشة».

(٢) أخرجه الضياء في الأحاديث المختارة (١٣٣٧)، وابن عساكر ٥٧/٢٤٨، ٢٤٩ من طريق محمد بن بشار به.

(٣) أخرجه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز (٦٥)، والبيهقي ١٠/٢٢٥ من طريق ابن شهاب به.

(٤ - ٤) في الأصل: «عينة و»، وفي م: «عتية». وينظر تهذيب الكمال ١٥/٢٦٩.

وقد ذكر أهل الأخبار أن عمر بن الخطاب أتى دار عبد الرحمن بن التمهيد عوف فسمعه يتغنى بالركبانية<sup>(١)</sup> :

وكيف ثوائى بالمدينة بعدما قضى وطراً منها جميل بن معمر  
هكذا ذكر هذا الخير الزبير بن بكار<sup>(٢)</sup> ، وذكره المبرّد<sup>(٣)</sup> مقلوباً ، أن  
عبد الرحمن سمع ذلك من عمر . والصواب ما قاله الزبير . والله أعلم .  
حدّثنا أحمد بن محمد ، حدّثنا أحمد بن الفضل ، حدّثنا محمد بن  
جرير ، حدّثني أبو السائب ، حدّثنا ابن إدريس ، عن ابن جريج ، قال :  
سألت عطاء عن الحدا ، والشعر ، والغناء ، قال ابن إدريس : يُغنى غناء  
الركبان . فقال : لا بأس به ما لم يكن فحشاً<sup>(٤)</sup> .

وقد كان رسول الله ﷺ يُحدّث له في الشعر . روى ذلك من حديث  
ابن مسعود<sup>(٥)</sup> ، وابن عباس<sup>(٦)</sup> .

القيس .....

(١) الركبانية : غناء للعرب فيه مدّ وتمطيط . رغبة الآمل من كتاب الكامل ١٧٤/٤ .

(٢) الزبير بن بكار - كما في الإصابة ٥٠٠/١ ، ٥٠١ .

(٣) الكامل ٥٠/٢ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٧/٥ (طبعة الرشد) عن عبد الله بن إدريس به ، وأخرجه البيهقي ٢٢٥/١٠ من طريق ابن جريج به .

(٥) أخرجه البخاري في تاريخه ٢٥٢/٥ ، والنسائي في الكبرى (١٠٣٦٥) ، والبخاري (٢٠٢٠) .

(٦) أخرجه البخاري (٢١١٣ - كشف) .

التسديد وروى شعبه، عن ثابت البناني، عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ في مسير ومعهم حادٍ وسائق<sup>(١)</sup>.

حدثنا أحمد بن محمد قراءة مني عليه، أن أحمد بن الفضل بن العباس حدثهم، قال: حدثنا محمد بن جرير بن يزيد، قال: حدثنا مجاهد بن موسى، قال: أخبرنا يزيد، قال: أخبرنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: كان البراء جيد الخداء، وكان حادي الرجال، وكان أنجشة<sup>(٢)</sup> يحدو بالنساء، فحد ذات ليلة فأعنت الإبل، فقال رسول الله ﷺ: «وَيْحَكَ أَنْجَشَةُ»<sup>(٣)</sup>، رويًا سوقك بالقوارير<sup>(٤)</sup>». وقد حداه به ﷺ عبد الله بن رواحة<sup>(٥)</sup>، وعامر بن سنان<sup>(٦)</sup>، وجماعة،

- (١) أخرجه البغوي في المجلديات (١٣٧٨) عن شعبه به.  
 (٢) في م: «الجمعة». وهو أنجشة العبد الأسود الحادي، يكنى أبا مارية، كان حسن الصوت بالحداء، كان حبشيا يسوق بنساء النبي ﷺ. الإصابة ١١٩/١.  
 (٣) في النسخ: «نجشة». والمثبت من مصادر التخريج.  
 (٤) القوارير: جمع قارورة وهي الزجاجية، والعرب تسمى المرأة قارورة وتكنى عنها بها؛ وشبهت النساء بها لضعف عزائمهن ورقتهن. ينظر اللسان (ق ر).  
 والحديث أخرجه عبد بن حميد (١٣٤١)، والبخاري في الأدب المفرد (١٢٦٤)، والبيهقي ٢٢٧/١٠ من طريق حماد بن سلمة به.  
 (٥) أخرجه النسائي في الكبرى (٨٢٥١، ١٠٣٦٦).  
 (٦) أخرجه أحمد ٣٧/٢٧ (١٦٥١١)، والبخاري (٤١٩٦، ٦١٤٨)، ومسلم (١٢٣/١٨٠٢).

فهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء إذا كان الشعرُ سالمًا من الفُحشِ التمهيد والخنى .

وأما الغناء الذى كرهه العلماء ، فهو <sup>(١)</sup> الغناء بتقطيع حروف الهجاء ، وإفسادِ وِزْنِ الشعرِ والتَّمطيطُ به طلبًا للهو والطَّرِبِ ، وخروجًا عن مذاهبِ العربِ ، والدليلُ على صحَّةِ ما ذكرنا ، أن الذين أجازوا ما وصفنا من التَّصْبِ والحداءِ هم كرهوا هذا النوعَ من الغناء ، وليس منهم من يأتى شيئًا وهو يَنْهَى عنه .

روى شعبة <sup>(٢)</sup> ، وسفيان <sup>(٣)</sup> ، عن الحكم ، عن <sup>(٤)</sup> حماد ، عن إبراهيم ، قال : قال عبدُ الله بنُ مسعود : الغناء يُنبِئُ النفاقَ فى القلبِ .

وروى ابنُ وهب ، عن سليمان بنِ بلال ، عن كثير بنِ زيد ، أنه سمِعَ عبيدَ اللهِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ يقولُ للقاسمِ بنِ محمدٍ : كيف ترى فى الغناء ؟ فقال القاسمُ : هو باطلٌ . قال : قد عرفتُ أنه باطلٌ ، فكيف ترى فيه ؟ قال القاسمُ : رأيتُ الباطلَ أين هو ؟ قال : فى النارِ . قال : فهو ذاك .

القبس .....

(١) فى م : « فهذا » .

(٢) أخرجه ابن أبى الدنيا فى ذم الملاحى ( ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦ ) ، والمروزى فى تعظيم قدر الصلاة ( ٦٨٠ ) ، والبيهقى ٢٢٣/١٠ من طريق شعبة به .

(٣) أخرجه ابن أبى الدنيا فى ذم الملاحى ( ٣٥ ) من طريق سفيان ، عن منصور ، عن حماد به .

(٤) فى النسخ : « و » . والمثبت من مصادر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٢٦٩/٧ .

التسديد ورؤى من حديث أنس<sup>(١)</sup>، وحديث عبد الرحمن بن عوف<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ أنه قال معنى ما أقول لك: «صَوْتَانِ مَلْعُونَانِ فَاجِرَانِ أَنْهَى عَنْهُمَا؛ صَوْتُ مِزْمَارٍ وَرَنَّةُ شَيْطَانٍ عِنْدَ نَعْمَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَنَوْحٌ وَرَنَّةٌ عِنْدَ مَصِيبَةٍ، وَلَطْمٌ وَجَوْهٌ، وَشَقٌّ جُبُوبٍ».

فهذا ما أتى في كراهية الغناء، وقد أتى ما هو أثبت من هذا من جهة الإسناد في خصوص الرخصة في ذلك في الأعياد والإملاك خاصة.

روى ابن شهاب<sup>(٤)</sup>، وهشام بن عروة<sup>(٥)</sup>، عن عروة، عن عائشة، أن أبا بكر دخل عليها وعندها جارتان تغنيان في يوم عيد، أو في أيام منى، ويضربان بالدف ورسول الله ﷺ يسمع ذلك ولا ينهأهما، فانتهرهما أبو بكر، فقال رسول الله ﷺ: «دَعُوهما يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ».

وفى كلا الوجهين آثار عن السلف كثيرة تركت ذكرها؛ لأن مدار الباب كله على ما أوردنا فيه. والله أسأله العصمة والتوفيق.

(١) أخرجه البزار (٧٩٥ - كشف)، والضياء في المختارة (٢٢٠٠، ٢٢٠١).

(٢) أخرجه الطيالسي (١٧٨٨)، والترمذي (١٠٠٥).

(٣) في مصادر التخريج: «نعمة».

(٤) أخرجه أحمد ٨٨/٤١ (٢٤٥٤١)، والبخاري (٩٨٧، ٩٨٨، ٣٥٢٩، ٣٥٣٠)، ومسلم

(١٧/٨٩٢)، والنسائي (١٥٩٦) من طريق ابن شهاب به.

(٥) أخرجه أحمد ٢١٦/٤١، ٤٨٠ (٢٤٦٨٢، ٢٥٠٢٨)، والبخاري (٩٥٢)، ومسلم

(١٦/٨٩٢)، وابن ماجه (١٨٩٨) من طريق هشام بن عروة به.



وقد رُوِيَ الرُّخْصَةُ فِي الْأَلْحَانِ الَّتِي تَعْرِفُهَا الْعَرَبُ وَرَفَعَ الْعَقِيرَةَ بِهَا التَّمِيد  
دُونَ الْأَحَانِ الْأَعَاجِمِ الْمَكْرُوهَةِ ، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ ، لَوْ  
ذَكَرْنَاهُمْ لَطَالَ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِمْ ، وَحَسْبُكَ مِنْهُمْ بِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ،  
وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، وَهُمَا مِمَّنْ يُضَرَّبُ الْمَثَلُ بِهِمَا .

ذَكَرَ وَكِيعٌ مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي<sup>(١)</sup> سَعِيدٍ ،  
قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَنْصُورٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عَتَّابٍ ، عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْمُطَّلِبِيِّ ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ مَرَّ فِي بَعْضِ  
أَرْقَةِ مَكَّةَ ، فَسَمِعَ الْأَخْضَرَ الْجُدِّيَّ<sup>(٢)</sup> يَتَغَنَّى فِي دَارِ الْعَاصِي بْنِ وائِلٍ :

تَضَوَّعَ مَسْكًا بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةِ خَفَرَاتٍ  
فَضْرَبَ سَعِيدٌ بَرَجِلَهُ ، وَقَالَ : هَذَا وَاللَّهِ مَا يَلْدُ اسْتِمَاعُهُ ! ثُمَّ قَالَ :  
وَلَيْسَتْ كَأُخْرَى أَوْسَعَتْ جَيْبَ دِرْعِهَا وَأَبْذَتْ بِنَانَ الْكَفِّ بِالْجَمَرَاتِ  
وَعَلَّتْ بِنَانَ<sup>(٣)</sup> الْمِسْكِ وَخَفًا<sup>(٤)</sup> مَرَجَلًا عَلَى مِثْلِ بَدْرِ لَاحٍ فِي ظُلُمَاتِ  
وَقَامَتْ تَرَاغَى يَوْمَ جَمْعٍ فَأَقْنَتْ بِرُؤْيَيْتِهَا مِنْ رَاحٍ مِنْ عَرَفَاتِ

(١) سقط من : م .

(٢) فِي النَّسَخِ : «الْحَدِي» ، وَفِي الْأَغَانِي : «الْحَرِي» . وَيَنْظُرُ الْأَغَانِي ١٢/٢ .

(٣) الْبِنَانُ بِالْكَسْرِ جَمْعُ الْبِنَةِ ، وَهِيَ الرَّاحَةُ ، طَبِيعَةٌ كَانَتْ أَوْ كَرِيهَةٌ . اتِّفَاقُ الْمُبَانِي وَاتِّفَاقُ  
الْمَعَانِي ٢٣٦/١ ، وَيَنْظُرُ اللِّسَانُ (ب ن ن) .

(٤) الْوَحْفُ : الشَّعْرُ الْأَسْوَدُ الْغَزِيرُ . اللِّسَانُ (و ح ف) .

قال : فكانوا يَرَوْنَ أن هذا الشعرَ لسعيدِ بنِ المسيبِ <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : يُحَفِّظُ لسعيدِ أبياتٌ كثيرةٌ ، وتمثَّل أيضًا بأبياتٍ لغيره كثيرةٌ ، وليس هذا في شعرِ الثُميرِ ، والذي حَفِظْنَاهُ من شعرِ الثُميرِ وروَّيْنَاهُ ليس فيه هذه الأبياتُ ، فهي لسعيد . والله أعلم .

والثُميرُ هذا ليس هو من بنى ثُمير ، إنما هو ثَقَفِي ، وهو محمدُ بنُ عبدِ الله ، نُسِبَ إلى جدِّه .

وروى قتيبةُ بنُ سعيدٍ ، عن أبي بكرِ بنِ شعيبِ بنِ الحُجَّابِ <sup>(٢)</sup> المِغُولِيّ ، عن أبيه قال : كنتُ عندَ ابنِ سيرينَ ، فجاءه إنسانٌ يسألهُ عن شيءٍ من الشعرِ قبلَ صلاةِ العصرِ ، فأنشدَه ابنُ سيرينَ :

كَأَنَّ المَدَامَةَ والزَنْجَبِيلَ      وريحَ الحُزَامِي <sup>(٣)</sup> وذوَبَ العِسلِ  
يُعَلُّ به بَرْدُ أنْيَابِهَا      إذا النَجْمُ وَشَطَّ السَّمَاءِ اغْتَدَلُ  
وقال : اللهُ أَكْبَرُ . ودخَلَ في الصلاةِ <sup>(٤)</sup> . وهذا الشعرُ أيضًا للثُميرِ

(١) أخرجه أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني ٢٠٢/٦ ، ٢٠٣ من طريق الحسن بن علي به ، وينظر أمالي القالي ٢٤/٢ .

(٢) في م : « الحجاب » . وينظر تهذيب الكمال ٩٦/٣٣ .

(٣) الحُزَامِي : نبث طيب الريح . ينظر اللسان (خ ز م) .

(٤) أخرجه أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني ٢٠٨/٦ ، وأبو نعيم في الحلية ٢٧٥/٢ من طريق أبي بكر بن شعيب ، عن ابن سيرين .

١٧١٤ - مالك ، عن نعيم بن عبد الله المُجَمِّر ، عن أبي هريرة ، الموطأ  
أنه قال : قال رسول الله ﷺ : «على أنقاب المدينة ملائكة ، لا يدخلها  
الطاعون ولا الدجال» .

المذكور في زينب أخت الحجاج التي له فيها الشعر الثاني أوله <sup>(١)</sup> :  
التمهيد  
ألا مَنْ لِقَلْبٍ مُعَنَّى غَزَلْ      يُحِبُّ الْحِلَّةَ أختَ الْحِلْ  
تراءت لنا يومَ فرعِ الأرا      كِ بَيْنَ العِشاءِ وَبَيْنَ الأَصْلِ  
كَأَنَّ القَرْنَفَلَ والزُّنْجَبِيلَ      وَرِيحَ الحُزَامِي وَذَوْبَ العِسلِ  
يُعَلُّ بِهِ بَرْدُ أنْيَابِهَا      إِذَا مَا صَفَا <sup>(٢)</sup> الكَوْكَبُ المُعْتَدِلُ  
وقد مضى في مواضع من هذا الكتاب في أمر استتار النساء والحجاب  
وفضائل المدينة ما يُغْنِي عن تكريره في هذا الباب . والحمد لله .  
مالك ، عن نعيم بن عبد الله المُجَمِّر <sup>(٣)</sup> ، عن أبي هريرة ، أنه قال : قال

القيس .....

(١) الأغاني ٢٠٥/٦ ، ٢٠٦ .

(٢) في الأغاني : «صفا» . وصفا : مال . ينظر اللسان (ص غ و) .

(٣) قال أبو عمر : «وهو نعيم بن عبد الله المجرم مولى عمر بن الخطاب ، كان أبوه عبد الله  
يجمر المسجد إذا قعد عمر على المنبر ، وقد قيل : إنه كان من الذين كانوا يجمرون الكعبة ،  
والأول أصح ، والله أعلم ؛ لأنه كان مولى عمر ، وكان يجمر له مسجد رسول الله ﷺ .  
ونعيم أحد ثقات أهل المدينة ، وأحد خيار التابعين بها ، قال مالك : جالس نعيم المجرم أبا هريرة  
عشرين سنة . ذكره الحلواني في كتاب «المعرفة» عن سعيد بن أبي مريم ، عن مالك . لمالك عن =

التمهيد رسول الله ﷺ : « على أنقاب المدينة ملائكة ، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال »<sup>(١)</sup> .

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة زواة « الموطأ » وغيرهم ، وقد روى فطر<sup>(٢)</sup> بن حماد بن واقد الصفار ، قال : دخلت أنا وأبي على مالك بن أنس ، فقال له أبي : يا أبا عبد الله ، أيما<sup>(٣)</sup> أحب إليك ؛ المقام ههنا أو بمكة ؟ فقال : ههنا ؛ وذلك أن الله اختارها لنبيه ﷺ من جميع بقاع الأرض . ثم قال : حدثنا نعيم بن عبد الله المجرى ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « من خرج منها رغبة عنها ، أبدلها الله من هو خير منه ، وإنها لتنفى خبت الرجال كما تنفى الكبر خبت الحديد » . وهذا الحديث خطأ بهذا الإسناد ، والصواب فيه ما فى « الموطأ » .

وأما قوله : « أنقاب المدينة » . فإنه أراد طرقتها وفجاجها<sup>(٤)</sup> ، والواحد

= نعيم هذا فى « الموطأ » ثلاثة أحاديث مسندة ، ومن الموقوفات حديثان تنمة خمسة ، وهى كلها عندنا صحاح مسندة ، وكان نعيم يوقف كثيرا من حديث أبي هريرة مما يرفعه غيره من التفقات . تهذيب الكمال ٤٨٧/٢٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢٧/٥ .

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٧ و - مخطوط) ، و برواية أبي مصعب (١٨٦٠) . وأخرجه أحمد ١٧٤/١٢ (٧٢٣٤) ، والبخارى (١٨٨٠) ، ٥٧٣١ ، (٧١٣٣) ، ومسلم (١٣٧٩) ، والنسائى فى الكبرى (٤٢٧٣) ، ٧٥٢٦ من طريق مالك به .

(٢) فى ق ، ن : « بكر » . وينظر الجرح والتعديل ٩٠/٧ .

(٣) فى ق ، م : « أيهما » .

(٤) فى م : « محاجها » . وهما بمعنى ، ينظر النهاية ٣٠١/٤ .

نَقَبَ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَتَقَبَّوْا فِي الْبَلَدِ ﴾ [ق : ٣٥] . أَيْ : التمهيد  
جَعَلُوا فِيهَا طُرُقًا وَمَسَالِكَ . قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ <sup>(١)</sup> :

وَقَدْ نَقَبْتُ فِي الْآفَاقِ حَتَّى رَضِيتُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ  
وَالْمَنْكِبِ أَيْضًا الطَّرِيقُ ، مِثْلُ الْمَنْقَبِ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ الْمَدِينَةِ ؛ إِذْ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا  
الدَّجَالُ ، وَأَنَّهُ يَطَأُ الْأَرْضَ كُلَّهَا وَيَدْخُلُهَا حَاشَا الْمَدِينَةَ . وَيُزَوَّى فِي غَيْرِ مَا  
حَدِيثٍ : « حَاشَا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ » . رُوِيَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَغَيْرِهِ .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ  
أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّبَّاحُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
سَابِقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ <sup>(٢)</sup> قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَخْرُجُ الدَّجَالُ فِي خَفَقَةٍ <sup>(٣)</sup> مِنْ  
الدِّينِ ، وَإِدْبَارِ مِنَ الْعِلْمِ ، لَهُ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً يَسِيحُهَا فِي الْأَرْضِ ، الْيَوْمُ مِنْهَا  
كَالسَّنَةِ ، وَالْيَوْمُ مِنْهَا كَالشَّهْرِ ، وَالْيَوْمُ مِنْهَا كَالْجُمُعَةِ ، ثُمَّ سَائِرُ أَيَّامِهِ

(١) ديوانه ص ٩٩ برواية : « طوفت » .

(٢) بعده فى ن : « أنه » .

(٣) خفقة : أى : فى حال ضعف من الدين وقلة أهله ، من : خفق الليل ، إذا ذهب أكثره ،  
أو : خفق ، إذا اضطرب ، أو : خفق ، إذا نعى . النهاية ٥٦/٢ .

## ما جاء فى إجلاء اليهود من المدينة

١٧١٥ - مالك ، عن إسماعيل بن أبى حكيم ، أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول : كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال : «قاتل الله اليهود والنصارى ؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، لا يتقين دينان بأرض العرب» .

التمهيد كأيامكم هذه ، وله حمائر يركبها ، عرض<sup>(١)</sup> ما بين أذنيه أربعون ذراعاً ، فيقول للناس : أنا ربكم . وهو أعور ، وإن ربكم ليس بأعور ، مكتوب بين عينيه كاف<sup>(٢)</sup> ، يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب ، يرد كل ماء ومنهل<sup>(٣)</sup> إلا المدينة ومكة ، حرمتها<sup>(٤)</sup> الله عليه<sup>(٥)</sup> ، وقامت<sup>(٦)</sup> الملائكة بأبوابها<sup>(٧)</sup> . وذكر الحديث بطوله<sup>(٨)</sup> .

مالك ، عن إسماعيل بن أبى حكيم ، أنه سمع عمر بن عبد العزيز

القبس

(١) فى الأصل ، ق : «عريض» .

(٢) عند أحمد : «ك ف ر مهجة» . وكذلك عند الحاكم دون قوله : «مهجة» .

(٣) فى النسخ : «سهل» . والمثبت من مصادر التخريج .

(٤) فى الأصل ، ق : «حرهما» .

(٥) فى الأصل ، ق : «عنه» .

(٦) سقط من : ق .

(٧) فى ق ، م : «بأبوابها» .

(٨) ليس فى : الأصل ، ق ، م .

والحديث أخرجه أحمد ٢١٠/٢٣ (١٤٩٥٤) من طريق محمد بن سابق به ، وأخرجه ابن خزيمة فى التوحيد (٥٢) ، والحاكم ٥٣٠/٤ من طريق إبراهيم طهمان به .

يقول: كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: «قاتل الله اليهود، التمهيد  
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يقيم دينان بأرض العرب»<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: هكذا جاء هذا الحديث عن مالك في «الموطأ»  
كلها مقطوعاً، وهو يتصل من وجوه حسان عن النبي ﷺ، من حديث  
أبي هريرة، وعائشة<sup>(٢)</sup>، ومن حديث علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup>، وأسماء<sup>(٤)</sup>.

وأما عمر بن عبد العزيز بن مزوان بن الحكم بن أبي العاصي بن  
أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي، فأشهر وأجل من أن  
يحتاج إلى ذكره.

حدثنا محمد بن عبد الله بن حكيم، قال: حدثنا محمد بن  
معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان الأنماطي، قال: حدثنا هشام  
ابن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد بن حبيب، قال: حدثنا  
الأوزاعي، قال: أخبرني ابن شهاب، عن ابن المسيب، سمع أبا هريرة

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٨٧٤)، ورواية يحيى بن بكير (٣/١٧ - مخطوط)،  
ورواية أبي مصعب (٥٧١، ١٨٦١). وأخرجه عبد الرزاق (٩٩٨٧، ١٩٣٦٨)، وابن سعد  
٢/٢٥٤، والبيهقي ٩/٢٠٨، وفي الدلائل ٧/٢٠٤ من طريق مالك به.

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٣٢، ٥٣٣.

(٣) أخرجه البزار (٦٠٥).

(٤) أخرجه الطيالسي (٦٦٩)، وأحمد ١٠٨/٣٦ (٢١٧٧٤).

(٥ - ٥) سقط من: م. وينظر سير أعلام النبلاء ٦٨/١٦.

التمهيد يقول: قال رسول الله ﷺ: « قاتل الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »<sup>(١)</sup>.

ورواه مالك، عن الزهري بهذا الإسناد مثله.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد الباجي، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال: حدثنا مالك بن عيسى، قال: حدثنا أبو داود سليمان بن سيف الحراني، قال: حدثنا عثمان بن عمر، قال: أخبرنا مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: لعن رسول الله ﷺ الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد<sup>(٢)</sup>.

وقد روى هذا الحديث سعيد بن أبي عروبة<sup>(٣)</sup>، عن قتادة، عن سعيد ابن المسيب، عن عائشة.

ذكره البرز، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا خالد بن

(١) أخرجه أحمد ٢٣١/١٣ (٧٨٣٥)، وأبو عوانة (١١٨٧) من طريق الأوزاعي به.  
(٢) أخرجه أبو عوانة (١١٨٤) من طريق سليمان بن سيف به، وأخرجه أحمد ٤١٨/١٦ (١٠٧١٦) عن عثمان بن عمر به، وأخرجه البخاري (٤٣٧)، ومسلم (٢٠/٥٣٠)، وأبو داود (٣٢٢٧)، والنسائي في الكبرى (٧٠٩٢)، وابن حبان (٢٣٢٦) من طريق مالك به.

(٣) في ق: «عروة». وينظر تهذيب الكمال ٥/١١.



الحارث ، قال : حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن التمهيد المسيب ، عن عائشة<sup>(١)</sup> .

وقول ابن شهاب فيه : عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة . أولى بالصواب في الإسناد إن شاء الله ، وهو محفوظ من حديث عروة ، عن عائشة .

أخبرنا غيبه بن محمد ، قال : حدثنا عبد الله بن مسرور ، قال : أخبرنا عيسى بن مسكين ، قال : أخبرنا محمد بن سنجر ، قال : حدثنا غيبه الله ابن موسى ، قال : حدثنا شيبان ، عن هلال بن حميد ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » . قالت : ولولا ذلك أبرر قبره ، غير أنه خشي عليه أن يتخذ مسجداً<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه النسائي (٢٠٤٥) عن عمرو بن علي به ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٧/٢ ، وأحمد ٦٢/٤٢ (٢٥١٢٩) ، وابن حبان (٢٣٢٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة به .  
(٢) بعده في ق : « ذكره البخاري من حديث عبيد الله بن موسى » .

والحديث أخرجه البخاري (١٣٣٠) ، وأبو عوانة (١١٨١) ، والبيهقي في شرح السنة (٥٠٨) من طريق عبيد الله به ، وأخرجه أحمد ٥٨/٤١ (٢٤٥١٣) ، ومسلم (١٩/٥٢٩) من طريق شيبان به ، وأخرجه أحمد ٣٨٣/٤١ (٢٤٨٩٥) ، والبخاري (١٣٩٠) من طريق هلال بن حميد به .

قال أبو عمر: لهذا الحديث، والله أعلم، ورواية عمر بن عبد العزيز له، أمر في خلافته أن يجعل بُنيانَ قبر رسول الله ﷺ مُحَدِّدًا بِرُكْنٍ وَاحِدٍ؛ لئلا يُسْتَقْبَلَ القَبْرُ فَيُصَلَّى إِلَيْهِ.

وأخبرنا عُبيدُ بنُ محمدٍ، قال: حَدَّثَنَا عبدُ الله، قال: حَدَّثَنِي عيسى، قال: حَدَّثَنَا ابنُ سَنَجَرٍ، قال: حَدَّثَنَا ابنُ نُمَيْرٍ، قال: حَدَّثَنَا هشامُ بنُ غُرُوةَ، عن أبيه، عن عائشة، أَنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ تَذَاكُرْنَ فِي مَرَضِهِ كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَذَكَرْنَ مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِهَا، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ قَدْ أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُولَئِكَ»<sup>(١)</sup> قَوْمٌ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ عِنْدَهُمْ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، فَأُولَئِكَ<sup>(٢)</sup> شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عمر: هذا يُحَرِّمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَّخِذُوا قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ مَسَاجِدَ. وَقَدْ احْتَجَّ مِنْ لَمْ يَرِ الصَّلَاةَ فِي الْمَقْبَرَةِ وَلَمْ

(١) بفتح الكاف وكسرهما كما في صحيح البخاري.

(٢) أخرجه ابن سعد ٢/٢٣٩، ٢٤٠ عن عبد الله بن نُمَيْرٍ به، وأخرجه أحمد ٢٩٦/٤٠

(٢٤٢٥٢)، والبخاري (٤٢٧، ٤٣٤، ١٣٤١، ٣٨٧٣)، ومسلم (١٦/٥٢٨)، والنسائي

(٧٠٣)، وابن خزيمة (٧٩٠) من طريق هشام به.

يُجْزَئُهَا بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَبِقَوْلِهِ : « إِنَّ شِرَارَ النَّاسِ <sup>(١)</sup> الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ <sup>التمهيد</sup> مَسَاجِدَ » <sup>(٢)</sup> . وَبِقَوْلِهِ ﷺ : « صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ ، وَلَا تَجْعَلُوهَا قُبُورًا » <sup>(٣)</sup> .  
وَهَذِهِ الْآثَارُ قَدْ عَارِضُهَا قَوْلُهُ ﷺ : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا <sup>(٤)</sup> وَطَهُورًا » . وَتِلْكَ <sup>(٥)</sup> فَضِيلَةٌ خُصَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى فَضَائِلِهِ النَّسْخُ ، وَلَا الْخُصُوصُ ، وَلَا الْإِسْتِثْنَاءُ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي غَيْرِ فَضَائِلِهِ إِذَا كَانَتْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا ، أَوْ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَبِهَذَا يَسْتَبِينُ عِنْدَ تَعَارُضِ الْآثَارِ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّاسْخَ مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » . وَقَوْلُهُ لِأَبِي ذَرٍّ : « حَيْثَمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ ، فَقَدْ جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » <sup>(٦)</sup> .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
أَبَانٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
« لَعَنَ اللَّهُ أَقْوَامًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » .

(١) فِي ق : « الْخَلْق » .

(٢) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ٥٤٠ .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي ٢٨٣/٢ ، وَمِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي ١٣/٥ .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢٧٦/٢ - ٢٧٨ .

(٥) فِي ق : « ذَلِكَ » .

(٦) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ٢٧٧/٢ .

التمهيد وسيأتي من هذا ذكر في باب مُرسَلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ<sup>(١)</sup> إن شاء الله .

وأما قوله في حديث مالك : « لا يَتَقَيَّنُ دِينَانِ بِأَرْضِ الْعَرَبِ » . فَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ ، قال : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عن شَلِيمَانَ الْأَحْوَلِ خَالِ<sup>(٢)</sup> ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، قال : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ ؟ ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَغَ دُمْعُهُ الْحَصَى ، قُلْتُ : يَا أَبَا عَبَّاسٍ ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ ؟ قال : اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَجَعُ ، فَقَالَ : « اتَّئُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ » . فَتَنَازَعُوا عِنْدَهُ ، فَقَالَ : « لَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ ، ذَرُونِي » . وَأَمَرَهُمْ بِثَلَاثٍ ، فَقَالَ : « أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مِمَّا كُنْتُ أَجِيزُهُمْ<sup>(٣)</sup> » . وَالثَّلَاثَةُ إِمَّا سَكَتَ عَنْهَا - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - وَإِمَّا قَالَهَا فَنَسِيَتْهَا . يَقُولُهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر ما تقدم في ٢٠٢/٦ - ٢٠٧ .

(٢) في النسخ : « عن » . وينظر تهذيب الكمال ١٢/٦٢ .

(٣) في م : « أجزيهم » .

(٤) أخرجه أحمد ٤٠٨/٣ (١٩٣٥) ، والبخاري (٣٠٥٣) ، ٣١٦٨ ، (٤٤٣١) ، ومسلم

(٢٠/١٦٣٧) ، وأبو داود (٣٠٢٩) من طريق سفیان به .

وذكر الحميدى<sup>(١)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، عن شفيان بن عُيينة، بإسناده التمهيد  
مثله.

أخبرنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن  
مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا ابن سنجر،  
قال: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير،  
أنه سمع جابر بن عبد الله يقول، أنه سمع عمر بن الخطاب  
يقول، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لأُخرجن اليهود والنصارى من  
جزيرة العرب»<sup>(٣)</sup>.

وذكره عبد الرزاق<sup>(٤)</sup>، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو  
الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرني عمر بن الخطاب، أنه  
سمع رسول الله ﷺ يقول: «لأُخرجن اليهود والنصارى من جزيرة  
العرب حتى لا أدع بها إلا مسلمًا».

(١) الحميدى (٥٢٦).

(٢) عبد الرزاق (٩٩٩٢).

(٣) أخرجه مسلم (٦٣/١٧٦٧)، وأبو داود (٣٠٣٠)، والترمذى (١٦٠٧) من طريق أبي  
عاصم به.

(٤) عبد الرزاق (٩٩٨٥).

قال عبدُ الرزَّاقِ<sup>(١)</sup> : وأخبرنا معمرٌ، عن ابنِ شهابٍ، عن ابنِ المسيَّبِ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لا يَجْتَمِعُ بِأَرْضِ الْعَرَبِ - أو قال : بِأَرْضِ الْحِجَازِ - دِينَانٌ » . قال : ففَحَصَ عن ذلك عمرُ بنُ الخطَّابِ حتى وجد عليه الثَّبَتَ<sup>(٢)</sup> . قال الزهريُّ : فلذلك أَجَلَاهُمْ عمرُ .

قال<sup>(٣)</sup> : وأخبرني ابنُ جريجٍ، عن موسى بنِ عُقْبَةَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ بمعنى حديثِ ابنِ المسيَّبِ . وحديثُ موسى بنِ عُقْبَةَ أَكْمَلُ، وفيه : حتى أَجَلَاهُمْ عمرُ إلى تَيْمَاءَ وأريحَاءَ .

أخبرنا سعيدُ بنُ نصرٍ، قال : حَدَّثَنَا قاسمُ بنُ أصْبَغٍ، حَدَّثَنَا ابنُ وَضَّاحٍ، حَدَّثَنَا أبو بكرٍ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بنُ الْجَرَّاحِ، عن إبراهيمَ ابنِ ميمونٍ مولى آلِ سَمُرَةَ، عن إسحاقَ بنِ سَمُرَةَ، عن أبيه، عن أبي عُبيدةَ ابنِ الجَرَّاحِ، قال : أَخْرَ ما تكلَّم به رسولُ اللهِ ﷺ أن قال : « أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ، وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنَ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ »<sup>(٤)</sup> .

(١) عبد الرزاق (٩٩٨٤) .

(٢) الثَّبَتُ ، بالتحريك : الحجة والبينة . النهاية ٢٠٦/١ .

(٣) عبد الرزاق (٩٩٨٨) .

(٤) ابن أبي شيبة ٣٤٤/١٢ . وأخرجه أحمد ٢٢٧/٣ (١٦٩٩) ، والبخاري في تاريخه ٥٧/٤ من طريق وكيع به .

هكذا قال وكيعٌ فيما صحَّ عندنا من مُسنَدِ ابنِ أبي شَيْبَةَ ، وَخَالَفَهُ التَّمِيمُ  
سَفِيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا ، وَأَبُو أَحْمَدَ  
الرُّبَيْرِيُّ ، كُلُّهُمْ قَالَ مَكَانَ « إِسْحَاقَ بْنِ سَمُرَةَ » : « سَعْدُ بْنُ  
سَمُرَةَ » .

قَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرِ ، أَنَّ قَاسِمًا حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
إِسْمَاعِيلَ التُّرَيْمِذِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرُّبَيْرِ الْحَمِيدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
سَفِيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ مَوْلَى آلِ سَمُرَةَ ، عَنْ سَعْدِ  
ابْنِ سَمُرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ سَمُرَةَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ : « أَخْرِجُوا يَهُودَ الْحِجَازِ » <sup>(١)</sup> .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ  
حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - يَعْنِي الْقَطَّانَ - عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ  
أَبِي عُبَيْدَةَ ، قَالَ : إِنَّ مِنْ آخِرِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ قَالَ : « أَخْرِجُوا  
يَهُودَ الْحِجَازِ وَأَهْلَ <sup>(٢)</sup> نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ شِرَارَ عِبَادِ اللَّهِ

(١) الحميدى (٨٥) - ومن طريقه البخارى فى تاريخه ٥٧/٤ ، والضياء فى المختارة (١١٢٤) -  
وأخرجه الطحاوى فى شرح المشكل (٢٧٦١) ، والشاشى (٢٦٤) من طريق سفيان به ،  
وأخرجه الطيالسى (٢٢٦) من طريق إبراهيم به .  
(٢) سقط من النسخ . والمثبت من مصادر التخرىج .

التمهيد الذين اتخذوا «قبور أنبيائهم» مساجد<sup>(٢)</sup>.

أخبرنا قاسم بن محمد، قال: أخبرنا خالد بن سعيد، قال: أخبرنا أحمد بن عمرو بن منصور، أخبرنا محمد بن سنجر، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا إسماعيل بن زكريا، عن إبراهيم بن ميمون، عن سعيد بن سمرة بن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة بن الجراح، قال: آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: «أخرجوا يهود الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب، وإن شرار الناس ناس»<sup>(٣)</sup> يتخذون القبور مساجد.

وذكره أحمد بن إبراهيم الدورقي<sup>(٤)</sup>، عن أبي أحمد الزبيرى بإسناده مثله سواء<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عمر: قول من قال: «قبور أنبيائهم». يقضى على قول من قال: «القبور». فى هذا الحديث؛ لأنه بيان مبهم، وتفسير مجمل.

القبس

(١) فى الأصل، م: «قبورهم».

(٢) أخرجه البخارى فى تاريخه ٥٧/٤ عن مسدد به، وأخرجه أحمد ٢٢١/٣ (١٦٩١)، والدارمى (٢٥٤٠)، وابن أبى عاصم فى الأحاد والثانى (٢٣٥)، والبرار (١٢٧٨)، وأبو يعلى (٨٧٢)، والطحاوى فى شرح المشكل (٢٧٦٠) من طريق يحيى به.

(٣) سقط من: م.

(٤) فى الأصل، م: «الدورقي». وينظر الأنساب ٥٠١/٢، ٥٠٢.

(٥) أخرجه أحمد ٢٢٣/٣ (١٦٩٤)، والطحاوى فى شرح المشكل (٢٧٦٢)، والضياء فى المختارة (١٢٢٣) من طريق أبى أحمد به.



وأما قوله: «أرض العرب». و: «جزيرة العرب». في هذا الحديث، التمهيد  
 فذكر ابن وهب، عن مالك قال: أرض العرب<sup>(١)</sup>؛ مكة، والمدينة،  
 واليمن.

وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٢)</sup>، عن الأصمعي، قال: جزيرة  
 العرب من أقصى عدن إلى ريف العراق في الطول، وأما في العرض  
 فمن جدة وما والاها من سائر البحر إلى أطراف<sup>(٣)</sup> الشام. قال أبو عبيد:  
 وقال أبو عبيدة: جزيرة العرب ما بين حفر أبي موسى إلى أقصى اليمن في  
 الطول، وأما في العرض فمن «بئر بيرين»<sup>(٤)</sup> إلى منقطع السماوة.

قال أبو عمر: أخبرنا بذلك كله أبو القاسم عبد الوارث بن شفيان وأبو  
 عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قالوا: حدثنا محمد بن عيسى، وأخبرنا  
 أبو القاسم أحمد<sup>(٥)</sup> بن عمر بن عبد الله، قال: حدثنا عبد الله بن محمد

(١) بعده في ق: «أرض».

(٢) غريب الحديث ٦٧/٢.

(٣) أين - كما أحمد: اسم رجل نسبت إليه عدن؛ مدينة على ساحل بحر اليمن. ينظر التاج  
 (ب ي ن، ع د ن).

(٤) في ق، وغريب الحديث: «أطوار»، وأطوار البلاد: أطرافها. ينظر التاج (ط ر).

(٥ - ٥) في ق: «بئر بيرين»، وفي غريب الحديث: «رمل بيرين». وبيرين - ويقال لها:  
 أبرين - قرية كثيرة النخل والعيون العذبة يحلها الأحماء من بني سعد بالبحرين. وقيل: رمل  
 بيرين بلد. ينظر معجم البلدان ٨٨/١، ومراصد الاطلاع ١٥/١.

(٦) منقط من: ق، م. وينظر جذوة المقتبس ص ١٣٦، وبغية الملتبس ص ١٩٥.

التمهيد ابنِ عليّ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَبِي عُيَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ فِي كِتَابِهِ فِي « شَرْحِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ » ، وَبِجَمِيعِ الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ .

وقال يعقوبُ بْنُ شَيْبَةَ : حَفَرُ أَبِي مُوسَى عَلَى مَنَازِلَ مِنَ الْبَصْرَةِ ، فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ؛ خَمْسَةُ مَنَازِلَ أَوْ سِتَّةٌ .

وقال أَحْمَدُ بْنُ الْمَعْدَلِ : حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى الزَّهْرِيُّ ، قَالَ : قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ : جَزِيرَةُ الْعَرَبِ ؛ الْمَدِينَةُ ، وَمَكَّةُ ، وَالْيَمَامَةُ ، وَالْيَمَنُ <sup>(١)</sup> .

قال : وقال المغيرةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : جَزِيرَةُ الْعَرَبِ ؛ الْمَدِينَةُ ، وَمَكَّةُ ، وَالْيَمَنُ ، وَقُرَيَّاتُهَا <sup>(٢)</sup> .

وذكر الواقدي ، عن معاذِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي وَجْزَةَ يَزِيدَ بْنِ عُيَيْدٍ السَّعْدِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : الْقُرَى الْعَرَبِيَّةُ ؛ الْفُرْعُ ، وَيَنْبُحُ ، وَالْمَزْوَةُ ، وَوَادِي الْقُرَى ، وَالْجَارُ ، وَخَيْبَرُ . قال الواقدي : وكان أبو وَجْزَةَ السَّعْدِيُّ <sup>(٣)</sup> عَالِمًا بِذَلِكَ . قال أبو وَجْزَةَ : وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ قُرَى عَرَبِيَّةً

(١) يعقوب بن شيبه في مسنده - كما في تعليق التعليق ٤٥٨/٣ .

(٢) أخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي - كما في تعليق التعليق ٤٥٨/٣ - عن أحمد بن المعذل به .

(٣) أبو وَجْزَةَ يَزِيدَ بْنِ عُيَيْدٍ ، من بني سعد بن بكر بن هوازن ، أظَارَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كان شاعراً مجيداً راوية للحديث ، توفي بالمدينة سنة ثلاثين ومائة . الشعر والشعراء ٧٠٢/٢ .

التمهيد

لأنّها من بلاد العرب .

وقال أحمد بن المعدّل : حدّثنى بشر بن عمر ، قال : قلت لمالك : إنّنا لنرجو أن تكون من جزيرة العرب - يريد البصرة - لأنّه لا يحول بيننا وبينكم نهراً . فقال : ذلك أن كان قومك تبوءوا الدار والإيمان .

قال أبو عمر : قال بعض أهل العلم : إنّما سُمّي الحجاز حجازاً لأنّه حجز بين تهامة ونجد ، وإنّما قيل لبلاد العرب : جزيرة . لإحاطة البحر والأنهار بها من أقطارها وأطرافها ، فصاروا فيها في مثل جزيرة من جزائر البحر .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيّب ، عن أبي هريرة ، أنّ رسول الله ﷺ قال : « قاتل الله اليهود ، اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد »<sup>(١)</sup> .

في هذا الحديث إباحة الدعاء على أهل الكُفر ، وتَحْرِيمُ السُّجودِ على قُبُورِ الأنبياء ، وفي معنى هذا أنّه لا يحلُّ السُّجودُ لغير الله عزَّ وجلَّ .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣٢١) . وأخرجه أحمد ٤١٨/١٦ (١٠٧١٦) ، والبخاري (٤٣٧) ، ومسلم (٢٠/٥٣٠) ، وأبو داود (٣٢٢٧) ، والنسائي في الكبرى (٧٠٩٢) من طريق مالك به ، وعند أحمد بلفظ : « لعن الله » .

١٧١٦ - مالك ، عن ابن شهاب ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » . قال مالك : قال ابن شهاب : ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه الثلج واليقين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » . فأجلى يهود خيبر .

التمهيد ويَحْتَمِلُ الحديثُ أَلَّا تُجْعَلَ قُبُورُ الْأَنْبِيَاءِ قِبْلَةً يُصَلَّى إِلَيْهَا ، وَكُلُّ مَا اخْتَمَلَهُ الحديثُ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فَمَعْنُوغٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَعَا عَلَى الْيَهُودِ مُحَذَّرًا لِأُمَّتِهِ ﷺ مِنْ أَنْ يَفْعَلُوا بِغَلَبِهِمْ .

وقد زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبَرَةِ وَإِلَى الْقُبُورِ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عِنْدِي حُجَّةٌ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الْقُبُورِ ، فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي مُرْسَلَاتِهِ <sup>(١)</sup> ، وَأَتَيْنَا بِآثَارِ هَذَا الْبَابِ فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَيْضًا ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ <sup>(٢)</sup> ، فَأَعْنَى ذَلِكَ عَنْ إِعَادَةِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ههنا . وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ .

مالك ، عن ابن شهاب ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في

(١) تقدم في ٢٧٨/٢ - ٢٨٧ .

(٢) تقدم في ٢٠٢/٦ - ٢٠٧ .

قال مالك : وقد أجلي عمرُ بن الخطابِ يهودَ نجرانَ وفَذَكَ ؛ فأما  
 يهودَ خيبرَ فخرَجوا منها ليسَ لهم من الثمرِ ولا من الأرضِ شيءٌ ، وأما  
 يهودَ فَذَكَ فكانَ لهم نصفُ الثمرِ ونصفُ الأرضِ ؛ لأن رسولَ الله ﷺ  
 كان صالحهم على نصفِ الثمرِ ونصفِ الأرضِ ، فأقامَ لهم عمرُ  
 نصفَ الثمرِ ونصفَ الأرضِ قيمةً من ذهبٍ وورقٍ وإبلٍ وجبالٍ  
 وأقتابٍ ، ثم أعطاهم القيمةَ وأجلاهم منها .

جزيرة العرب . قال مالك : قال ابنُ شهاب : ففحص عن ذلك عمرُ بنُ  
 الخطابِ حتى أتاه الثلجُ <sup>(١)</sup> واليقينُ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « لا يجتمعُ  
 دينانِ في جزيرة العربِ » . فأجلي يهودَ خيبرَ <sup>(٢)</sup> .

هذا الحديثُ يتصلُ من وجوه كثيرة قد ذكرناها في بابِ إسماعيلَ بنِ  
 أبي حكيمٍ من هذا الكتابِ ، فأغنى عن إعادتها وذكرناها في هذا  
 البابِ <sup>(٣)</sup> .

وروى معمرُ هذا الحديثُ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيبِ ،  
 قال : قال رسولُ الله ﷺ : « لا يجتمعُ بأرضِ العربِ - أو قال : بأرضِ

القبس ..... القبس

(١) يقال : تليجت نفسي بالأمر تلج تلجاً وتلوجاً ، إذا اطمأنت إليه وسكنت ، وثبت فيها  
 ووثقت به . النهاية ٢١٩/١ .

(٢) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٧) - مخطوط ، ورواية أبي مصعب (١٨٦٢) .  
 وأخرجه البيهقي ٢٠٨/٩ من طريق مالك به .

(٣) تقدم ص ٥٣١ - ٥٣٣ ، ٥٣٦ - ٥٤٠ .

التمهيد الحجاز - دينان . قال : ففحص عن ذلك عمرُ بنُ الخطابِ حتى وجدَ الثَّبتَ عليه . قال الزهري : فلذلك أجلاهم عمرُ .

ذكره عبدُ الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن معمر . فجعله عن ابنِ شهاب ، عن سعيد بن المسيَّب .

قال عبدُ الرزاق<sup>(٢)</sup> ، وأخبرنا ابنُ جريج ، قال : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابرَ بنَ عبدِ الله يقول : أخبرني عمرُ بنُ الخطابِ أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول : « لأُخرجنَّ اليهودَ والنصارى من جزيرة العربِ حتى لا أدع فيها إلا مسلمًا » .

وحدثني محمدُ بنُ إبراهيم ، قال : حدثنا أحمدُ بنُ مطرف ، قال : حدثنا سعيدُ بنُ عثمان ، قال : حدثنا أبو يعقوبَ الأيلي ، قال : حدثنا سفيانُ بنُ عيينة ، عن سليمان بن أبي مسلم الأحول<sup>(٣)</sup> خالِ ابنِ<sup>(٣)</sup> أبي نجيج ، عن سعيد بن جبير ، قال : سمعتُ ابنَ عباسٍ يقولُ<sup>(٤)</sup> : إن رسولَ الله ﷺ قال : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » . مختصرًا من حديث فيه كلامٌ غيرُ هذا ، قد ذكرناه في بابِ إسماعيل بن أبي حكيم<sup>(٥)</sup>

(١) تقدم تخريجه ص ٥٣٨ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٣٧ .

(٣ - ٣) في النسخ : « عن » . وينظر ما تقدم ص ٥٣٦ .

(٤) سقط من النسخ .

(٥) تقدم ص ٥٣٦ .

من هذا الكتاب .

وذكر أحمد بن المَعْدِلِ ، قال : سَمِعْتُ مَعْنَ بْنَ عَيْسَى ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ : جَزِيرَةُ الْعَرَبِ مَنِيَّتُ الْعَرَبِ .

قال أحمد بن المَعْدِلِ : وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّهْرِيُّ ، قَالَ : قَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : جَزِيرَةُ الْعَرَبِ ؛ مَكَّةُ ، وَالْمَدِينَةُ ، وَالْيَمَنُ ، وَقَرْيَاتُهَا<sup>(١)</sup> .

قال يعقوب : وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ : جَزِيرَةُ الْعَرَبِ ؛ مَكَّةُ ، وَالْمَدِينَةُ ، وَالْيَمَامَةُ ، وَالْيَمَنُ<sup>(٢)</sup> .

وذكرنا مقدارَ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ لِأَهْلِ اللُّغَةِ ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ ، فِي بَابِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ<sup>(٣)</sup> ، بِأَكْثَرِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ هُنَا . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>(٣)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَمْرِو بْنِ مَنْصُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنْجَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) تقدم تخريجه ص ٥٤٢ .

(٢) تقدم ص ٥٤١ - ٥٤٣ .

(٣) في النسخ : « أصبغ » . وهو إسناد دائر .

التمهيد يقول: «لأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»<sup>(١)</sup>.

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ مَوْلَى آلِ سُفْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سُفْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ سُفْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَخْرِجُوا يَهُودَ الْحِجَازِ»<sup>(٢)</sup>.

وَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى أَبُو عَثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ دَاوُدَ الزَّهَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ أَجْلَى يَهُودَ خَيْبَرَ، قَالَ لَهُ يَهُودِيٌّ: أَتُخْرِجُنَا وَقَدْ أَقْرَبْنَا مُحَمَّدًا؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَتُرَانِي نَسِيتُ قَوْلَهُ: «كَأَنِّي بِكَ وَقَدْ قَلَصْتُ بِكَ نَاقَتُكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ»؟ فَقَالَ الْيَهُودِيٌّ: إِنَّمَا كَانَتْ هَزِيلَةً<sup>(٤)</sup> مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ. قَالَ عُمَرُ: كَلًّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُخْرِجَنَّ.

(١) تقدم تخريجه ص ٥٣٧.

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٣٩.

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٣٩، ٥٤٠.

(٤) هَزِيلَةٌ: تصغير هَزَلَةٍ، وهي المرة الواحدة من الهَزَل، ضدَّ الجِدِّ. النهاية ٥/٢٦٣.



١٧١٧ - مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ طلع له أخذ، فقال: «هذا جبل يُحِبُّنا وَنُحِبُّه».

التمهيد

وهذا الحديث قُلَّ مَنْ يرويه عن مالك.

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ طلع له أخذ، فقال: «هذا جبل يُحِبُّنا وَنُحِبُّه»<sup>(١)</sup>.

وهذا مرسل في «الموطأ» عند جماعة الرواة، وهو مستند عن مالك من حديثه، عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. وهو محفوظ من حديث أنس، ومن حديث سنيد بن النعمان الأنصاري.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد العيشي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٣ - مخطوط)، وبرواية أبي مصعب (١٨٦٥). وأخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة ٨٢/١، والجندي في فضائل المدينة (١٠) من طريق مالك به.

(٢) تقدم في الموطأ (١٧٠٨).

التمهيد محمد بن إسحاق ، عن جميل<sup>(١)</sup> بن عبد الله ، عن أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ قال : « أُحَدِّثُ جِبْلَ يَحْيَى وَنُجَيْه ، وَإِنَّهُ لَعَلَى ثُرْعَةٍ مِنْ ثُرْعِ الْجَنَّةِ »<sup>(٢)</sup> .

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ رَاشِدٍ بِدَمَشَقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَقْبَةُ بْنُ سُوَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُمْ قَفَلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ<sup>(٣)</sup> ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ بَدَأَ لَنَا<sup>(٤)</sup> أُحَدِّثُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذَا جِبْلُ يَحْيَى وَنُجَيْه »<sup>(٥)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى حَمَلِ هَذَا الْقَوْلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَقَالُوا : جَائِزٌ أَنْ يُحِبَّهُمُ الْجِبْلُ كَمَا يُحِبُّونَهُ . وَعَلَى هَذَا حَمَلُوا كُلَّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي الْحَدِيثِ مِنْ مِثْلِ هَذَا ، نَحْوَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدخان : ٢٩] . وَ : ﴿قَالَتَا أَئِنَّا لَطَائِعِينَ﴾ [نصت : ١١] . وَ : ﴿يَنْجِبَالُ أَوِىَ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبا : ١٠] . أَى :

(١) فى ف : « جميل » . وينظر الجرح والتعديل ٥١٨/٢ .

(٢) أخرجه أبو نعيم فى أخبار أصبهان ٩٦/٢ من طريق البغوى به ، وأخرجه أبو الشيخ فى العظمة (١١٦٦) من طريق محمد بن إسحاق به .

(٣) عند أحمد وابن أبى عاصم : « خير » .

(٤) أخرجه الطبرانى (٦٤٦٩) من طريق أبى زُرْعَةَ به ، وأخرجه أحمد ٤٢٦/٢٤ (١٥٦٥٩) ، وابن أبى عاصم فى الأحاد والمثنائى (٢١٢٣) من طريق أبى اليمان به .

١٧١٨ - مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن الموطأ القاسم، أن أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره، أنه زار عبد الله بن عياش المخزومي، فرأى عنده نبياً وهو بطريق مكة، فقال له أسلم: إن هذا الشراب يُحبّه عمر بن الخطاب. فحمل عبد الله بن عياش

سبحي معه، و: ﴿جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ [الكهف: ٧٧]. ومثله في القرآن التمهيد كثير. وأما الحديث، ففيه ما لا يُحصى من مثل هذا؛ نحو<sup>(١)</sup> ما روى أن البقاع لتزئج للمصلّى، وأن البقاع لينادي بعضها بعضاً: هل مرّ بك اليوم ذاكر لله؟...

وقال آخرون: هذا مجاز، يريد أنه جبل يحبنا أهله ونحبهم، وأضيف الحب إلى الجبل؛ لمعرفة المراد في ذلك عند البُخاطيين، مثل قوله: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، يريد أهلها. وقد ذكرنا هذا المعنى بدلائل المجاز فيه، وما للعلماء من المذهب في ذلك، عند قوله ﷺ: «اشتكت النار إلى ربها». في باب عبد الله بن يزيد<sup>(٢)</sup>، وباب زيد بن أسلم<sup>(٣)</sup>. والحمد لله.

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم، أن استذكار

..... القبس

(١) بعده في ف: «اشتكت النار إلى ربها ونحو».

(٢) تقدم في ٣٣١/٢ - ٣٣٤.

(٣) تقدم في ٣٢١/٢ - ٣٢٥.

الموطأ قَدْحًا عَظِيمًا ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَوَضَعَهُ فِي يَدِهِ ، فَقَرَّبَهُ  
عُمَرُ إِلَى فِيهِ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّ هَذَا لَشَرَابٌ طَيِّبٌ . فَشَرِبَ  
مِنْهُ ، ثُمَّ نَاولَهُ رَجُلًا عَنْ يَمِينِهِ ، فَلَمَّا أَذْبَرَ عَبْدُ اللَّهِ نَادَاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ  
فَقَالَ : أَنْتَ الْقَائِلُ : لِمَكَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَقُلْتُ : هِيَ  
حَرَمُ اللَّهِ وَأَمْنُهُ ، وَفِيهَا بَيْتُهُ . فَقَالَ عُمَرُ : لَا أَقُولُ فِي بَيْتِ اللَّهِ وَلَا فِي  
حَرَمِهِ شَيْئًا . ثُمَّ قَالَ عُمَرُ : أَنْتَ الْقَائِلُ : لِمَكَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ ؟ قَالَ :  
فَقُلْتُ : هِيَ حَرَمُ اللَّهِ وَأَمْنُهُ ، وَفِيهَا بَيْتُهُ . فَقَالَ عُمَرُ : لَا أَقُولُ فِي حَرَمِ  
اللَّهِ وَلَا فِي بَيْتِهِ شَيْئًا . ثُمَّ انصَرَفَ .

---

الاستدكار أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره ، أنه زار عبد الله بن عباس  
المخزومي ، فرأى عنده نبيذًا وهو بطريق مكة ، فقال له أسلم : إن هذا  
الشراب يُحِبُّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . فحمل عبد الله بن عباس قَدْحًا  
عَظِيمًا ، فَجَاءَ بِهِ عُمَرَ فَوَضَعَهُ فِي يَدِهِ ، فَقَرَّبَهُ عُمَرُ إِلَى فِيهِ ، ثُمَّ رَفَعَ  
رَأْسَهُ ، وَقَالَ : إِنَّ هَذَا لَشَرَابٌ طَيِّبٌ . فَشَرِبَ مِنْهُ ، ثُمَّ نَاولَهُ رَجُلًا عَنْ  
يَمِينِهِ ، فَلَمَّا أَذْبَرَ عَبْدُ اللَّهِ نَادَاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : أَنْتَ الْقَائِلُ :  
لِمَكَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَقُلْتُ : هِيَ حَرَمُ اللَّهِ وَأَمْنُهُ ،  
وَفِيهَا بَيْتُهُ . فَقَالَ عُمَرُ : لَا أَقُولُ فِي بَيْتِ اللَّهِ وَلَا فِي حَرَمِهِ شَيْئًا . ثُمَّ  
قَالَ لَهُ عُمَرُ : أَنْتَ الْقَائِلُ : لِمَكَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ ؟ قَالَ : فَقُلْتُ : هِيَ  
حَرَمُ اللَّهِ وَأَمْنُهُ ، وَفِيهَا بَيْتُهُ . فَقَالَ عُمَرُ : لَا أَقُولُ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَلَا فِي

---

بيته شيئاً. ثم انصرف<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: روى هذا الخبر<sup>(٢)</sup> في «الموطأ»<sup>(٣)</sup> ابن بكير<sup>(٤)</sup>، ويحيى ابن يحيى، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم<sup>(٥)</sup>.

ورواه القعنبي، عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، لم يذكر فيه يحيى بن سعيد<sup>(٥)</sup>. وقد تابع كل واحد منهما طائفة من رواة «الموطأ».

وأما النبيذ الذي قال فيه عمر: إن هذا لشراب طيب. فقد مضى في كتاب الأشربة من هذا الديوان ما يُفسَّر الطيب من<sup>(٦)</sup> غير الطيب، فكل شراب حلوا لا يسكر الكثير منه فهو الطيب، وما أسكر كثيره<sup>(٧)</sup> فهو خبيث.

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٦٦).

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٧، ٤ - مخطوط).

(٤) بعده في و: «لم يختلف رواية يحيى بن يحيى، اختلفت الرواية فيه عن ابن بكير فروى عنه هذا الخبر عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم وعن مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم».

(٥) بعده في الأصل، و: «وكذلك رواه عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم لم يذكر فيه يحيى بن سعيد».

(٦) في ح، ه، م: «و».

(٧) سقط من: ح، ه، م.

الاستدكار لا طيب<sup>(١)</sup> .

وأما مُناوَلَةُ عُمَرَ مَنَ عَنْ يَمِينِهِ فَضْلَةً شَرَاهِ ، فَهِيَ الشُّنَّةُ ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ الْمَخْزُومِيِّ : أَنْتَ الْقَائِلُ : لَمْكَةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ . فَقَدْ ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ ذَلِكَ حُجَّةٌ فِي تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَكَّةَ ، لِأَنَّ<sup>(٣)</sup> ظَاهَرَ قَوْلِ عُمَرَ هَذَا ، فِي تَقْرِيرِهِ<sup>(٤)</sup> وَتَوْبِيخِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بِذَلِكَ الْقَوْلِ ، دَلِيلٌ عَلَى تَفْضِيلِ عُمَرَ الْمَدِينَةَ عَلَى مَكَّةَ .<sup>(٥)</sup> وَهَذَا عِنْدِي لَيْسَ<sup>(٥)</sup> كَمَا ظَنُّوا ، وَفِي لَفْظِ<sup>(٦)</sup> الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ مَا ظَنُّوا مِنْ ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ لَهُ<sup>(٧)</sup> : أَنْتَ الْقَائِلُ : لَمْكَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ ؟ وَإِنَّمَا قَالَ لَهُ : أَنْتَ الْقَائِلُ : لَمْكَةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ ؟ وَخَافَ مِنْهُ عُمَرُ أَنْ يَمْدَحَ مَكَّةَ وَيُرِيَّتَهَا لِمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا<sup>(٨)</sup> ، فَيَدْعُوهُ ذَلِكَ

(١) ينظر ما تقدم في ٤٩٥/٢٠ - ٤٩٨ .

(٢) ينظر ما سيأتي في شرح الحديث (١٧٨٩ ، ١٧٩٠) من الموطأ .

(٣) في م : «وأن» .

(٤) في ح ، هـ : «تقديره» .

(٥ - ٥) في ح ، هـ : «لأن ظاهر قول عمر» .

(٦) سقط من : ح ، هـ .

(٧) سقط من : ح ، هـ ، و ، وفي م : «من ذلك» .

(٨) في ح ، هـ : «إليها» .

إليها ، وخشى عبدُ الله بنُ عياشٍ من عمرٍ في ذلك دِرَّتَه وسطوَتَه <sup>(١)</sup> ، ففزع الاستذكار إلى الفضل الذي لا ينكرُه عمرُ ، وجاذله <sup>(٢)</sup> عما أراد منه ، فقال : هي حرمُ الله وأمنه ، وفيها بيته . يعنى : وليست كذلك المدينة ، وأقر له عمرُ أنه لا يقولُ في حرمِ الله عزَّ وجلَّ وأمنه ولا فى بيته شيئاً ، وأعاد عليه عمرُ قوله ، فأعاد عليه عبدُ الله بنُ عياشٍ من <sup>(٣)</sup> قوله ما لم يُنكره ، كأنه قال له : لم أسألك عن التفضيل <sup>(٤)</sup> ولا الفضائل <sup>(٥)</sup> . وسكتَ لما سمع منه من فضلِ مكة ما ليس بالمدينة ، ولم يحتج معه إلى ذكرِ <sup>(٦)</sup> خيراتِ المدينة ، ومعلومٌ أن خيراتِ المدينة كانت حينئذٍ أكثرَ ؛ من رُطبها وتمرِها وحرثها ، ودروبِ العيشِ فيها أغزرُ ؛ لاجتماعِ الناسِ بها للمتاجرِ والمكاسبِ ؛ لأنَّ الخيرَ أكثرُ فى البلادِ الكبارِ وحيثُ الأئمةُ والسلطانُ ، فكيف بالنبيِّ ﷺ ؟

فهذا عندى معنى خبر <sup>(٦)</sup> عمرَ مع عبدِ الله بنِ عياشٍ المخزومى .

(١) فى و ، ط ١ : « سوطه » .

(٢) فى ح : « خالفه » ، وفى هـ : « جالده » .

(٣) سقط من : و ، ط ١ .

(٤ - ٥) سقط من : و ، ط ١ .

(٥) فى ح ، هـ ، م : « ذلك » .

(٦) فى ح ، هـ : « قول » .

الاستدكار والله تعالى أعلم .

ومن الدليل على أن <sup>(١)</sup> « لفظ خير » ليس بمعنى « أفضل » ؛ ما روى أن عَقِيلَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، وكان أحدَ الفصحاءِ ، لما أعطاه معاويةَ عطاءً جزلاً <sup>(٢)</sup> ، قال له : مَنْ خَيْرٌ لك ، أنا أو أخوك ؟ فقال له : أنت خيرٌ لى من أخى ، وأخى خيرٌ لنفسه منك . ومعلوم أن أخاه عليّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كان عنده أفضل أهل زمانه ، ولكن معاويةَ كان خيراً له فى دنياه .

وقد ذكر معاويةُ لابنِ عمرَ ، فقال : كان أسودٌ ممن كان قبله . يعنى الخلفاءَ ، قال : وكانوا أفضلَ منه <sup>(٣)</sup> .

والدليلُ أيضاً على صحة ما تأولناه على عمرَ فى هذا الخبرِ ، ما حدثناه عبدُ الوارثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قال : حدثنا قاسمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حدثنا محمدُ ابْنُ عبدِ السلامِ الخُشَنِيِّ ، وأبو يحيى بْنُ أَبِي مَسْرُورَةَ <sup>(٤)</sup> المَكِّيُّ بمكةَ ، قالَا : حدثنا محمدُ بْنُ يحيى بْنِ أَبِي عمرَ العَدَنِيُّ ، قال : حدثنا سفيانُ بْنُ عيينَةَ ، عن زيادِ بْنِ سعيدَ ، عن سليمانَ بْنِ عَتِيْقٍ ، قال : سمعتُ عبدَ اللهَ بْنَ الزبيرِ يقولُ : سمعتُ عمرَ بْنَ الخطابِ يقولُ : صلاةٌ فى المسجدِ الحرامِ أفضلُ

القبس

(١ - ١) فى ح : « لفظ عمر خير » ، وفى هـ : « لفظ خير عمر » .

(٢) فى ح ، هـ : « جزلاً » ، وفى و : « كثيراً » .

(٣) أخرجه الخلال فى السنة (٦٧٨) بنحوه .

(٤) فى ح ، هـ ، م : « ميسرة » . وينظر سير أعلام النبلاء ٦٣٢/١٢ .



مِن مائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، الاستدكار  
فَإِنَّمَا فَضْلُهُ عَلَيْهِ بِمِائَةِ صَلَاةٍ<sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ عَنْهُ أَصْحَابُهُ فِي أَنَّ الْمَدِينَةَ أَفْضَلُ  
مِن مَكَّةَ وَمِنْ سَائِرِ الْبِلَادِ ، وَكَانَ يَقُولُ : مِمَّا خَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ الْمَدِينَةَ  
مِنَ الْخَيْرِ أَنَّهَا مُحَفَّوْفَةٌ بِالشَّهَدَاءِ ، وَعَلَى أَنْقَابِهَا مَلَائِكَةٌ ، لَا يَدْخُلُهَا  
الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ ، وَهِيَ دَارُ الْهَجْرَةِ وَالسَّنَةِ ، وَبِهَا كَانَ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ ،  
يَعْنِي الْفَرَائِضَ وَالْأَحْكَامَ ، وَبِهَا خِيَارُ<sup>(٢)</sup> النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،  
وَإِخْتَارَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ<sup>(٣)</sup> ، فَجَعَلَ بِهَا قَبْرَهُ ،  
وَبِهَا رَوْضَةٌ مِنَ رِيَاضِ الْجَنَّةِ<sup>(٤)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : فِي قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ لِعَمَرَ : هِيَ<sup>(٥)</sup> حَرَمُ اللَّهِ وَأَمْنُهُ ،  
وَفِيهَا بَيْتُهُ . وَلَمْ يَقُلْ : هِيَ حَرَمُ إِبْرَاهِيمَ . وَتَرَكُ عَمَرَ إِنْكَارَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، دَلِيلٌ  
عَلَى صَحَّةِ رَوَايَةٍ مِّن رَّوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ  
مَكَّةَ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ »<sup>(٦)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في ٥٣٥/٦ .

(٢) في ح ، هـ : « عنده » .

(٣) في الأصل ، م : « بماتة » .

(٤) بعده في و : « وفيها منبره وافتتحت البلدان كلها بالسيف وافتتحت المدينة بالقرآن » .

(٥) في الأصل ، ح ، هـ ، م : « فيها » .

(٦) تقدم تخريجه ص ٤٨٤ .

## ما جاء فى الطاعون

١٧١٩ - مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ابن نوفل، عن عبد الله بن عباس، أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسرع لقيه أمراء الأجناد؛ أبو عبيدة بن الجراح

التمهيد مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب<sup>(١)</sup>، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد الله بن عباس، أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسرع لقيه أمراء الأجناد؛ أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع

## ما جاء فى الطاعون

ذكر مالك حديث عمر فى خروجه إلى الشام، واستوفى سياقه بخلاف

(١) قال أبو عمر: «وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بن نفيل، مدنى، ثقة، مشهور، ولى الكوفة لعمر بن عبد العزيز، ولما ولاه عمر بن عبد العزيز الكوفة، ضم إليه أبا الزناد يستكتبه، واستقضى عبد الحميد على الكوفة الشعبى أيام إمارته، وكان فاضلاً، ناسكاً، روى عنه ابن شهاب، والحكم بن عتيبة، وابنه زيد بن عبد الحميد، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر. وكان رحمة الله عليه أعرج، وصاحب شرطته أعرج، فقال فيه الحكم بن عبدل الشاعر أحياناً، منها قوله:

وأمرنا وأمير شرطتنا معا لكليهما يا قومنا رجلا

تهذيب الكمال ٤٤٩/١٦، وسير أعلام النبلاء ١٤٩/٥.

وأصحابه ، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام . قال ابن عباس : فقال الموطأ عمر بن الخطاب : ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ . فدَعَاهُمْ فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام ، فاختَلَفُوا ؛ فقال بعضهم : قد خَرَجْتُ لِأَمْرٍ ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ . وقال بعضهم : مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا نَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ . فقال : ارْتَفِعُوا عَنِّي . ثم قال : ادْعُ لِي الْأَنْصَارَ . فدَعَوْهُمْ فاستشارهم ، فسلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ ، فقال : ارْتَفِعُوا عَنِّي . ثم قال : ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَشِيخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ . فدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ مِنْهُمْ رَجُلَانِ ؛ فقالوا : نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ . فنادَى عمرُ بْنُ

---

بالشام . قال ابن عباس : فقال عمرُ : ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ . فدَعَاهُمْ ، التمهيد فاستشارهم ، وأخبرهم أنَّ الْوَبَاءَ قد وقع بالشام ، فاختَلَفُوا عَلَيْهِ ؛ فقال بعضهم : قد خَرَجْتُ لِأَمْرٍ ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ . وقال بعضهم : مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا نَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ . فقال : ارْتَفِعُوا عَنِّي . ثم قال : ادْعُ لِي الْأَنْصَارَ ، فدَعَوْهُمْ ، فاستشارهم ، فسلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ ، فقال :

---

غيره ، وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِكثَرَةِ فَوَائِدِهِ ، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ فِي « شَرْحِ الْحَدِيثِ » ، الْقَبَسِ وَعَدَدُنَا هُنَاكَ ، أُمَمَاتُهَا سِتُّ وَعَشْرُونَ :

الموطأ الخطّاب في الناس : إني مُصْبِحٌ على ظَهْرٍ فأصْبِحُوا عليه . فقال أبو عُبَيْدَةَ : أفرارًا من قَدَرِ الله ؟ فقال عمرُ : لو غيرُكَ قالها يا أبا عُبَيْدَةَ ؟ نعم ، نَفَرُ من قَدَرِ الله إلى قَدَرِ الله ؛ أَرَأَيْتَ لو كانت لك إِبِلٌ فَهَبَطْتَ وادِيًا له عُذْوَتَانِ ؛ إحداهما مُخَصَّبَةٌ والأُخْرَى جَذْبَةٌ ، أليس إن رَعَيْتَ الحَصْبَةَ رَعَيْتَها بِقَدَرِ الله ، وإن رَعَيْتَ الجَذْبَةَ رَعَيْتَها بِقَدَرِ الله ؟ فجاء عبدُ الرحمن بنُ عوفٍ ، وكان غائبًا في بعضِ حاجتِه ، فقال : إن عندى من هذا عِلْمًا ؛ سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : « إذا سَمِعْتُمْ به بأَرْضٍ فلا تَقْدَمُوا عليه ، وإذا وَقَعَ بأَرْضٍ وأنتم بها فلا تَخْرُجُوا فِرارًا منه » . قال : فحَمِدَ اللهَ عمرُ ، ثم انصَرَفَ .

التمهيد ارتفعوا عَنِّي . ثم قال : اذْغُلْ لِي مَنْ كان هَلْهُنَا مِنْ مَشْيَخَةٍ قَرِيشٍ مِنْ مُهاجِرَةِ الفَتْحِ . فَدَعَوْهُمْ له ، فلم يَخْتَلِفْ عليه مِنْهُمْ رجلانِ ، فقالوا : نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بالناسِ ، ولا تُقَدِّمَهُمْ على هذا الوَبَاءِ . فنادى عمرُ في الناسِ : إني مُصْبِحٌ على ظَهْرٍ . فأصْبِحُوا عليه . فقال أبو عُبَيْدَةَ : أفرارًا مِنْ قَدَرِ الله ؟ فقال عمرُ : لو غيرُكَ قالها يا أبا عُبَيْدَةَ ؟ نعم ، نَفَرُ مِنْ قَدَرِ الله إلى قَدَرِ الله ، أَرَأَيْتَ لو كانت لك إِبِلٌ فَهَبَطَتْ وادِيًا له عُذْوَتَانِ ؛ إحداهما حَصْبَةٌ ، والأُخْرَى جَذْبَةٌ ، أليس إن رَعَيْتَ الحَصْبَةَ رَعَيْتَها بِقَدَرِ الله ؟

القبس الأولى : خروجُ الإمامِ على الجيوشِ بنفسِه دونَ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عليها أَحَدًا مِنْ أصحابِه ؛ للفوائدِ المعروفةِ الخمسةِ في ذلك الكتابِ .

وإن رَعَيْتَ الْجَذْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ؟ قال: فجاء عبدُ الرحمنِ بنُ التمهيد عوف، وكان مُتَغَيِّبًا في بعضِ حاجته، فقال: إِنَّ عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ». فحَمِدَ اللَّهَ عَمْرُ ثَمِ انْصَرَفَ<sup>(١)</sup>.

القبس الثانية: قَضَاهُ إِلَى الثَّغْرِ لَتَقْقِدَ أُمُورِهِ، وَالْإِرْهَابِ عَلَى عَدُوِّهِ.  
الثالثة: تَزُكُّ الْإِمَامِ دَوْحَةَ الْمَلِكِ وَمَقَرَّ الْخِلَافَةِ خَالِيَةً مِنْهُ.  
الرابعة: تَلْقَى الْوَلَاةِ وَالنَّاسِ لَهُ شَوْقًا أَوْ تَعْظِيمًا، وَقَدْ كَانَ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

الخامسة: تَوْقُفُهُ لِلْخَبِيرِ الْمُخُوفِ.

السادسة: اسْتِشَارَتُهُ لِلنَّاسِ، وَهِيَ شُنَّةٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْمِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْاسْتِشَارَةَ مَخَاضَةُ الْعَقْلِ وَمُخَضَّصَتُهُ.

السابعة: الْكَلَامُ بِالْآرَاءِ دُونَ ذِكْرِ لِقَوْلِ اللَّهِ أَوْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الثامنة: تَرْتِيبُ النَّاسِ عَلَى مَنَازِلِهِمْ كَمَا رُويَ فِي الْحَدِيثِ: أَمَرْنَا أَنْ تُنْزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٤/١٧ ط، ٥ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٦٧).  
وأخرجه أحمد ٢١٤/٣ (١٦٨٣)، والبخارى (٥٧٢٩)، ومسلم (٩٨/٢٢١٩)، وأبو داود (٣١٠٣)، والنسائي في الكبرى (٧٥٢٢) من طريق مالك به.  
(٢) أبو داود (٤٨٤٢).

التمهيد هكذا هذا الحديث في «الموطأ»<sup>(١)</sup> عند أكثر الرواة.

القيس التاسعة: البداية بالهجرة؛ وهي المنزلة الثالثة في الدين، والرابعة هي النصرة.

العاشر: تقديمها على النصرة، وقد بيّنا في «شرح الحديث» الجمع بين ذلك وبين قول النبي ﷺ: «لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار»<sup>(٢)</sup>.

الحادية عشر: تقديم هجرة الفتح في جملة المناقب، وإن كانت غير معدودة في أحكام الهجرة.

الثانية عشر: تقديم مشيخة قريش على من سواهم من الناس؛ لفضل البيئتين ولحومة القرابة، وبعد ذلك فلا فضيلة، بل الناس سواسية كأسنان المشط إلا من قدّمه العلم والعمل.

الثالثة عشر: إمضاء العزائم. وقد نظر بعضهم إليه.

الرابعة عشر: ترتب العواقب واعتبار المال. وقد نظر بعضهم إليه.

الخامسة عشر: أخذ الإمام في الفتوى بما يرى.

السادسة عشر: إمضاؤه للحكم؛ لقوله: إني مٌصْبِحٌ على ظَهر.

السابعة عشر: مراجعة الفتوى بعد القضاء، ولكن ممن أوثمن.

الثامنة عشر: الإقرار بالقضاء والقدر. ويأتي إن شاء الله تعالى.

(١) في الأصل، م: «الموطأ».

(٢) البخاري (٣٧٧٩)، ومسلم (١٠٦١).

وَرَوَاهُ إِبرَاهِيمُ بْنُ عَمَرَ بْنِ أَبِي الْوَزِيرِ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ التَّمِيمِ  
عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ  
نَوْفَلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(١)</sup> . وَلَيْسَ فِي « الْمَوْطَأِ » : عَنْ أَبِيهِ .  
وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ

التَّمِيمِ الْقَبَسِ : التَّاسِعَةُ عَشْرَ : إِثْبَاتُ التَّصَرُّفِ بِهِ وَفِيهِ <sup>(٢)</sup> وَإِلَيْهِ <sup>(٣)</sup> فِي طَرَفِي النَّقِيضِ .  
الْمَوْفِيقَةُ عَشْرِينَ : التَّمَثِيلُ وَالتَّنْظِيرُ فِي مَسَائِلِ الدِّينِ ، وَالْحُكْمُ بِهَا عَلَى أَفْعَالِ  
الْمُسْلِمِينَ .

الْحَادِيَةُ وَالْعَشْرُونَ : اجْتِزَاءُ الْحَاكِمِ بِمَنْ حَضَرَ عَمَّنْ غَابَ .  
الثَّانِيَةُ وَالْعَشْرُونَ : دُخُولُ الْقِيَاسِ فِي أَصُولِ الدِّينِ ، وَبِالْقِيَاسِ عُرِفَ اللَّهُ ،  
وَلَوْلَاهُ مَا كَانَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ سَبِيلٌ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ .  
الثَّالِثَةُ وَالْعَشْرُونَ : الْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ فِي الْأُمُورِ الْعِظَامِ ، فَكَيْفَ فِي الْأُمُورِ  
الصَّغَارِ ؟

الرَّابِعَةُ وَالْعَشْرُونَ : تَسْمِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الطَّاعُونَ رِجْزًا أُرْسِلَ عَلَى مَنْ  
كَانَ قَبْلُنَا <sup>(٣)</sup> ، وَقَدْ سَمَّاهُ شَهَادَةً عِنْدَنَا ، فَقَالَ : « وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ » <sup>(٤)</sup> . وَقَدْ بَيَّنَّا

(١) ذكره الدارقطني في العلل ٢٥٤/٤ عن ابن أبي الوزير به .

(٢ - ٢) سقط من : ج ، ومطموسة في د .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٧٢٠) .

(٤) تقدم في الموطأ (٥٥٦) .

التمهيد عبد الرحمن ، عن <sup>(١)</sup> عبد الله بن الحارث بن نوفل ، عن ابن عباس <sup>(٢)</sup> . لم يقل : عن عبد الله بن عبد الله . والذي في « الموطأ » ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث .

ورواية يونس ، عن ابن شهاب كما قال ابن وهب <sup>(٣)</sup> . وأظنه دخل عليه لفظ حديث <sup>(٤)</sup> أحدهما في الآخر .

القبس ذلك في « شرح الحديث <sup>(٥)</sup> » بيانًا شافيًا ، لبأيه أن الله عز وجل جعله عذابًا لمن كان قبلنا بحكمته ، وجعله شهادة لنا برحمته .

الخامسة والعشرون : قوله : « لا تقدّموا عليه » . لأمر ؛ منها ألاّ يتعرّض للختوف ، وإن كان لا نجاة من قدر الله ، ولكن من حُسن قدره أن يُستَرّ لك الحذر . ومنها ألاّ يُشرك به ، فيقول : لو لم أدخل ما مرضت .

السادسة والعشرون : قوله : « لا تخرجوا فرازا منه » . وقد يبتأه فيما تقدّم .

(١) في م : « بن » .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣/٤ ، ٣٠٤ من طريق ابن وهب به ، وفيه : « عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث » .

(٣) أخرجه مسلم (٩٩/٢٢١٩) من طريق يونس به .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ج ، م : « الصحيح » .



ورواية صالح بن نصر لهذا الحديث "عن مالك" كما روى التمهيد  
ابن وهب<sup>(١)</sup>.

وأما عبد الحميد، فقد تقدّم القول فيه. وأما عبد الله بن عبد الله  
ابن الحارث بن نوفل، فمشهور، روى عنه ابن شهاب أحاديث؛ منها  
حديث الصدقة، الحديث الطويل الذي فيه: «إنما الصدقة أوساخ  
الناس». يزويه مالك<sup>(٢)</sup>، وصالح بن كيسان<sup>(٣)</sup>، وغيرهما، عن ابن  
شهاب، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل هذا، عن عبد  
المطلب بن ربيعة بن الحارث ابن عبد المطلب. ويروى عبد الله بن  
عبد الله هذا أيضًا عن أبيه المعروف بـ: يّة، قال: سألت في إمارة  
عثمان وأصحاب رسول الله ﷺ متوافزون، عن صلاة الضحى. روى  
هذا الخبر أيضًا الزهري، عنه، عن أبيه<sup>(٤)</sup>. وقد اختلف عليه فيه،  
فقليل: عن عبد الله، عن أبيه. وقيل: عن عبيد الله، عن أبيه.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) أخرجه الدارقطني - كما في فتح الباري ١٨٤/١٠.

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٩٥٥) من الموطأ.

(٤) أخرجه أحمد ٦١/٢٩ (١٧٥١٩)، وابن حبان (٤٥٢٦) من طريق صالح بن كيسان به.

(٥) تقدم تخريجه في ٦٤٤/٥.

التبهي والصواب فيه إن شاء الله، عبد الله. وكذلك قال عبد الكريم أبو أمية، ويزيذ بن أبي زياد<sup>(١)</sup>، عنه في حديث صلاة الصبح، فابن شهاب يروى عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث نفسه، ويروى عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عنه، فالله أعلم.

وأما محمد بن عبد الله أخو عبد الله بن عبد الله هذا، فقد تقدم ذكره في الباب الذي<sup>(٢)</sup> قبل هذا<sup>(٣)</sup>. وأما أخوهما عبيد الله، فمعروف أيضًا عند أهل الأثر وأهل النسب، وله ابن يسمى العباس، ولهم عند أهل النسب أخوان؛ أحدهما، الصلت بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، كان من رجال قريش، وكان عنده بنتان لعلي بن أبي طالب، قال العدوي: وكان فقيها.

قال أبو عمر: أظنه كان له حظ من العلم، ولا أحفظ له رواية، وعون ابن عبد الله بن الحارث، وابنه الحارث بن عون كان جوادًا، وفيه يقول الشاعر:

لولا ندى الحارث مات الندى وانقطع المسئول والسائل

(١) تقدم تخريجه في ٦٤٥/٥.

(٢) سقط من: ق، م.

(٣) تقدم في ٢٩١/١٠.

أما قولُ الذهليِّ بأنَّ بيعةَ كان له ثلاثةٌ يَبيِّنُ ، فإنَّما أَخَذَهُ مِنَ الأحاديثِ ، التمهيد  
ولم يُطالِعْ ما قاله أهلُ النَّسَبِ . واللهُ أعلمُ .

وفى هذا الحديثِ مِنَ المعاني خُروجُ الخليفةِ إلى أعمالِهِ يُطالِعُهَا ،  
وينظُرُ إليها ، ويعرِفُ أحوالَ أهلِها ، وكان عمرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قد خَرَجَ إلى  
الشَّامِ مَرَّتَيْنِ فى قولِ بعضِهِم ، ومنهُم مَن يَقولُ : لم يَخْرُجْ إِلَّا مَرَّةً واحدةً ،  
وهى هذه . والمعروفُ عِنْدَ أهلِ السِّيَرِ أَنَّهُ خَرَجَ إليها مَرَّتَيْنِ .

ذَكَرَ خَلِيفَةُ<sup>(١)</sup> ، عن ابنِ الكلبيِّ ، قال : لما صالَحَ أبو عبيدةَ أهلَ  
حَلَبَ ، شَخَّصَ وعلى مُقَدِّمَتِهِ خالدُ بنُ الوليدِ ، فحاصراً<sup>(٢)</sup> أهلَ إيلِيَّا ،  
فَسألُوهُ الصُّلْحَ على أن يكوْنَ عمرُ هو يُعْطِيهِمْ ذلكَ ، ويكْتُبُ لَهُم أماناً ،  
فكُتِبَ أبو عبيدةَ إلى عمرَ ، فَقَدِمَ عمرُ فصالَحَهُم ، وأقامَ أَيَّاماً ، ثم شَخَّصَ  
إلى المدينةِ ، وذلك فى سنةٍ سِتٍّ عشرةَ .

قال أبو عمرَ : وكان خُروجهُ المذكورُ فى هذا الحديثِ سنةً سَبْعَ  
عشرةَ .

قال خَلِيفَةُ بنُ خياطٍ<sup>(٣)</sup> : فيها خَرَجَ عمرُ بنُ الخطابِ إلى الشَّامِ ،

(١) تاريخ خليفة ١/١٢٤ .

(٢) فى الأصل : «محاصراً» ، وفى تاريخ خليفة : «فحاصر» .

(٣) تاريخ خليفة ١/١٢٦ .

التمهيد واستخلف على المدينة زيد بن ثابت ، وانصرف من سرغ وبها الطاعون .

وقد تقدّم في باب ابن شهاب ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة في ذكر سرغ ، ومعنى الطاعون ، وأخبار<sup>(١)</sup> الفرار منه ، ما يغني عن تكريره ههنا<sup>(٢)</sup> .

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي ، قال : حدثنا أبي ، حدثنا عبد الله بن يونس ، حدثنا بقي ، حدثنا ابن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا هشام بن سعيد ، قال : حدثني عروة بن رويم ، عن القاسم ، عن عبد الله بن عمر<sup>(٣)</sup> ، قال : جئت عمر حين قدم الشام ، فوجدته قائلاً في خبائه ، فانتظرته في فناء الخباء ، فسمعته حين تضرّع من نومه وهو يقول : اللهم اغفر لي رجوعي من غزوة سرغ . يغني حين رجع من أجل الوباء<sup>(٤)</sup> .

وفيه استعمال الخليفة أمراء عددًا في موضع واحد لوجوه يضرفهم فيها ، وكان عمر قد قسم الشام على أربعة أمراء ، تحت<sup>(٥)</sup> كل واحد منهم

(١) بعده في ق ، م : « في » .

(٢) سيأتي ص ٥٩٦ - ٦٠١ .

(٣) في النسخ : « عمرو » . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ٣٣٢ / ١٥ ، وفتح الباري ١٨٧ / ١٠ .

(٤) ابن أبي شيبة ٤١ / ١٣ ، ٤٢ .

(٥) بعده في م : « يد » .

جُنْدٌ وَنَاحِيَّةٌ مِنَ الشَّامِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ ، وَشُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ ، التَّمِيدِ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ ، وَأَحْسَبُ الرَّابِعَ مَعَاذَ بْنِ جَبَلٍ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى نَاحِيَّةٍ مِنَ الشَّامَاتِ <sup>(١)</sup> ، ثُمَّ لَمْ يَمُتْ عُمَرُ حَتَّى جَمَعَ الشَّامَ لِمَعَاوِيَةَ ، وَقَدْ اسْتَخْلَفَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مَرَّاتٍ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي خُرُوجِهِ إِلَى الْحَجِّ ، وَمَا أَظُنُّهُ اسْتَخْلَفَ غَيْرَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَطُّ فِي خُرُوجِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ <sup>(٢)</sup> أَبِي الْمَلِيحِ ، أَنَّ عُمَرَ اسْتَخْلَفَ خَالًا لَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى الْمَدِينَةِ ، يَقَالُ لَهُ : عَبْدُ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> . وَأَمَّا عُثْمَانُ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ فَكَثِيرٌ ، وَكَانَ يَغْزِلُ وَيُوَلِّي كَثِيرًا ، لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِهِمْ هَهُنَا ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا لِمَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ ذِكْرِ أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ ؛ أَبُو عُبَيْدَةَ وَأَصْحَابُهُ .

وفيه دليلٌ على إباحة العمل والولاية ، وأن لا بأس بها <sup>(٤)</sup> للصَّالِحِينَ والعلماء ، إِذَا كَانَ الْخَلِيفَةُ فَاضِلًا عَالِمًا ، يَأْمُرُ بِالْحَقِّ وَيَعْدِلُ .

<sup>(٥)</sup> وفيه دليلٌ على استِعمالِ مَشُورَةٍ مَنْ يُوثَقُ بِفَهْمِهِ وَعَقْلِهِ عِنْدَ نُزُولِ الْأَمْرِ الْمَعْضِلِ <sup>(٥)</sup> .

(١) فِي م : « الشَّام » .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْل : « ابْن » .

(٣) تَارِيخُ خَلِيفَةِ ١٥٤ / ١ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥ - ٥) لَيْسَ فِي : الْأَصْل .

وفيه دليل على أَنَّ المسألة إذا كان سبيلها الاجتهاد ، ووقع فيها الاختلاف ، لم يَجْزُ لأحدِ القائلين فيها عَيْبٌ مُخَالِفُهُ ، ولا الطُّعْنُ عليه ، <sup>(١)</sup> «ألا تَرَى أَنَّهُمْ» اختلفوا ، وهم القُدوةُ ، فلم يعِبْ أحدٌ منهم على صاحبه اجتهاده ، ولا وجدَ عليه في نَفْسِهِ ؟ إلى الله الشُّكوى وهو المستعان ، على أُمَّةٍ نحن بين أظهرها ، تَسْتَحِلُّ الأعْراضَ والدماءَ ، إذا خولفت فيما تَجِيءُ به مِنَ الْخَطَأِ .

وفيه دليل على أَنَّ المجتهد إذا قاده اجتهاده إلى شيء خالفه فيه صاحبه ، لم يَجْزُ له الميلُ إلى قولِ صاحبه إذا لم يَبَيِّنْ له <sup>(٢)</sup> موضع <sup>(٣)</sup> الصَّوابِ فيه ، ولا قام له الدليل عليه .

وفيه دليل على أَنَّ الإمام أو <sup>(٤)</sup> الحاكم إذا نزلت به نازلة لا أصلَ لها في الكتاب ولا في السُّنة ، كان عليه أن يجمع العلماء وذوى الرأي ويُشاورهم ، فإن لم يَأْتِ واحدٌ منهم بدليل كتاب ولا سُنَّةٍ غيرِ اجتهاده ، كان عليه الميلُ إلى الأصح ، والأخذ بما يراه .

وفيه دليل على أَنَّ الاختلاف لا يُوجِبُ حُكْمًا ، وإنما يوجِبُ النَّظَرَ ،

(١ - ١) في م : «لأنهم» .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ق ، م : «موقع» .

(٤) في م : «و» .

التمهيد

وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ يُوْجِبُ الْحُكْمَ وَالْعَمَلَ .

وفيه دليل على إثبات المناظرة والمجادلة عند الخلاف في التوازي والأحكام ، ألا ترى إلى قول أبي عبيدة لعمر رَحِمَهُمَا اللَّهُ تعالى : تَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ ؟ فقال : نعم ، نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ . ثم قال له : أَرَأَيْتَ ؟ فَقَايَسَهُ وَنَازَرَهُ بِمَا يُشْبِهُ فِي مَسْأَلَتِهِ .

وفيه دليل على أَنَّ الاختلاف إذا نَزَلَ ، وَقَامَ الْحِجَاجُ ، فَالْحُجَّةُ وَالْفَلَجُ<sup>(١)</sup> يَبْدُ مِنْ أَدْلَى بِالسَّنةِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْكِتَابِ نَصٌّ لَا يُخْتَلَفُ فِي تَأْوِيلِهِ . وبهذا أَمَرَ اللَّهُ عِبَادَهُ عِنْدَ التَّنَازُعِ ، أَنْ يَزِدُّوْا مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ<sup>(٢)</sup> مِنْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> عِلْمٌ ، وَجَبَ الْانْقِيَادُ إِلَيْهِ .

وفيه دليل على أَنَّ الْحَدِيثَ يُسَمَّى عِلْمًا ، وَيُطْلَقُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْمٌ ؟

وفيه دليل على أَنَّ الْخَلْقَ يَجْزُونَ فِي قَدَرِ اللَّهِ وَعِلْمِهِ ، وَأَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ أَوْ شَيْئًا لَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِهِ وَإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ ، لَا شَرِيكَ لَهُ .

وفيه أَنَّ الْعَالَمَ قَدْ يُوجَدُ عِنْدَ مَنْ هُوَ فِي الْعِلْمِ دُونَهُ مَا لَا يُوجَدُ مِنْهُ

(١) الْفَلَجُ : الظفر والفوز . التاج ( ف ل ج ) .

(٢ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « فِيهِ » .

الشهيد عنده ؛ لأنه معلوم أن موضع عمر من العلم ، ومكانه من الفهم ، ودثوثه من رسول الله ﷺ في المذخل والمخرج ، فوق عبد الرحمن بن عوف ، وقد كان في هذا الباب عند عبد الرحمن عنه عليه السلام ما <sup>(١)</sup> لم يكن عند عمر . وهذا واضح يُغني عن القول فيه . وقد جهل محمد بن سيرين حديث رجوع عمر من أجل الطاعون .

ذكر ابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> ، قال : حدثنا أبو أسامة ، عن ابن عوف ، عن محمد ، قال : ذكر له أن عمر رجع من الشام حين سمع أن <sup>(٣)</sup> بها وباء ، فلم يعرفه ، وقال : إنما أخير أن الصائفة لا تخرج العام فرجع .

وفيه أن القاضي والإمام والحاكم لا يُنفذ قضاء ولا يفصله إلا عن مشورة من بحضرته ويصل إليه ويُقدّر عليه من علماء موضعه . وهذا مشهور من مذهب عمر رضي الله عنه .

ذكر سيف بن عمر <sup>(٤)</sup> ، عن عبد الله بن المستورد ، عن محمد بن سيرين ، قال : عهد عمر إلى القضاة ألا يضرموا القضاء إلا عن مشورة ،

(١ - ١) في ق ، م : « جهله » .

(٢) ابن أبي شيبة ٤٢/١٣ ، ٤٣ .

(٣) سقط من : م .

(٤) سيف بن عمر التيمي البرجمي ، صاحب كتاب « الردة والفتوح » أخباري كالواقدي ، روى عن خلق كثير من المجهولين ، ضعيف الحديث تكلّموا فيه . تهذيب الكمال ٣٢٤/١٢ ، وميزان الاعتدال ٢/٢٥٥ .



وعن ملاً وتشاور، فإنه لم يبلغ من علم عالم أن يجترى به حتى يجمع بين التمهيد عليه وعلم غيره. وتمثل<sup>(١)</sup>:

خليلي ليس الرأى في صدر<sup>(٢)</sup> واحد أثيرا على اليوم ما تزياني  
قال سيف: وحدثنا سهل بن يوسف بن سهل بن مالك الأنصاري،  
عن أبيه، عن عبيد بن صخر بن لؤذان الأنصاري، قال: بعث رسول الله  
ﷺ معاذ بن جبل معلماً لأهل اليمن وحضرموت، فقال: «يا معاذ، إنك  
تقدم على أهل كتاب، وإنهم سائلوك». فذكر الحديث، وفيه: «ولا  
تقضي إلا بعلم، وإن أشكل عليك أمر، فسل، واستشير، فإن المستشير  
مُعان، والمستشار مؤتمن، وإن التيس عليك فقف حتى تتيين، أو تكتب  
إلى، ولا تضر من قضاء فيما لم تجده في كتاب الله أو سنتي إلا عن ملاً». وذكر تمام الخبر<sup>(٣)</sup>.

وفيه دليل على عظيم ما كان عليه القوم من الإنصاف للعلم، والانتقاد  
إليه، وكيف لا يكونون<sup>(٤)</sup> كذلك وهم خير الأمم رضي الله عنهم؟  
وفيه دليل على استعمال خير الواحد وقبوله، وإيجاب العمل به،

(١) البيت بلا نسبة في الحيوان ٢١٢/٤، ونفح الطوب ٤٤٨/٤.

(٢) في الحيوان: «رأى».

(٣) أخرجه ابن عساكر ٤١٠/٥٨ من طريق سهل بن يوسف به.

(٤) في م: «يكون».

التمهيد وهذا<sup>(١)</sup> أوضح وأقوى ما نَزَوَى مِنْ جِهَةِ الْآثَارِ فِي قَبُولِ خَيْرِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي جَمَاعَةِ الصَّحَابَةِ وَبِمَحْضَرِهِمْ ، فِي أَمْرٍ قَدْ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَقُولُوا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : أَنْتَ وَاحِدٌ ، وَالْوَاحِدُ لَا يَجِبُ قَبُولُ خَيْرِهِ ، إِنَّمَا يَجِبُ قَبُولُ خَيْرِ الْكَافَّةِ . مَا أَعْظَمَ ضَلَالَ مَنْ قَالَ بِهَذَا ! وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : ﴿ إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْهُ ﴾ [الحجرات : ٦] . وَقُرِئَتْ : (فَتَبَيَّنُوا) <sup>(٢)</sup> . فَلَوْ كَانَ الْعَدْلُ إِذَا جَاءَ بِنَبَأٍ يُسَبِّحُ فِي خَيْرِهِ وَلَمْ يُنْفَذْ ، لَا يَسْتَوِي الْفَاسِقُ وَالْعَدْلُ ، وَهَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَمَرَ نَجْمُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ [مر : ٢٨] . وَالْقَوْلُ فِي خَيْرِ الْعَدْلِ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ لَهُ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا . وَمَا التَّوْفِيقُ إِلَّا بِاللَّهِ .

وقد مَضَى فِي مَعْنَى <sup>(٣)</sup> الطَّاغُوتِ أَخْبَارٌ وَتَفْسِيرٌ فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ <sup>(٤)</sup> ، لَا مَعْنَى لَتَكْرَارِهَا هُنَا ، وَالْعَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّ الطَّاغُوتَ طَعْنٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَتُسَمِّيهِ أَيْضًا رِمَاحَ الْجِنِّ . وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ أَشْعَارٌ لَمْ أَذْكُرْهَا ؛ لِأَنِّي عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ مِنْهَا . وَقَدْ رَوَى أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِي

(١) بعده فِي م : « هو » .

(٢) وَبِهَا قَرَأَ حَمْزَةً ، وَالْكَسَائِيُّ ، وَخَلْفٌ ، وَقَرَأَ نَافِعٌ ، وَابْنُ كَثِيرٍ ، وَأَبُو عَمْرٍو ، وَابْنُ عَامِرٍ ، وَعَاصِمٌ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ ، وَيَعْقُوبُ : ﴿ فَتَبَيَّنُوا ﴾ . النُّشْرُ ١٨٩ / ٢ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ق .

(٤) سَيِّئِي م ٥٩٦ - ٦٠١ .

قام في الناس في طاعونِ عَمَواسٍ<sup>(١)</sup> في الشَّامِ<sup>(٢)</sup> ، فقال : إِنَّ هذا الطَّاعُونُ التمهيد  
قد ظهرَ ، وإنَّما هو رِجْزٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، ففِرُّوا منه في هذه الشَّعَابِ . فَأَنْكَرَ  
ذلك عليه معاذُ بْنُ جَبَلٍ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ  
وَضَّاحٍ ، حَدَّثَنَا دُحَيْمٌ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عن الوليدِ بنِ محمدٍ ، عن  
الزَّهْرِيِّ ، قال : أَصَابَ النَّاسَ طَاعُونٌ بِالْجَايَةِ<sup>(٣)</sup> ، فقام عمروُ بْنُ الْعَاصِي  
فقال : فَتَفَرَّقُوا عنه ، فَإِنَّمَا هو بِمَنْزِلَةِ نَارٍ . فقام معاذُ بْنُ جَبَلٍ ، فقال : لقد  
كنتُ فينا ولأنت أضلُّ من حمارٍ أهْلِكَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ :  
« هو رَحْمَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ » . اللَّهُمَّ فَادْكُرْ مَعَاذًا وَآلَ مَعَاذٍ فَيَمُنْ تَذْكُرُ بِهِذِهِ  
الرَّحْمَةِ .

قال دُحَيْمٌ : وَحَدَّثَنَا عَفَّانٌ ، عن شُعْبَةَ ، عن يزيدَ بنِ خُثَيْمٍ ، قال :  
سَمِعْتُ سُرخَيْلَ بْنَ شُفْعَةَ<sup>(٤)</sup> يُحَدِّثُ ، عن عمروِ بنِ العاصي ، قال : وَقَعَ  
الطَّاعُونُ بِالشَّامِ ، فقال عمروُ : إِنَّهُ رِجْسٌ ، فَتَفَرَّقُوا عنه . فقال سُرخَيْلٌ :

(١) عمواس : بلدة على ستة أميال من الرملة على طريق بيت المقدس . معجم البلدان ٣/ ٧٣٩ .

(٢) ٢ - ٢ : في م : « بالشام » .

(٣) الجاية : قرية من أعمال دمشق من ناحية الجولان . معجم البلدان ١/ ٩١ .

(٤) في ق : « شعبة » . وينظر تهذيب الكمال ١٢/ ٤٢٣ .

١٧٢٠ - وحديثي عن مالك، عن محمد بن المنكدر، وعن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن عامر بن سعد بن أبي

التمهيد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنها<sup>(١)</sup> رحمة بكم<sup>(٢)</sup>»، ودعوة نبيكم<sup>(٣)</sup>، وموت الصالحين قبلكم، فاجتمعوا ولا تفرقوا عنه<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عمر<sup>(٥)</sup>: أظنه أراد بقوله: «ودعوة نبيكم». قوله ﷺ: «اللهم اجعل فناء أمتي بالطعن والطاعون». وقد ذكرنا هذا الخبر في مواضع من هذا الكتاب<sup>(٦)</sup>، وروينا عن ابن مسعود أنه قال: الطاعون فتنة على المقيم وعلى<sup>(٧)</sup> الفار؛ أما الفار فيقول: فررت فنجوت. وأما المقيم فيقول: أقمت فيم. وكذباً؛ فر من لم يجئ أجله، وأقام من جاء أجله<sup>(٨)</sup>.

مالك، عن محمد بن المنكدر، وعن سالم أبي النضر مولى عمر بن

القيس

(١) في الأصل: «إنه».

(٢) في الأصل: «ركم».

(٣ - ٢) سقط من: م.

(٤) أخرجه أحمد ٢٩٠/٢٩ (١٧٧٥٥) من طريق عفان به، وأخرجه ابن حبان (٢٩٥١) من طريق شعبة به.

(٥) تقدم تخريجه في ١٠/٨.

(٦) ليس في: الأصل، م.

(٧) بعده في م: «وقد مضى القول في الفرار من الطاعون في باب ابن شهاب عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة، والحمد لله».

وَقَاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَسْأَلُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ : مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ الْمَوَاطِنِ  
 اللَّهُ ﷺ فِي الطَّاعُونَ ؟ فَقَالَ أُسَامَةُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الطَّاعُونَ  
 رِجْزُ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فَإِذَا  
 سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا  
 تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» .

قَالَ يَحْيَى : وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : قَالَ أَبُو النَّضْرِ : « لَا يُخْرِجُكُمْ  
 إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ » .

عَبِيدُ اللَّهِ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَسْأَلُ التَّمِيمِ  
 أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ : مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّاعُونَ ؟ فَقَالَ أُسَامَةُ :  
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الطَّاعُونَ رِجْزُ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، أَوْ  
 عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ  
 بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ » . قَالَ مَالِكٌ : قَالَ أَبُو النَّضْرِ : « لَا  
 يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا <sup>(١)</sup> مِنْهُ » <sup>(٢)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَكَذَا قَالَ يَحْيَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ : عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ

الْقَبَسِ .....

- (١) فِي الْأَصْلِ ، ي ، م : «فِرَار» وَأَشَارَ فِي حَاشِيَةِ ي إِلَى أَنَّهُ فِي نَسْخَةِ «فِرَارًا» . وَكُتِبَ  
 فَوْقَهَا «صَح» . وَيَنْظُرُ مَا سَيَأْتِي ص ٥٩٠ - ٥٩٤ .  
 (٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٩٥/٣٦ (٢١٧٦٣) ، وَالبُخَارِيُّ (٣٤٧٣) ، وَمُسْلِمٌ (٩٢/٢٢١٨) ،  
 وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٧٥٢٥) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

التشهد أبيه ، أنه سَمِعَهُ يسألُ أسامةَ . وتابَعَهُ على ذلك مِن رِوَاةِ « الموطأ » جماعةٌ ، منهم مُطَرِّفٌ ، وأبو مُصْعَبٍ <sup>(١)</sup> ، ويحيى بنُ يحيى النَّيْسَابُورِيُّ <sup>(٢)</sup> . ولا وجهَ لِذِكْرِ أبيه في ذلك ؛ لأنَّ الحديثَ إنما هو لعامِرِ بنِ سعيدٍ ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ ، سَمِعَهُ منه . وكذلك رَوَاهُ معنُ بنُ عيسى ، وابنُ بكيرٍ <sup>(٣)</sup> ، ومحمدُ بنُ الحسنِ <sup>(٤)</sup> ، وجماعةٌ سِوَاهُم ، عن مالكٍ ، لم يقولوا : عن أبيه . وقد جَوَّدَهُ القَعْنَبِيُّ ، فروى عن مالكٍ ، عن محمدِ بنِ المنكدرِ ، عن عامِرِ بنِ سعيدٍ بنِ أبي وقاصٍ إذ <sup>(٥)</sup> أَخْبَرَهُ ، أَنَّ أسامةَ بنَ زيدٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « الطاعونُ رِجْزٌ » <sup>(٦)</sup> . وذكر الحديثَ لعامِرٍ ، عن أسامةَ ، لم يقلْ فيه : عن أبيه . ولا ذكرَ أبا النضرِ مع محمدِ بنِ المنكدرِ ، وسائرُ رِوَاةِ « الموطأ » يَجْمَعُونَ فيه عن مالكٍ أبا النضرِ ومحمدَ بنِ المنكدرِ جميعًا كما رَوَى يحيى .

وقد رَوَى قومٌ هذا الحديثَ عن عامِرِ بنِ سعيدٍ ، عن أبيه ، عن النبيِّ ﷺ . وهو عندى وَهْمٌ <sup>(٧)</sup> لا يَصِحُّ ، واللهُ أعلمُ ، ممَّنْ رَوَاهُ كذلك .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٦٨) .

(٢) أخرجه مسلم (٩٢/٢٢١٨) عن يحيى بن يحيى به .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٥/١٧ - مخطوط) عن مالك ، عن محمد بن المنكدر به .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٥٥) عن مالك ، عن محمد بن المنكدر به .

(٥) فى ي : « أنه » ، وفى م : « أن » .

(٦) أخرجه الجوهرى فى مسند الموطأ (٢٣٦) من طريق القعنبي به .

(٧ - ٧) فى الأصل : « والله أعلم من » .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ التَّمِيمِ  
حَمَادٍ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ  
الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ الطَّاعُونَ،  
فَقَالَ: «وَجَعْتُ أُرْسِلَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» الْحَدِيثُ <sup>(١)</sup>.

وهذا مِمَّا حَدَّثَ بِهِ مَعْمَرٌ بِالْعِرَاقِ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: إِنَّ مَا  
حَدَّثَ بِهِ مَعْمَرٌ بِالْعِرَاقِ مِنْ حِفْظِهِ لَمْ يُقَمِّمْهُ، وَأَخْطَأَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا مِمَّا أَخْطَأَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مَا حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ  
قَاسِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْعَقِيبِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
أَبُو الْيَمَانِ <sup>(٢)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ حَدَّثَنِي  
عَامِرُ بْنُ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَهُوَ يُحَدِّثُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْعَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ <sup>(٣)</sup>. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ  
فِيهِ لِعَامِرٍ، عَنْ أُسَامَةَ، لَا عَنْ أَبِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ الْهَادِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ

(١) أخرجه الشاشي (١١٢)، والطبراني (٢٧٦) من طريق مسدد به، وأخرجه أبو نعيم في  
المعرفة عقب الحديث (٤٩٤) من طريق عبد الواحد به، وأخرجه الدورقي في مسند سعد (١٠)  
من طريق معمر به.

(٢) في النسخ: «اليمن». والمثبت من مصادر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ١٤٦/٧.

(٣) أخرجه أحمد ١٣٧/٣٦ (٢١٨٠٧)، والبخاري (٦٩٧٤) من طريق أبي اليمان به.

التبديد سعيد ، عن أسامة ، لا عن سعيد .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
عُثْمَانَ الصَّبِيْدَ لَانِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ <sup>(١)</sup> ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِي ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ  
أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ الطَّاعُونَ عِنْدَهُ ، فَقَالَ : « إِنَّهُ  
رِجْسٌ أَوْ رِجْزٌ ، عُذِّبَتْ بِهِ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ ، وَقَدْ بَقِيَتْ مِنْهُ بَقَايَا ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ  
بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ فِيهِ فَلَا تَفِرُّوا مِنْهُ » .  
فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ : فَحَدَّثْتُ هَذَا الْحَدِيثَ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ،  
فَقَالَ : هَكَذَا حَدَّثَنِيهِ عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،  
عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَقَعَ الطَّاعُونَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا  
فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا ، وَإِذَا كَانَ بَغِيرُهَا وَلَسْتُمْ بِهَا فَلَا تَدْخُلُوهَا » <sup>(٤)</sup> .

(١) في م : « خازم » . وينظر تهذيب الكمال ١٨ / ١٢٠ .

(٢) في ي : « تدخلوها » .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٠٦ / ٤ من طريق يزيد بن الهادي به .

(٤) أخرجه البزار (١١٠) ، والشاشي (١١٣) من طريق عبد الحميد بن جعفر به .



وهذا الإسناد ليس بحجّة ؛ لمخالفة الحُفَاطِ لداود بن عامر في ذلك . التمهيد  
ومثّن خالفه فيه ابنُ شهاب ، ومحمد بن المنكدر ، وعمر بن دينار ،  
وهؤلاء لا نظيرَ لهم في الحفظ والإتقان ، وليس داود بن عامر ممّن يَلْحَقُ  
بهم .

وحدّثنا سعيد بن نصر ، حدّثنا قاسم بن أصبغ ، حدّثنا ابنُ وضّاح ،  
حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدّثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو ، سمع عامر  
ابن سعيد قال : جاء رجلٌ إلى سعيد ، فسأله عن الطّاعون ، فقال أسامة : أنا  
أخبرُكَ ، سمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « إذا هَجَمَ الطّاعونُ وأنتم بأرضٍ  
فلا تَخْرُجُوا فِرَارًا منه ، وإذا سمِعْتُم به بأرضٍ فلا تدخلوها » <sup>(١)</sup> .

فإن قيل : قد رَوَاهُ أبو حذيفة ، عن الثوري ، عن محمد بن المنكدر ،  
عن عامر بن سعيد ، عن سعيد ، عن النبي ﷺ . قيل له : نعم ، وهو عندنا  
من حديث علي بن عبد العزيز ، عن أبي حذيفة موسى بن مسعود كذلك .  
ولكنّه خطأ ، وكان أبو حذيفة كثير الوهم والخطأ في حديثه عن الثوري .  
وقد ذكره ابنُ أبي شيبة <sup>(٢)</sup> ، عن عبد الله بن نعيم ، عن سفيان الثوري ،

(١) ابن أبي شيبة في مسنده (١٤٧) - وعنه مسلم (٢٢١٨ / ٩٥) - وأخرجه الحميدي  
(٥٤٤) ، وأحمد ٨٢ / ٣٦ (٢١٧٥١) من طريق سفيان بن عيينة به .  
(٢) ابن أبي شيبة في مسنده (١٧١) .

التمهيد عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعيد، عن أسامة بن زيد، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ هَذَا الطَّاعُونَ رَجَزٌ سُلِّطَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » الحديث .

وهذا يشهد لما قلنا من خطأ أبي حذيفة . فإن قيل : إن أسد بن موسى حدث بهذا الحديث عن ابن لهيعة ، عن الأعرج ، عن أشعث بن إسحاق ابن سعيد بن أبي وقاص ، أن سعدا كان إذا جاءه أسامة بن زيد لم يقرَّبهما أحد ، فجاء عامر بن سعيد ، فقعد إليهما ، فقال أسامة : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا سَمِعْتُمُ بِالطَّاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا فَرَارًا » <sup>(١)</sup> . فقال سعد لأسامة : أنت سمعت هذا ؟ قال : نعم مرتين . فقال سعد : وأنا قد سمعته منه <sup>(٢)</sup> .

قيل : هذا حديث لا يحتاج به من مَيَّزَ أَقْلُ شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْأَحَادِيثِ ؛ لَأَنَّهُ خَبَرٌ مَنْقُطِعٌ ضَعِيفٌ ، وابن لهيعة أكثر أهل العلم لا يقبلون شيئا من حديثه ، ومنهم من يقبل منه ما حدث به قبل احتراق كتبه ، ولم يسمع منه فيما ذكروا قبل احتراق كتبه إلا ابن المبارك ، وابن وهب بعض سماعه ، وأما أسد ومثله ، فإنما سمعوا منه بعد احتراق كتبه ، وكان يُملَى مِنْ حِفْظِهِ

(١) بعده في ي : « منه » .

(٢) سقط من : م .

فِيخْطِي وَيُخَلِّطُ ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ ، وَحَدِيثُهُ هَذَا أَيْضًا مَعَ ضَعْفِهِ التَّمْهِيدُ مُنْقَطِعٌ ، وَأَحَادِيثُ الْحُفَاطِ الثَّقَاتِ بِخِلَافِهِ .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ الْوَرْدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ<sup>(١)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ابْنُ عَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَامَرَ<sup>(٢)</sup> بْنَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى سَعِيدٍ ، فَسَأَلَهُ عَنِ الطَّاعُونَ ، وَعِنْدَهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَقَالَ أَسَامَةُ : أَنَا أَخْبَرُكَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ هَذَا الطَّاعُونَ رَجَزٌ أَوْ عَذَابٌ ، أُرْسِلَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، أَوْ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا ، وَإِذَا وَقَعَ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا فِرَارًا » .

وَرِوَايَةُ أَسَدٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ لَهُ عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ ، دَلِيلٌ عَلَى ضَبْطِ أَسَدٍ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ أَبَا خَالِدٍ الْأَحْمَرَ رَوَى عَنْ<sup>(٣)</sup> سَلِيمِ بْنِ حَيَّانٍ ، عَنْ<sup>(٤)</sup> عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ<sup>(٥)</sup> ، عَنْ أَبِيهِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « الطَّاعُونَ رَجَزٌ

(١) فِي ي : « زَيْد » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٧٦/٣٢ .

(٢) فِي م : « عَمْرُو » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنَ النُّسخِ . وَالْمُثَبِّتُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ ، وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٤٨/١١ .

(٤) فِي النُّسخِ : « سَعِيد » . وَيَنْظُرُ التَّارِيخُ الْكَبِيرُ ٢٧٥/٨ ، وَالْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ ١٥٣/٩ .

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، م : « عَنْ » .

التمهيد أُصِيبَ بِهِ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» الْحَدِيثُ <sup>(١)</sup> . وَفِيهِ سَمَاعٌ سَعِيدٌ لَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ . قِيلَ لَهُ <sup>(٢)</sup> : وَهَذَا أَيْضًا حَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ ، تَرَوُّهُ أَحَادِيثُ الْحُقَاطِ ؛ لِأَنَّ سَعْدًا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ فِيهِ سَمَاعٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، مَا احتاجَ أَنْ يَسْأَلَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ عَنْ ذَلِكَ ، وَ <sup>(٣)</sup> فِي حَدِيثِ مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَسْأَلُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ : مَا سَمِعْتَ مِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّاعُونِ ؟ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِأَبِيهِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي حَدِيثِ الطَّاعُونِ : أَنَا أَخْيَرُكَ بِذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ وَكِيعَ بْنَ الْجَزَّاحِ رَوَى عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، وَحَدِيقَةَ ، قَالُوا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ هَذَا الطَّاعُونَ رِجْزٌ» الْحَدِيثُ <sup>(٤)</sup> . قِيلَ لِقَائِلِ ذَلِكَ : هَذَا إِسْنَادٌ آخَرٌ غَيْرُ إِسْنَادِ عَامِرِ بْنِ سَعِيدٍ ،

(١) أخرجه الطبراني (٣٣٠) من طريق أبي خالد الأحمر به، وأخرجه أحمد ٨٥/٣ (١٤٩١)،

والطيالسي (٢٠١)، وأبو يعلى (٨٠٠) من طريق سليم بن حيان به.

(٢) ليس في: الأصل، م.

(٣) سقط من: ي. وينظر تهذيب الكمال ٣٥٨/٥.

(٤) أخرجه أحمد ١٤٣/٣، ١٨٤/٣٦ (١٥٧٧)، (٢١٨٦٠)، ومسلم (٩٧/٢٢١٨)،

والنسائي في الكبرى (٧٥٢٣) من طريق وكيع به، وعندهم خزينة مكان حديقة، وينظر ما

سيأتي في كلام المصنف.

وهذا الإسناد أيضًا الصحيح فيه أن الحديث لإبراهيم بن سعيد، عن أسامة التميمي ابن زيد وحده. كذلك رواه شعبة، وأبو إسحاق الشيباني، عن حبيب بن أبي ثابت. وكذلك رواه جماعة عن الثوري، وقد اضطرب فيه ويكف؛ فمرة رواه هكذا، ومرة جعله عن إبراهيم بن سعيد، عن أبيه، وأسامة، وخزيمة<sup>(١)</sup> بن ثابت مكان حذيفة. وأصحاب الثوري يُخالِفونه في ذلك، فسقط الاحتجاج بروايته فيه.

وأما حديث شعبة، فحدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا غبيد الله بن محمد بن حبانة، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، قال: سمعت إبراهيم بن سعيد بن أبي وقاص يقول: سمعت أسامة بن زيد يُحدث سعدًا، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به<sup>(٢)</sup> في أرض<sup>(٣)</sup> فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها». قال<sup>(٤)</sup> حبيب: قلت لإبراهيم بن سعيد: أنت سمعت أسامة يُحدث سعدًا وهو جالس لا يُنكره؟ قال: نعم<sup>(٥)</sup>.

(١) في م: «حذيفة».

(٢ - ٣) في الأصل، م، وأحمد، والبخاري، ومسلم: «بأرض».

(٣) بعده في ي: «ابن».

(٤) البغوي في المجلدات (٥٤٤). وأخرجه أحمد ١١٦/٣، ١٣٠/٣٦ (١٥٣٦)،

(٢١٧٩٨)، والبخاري (٥٧٢٨)، ومسلم (٩٧/٢٢١٨) من طريق شعبة به.

التمهيد أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَامِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ أُسَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْوَجَعَ رِجْزٌ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ <sup>(١)</sup>.

هذا ما يَجِيءُ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي تَهْذِيبِ إِسْنَادِ هَذَا الْخَبَرِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُتَمَكَّنُ أَنْ يَكُونَ سَعْدٌ قَدْ سَمِعَ مَا سَمِعَ أُسَامَةُ مِنْهُ، وَلَكِنَّ الْحُكْمَ مَا ذَكَرْنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي هَذَا الطَّاعُونِ: «رِجْزٌ». فَالطَّاعُونُ مَعْلُومٌ، وَقَدْ مَضَى فِي تَفْسِيرِ مَعْنَاهُ فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رِبْعَةَ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ، وَمَضَتْ هُنَاكَ أَخْبَارٌ فِي الطَّاعُونِ حَسَنًا، لَا مَعْنَى لِدِكْرِ شَيْءٍ مِنْهَا مُعَادًا هَلْهُنَا <sup>(٢)</sup>.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبَاغَنْدِيُّ فِي مُسْنَدِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (٧٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ.

(٢) سَيَأْتِي ص ٥٩٦ - ٦٠١.

حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ دَلْوَيْهِ<sup>(١)</sup> الْمَعْرُوفُ ب: زَغَايِ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ التَّمْهِيدِ أَبِي الْمَغْرَاءِ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْهِرٍ<sup>(٤)</sup>، عَنْ يَوْسَفَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَنَاءُ أُمَّتِي بِالطَّعْنِ وَالطَّاعُونِ». قُلْتُ: الطَّعْنُ قَدْ عَرَفْنَاهُ، فَمَا الطَّاعُونُ؟ قَالَ: «غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ تَخْرُجُ فِي الْمَرَاقِ<sup>(٥)</sup> وَالْآبَاطِ، مَنْ مَاتَ مِنْهُ مَاتَ شَهِيدًا» وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَبْرِ<sup>(٦)</sup>.

وَأَمَّا الرَّجْزُ فَالْعَذَابُ، لَا يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِاللِّسَانِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ﴾ [الأعراف: ١٣٥]. وَهُوَ كَثِيرٌ. وَقَدْ يَكُونُ الرَّجْسُ وَالرَّجْزُ سَوَاءً، وَالرَّجْزُ النِّجَاسَةُ، وَالرَّجْزُ أَيْضًا عِبَادَةٌ

(١) بعده في م: «أبي». وينظر سير أعلام النبلاء ٦١٨/١٢، وتذكرة الحفاظ ٦١٠/٢، وطبقات الحفاظ ص ٢٧٢.

(٢) في ي، م: «ذكويه».

(٣) في الأصل: «بالرعات»، وفي ي، م: «بالدعات»، وفي تذكرة الحفاظ: «رعاب»، وفي طبقات الحفاظ: «زغاب». وينظر سير أعلام النبلاء الموضع السابق.

(٤) في م: «الغزى». وينظر تهذيب الكمال ١٧٨/٢٣.

(٥) في الأصل: «شهر». وينظر تهذيب الكمال ١٣٥/٢١.

(٦ - ٦) ليس في: الأصل. وينظر تهذيب الكمال ٤٦٩/٣٢.

(٧) المراق: ما سفل من البطن فما تحته من المواضع التي ترق جلودها، واحداها مَرَقٌ. النهاية ٢٥٢/٢.

(٨) تقدم تخريجه في ١٠/٨.

التمهيد الأوثان ، دليل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَالرَّجَزَ فَأَهْجِزْ ﴾ [الستر: ٥] . ولا وجه لذكر الرجز في هذا الحديث إلا العذاب . وكل ما ابتلى به الإنسان من الأوجاع والمحن بالسيف<sup>(١)</sup> وغير ذلك ، فهو من العذاب ، وقد قيل في : ﴿ الْعَذَابُ الْأَذَى ﴾ [السجدة: ٢١] . يومئذ ، وقال : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبُهم فِي الدُّنْيَا ﴾ [الحشر: ٣] . هذا كله وما أشبهه من العذاب . والله أعلم .

وأما قوله : « أُرْسِلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » . فالشك من المحدث ؛ هل قال رسول الله ﷺ : « عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ » ؟ أَوْ قال : « أُرْسِلَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » ؟ . والمعنى ، والله أعلم ، أَنَّ الطَّاعُونَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ فِي الْأَرْضِ فَعَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَبْلَنَا .

وأما نهيه عن القُدُومِ عليه ، وعن الفرار منه ؛ فلعَلَّا يُلَوِّمَ أَحَدُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ نَفْسَهُ إِنْ مَرِضَ مِنْهُ فَمَاتَ ، أَوْ يَقُولَ غَيْرُهُ : لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> نَجَا ، وَلَوْ<sup>(٣)</sup> قَرَّ مِنْهُ لَنَجَا . ونحو هذا ، فيلومون أنفسهم فيما لا لومَ عليهم فيه ؛ لأنَّ الباقي والناهي لا يتجاوز أحدَ منهم أجله ، ولا يستأخِرُ عنه ، وقد<sup>(٣)</sup> جاء

(١) في الأصل ، م : « والشب » .

(٢ - ٢) في ي ، م : « أَوْ » .

(٣) في م : « نه » .



النهي عن اللؤة<sup>(١)</sup> مطلقاً ، يعنى قولهم : لو كان كذا لم يكن كذا . ويقال : التمهيد  
إنه ما فر أحد من الطاعون فنجأ .

حدثنا محمد بن عبد الملك ، قال : أخبرنا عبد الله بن مسرور ، حدثنا  
عيسى بن مسكين ، حدثنا ابن سنجر ، حدثنا عازم ، حدثنا داود بن أبي  
الفرات ، قال : أخبرنا عبد الله بن يزيد ، عن يحيى بن يعمر ، عن عائشة ،  
حدثته أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون ، فأخبرها نبي الله ﷺ :  
« أنه كان عذاباً يبعثه<sup>(٢)</sup> الله على من يشاء<sup>(٣)</sup> ، فجعله الله رحمة للمؤمنين ،  
فليس من عبد يقع الطاعون بأرضه ، فيبث ولا يخرج ، ويعلم أنه لن يصيبه  
إلا ما كتب الله له ، إلا كان له مثل أجر شهيد<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكرنا أخباراً في باب ابن شهاب ، عن عبد الله بن عامر ، في  
الفرار عن الطاعون<sup>(٥)</sup> ، لا وجه لتكرارها هنا .

وفيه عندي ، والله أعلم ، النهي عن ركوب الغرير ، والمخاطرة بالنفس  
والمهجة ؛ لأن الأغلب في الظاهر أن الأرض الوبيقة لا يكاد يسلم صاحبها

(١) في الأصل ، م : « اللوم » .

(٢) في ي : « بعثه » .

(٣) في ي : « شاء » .

(٤) تقدم تخريجه في ١١/٨ ، ١٢ .

(٥) سيأتي ص ٥٩٧ - ٦٠١ .

التمهيد من البوائ فيها إذا نزلها<sup>(١)</sup>، فنهوا عن هذا الظاهر؛ إذ الآجال والآلام مستورة عنهم. ومن هذا الباب أيضًا قوله: «لا يحلُّ المُمْرِضُ على المصيح»<sup>(٢)</sup>. ثم قال عند حقيقة الأمر: «فمن أعدى الأول؟»<sup>(٣)</sup>.

وأما قول أبي النضر في هذا الحديث: «لا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا»<sup>(٤)</sup> منه. وكذا قال يحيى وغيره عن مالك،<sup>(٥)</sup> عن أبي النضر: «إلا فِرَارًا». أو: «فِرَارٌ».

قال أبو عمر: كذا هو عند بعض شيوخنا، وعند بعضهم: «إلا فِرَارٌ منه». وهو أصوب، وسيأتي<sup>(٥)</sup> القول فيه في باب<sup>(٦)</sup> أبي النضر<sup>(٧)</sup> من كتابنا هذا<sup>(٧)</sup> إن شاء الله تعالى.

مالك، عن محمد بن المنكدر وأبي النضر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: «الطاعون رَجْزُ أُرْسِلَ على طائفة من بني إسرائيل». مثل حديث محمد بن المنكدر سواء، إلا أن

(١) في م: «نزل بها».

(٢) سيأتي في الموطأ (١٨٣٠).

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٨٣٠) من الموطأ.

(٤) في ي: «فرار».

(٥ - ٥) في ي، م: «فسيأتي».

(٦) في الأصل: «رواية».

(٧ - ٧) ليس في: الأصل، م.

فى حديث أبى النضر: «إذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها، لا التمهيد يُخرجكم إلا فراراً منه».

هكذا فى «الموطأ»: «إلا فراراً». فى حديث أبى النضر، وقد جعله جماعة من أهل العلم لحناً وغلطاً. والوجه فيه عند أهل العربية أن دخول «إلا» فى هذا الموضع إنما هو لإيجاب بعض ما نفى<sup>(١)</sup> بالجملة، كأنه قال: لا تخرجوا منها إذا لم يكن تخرجكم إلا فراراً. أى: إذا كان تخرجكم فراراً فلا تخرجوا. والنصب ههنا بمعنى الحال لا بمعنى الاستثناء. والله أعلم. وفى ذلك إباحة الخروج<sup>(٢)</sup> ذلك الوقت من موضع الطاعون للسفر على الجارى من العادات إذا لم يكن القصد الفرار من<sup>(٣)</sup> الطاعون. و«قد كان»<sup>(٤)</sup> بعض شيوخنا وشيوخ شيوخنا يزؤونه فى هذا الحديث: «لا يُخرجكم إلا فراراً منه». بالرفع. وهذا إن صح فمعنى<sup>(٥)</sup> قوله: «فلا تخرجوا منها، لا يُخرجكم إلا فراراً منه». أى: فلا تخرجوا منها الخروج الذى لا<sup>(٦)</sup> يُخرجكموه إلا فراراً منه. وقد كان بعض الشيوخ

(١) فى ص ١٦، ص ٢٧: «بقى».

(٢) بعده فى ص ١٦: «فى».

(٣) بعده فى ص ٢٧: «موضع».

(٤ - ٤) فى ص ١٧: «ذكر»، وفى ص ٢٧: «قال».

(٥) فى ص ٢٧: «فمعناه»، وفى م: «بمعنى».

(٦) سقط من: ص ١٧، ص ٢٧، م.

التمهيد مَن رَوَاهُ بِالرَّفْعِ يَزْوِيهِ : «لَا يُخْرِجُكُمْ»<sup>(١)</sup> الْإِفْرَازُ مِنْهُ . عَلَى الْمَصْدَرِ .  
وَهَذَا يَنْكِزُهُ أَهْلُ النُّحُوِّ فِي مَصْدَرِ الْفِرَارِ . وَأَجَازَهُ بَعْضُ<sup>(٢)</sup> أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى لُغَةٍ  
شَاذَةٍ فِي الْفِرَارِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَهَذَا الْمَصْدَرُ خَطَأً عِنْدَ أَهْلِ النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ ،  
وغيرُ معروفٍ فِي الروَايَةِ .

ورَوَاهُ ابْنُ بُكَيْرٍ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ  
أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ ،  
إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ : «فَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا إِلَّا  
فِرَارًا مِنْهُ» . وَهَذَا لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

ورَوَى الْقَعْنَبِيُّ ، عَنْ مَالِكٍ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ  
حَدِيثُ أَبِي النَّضْرِ<sup>(٤)</sup> . وَأَكْثَرُ رُوَاةِ «الْمُوطَأِ» جَمَعُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ  
مَالِكٍ أَبَا النَّضْرِ وَمُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ جَمِيعًا .

ورَوَاهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، وَأَبُو مُصْعَبٍ<sup>(٥)</sup> ، عَنْ مَالِكٍ ، كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى  
سَوَاءً ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَأَبِي النَّضْرِ جَمِيعًا ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ،  
عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَسْأَلُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ . وَقَالَا فِي آخِرِهِ : قَالَ

(١) بعده في م : «إلا» .

(٢) سقط من : ص ١٧ ، م .

(٣) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٥٥ ط ، ٦ و - مخطوط) .

(٤) تقدم تخريجه ص ٥٧٨ .

(٥) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٦٨) .

أبو النضر<sup>(١)</sup> : « لا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا الْفِرَارُ مِنْهُ » . وهذا معناه كمعنى رواية التمهيد يحيى سواءً في رواية مَنْ رواه بالرفع ، وهذا أُثْبِتُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، والمعنى سواءً . واللَّهُ أَعْلَمُ .

وأما ابنُ وهبٍ فجَوَّدَهُ ، ذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ فِي «الموطأ» ، عن مالكٍ ، عن أبي النضرٍ ، عن عامرِ بنِ سعدٍ بنِ أبي وقاصٍ ، أنه سَمِعَ أَبَاهُ يَسْأَلُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ : أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الطَّاعُونَ ؟ فقال : نعم . فقال : كيف<sup>(٢)</sup> سَمِعْتَهُ ؟ قال : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : «هُوَ رِجْزٌ سُلِّطَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، أَوْ عَلَى قَوْمٍ ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»<sup>(٣)</sup> .

هكذا قال ابنُ وهبٍ ، عن مالكٍ ، في حديثِ أبي النضرٍ مُفْرَدًا : «لا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» . ولم يعطِفْهُ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ ، بل سَأَقَهُ عَنْ مالِكٍ ، عن أبي النضرٍ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وقال في آخِرِهِ : «فلا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» . وهذا هو الصوابُ المعروفُ الذي لا إشكالَ فيه .

وقال ابنُ وهبٍ أيضًا : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، أَنَّ أَبَا النضرِ حَدَّثَهُ ،

(١) بعده في الأصل : «لا تخرجوا منها» ، وفي ص ١٦ : «فلا تخرجوا منها» .

(٢) في م : «كنت» .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٠٦/٤ من طريق ابن وهب به بذكر ابن المنكدر مع أبي النضر .

التمهيد عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، أنه سَمِعَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يُخْبِرُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ، وَسَأَلَهُ عَنِ الْوَجْعِ، فَقَالَ أَسَامَةُ: دُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ رَجُزٌ سُلِّطَ عَلَى مَنْ قَبْلَكُمْ، أَوْ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِلْدَةٍ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِ فِيهَا، وَإِذَا وَقَعَ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا يُخْرِجَنَّكُمْ مِنْهَا فَرَارًا<sup>(١)</sup>». <sup>(٢)</sup> أَوْ قَالَ: «مِنْهُ فَرَارًا»<sup>(٣)</sup>. وَرَوَايَةُ<sup>(٤)</sup> ابْنِ وَهْبٍ صَحِيحَةٌ الْمَعْنَى مُجْتَمَعٌ عَلَيْهَا.

وفى هذا الحديث إباحة الخبر عن الأمم الماضية من بني إسرائيل وغيرهم، ورؤى عن عبد الله بن مسعود أنه قال: ما زال رسول الله ﷺ يُحَدِّثُنَا عَنْ خَلَا مِنْ الْأُمَمِ، حَتَّى لَوْ مَرَّتْ عُقَابٌ ثَقُلْتُ جَنَاحَهَا<sup>(٥)</sup> فَسَأَلْتُمُونَا عَنْهَا<sup>(٦)</sup> لِأَخْبَرْنَاكُمْ. وَقَدْ مَضَى<sup>(٧)</sup> تَفْسِيرُ مَعْنَى الطَّاعُونَ فِي مَوَاضِعٍ<sup>(٨)</sup> مِنْ هَذَا الْكِتَابِ<sup>(٩)</sup>.

(١) فى الأصل: «فرار».

(٢ - ٣) سقط من: ص ١٦، ص ٢٧.

(٣) أخرجه الطحاوى فى شرح المعانى ٣٠٦/٤ من طريق ابن وهب به.

(٤ - ٥) فى الأصل: «فسألتمونا حكيمها»، وفى م: «فكانت وفاتها».

(٥ - ٦) فى ص ١٧: «القول فى هذا الحديث فى باب محمد بن المنكدر وغيره».

(٦) بعده فى ص ١٧، م: «فلا وجه لإعادة ذلك ههنا والحمد لله».

١٧٢١ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رِبْعَةَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ ، فَلَمَّا جَاءَ سَرَعَ بَلَّغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ » . فَرَجَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ سَرَعٍ .

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رِبْعَةَ<sup>(١)</sup> ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ التَّمِيمِ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ ، فَلَمَّا جَاءَ سَرَعَ بَلَّغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ » . فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَرَعٍ<sup>(٢)</sup> .

القبس .....

(١) قَالَ أَبُو عَمْرٍ : « وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ رِبْعَةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ رِبْعَةَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ رِفِيدَةَ بْنِ عِزْرِ بْنِ وَائِلِ بْنِ قَاسِطٍ بْنِ هَنْبٍ بْنِ أَفْصَى بْنِ دَعْمَى ابْنِ جَدِيلَةَ بْنِ أَسَدٍ بْنِ رِبْعَةَ بْنِ نَزَارٍ . أَدْرَكَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَالْخُلَفَاءُ ، وَحَفِظَ عَنْهُمْ ، وَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ ، وَحَفِظَ عَنْهُ أَيْضًا خَيْرًا وَاحِدًا ، وَهُوَ مَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسَدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَمْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ ، عَنْ اللَّيْثِ ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ : دَعَتْنِي أُمِّي وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَنَا ، فَأَتَيْتُ ، فَقَالَتْ : تَعَالِ أُعْطِيكَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا أَرَدْتُ أَنْ تَعْطِيَهُ ؟ » قَالَتْ : تَمَرًا . قَالَ : « لَوْ لَمْ تَفْعَلِي ، كُتِبَتْ عَلَيْكَ كَذِبَةٌ » . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا فِي « الصَّحَابَةِ » وَذَكَرْنَا أَبَاهُ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ . التَّارِيخُ الْكَبِيرُ ١١/٥ ، وَالِاسْتِيعَابُ ٢/٧٩٠ ، ٣/٩٣٠ .

(٢) لِلْمَوْطَأِ بِرَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ بَكْرٍ (١٧/٥ - مَخْطُوطٌ) ، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (١٨٦٩) . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣/٢١٤ (١٦٨٢) ، وَابْنُ خَالٍ (٥٧٣٠ ، ٦٩٧٣) ، وَمُسْلِمٌ (٢٢١٩/١٠٠) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ (٧٥٢١) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

سَرْعُ : موضِعٌ بطريقِ الشَّامِ ، قيل : إِنَّهُ وادِي تَبُوكَ . وقيل : بِقُرْبِ تَبُوكَ .

وقوله في هذا الحديث وغيره : إِنَّ عَمَرَ بَلَغَهُ إِذْ بَلَغَ سَرْعٌ متوجِّهاً إلى الشَّامِ ، أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ . فَإِنَّ الْمَعْنَى عِنْدَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ وَقَعَ بِدِمَشْقَ ، وَكَانَتْ أُمُّ الشَّامِ ، وَإِلَيْهَا كَانَ مَقْصِدُهُ .

وَرُويَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ عَمَرَ : لَبِيتُ بُرْثَبَةَ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَشْرَةِ آيَاتٍ بِالشَّامِ<sup>(١)</sup> . فَقَالَ : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عَمْرٌ جِئَنَ وَقَعَ الْوَبَاءُ بِالشَّامِ .

وَقَدْ رُويَ عَنْ عَمَرَ : لِأَنِّي أَعْمَلُ عَشْرَ خَطَايَا بُرْثَبَةَ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْمَلَ وَاحِدَةً بِمَكَّةَ<sup>(٢)</sup> . وَرُثَبَةُ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الطَّائِفِ .

ذَكَرَ أَهْلُ السِّيَرِ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ ، وَاسْتَخْلَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ، وَذَلِكَ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ ، فَلَمَّا بَلَغَ سَرْعٌ ، أَتَاهُ الْخَبَرُ عَنْ الطَّاعُونَ ، فَانْصَرَفَ مِنْ سَرْعٍ<sup>(٣)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : الْوَبَاءُ الطَّاعُونُ ، وَهُوَ مَوْتُ نَازِلٌ شَامِلٌ<sup>(٤)</sup> ، لَا يَحِلُّ

(١) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٧٢٣) .

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٨٧١ ، ٨٨٧٢) ، وَالْفَاكِهِ (١٤٩٦) .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ ص ٥٦٧ ، ٥٦٨ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ص ٤ .



لأحد أن يَفْرُ من أرضٍ نَزَلَ فيها إذا كان من ساكنيها ، ولا أن يُقَدَّم عليه إذا التمسيد كان خارجاً عن الأرض التي نَزَلَ بها ، إيماناً بالقَدَرِ ، ودَفْعاً لِمَلَامَةِ النَّفْسِ .

رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « فَنَاءُ أُمَّتِي بِالطُّغْنِ وَالطُّاعُونِ » . قَالَتْ : الطُّغْنُ قَدْ عَرَفْنَاهُ ، فَمَا الطُّاعُونُ ؟ قَالَ : « غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ تَخْرُجُ فِي الْمَرَاقِ وَالْآبَاطِ » . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْخَبَرَ فِي بَابِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ <sup>(١)</sup> . وَرَوَيْنَا أَنَّ زِيَادًا كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ : إِنِّي قَدْ ضَبَطْتُ الْعِرَاقَ بِيَمِينِي ، وَشِمَالِي فَارِغَةً . فَأَخْبِرَ بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، فَقَالَ : مُرُّوا الْعَجَائِزَ يَدْعُوْنَ اللَّهَ عَلَيْهِ . ففَعَلْنَ ، فَخَرَجَ بِأَصْبَعِهِ طَاعُونَ ، فَمَاتَ مِنْهُ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَغَيْرِهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْفَارُّ مِنَ الطُّاعُونِ كَالْفَارِّ مِنَ الزَّحْفِ ، وَالصَّابِرُ فِيهِ كَالصَّابِرِ فِي الزَّحْفِ » <sup>(٣)</sup> . وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ نَدِمَ عَلَى انْتِصِرَافِهِ مِنْ سَرْعٍ ، عَلَى أَنَّهُ انْتَصَرَفَ عَنْهُ اتِّبَاعًا لِلشُّنَّةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَوْفٍ ؛ خَوْفًا أَنْ يَكُونَ فَارًّا مِنَ الْقَدَرِ .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، حَدَّثَنَا دُحَيْمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ رُوَيْمٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ <sup>(٤)</sup> ، قَالَ : جِئْتُ عُمَرَ

(١) تقدم تخريجه في ١٠/٨ .

(٢) ينظر تاريخ ابن جرير ٢٨٨/٥ ، ٢٨٩ ، وتاريخ دمشق ٢٠٣/١٩ .

(٣) أخرجه أحمد ٣٦٥/٢٢ ، ١٠٦/٢٣ (١٤٤٧٨ ، ١٤٧٩٣) ، وعبد بن حميد (١١١٦) .

(٤) في ص ٤ : « عمرو » . وينظر تهذيب الكمال ٣٣٢/١٥ .

التشهد حين قَدِمَ مِنَ الشَّامِ ، فوجدته نائماً في خِبايئه<sup>(١)</sup> ، فقعدتُ ، فسمِعته حين يُثَوِّرُ مِنْ نَوْمِهِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي رُجُوعِي مِنْ سَرَعٍ . قال عروة : فبلغنا أنه كتب إلى عامله بالشَّامِ : إذا سمِعتَ بالطاعونِ قد وَقَعَ عندكم ، فاكثُبْ إليَّ حتى أُخْرِجَ .

قال : وحَدَّثنا ضمرَةُ ، عن ابنِ شَوْذِبٍ ، عن أبي التَّيَّاحِ يَزِيدَ بنِ حُمَيْدٍ الضُّبَيْعِيِّ ، قال : قلتُ لمَطَرِ بْنِ الشُّخَيْرِ : ما تقولُ رَحِمَكَ اللَّهُ في الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ ؟ قال : هو الْقَدَرُ تَخَافُونَهُ ، وليس منه بُدٌّ .

حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، حَدَّثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْرُورٍ ، حَدَّثنا عيسى بْنُ مَسْكِينٍ ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَجَرَ ، وَأَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَاكِرٍ ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، حَدَّثنا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ ، حَدَّثنا عمرو بْنُ ثَوْرٍ ، قالَا : حَدَّثنا الْفَرِيَّائِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْشَفَ ، قال : حَدَّثنا سَفِيَّانُ ، عن ميسرة ، عن المنهالِ بْنِ عمرو ، عن سعيدِ بْنِ جَبْرِ ، عن ابنِ عباسٍ في قوله : ﴿وَأَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣] . قال : كانوا أربعة آلاف ، خَرَجُوا فِرَارًا مِنَ الطَّاعُونِ ، فماتوا ، فدعا الله نبيَّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ يُخَيِّبَهُمْ حَتَّى يَعْبُدُوهُ ، فَأَخَيَّاهُمُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup> .

قال الْفَرِيَّائِيُّ : وحَدَّثنا ورقاءُ ، عن ابنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عن عمرو بن دينارٍ

(١) في ص ٤ : « خباياه له » .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤/ ٤١٤ ، والحاكم ٢/ ٢٨١ ، والضياء في المختارة (٤٠٥) من طريق سفيان ٤٠ .

في هذه الآية ، قال : وَقَعَ الطَّاعُونَ فِي قَرِيَّتِهِمْ ، فَخَرَجَ أَنَاسٌ وَبَقِيَ أَنَاسٌ ، التمهيد  
وَمَنْ خَرَجَ أَكْثَرُ مِمَّنْ بَقِيَ . قال : فَتَجَا الَّذِينَ خَرَجُوا ، وَهَلَكَ الَّذِينَ أَقَامُوا ،  
فَلَمَّا كَانَتِ الثَّانِيَةُ ، خَرَجُوا بِأَجْمَعِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ، فَأَمَاتَهُمُ اللَّهُ وَدَوَّابُهُمْ ثُمَّ  
أَحْيَاهُمْ ، فَرَجَعُوا إِلَى بِلَدِهِمْ وَقَدْ تَوَالَّدَتْ ذُرِّيَّتُهُمْ <sup>(١)</sup> .

ذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ ، عَنِ الْأَصْمَعِيِّ ، قَالَ : هَرَبَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ مِنَ  
الطَّاعُونَ ، فَزَكِبَ حِمَارًا لَهُ وَمَضَى بِأَهْلِهِ نَحْوَ سَقَوَانَ <sup>(٢)</sup> ، فَسَمِعَ حَادِيًا  
يَخْذُو خَلْفَهُ <sup>(٣)</sup> :

لَنْ يُسَبِّقَ اللَّهُ عَلَى حِمَارٍ

وَلَا عَلَى ذِي مَيْعَةٍ طَيَّارٍ <sup>(٤)</sup>

أَوْ يَأْتِي الْحَتَفَ عَلَى مِقْدَارٍ

قَدْ يُصْبِحُ اللَّهُ أَمَامَ السَّارِي

وَذَكَرَ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي «الْمَعَارِفِ» <sup>(٥)</sup> أَنَّ ذَلِكَ النَّبِيُّ حَزَقِيلُ بْنُ بُوْذَى .

(١) تفسير مجاهد ص ٢٤٠ من طريق ورقاء به ، وأخرجه ابن جرير في تفسيره ٤/٤٢١ ،  
٤٢٢ من طريق ابن أبي نجيح به .

(٢) سَقَوَانَ : ماءٌ على قدر مرحلة من باب المريد بالبصرة . معجم البلدان ٣/٩٨ ، ٩٩ .

(٣) الرجز في الحيوان ٣/٤٦١ ، والبيان والتبيين ٢/٢٧٨ ، وتأويل مختلف الحديث ص ١٠٤ ،  
وعيون الأخبار ١/٤٤ ، ونفع الطيب ٥/٢٩٨ .

(٤) في المصادر سوى نفع الطيب : «مطار» . وطَّارٌ ومُطَارٌ ؛ أى : حديد الفؤاد ماضٍ . ينظر  
القاموس المحيط ( ط ي ر ) .

(٥) المعارف ص ٥١ .

الشهيد وقال المدائني : يُقال : إنه قلما فرَّ أحدٌ من الطَّاعونِ فسلِمَ من الموت .

قال أبو عمرو : لم يُلغنى أن أحداً من حملة العلم فرَّ من الطَّاعونِ ، إلا ما ذكر المدائني أن علي بن زيد بن جعدان هرب من الطَّاعونِ إلى السَّيَّالَةِ<sup>(١)</sup> ، فكان يُجمِّعُ كلَّ جُمُعَةٍ ويرجعُ ، فكان إذا جمَّعَ صاحوا به : فرَّ من الطَّاعونِ . فطعنَ فماتَ بالسَّيَّالَةِ . قال : وهرب عمرو بن عبَّيد ورباط بن محمد بن رباط إلى الرهاطية<sup>(٢)</sup> ، فقال إبراهيم بن علي الفقيمي<sup>(٣)</sup> :

ولما اشتَغَرَ الموتُ كلَّ مُكذِّبٍ صَبَرْتُ ولم يَصْبِرْ رِبَاطٌ ولا عَمْرُو  
أخبرنا خلف بن القاسم ، قال حدَّثنا الحسن بن رشيقي ، قال : حدَّثنا  
يَمُوتُ بنُ المَزْرُوعِ ، قال : حدَّثنا الرِّياشي ، قال : حدَّثنا الأصمعي ، قال :  
لما وقعَ الطَّاعونُ الجارِفُ بالبصرةَ فَنَى أهلُها ، وامتنَعَ الناسُ من دَفْنِ  
موتاهم ، فدَخَلَتِ السَّبَّاعُ البصرةَ على رِيحِ الموتى ، وَخَلَّتْ سِكَّةً بَنَى جَرِيرٌ  
مِنَ الناسِ ، فلم يُنْقِ اللهَ فيها سِوَى جاريةٍ ، فَسَمِعَتْ صوتَ الذُّئْبِ في  
سِكَّتِهِمْ لَيْلاً ، فَأَنْشَأَتْ تقولُ :

ألا أَيُّها الذُّئْبُ المُنَادِي بِشُخْرَةٍ إلى أنْبِغِكَ الذي قد بَدَأَ لِيَا

(١) السَّيَّالَةُ : أرض يطؤها طريق الحاج ، وقيل : هي أول مرحلة لأهل المدينة إذا أرادوا مكة .  
معجم البلدان ٢٠٨ / ٣ .

(٢) الرهاطية : ماء في الطريق إلى البصرة من جزيرة العرب . ينظر بلاد العرب ص ٣١٩ .

(٣) في النسخ : « القعني » . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تفسير القرطبي ٢٣٥ / ٣ .  
والبيت في التحاوي والمراثي للمبرد ص ٢١٣ .

بَدَا لِي أَنِّي قَدْ تُعِيْتُ وَأَنْتِي<sup>(١)</sup> بَقِيَّةُ قَوْمٍ وَرَثُونِي الْجَوَاكِيزَا التَّمِيْدِ  
وَأَنْتِي بِلَا شَكٍّ سَأَتُبْعُ مَنْ مَضَى وَيَتَّبِعُنِي مِنْ بَعْدُ مَنْ كَانَ تَالِيَا  
وَذَكَرَ الْمَدَائِنِي ، قَالَ : وَقَعَ الطَّاعُونَ بِمَصْرَ فِي وَلَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ  
مَرْوَانَ إِثْمَا ، فَخَرَجَ هَارِثًا مِنْهُ ، فَنَزَلَ قَرْيَةً مِنْ قُرَى الصَّعِيدِ يُقَالُ لَهَا :  
شُكْرُ . فَقَدِمَ عَلَيْهِ حِينَ نَزَلَهَا رَسُولٌ لِعَبْدِ الْمَلِكِ ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ : مَا  
اسْمُكَ ؟ قَالَ : طَالِبُ بْنُ مُذْرِكٍ . فَقَالَ : أَوْه ، مَا أَزَانِي رَاجِعًا إِلَى الْفُسْطَاطِ  
أَبَدًا ! فَمَاتَ فِي تِلْكَ الْقَرْيَةِ .

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٢)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ<sup>(٣)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
هَشَامُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ أَبِي رُوَيْمٍ<sup>(٤)</sup> ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، قَالَ : جِئْتُ عَمَرَ حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ ، فَوَجَدْتُهُ قَائِلًا فِي  
خِجَابِهِ ، فَانْتَظَرْتُهُ فِي فَيءِ الْخِجَابِ ، فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَصَوَّرَ مِنْ نَوْمِهِ وَهُوَ يَقُولُ :  
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي رُجُوعِي مِنْ سَوْعَ . يَعْنِي حِينَ رَجَعَ مِنْ أَجْلِ الْوَبَاءِ .

قَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْخَبَرُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ<sup>(٥)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْآثَارَ الْمَرْفُوعَةَ  
فِي الطَّاعُونَ فِي بَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا<sup>(٦)</sup> . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) فِي م : « أَنْتِي » .

(٢) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤١/١٣ ، ٤٢ ، وَتَقْدِمُ ص ٥٦٨ .

(٣) فِي ص ٤ : « بِسَر » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٥٢٠/٢٤ .

(٤) فِي م : « رُوَيْح » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٨/٢٠ .

(٥) تَقْدِمُ ص ٥٩٧ ، ٥٩٨ .

(٦) يَنْظُرُ مَا تَقْدِمُ ص ٥٧٦ - ٥٩٠ .

وهذا الحديثُ أُبينُ من أن يَحْتَاجَ إلى شرح وتفسير . وفيه قبولُ خَيْرِ الْوَاحِدِ .  
وفيه أيضًا روايةُ الْكَبِيرِ عَمَّنْ دُونَهُ فِي الْعِلْمِ وَالْمَنْزِلَةِ إِذَا كَانَ ثِقَةً .

وفيه أَنَّهُ قَدْ يَذْهَبُ عَنِ الْعَالَمِ الْخَبِيرِ مَا يُوجَدُ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِمَّنْ لَيْسَ  
مِثْلَهُ ، وَكَانَ عَمْرٌ رَجَمَهُ اللَّهُ مِنَ الْعِلْمِ بِمَوْضِعٍ لَا يُؤَاوِزِيهِ أَحَدٌ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
مَسْعُودٍ : لَوْ وُضِعَ عِلْمُ عَمْرٍ فِي كِفَّةٍ وَعِلْمُ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي كِفَّةٍ ، رَجَحَ عِلْمُ  
عَمْرٍ <sup>(١)</sup> . وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى أَنَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ فَسُقِيَ بِهَا لَبَنًا ، فَنَاقَلَ  
فَضْلَهُ عَمْرٌ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا أَوْلَيْتَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « الْعِلْمُ » <sup>(٢)</sup> . وَأَخْبَارُهُ  
فِي الْفِقْهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى ، وَقَدْ جَلَسْنَا <sup>(٣)</sup> الْكَثِيرَ مِنْهَا فِي « كِتَابِنَا فِي »  
« الصَّحَابَةِ » <sup>(٥)</sup> .

وفيه أيضًا أَنَّ الْحُجَّةَ لَا زِمَةَ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ ، وَأَنَّ الْمَرْءَ يَجِبُ عَلَيْهِ  
الْإِنْقِيَادُ لِلسُّنَّةِ إِذَا ثَبَّتَتْ عِنْدَهُ ، مِنْ نَقْلِ الْكَافَّةِ كَانَتْ أَوْ مِنْ نَقْلِ الْآحَادِ  
الْعُدُولِ . وَفِيهِ شُرْعَةٌ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْإِنْقِيَادِ لِلْعِلْمِ وَالِاسْتِغْمَالِ لَهُ . وَبِاللَّهِ  
التَّوْفِيقُ .

(١) أخرجه ابن سعد ٢/٣٣٦ ، والحاكم ٣/٨٦ .

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٠٦ ، ٧٠٠٧) ، وابن أبي عاصم في السنة (١٢٥٥) من حديث عبد الله بن عمر .

(٣ - ٣) في ص ٤ : « تحكى وقد حكينا » .

(٤ - ٤) في م : « كتاب » .

(٥) الاستيعاب ٣/١١٤٤ - ١١٥٩ .

الموطأ ١٧٢٢ - مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب إنما رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف.

مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب إنما التمهيد رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف<sup>(١)</sup>.

قال أبو عمر: معنى حديث عبد الرحمن بن عوف في الطاعون، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه». فرجع عمر بن الخطاب من سرغ.

وقد ذكرنا هذا الحديث بتمامه فيما تقدم من كتابنا هذا، وذلك في حديث<sup>(٢)</sup> ابن شهاب، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة<sup>(٣)</sup>، وذكرنا ما فيه من المعاني في حديث ابن شهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن<sup>(٤)</sup>. ورواية سالم لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف، أو عن عمر بن الخطاب، لا تُصِلُّ، والحديث ثابت مُتَّصِلٌ<sup>(٥)</sup> من حديث مالك وغيره، وسيأتي في موضعه<sup>(٦)</sup> من كتابنا هذا إن شاء الله<sup>(٧)</sup>.

القيس .....

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٥/١٧ ظ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٧٠). وأخرجه

البخاري (٦٩٧٣)، ومسلم (١٠٠/٢٢١٩) من طريق مالك به.

(٢) في م: «باب».

(٣) تقدم في الموطأ (١٧٢١).

(٤) ينظر ما تقدم ص ٥٦٧ - ٥٧٦.

(٥) بعده في م: «صحيح من وجوه».

(٦) في ي، م: «موضع».

(٧) ينظر ما تقدم في الموطأ (١٧١٩) ص ٥٦٣ - ٥٦٥.

التصحيح وهكذا روى هذا الحديث جماعة الثرواة عن مالك، كما ذكرنا، عن ابن شهاب، عن سالم بهذا اللفظ، إلا يشر بن عمر، فإنه قال فيه: عن مالك، عن ابن شهاب، أن سالم بن عبد الله وعبد الله بن عامر بن ربيعة أخبراه، أن عمر بن الخطاب حين خرج إلى الشام إنما رجع بالناس من سرع عن حديث عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به في أرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»<sup>(١)</sup>. فجمع يشر عن مالك الحديثين جميعاً ورفعهما، وليس حديث سالم مضرباً بما وقع في شيء من «الموطأ». وقد رواه يونس بن يزيد<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن إسحاق<sup>(٣)</sup>، عن ابن شهاب، عن سالم وعبد الله بن عامر جميعاً، أن عمر بن الخطاب إنما رجع بالناس من سرع عن حديث عبد الرحمن بن عوف. هكذا قالوا، لم يذكره مرفوعاً، ولا ساقاً له متناً، على نحو ما قال<sup>(٤)</sup> مالك في حديث سالم هذا سواء.

وقد وهم في هذا الحديث أيضاً ابن أبي ذئب، فرواه عن ابن شهاب، عن

(١) ذكره الدارقطني في الملل ٢٥٥/٤، وأخرجه في غرائب مالك - كما في فتح الباري ١٨٦/١٠.

(٢) أخرجه أبو نعيم في المعرفة عقب الحديث (٤٩٣)، والبيهقي ٢١٨/٧ من طريق يونس به، وزاد البيهقي: «عبد الله بن عمر».

(٣) ذكره الدارقطني في الملل ٢٥٦/٤ عن ابن إسحاق به.

(٤) (٤ - ٤) في ر، ن: «في حديث مالك».



سالم ، عن <sup>(١)</sup> عبد الله بن ربيعة <sup>(٢)</sup> . و <sup>(٣)</sup> لم يُتابع عليه ، وإنما هو عن ابن شهاب ، التمهيد  
عن سالم وعبد الله بن عامر جميعاً ، <sup>(٤)</sup> لا أن <sup>(٥)</sup> سالمًا رواه عن عبد الله بن عامر بن  
ربيعة ، وقول ابن أبي ذئب ذلك وهم وعَلَطَ ، إن صحَّ ذلك عن ابن أبي ذئب .  
وقد جوَّد مالك لفظ حديثي ابن شهاب جميعاً ؛ عن سالم وعن عبد الله بن  
عامر .

وعن <sup>(٦)</sup> ابن شهاب في الطَّاعونِ أحاديثٌ ؛ منها حديثه عن سالم هذا ،  
وحديثه عن <sup>(٧)</sup> عبد الله بن عامر بن ربيعة ، على ما ذكرناه عنه فيما مضى من  
كتابنا هذا <sup>(٨)</sup> ، وحديثه عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ، وقد جاء في موضعه  
من كتابنا هذا ؛ لأنه من رواية مالك عنه أيضًا <sup>(٩)</sup> ، ومنها حديثه عن عامر بن  
سعيد ، عن أسامة بن زيد <sup>(١٠)</sup> ، وليس هذا عند مالك عن ابن شهاب ، وهو عنده  
عن محمد بن المنكدر وأبي الثَّضَرِ <sup>(١١)</sup> ، وهذه كلها أحاديثٌ مُتَّصِلَةٌ صِحَاحٌ

- (١) في النسخ ، ومعجم الطبراني : « بن » . والمثلث موافق لبقية مصادر التخريج .
- (٢) أخرجه أحمد ٢١١/٣ (١٦٧٨) ، والطبراني (٢٦٧) ، وأبو نعيم في المعرفة (٤٩٣) من طريق ابن  
أبي ذئب به .
- (٣) سقط من : م .
- (٤ - ٥) في النسخ : « لأن » . والصواب ما أثبتناه .
- (٥) في م : « عند » .
- (٦ - ٧) سقط من : م ، م .
- (٧) تقدم في الموطأ (١٧٢١) .
- (٨) تقدم في الموطأ (١٧١٩) .
- (٩) تقدم تخريجه ص ٥٧٩ .
- (١٠) تقدم في الموطأ (١٧٢٠) .

الموطأ ١٧٢٣ - مالك ، أنه قال : بلغني أن عمر بن الخطاب قال : لبيث  
برُكبة أحب إلي من عشرة أبيات بالشام .

قال مالك : يُريدُ لِطولِ الأعمارِ والبقاءِ ، ولشدّةِ الوباءِ بالشامِ .

التمهيد ثابتة . والحمد لله .

الاستدكار مالك ، أنه قال : بلغني أن عمر بن الخطاب قال : لبيث برُكبة أحب إلي من  
عشرة أبيات بالشام<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : <sup>(٢)</sup> قال مالك : يريدُ لِطولِ الأعمارِ والبقاءِ ولشدّةِ الوباءِ  
بالشامِ . وهذا الكلامُ في « الموطأ » عندَ بعضِ رواته ، ومعناه عندي ، أن الشامَ  
كثيرةُ الأمراضِ والوباءِ والأسقامِ ، وأن رُكبةَ أرضِ مَصْحَة ، طيبةُ الهواءِ ، قليلةُ  
الأمراضِ والوباءِ ؛ <sup>(٣)</sup> لا أن <sup>(٤)</sup> الأرضُ تنقُصُ من العُمُرِ ، أو تزيدُ في البقاءِ ، أو  
تؤخِّرُ الأجلَ .

وقال ابنُ وضاح : رُكبةٌ موضعٌ بينَ الطائفِ ومكةَ في طريقِ العراقِ . وقال  
غيره : رُكبةٌ وادٍ من أوديةِ الطائفِ .

وقد روى عن عمر أنه قال : لأن أعملَ عشرَ خطايا برُكبةٍ أحبُّ إلي من أن

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/وط - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٧١) .

(٢ - ٢) ليس في الأصل .

(٣ - ٣) في م : « لأن » .

(٤) في الأصل ، م : « الأمراض » .

## النهي عن القول بالقدر

الاستدكار

أعمل واحدة بمكة<sup>(١)</sup>.

وهذا يدل على فضل مكة ، وعلى أن الحسنات تُضاعف فيها والسيئات .  
وقد رأى بعض العلماء الزيادة في دية الأنفس والجراح في البلد الحرام  
والشهر الحرام ، ورأوا ألا يقتض ممن جنى<sup>(٢)</sup> جناية أو أصاب حداً ولحق بالحرم  
حتى يخرج من الحرم .

وأجمعوا أن من قتل في الحرم<sup>(٣)</sup> قتل في الحرم<sup>(٤)</sup> ، وكذلك من أتى حداً<sup>(٥)</sup> في  
الحرم<sup>(٦)</sup> أقيم عليه في الحرم ، وقال الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَامِ  
يُظْلِمِ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ [الحج : ٢٥] . قيل : الحرم . وقيل : المسجد  
الحرام .

التمهيد

القبس

## باب النهي عن القول بالقدر

هذا باب قد بيّناه في كُتُب الأصول على قدر ، وأشرفنا فيه الخلق على مراتب  
النظر ، ولكننا لأجل اهتتال مالك به ، وحق له ذلك ، نُشيرُ نحن إلى شيء منه ،  
فنقول : أما ترجمته بالنهي عن القول بالقدر فغريبة ؛ لأن النبي ﷺ قال في الحديث

(١) تقدم تخريجه ص ٥٩٦ .

(٢) بعده في ح ، و : « به » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤ - ٤) ليس في : الأصل ، م .

القبس الصحيح : «وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ ، خَيْرٌ وَشَرُّهُ ، حُلُوهُ وَثَرُّهُ»<sup>(١)</sup> . فكيف يصحح أن ينتهي عن قول هو مخصص الإيمان ، ولكنه إنما يؤوب بالنهي ؛ لأن الصحابة كانت تتعافيه ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِمْ<sup>(٢)</sup> فِي ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ؛ فَنَفَى «صَحِيحَ مُسْلِمٍ» : جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ مُخَاصِمُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَدْرِ ، فَتَرَلَّتْ : «يَوْمَ يُسْتَحْبَوْنَ فِي النَّارِ»<sup>(٤)</sup> [القدر : ٤٤٨] . وَلِمَا<sup>(٥)</sup> يُرْوَى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَقَدْ رَوَى فِي الْأَمْرِ : «إِذَا ذَكَرَ الْقَدْرُ فَأَمْسِكُوا»<sup>(٦)</sup> . وَ<sup>(٧)</sup> رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدْرِ ، فَاخْتَمَرُوا وَجْهَهُ وَقَالَ : «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا»<sup>(٨)</sup> . «وَذَكَرَ بَلَقَى<sup>(٩)</sup> الْحَدِيثَ . وَوَجَّهَ كَرَاهِيَةَ الْكَلَامِ فِي الْقَدْرِ ، أَنَّ الْخَوْضَ لَا يَمُوتُ فِيهِ إِلَى بَيَانٍ ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ<sup>(١٠)</sup> إِذَا تَعَرَّضَ لِبَيَانِهِ فَسَدَ وَخَرَجَ عَنْ حُلُوِّهِ ، إِذَا الْمَفْعُولُ لَا يَفْعَلُ وَالْمَوْجُودُ لَا يُوجَدُ ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَى أَصْحَابَهُ حِينَ سَأَلُوهُ أَوَّلَ دُفْعَةٍ عَنْهُ ، فَقَالُوا لَهُ : هَذَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ ؛ «أَمَرَ مُشْتَانَفٌ ، أَمْ<sup>(١١)</sup> قَدْ قُرِغَ مِنْهُ ؟ فَقَالَ : «اعْمَلُوا ، فَكُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خَلَقَ اللَّهُ»<sup>(١٢)</sup> الْحَدِيثَ . فَبَعْدَ أَنْ اشْتَرَفَى الْقَوْلَ فِيهِ

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٦٤٨) بإسناده ، والبيهقي في الشعب (١٨٠) ، وأصله عند مسلم (٨) .

(٢ - ٣) في م : انتهى إليهم فيه والله أعلم .

(٣ - ٣) ليس في : د .

(٤) مسلم (٢٦٥٦) .

(٥ - ٥) سقط من : م .

(٦) سيأتي تخريجه ص ٦٣٨ .

(٧) أحمد ١٠/١١ (٦٦٦٨) ، والترمذي (٢١٢٣) .

(٨ - ٨) في د : «وذكروا في » .

(٩) في م : «النبي ﷺ» .

(١٠ - ١٠) سقط من : ج .

(١٢) سيأتي تخريجه ص ٦٢٤ - ٦٢٦ .

١٧٢٤ - مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن الموطأ  
 رسول الله ﷺ قال : «تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ، قَالَ لَهُ  
 مُوسَى : أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أُغْوِيَتِ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ ؟ فَقَالَ لَهُ  
 آدَمُ : أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ  
 بِرِسَالَتِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : أَتَلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ  
 أُخْلَقَ ؟» .

مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ التمهيد  
 قال : «تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى ، فَحَاجَّ آدَمُ مُوسَى ، قَالَ لَهُ مُوسَى : أَنْتَ آدَمُ الَّذِي  
 أُغْوِيَتِ النَّاسَ ، وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ ؟ قَالَ لَهُ آدَمُ : أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ  
 عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ :  
 أَتَلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ ؟» <sup>(١)</sup> .

والبيان ، لا يَتَقَيَّ إِلَّا الْاِعْتِرَاضُ الْمَشْكُوكُ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿لَا يَسْتَكِلُ عَمَّا الْقَبَسِ  
 يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء : ٣٢] .

حديث : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : «تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى» . الْخَبَرُ إِلَى آخِرِهِ . وَقَدْ تَكَلَّفْنَا فِي  
 «الصَّحِيحِ» عَلَيْهِ وَفِي «الْمَشْكُوكِينَ» بِمَا يَنْبَغِي لَهُ ، وَفِي قَوْلِ آدَمَ : «أَتَلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدْ  
 قُدِّرَ عَلَيَّ ؟» . لَيْسَ مَا سَبَقَ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ يَرْفَعُ الْمَلَامَةَ عَنِ الْبَشَرِ ، لَكِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ  
 ذَلِكَ : أَتَلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدْ قُدِّرَ اللَّهُ عَلَيَّ وَتَبَيَّنَ مِنْهُ . وَالْعَاصِي التَّائِبُ لَا يَلَامُ .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٧٢) . وأخرجه ابن وهب في القدر (٧) ، ومسلم (١٤/٢٦٥٢) ،  
 والفرغاني في القدر (١٩٠ ، ١٩١) ، والآجزي في الشريعة (٣٥٥) من طريق مالك به .

التمهيد إلى هلهنا انتهى حديث مالك عند جميع روايته لهذا الحديث ، وزاد فيه ابن عيينة ، عن أبي الزناد يسناده : « قبل أن أخلق بأربعين سنة »<sup>(١)</sup> . وكذلك قال طاوس ، عن أبي هريرة .

حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد<sup>(٢)</sup> بن عمر ، قال : حدثنا علي بن حرب ، قال : حدثنا سفيان ، عن عمرو ، عن طاوس ، سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « حاج آدم موسى ، فقال موسى : يا آدم ، أنت أبونا ، أخرجتنا من الجنة . قال آدم : يا موسى ، أنت الذي اصطفاك الله بكلامه ، وخط لك التوراة بيده ، أتلو مني على أمر قدّره علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة ؟ »<sup>(٣)</sup> .

وهذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد ، لا يختلفون في ثبوته ، رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين ، وزوى من وجوه عن النبي ﷺ من رواية الثقات الأئمة الأثبات .

حدثنا أحمد بن فتح بن عبد الله ، قال : حدثنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا أبو محمد عبد الله بن سليم<sup>(٤)</sup> المقدسي ، قال : حدثنا

(١) أخرجه الحميدى (١١٦) ، والبخارى (٦٦١٤) ، وابن خزيمة فى التوحيد (٥٩) من طريق ابن عيينة به .

(٢) فى ص ١٦ : « أحمد » . وينظر تهذيب الكمال ٣٦١/٢٠ .

(٣) أخرجه الحميدى (١١١٥) ، وأحمد ٣٤٣/١٢ (٧٣٨٧) ، والبخارى (٦٦١٤) ، ومسلم (٢٦٥٢) ، وأبو داود (٤٧٠١) ، وابن ماجه (٨٠) من طريق سفيان بن عيينة به .

(٤) فى ص ١٦ : « مسلم » . وينظر سير أعلام النبلاء ٣٠٦/٤ .

عبدُ الرحمن بنُ إبراهيم ، قال : حَدَّثَنَا الوليدُ بنُ مسلمٍ ، قال : حَدَّثَنَا الأوزاعيُّ ، التمهيد  
قال : حَدَّثَنِي يحيى بنُ أبي كثيرٍ ، قال : حَدَّثَنِي أبو سلمةٌ ، عن أبي هريرةَ ، قال :  
قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَقِيَ آدَمُ موسى ، فقال له موسى : أنت أبو الناسِ الذي  
أَغْوَيْتَهُمْ ، وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ . فقال له آدَمُ : أنت موسى الذي كُلَّمَا كَلَّمَكَ اللهُ  
وَاصْطَفَاكَ بِرِسَالَتِهِ ، فَكَيْفَ تَلُومُنِي عَلَى عَمَلٍ كَتَبَ اللهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ  
أُخْلَقَ <sup>(١)</sup> ؟ » . قال : « فَحَجَّ آدَمُ موسى » <sup>(٢)</sup> .

ورواه الزهريُّ ، فاختلف أصحابُه عليه في إسناده ؛ فرواه إبراهيم بنُ  
سعيدٍ <sup>(٣)</sup> ، وشعيب بنُ أبي حمزة <sup>(٤)</sup> ، عن الزهريِّ ، عن حميد بن عبد الرحمن ،  
عن أبي هريرةَ .

ورواه عمر بنُ سعيدٍ ، عن الزهريِّ ، عن الأعرجِ ، عن أبي هريرةَ <sup>(٥)</sup> .

ورواه معمرٌ ، عن الزهريِّ ، عن أبي سلمة وسعيدٍ ، عن أبي هريرةَ .  
ومنهم من يجعلُه عن معمرٍ ، <sup>(٦)</sup> عن الزهريِّ ، عن أبي سلمة ، عن أبي

(١) بعده في ص : « بأربعين سنة » .

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٥١) من طريق الوليد بن مسلم به ، وأخرجه أحمد ٢٤٦/١٣  
(٧٨٥٦) ، والبخاري (٤٧٣٨) ، ومسلم (١٥/٢٦٥٢) من طريق يحيى بن أبي كثير به .

(٣) أخرجه أحمد ٣١/١٣ (٧٥٨٨) ، والبخاري (٣٤٠٩) ، ومسلم (١٥/٢٦٥٢) من طريق  
إبراهيم بن سعد به .

(٤) أخرجه أحمد ٣٢/١٣ (٧٥٨٩) ، والفرغاني في القدر (١٠٩) من طريق شعيب به .

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٥٣) من طريق عمر بن سعيد به .

(٦ - ٦) سقط من : ص ، م .

المسجد هريرة<sup>(١)</sup>. ومنهم مَن يرويه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>.  
وكلُّهم يرفعه، وهي كلّها صحاح؛ للقاء الزهري جماعة من أصحاب  
أبي هريرة.

وقد روي هذا الحديث عن عمر، عن النبي ﷺ مسنداً بأتم ألفاظ،  
وأحسن سياق.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا علي بن محمد، قال: حدثنا  
أحمد بن داود، قال: حدثنا شحون، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال:  
أخبرني هشام بن سعيد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال:  
قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَا رَبِّ، أَبَوْنَا آدَمَ أَخْرَجْنَا  
وَنَفْسَهُ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْجَنَّةِ. فَأَرَاهُ اللَّهُ آدَمَ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ؟ قَالَ آدَمُ: نَعَمْ. قَالَ:  
أَنْتَ الَّذِي نَفَخَ اللَّهُ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَعَلَّمَكَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا، وَأَمَرَ مَلَائِكَتَهُ  
فَسَجَدُوا لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: لِمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ<sup>(٤)</sup> مِنَ  
الْجَنَّةِ؟ قَالَ لَهُ آدَمُ: وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى. قَالَ: أَنْتَ نَبِيُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ  
الَّذِي كَلَّمَكَ اللَّهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، لَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رَسُولًا مِنْ خَلْقِهِ؟ قَالَ:

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٠٦٧)، وأحمد ٧٥/١٣ (٧٦٣٥)، وابن أبي عاصم في السطة (١٤٨)  
من طريق معمر به.

(٢) ذكره الدارقطني في العلل ٢٨٤/٧ عن الزهري به.

(٣) في ص ١٦: ونفسه.

(٤) في ص ١٦: ونفسك.



نعم . قال : أما ومجدت في كتاب الله الذي أنزل عليك أن ذلك كان في كتاب المصهد  
الله قبل أن أخلق ؟ قال : نعم . قال : أفتلو مني في شيء سبق من الله فيه القضاء  
قبل ؟<sup>(١)</sup> . قال عند ذلك رسول الله ﷺ : « فحج آدم موسى ، فحج آدم  
موسى »<sup>(٢)</sup> .

في هذا الحديث من الفقه إثبات الحجاج والمناظرة ، وإباحة ذلك ، إذا  
كان طلباً للحق وظهوره ، وقد أفرزنا لهذا المعنى باباً كاملاً أوضحناه فيه بالحجة  
والبرهان ، والبسط والبيان ، في كتابنا « كتاب العلم »<sup>(٣)</sup> ، فأعنى ذلك عن  
إعادته ههنا .

وفيه إباحة التقرير<sup>(٤)</sup> والتعريض في معنى الترويج في درج الحجاج حتى تقرو  
الحجة مقرها . وفيه دليل على أن من عليم وطالع العلوم فالحجة له الزم ، وتوجيه  
على الغفلة أعظم . وفيه إباحة مناظرة الصغير للكبير ، والأصغر للأسن ، إذا كان  
ذلك طلباً للازدیاد من العلم وتقرير الحق ، « اجتفاء له » . وفيه الأصل المجسيم

(١ - ١) سقط من : ص ، م .

والحديث عند ابن وهب في القدر (٣) - ومن طريقه أبو داود (٢٤٧٠٢) ، والدارمي في الرد على  
الجهمية ص ٧٥ ، ٧٦ ، وابن أبي عاصم في السنة (١٣٧) ، والفریابی في القدر (١١٧) ، والآجری  
في الشريعة (١٨٥ ، ٣٥٢ ، ٦٨٢) ، وابن منده في الرد على الجهمية (٣٨) ، واللالکائی في شرح  
أصول الاعتقاد (٥٥١) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٩٥٣/٢ .

(٣) في ص : « التقدیر » .

(٤ - ٤) في الأصل : « اجتفاء » .

التشهد الذى أجمع عليه أهل الحق ، وهو أن الله عز وجل قد فرغ من أعمال العباد ، فكل  
يجرى فيما قدر له وسبق فى علم الله تبارك اسمه .

وأما قوله : « أفتلومنى على أمر قد قدر على ؟ » . فهذا عندى مخصوص به  
آدم ؛ لأن ذلك إنما كان منه ومن موسى عليهما السلام بعد أن تيب على آدم ،  
وبعد أن تلقى من ربه كلمات تاب بها عليه ؛ فحش من أن يقول ذلك لموسى ؛  
لأنه قد كان تيب عليه من ذلك الذنب ، وهذا غير جائز أن يقوله اليوم أحد إذا أتى  
ما نهاه الله عنه ، ويحتج بمثل هذا فيقول : أتلومنى على أن قتلت ، أو زني ، أو  
سرق ، وذلك قد سبق فى علم الله ، وقدره على قبل أن أخلق ؟ هذا ما لا يسوغ  
لأحد أن يقوله ، وقد اجتمعت الأمة أن من أتى ما يستحق الذم عليه فلا بأس  
بذمه ، ولا حرج فى لومه ، ومن أتى ما يحمده ، فلا بأس بمدحه عليه وحمده .  
وقد حكى مالك ، عن يحيى بن سعيد معنى ما ذكرنا ، أن ذلك إنما كان من آدم  
عليه السلام بعد أن تيب عليه ، ذكره ابن وهب ، عن مالك . وهذا صحيح ؛ لأن  
روحه لم تجتمع بروح موسى ، ولم يلتقيا ، والله أعلم ، إلا بعد الوفاة ، وبعد رفع  
أرواحهما فى عليين ، فكان التقاؤهما كنجوى التقاء نبيينا ﷺ بمن لقيه فى المعراج  
من الأنبياء ، على ما جاء فى الأثر الصحيح ، وإن كان ذلك عندى لا يحتمل  
تكييفاً ، وإنما فيه التسليم ؛ لأننا لم نؤت من جنس هذا العلم إلا قليلاً .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا  
أحمد بن زهير ، قال : حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا حماد بن سلمة ،

عن عمار بن أبي عمار، قال : سمعتُ أبا هريرةَ يحدثُ عن النبي ﷺ . التمهيد

قال حمادٌ : وأخبرنا حميدٌ ، عن الحسن ، عن جندب ، عن النبي ﷺ  
قال : « لقيَ آدمُ موسى ، فحجَّ آدمُ موسى » <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : معنى « حجته » : غلبه وظهر عليه في الحجَّة . وفي ذلك دليلٌ  
على فضلٍ من أدلى عند التنازع بحجَّته .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا  
الحارث بن أبي أسامة ، قال : حدثنا يونس بن محمد ، قال : حدثنا حماد ، عن  
محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « لقيَ آدمُ  
موسى ، فقال له موسى : يا آدم ، أنت الذي خلقك الله بيده ، وأسكنك جنته ،  
وأسجد لك ملائكته ، ونفخ فيك من روحه ؛ فعلت ما فعلت ، فأخرجت ذرِّيَّتك  
من الجنة ؟ قال آدم : يا موسى ، أنت الذي اصطفاك الله برساليته وبكلامه ،  
وقربك نجيا ، وآتاك التوراة ، فبكم تجد الذنب الذي عملته مكتوبا عليّ قبل أن  
أخلق ؟ قال : بأربعين عاما <sup>(٢)</sup> . قال : فلم تلوئمني ؟ » . قال النبي ﷺ : « فحجَّ

(١) أخرجه أحمد ٥٥/١٦ (٩٩٩٠) ، والدارمي في الرد على الجهمية ص ٧٥ ، وأبو يعلى

(١٥٢٨) ، والطبراني (١٦٦٣) من طريق حماد بن سلمة به .

(٢) في الأصل ، م : « سنة » .

الموطأ ١٧٢٥ - وحدثني عن مالك، عن زيد بن أبي أنيسة، عن

التمهيد آدم موسى . يقولها ثلاثاً<sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر: هذا الحديث من أوضح<sup>(٢)</sup> ما روى عن النبي ﷺ في إثبات القدر، ودفع قول القدرية . وبالله التوفيق والعصمة .

وروى أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الحسن البصري: إن الله لا يطالب خلقه بما قضى عليهم وقدر، ولكن يطالبهم بما نهاهم عنه وأمر، فطالب نفسك من حيث يطالبك ربك، والسلام . ورؤينا أن الناس لما خاضوا في القدر بالبصرة اجتمع مسلم بن يسار ورقيع أبو العالية، فقال أحدهما لصاحبه: تعال حتى ننظر فيما خاض الناس فيه من<sup>(٣)</sup> هذا الأمر . قال: فقعدا فقرا، فاتفق رأيهما أنه يكفي المؤمن من هذا الأمر أن يعلم أنه لن يُصيبه إلا ما كتب الله له، وأنه مجزئ بعمله<sup>(٤)</sup> .

مالك، عن زيد بن أبي أنيسة<sup>(٥)</sup>، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد

القبس حديث: قال رسول الله ﷺ: «إن الله خلق آدم، فمسح ظهره

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٤٩، ١٥٠) من طريق محمد بن عمرو به .

(٢) في ص: «أصح» .

(٣) سقط من: م .

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٢٦٩) .

(٥) قال أبو عمر: «وهو زيد بن أبي أنيسة، يكنى أبا سعيد؛ اختلف في ولائه؛ فقيل: إنه مولى زيد ابن الخطاب، أو لبني عدى . وقيل: مولى لبني كلاب . وقيل غير ذلك مما يطول ذكره؛ ولم يختلف أنه مولى . وقيل: اسم أبي أنيسة زيد أيضا - والله أعلم - فهو زيد بن زيد؛ وكان زيد بن أبي أنيسة من سكان الرها من عمل الجزيرة، ومات بالرها سنة خمس وعشرين ومائة - فيما ذكر الواقدي =

عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، أنه أخبره عن مسلم بن يسار الجهني ، أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية : ( وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ) . فقال عمر بن الخطاب : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يُسألُ عنها . فقال رسولُ الله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ يَمِينَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً ، فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلَاءَ لِلْجَنَّةِ ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ . ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً ، فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلَاءَ لِلنَّارِ ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ » . فقال رجلٌ : يا رسولَ الله ، ففيمَ العملُ ؟ قال : فقال رسولُ الله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ

ابن الخطاب ، أنه أخبره عن مسلم بن يسار الجهني ، أن عمر بن الخطاب سئل التمهيد

يَمِينِهِ » . حديثٌ عظيمٌ فى القضاء والقدر ، يشهدُ له القرآن ، وكأنه تفسيرٌ للآية القيس

= والطبرى . وكان كثير الحديث ، راوية للعلم ، ثقة ، صاحب سنة . روى عنه مالك ، والثورى ، وجماعة من المجلة ، وكان الثورى يثنى عليه ، ويدعو له كثيرا بعد موته بالرحمة . وقال البخارى ، عن عمرو بن محمد الناقد ، عن عمرو بن عثمان الكلابي قال : مات زيد بن أبى أنيسة سنة أربع وعشرين ومائة وهو ابن ست وثلاثين سنة . وقيل : ولد زيد بن أبى أنيسة سنة إحدى وتسعين وتوفى سنة أربع وعشرين وقيل : سنة خمس . وقيل : سنة ست . وقيل : سنة سبع . وقيل : سنة ثمان وعشرين ومائة . وقيل : توفى وهو ابن بضع وأربعين . وقال محمد بن سعد : سمعت رجلا من أهل حران يقول : مات سنة تسع عشرة ومائة . قال أبو عمر : هو معدود فى أهل الجزيرة ، وهو رهاوى تهذيب الكمال ١٨ / ١٠ ، وسير أعلام النبلاء ٨٨ / ٦ .

الموطأ استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عملٍ من أعمال أهل الجنة ، فيدخله به الجنة ، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عملٍ من أعمال أهل النار ، فيدخله به النار .

التمهيد عن هذه الآية : (وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذُرِّيَّتَهُمْ<sup>(١)</sup> وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى) الآية . فقال عمرُ بنُ الخطاب : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يسألُ عنها فقال رسولُ الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً ، فَقَالَ : خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ ،

القبس المذكورة فيه ، عَبَّرَ بِالمَسْحِ عَنْ تَعَلُّقِ القُدْرَةِ بِظَهْرِ آدَمَ ، وَكُلُّ مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةُ الخَالِقِ يُعَبَّرُ عَنْهَا بِفِعْلِ المَخْلُوقِ مَا لَمْ يَكُنْ ذَنَاءَةً<sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ بِقَوْلِهِ عَنْ مُحْكَمِهِ وَحُكْمِيهِ فِي تَفْرِيقِ الخَلْقِ فَرِيقَيْنِ ، وَيَسِّرَ تَعَالَى ذَلِكَ الرَّجُلَ الْمُعْتَرِضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِهِ : فَيَمِمْ الْعَمَلُ ؟ لِيُتَيَّنَ ﷺ تَمَامُ الْمَسْأَلَةِ ، وَيُثَرِّزَ وَجْهَ الْحُكْمَةِ ، بِأَنْ تَيْسِيرَ الْبَارِئُ سُبْحَانَهُ لِلرَّجُلِ عَمَلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا الَّذِينَ خَلَقَهُمْ لَهَا ، وَتَيْسِيرُهُ الرَّجُلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ خَلَقَهُ لَهَا ، وَالْإِشَارَةُ بِهَذَا التَّيْسِيرِ الْمُفْتَضِي - لِمَا يَتَبَيَّنُّ مِنَ الدَّلِيلِ - إِلَى الْعَمَلِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ الْخَاتِمَةِ ، لَا إِلَى الْعَمَلِ الْمُشْتَرَسَلِ عَلَى الْأَزْمَنِ ، وَقَدْ يَتَبَيَّنُّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ<sup>(٣)</sup> » الْحَدِيثُ إِلَى آخِرِهِ .

(١) هذه قراءة نافع وأبي جعفر وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب ، وقرأ عاصم وابن كثير وحزمة والكسائي وخلف (ذريتهم) على الأفراد . النشر ٢٠٥ / ٢ .

(٢) هكذا دأب المصنف على تأويل صفات الله عز وجل ، وسبق مرارا التنبيه على ذلك ، وأن مذهب السلف إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل .

(٣) تقدم تخريجه في ١٦١/٨ - ١٦٣ .

وبعملِ أهلِ الجنةِ يعملُونَ . ثم مسح ظهره ، فاستخرج منه ذُرِّيَّةً ، فقال : خلقتُ التمهيد هؤلاء للنارِ ، ويعملِ أهلِ النارِ يعملُونَ » . فقال رجلٌ : يا رسولَ الله ، ففيمُ العملُ ؟ قال : فقال رسولُ الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَيُدْخِلْهُ بِهِ الْجَنَّةَ ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ ، فَيُدْخِلْهُ بِهِ النَّارَ » <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : هذا حديثٌ مُنْقَطِعٌ بهذا الإسناد ؛ لأنَّ مسلمَ بنَ يسارٍ هذا لم يلقَ عمرَ بنَ الخطابِ ، وبينهما في هذا الحديثِ نُعيمُ بنُ ربيعةَ ، وهو أيضًا مع هذا الإسناد لا تقومُ به حُجَّةٌ ، ومسلمُ بنُ يسارٍ هذا مجهولٌ ، قيل : إنَّه مدنيٌّ وليس بمسلمٍ بنِ يسارٍ البصريُّ .

حدثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ ، قال : حدثنا قاسمُ بنُ أصبغَ ، قال : حدثنا أحمدُ بنُ زهيرٍ ، قال : قرأتُ على يحيى بنِ معينٍ حديثَ مالكٍ هذا عن زيدِ بنِ أبي أنيسةَ ، فكتبَ بيده على مسلمٍ بنِ يسارٍ : لا يُعرفُ <sup>(٢)</sup> .

أخبرنا أبو عبدِ الله عبيدُ بنُ محمدٍ ومحمدُ بنُ عبدِ الملكِ ، قالا : حدثنا

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (٤/١٧)، و - مخطوط ، و برواية أبي مصعب (١٨٧٣) . وأخرجه أحمد ٣٩٩/١ ، ٤٠٠ (٣١١) ، وأبو داود (٤٧٠٣) ، والترمذي (٣٠٧٥) ، والنسائي في الكبرى (١١١٩٠) من طريق مالك به .

(٢) ابن أبي خيثمة في تاريخه (٤٥٧٥) .

التصديق عبد الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، وأخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قال: جميعاً: حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر، قال: حدثنا أحمد بن عبد الملك ابن واقد، قال: حدثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد - يعني ابن أبي أنيسة - عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم ابن ربيعة الأزدي<sup>(١)</sup>.

وأخبرني عبد الرحمن بن يحيى، وأحمد بن فتح، وخلف بن القاسم، قالوا: حدثنا حمزة بن محمد، حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن وهب، قال: حدثنا محمد بن سلمة، قال: حدثني أبو عبد الرحيم، قال: حدثني زيد - وهو ابن أبي أنيسة - عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم ابن يسار، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب إذ جاءه رجل، فسأله عن هذه الآية: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ). قال: فقال عمر: كنت عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فسأله عنها، فقال النبي ﷺ: «خلق الله آدم، ثم استخرج منه ذُرِّيَّةً من هو كائن منهم إلى يوم القيامة؛ فقال لطائفة منهم: هؤلاء للجنة خلقتهم. وقال لطائفة: هؤلاء للنار خلقتهم. فمن

(١) أخرجه ابن عساكر ٧١/٣٤ من طريق محمد بن سلمة به، وأخرجه البخاري في تاريخه ٩٧/٨، وأبو داود (٤٧٠٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٠١)، وابن جرير في تفسيره ٥٥٤/١٠، والطحاوي في شرح المشكل (٣٨٨٧) من طريق زيد بن أبي أنيسة به.



خَلَقَهُ اللَّهُ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُمَيِّتَهُ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ التَّوْبَةِ الْجَنَّةِ ، فَيُدْخِلُهُ بِهِ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ خَلَقَهُ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلٍ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يُمَيِّتَهُ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ ، فَيُدْخِلُهُ بِهِ النَّارَ <sup>(١)</sup> .

قال أبو عمر : زيادةٌ من زاد في هذا الحديثُ نعيمٌ بنٌ ربيعةٌ ليست حجةٌ ؛ لأنَّ الذي لم يذكره أحفظُ ، وإنما تُقبلُ الزيادةُ من الحافظِ المتقين . وجملةُ القولِ في هذا الحديثِ أنَّه حديثٌ ليس إسنادهُ بالقائم ؛ لأنَّ مسلمَ بنَ يسارٍ ونعيمَ بنَ ربيعةَ جميعاً غيرُ معروفين بِحَدِّثِ الْعِلْمِ ، ولكنَّ معنى هذا الحديثِ قد صَحَّ عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة بطول ذكرها ، من حديثِ عمرَ بنِ الخطاب وغيره جماعة يطول ذكرهم .

حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ ، قال : حدثنا محمدُ بنُ بكرٍ ، قال : حدثنا أبو داودَ ، قال : حدثنا مُسَدَّدٌ ، قال : حدثنا يحيى ، عن عثمانَ بنِ غِيَاثٍ ، قال : حدثني عبدُ اللهِ بنُ بُريدَةَ ، عن يحيى بنِ يَعْمَرَ وَحُمَيْدِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ لَقِيَا عبدَ اللهِ بنَ عمرَ فذكرَا له القدرَ وما يقولون فيه . فذكرَ الحديثَ عن أبيه ، عن النبي ﷺ بطوله ، وقال في آخره : وسأله رجلٌ من مُزَيْنَةَ أو جُهَيْنَةَ ، فقال : يا رسولَ اللهِ ، ففيمَ نعملُ ، في شيءٍ قد خلا ومَضَى ، أو في شيءٍ مستأنفٍ الآن ؟ فقال : « في شيءٍ قد خلا ومَضَى » . فقال الرجلُ أو بعضُ القومِ : ففيمَ

(١) أخرجه الطحاوى في شرح المشكل (٣٨٨٨) ، وابن عساكر ٧٢/٣٤ من طريق النسائي به .

التمهيد العمل؟ فقال: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يُسَبِّحُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ أَهْلَ النَّارِ يُسَبِّحُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

وروى هذا المعنى عن عمر، عن النبي ﷺ من طريق، وممن روى هذا المعنى في القدر عن النبي ﷺ؛ علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب<sup>(٢)</sup>، وابن عباس<sup>(٣)</sup>، وابن عمر<sup>(٤)</sup>، وأبو هريرة<sup>(٥)</sup>، وأبو سعيد الخدري<sup>(٦)</sup>، وأبو سريحة الغفاري<sup>(٧)</sup>، وعبد الله بن

- (١) أبو داود (٤٦٩٦). وأخرجه ابن منده في الإيمان (٩) من طريق مسدد به، وأخرجه أحمد ٣١٤/١ - ٣١٦ (١٨٤)، ومسلم (٣/٨) من طريق يحيى بن سعيد به.
- (٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ١٥٥/٣٥ (٢١٢٣٢)، وابن منده في الرد على الجهمية (٣٠، ٣٣)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٩٩١).
- (٣) أخرجه أحمد ٢٦٧/٤ (٢٤٥٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٠٢)، والنسائي في الكبرى (١١٩١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٤١).
- (٤) أخرجه البزار (٢١٤١ - كشف)، والطبراني في الصغير ١/١٣٠.
- (٥) أخرجه الآجري في الشريعة (٣٣١)، وابن منده في الرد على الجهمية (٢٣، ٢٤، ٢٦)، وأبو الشيخ في العظمة (١٠٢٧)، وابن عساكر ٧/٣٩٥.
- (٦) أخرجه البزار (٢١٤٢ - كشف).
- (٧) أبو سريحة الغفاري هو حذيفة بن أسيد - ويقال: ابن أمية بن أسيد - له صحبة، شهد الحديبية مع رسول الله ﷺ، وهو أول مشاهده، ونزل الكوفة، توفي سنة اثنتين وأربعين، وصلى عليه زيد بن أرقم. الاستيعاب ٤/١٦٦٧، وتهذيب الكمال ٥/٤٩٣.

وحديثه أخرجه ابن وهب في القدر (٣١ - ٣٥)، وأحمد ٦٤/٢٦، ٦٥ (١٦١٤٢)، والحميدي (٨٢٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١٧٩، ١٨٠)، ومسلم (٢٦٤٥)، والفرابي في القدر (١٣٢ - ١٣٥، ١٤٠)، والآجري في الشريعة (٣٦٠ - ٣٦٢)، واللالكائي في شرح =

مسعود<sup>(١)</sup>، وعبد الله بن عمرو<sup>(٢)</sup>، وذو اللحية الكلابي<sup>(٣)</sup>، وعمران التميمي  
ابن حصين<sup>(٤)</sup>، وعائشة<sup>(٥)</sup>، وأنس بن مالك<sup>(٦)</sup>، وشراقة بن  
جُعشم<sup>(٧)</sup>، وأبو موسى الأشعري<sup>(٨)</sup>، وعُبادة بن الصّامت<sup>(٩)</sup>، وأكثر  
أحاديث هؤلاء لها طرق شتى.

القبس .....

= أصول الاعتقاد (١٠٤٥ - ١٠٤٧). وينظر ما تقدم في ١٦٣/٨ ، ١٦٤ .

(١) تقدم تخريجه في ١٦١/٨ - ١٦٣ .

(٢) في م : « عمر » .

وحديث ابن عمرو أخرجه ابن وهب في القدر (٤٥) ، والفريابي في القدر (١٤٦) ، واللالكائي في  
شرح أصول الاعتقاد (١٢٣٦ ، ١٢٣٧) .

(٣) ذو اللحية الكلابي اسمه شريح بن عامر بن عوف ، وقيل : شريح بن عمرو بن قرظ . له صحبة .  
الاستيعاب ٤٧٥/٢ ، وتهذيب الكمال ٤٢/٣٥ .

وحديثه أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ١٨٨/٢٧ ، ١٨٩ (١٦٦٣٠ ، ١٦٦٣١) ،  
وأبو نعيم في المعرفة (٢٦٣١ - ٢٦٣٣) .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٦٢٥ - ٦٢٨ .

(٥) أخرجه أحمد ١٦٠/٤٠ (٢٤١٣٢) ، والحميدي (٢٦٥) ، ومسلم (٢٦٦٢) ، وأبو داود  
(٤٧١٣) ، والنسائي (١٩٤٦) ، وابن ماجه (٨٢) .

(٦) تقدم تخريجه في ١٦١/٨ .

(٧) أخرجه ابن وهب في القدر (١٨) ، وأحمد ٤٥١/٢٢ (١٤٦٠٠) ، ومسلم (٢٦٤٨) ، وابن أبي  
عاصم في السنة (١٦٧) ، والفريابي في القدر (٤٨) .

(٨) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢٠٣) ، والبخاري (٢١٤٣ - كشف) ، والفريابي في القدر  
(٣٥) ، والطبراني في الأوسط (٩٣٧٥) ، والآجزي في الشريعة (٣٣٢) .

(٩) أخرجه ابن وهب في القدر (٢٦ ، ٢٧) ، وأحمد ٣٧٨/٣٧ ، ٣٧٩ (١٢٧٠٥) ، والترمذي =

حدثنا محمد بن خليفة، قال : حدثنا محمد بن الحسين، قال : حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، قال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال : حدثنا جريز ابن عبد الحميد، عن منصور، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمى، عن علي بن أبي طالب، قال : كنا في جنازة في بقيع الغرقد . قال : فأتى رسول الله ﷺ فقعد ، وقعدنا حوله ، ومعه مخصرة<sup>(١)</sup> ، فنكس رأسه ، وجعل ينكت بمخصرته ، ثم قال : « ما منكم من أحد من نفس منقوسة إلا وقد كتبت مكانها من الجنة والنار ، وإلا قد كتبت شقيّة أو سعيدة » . فقال رجل : يا رسول الله ، أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل ؛ فمن كان متاً من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاء فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة<sup>(٢)</sup> ؟ فقال : « اعملوا ، فكل ميسر لما خلق له ؛ أمّا أهل السعادة ، فييسرون لعمل أهل السعادة ، وأمّا أهل الشقاوة<sup>(٣)</sup> ، فييسرون لعمل أهل الشقاوة<sup>(٤)</sup> » . ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَّ ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلنَّسَى ۚ وَأَمَّا مَنْ يَخِلْ وَاسْتَغَفَى ۖ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسَى ۚ ﴾ [الليل : ٥ - ١٠] .

= (٢١٥٥ ، ٣٣١٩) ، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧) ، والفريابي في القدر (٧٢ - ٧٥ ، ٤٢٥) ، والآجزي في الشريعة (١٨١ ، ٣٤٧) ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣٥٧ ، ١٠٩٧ ، ١٢٣٣) .

(١) المخصرة : ما يختصره الإنسان بيده فيمسكه ؛ من عصا أو عكازة أو مقرعة أو قضيب ، وقد يتكى عليه . النهاية ٣٦ / ٢ .

(٢) في م : « الشقاء » .

(٣) الآجزي في الشريعة (٣٢٧) ، والفريابي في القدر (٤٠) . وأخرجه البخاري (١٣٦٢ ، ٤٩٤٨) ، ومسلم (٢٦٤٧) ، وابن ماجه (٧٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة به .

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى وأحمد بن فتح، قالا: حدثنا حمزة بن التمهيد محمد، قال: حدثنا سليمان بن الحسن البصري بالبصرة، قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا سليم<sup>(١)</sup> بن حيّان، عن يزيد الرشك، عن مطرف بن عبد الله، عن عمران بن حصين، قال: قال رجل: يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: «نعم». قال: فلم يعمل العاملون؟ قال: «كلّ مُيسّر لما خُلق له»<sup>(٢)</sup>.

قال حمزة: وهذا حديث صحيح، رواه جماعة عن يزيد الرشك؛ منهم شعبة بن الحجاج<sup>(٣)</sup>، وعبد الوارث بن سعيد.

قال أبو عمر: وقد رواه حمّاد بن زيد أيضًا، عن يزيد الرشك.

حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا

(١) في النسخ: «سليمان». والمثبت موافق لما في مصدر التخريج؛ لأن سليمان هو المذكور في تلاميذ يزيد الرشك، وسليمان لا يدرك يزيدًا لأنه من المذكورين في تلاميذ سليم. وأما ما وقع عند البخاري في خلق أفعال العباد (٢١٣): حدثنا سليمان، حدثنا يزيد، عن مطرف. فإن الرواية منقطعة بين شيخ البخاري سليمان وبين يزيد الرشك؛ فإن سليمان شيخ البخاري إما أن يكون سليمان ابن حرب وإما أن يكون سليمان بن عبد الرحمن، فتكون الرواية على ذلك منقطعة، مع ملاحظه أن سليمان بن حيّان من طبقة مشايخ أحمد ولا يدركه البخاري بحال، فإله أعلم. وينظر تهذيب الكمال ١١/٣٤٨، ٣٩٤، ٣٢/٢٨٠.

(٢) أخرجه الطبراني ١٨/١٣٠ (٢٦٨) من طريق سليمان بن الحسن به.

(٣) أخرجه أحمد ٣٣/٦٩ (١٩٨٣٤)، والبخاري (٦٥٩٦)، وفي خلق أفعال العباد (٢١١)، ومسلم (٢٦٤٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٤١٣)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٠٦٨)، (١٠٦٩) من طريق شعبة به.

التمهيد بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن يزيد الرشيدي، عن مطرف، عن عمران بن حصين<sup>(١)</sup>.

قال قاسم: وحدثنا مضر بن محمد الأسدي، قال: حدثنا شيبان بن فروخ الأيلي، قال: حدثنا عبد الوارث، عن يزيد، قال: حدثنا مطرف، عن عمران ابن حصين، قال: قلت: يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: «نعم». قال: فقيم يعمل العاملون؟ قال: «كلٌ مُيسَّرٌ لما خُلِقَ له»<sup>(٢)</sup>.

ورواه حجاج بن منهال، عن حماد بن زيد<sup>(٣)</sup>، عن يزيد الصُّبَعي، وهو يزيد الرشيدي.

حدثناه خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا حماد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا يزيد الصُّبَعي، عن مطرف - يعني ابن عبد الله ابن الشَّخِير - عن عمران بن حصين، قال: قيل: يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: «نعم». قال: فقيم العمل إذن؟ قال: «كلٌ مُيسَّرٌ لما خُلِقَ له»<sup>(٤)</sup>.

- (١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٩) عن مسدد به، وأخرجه مسلم (٢٦٤٩)، والنسائي في الكبرى (١١٦٨٠)، وابن حبان (٣٣٣)، والبيهقي في الاعتقاد ص ١٦٨، ١٦٩ من طريق حماد بن زيد به.  
(٢) أخرجه مسلم (٢٦٤٩) من طريق شيبان بن فروخ به.  
(٣) في م: «يزيد».  
(٤) بعده في ص: «عمله».

والحديث أخرجه الطبراني ١٢٩/١٨ (٢٦٧) عن علي بن عبد العزيز به.

وقد رُوي من حديث يحيى بن يَعْمَرَ أَيضاً ، عن عمران بن حصين ، عن التمهيد  
النبي ﷺ مثله .

حدثنا سعيد بن نصير وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم ، قال :  
حدثنا عبد الله بن رُوح ، قال : حدثنا شُبابَةُ بن سَوَّار ، قال : حدثنا المغيرة بن  
مسلم ، عن أبي عمر ، عن يحيى بن يَعْمَرَ ، أنه كان مع عمران بن حصين وأبي  
الأسود الدؤلي في مسجد البصرة ، فقال عمران : يا أبا الأسود ، أَرَأَيْتَ ما يَعْمَلُ  
العباد ؛ يَعْمَلُونَ فيما سَبَقَ في علمِ الله السَّابِقِ ، أَوْ يَسْتَأْنِفُونَ الْعَمَلَ ؟ قال : لا ، بل  
يَعْمَلُونَ فيما سَبَقَ في علمِ الله . قال : أَخَشَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ جَوْرًا . قال : ﴿ لَا  
يُسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] . فقال عمران : تُبَيِّنُكَ اللهُ ، إِنَّمَا  
أَرَدْتُ أَنْ أَحْزِرَكَ <sup>(١)</sup> ، إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَمَّا سَأَلْتُكَ ، فقال رسولُ الله  
ﷺ كما قُلْتُ .

حدثنا إبراهيم بن شاكر ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ، قال :  
حدثنا سعيد بن عثمان وسعيد بن خُمَيْر ، قالا : حدثنا أحمد بن عبد الله بن  
صالح ، قال : حدثنا عثمان بن عمر ، قال : أَخْبَرَنَا عَزْرَةُ بنُ ثَابِت ، عن يحيى بن  
عُقَيْل ، عن يحيى بن يَعْمَرَ ، عن أبي الأسود الدؤلي قال : قال لي عمران بن  
حصين : أَرَأَيْتَ ما يَعْمَلُ النَّاسُ وَيَكْذَحُونَ فِيهِ ؛ أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى

(١) في ص ٤ : «أزورك» ، وصوابها : «أروزك» ، من الروز : وهو الامتحان والتقدير ، يقال : رُزْتُ ما  
عند فلان . إذا اختبرته وامتحنته . النهاية ٢/ ٢٧٦ . وينظر ما سيأتي الصفحة التالية .

العهد عليهم ، أو فيما يستقبلون ممّا أتاهم به نبيهم ﷺ وأُتخذت به عليهم الحجّة ؟ قلت : لا ، بل شيءٌ قُضِيَ عليهم ومضى عليهم . قال : فهل يكونُ شيءٌ من ذلك ظلمًا ؟ قال : ففزعْتُ من ذلك فرعًا شديدًا ، وقلتُ : إنّه ليس شيءٌ إلّا خلقُ الله ومملكٌ يده ، فلا يُسألُ عمّا يفعلُ وهم يُسألون . فقال : سدّدك الله ، إنّي والله ما سألتُك إلّا لأحزِرَ عقلك <sup>(١)</sup> ، إن رجلاً من مزيّنة أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسولَ الله ، أرايتَ ما يعملُ الناسُ ويكذّحون ؛ أشيءٌ قُضِيَ عليهم ومضى عليهم ، أو فيما يستقبلون ممّا أتاهم به نبيهم وأُتخذت عليهم به الحجّة ؟ قال : « لا ، بل شيءٌ قُضِيَ عليهم ومضى عليهم » . قال : فلمْ نعملُ إذن ؟ قال : « مَنْ خلّقه الله لواحدةٍ من المنزلتين فهو يُستعملُ لها ، وتصدّق ذلك في كتابِ الله : ﴿ وَتَقَرَّبْ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> فَالْمَمَّا جُورَهَا وَتَقَوَّاهَا » <sup>(٣)</sup> [الشس : ٧ ، ٨] .

قال أبو عمر : قد أكثر الناسُ من تخريج الآثارِ في هذا الباب ، وأكثر المتكلّمون من الكلام فيه ، وأهلُ الشنّةِ مجتمعون على الإيمانِ بهذه الآثارِ واعتقادها ، وتركِ المجادلةِ فيها . وبالله العصمة والتوفيقُ .

(١) لأحزِرَ عقلك : أى لأمتحن عقلك وفهمك ومعرفتك . صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ١٩٩ .  
(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٠) ، والفربايى فى القدر (١٥٠) ، واللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد (٩٥١ - ٩٥٣) ، والبيهقى فى الاعتقاد ص ١٧٠ من طريق عثمان بن عمر به ، وأخرجه أحمد ١٦١ / ٣٣ (١٩٩٣٦) ، وابن أبى عاصم فى السنة (١٧٤) ، واللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد (٩٥٠) من طريق عزرة به .



حدثنا محمد بن زكريا ، قال : حدثنا أحمد بن سعيد ، قال : حدثنا أحمد التميمي  
ابن خالد ، قال : حدثنا مروان بن عبد الملك ، قال : حدثنا محمد بن بشار ،  
حدثنا وكيع بن الجراح ، حدثنا سفيان ، عن محمد بن جحادة ، عن قتادة ، عن  
أبي السوار العدوي ، عن الحسن بن علي ، قال : رفع الكتاب ، وجف القلم ،  
وأمر تقصى في كتاب قد خلا<sup>(١)</sup> .

قال : وحدثنا مروان بن عبد الملك ، قال : حدثنا أبو حاتم ، قال : حدثنا  
الأصمعي ، قال : حدثنا المعتمر بن سليمان ، عن أبيه ، قال : أما والله لو كشف  
الغطاء لعلمت القدرة أن الله ليس بظلام للعبيد<sup>(٢)</sup> .

قال : وحدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا روح بن عبادة ، قال : حدثنا  
حبيب بن الشهيد ، عن محمد بن سيرين ، قال : ما ينكر هؤلاء أن يكون الله عز  
وجل قد علم علما فجعله كتابا<sup>(٣)</sup> .

قال أبو عمر : قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] .  
وقال : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [التكوير : ٢٩] . فليس لأحد

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٨٧٥) من طريق وكيع به ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية ١٠١/٧  
من طريق سفيان الثوري به ، وأخرجه الطبراني (٢٦٨٤) ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٢٣٤)  
من طريق محمد بن جحادة به .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣٣/٣ من طريق أبي حاتم السجستاني به .

(٣) تقدم تخريجه في ٥٤٧/١٥ .

١٧٢٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا ؛

التمهيد مشيئة تنفذ ، إِلَّا أَنْ تَتَقَدَّمَهَا <sup>(١)</sup> مشيئة الله تعالى ، وَإِنَّمَا يَجْرِي الْخَلْقُ فِيمَا قَدْ سَبَقَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ ، وَالْقَدَرُ سِرُّ اللَّهِ ، لَا يُدْرِكُ بِجَدَالٍ ، وَلَا يَشْفِي مِنْهُ مَقَالٌ ، وَالْحِجَابُ فِيهِ مُزْتَجَةٌ <sup>(٢)</sup> ، لَا يُفْتَحُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا بِكَسْرِ شَيْءٍ وَعَلَقِهِ <sup>(٣)</sup> . وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْآثَارُ ، وَتَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ الْأَخْيَارِ ، الطَّيِّبِينَ الْأَبْرَارِ ، بِالِاسْتِسْلَامِ وَالِانْقِيَادِ وَالِإِقْرَارِ ، بِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى سَابِقٌ ، وَلَا يَكُونُ فِي مَلِكِهِ إِلَّا مَا يَرِيدُ ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [فصلت : ٤٦] .

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَاكِرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَثْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ وَسَعِيدُ بْنُ خَمِيرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُرْعَةَ الرَّعِنِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، قَالَ : مِنْ اللَّهِ تَعَالَى التَّنْزِيلُ ، وَعَلَى رَسُولِهِ التَّبْلِيغُ ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ <sup>(٤)</sup> .

مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا مَا

(١) فِي م : « تَنْفِذُ مِنْهَا » .

(٢) رَجَّحَ الْبَابَ رَجًّا : أَغْلَقَهُ ، كَأَرْجَحَهُ : أَوْثَقَ إِغْلَاقَهُ . التَّاج ( ر ت ج ) .

(٣) الْعَلَقُ : الْيَغْلَاقُ ، وَهُوَ مَا يُغْلَقُ بِهِ الْبَابُ . التَّاج ( غ ل ق ) .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الْأَدَبِ وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا - كَمَا فِي فَتْحِ الْبَارِي ٥٠٤/١٣ - مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مِنْ قَوْلِهِ . وَيَنْظُرُ سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٣٤٦/٥ ، وَتَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ ٣٦٥/٥ ، ٣٦٦ .

التمهيد

(١) تمسككم بهما ؛ كتاب الله ، وسنة نبيه .

وهذا أيضًا محفوظٌ معروفٌ مشهورٌ عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرةً يكادُ يستغنى بها عن الإسناد ، وروى في ذلك من أخبارِ الآحادِ أحاديثٌ ، من حديثِ<sup>(٢)</sup> أبي هريرة وعمر بن عوف .

حدثنا عبد الرحمن بن مروان ، قال : حدثنا أحمد بن سليمان البغدادي ، قال : حدثنا البغوي ، قال : حدثنا داود بن عمرو الضبي ، قال : حدثنا صالح بن موسى الطلحي ، قال : حدثنا عبد العزيز بن رُفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إني قد خَلَفْتُ فيكم اثنتين لن تضلوا بعدهما أبدًا ؛ كتاب الله وسنتي »<sup>(٣)</sup> .

وحدثنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال : حدثنا أحمد بن سعيد ، قال : حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي ، قال : حدثنا علي بن زيد الفرائضي ، قال : حدثنا الحنيني ، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده ، قال :

القبس .....

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٧٤) .

(٢) في ف ، ر ، م : « أحاديث » .

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٨٩) من طريق البغوي به ، وأخرجه ابن عدى ١٣٨٦/٤ ، وأخرجه الدارقطني ٢٤٥/٤ ، والحاكم ٩٣/١ ، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٧٥) من طريق داود بن عمرو به ، وأخرجه العقيلي ٢/٢٥٠ ، ٢٥١ ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٩٠) ، والبيهقي ١١٤/١٠ ، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٧٤) ، وفي الجامع (٨٨) من طريق صالح بن موسى به .

١٧٢٧ - وحدثني عن مالك ، عن زياد بن سعيد ، عن عمرو بن مسلم ، عن طاووس اليماني ، أنه قال : أدركت ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : كل شيء بقدر .

التمهيد قال رسول الله ﷺ : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما ؛ كتاب الله وستة نبية » <sup>(١)</sup> .

وهذا لفظ حديث مالك سواء ، والكتاب والسنة قد هدى من تمسك بهما .

مالك ، عن زياد بن سعيد <sup>(٢)</sup> ، عن عمرو بن مسلم ، عن طاووس اليماني ، أنه

القبس

(١) أخرجه المصنف في جامع بيان العلم (١٣٨٩) من طريق محمد بن إبراهيم به ، وفي (١٨٦٦) من طريق كثير بن عبد الله به .

وجاء بعده في الأصل ، م : « وذكر أبو عيسى الترمذي قال حدثنا عبد بن حميد قال حدثنا محمد ابن بشر العبدى ويعلى بن عبيد عن الحجاج بن دينار عن أبي غالب عن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ : « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل » . ثم تلا رسول الله ﷺ : « ما ضربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون » .

(٢) قال أبو عمر : « هو زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني أبو عبد الرحمن ، أصله من خراسان ونشأته بها ، ثم سكن مكة زمانا ثم تحول منها إلى اليمن فسكن عك ، قال ابن عيينة : هو من العرب ، وصحب الزهري إلى أرضه حين كتب عنه . قال ابن عيينة : وكان زياد بن سعد ثقة ، قال : وكان لا يكتب إلا شيئا يحفظه إذا كان قصيرا ، وإن كان طويلا لم يرض إلا بالإملاء . قال : وقال لى زياد بن سعد : أنا لا أحفظ حفظك ، أنت أحفظ منى ؛ أنا بطيء الحفظ ، فإذا حفظت شيئا كنت أحفظ منك . قال ابن عيينة : وقال أيوب لزياد بن سعد : متى سمعت من هلال بن أبي ميمونة ، ويحيى بن أبي كثير ؟ فقال : سمعت منهما بالمدينة . قال : وكان زياد بن سعد خراسانيا . وذكر ابن أبي =

١٧٢٨ - قال طاووس : وسمعتُ عبدَ الله بنَ عمرَ يقولُ : قال الموطأ رسولُ الله ﷺ : « كلُّ شيءٍ بقَدَرٍ ، حتى العَجْزُ والكَيْشُ ، أو الكَيْشُ والعَجْزُ » .

قال : أذَرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ يقولون : كلُّ شيءٍ بقَدَرٍ . التمهيد  
قال طاووس : وسمعتُ عبدَ الله بنَ عمرَ يقولُ : قال رسولُ الله ﷺ : « كلُّ شيءٍ بقَدَرٍ ، حتى العَجْزُ والكَيْشُ ، أو الكَيْشُ والعَجْزُ » <sup>(١)</sup> .

هكذا رواه يحيى على الشك في تقديم إحدَى اللَّفْظَتَيْنِ ، وتابعه ابنُ بُكَيْرٍ ، وأبو المصعب <sup>(٢)</sup> ، ورواه القَعْنَبِيُّ وابنُ وَهْبٍ مَوْقُوفًا ، لم يَزِيدُوا على قوله : عن طاووس : أذَرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ يقولون : كلُّ شيءٍ بقَدَرٍ .

..... القيس

= حازم ، عن مالك ، قال : حدثني زياد بن سعد وكان ثقة من أهل خراسان ، سكن مكة ، وقدم علينا المدينة ، وله هبة وصلاح . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عن زياد بن سعد ، فقال : ثقة . وكذلك قال يحيى بن معين : زياد بن سعد خراساني ثقة . قال أبو عمر : أروى الناس عنه ابن جريج ، وكان شريكه ، ويقال : إن زياد بن سعد كان أميا لا يكتب . وفي خبر ابن عيينة ما يدل على أنه كان يكتب ، إلا إن أراد أنه كان يكتب له . فالله أعلم . ومالك عنه في «الموطأ» من حديث النبي ﷺ ثلاثة أحاديث : أحدها متصل مسند ، والثاني مرسل عند أكثر الرواة ، والثالث موقوف . تهذيب الكمالي ٤٧٤/٩ ، وسير أعلام النبلاء ٣٢٣/٦ ، ٢٨٥/٧ .

(١) أخرجه أحمد ١٣٣/١٠ (٥٨٩٣) ، والبخاري في خلق أفعال العباد (٩٥) ، ومسلم (٢٦٥٥) ، وعبد الله بن أحمد في السنة (٩١٣) ، (٩١٤) ، والفرهاني في القدر (٢٩٩ - ٣٠١) ، والآجزي في الشريعة (٤٤٩) ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٠٢٧) ، (١٢٠٠) من طريق مالك به .  
(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٨٠) .

التمهيد وأكثر الرواة ذكروا الزيادة عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، كما روى يحيى، إلا أن منهم من لم يشك ورواه على القطع. وهو حديث ثابت لا يجيء إلا من هذا الوجه؛ فإن صح أن الشك من ابن عمر، أو ممن هو دونه، ففيه دليل على مراعاة الإتيان بألفاظ النبي ﷺ على رتبتيها، وأظن هذا من ورع ابن عمر رحمه الله. والذي عليه العلماء استجازة الإتيان بالمعاني دون الألفاظ لمن يعرف المعنى، روى ذلك عن جماعة منهم منصوصاً، ومن تأمل حديث ابن شهاب ومثله، واختلاف أصحابهم عليهم في مثنون الأحاديث، بان له ما قلنا. وبالله توفيقنا.

وفي هذا الحديث أدل الدلائل وأوضحها على أن الشر والخير كل من عند الله، وهو خالقهما، لا شريك له، ولا إله غيره؛ لأن العجز شر، ولو كان خيراً ما استعاذ منه رسول الله ﷺ، ألا ترى أن رسول الله ﷺ قد استعاذ من الكسل والعجز، والجبن والدين، ومحال أن يستعيذ من الخير، وفي قول الله عز وجل: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ① من شر ما خلق. [الفلق: ٢، ١]. كفاية لمن وفق، وقال عز وجل: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣، فاطر: ٨].

وروى مالك<sup>(١)</sup>، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن دينار، أنه قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته: إن الله هو الهادي والقاتل.

وفيما أجاز لنا أبو ذرّ عبد بن أحمد الهروي ، قال : حدثنا أبو بكر محمد بن التمهيد عبد الرحمن بن وهب الشَّقَطِيّ بالبصرة ، قال : حدثنا أبو زيد خالد بن النَّصْرِ<sup>(١)</sup> ، قال : حدثنا علي بن حَرْب أبو الحسن الموصلي ، قال : حدثنا خالد ابن يَزِيدَ العَدَوِيّ ، قال : حدثني عبد العزيز بن أبي رَوَّاد ، قال : سمعتُ عطاء بن أبي رباح يقول : كنتُ عند ابن عباس ، فأتاه رجلٌ فقال : أرأيتَ من حرمني الهدى ، وأورثني الضلالة والرَّذى ، أترأه أحسنَ إليّ أو ظلمني ؟ فقال ابن عباس : إن كان الهدى شيئاً كان لك عنده ، فمنعَكَ ، فقد ظلمَكَ ، وإن كان الهدى له ، يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، فما ظلمَكَ شيئاً ، ولا تُجَالِسْنِي بعده<sup>(٢)</sup> .

وقد روى أن غيلانَ القَدَرِيّ وقفَ بريعةً بن أبي عبد الرحمن ، فقال له : يا أبا عثمان ، أرأيتَ الذي منعني الهدى ، ومنحني الرَّذى ، أحسنَ إليّ أم أساء ؟ فقال ربيعة : إن كان منعك شيئاً هو لك ، فقد ظلمَكَ ، وإن كان فضله يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، فما ظلمَكَ شيئاً .

وإنما أخذَه ربيعةٌ من قولِ ابن عباس هذا ، والله أعلم . ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت : ٤٦] . و﴿لَا يَظْلِمُ الْنَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ الْنَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس : ٤٤] . و﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣] .

(١) في م : النصر .

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٢٢٦ ، ١٢٢٧) من طريق علي بن حرب به .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَاقِ<sup>(١)</sup>، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا الْعَبَّاسِ، إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّرَّ لَيْسَ بِقَدِيرٍ. فَقَالَ: بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَهْلِ الْقَدْرِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾. الْآيَةُ كُلُّهَا حَتَّى بَلَغَ: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩].

وَقَالَ غَيْلانُ الْقَدَرِيُّ لِرَبِيعَةَ: أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُغْصَى؟ قَالَ: وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ يُغْصَى قَسْرًا<sup>(٢)</sup>؟

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا حَمْرَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَالْهَرَمِ<sup>(٣)</sup>، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ<sup>(٤)</sup>».

قَالَ: وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: أَلَا أَعْلَمُكُمْ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ آتِ أَنْفُسَنَا

(١) عبد الرزاق (٢٠٠٧٣).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣/ ٢٦٠.

(٣) في ص ٤: «الهم».

(٤) النسائي (٥٤٧٤)، وفي الكبير (٧٨٩٤). وأخرجه النسائي (٥٤٦٣) من طريق معاذ بن هشام

به، وأخرجه أحمد ٤٠٧/٢٠ (١٣١٧٢) من طريق هشام به.



تَقْرَاهَا ، وَرَزَّكُمَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ رَزَّكُمَا ، أَنْتَ وَلِيَّهَا وَمَوْلَاهَا ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَخُوذُ بِكَ مِنَ التَّمْهِيدِ قَلْبِي لَا يَخْشَعُ ، وَمِنْ نَفْسِي لَا تَشْبَعُ ، وَعِلْمِي لَا يَنْفَعُ ، وَدَعْوَتِي لَا يُشْتَجَابُ لَهَا» <sup>(١)</sup> .

وذكر الحسن بن علي الخُلَوَانِيُّ ، قال : حدثنا يحيى بن آدم ، قال : حدثنا أبو بكر بن عَمَّاشٍ ، قال : حدثنا إدريس بن وهب بن مُتَبَّيْ ، عن أبيه ، قال : نَظَرْتُ لِي الْقَدِيرَ فَخَيَّرْتُ ، ثُمَّ نَظَرْتُ فِيهِ فَتَخَيَّرْتُ ، وَوَجَدْتُ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْقَدِيرِ أَكْفَهُمْ عَنْهُ ، وَأَجْمَلُ النَّاسِ بِهِ أَنْطَقَهُمْ فِيهِ .

وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي ، قال : حدثنا نُضْرُ بْنُ عَلِيٍّ ، قال : حدثنا الْأَضْعَعِيُّ ، قال : سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ يُضِلُّ وَيَهْدِي ، فَإِنْ قِيلَ لِي : فَسُر . قُلْتُ : أَغْنِي عَنِّي نَفْسَكَ .

قال الحسن بن علي الخُلَوَانِيُّ : أَمْلَى عَلَيَّ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، قال : سألتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ عَنِ الْقَدِيرِ ، فَقَالَ لِي : كُلُّ شَيْءٍ بِقَدِيرٍ ، وَالطَّاعَةُ بِقَدِيرٍ ، وَالْمَعْصِيَةُ بِقَدِيرٍ . قال : وَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْمَعَاصِي لَيْسَتْ بِقَدِيرٍ . قال : وقال لي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ : الْعِلْمُ وَالْقَدَرُ وَالْكِتَابُ شَوَاءٌ . ثُمَّ عَرَضْتُ كَلَامَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، فَقَالَ : لَمْ يَتَّقَ بَعْدَ هَذَا قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ .

(١) النسائي (٥٤٧٣) ، وفي الكبير (٧٨٩٥) ، وأخرجه عبد بن حميد (٢٦٧) من طريق معاذ بن  
به ، وأخرجه أحمد ٩١/٣٢ (١٩٣٠٨) ، وسلم (٢٧٢٢) ، والنسائي (٥٥٥٣) من طريق عاصم

١٧٢٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّبِيرِ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْهَادِي وَالْفَاتِي .

التصحيح

قَالَ أَبُو عَمَرَ : رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ؛ رَوَاهُ أَبُو وَائِلٍ وَغَيْرُهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا ، وَإِذَا ذُكِرَتِ النَّجْمُ فَأَمْسِكُوا ، وَإِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا » <sup>(١)</sup> .

الاستدكار

مَالِكٌ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّبِيرِ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْهَادِي وَالْفَاتِي <sup>(٢)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [النحل : ٩٣ ، فاطر : ٨] . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ حَاكِمًا عَنْ نَبِيِّهِ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ [هود : ٣٤] . وَقَالَ تَبَارَكَ اسْمُهُ : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام : ١٤٩] . وَلَا يَكُونُ فِي مُلْكِ اللَّهِ إِلَّا مَا يَرِيدُ ، وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ .

وَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَزْوَادٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ يَقُولُ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ مَنْ حَرَمَنِي الْهُدَى وَأَوْرَثَنِي

القبس

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (١٠٤٤٨) ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيقَةِ ١٠٨/٤ مِنْ طَرِيقِ أَبِي وَائِلٍ بِهِ .  
(٢) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ (٤١٧/٤ ظ - مَخْطُوط) ، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ (١٨٧٥) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي الْقَدَرِ (٤٦ ، ٤٧) ، وَالْفَرَايِصُ فِي الْقَدَرِ (٢٩٧) ، وَاللَّالِكَاثِيُّ فِي شَرْحِ أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ (١٢٠١) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

١٧٣٠ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهِيلٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: مَا رَأَيْكَ فِي هَؤُلَاءِ الْقَدَرِيِّ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: رَأَيْتُ أَنْ تَسْتَيْبَهُمْ، فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْفِ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَذَلِكَ رَأَيْي.

الضلالة والردي، أترأه أحسن إليّ أو ظلمني؟ فقال ابن عباس: إن كان الهدي شيئا لك عنده فمنعكه، فقد ظلمك، وإن كان الهدي هدي الله، يؤتيه من يشاء، فما ظلمك شيئا، ولا تُجالسني بعد<sup>(١)</sup>.

وقد رُوينا أن غيلانَ القدريّ وقفَ بريعةً، فقال له: يا أبا عثمان، أرايتَ الذي منَعني الهدي ومنَحني الردي، أحسن إليّ أم أساء؟ فقال له بريعة: إن كان منَعك شيئا هو لك، فقد ظلمك، وإن كان فضله يؤتيه من يشاء، فما ظلمك شيئا.

وهذا أخذه بريعة من كلام ابن عباس.

وقال غيلانُ لبريعة: أنت الذي تزعم أن الله يُحب أن يعصى؟ قال: وأنت<sup>(٢)</sup> تزعم أن الله يعصى قسرا<sup>(٣)</sup>؟

مالك، عن عمِّه أبي سهيل بن مالك، قال: كنتُ أسيرُ مع عمر بن

القبس .....

(١) تقدّم تخريجه ص ٦٣٥.

(٢) بعده في ط: «الذي».

(٣) تقدّم تخريجه ص ٦٣٦.

قال مالك : وذلك رأيي .

الاستدكار عبد العزيز ، فقال : ما رأيك في هؤلاء القدرية ؟ قال : فقلت : رأيي أن تستتيبهم ، فإن قبلوا ، وإلا عرضتهم على السيف . فقال عمر بن عبد العزيز : وذلك رأيي <sup>(١)</sup> .

قال مالك : وذلك رأيي .

قال أبو عمر : هو مذهب عمر بن عبد العزيز ، وقد زعم قوم أنه قتل غيلان القدري وصلبه ، وهذا جهل بعلم أيام الناس ، وإنما الصحيح أن عمر لما ناظره دعا عليه وقال : ما أظنك تموت إلا مصلوباً . فقتله هشام وصلبه ؛ لأنه خرج مع زيد بن علي بن حسين بن علي .

ومذهب مالك وأصحابه ، أن القدرية يستأبون ، قيل لمالك : كيف يستأبون ؟ قال : يقال لهم : اتركوا ما أنتم عليه وانزعوا عنه .

وقال مالك : لا يُسَلَّم على أهل القدر ، ولا على أهل الأهواء كلهم ، ولا يُصَلَّى خلفهم ، ولا يُصَلَّى عليهم ، ولا تُقبل شهادتهم .

قال أبو عمر : أما قوله : لا يُصَلَّى خلفهم . فلأن <sup>(٢)</sup> الإمامة يُخَيَّر لها أهل الكمال في الدين من أهل التلاوة والفقه ، هذا في الإمام الراتب .

القبس

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٤ ط - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٧٦) . وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٩٩) ، وعبد الله بن أحمد في السنة (٩٥٢) ، والفرغاني في القدر (٢٧٣) ، والآجري في الشريعة (٥١١) ، والبيهقي ٢٠٥/١٠ من طريق مالك به .

(٢) في الأصل ، ح ، هـ ، ط ، م : « فإن » .

وأما قوله : لا يُصَلِّي عليهم . فإنه يريدُ ألا يُصَلِّي عليهم أئمةُ الدِّينِ وأهلُ العلم ؛ لأن ذلك زَجَرٌ عنهم <sup>(١)</sup> وخِزْيٌ لأتباعهم <sup>(٢)</sup> ، رجاءُ أن ينتهوا عن مذهبيهم ، وكذلك تركُ ابتداءِ السلامِ عليهم .

وأما أن تُترك الصلاةُ عليهم جملةً إذا ماتوا ، فلا ، بل السُّنَّةُ المُجتمَعُ عليها أن يُصَلِّي على كلِّ مَنْ قال : لا إلهَ إلا اللهُ ، محمدٌ رسولُ اللهِ . مبتدعاً كان أو مُرتكباً للكبائرِ .

ولا أعلمُ أحداً من فقهاءِ الأمصارِ أئمةِ الفُتوى يقولُ في ذلك <sup>(٣)</sup> بظاهرِ قولِ <sup>(٤)</sup> مالك .

وقد ذكرنا أقاويلَ العلماءِ في قبولِ شهاداتهم في كتابِ الشهاداتِ ، وأن مالكا <sup>(٥)</sup> شذَّ عنهم في ذلك ، إلا أن أحمدَ بنَ حنبلٍ قال : ما تُعجِبُنِي شهادةُ <sup>(٥)</sup> الجَهميَّةِ ، ولا الرافضةِ ، ولا القَدْرِيَّةِ . قال إسحاقُ : وكذلك كلُّ صاحبِ بدعةٍ .

قال أبو عمر : اتَّفَقَ ابنُ أبي ليلى ، وابنُ شُبْرُمةَ ، وأبو حنيفةَ ، والشافعيُّ ، وأصحابُهما ، والثوريُّ ، والحسنُ بنُ حيٍّ ، وعثمانُ البُتِّيُّ ، وداودُ ، والطبريُّ ،

(١) في ح ، هـ ، ط ، م : «لهم» .

(٢) ليس في : الأصل ، وفي ح ، هـ ، م : «لهم لايتداعهم» .

(٣ - ٣) في ح ، هـ ، م : «بقول» .

(٤ - ٤) في ط ١ ، ط : «شدد» .

(٥) سقط من : ح ، هـ .

## جامع ما جاء في أهل القدر

١٧٣١ - وحديثي عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفها ، ولتنكح ؛ وإنما لها ما قدر لها » .

الاستدكار وسائر من تكلم في الفقه إلا مالكاً وطائفة من أصحابه ، على قبول شهادة أهل البدع ؛ القدرية وغيرهم ، إذا كانوا غدولاً ، ولا يستحلون<sup>(١)</sup> الزور ، ولا يشهد بعضهم على تصديق بعض في خبره ويمينه كما تصنع الخطائية<sup>(٢)</sup> .

قال الشافعي : وشهادة من يرى إنفاذ الوعيد في دخول النار على الذنب إن لم يثبت منه ، أولى بالقبول من شهادة من يستخف بالذنوب .

قال أبو عمر : كل من يجيز شهادتهم لا يرى استأبثهم ولا عرضهم على السيف .

التمهيد

مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفها ، ولتنكح ، وإنما لها ما

القبس

حديث : « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفها ، ولتنكح ، وإنما لها ما

(١) في هـ : « يتحلون » .

(٢) الخطائية : فرقة من غلاة الشيعة ، أتباع أبي الخطاب بن أبي زينب ، وهم خمس فرق ، كلهم يزعمون أن الأئمة أنبياء محدثون ، وزعموا أن أبا الخطاب نبي ، وعبدوه ، ثم زعموا أنه إله ، وجوزوا كلهم شهادة الزور لموافقيهم على مخالفهم . ينظر مقالات الإسلاميين ٦٥/١ - ٧٧ ، والفرق بين الفرق ص ٢٤٧ .

في هذا الخبر من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يُطْلَقَ  
ضَرْبَتَهَا<sup>(٢)</sup> لِتَنْفَرِدَ بِهِ<sup>(٣)</sup> ، فإنما لها ما سبق به القدر عليها ؛ لا يَنْقُصُهَا طَلَاقُ ضَرْبَتِهَا  
شيئاً مما جرى به القدر لها ولا يزيدها . وقال الأخفش : كأنه يريد أن تُفْرِغَ  
صَحْفَةً تلك من خير الزوج ، وتأخذَه هي وحدها .

قال أبو عمر : وهذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل  
العلم<sup>(٤)</sup> والسنة<sup>(٥)</sup> ، وفيه أن المرأة لا يتأله إلا ما قُدِّرَ له ، قال الله عز وجل : ﴿ قُلْ لَنْ  
يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة : ٥١] . والأمر في هذا واضح لمن  
هداه الله . والحمد لله .

وفقه هذا الحديث أنه لا يجوز لامرأة ولا لوليها أن يشترط في عقد نكاحها  
طلاق غيرها ، ولهذا الحديث وشبهه استدلل جماعة من العلماء بأن شرط المرأة

قُدِّرَ لها<sup>(٦)</sup> . هذا الذي نبه عليه النبي ﷺ بهذا الحديث أي من فلق الصباح ، فإن كل القيس  
أحد قد كتب له رزقه ؛ حتى من مشيه ، ومن كلامه ، ومن وطنه ، ومن أكليه ، فليس  
للمرأة من زوجها - كانت لها ضربة أم لم تكن - إلا ذلك المكتوب لها ، إذن لا يزيدها  
الانفراد ، ولا يضر بها الاشتراك .

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٤ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٧٧) . وأخرجه  
البخاري (٦٦٠١) ، وأبو داود (٢١٧٦) ، والنسائي في الكبرى (٩٢١٢) من طريق مالك به .  
(٢ - ٢) في ص ، ص ١٦ ، ص ١٧ : « لينفرد بها » .  
(٣ - ٣) في ص ١٦ : « بالسنة » .

التمهيد على الرجل<sup>(١)</sup> عند عقد نكاحها<sup>(٢)</sup> ، أنها إنما تنكح على أن كل من يتزوجها عليها من النساء فهي طالق - شرط باطل<sup>(٣)</sup> ، وعقد نكاحها<sup>(٤)</sup> على ذلك فاسد يُفسخ<sup>(٥)</sup> قبل الدخول ؛ لأنه شرط فاسد دخل في الصداق المستحل به الفرج ، ففسد ؛ لأنه طابق النهي . ومن أهل العلم من يرى الشرط باطلاً في ذلك كله ، والنكاح ثابت صحيح . وهذا هو الوجه المختار ، وعليه أكثر علماء الحجاز ، وهم مع ذلك يكرهونها<sup>(٦)</sup> ، ويكرهون عقد النكاح عليها . وحجبتهم حديث هذا الباب وما كان مثله . وحديث عائشة في قصة بريدة<sup>(٧)</sup> يقتضي في مثل هذا جواز العقود وبطلان الشروط ، وهو أولى ما اعتمد عليه في هذا الباب ، ومن أراد أن يصح له هذا الشرط المكروه عند أصحابنا عقده يمين ، فيلزمه الجنث في تلك اليمين بالطلاق أو بما حلف به . وليس من أفعال الأبرار ولا<sup>(٨)</sup> من مناحج<sup>(٩)</sup> السلف الأخيار ، استباحة النكاح بالأيمان المكروهة ومخالفة السنة .

حدثنا محمد بن عبد الملك ، قال : حدثنا ابن الأعرابي ، قال : حدثنا سعدان بن نصر ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي ليلى ، عن المنهال بن عمرو ، عن عباد بن عبد الله الأسدي ، عن علي رضي الله عنه قال : شرط الله

(١) في ص ١٦ : « الزوج » .

(٢) في ص ، ص ١٧ : « نكاحها » .

(٣) في ص ، ص ١٧ : « يفسخ » .

(٤) في ص ١٦ : « يكرهونه » .

(٥) تقدم في الموطأ (١٥٥٥) .

(٦ - ٦) في ص ، ص ١٧ : « بنكاح » .



قال أبو عمر: يقول: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبَاحَ مَا تَزُومُونَ الْمَنْعَ مِنْهُ .

ومَنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ الشَّرْطَ صَحِيحٌ ؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ » .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُؤْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ »<sup>(٢)</sup> .

وهذا حديث وإن كان صحيحاً ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ : أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ الْجَائِزَةِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ<sup>(٣)</sup> بِهِ الْفُرُوجَ ، فَهُوَ أَحَقُّ مَا وَقَى بِهِ الْمَرْءُ ، وَأَوَّلَى مَا وَقَبَ عِنْدَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقد رَوَى الشَّامِيُّونَ فِي هَذَا عَنْ عُمَرَ مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ

(١) أخرجه البيهقي ٢٤٩/٧ ، ٢٥٠ من طريق ابن الأعرابي به ، وأخرجه سعيد بن منصور (٦٦٧) من طريق ابن عيينة به .

(٢) أبو داود (٢١٣٩) . وأخرجه النسائي (٣٢٨١) من طريق عيسى بن حماد به ، وأخرجه أحمد ٥٩٢/٢٨ ، (١٥٣٦٢) ، والبخاري (٢٧٢١) ، (٥١٥١) من طريق الليث بن سعد به .

(٣) في ص ، ص ١٧ : « استحل » ، وفي ص ١٦ : « استحل » .

التمهيد عينية، عن يزيد بن يزيد<sup>(١)</sup> جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر<sup>(٢)</sup>، عن عبد الرحمن بن غنم<sup>(٣)</sup>، قال: شهدتُ عمرَ يُسألُ عنه، فقال: لها دارها، فإنَّ مقاطعَ الحقوقِ عندَ الشُّروطِ<sup>(٤)</sup>.

قال سعدان: وحَدَّثنا سفيان، عن عمرو، عن أبي الشَّعثاء، قال: هو بما استَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عمر: معنى حديثِ عمرَ، وقولُ أبي الشَّعثاء، هو فيمن نكح امرأةً، وشَرَطَ لها ألا يُخْرِجَها مِنْ دارِها، ونحوُ هذا مَذْهَبُ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ أيضًا. حَدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ بنِ يُوسُفَ، حَدَّثنا<sup>(٦)</sup> الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ يزيدَ، حَدَّثنا أبو سعيدٍ بنُ الأعرابيِّ، حَدَّثنا ابنُ أبي الدنيا، حَدَّثنا العباسُ بنُ طَالِبٍ، حَدَّثنا أبو إسحاقَ الطَّلَاقانيُّ، عن ابنِ المباركِ، عن داودَ بنِ قيسٍ، قال: حَدَّثتَنِي أُمِّي، وكانت مولاةَ نافعِ بنِ عُثْبَةَ بنِ أبي وقَّاصٍ، قالت: رأيتُ سعدًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ

(١ - ١) سقط من: ص، ص ١٧، م. وينظر التاريخ الكبير ١٦٩/٨.

(٢) في ص، ص ١٧: «المفاخر». وينظر التاريخ الكبير ٣٦٦/١.

(٣) في ص ١٦: «غام». وينظر التاريخ الكبير ٢٤٧/٥.

(٤) أخرجه البيهقي ٢٤٩/٧ من طريق ابن الأعرابي به، وأخرجه ابن حجر في تغليق التعليق ٤٠٩/٣ من طريق سعدان بن نصر به، وأخرجه سعيد بن منصور (٦٦٢)، وابن أبي شيبة ١٩٩/٤ من طريق ابن عينة به.

(٥) أخرجه البيهقي ٢٥٠/٧ من طريق ابن الأعرابي به، وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٠٠/٤ من طريق ابن عينة به.

(٦ - ٦) في الأصل، ص، ص ١٧، ن، م: «الحسين بن أحمد بن بزاد». وينظر سير أعلام النبلاء ٢٥٠/١٥.

رجلاً من أهل الشام، وشرط لها ألا يُخرجها، فأرادت أن تخرج معه، فنهاها التمهيد سعد، وكره خروجه، فأبى إلا أن تخرج، فقال سعد: اللهم لا تبغها ما تريد. فأذركها الموت في الطريق فقالت:

تَذَكَّرْتُ مَنْ يَنْكِى عَلَى فِلمِ أَجْدٍ مِنْ النَّاسِ إِلَّا أَعْبَدِي وَوَلَائِدِي  
وإلى هذا المعنى ذهب الليث بن سعد وطائفة إلى أن الشرط لازم. والوجه المختار عندنا ما ذكرنا، وقد روى عن عمر بن الخطاب من رواية المدنيين خلاف ما تقدم عنه من رواية الشاميين.

حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا الفضل بن الحجاب أبو خليفة، حدثنا أبو الوليد الطيالسي، حدثنا الليث بن سعد، حدثنا كثير بن فرقد، عن عبيد بن السباق، أن رجلاً شرط عليه في امرأته عند عقدة النكاح ألا يُخرجها من دارها، ولم يذكروا عتقا ولا طلاقاً، فأراد بها بلداً آخر، فخاصمته إلى عمر بن الخطاب، فقضى عمر أن تتبع زوجها، وأنه لا شرط لها<sup>(١)</sup>.

قال: وحدثنا الليث، حدثنا توبة بن النمر الحضرمي، أن عمر بن عبد العزيز كتب في ذلك بمثل ذلك.

قال أبو عمر: قد قال رسول الله ﷺ: «المسلمون عند شروطهم، إلا

(١) أخرجه سعيد بن منصور (٦٧٠)، والبيهقي ٢٤٩/٧ من طريق كثير بن فرقد به.

١٧٣٢ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ ، قَالَ : قَالَ معاويةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وهو على المنبرِ : أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّهُ « لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى اللَّهُ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعَ اللَّهُ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْهُ الْجَدُّ ، مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » . ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأَعْوَادِ .

التمهيد شرطاً<sup>(١)</sup> «أَحَلَّ حَرَامًا ، أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»<sup>(٢)</sup> . وقال : « كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ »<sup>(٣)</sup> . يَعْنِي : فِي حُكْمِ اللَّهِ ، كَمَا قَالَ : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ » [النساء : ٢٤] . يَعْنِي : حُكْمَهُ وَقَضَاءَهُ ، فَكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ رَسُولِهِ جَوَازُهُ فَهُوَ بَاطِلٌ . وَهَذَا أَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ لِلصَّوَابِ . وَلِلْكَلامِ فِي شُرُوطِ النِّكَاحِ ، وَمَا يُلْزَمُ مِنْهَا وَمَا لَا يُلْزَمُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « لَتَسْتَفْرِغَ صَخَفَتَهَا » . فَكَلَامٌ عَرَبِيٌّ ، مَجَازُهُ<sup>(٤)</sup> وَمَعْنَاهُ : لَتَسْتَفْرِدَ<sup>(٥)</sup> بَرُوجَهَا . فَاغْلَمَهُ ، لَا وَجْهَ لَهُ غَيْرُهُ<sup>(٦)</sup> .

مَالِكٌ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ ، قَالَ : قَالَ معاويةُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ص ، ن ، م : « شَرْطٌ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِي ٢١٩/١٧ .

(٣) تَقْدِمُ فِي الْمَوْطَأِ (١٥٥٥) .

(٤) فِي م : « مَجَازٌ » .

(٥) فِي ص ، ص ١٧ : « التَّفْرِدُ » .

(٦) بَعْدَهُ فِي ص ١٦ : « وَمِثْلُ هَذِهِ الاسْتِعَارَةِ فِي الْكَلَامِ وَالْمَجَازِ قَوْلُ النَّمْرِ بْنِ تَوْلَبٍ : =

ابن أبي سفيان وهو على المنبر: أيها الناس، « لا مانع لما أعطى الله، ولا معطي التمهيد لما منع الله، ولا ينفع ذا الجد منه الجد؛ من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين ». ثم قال: سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله ﷺ على هذه الأعواد<sup>(١)</sup>.

وهذا حديث مسند صحيح، وإن كان ظاهره في هذا الإسناد الانقطاع، وقد<sup>(٢)</sup> سمع ذلك<sup>(٣)</sup> محمد بن كعب من معاوية، ذكر ذلك بعض رواة مالك عن مالك، وهو محفوظ أيضاً من غير طريق مالك.

وأما محمد بن كعب، فأحد العلماء الفضلاء الثقات، من التابعين بالمدينة، وكان من أعلمهم بتأويل القرآن وأقربهم له، ويكنى أبا حمزة، توفي سنة عشرين ومائة، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، وقد قيل: توفي سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة. هذا قول الواقدي وغيره. وقال أبو معشر وأبو نعيم: مات محمد بن كعب القرظي سنة ثمان ومائة. وهو محمد بن كعب بن حيّان بن سليم<sup>(٣)</sup> ابن أسيد القرظي، من قريظة لحلفاء الأوس، وقد روى القاسم بن محمد، عن محمد بن كعب القرظي، وحسبك بذلك جلالة له، وقد سمع هذا الحديث

= فإن ابن أخت القوم مصغ إنؤه إذا لم يزاحم خاله باب خالد

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٤٤، ٥٥ - مخطوط)، ورواية أبي مصعب (١٨٧٨)، وعوالى مالك للحاكم الكبير (٦٢ - رواية هشام بن عمار). وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٦٦٦)، والنسائي في مسند مالك - كما في تهذيب الكمال ١٣٣/٣٢ - والطحاوي في شرح المشكل (١٦٨٤)، والطبراني ١٩/٣٣٨، ٣٣٩ (٧٨٢) من طريق مالك به.

(٢ - ٢) في ف: « سمعه ».

(٣) في النسخ: « سليمان ». وينظر تهذيب الكمال ٢٦/٣٤٠، وسير أعلام النبلاء ٥/٦٥.

التمهيد ابنُ عجلانٍ من محمد بن كعب القرظي .

حدثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن ابن عجلان ، قال : سمعتُ محمد بن كعب القرظي قال : كان معاوية يخطب بالمدينة يقول : تعلمن أيها الناس أنه « لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطي لما منعه الله ، ولا ينفع ذا الجد منه الجد ، من يُرد الله به خيراً يُفقهه في الدين » . سمعتُ هذه الأحرف من رسول الله ﷺ على هذه الأعواد <sup>(١)</sup> .

لم تختلِف الرواية <sup>(٢)</sup> ، والله أعلم ، في هذا الحديث عن محمد بن كعب ، عن معاوية ، أنه سمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ ، وهي رواية أهل المدينة ، وأما أهل العراق ، فيروون أن المغيرة بن شعبة كتب بهذا الحديث إلى معاوية . فالله أعلم . وقد يجوز أن يكون قوله : « من يُرد الله به خيراً يُفقهه في الدين » . سمعه معاوية من رسول الله ﷺ فأشار إليه ؛ لأن ذلك ليس في حديث المغيرة ، وسأثره في حديث المغيرة ، وعلى هذا التخريج تصح الأحاديث في ذلك ؛ لأنها منقولة بأسانيد صحاح . والحمد لله .

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا أحمد بن جعفر بن

القبس

(١) أخرجه المصنف في جامع بيان العلم (٨٣) عن عبد الوارث به ، وأخرجه الطبراني ٣٣٩/١٩

(٧٨٤) من طريق مسدد به ، وأخرجه أحمد ١٠٤/٢٨ (١٦٨٩٤) ، والبخاري في الأدب (٦٦٦)

من طريق يحيى بن سعيد به .

(٢) في ف : « الرواة » .

حمدان، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قال : حَدَّثَنِي أَبِي، قال : التمهيد  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وروَّح، وابنُ بكير، قالوا : حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، قال : أَخْبَرَنِي  
 عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، أَنَّ وَرَّادًا مَوْلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ  
 كَتَبَ إِلَى معاويةَ، كَتَبَ ذَلِكَ الْكِتَابَ لَهُ وَرَّادٌ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 يَقُولُ حِينَ يُسَلِّمُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ،  
 اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطَى<sup>(١)</sup> لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ  
 الْجَدُّ ». قال وَرَّادٌ : ثُمَّ قَدِمْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى معاويةَ، فَسَمِعْتُهُ عَلَى الْمَنْبَرِ يَأْمُرُ  
 النَّاسَ بِذَلِكَ الْقَوْلِ، وَيَعْلَمُهُمْوه<sup>(٢)</sup>.

قال أحمدُ بنُ حنبلٍ : وَحَدَّثَنَا رُوَّحٌ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، قال : أَنبَأَنِي أَبُو  
 سَعِيدٍ، قال : أَنبَأَنِي وَرَّادُ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قال : كَتَبَ معاويةَ إِلَى  
 الْمَغِيرَةِ : أَنِ اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ حَفِظْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فقال : كَانَ إِذَا صَلَّى  
 فَفَرَّغَ، قال : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » - قال : وَأَظْنُّهُ قال : « وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ - » له  
 الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا  
 مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي م : « مُنْعَى ».

(٢) عبد الرزاق (٣٢٢٤)، وأحمد ٦٩/٣٠ (١٨١٣٩). وأخرجه أبو عوانة (٢٠٧٢) من طريق  
 روح به، وأخرجه مسلم (٥٩٣) من طريق محمد بن بكر به.

(٣) أحمد ٩٢/٣٠ (١٨١٥٨). وأخرجه أبو عوانة (٢٠٧٤) من طريق روح به، وأخرجه مسلم  
 (٥٩٣)، وأبو عوانة (٢٠٧٤)، والطبراني ٣٩٤/٢٠ (٩٣٤) من طريق ابن عون به.

التمهيد قال أبو عمر: أبو سعيد هذا أظنّه الحسن البصري. والله أعلم.

قال أحمد بن حنبل: وحدثنا علي بن عاصم، قال: حدثنا المغيرة، قال: حدثنا عامر الشعبي، عن ورايد كاتب المغيرة، قال: كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة: اكتب إلي بما سمعت من رسول الله ﷺ. فدعاني المغيرة، قال: فكتب إليه: إني سمعت رسول الله ﷺ إذا انصرف من الصلاة قال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد». وسمعه ينهى عن قيل وقال، وعن كثرة السؤال، وإضاعة المال، وعن وأد البنات، وعقوق الأمهات، ومنع وهات<sup>(١)</sup>.

قال: وحدثنا علي بن عاصم، قال أخبرنا الجريري<sup>(٢)</sup>، عن عبدة<sup>(٣)</sup>، عن ورايد، عن المغيرة، عن النبي ﷺ مثله، إلا أنه لم يذكر وأد البنات<sup>(٤)</sup>.

قال: وحدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن منصور، قال:

(١) أحمد ١٦٩/٣٠ (١٨٢٣٢). وأخرجه البخاري (٦٤٧٣)، والنسائي (١٣٤٢)، وابن خزيمة (٧٤٢) من طريق المغيرة بن مقسم به.

(٢) في م: «الجريري». وينظر تهذيب الكمال ٣٣٨/١٠.

(٣) كذا في النسخ وأطراف المسند ٣٧٨/٥، وفي مصادر التخريج: «عبد ربه». وينظر تهذيب الكمال ٥٤١/١٨.

(٤) أحمد ١٧٠/٣٠ (١٨٢٣٣). وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٥٥٧)، والطبراني ٣٩٥/٢٠ (٩٣٦) من طريق الجريري به.



سَمِعْتُ الْمَسِيْبَ بْنَ رَافِعٍ يَحْدُثُ ، عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، أَنَّ الْمَغِيرَةَ التَّمْهِيدَ ابْنَ شُعْبَةَ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ قَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » <sup>(١)</sup> .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ وَيَعِيشُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُضَرُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هَنَاذُ بْنُ السَّرِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ : « اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » <sup>(٢)</sup> .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : أَمَا قَوْلُهُ : « وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » . فَالرَّوَايَةُ فِيهِ بَفَتْحِ الْجِيمِ ، لَمْ أَعْلَمْ عَنْ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ، وَقَدْ رَوَى بِكَسْرِ الْجِيمِ ، فَأَمَا « الْجَدُّ » بَفَتْحِ الْجِيمِ ، فَهُوَ الْحِظُّ ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ : الْبَحْثُ . عِنْدَ الْعَامَّةِ ، يَقُولُونَ : بَحَثْتُ فَلَانٍ خَيْرٌ مِنْ بَحَثِ فَلَانٍ . وَالْعَرَبُ تَقُولُ : جَدُّ فَلَانٍ أَحْظَى مِنْ جَدُّ فَلَانٍ . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : اسْعَ بِجَدٍّ لَا بِكَدٍّ . وَقَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup> :

القبس .....

(١) أحمد ١٢٠/٣٠ (١٨١٨٣) . وأخرجه الطبراني ٣٨٦/٢٠ ، ٣٩٢ (٩٠٦ ، ٩٢٨) من طريق شعبة به .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في المعلى (٤٦٦) عن عبدَةَ به .

(٣) عجز بيت ، وصلره :

\* تَطَلَّبتُ حَتَّى لَمْ أَجِدْ مُتَطَلِّبًا \*

وهو بتمامه في جمهرة الأمثال للعسكري ٢٩/١ ، وبهجة المجالس ١٩٠/١ .

\* وبالجد يسقى المرأة لا بالثقلب<sup>(١)</sup> \*

التمهيد

وقال أبو عبيد<sup>(٢)</sup> : المعنى فى هذا الحديث : ولا ينفع ذا الغنى منك غناه ، إنما ينفعه طاعتك والعمل بما يقرب منك . واحتج بقول النبى ﷺ : « قمت على باب الجنة فإذا عامّة من دخلها الفقراء ، وإذا أصحاب الجد محبسون »<sup>(٣)</sup> . يريد : أصحاب الغنى فى الدنيا محبسون يومئذ . وقال : هو بمنزلة قوله : ﴿ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴾ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿ [الشعراء : ٨٨ ، ٨٩] . وبمنزلة قوله : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ [سبا : ٣٧] . وقال غير أبى عبيد فى تأويل هذا الحديث نحو قول أبى عبيد وزاد ، قال : « الجد » فى هذا الموضع الحظ . على ما قدّمنا ذكره . قال : ومعنى هذا الحديث : لا ينفع ذا الحظ منك الحظ ، وإنما ينفعه العمل بطاعتك . قال : وهو مأخوذ من قول العرب : لفلان جد فى هذا الأمر . أى : حظ . واستشهد بقول امرئ القيس<sup>(٤)</sup> :

ألا يا لهف نفسي<sup>(٥)</sup> إثر قوم هم كانوا الشفاء فلم يصابوا  
وقاهم جدّهم ببنى أبيهم وبالأشقيّن ما كان العقاب

القيس

(١) فى نسخة من بهجة المجالس : « بالثقلب » .

(٢) غريب الحديث لأبى عبيد ٢٥٧/١ .

(٣) أخرجه أحمد ٣٦/١١٥ ، ١١٦ ، ١٤٨ (٢١٧٨٢ ، ٢١٨٢٥) ، والبخارى (٥١٩٦ ، ٦٥٤٧) ،

ومسلم (٢٧٣٦) ، والنسائى فى الكبرى (٩٢٦٥ ، ٩٢٧٠) من حديث أسامة بن زيد .

(٤) ديوانه ص ١٣٨ .

(٥) فى الديوان : « هند » .

أراد : وقاهم حظهم .

وقال الأخطل<sup>(١)</sup> :

أعطاكم الله جدًا تُنصرون به لا جدٌ إلا صغيرٌ بعدُ محتقرٌ  
وقال غيره<sup>(٢)</sup> :

عِشْ بجدٍّ لا يَضُرُّكَ نَوْكٌ<sup>(٣)</sup> إنما عِشْ مَنْ تَرَى بالجدودِ  
وقال آخر<sup>(٤)</sup> :

عِشْ بجدٍّ ولا يَضُرُّكَ النُّوكُ ما لَقِيتَ جدًّا  
وقال أحمدُ بنُ حُمَيدٍ<sup>(٥)</sup> :

بالجدِّ أجدى على امرئٍ طلبُهُ وَمَنْ يَطْلُ حِرْضُهُ يَطْلُ تَعَبُهُ  
وقال ابنُ دُرَيْدٍ<sup>(٦)</sup> ، عفا الله عنه :

(١) ديوانه ص ١٧١ ، وروايته :

\* أعطاهم الله جدًا ينصرون به \*

(٢) هو أبو محمد اليزيدي ، والبيت في البيان والتبيين ٢/٢٤٣ ، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٢٩١ ، وأماليه ص ٦١ ، وثمار القلوب ص ١٤٤ ، والأغاني ٧/٢٣ .

(٣) النوك : الحمق . اللسان ( ن و ك ) .

(٤) البيت للحارث بن حلزة في الشعر والشعراء ١/١٩٨ ، والأغاني ٥٠/١١ ، والتمثيل والمحاضرة ص ٥٥ ، وبهجة المجالس ١/١٨٧ .

(٥) البيت في بهجة المجالس ١/١٩٢ ونسبه إلى الحسين بن أحمد .

(٦) شرح مقصورة ابن دريد ص ١٧٤ .

التمهيد لا يَرْفَعُ اللَّبَّ بِلَا جَدٍّ وَلَا يَحْطُكُ الْجَهْلُ إِذَا الْجَدُّ عَلَا  
 أَخْبَرَنَا <sup>(١)</sup> أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو  
 الْحُسَيْنِ <sup>(٢)</sup> عَبْدُ الْبَاقِيِّ بْنُ قَانِعٍ <sup>(٣)</sup> الْقَاضِي بَغْدَادَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ  
 ابْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عِبَادَةَ،  
 قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، وَسَمَّاكَ بْنَ حَرْبٍ، وَأَبَانَ بْنَ تَغْلِبٍ،  
 يُنْشِدُونَ هَذَا الْبَيْتَ:

أَرَى كُلَّ ذِي جَدٍّ يَتَوَّءُ بِجَدِّهِ فَلَوْ شَاءَ رَأَيْتُ كُنْتُ عَمْرَو بْنَ مَرْثَدٍ <sup>(٤)</sup>  
 وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ هَذَا الْعَصْرِ <sup>(٥)</sup>:

لَا تَشْرَهَنَّ إِلَى دُنْيَا تَمْلُكُهَا قَوْمٌ كَثِيرٌ بِلَا عَقْلِ وَلَا أَذَبٍ  
 وَلَا تَقُلْ لِنَنْتِي أَبْصَرْتُ مَا جَهِلُوا مِنْ الْإِدَارَةِ فِي مَرٍّ وَمُنْقَلَبٍ  
 فَبِالْجُدُودِ هُمْ نَالُوا الَّذِي مَلَكُوا لَا بِالْعُقُولِ وَلَا بِالْعِلْمِ وَالْأَدَبِ <sup>(٦)</sup>  
 وَأَيْسَرَ الْجَدُّ نَحْوِي <sup>(٧)</sup> كُلُّ مَمْتَنِعٍ عَلَى التَّمَكُّنِ عِنْدَ الْبَغْيِ وَالطَّلَبِ

(١ - ١) ليس في: الأصل، م.

(٢) في الأصل، م: «الحسن». وينظر تاريخ بغداد ٨٨/١١.

(٣) في ف، م: «نافع».

(٤) أخرجه ابن عدي ١٢٩٩/٣ من طريق روح بن عباد به.

(٥) الأبيات في بهجة المجالس ١٩٢/١ لمحمد بن نصر.

(٦) في بهجة المجالس: «الحسب».

(٧) في الأصل، م: «يجزى»، وفي ف: «يجرى». والمثبت من بهجة المجالس.

وإن تأملت أحوال الذين مضوا رأيت من ذا وهذا أعجب العجب التمهيد  
قال أبو عمر: ومن روى هذا الحديث بكسر الجيم، قال: الجدُّ  
الاجتهاد. والمعنى أنه لا ينفع ذا الاجتهاد في طلب الرزق اجتهاده، وإنما يأتيه  
ما قُدِّر له، وليس يُرزق الناس على قدر اجتهادهم، ولكن الله يعطي من يشاء  
ويمنع، فلا مانع لما أعطى، ولا معطى لما منع. وهذا وجه حسن، والقول  
الأول أكثر، وقول أبي عبيد في هذا الباب حسن أيضاً<sup>(١)</sup>. وبالله التوفيق.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن محمد القاضي  
الخصيبى، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن الفرياني وأحمد بن يحيى  
ابن إسحاق الحلواني، قالا: حدثنا علي بن حكيم الأودى، قال: أخبرنا  
شريك، عن أبي عمر، عن أبي جحيفة، قال: تذكروا الجدود عند رسول الله  
ﷺ؛ فقال بعضهم: جدى فى الغنم. وقال بعضهم: جدى فى الخيل. وقال  
بعضهم: جدى فى الإبل. وحضرت الصلاة، فصلّى بهم رسول الله ﷺ،  
فلما رفع رأسه من الركوع قال: «سبح الله لمن حمده، ربنا لك الحمد»<sup>(٢)</sup>،  
ملء السماوات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، لا ينفع ذا الجد  
منك الجد. يرفع بها صوته<sup>(٣)</sup>.

القيس .....

(١) فى ف: «جدا».

(٢) فى م: «ولك».

(٣) الفرياني فى القدر (١٨٢). وأخرجه ابن ماجه (٨٧٩) من طريق شريك به.

١٧٣٣ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ  
الَّذِي خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا يَنْبَغِي ، الَّذِي لَا يُعْجِلُ شَيْءًا إِنْهَاءً وَقَدَرَهُ ،  
حَسْبِيَ اللَّهُ وَكَفَى ، سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ دَعَا ، لَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ مَرْمَى .

مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا يَنْبَغِي ،  
الَّذِي لَا يُعْجِلُ شَيْءًا إِنْهَاءً وَقَدَرَهُ ، حَسْبِيَ اللَّهُ وَكَفَى ، سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ دَعَا ، لَيْسَ  
وَرَاءَ اللَّهِ مَرْمَى <sup>(١)</sup> .

حديث : قوله : الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي <sup>(٢)</sup> الذي لا يعجل شيئاً  
أنه <sup>(٣)</sup> وقدره . أما قوله : كما ينبغي <sup>(٤)</sup> . فمعناه : كما يُراد ، فإن رجع ذلك إلى إرادة  
الخالق ، فكذلك كان ، وإن رجع ذلك إلى إرادة المخلوق ، ففيه ما لا يريدُه  
المخلوق ، وإن أراد غير ذلك من المعنى ، فالكلمة قِلَقَةٌ ، وما أَظْنَمَهَا نَبْوِيَّةٌ . وأما قوله :  
الذي لا يعجل شيئاً . فقد ضُبطَ على عَشْرِ صِفَاتٍ ، أَضْبَطَهُ لَكُمْ بِالْعَجْمِ لَا بِحُرُوفِ  
الْمُعْجَمِ لئَلَّا يَطُولَ ، فَاضْبِطُوهُ لئَلَّا يَذْهَبَ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ : الَّذِي لَا يُعْجَلُ شَيْئًا أَنَّهُ <sup>(٥)</sup>  
وقدره . وَتَرَكُّبُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَتَفَسَّرُوا : « أَنَّهُ » <sup>(٦)</sup> بِالْأَسْمِ وَالْفِعْلِ ، وَتَرَكُّبُوهُ  
فَعَلًا عَلَى « يُعْجَلُ » ، أَوْ يَتَقَى طَرَفًا <sup>(٧)</sup> لِلشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قَرَأْتَ « يُعْجَلُ » بَيْنَاءً  
مَالِمَ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَالْجِيمُ مَفْتُوحَةٌ ، كَانَ سَلْبًا لِلْخَلْقِ عَنِ التَّصَرُّفِ بِغَيْرِ حُكْمِ الْخَالِقِ ،

(١) الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٧/٥٠ - مخطوط) ، ورواية أبي مصعب (١٨٧٩) .

(٢ - ٣) سقط من : ج .

(٣) في د : « أَنَّهُ » .

(٤) في د : « ظَرْفًا » .

قال أبو عمر: هكذا روى يحيى بن يحيى هذا الخبر: «لا يُعَجَّلُ» شيء التمهيد إناه. بتخفيف «يُعَجَّلُ» من الفعل الرباعي، «وشيء» رفعا في موضع الفاعل، «وإناه» مكسور الهمزة مقصور في موضع المفعول، «وقدره» كذلك اسم في موضع المفعول. وتابع يحيى على هذه الرواية جماعة من رواة

وإن قرأته بضَمِّ الياءِ وخَفْضِ الجيمِ مُشَدَّدَةً، كان إخباراً «على أن» الباري سبحانه القبس إنما يخلق أفعاله على مقدارِ علمه وقضائه، وإن فتحت الياء من «يُعَجَّلُ» ورفعت «شيئا» كان نسبةً للعجلة إلى ذلك الشيء، ويكون المعنى أن شيئا لا يُقَدَّرُ على أن يُعَجَّلَ بنفسه على شيء يخرج به عن قضاء ربه، وذلك كله ردٌّ على القدرية الذين يقولون: إن الخلق بعصيانهم يُعَجَّلُونَ الأشياء قبل وقتها كالأجال، ويخالفون مقدارها كالطاعات. وبعض هذه الروايات أقوى من بعض في الدلالات، وقد استوفينا بيانها في «المُشْكِلِينَ» بما لبَّاه أنك إذا قلت: «يُعَجَّلُ». بضَمِّ الياءِ وإسكانِ العينِ وكسرِ الجيمِ، ونصبت «شيئا» على المفعول، وقرأت «إناه»<sup>(١)</sup> بكسرِ الهمزة أو بفتحها، وأسكنت الدال من قولك: «قَدَرَهُ». ونصبت الراء، أو نصبت العين من «يُعَجَّلُ» وشَدَّدْتَ الجيمَ، وباقيه كذلك، أو قرأته بهذين اللفظين، وشَدَّدْتَ الدال من «قَدَرَهُ» وفتحت الراء، ونصبت الهمزة من «أناه» على أنهما فعلايان لا اسمان - كان معناه على هذه الألفاظ أن الله تعالى لا يُقَدِّمُ شيئا قبل وقته، ولا يُعَجِّلُ شيئا قَدَرَهُ وأخره<sup>(٢)</sup> في حين<sup>(٣)</sup>. وإن ضَمَمْتَ الياء من «يُعَجَّلُ» وفتحت العين وشَدَّدْتَ الجيمَ

(١ - ١) ليس في: الأصل، م، وفي ر: «يعجل».

(٢ - ٢) في د: «عن».

(٣) في د: «أناه».

(٤ - ٤) في ج: «مرحى»، وفي م: «من خير».

التمهيد «الموطأ»، وروته طائفة، منهم القعنبي، عن مالك، أنه بلغه أنه كان يقال: الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي، الذي لم يُعجل شيئاً آناه وقدره. فجعل «لم» في موضع «لا»، و«يُعجل» مثقل، و«شيئاً» مفعول «يُعجل»، «آناه»<sup>(١)</sup> ممدود مفتوح الهمزة، «وقدره» فعل مثقل. فالمعنى في رواية يحيى: الحمد لله الذي لا يتقدم شيء وقته. أى: الحمد لله الذي من حكمه وحكمته وقضائه ألا يتقدم شيء وقته وحينه الذي قُدر له، ولا يكون شيء قبل الوقت الذي قُدر له.

ووقت وأناء الشيء وقته وغايته، قال الله عز وجل: ﴿غَيْرَ نَظِيرِينَ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧]. أى: وقته.

القبس وفتحها، أو خففتها وأسكنت العين، على بناء ما لم يُسم فاعله، ورفعت «شيئاً»، وقرأت باقيته على الوجهين المتقدمين<sup>(٢)</sup> - كان معناه على ما بيّناه وردّنا به على القدرية، وليس في هذا كله تعلّق بالباب الذي أراد مالك، إلا على وجه بعيد ما عدا ما شرحناه فيه، وإن رويته بفتح الباء وإسكان العين وفتح الجيم، وهو يرجع إلى معنى «يُعجل» بإظهار الفاعل، فإنه عام ويرجع إلى نسبة العجلة إلى الشيء الكائن على المجاز، ويكون معناه: الحمد لله الذي لا يكون شيء قبل وقته الذي علمه فيه وأخره إليه، لا بتعجيله هو ولا بتعجيل شيء سواه، ويكون في هذا رد على القدرية، لكن لا على طريق التصريح، بل على طريق الإجمال<sup>(٣)</sup> أو العموم على أحد المذهبين.

(١) فى ر ١، م: «أناء».

(٢) فى د، ج: «المتقدمة».

(٣) فى ج، م، ونسخة على حاشية د: «الاحتمال».



والمعنى فى رواية القَعْنَبِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ : الحمد لله الذى لم يُعَجِّلْ شيئاً سبق التمهيد فى علمه تأخُّره ، ولا نقض شيئاً من قضائه وقدره . أى : كل ما سبق فى اللوح المحفوظ يكون كما قضاه وقدره . أى : ما أخره فهو مؤخَّرٌ أبداً لا يُعَجَّلُه <sup>(١)</sup> ، ولا ينقض ما أبرم من قضائه وقدره ، وكذلك لا يبدو له فيؤخَّر ما قضى بتعجيله ، ولا يجرى خلقه إلا بما <sup>(٢)</sup> سبق فى قضائه وقدره ، لا شريك له . والمعنى كله فى الروایتين جميعاً واحد فى أن الخلق كله يجرى على ما سبق من علمه وقضائه وقدره ، لا يُبدل القول لديه ، ولا بد من المصير إليه ، لا إله إلا هو العزيز الحكيم .

وَأَنبُتُ : أَخْرْتُ . قال رسول الله ﷺ للذى <sup>(٣)</sup> «أتى فتخطى» رِقَابَ الناس وهو يخطُب فى الجمعة : «أَنبَتْ وَأَذَيْتَ» <sup>(٤)</sup> . أى : أَخْرْتَ المَجِيء ، وَأَذَيْتَ الناس بالتخطى . قال الشاعر <sup>(٥)</sup> :

وَأَنبَتْ العِشَاءُ إِلَى سُهَيْلٍ      أَوْ الشُّعْرَى فَطَالَ بَيْنَ الْأَنَاءِ  
حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ <sup>(٦)</sup> لَوْلُو الْبَغْدَادِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو

(١) فى ف ، م : «يعجل» .

(٢) فى الأصل : «فيما» .

(٣ - ٣) فى ر ١ : «بتخطى» .

(٤) تقدم تخريجه فى ٤ / ٦٧٦ .

(٥) هو الخطيئة ، والبيت فى شرح ديوانه ص ٩٨ .

(٦) فى ر ١ : «أبو» .

التمهيد سهل بن موسى<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا أحمد بن عبدة، قال: حدثنا أبو توبة نعيم بن مؤرّع بن توبة الغنبري، قال: حدثني محمد بن سلمة المخزومي، عن أبيه، عن جدّه، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عبد الرحمن، ألا أعلمك عودّة كان إبراهيم يُعوّذ بها ابنيه إسماعيل وإسحاق، وأنا أعوّذ بها الحسن والحسين؟» قال: قلت: بلى، يا رسول الله. قال: «قل<sup>(٢)</sup>: كفى بسمع الله واعيًا لمن دعا، لا<sup>(٣)</sup> مرمى وراء أمر الله لرام رمى<sup>(٤)</sup>».

وأخبرنا قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعيد، حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، حدثنا ابن سنجر، حدثنا إسماعيل بن أبان الوراق، حدثنا محمد بن يعلى، حدثنا أبو توبة بن مؤرّع الغنبري، عن محمد بن خالد المخزومي، عن أبيه، عن جدّه، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: قال رسول الله ﷺ. فذكره سواء، وصلى الله على محمد.

أخبرني أبو عبد الله محمد بن خليفة رحمه الله قراءة منى عليه، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، قال: حدثنا منجاب بن الحارث، قال: أخبرنا علي بن مسهر، عن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، قال: أخبرني

(١) في ف: «يونس». وينظر تكملة الإكمال ٣/ ٤٦٤.

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «إلا».

(٤) أخرجه البزار (١٠٥٣) عن أحمد بن عتبة به.

١٧٣٤ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يَقَالُ : «إِنْ أَحَدًا  
لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ ، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ» .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى النَّخْلِ التَّمْهِيدِ  
الَّذِي فِيهِ ابْنُهُ إِبْرَاهِيمُ ، فَوَجَدَهُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ ، فَأَخَذَهُ فَوَضَعَهُ فِي حَجَرِهِ ، ثُمَّ قَالَ :  
« يَا إِبْرَاهِيمُ ، مَا تَعْلَمُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا » . وَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ ، قُلْتُ : تَبْكِي يَا رَسُولَ  
اللَّهِ ؟ أَوْ لَمْ تَنْتَ عَنْ الْبُكَاءِ ؟ قَالَ : « مَا نَهَيْتُ عَنْهُ ، وَلَكِنِّي نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ  
أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ ؛ صَوْتٍ عِنْدَ نَعْمَةٍ لَهُ وَلَعِبٍ وَمَزَامِيرِ شَيْطَانٍ ، وَصَوْتٍ عِنْدَ  
مُصِيبَةٍ ، خَمْسُ وَجُوهٍ ، وَشَقُّ جُيُوبٍ ، وَرَنَّةُ الشَّيْطَانِ ، وَهَذِهِ رَحْمَةٌ ، وَمَنْ لَا  
يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ ، يَا إِبْرَاهِيمُ لَوْلَا أَنَّهُ أَمَرَ حَقٌّ ، وَوَعَدَ صَدَقٌ ، وَأَنَّهَا سَبِيلٌ مَأْتِيَّةٌ ، وَأَنْ  
آخِرُنَا سَيَلْحَقُ بِأَوَّلِنَا ، لَحَزْنَا عَلَيْكَ حَزْنًا أَشَدَّ مِنْ هَذَا ، وَإِنَّا بِكَ لَمَحْزُونُونَ ، تَدْمَعُ  
الْعَيْنُ ، وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ ، وَلَا نَقُولُ مَا يُشْخِطُ الرَّبَّ » <sup>(١)</sup> .

مَالِكٌ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يَقَالُ : إِنْ أَحَدًا لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ ،  
فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ .

وَهَذَا لَا يَكُونُ رَأْيًا ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْقِيفٌ مِمَّنْ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ ، وَلَا يُدْرِكُ  
بِالرَّأْيِ مِثْلُهُ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ حَسْبَانٍ .

وَقَدْ ذَكَرَ الْخُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ،

..... الْقَبَسِ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ١/١٣٨ ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (١٠٠٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٠٥) ، وَابْنُ الْبَرَكِ  
(١٠٠١) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٤/٦٩ ، وَفِي الشَّعْبِ (١٠١٦٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي  
لَيْلَى بِهِ .

التمهيد عن يحيى بن عتيق ، قال : كان محمد بن سيرين إذا قال : كان يقال . لم نشك أنه عن النبي ﷺ .

قال أبو عمر : وكذلك كان مالك إن شاء الله .

وأما الحديث المسند في ذلك ، فحدثنا قاسم بن محمد ، حدثنا خالد بن سعيد ، حدثنا محمد بن فضال ، حدثنا «عبيد بن عبد الرحمن بدمياط»<sup>(١)</sup> ، حدثني أبي ، حدثنا عبد المجيد بن أبي رواد ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إن أحدكم لن يموت حتى يستوفى رزقه ، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ، أخذوا ما حل ، ودعوا ما حرم»<sup>(٢)</sup> .

حدثني أحمد بن قاسم ، وسعيد بن نصر ، وعبد الوارث بن سفيان ، قالوا : حدثنا محمد بن معاوية ، حدثنا إبراهيم بن موسى بن جميل ، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ، قال : حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني ، حدثنا سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الملك بن سعيد بن شويد ، عن أبي حميد الساعدي ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أجملوا في طلب الدنيا ، فكل ميسر لما كتبت له منها»<sup>(٣)</sup> .

(١ - ١) في ر : «عبد الرحمن بدمياط» ، وفي ر ١ : «عبيد بن عبد الرحمن بن سابط» . وينظر الديباج المذهب ٤٧٢/١ .

(٢) أخرجه البيهقي ٢٦٥/٥ من طريق عبد المجيد بن أبي رواد به ، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٤٢٠) ، والحاكم ٤/٢ من طريق ابن جريج به .

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٦٥/٣ من طريق يحيى الحماني به ، وأخرجه البيهقي ٢٦٤/٥ من =

وحدَّثني أحمدٌ، وسعيدٌ، وعبدُ الوارثِ، قالوا: حدَّثنا محمدُ بنُ معاويةَ، التمهيد  
حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، حدَّثنا ابنُ أبي الدنيا، قال: حدَّثنا هاشمُ بنُ القاسمِ،  
قال: حدَّثنا أبو اليمانِ الجُمصِيُّ، حدَّثنا عُفَيْرُ بنُ مَعْدَانَ، عن سُلَيْمِ بنِ عامرٍ،  
عن أبي أُمَامَةَ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أنه قال: «نَفَثَ رُوحُ الْقُدُسِ فِي رُوعِي»<sup>(١)</sup> أَنَّ  
أَحَدَكُمْ<sup>(٢)</sup> لَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ، فَاتَّقُوا اللَّهَ أَيُّهَا النَّاسُ  
وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، وَلَا يَحْمِلَنَّكُمْ اسْتِبْطَاءُ الرِّزْقِ<sup>(٣)</sup> أَنْ تَطْلُبُوهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ عِزًّا  
وَجَلًّا، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنَالُ فَضْلُهُ بِمَعْصِيَتِهِ»<sup>(٤)</sup>.

ومن حديثِ ابنِ وهبٍ، عن عمرو بنِ الحارثِ، أنه أخبره عن سعيدِ بنِ أبي  
هلالٍ، عن محمدِ بنِ المنكدرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ، قال: قال رسولُ اللَّهِ  
ﷺ: «لَا تَسْتَطِيعُوا الرِّزْقَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ لِيَمُوتَ حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَ رِزْقِهِ هَوْلَهُ،  
فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ فِي أَخْذِ الْحَلَالِ وَتَرْكِ الْحَرَامِ»<sup>(٥)</sup>.

= طريق سليمان بن بلال به، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٤١٨)، وابن ماجه (٢١٤٢)،  
والبخاري (٣٧١٩) من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن به.

(١) رُوعِي: أى نفسى وتخلدنى. النهاية ٢/٢٧٧.

(٢) بعده في ر: «لَنْ يَمُوتَ أَوْ».

(٣) بعده في الأصل، ر ١: «على».

(٤) أخرجه الطبراني (٧٦٩٤) من طريق أبي اليمان به، وأخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٧/١٠ من طريق  
عفيرة به.

(٥) أخرجه الحاكم ٤/٢، والبيهقي ٥/٢٦٤، ٢٦٥، وابن حبان (٣٢٣٩، ٣٢٤١) من طريق ابن  
وهب به.

التمهيد ورؤي مثل هذا أيضًا من حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ، من وجوه عن ابن مسعود<sup>(١)</sup>.

ورؤي من حديث يزيد<sup>(٢)</sup> بن أبي مریم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله ومعناه. فأخذ أبو العتاهية هذا المعنى فقال<sup>(٣)</sup>:

أَقْلَبُ طَرْفِي مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ لَأَعْلَمَ مَا فِي النَّاسِ وَالْقَلْبُ يَنْقَلِبُ  
فَلَمْ أَرَ حَظًّا كَالْقُنُوعِ لِأَهْلِهِ وَأَنْ يُجَمِّلَ الْإِنْسَانُ مَا عَاشَ فِي الطَّلَبِ  
ومن حديث مالك بن عبادة الغافقي، قال: مرَّ رسولُ اللهِ ﷺ بعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ فقال: «يا عبدَ اللهِ، لا يَكْثُرُ هُمُكَ، ما يُقَدَّرُ يَكُنْ، وما تُرْزَقُ يَأْتِكَ»<sup>(٤)</sup>.

وفيما أجاز لنا أبو ذرَّ عبدُ بنُ أحمدَ الهَرَوِيُّ، قال: حدثنا بشرُ بنُ أبي الحسنِ المَزْنِيُّ إملاءً، قال: أخبرنا أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ عبدِ الرحمنِ السَّامِيُّ، قال: حدثنا محمدُ بنُ يحيى بنِ أبي عمَرَ العَدَنِيُّ، قال: حدثنا مروانُ ابنُ معاويةَ الفَزَارِيُّ، قال: حدثنا أبانُ بنُ إسحاقَ، قال: حدثنا الصَّبَّاحُ بنُ

(١) أخرجه الحاكم ٤/٢، والبيهقي في الاعتقاد ص ٢٠٩، وفي الشعب (١٠٣٧٦)، والبغوي في شرح السنة (٤٠٠٦ - ٤٠٠٨).

(٢) في ر ١: «يزيد». وينظر تهذيب الكمال ٥٢/٤.

(٣) ديوانه ص ٣٦.

(٤) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ٤٣/٣.

محمد بن أبي حازم ، عن مُرَّة الهمداني ، أن عبد الله بن مسعود حدثه ، أنه سَمِعَ التَّمِيمَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ ، وَإِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ ، وَلَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ ، فَمَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ الدِّينَ فَقَدْ أَحَبَّهُ ، لَا يُسَلِّمُ عَبْدٌ حَتَّى يُسَلِّمَ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ ، وَلَا يُؤْمِنُ جَارٌّ حَتَّى يَأْمَنَ جَارُّهُ بِوَأَثْقِهِ » . قلنا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، فَمَا بِوَأَثْقِهِ ؟ قَالَ : « غَشْمُهُ وَظُلْمُهُ ، وَلَا يَكْسِبُ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَيَنْفَقَ مِنْهُ فَيُبَارِكَ لَهُ فِيهِ ، وَلَا يَتَصَدَّقَ بِهِ فَيَتَقَبَّلَ مِنْهُ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْحُو السَّيِّئَةَ بِالسَّيِّئِ ، وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ ، إِنْ الْخَبِيثُ لَا يَمْحُو الْخَبِيثَ » <sup>(١)</sup> .

وهذا حديثٌ حسنٌ الألفاظِ ، ضعيفُ الإسنادِ ، وأكثرُهُ مِنْ قَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْهُ الْجُزْءُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ  
وَيَتْلُوهُ الْجُزْءُ الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ ،  
وَأَوَّلُهُ : كِتَابُ حُسْنِ الْخُلُقِ

(١) أخرجه أحمد ١٨٩/٦ (٣٦٧٢) ، والبخارى فى تاريخه ٣١٣/٤ ، واليزار (٣٥٦٢ - كشف) ، والحاكم ٤٤٧/٢ ، وأبو نعيم فى الحلية ١٦٦/٤ ، والبيهقى فى الشعب (٥٥٢٤) من طريق أبان بن إسحاق به .





## فهرس الجزء الحادى والعشرين

الموضوع	الصفحة
دية الخطأ فى القتل .....	٥
١٦٤٨- أثر عراق بن مالك وسليمان بن يسار ، أن رجلا من بنى سعد ابن ليث أجرى فرسا فوطئ على إضبع رجل من جهينة فنزى منها فمات ، فقال عمر بن الخطاب للذين ادعى عليهم : أتخلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها ؟ .....	٦ ، ٥
١٦٤٩- أثر ابن شهاب وسليمان بن يسار وربيعة أنهم كانوا يقولون : دية الخطأ ؛ عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ....	٨ ، ٧
- قول مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ، أنه لا قود بين الصبيان ....	١٥ ، ١٤
- قول مالك : من قتل خطأ فإنما عقله مال لا قود فيه .....	١٦ ، ١٥
عقل الجراح فى الخطأ .....	٢٠
١٦٥٠- قول مالك ، أن الأمر المجتمع عليه عندنا فى الخطأ ، أنه لا يُعقل حتى يبرأ المجروح ويصح .....	٢١ ، ٢٠
- قول مالك : وليس فى الجراح فى الجسد ، إذا كانت خطأ ، عقل ، إذا برأ المجروح وعاد لهيئته .....	٢٦ ، ٢٥
- قول مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ، أن الطبيب إذا ختن فقطع الحشفة ، أن عليه العقل .....	٢٧
عقل المرأة .....	٣١
١٦٥١- أثر سعيد بن المسيب ، أنه قال : تُعاقل المرأة الرجل إلى ثلث الدية .....	٣٢
١٦٥٢- أثر ابن شهاب وبلاغ مالك عن عروة ، أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب فى المرأة ، أنها تعاقل الرجل إلى ثلث دية	

- الرجل ..... ٣٣، ٣٢
- ١٦٥٣- أثر ابن شهاب أنه قال : مضت السنة أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح ، أن عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه ..... ٣٩، ٣٨
- قول مالك في المرأة يكون لها زوج وولد من غير عصبتها ولا قومها : فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنايتها
- شئ ..... ٤٠
- عقل الجنين ..... ٤٤
- ١٦٥٤- حديث أبي هريرة ، أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها ، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة ؛ عبد أو وليدة ..... ٤٤
- ١٦٥٥- مرسل سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يُقتل في بطن أمه بغرة ؛ عبد أو وليدة . فقال الذي قضى عليه : كيف أغرم مالا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل ..... ٥٠
- ١٦٥٦- أثر ربيعة أنه قال : الغرة تُقَوَّم خمسين دينارا أو ستمائة درهم ، ودية المرأة الحرة المسلمة خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم ... ٦٦
- قول مالك : ولم أسمع أحدا يخالف في الجنين لا تكون فيه الغرة ، حتى يزابل بطن أمه ويسقط من بطنها ميتا ..... ٦٨
- قول مالك : ولا حياة للجنين إلا بالاستهلال ، فإذا خرج من بطن أمه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة ..... ٦٩
- قول مالك : ونرى أن في جنين الأمة عشر ثمن أمه ..... ٧٢
- قول مالك : وإذا قتلت المرأة رجلا أو امرأة عمدا ، والتي قتلت حامل ، لم يُقد منها حتى تضع حملها ..... ٧٥
- قول مالك : وإن قُتِلَت المرأة وهي حامل ، عمدا أو خطأ ، فليس على

- من قتلها فى جنينها شىء ..... ٧٦، ٧٥
- سئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يُطرح ؟ فقال : أرى أن فيه
- عشر دية أمه ..... ٧٦
- ما فيه الدية كاملة ..... ٧٩
- ١٦٥٧- أثر سعيد بن المسيب أنه قال : فى الشفتين الدية كاملة ، فإذا
- قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية ..... ٧٩
- ١٦٥٨- قول مالك أنه سأل ابن شهاب عن الرجل الأعور يفقأ عين
- الصحيح ، فقال ابن شهاب : إن أحب الصحيح أن يستقيد
- منه ، فله القود ..... ٨١
- ١٦٥٩- بلاغ مالك أن فى كل زوج من الإنسان الدية كاملة ..... ٨٥
- ١٦٦٠- بلاغ مالك أن فى ثديي المرأة الدية كاملة ..... ٨٥
- قول مالك : وأخف ذلك عندى الحاجبان وثديا الرجل ..... ٩٠
- قول مالك : الأمر عندنا أن الرجل إذا أصيب من أطرافه أكثر من ديته
- فذلك له ..... ٩٣
- قول مالك فى عين الأعور الصحيحة إذا فقت خطأ : إن فيها الدية
- كاملة ..... ٩٣
- عقل العين إذا ذهب بصرها ..... ٩٨
- ١٦٦١- أثر زيد بن ثابت أنه قال : فى العين القائمة إذا طفئت مائة
- دينار ..... ٩٩، ٩٨
- عقل الشجاج ..... ١٠٥
- ١٦٦٢- أثر سليمان بن يسار أن الموضحة فى الوجه مثل الموضحة فى
- الرأس ، إلا أن تعيب الوجه فيزيد فى عقلها ..... ١٠٥
- قول مالك : والأمر عندنا أن فى المنقطة خمس عشرة فريضة ..... ١١٠
- قول مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا أن المأمومة والجائفة ليس فيهما

- قود ..... ١١٢، ١١١
- ١٦٦٣- قول مالك : الأمر عندنا أنه ليس فيما دون الموضحة من الشجاج عقل حتى تبلغ الموضحة ..... ١١٣
- ١٦٦٤- أثر سعيد بن المسيب أنه قال : كل نافذة في عضو من الأعضاء ففيها ثلث عقل ذلك العضو ..... ١١٩
- ١٦٦٥- أثر ابن شهاب أنه كان لا يرى ذلك ..... ١١٩
- قول مالك : وأنا لا أرى في نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد أمرا مجتمعا عليه ، ولكنى أرى فيه الاجتهاد ..... ١٢٠
- قول مالك : الأمر عندنا أن المأمومة والمثقلة والموضحة لا تكون إلا في الوجه والرأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيه إلا الاجتهاد ..... ١٢٢، ١٢١
- ١٦٦٦- أثر عبد الله بن الزبير أنه أقاد من المثقلة ..... ١٢٢
- عقل الأصابع ..... ١٢٧
- ١٦٦٧- أثر ربيعة أنه سأل سعيد بن المسيب : كم في إصبع المرأة ؟ فقال : عشر من الإبل . فقلت : كم في إصبعين ؟ قال : عشرون من الإبل ..... ١٢٨، ١٢٧
- قول مالك : الأمر عندنا في أصابع الكف إذا قطعت فقد تم عقلها ..... ١٣٢، ١٣١
- جامع عقل الأسنان ..... ١٣٣
- ١٦٦٨- أثر عمر ، أنه قضى في الضرس بجمل ، وفي الترقوة بجمل ، وفي الضلع بجمل ..... ١٣٣
- ١٦٦٩- أثر سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب قضى في الأضراس بغير بغير ، وقضى معاوية بن أبي سفيان في الأضراس بخمسة أبعرة خمسة أبعرة ..... ١٣٤

- ١٦٧٠- أثر سعيد بن المسيب أنه قال : إذا أصيبت السن فاسودت ففيها  
عقلها تاما ..... ١٣٥
- ١٤١ ..... العمل في عقل الأسنان
- ١٦٧١- أثر أبي غطفان بن طريف المري ، أن مروان بن الحكم بعثه إلى  
عبد الله بن عباس يسأله : ماذا في الضرس ؟ فقال عبد الله بن  
عباس : فيه خمس من الإبل ..... ١٤٢ ، ١٤١
- ١٦٧٢- أثر عروة أنه كان يسوئ بين الأسنان في العقل ..... ١٤٣ ، ١٤٢
- ١٤٦ ..... باب ما جاء في دية جراح العيب
- ١٦٧٣- بلاغ مالك عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنهما كانا  
يقولان : في موضحة العبد نصف عشر ثمنه ..... ١٤٦
- ١٦٧٤- بلاغ مالك أن مروان بن الحكم كان يقضى في العبد  
يصاب بالجراح ، أن على من جرحه قدر ما نقص من ثمن  
العبد ..... ١٤٧ ، ١٤٦
- قول مالك : والأمر عندنا أن في موضحة العبد نصف عشر ثمنه وفي  
مُنْقَلْتِهِ العشر ونصف العشر من ثمنه ..... ١٤٨ ، ١٤٧
- قول مالك : الأمر عندنا في القصاص بين المماليك كهيئة قصاص  
الأحرار ..... ١٥٤ ، ١٥٣
- قول مالك في العبد المسلم يجرح اليهودي أو النصراني : إن سيد العبد  
إن شاء أن يعقل عنه ما قد أصاب فعل ، أو يسلمه فيباع ، فيعطى  
اليهودي أو النصراني من ثمن العبد ..... ١٥٧
- ١٥٩ ..... دية أهل الذمة
- ١٦٧٥- بلاغ مالك أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودي  
والنصراني إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم ..... ١٥٩
- ١٦٧٦- أثر سليمان بن يسار أنه قال : دية المجوسى ثمانمائة درهم ... ١٦٠

- ١٧٧ ..... ما يوجب العقل على الرجل فى خاصة ماله
- ١٦٧٧- أثر عروة أنه قال : ليس على العاقلة عقل فى قتل العمد ، إنما عليهم العقل فى قتل الخطأ ..... ١٧٧
- ١٦٧٨- أثر ابن شهاب أنه قال : مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد ، إلا أن يشاءوا ذلك ..... ١٧٩
- ١٦٧٩- أثر يحيى بن سعيد بمثل ذلك ..... ١٧٩
- ١٦٨٠- أثر ابن شهاب أنه قال : مضت السنة فى قتل العمد حين يعفو أولياء المقتول ، أن الدية تكون على القاتل فى ماله خاصة ... ١٧٩
- قول مالك : والأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث
- فصاعدا ..... ١٨٠ ، ١٨١
- قول مالك : الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا فيمن قُبلت منه الدية فى قتل العمد أو فى شىء من الجراح التى فيها قصاص أن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشاءوا ..... ١٨٤
- قول مالك : ولا تعقل العاقلة أحداً أصاب نفسه عمداً أو خطأً بشىء ..... ١٨٥
- قول مالك فى الصبى الذى لا مال له والمرأة التى لا مال لها ، إذا جنى أحدهما جناية دون الثلث : إنه ضامن على الصبى أو المرأة فى مالهما خاصة ..... ١٨٧ ، ١٨٨
- قول مالك : الأمر عندنا الذى لا اختلاف فيه ، أن العبد إذا قُتل كانت فيه القيمة يوم قُتل ..... ١٨٨ ، ١٨٩
- ١٩٣ ..... ميراث العقل والتغليط فيه
- ١٦٨١- حديث عمر ، أنه نشد الناس بمنى : من كان عنده علم من الدية أن يخبرنى . فقام الضحاك بن سفيان الكلابى فقال : كتب إلى رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم

- الضبابي من دية زوجها ..... ١٩٣
- ١٦٨٢- مرسل عمرو بن شعيب ، أن رجلا حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فتزى في جرحه فمات ، فأخذ عمر بن الخطاب منه الدية وأعطاهما لأخيه ، وقال : خذها فإن رسول الله ﷺ قال : «ليس لقاتل شيء» ..... ٢٠٠
- ١٦٨٣- بلاغ مالك أن معيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا : أتغلظ الدية في الشهر الحرام ؟ فقالا : لا ، ولكن يُزاد فيها للحرمة ..... ٢١٥ ، ٢١٤
- ١٦٨٤- أثر عزوة ، أن رجلا من الأنصار يقال له : أحيحة بن الجلاح . كان له عم صغير ، هو أصغر من أحيحة كان عند أخواله فأخذه أحيحة فقتله فقال أخواله : كنا أهل ثمة ورثه ، حتى إذا استوى على عَمِّه ، عَظَمَ ، عَظَمَ حق امرئ في عمه ..... ٢١٦
- قول مالك : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل العمد لا يرث من دية من قتل شيئا ..... ٢٢١
- ٢٢٤ باب جامع العقل ..... ٢٢٤
- ١٦٨٥- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «جرح العجماء جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس» ... ٢٢٤
- قول مالك : القائد والسائق والراكب ، كلهم ضامنون لما أصابت الدابة ..... ٢٤٥
- قول مالك : والأمر عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق ، أو يربط الدابة ، أو يضع أشباه هذا على طريق المسلمين ، أن ما صنع من ذلك مما لا يجوز له ... فهو ضامن لما أصيب من ذلك ..... ٢٤٨
- قول مالك في الرجل ينزل في البئر ، فيدركه رجل آخر في أثره فيجبذ الأسفل الأعلى فيخران في البئر فيهلكان جميعا ، أن على عاقلة

- الذى جبهه الدية ..... ٢٥٢
- قول مالك فى الصبى يأمره الرجل ينزل فى البئر ، أو يرقى فى النخلة ،  
فيهلك فى ذلك ، أن الذى أمره ضامن ..... ٢٥٢
- قول مالك : الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا أنه ليس على النساء  
والصبيان عقل يجب عليهما أن يعقلوه مع العاقلة ..... ٢٥٥
- قول مالك : والأمر عندنا فيما أصيب من البهائم ، أن على من أصاب  
منها شيئا قدر ما نقص من ثمنها ..... ٢٦٠
- قول مالك : فى الرجل يكون عليه القتل ، فيصيب حدًا من الحدود ،  
أنه لا يؤخذ به ، وأن القتل يأتى على ذلك كله إلا الفرية ... ٢٦٠
- قول مالك : الأمر عندنا أن القتل إذا وجد بين ظهرانى قوم فى قرية  
أو غيرها ، لم يؤخذ به أقرب الناس إليه دارًا ولا مكانا ..... ٢٦٣
- قول مالك فى جماعة اقتتلوا فأنكشفوا وبينهم قتيل أو جريح لا يُدرى  
من فعل ذلك به : إن أحسن ما سمع فى ذلك أن فيه العقل ، وأن  
عقله على القوم الذين نازعوه ..... ٢٦٨ ، ٢٦٧
- ما جاء فى الغيلة والسحر ..... ٢٧٠
- ١٦٨٦ - أثر عمر أنه قتل نفرا ، خمسة أو سبعة برجل واحد  
قتلوه ..... ٢٧١ ، ٢٧٠
- ١٦٨٧ - بلاغ محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أن حفصة زوج  
النبي ﷺ قتلت جارية لها سحرتها ..... ٢٧٧
- ما يجب فيه العمد ..... ٢٨٧
- ١٦٨٨ - أثر عبد الملك بن مروان ، أنه أقاد ولي رجل من رجل قتله بعضا  
فقتله وليه بعضا ..... ٢٨٨ ، ٢٨٧
- قول مالك : الأمر عندنا أنه يُقتل فى العمد الرجال الأحرار  
بالرجل الحر الواحد ، والنساء بامرأة كذلك ، والعبيد بالعبد



- كذلك أيضا ..... ٢٩٦
- القصاص فى القتل ..... ٢٩٧
- ١٦٨٩- بلاغ مالك أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبى سفيان يذكر أنه أتى بسكران قد قتل رجلا ، فكتب إليه معاوية أن اقتله به ..... ٢٩٧
- قول مالك : أحسن ما سمعت فى تأويل هذه الآية ؛ قول الله تبارك وتعالى ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد﴾ فهؤلاء الذكور ، ﴿والأنثى بالأنثى﴾ أن القصاص يكون بين الإناث كما يكون بين الذكور ..... ٢٩٧ ، ٢٩٨
- قول مالك فى الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه فيموت مكانه : إنه إن أمسكه وهو يرى أنه يريد قتله ، قتلا به جميعا ..... ٣٠٢
- قول مالك فى الرجل يقتل الرجل عمدا ، أو يفقأ عينه عمدا ، فيقتل القاتل أو تُفقأ عين الفاقئ قبل أن يُقتص منه ، أنه ليس عليه دية ولا قصاص ..... ٣٠٧ ، ٣٠٨
- قول مالك : ليس بين الحر والعبد قود فى شىء من الجراح ..... ٣١٣
- العفو فى قتل العمد ..... ٣٢٠
- ١٦٩٠- قول بعض أهل العلم فى الرجل إذا أوصى أن يُعفى عن قاتله إذا قتله عمدا ، أن ذلك جائز له ..... ٣٢٠
- قول مالك فى الرجل يعفو عن قتل العمد بعد أن يستحقه ويجب له : إنه ليس على القاتل عقل يلزمه ، إلا أن يكون الذى عفا عنه اشترط ذلك عند عفوه عنه ..... ٣٢٥
- قول مالك فى القاتل عمدا إذا عفى عنه : إنه يُجلد مائة جلدة ويُسجن سنة ..... ٣٢٧
- قول مالك : وإذا قتل الرجل عمدا ، وقامت على ذلك البينة ،

- وللمقتول بنين وبنات ، فعفا البنون وأبى البنات أن يعفون ، فعفر
- ٣٢٨ ..... البنين جائز على البنات
- ٣٣١ ..... القصاص في الجراح
- قول مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ، أن من كسر يدا أو رجلا عمدا ،
- ٣٣١ ..... أنه يُقَاد منه ولا يعقل
- قول مالك : ولا يُقَاد من أحد حتى تبرأ جراح صاحبه فيقَاد منه ..
- ٣٣٧ ..... قول مالك : وإذا عمد الرجل إلى امرأته ففَقَأَ عَيْنَهَا ، أو كسر
- يدها ، أو قطع إصبعها ، أو شبه ذلك ، متعمداً لذلك ،
- فإنها تُقَاد منه ..... ٣٣٩ ، ٣٤٠
- ١٦٩١- بلاغ مالك ، أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أقَاد من
- ٣٤١ ..... كسر الفخذ
- ٣٤٢ ..... دية السائبة وجنائته
- ١٦٩٢- أثر سليمان بن يسار ، أن سائبة أعتقه بعض الحاج فقتل ابن
- رجل من بنى عائذ ، فجاء العائذى أبو المقتول إلى عمر بن
- الخطاب يطلب ديته ، فقال عمر : لا دية له ..... ٣٤٢
- ٣٤٧ ..... كتاب القسامة
- ٣٤٧ ..... تبذئة أهل الدم في القسامة
- ٣٤٧ ..... ترجمة : بدأ مالك رضى الله عنه القول فى الدماء ببيان القسامة ....
- ٣٤٧ ..... ثلاثة أشياء يثبت بها القتل
- ٣٤٧ ..... أحدهما : البينة العادلة
- ٣٤٧ ..... الثانى : الإقرار
- ٣٤٧ ..... الثالث : القسامة
- ١٦٩٣- حديث سهل بن أبى حنثة فى قصة قتل عبد الله بن سهل فى
- خير ، وقول النبى ﷺ لأوليائه : «أتخلفون وتستحقون دم

- صاحبكم؟». فقالوا : لا . قال : «أتحلف لكم يهود؟» قالوا :  
 ليسوا مسلمين . فوداه رسول الله ﷺ من عنده ..... ٣٥٦ ، ٣٥٧
- ١٦٩٤- مرسل بشير بن يسار فى قصة قتل عبد الله بن سهل بمثل  
 الحديث السابق ..... ٣٦٢ ، ٣٦٣
- قول مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا ... أن يُبدأ المدَّعون فى القسامة  
 فيحلفون ..... ٣٩٣ ، ٣٩٤
- قول مالك : فإن حلف المدعون استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من  
 حلفوا عليه ..... ٤٠٠ ، ٤٠١
- قول مالك : وإنما فرّق بين القسامة فى الدم والأيمان فى الحقوق ، أن  
 الرجل إذا دأب الرجل استثبت عليه فى حقه ، وأن الرجل إذا أراد  
 قتل الرجل لم يقتله فى جماعة الناس ..... ٤١٢ ، ٤١٣
- قول مالك فى القوم يكون لهم العدد يُتهمون بالدم ، فيرد ولاة المقتول  
 الأيمان عليهم وهم نفر لهم عدد : إنه يحلف كل إنسان منهم  
 عن نفسه خمسين يمينا ..... ٤٢٠ ، ٤٢١
- من تجوز قسامته فى العمد من ولاة الدم ..... ٤٢٢
- ١٦٩٥- قول مالك : الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا ، أنه لا يحلف  
 فى القسامة فى العمد أحد من النساء ..... ٤٢٢ ، ٤٢٣
- قول مالك فى الرجل يُقتل عمداً : إنه إذا قام عصابة المقتول  
 أو مواليه فقالوا : نحن نحلف ونستحق دم صاحبنا . فذلك  
 لهم ..... ٤٢٣ ، ٤٢٤
- قول مالك : فإن أراد النساء أن يعفون عنه فليس ذلك لهن ..... ٤٢٤
- قول مالك : وإن عفت العصابة أو الموالى بعد أن يستحقوا الدم ،  
 وأبى النساء وقلن : لا ندع دم صاحبنا . فهن أحق وأولى  
 بذلك ..... ٤٢٥

- ٤٢٦ - قول مالك : لا يقسم فى قتل العمد من المدعين إلا اثنان فصاعدا ...
- ٤٢٧ - قول مالك : وإذا ضرب النفر الرجل حتى يموت تحت أيديهم ، قتلوا به جميعا .....
- ٤٢٨ ..... القسامة فى قتل الخطأ
- ١٦٩٦ - قول مالك : القسامة فى قتل الخطأ ، يقسم الذين يدعون الدم ويستحقونه بقسامتهم : ..... ٤٢٨ ، ٤٢٩
- ٤٣٠ ..... الميراث فى القسامة
- ١٦٩٧ - قول مالك : إذا قبل ولادة الدم الدية ، فهى مورثة على كتاب الله ..... ٤٣٠
- قول مالك : إذا قام بعض ورثة المقتول الذى يقتل خطأ ، يريد أن يأخذ من الدية بقدر حقه منها وأصحابه غيب ، لم يأخذ ذلك ..... ٤٣١ ، ٤٣٢
- ٤٣٢ ..... القسامة فى العبيد
- ١٦٩٨ - قول مالك : الأمر عندنا فى العبيد ، أنه إذا أصيب العبد عمدا أو خطأ ، ثم جاء سيده بشاهد حلف مع شاهده يمين واحدة ، ثم كان له قيمة عبده ..... ٤٣٢ ، ٤٣٣
- ٤٣٥ ..... كتاب الجامع
- ٤٣٥ ..... الدعاء للمدينة وأهلها
- ١٦٩٩ - حديث أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ قال : «اللهم بارك لهم فى مكيالهم ، وبارك لهم فى صاعهم ومدهم» . يعنى أهل المدينة ..... ٤٣٦
- ١٧٠٠ - حديث أبى هريرة ، أنه قال : كان الناس إذا رأوا الثمر جاءوا به إلى رسول الله ﷺ ، فإذا أخذه رسول الله ﷺ قال : «اللهم بارك لنا فى ثمرنا ، وبارك لنا فى مدينتنا ...» ..... ٤٣٨

- ٤٤٢ ..... ما جاء فى سكنى المدينة والخروج منها
- ١٧٠١- حديث ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد ، إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة »
- ٤٤٢ ..... ١٧٠٢ - حديث جابر أن أعرابيا بايع رسول الله ﷺ على الإسلام ، فأصاب الأعرابى وعك بالمدينة ... فخرج الأعرابى ، فقال رسول الله ﷺ : « إنما المدينة كالكير ؛ تنفى خبثها وينصع طيبها »
- ٤٤٧ ..... ١٧٠٣ - حديث أبى هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أمرت بقرية تأكل القرى ، يقولون : يثرب . وهى المدينة ، تنفى الناس كما ينفى الكير خبث الحديد »
- ٤٥٦ ..... ١٧٠٤ - مرسل عروة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها ، إلا أبدلها الله خيرا منه »
- ٤٥٨ ..... ١٧٠٥ - حديث سفيان بن أبى زهير أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « تفتح اليمن فيأتى قوم ييسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ... »
- ٤٦١ ..... ١٧٠٦ - حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لتترك المدينة على أحسن ما كانت ... »
- ٤٦٦ ..... ١٧٠٧ - بلاغ مالك أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت إليها فبكى ، ثم قال : يا مزاحم ، أتخشى أن نكون ممن نفت المدينة ؟
- ٤٧٢ ..... ١٧٠٨ - حديث أنس ، أن رسول الله ﷺ طلع له أحد ، فقال : « هذا جبل يحبنا ونحبه ، اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، وأنا أحرم ما بين

- ٤٧٨ ..... لايتها «
- ١٧٠٩- حديث أبي هريرة أنه كان يقول : لو رأيت الظباء بالمدينة ترتع ما ذعرتها ؛ قال رسول الله ﷺ : « ما بين لايتها حرام » ..... ٤٨٨
- ١٧١٠- أثر أبي أيوب الأنصاري ، أنه وجد غلمانا قد ألجموا ثعلبا إلى زاوية فطردهم عنه ..... ٤٩٧ ، ٤٩٦
- ١٧١١- أثر مالك عن رجل أنه قال : دخل عليّ زيد بن ثابت وأنا بالأسواف قد اصطدت نهسا ، فأخذه من يدي فأرسله ..... ٤٩٨
- ٥٠٣ ..... ما جاء في وباء المدينة
- ١٧١٢- حديث عائشة أنها قالت : لما قدم رسول الله ﷺ وعك أبو بكر وبلال ... فقال : « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا لمكة أو أشد... » ..... ٥٠٣ ، ٥٠٤
- ١٧١٣- حديث عائشة في وعك عامر بن فهيرة ..... ٥٠٦
- ١٧١٤- حديث أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « على أنقاب المدينة ملائكة ، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال » ..... ٥٢٧
- ٥٣٠ ..... ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة
- ١٧١٥- مرسل عمر بن عبد العزيز أنه قال : كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال : « قاتل الله اليهود والنصارى ؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، لا يقين دينان بأرض العرب » ..... ٥٣٠
- ز - حديث أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ..... ٥٤٣
- ١٧١٦- مرسل ابن شهاب ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » ..... ٥٤٤ ، ٥٤٥
- ٥٤٩ ..... جامع ما جاء في أمر المدينة
- ١٧١٧- مرسل عروة أن رسول الله ﷺ طلع له أحد ، فقال : « هذا جبل

يحبنا ونحبه» ..... ٥٤٩

١٧١٨- أثر أسلم ، أنه زار عبد الله بن عياش الخزومي ، فرأى عنده نبينا وهو بطريق مكة ... فلما أدبر عبد الله ناداه عمر بن الخطاب فقال : أنت القائل : لمكة خير من المدينة ؟ قال عبد الله : هي

حرم الله وأمنه ، وفيها بيته ..... ٥٥١ ، ٥٥٢

٥٥٨ ..... ما جاء في الطاعون

١٧١٩- حديث ابن عباس في خروج عمر للشام ووقوع الباء بها واختلافهم في دخولها ، وإخبار عبد الرحمن بن عوف بقول رسول الله ﷺ : «إذا سمعتم به بأرض فلا

تقدموا عليه ...» ..... ٥٥٨ - ٥٦٠

٥٥٩ ..... فوائد حديث عمر في الطاعون ست وعشرون :

٥٦٠ ..... الأولى : خروج الإمام على الجيوش بنفسه

٥٦١ ..... الثانية : قصده إلى الثغر لتفقد أموره

٥٦١ ..... الثالثة : ترك الإمام دوحة الملك ومقر الخلافة خالية منه

٥٦١ ..... الرابعة : تلقى الولاة والناس له شوقا أو تعظيما

٥٦١ ..... الخامسة : توقفه للخبر المخوف

٥٦١ ..... السادسة : استشارته للناس

٥٦١ ..... السابعة : الكلام بالآراء

٥٦١ ..... الثامنة : ترتيب الناس على منازلهم

٥٦٢ ..... التاسعة : البداية بالهجرة

٥٦٢ ..... العاشرة : تقديمها على النصر

٥٦٢ ..... الحادية عشر : تحديد هجرة الفتح في جملة المناقب

٥٦٢ ..... الثانية عشر : تقديم مشيخة قريش

٥٦٢ ..... الثالثة عشر : إمضاء العزائم

- الرابعة عشر : ترقب العواقب واعتبار المآل ..... ٥٦٢
- الخامسة عشر : أخذ الإمام فى الفتوى بما يرى ..... ٥٦٢
- السادسة عشر : إمضاؤه للحكم ..... ٥٦٢
- السابعة عشر : مراجعته الفتوى بعد القضاء ..... ٥٦٢
- الثامنة عشر : الإقرار بالقضاء والقدر ..... ٥٦٢
- التاسعة عشر : إثبات التصرف به وفيه وإليه فى طرفى نقيض ..... ٥٦٣
- الموفية عشرين : التمثيل والتنظير فى مسائل الدين ..... ٥٦٣
- الحادية والعشرون : اجتراء الحاكم بمن حضر عن غاب ..... ٥٦٣
- الثانية والعشرون : دخول القياس فى أصول الدين ..... ٥٦٣
- الثالثة والعشرون : العمل بخبر الواحد ..... ٥٦٣
- الرابعة والعشرون : تسمية رسول الله ﷺ الطاعون رجزا ..... ٥٦٣ ، ٥٦٤
- الخامسة والعشرون : قوله : « لا تقدموا عليه » . لأموير ..... ٥٦٤
- السادسة والعشرون : قوله : « لا تخرجوا فرارًا منه » ..... ٥٦٤
- ١٧٢٠ - حديث أسامة بن زيد أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الطاعون  
رجز أرسل على طائفة من بنى إسرائيل ، وإذا وقع بأرض وأنتم  
بها فلا تخرجوا فرارًا منه » ..... ٥٧٦ ، ٥٧٧
- ز حديث أسامة بن زيد بمثل الحديث السابق إلا أن فيه : « وإذا  
وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها ، لا يخرجكم إلا  
فرارًا منه » ..... ٥٩٠ ، ٥٩١
- ١٧٢١ - حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة ، فى خروج عمر إلى الشام  
ووقوع الوباء بها وإخبار عبد الرحمن بن عوف بقول رسول الله  
ﷺ : « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ... » ..... ٥٩٥
- ١٧٢٢ - مرسل سالم ، أن عمر بن الخطاب إنما رجع بالناس عن حديث  
عبد الرحمن بن عوف ..... ٦٠٣



- ١٧٢٣- بلاغ مالك أن عمر بن الخطاب قال : لبيت بركة أحب إليّ  
 من عشرة آيات بالشام ..... ٦٠٦
- ١٧٢٤- حديث أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «تحتاج آدم  
 وموسى ، فحج آدم موسى ...» ..... ٦٠٧
- ١٧٢٥- حديث عمر ، أنه سئل عن هذه الآية : (وإذا أخذ  
 ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم...) . فقال عمر :  
 سمعت رسول الله ﷺ يُسأل عنها . فقال : «إن الله تبارك  
 وتعالى خلق آدم ، ثم مسح ظهره يمينه فاستخرج منه  
 ذريته ...» ..... ٦١٦ - ٦١٨
- ١٧٢٦- بلاغ مالك أن رسول الله ﷺ قال : «تركتم فيكم أمرين لن  
 تضلوا ما تمسكتم بهما ، كتاب الله وسنة نبيه» ..... ٦٣٠ ، ٦٣١
- ١٧٢٧- أثر طاوس ، أنه قال : أدركت ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ  
 يقولون : كل شيء بقدر ..... ٦٣٢
- ١٧٢٨- حديث ابن عمر ، أنه قال : قال رسول الله ﷺ : «كل شيء  
 بقدر ، حتى العجز والكيس ، أو الكيس والعجز» ..... ٦٣٣
- ١٧٢٩- أثر عبد الله بن الزبير أنه قال في خطبته : إن الله هو الهادي  
 والقاتن ..... ٦٣٨
- ١٧٣٠- أثر أبي سهيل بن مالك أنه قال : كنت أسير مع عمر بن  
 عبد العزيز ، فقال : ما رأيك في هؤلاء القدرية ؟ قال : فقلت :  
 رأيي أن تستيهم ، فإن تابوا وإلا عرضتهم على السيف ..... ٦٣٩ ، ٦٤٠
- ١٧٣١- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «لا تسأل المرأة  
 طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ، ولتنكح ؛ فإنما لها ما قدر

- ٦٤٢ ..... لها»
- ١٧٣٢- حديث معاوية بن أبي سفيان أنه قال علي المنير : أيها الناس ، إنه : «لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطى لما منع الله...». ثم قال : سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله ﷺ على هذه الأعواد .....
- ٦٤٨ ..... ١٧٣٣- بلاغ مالك أنه كان يقال : الحمد لله الذى خلق كل شيء كما ينبغي ، الذى لا يُعجل شيء إناء وقدره .....
- ٦٥٨ ..... ١٧٣٤- بلاغ مالك أنه كان يقال : «إن أحدا لن يموت حتى يستكمل رزقه فأجملوا فى الطلب» .....
- ٦٦٣ .....